







**CAAAAAAAAAAAAAAAAA** ﴿ الْحِزْءُ الْحَامِسِ وَالْعَشْرُ وَنَّ مِنْ ﴾ 13 CE وكتب ظاهر الروايه أتت \* ستا وبالأصول أيضا سميت صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النماني الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصفير تم الزيادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط وبجمع الست كتاب الكافي \* للحاكم الشهيد فهو الكافي 22.54 أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الامة السرخسي ﴿ تنبيه ﴾ قد باشر جع من حضرات أفاضل الملماء تصحيح هذا الكماب عساعدة جمع من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه السكارن 36.00 (أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل ) ﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾ (بحاج عَدَا فِذِي نَسُلُ بِي لَا غِرِي لِنُونِي الْمُونِي الْمُونِي مطبع السعاده بحوامها فطقضر 烈者去去去去去去去去去去去去去去去。

**建始** 

1845e

893.799 Sa71

## 

## - ﴿ كتاب المأذون الكبير ﴿ حَابِ المَأْذُونَ الكبيرِ

(قال رحمه الله) قال الشبيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة فخر الاسلام أبو بكر محمد ابن أبي سهل السرخسي رحمه الله اعلم بان الاذن في التجارة فك الحجر الثابت بالرق شرعا ورفع المانع من التصرف حكما واثبات اليد للعبد في كسبه بمنزلة الكتابة الأأن الكتابة لأزمة لانها بموض والاذن لايكُون لازما فحلوه عن الموض عنزلة الملك المستفاد بالهبةمم المستفاد بالبيع وهذا لانه أهل للتصرف بعد حدوث الرق فيه كما كان تبله لان ركن التصرفكلام معتبر شرعا وذلك يتحقق من الرقيقواعتبار الكلام بكونه صادرا عن مميز أومخاطب ولا ينمدم ذلك بالرق ومحل النصرفات ذمة صالحة لالتزام الحقوق ولا تنعمدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة للالتزام من كرامات البشر وبالرق لا يخرج من أن يكون من البشر الا أن الذمة تضمف بالرق فلا مجب المال فيها الاشاغلا ما ليـة الرقبة وذلك يسقط بوجود الرضا منه لتعلق الحق عالية رقبته فكان الاذن فكا للحجر من هذا الوجه وهو نظير ملك الحل فانه من كرامات البشر فلا ينعدم بالرق وانكان ينتقص حتى أن الحل في حق الرقيق نصف ما هو في حق الحر بيناه في كتاب النكاح وأنما ينعدم بالرق الاهلية لما كية المال لانه يصير مه مملوكا مالا وبين كونه مملوك مالاوكونه مالكا للمال منافاة ولهذلا ينعدم بالرق الاهلية للمالكية بالنكاح لانه لايصير به مملوكا نكاحا ﴿فان قيل ينبغي أن ينعدم بالرق الاهلية لملك التصرف لانه صار مملوكا تصر فافان المولى علك التصر فات عليه \* قلنا أما يصير مملوكا تصر فا منفسه بيما أو تزويجا فلا جرم تنمدم الاهلية لمالكية هذا التصرف ويكون نائبا فيه عن المولى متى باشر بأمره ولكنه ما صار مملوكا تصرفا في ذَّمته حتى ان المولى لا يملك الشراء بثمن يجب في ذمة عبده ابتداء فتبتى له الاهلية في ملك هذا التصرف كما أنه لم يصر مملوكا تصرفه عليــه في

الاقرار والحدود والقصاص بتي مالكا لهذا التصرف فان قيل انمدام الاهلية لخروجه بالرق من أن يكون أهلا لحكم التصرف وهو الملك المستفاد والتصرفات الشرعيــة لاتراد لعينها بل لحكمها وهو ليس بأهل لذلك قلنا لاكدلك وحكم التصرف ملك اليد والرقيق أهل لذلك (ألاترى) أن استحقاق ملك اليد يثبت للمكاتب مع قيام الرق فيه وهذا لانهمع الرق أهل للحاجة فيكون أهلا لقضائها وأدنى طريق الحاجة ملك اليد فهو الحريج الاصلى للتصرف وملك العتق مشروع للتوصل اليه فما هو الحكم الاصلى يثبت للعبد وما وراء ذلك تخلفه المولى فيه وهو نظير من اشترى شيئا على ان البائع بالخيار ثم مات فتى اختار البائعالبيع ثبت ملك المين للوارث على سبيل الخلافة عن المورث تتصرف بأشره المورث تنفسه ثم الدليل على جواز الاذن للعبد في التجارة شرعا الا آثارالتي بدأ بها الكتاب فن ذلك حديث الراهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مركب الحمار وبجيب دعوة المملوك وفيه دلبل تواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ركوب الحمار من التواضع وقد كان يعتاده رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى أنه ركب الحمار معروريا وروى أنه ركب الحمار وأردفوذلك من التواضع قال عليه السلام برئ من الكبر من ركب الحمار وسمى في مهنة أهله وفي لسان الناس ركوب الفرس عز وركوب الجمال كمال وركوب البغل مكرمة وركوب الحمار ذل ولاذل كالترجل وكذلك اجالة دعوة المملوك من التواضع وقد فعله غير مرة على ماروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجاب دعوة عبد وروى أنه كان بجيب دعوة الرجل الدون يمني المملوك والملوك لايتمكن من ايجاد الدعوة مالم يكن له كسب وطريق الاكتساب التجارة وليس له أن يباشرها بدون اذن المولى فثبت مهذا الحديث جوازالاذن في التجارة وان ما يكسبه المبديمد الاذن حلال وانه لا بأس للمبد المأذون بان تخذ الدعوة يعد أن لايسرف في ذلك ولا بأس باجابة دعوته اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه كان يجيب الدعوة وكان يقول من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم وعن ابراهيم انه كانيقول يجوز على العبد كل دين حتى يحجر عليه وكان يقول اذا حجر الرجل على عبده في أهل سوقه فليس عليه دس وممناه يلزمه كلدين يكتسبسبب وجوبه مما هو من صنيع التجار كالاقرار وألاستئجار والشراء لانه منفك الحجر عنه في التجارة فهو من التزام الدين بسببه كالحر واذا حجر المولى عليه في أهل سُوقه فليس عليه دين أي لا يلزمه الدين بمباشرة هذه الاسباب بعد الحجر في

حتى المولى ليس المراد أنه يسـقط عنـه وانمـا لا يثبت في حق المولى لانمـدام الرضا منه باستحقاق مالية رقبته بالدين بعد الحجر ولا يجب الدين في ذمته الأشاغلا لمالية الرقبة فادا كان لا يستحق مالية رقبته به بدل الحجر فكانه لادين عليه وفيه دليل ان الحجر ينسني أن يكون عاما منتشرا وأن الانتشار فيه بكونه في أهل سوقه فاله رفع الاذن الذي هو عام منتشر وفي تصحيحه بدون الانتشار معنى الاضرار والغروز كما نبينه انشاء الله تعالى وعن أبي صالح قال رأيت للمباس من عبد المطاب عثرين عبدا كلهم يتجر بعشرة آلاف درهم فنيه دليل جواز الاذن وانه لا بأس باكتساب الفني والاستكثار من المال بعد أن يكون من حله كماقال النبي عليه السلام نم المال الصالح للرجل الصالح وفى هذا الحديث دليل ظاهر على غنى المباس فان من كان له عشر ون عبدا رأس مال كلء دعشرة آلاف فلا بدأن يكون ذلك من أموال التجارة وغيرها وكانسبب روته انه أخذ منه دنانير في الفداء حين أسرفلما أسلم وعسن اسلامه كان يتأسف على ذلك فأنزل الله تعالى با أيهاالنبي قل لمن في أبديكم من الاسرى ان يملم الله في قلو بكم خيرا يؤتركم خيرا مما أخذ منكم ويففر ليكم وكان المباس رضي الله عنه يظهر السرور بغناه ويقول ان الله تمالي وعدني بشيئين الغني في الدنيا و المفرة في الآخرةوة-أنجزلي أحدهما وأنا أعلم أنه لا محرمني من الآخرانه لايخلف الميمادوعن الشميي قال اذا أخذ الرجل من عبده الضريبة فهي تجارة ونه نأخذ فان المولى استأدى عبده الضريبة فذلك أذن منه له في التجارة لانه لا تمكن من الاداء الا تحصيل المال ولنحصله طريقان التكرى والتجارة والظاهر أنالمولي لانقصد تحصيله المال بالتكدي فالسؤال مدني المرء وسخسه قال عليه السلام السؤال آخر كسب العبد أي سبق في ذله الى يوم القبامة وا عا مراده الا كتساب بطريق التجارة ورضاه بالنجارة تنضمن الرضامنه نتملق الدين أواجب بالتجارة بمالية رقبته ففيه دليل أن الأذن في التجارة ثبت بالدلالة كما ثبتت نصا وعن شريح في عبد اجر لحقه دين انه يباع فيله وبه نأخل فان كل دبن ظهر وجوبه على المبد في حق المولى يباع فيله كان الاستهلاك فانه يظهر فيحق المولى لان سببه محسوس لا ينمدم بالحجر بسبب الرق فكدلك دين التجارة بعد الاذن يظهر في حق المولى فيباع فيه وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ماع رجلافي دينه يقال له سرف فحين كان بيع الحر جائزا باع الحر في دينه وبيع العبد جائز في الحال فيباع في كل دين يظهر وجوبه في حق المولى وعن أبن سيرين أن رجلا أدعي على عبد

رجـل دينا فقال الرجــل عبدي محجور عليه وقال شريح شاهدا عدل انه كان يشتري في السوق ويبيع بعلمه أو بامره ففيه دليل أن المولى أذا أنكر الاذن كان القول قوله وعلى من يدعى عليه الاذن أن يُدبته بالبينة لانه يدعي عليه انه أسقط حقه عن مالية الرقبة وفيه دليل ان الاذن يثبته بالدلالة وان من رأى عبده ببيم ويشترى فلم ينهه فانه يصير به مأذونا بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة وذلك استحسان عندنا لدفع الضرر والغرور عن الناس وعن أبي عون الثقني أن رجلا أذن لمبده أن يكونخياطا وأذنآخر لمبده أن يكون صباغا وأجاز شريح على الخياط ثمن الابر والخيوط وأجاز على الصباغ ثمن الغلي والمصفر وما كان في عمله وفيه دليل أن مبنى الأذن على التمدى والانتشار وانالمولى وأن خص نوعا منه فانه تمدى الى سائر الانواع لاتصال بمض الانواع بالبمض فيما يرجم الى تحصيل مقصود المولى فان الصاغ لا تمكن من العمل الا بشراء الصبغ والخياط لا يمكن من العمل الا بشراء السلك والابرة والخيوط ثمقد لابجد مايحتاج اليه بباع بالنقد ليشتريه وأنا يباع ذلك بالطمام فيحتاج أن يشترى طماما ايمطيه في ثمن ذلكور بما يشترى ذلك بالدنانير فيحتاج الى مصارفة الدراهم الدنانير ليحصل الثمن فعرفنا أن مبناه على التعــدى والانتشار فيتعدى الاذن في نوع الى سائر الانواع وابن أبي ليلي رحمه الله كان يأخذ بظاهر هذا الحديث فيقول مجوز عليه ما كان من توابع عمله خاصة وعندنا مجوز عليه ما كان من توابع عمله وما استدار في غييره على ما نبينه وعن ابن عباس رضي الله عنهماقال حدثني سلمان رضي الله عنه أنه أهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عبد قبل أن يكاتب فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه مأكل وأكل أصحابه وأتاه بصدقة فقبلها وأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل (قال الشيخ) الامام رضى الله عنه واعلم أن سلمان كان من قوم يعبدون الخيل البلق فوقع عنده انه ليس على شيءُ وجمل متنقل من دين الى دين يطلب الحق حتى قال له بمض أصحاب الصوامع لملك تطلب الحنيفية وقد قربأو أنها وعليك بيثربومن علامته أنه يأكل الهـدمة ولايأكل الصـدقة فتوجه نحو المدينة فاسترقه بمض المرب في الطريق وجاء به الى المدينة فباعـه من بمض اليهود وكان يسمل في نخيل مولاه باذنه حتى هاجررسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدنة فأتاه سلمان بطبق فوضمه بين مديه فقال ماهذا ياسلمان فقال صدقة فقال لاصحابه كارا ولم ياً كل فقال سلمان في نفسه هذه واحدة ثم أنَّاه من الفد بطبق فيه رطب فقال ماهذا ياسلمان

قال هدية فجمل يأكل ويقول لاصحابه كلوا فقال سلمان هذه أخرى ثم تحول خلفه فمرف رسول الله صلى الله عليه وسلم مراده فألتى الرداء عن كتفيه حتى نظر سلمان رضى الله عنه الى خاتم النبوة بين كـتفيه فأسلم وفيه دليل ان للمبد المأذون أن يهدى فقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه ولاجل هذا أورد هذا الحديث وذكر عن أبي سـميد مولى أبي أسيد قال بنيت بأهلي وأنا عبد فدعوت رهطا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو ذر فحضرت الصلاة فتقدم أبو ذر فقالوا له أتنقدم وأنت في بيته فقدموني وصليت بهم وفيه دليل أن للعبد المأذون أن تخذ الدعوة في العرس كما يتخذ الدعوة للمجاهدين أذا أنوه بتجارة فانالصحابة رضي الله عنهم أجابوا دعوته وأبو ذر مع زهده أجاب دعوته وهو عبد وفيه دليـــل انه لاينبني للمرء ان يؤم غــيره في بيته الا باذنه فانهم أنكروا على أبي ذر التقدم عليه في بيته وبيانه في قوله صلى الله عليه وسلم لايؤم الرجل الرجـل في سلطانه ولا يجلس على تـكرمته الا باذنه وفيه دليل جواز الاقتداء بالعبد وانه متى كان فقيها ورعا فلا بأس بإمامته ( ألا ترى ) ان أبا ذر رضي الله عنه مع زهده قدمــه واقتدى به لفقهه وورعه واذا قال الرجل لمبده قد أذنت لك في التجارة فهو مأذون له في التجارات كلما لاطلاق الاذن من المولى فلا حاجـة في تصحيح الاذن الى التنصيص على أنواع التجارة لانه فك للحجر كالكتابة ولان المقصود به المولى عادة أن يحصل العبدالريح بكسبه واعتبار اذنه شرعا ليتحقق به الرضا من المولي لتعلق الدين الواجب بالتجارة بمالية رقبته وهذا لا مختلف باختلاف أنواع التجارات واشتراط مالا يفيد لايجوز بخلاف التوكيل فالمقصود هناك قيام الوكيل مقام الموكل في تحصيل مقصوده في المين التي يشـتريها ولا يقدر الوكيل على تحصيل ذلك عطلق التوكيل قبل التنصيص علىجنس ما يشتريه له ثم للعبد أن يشترى ما مداله من أنواع التجارات لانه صار منفك الحجر عنــه وتم رضا المولى تعلق الدين عالية رقبته وهو في أصل الالتزام متصرف في ذمته هو حقه من تمامله وانما نوجب الملك له في محل مملوك له فيكرون صحيحاوله أن يستأجرالاجراء لان الاستئجارمن أنواع التجارات ولان المأذون يحتاج اليه فانه يمجز عن اقامة بمض الاعمال بنفسه وربما لايجد من يعينه على ذلك حسبة فيحتاج الى الاستنجار الاجراء لاقامة الاعمال التي بهايتم مقصوده وله أن يؤاجر نفسه فيما بداله من الاعمال عندنا وفي أحد قولي الشافعي رضي الله عنه ليس له أن يؤاجر نفسه وله أن يؤاجر

كسبه لان عبده المأذون نائب عن المولى في التصرف وهو انما جمله نائبا في التصرف في كسبه ومنافع بدنه ليس منكسبه وتصرفه فيه بعدالاذنكما قبله والدليل عليهان رقبته ليست من كسبه بدليل انه لا علك بيمها ولا رهنها بدين عليه وما ليسمن كسبه فهو لاعملك التصرف فيه بالاجازة كسائر مماليكه وأما عندنا فالاذن فكالحجر عن المأذون فكان كالكتابة ولا يقال الكتابة يتعلق بها الازوم والاذن فيكمون هـذا عنزلة الاستثجار والاستعارة وللمستأجر أن يؤاجر وليس للمستمير ذلك وهذا لأن محل التصرف لايختلف لكونه لازما أو غير لازم كالبيم مع الهبة فان محل التصرفين واحد وهو المين وان كان أحدهما يلزم على وجه لا يملك الموجب الرجوع لكونه معاوضة والاجر لايلزم ونحن أنما شبهنا الاذن بالكتابة من حيث أنه فك الحجر ثم أنفكاك الحجر شبت له اليد على منافعه فيملك الاعتياض عليها كما ملكه المكاتب ولماكان للمأذون أن يمين غيره لمنافعه فلا يكون له أن يؤاجر نفسه أولى لان الاجارة أقرب الى مقصود المولى من الاعانة وهو أليق بحال المأذون فانه علك المعاوضات دون التبرعات والمستعير انما لا يؤاجر لما فيه من الحاق الضرر بالنسير من حيث استحقاق اليد عليه في العسين وذلك لابوجد همنائم اجارة النفس نوع مجارة لان رؤس التجارة وهم الباعة يؤاجرون أنفسهم للعمل والمولي حين أذن له في التجارة مع علمه أنه لا يتمكن منها الا برأس مال فالظاهر أنه جمل رأس ماله منافعه وطريق تحصيل المال مما جمل له من رأس المال الاجارة وأنمالا يبيع نفسه لما في ذلكمن تفويت مقصود المولى ولان حكمه ضد حكم الاذن فان بيم الرقبة اذا صح أوجب الحجر عليه كما لو باعه المولى فكذلك لابرهن نفسه لان موجب الرهن ضد موجب الاذنفان الرهن يوجب يدا مستحةة عليه للمرتهن على وجه يمنع من التصرف لان موجب الرهن ضد موجب الاذن فان الرهن يوجب بدا مستحقة عليه للمرتهن على وجه يمنع من التصرف ولا يستفاد ماليس من موجب ضده موجبه وأما أجارة النفس فلاتوجب الحجر عليه ولا تمنعه من التصرف بدليل أنه لو أجره المولى لم يصر محجورا فلهذا لا يملك أن يؤاجر كسـ. به ولهأن تنقبل الارض ويأخذها مزارعة كما يأخذ الحر لانه ان كان البذر من قبل صاحب الأرض فالمأذون مؤاجر نفسه للعمل ببعض الخارج وإن كان البذر من قبله فهو مستأجر الارض ببعض الخارج وذلك أنفع من الاستثجار بالدراهم فان هناك الاجردين فى ذمته سواء حصل الخارج أو لم يخرج وهنالاشي عليه اذا لم يحصل الخارج فاذا ملك استئجاره

ببعض الدراهم فبيعض الخارج أولى وله أن يشتري طعاما ليزرعه في أرضه لان الزراعة من التجارة قال عليه الصلاة والسلام الزارع يتأجر ربه والتجار يفعلون ذلك عادة قال وليس له أن يدفع طماما الى رجل ليزرعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف قال لانه يصير قرضا وليس للمآذون أن يقرض لان القرض تبرع قال بعض مشايخنا رحمهم الله وهذا التعليل غلط أنما الصحيح من التعليل ان هـذا دفع البذر مزارعة ودفع البذر مزارعة وحـده لايجوز لان صاحب البذر مستأجر الارض وشرط الاجارة التخلية بين المستأجروبين ماستأجرهوذلك ينمدم اذا كان العامل صاحب الارض قال (ألا ترى) أنه اذا دفع الطمام الى رب الارض مزارعة بالنصف فزرعة كان الخارج كله لرب الارض وهو ضامن للعبد طماما مثل طمامه هكذا ذكر في الكتاب وفي كتاب المزارعة قال اذا دفع البذر مزارعة الى صاحب الأرض فالخارج كله لصاحب البذر وللمامل أجر مثله وأجر مثل أرضه وقيل في المسئلة روايتان أصم ماما قال في الزارعة لان الخارج عاء البذر ( ألاتري) أنه من جنس البذر فيكون لصاحب البِّذَر ووجه ماقل هنا ان صاحب البذر آنما، رضي بالفاء البذر في الارض بطريق المزارعة بالنصف فبدون ذلك الطريق لا يكون واضيا بل الزارع عنزلة الغاصب لبذره ومن غصب من آخر بذرا وزرعه فى أرضه كان الخارج لازارع وعليه مثل ماغصبوقيل انما اختلف الجواب لاختلاف الوضع فهذك وضع المسئلة في الحر واذن الحر في استهلاك البذر صحيح معتبر والزارعة وانفسدت بقي أذنه معتبرا في استهلاك البذر بالقائه في الأرض فكان الالقاء باذن صاحب البذر كالقائم بنفسه فالخارج كله له وأما اذن العبد في استهلاك بذره لا على وجه الزارعة فنير منتبر فانه لا علك أن يأذن في اتلاف البـذرولا أن نفرض البذر فاذا لم يصح المقد وسيقط اعتبار اذنه فكان الزارع عنزلة الفاصب السيتملك للبذر بالقائه في الارض والخارج كله لهوعليه ضمان مثل ذلك البذر للمبد (قال الشبخ) الامام رحمه اللهوقد وجدت في بعض النسخ زيادة في هذا المسئلة انه اذا دفع الطعام الى رب الارض ليزرعها لنفسه بالنصف فم هذه الزيادة لا يبتى الاشكال ويصح التعليل لان قوله ازرعها لنفسك يكون اقراضا للبذر ثم شرط عليه في بدل القرض نصف الخارج وذلك باطل والزارع في القاء البذر في الارضعامل لنفسه فيكون الخارج كله له وليس على المولى أن يشهد الشهود حتى يأذنله في التجارة لانه عنزلة الكتابة والكتابة تصح من غير اشهاد الا أن هناك يندب الاشهاد لما

شملق بها من الحق اللازم كما يندب الى الاشهاد على البيه م بيأنه في قوله تمالي وأشهدوا اذا تبايهتم وذلك لايوجد في الاذن لانه في نفسـه ليس محق لازم ( ألا ترى ) أنه يحجر عليه متى شاء فلهذا لا يكون عليه الاشهاد في ذلكواذا نظر الرجل الى عبده يبيع ويشتري فلم ينهه عن ذلك فهو أذن منه له في التجارة عنزلة قوله قد أذنتْ لك في التجارة وهــذه مسئلنان احداهما اذاأذن له في نوع خاص من التجارة فاله يكون مأذوبافيالتجارات كلمها عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يكون مآذونا الافي ذلك النوع خاصة وهو رواية عن زفر رحمـه الله وعنه في رواية أخرى قال ان سكت عن النهي عن سائر الانواع فان قال اعمل في البر فهو مأذون في التجارات كلها وان صرح بالنهي عن التصرف في سائر الأنواع فليس له أن يتصرف الا في النوع الذي أذن له فيه خاصة فالحجة للشافعي آنه يتصرف للمولى بإذنه فلا علمك التصرف الافيما أذن له فيه كالوكيل والمضارب والمستبضع والشريك شركة العنان وبيان ذلك أن الرق موجب للحجر عليه عن التصرفات والرق بعد الاذن قائم كما كان قبله فيكون تصرفه بطريق النيامة عن المولى فيه ( ألا ترى ) أن ماهو المقصود بالتصرف وهو الملك بحصل للمولى وأنالعبد بسبب الرق يخرج من أن يكون أهلا للملك الذي هو المقصودفيه مين أنه ليس باهل للتصرف بنفسه علاف المكاتب فان بالكتابة عندى نثبت للمكاتب حق ويصير عنزلة الحريدا ولهذا لاعلك المولى اعتاقه عن كفارته ولا علك الحجر وأنما يصيرأهلا للتصرف باعتبار ماثبت له من الحرية بدا تمالمأذون عندي يرجع بالمهدة على المولى الا أنه عين لرجوعه محلاً وهو كسبه فلا يملك الرجوع في محل آخر وهكذا مذهبي في الوكيل اذا وكله بان يشتري ويبيم على ان الريح كله للموكل فان رجوعه بالمهدة فيما يشــتري على الموكل دون غيره ويكون هو نائبًا عن الموكل في التصرف فكذلك المأذن والدليل عليه انه لوأذن له في تزويج امرأة لا يملك أذينزوج امرأتين ولو أذن له في نكاح إمرأة بمينها لاعلك أن تزوج غيرها فكذلك في التجارة بل أولى لازمقصود ذلك التصرف يحصل للمبدومقصود هذا التصرف محصل للمولى فكذلك اذا أذن له في التجارة لاعلك النكاح واذا أذن له في النكاح لاعلك التجارة و ائن كان الاذن اطلاقا وتمليكا لايد منه كما هو مذهبكم فذلك لايدل على أنه لا يقبل التخصيص كتقليد القضاء فأنه اطلاق وأنبات لاولانة ثم تقبيل التخصيص والاعارةوالاجارة تمليك المنفعة وأنبات اليدعلي العين ثم نقبل النخصيص بالاذن كذلك وهذا

لان التخصيص مفيد فمقصود المولى تحصيل الريح وذلك بحصل بتجارته في نوع لكثرة هدانته فيه ثم يفوت ذلك تجارته في نوع آخر لقلة هدايته في ذلك فكان التقييد مفيدا فيما هو المقصود وزفر رحمــه الله على الرواية الاخرى يقول أنما أثبتنا حكما عاما عند سكوته عن النهى لدلالة المرف وذلك يسقط عند التصريح بالنهى في سائر الانواع (ألاترى) أن مطلق الاذن يوجب التعميم في الوقت تم اذا صرح بالحجر عليه بعد أن مضي شــهر أو يوم يرتفع ذلك الاذن فهذا مثله ﴿وحجتنا في ذلك طرق الائة أحدها ما بينا أن الاذن في نوع يستدعي الاذن في سائر الانواع لاتصال بعض التجارات بالبعض والمتصرف في البرر عا يشتري ذلك البر بالطماء فلا بد من أن يشتري الطمام ليؤدي ماعليه وريما يحتاج الى بيع البر بالمبيد والاماء اذا لم يجد من يشــترى ذلك منــه بالنقد واذا كان الاذن في نوع شـــدى الي سائر أنواع التجارة لاتصال بمض التحارات بالبمض ولان الاذن في التجارة فك للحجر عنه والعبد بعد الاذن متصرف لنفسه لا فكاك الحجر عنه كالمكاتب وكما أن في الكتابة لايمتبر التقييد بنوع خاص فكذلك في الأذن وبيان الوصيف أن عطلق الآذن علك التصرف والآنامة لامحصل بمطلق اللفظ من غير "ننصيص على التصرف كما في حق الوكيل والدليل عليه أن المآذون لا رجع عما يلحقه من العهدة على مولاه والمتصرف للغير يرجع عليــه بما يلحقه من المهدة وانه اذا قضي الدين من خالص ملكه بمــد العتق لايرجع به على المولى ولو كان هو عنزلة الوكيل الحان وجم على الموكل بما يؤدي من خالص ملكه كالوكيل وأما يكون رجوع الوكيل فيما بجصل تصرفه اذا بتي ذلك فأما بعدالفوات فيكون رجوعه على الموكل وهناوان هلك كسبه لم يرجع على المولى بشيء ودل أنه متصرف لنفسه وقد بينا أن بالرق لم يخرج من أن يكون أهلا للتصرف ولا من أن يكون أهـلا لثبوت اليدله على كسبه ولكنه ممنوع عن التصرف لحق المولى مع قيام الاهلية فالاذن لازالة المنع كالكتابة ولايجوز أن يدعي ان بالكتابة شبت له حق المتق أو مجمل كالحر بدالان الكتابة محتمل الفسخ والسبب الموجب لحق المتق متى ثبت لايحتمل الفسخ كالاستيلاد فثبت ان الكتابة فك الحجر والاذن مثله ثم فك الحجر عنه مهذبن السببين عنز له الفك التام الذي يحصل بالعتق وذلك لايختص سوع دون نوع سوا، أطلق أو صرح بالنهي عن سائر الانواع لان هذا التقييد منه تصرف في غير ما حكه فكذلك ههناوالثالث أن تصرف المبديلاقي محلاهو ملكوالمتصرف في ملكه لا يكون نائبا عن

غيره وبيانه أن أول التصرفات بمد الاذن من العبد شراء لانه ما لم يشتر لا يمكنه أن مبيم وهو بالشراء يلتزمالثمن في ذمته وقد بينا ان الذمة مملوكة بمنزلة ذمته فكما آنه مملك النصرف في ذمته بالاقرار على نفسه بالقود فكذلك يكون مالكا للتصرف في ذمته الا أن الدين لابجب في ذمته الا شاغلا مالية رقبته فيحتاج إلى اذن المولى هنا لاسـقاط حقه عن مالية الرقبة والرضي بصرفها الى الدين وفي هذا لا يفترق الحال بين نوع من التجارة ونوع فتقييده سُوع غير مفيد في حقه فلا يمتبر كما اذا رضي المستأجر ببسم المين من زيد دون عمرو أو رضى الشفيع بيم المشترى من زيد دون عمرو ولو أسلم البائع المبيع الى المشترى قبل نقد الثمن على أن يتصرف فيه نوعا من النصرف دون نوع لايمتبر ذلك التقييد لانه وجدمن هؤلاء اسقاط حق المبيع فاهل التصرف يكون متصرفا لنفسه فتقييده بنوع دون نوع لا يكون مفيدا وهذا بخلاف النكاح فان ذلك تصرف مملوك للمولى عليمه لان النكاح لابجوز الا قلنا الولى بجبره على الذكاح فاما هذا التصرف فغير مملوك للمولى عليه فكان الاذن من المولى اسقاطا لحقه لاانابةالمبد منابه في التصرف وقد بينا أنه مع الرق أهل للحكم الاصلي وهو ملك اليد وأن ماوراء ذلك من ملك المين شبت للمولى على سبيل الخلافة عنه وهذا مخلاف تقليد القضاء فالقاضي لايعمل لنفسه فيما يقضي بل هو نائب عن المسلمين ولهــــــــذا يرجع عا يلحقهمن المهدة في مال المسلمين وكيف يكون عاملالنفسه وهو فما يعمل لنفسه لا يصلح أن يكون قاضيا وهذا كخلاف المستمير والمستأجر لانه نتصرف في محل هو ملك الغير بامجاب صاحب الملك لهوايجابه فىملك نفسه يقبل التخصيص فأما العبد فلا يتصرف بامجاب المولىلهفقد أبينا أن التصرفغير مملوك للمولى فيذمته فكيف توجب له مالا عليكه والمسئلة الثانية اذا رآه يبع ويشتري فسكت عن النهي فهذا اذن له في التجارة عندنا وعند الشافعي لايكون أذنا قبل هذا سَاء على المسئلة الاولى فان عنده لو أذن له نصا في نوع لا علك التصرف في سائر الانواع فكذلك اذا رآه يتصرف في نوع فسكوته عن النهي لايكون اذباله في التصرف في سائر الأنواع وعندنا لما كان اذنه في نوع يوجب الاذن في سائر الانو أعلد فع النرور والضرر عن الناس فكذلك سكوته عن النهي عند رؤته تصر فا منه يكون عنزلة الاذن دفعاً للضرر والغرور عن الناس وحجته في هذه المسئلة أن سكوته عن النهي محتمل قد يكون للرضي

تصرفه وقد يكون لفرط وقلة الالتفات الى تصرفه لملمه أنه محجور عن ذلك شرعا والمحتمل لايكون حجة فهو عنزلة من رأى انسانا يبيء ماله فسكت ولم ينهه لاينفذ ذلك التصرف بسكوته ولان الحاجـة لى الاذن من المولى والسكوت ليس باذن فالاذن مايقم في الآذن ولو آذن له ولم يسمع لم يكن ذلك اذنا فمجرد السكوت كيف يكون اذ اوالدليل عليه ان هذا التصرف الذي يباشره لا منفذ بسكوت المولى وأنه أذا رآه بديم شيئامن ملكه فكت لا نقذ هذا التصرف فكيف يصير مأذونا له في التصرفات فالحاجة الى رضي مسقط لحق المولى عن ماليـة رقبتـه وذلك لا يحصل بالسكوت كمن رأى انسانًا يتلف ماله فسكت ملا يسقط الضمان بسكوته وهذ بخلاف سكوت البكر اذا زوجها الولى فان ذلك محتمل والكن قام الدليل الموجب لترجيح الرضا فيه وهو ان لها عند تزويج الولى كلامين لا أو نم والحياء بحول بينهاو بين نع لما فيه من اظهار الرغبة في الرجال وهي تستقبح منها إلا يحول الحياء بينها وبين لا فسكوتها دليل على الجواب الذي يحول الحياء بينها وبين ذلك الجواب ولا يوجد مثل ذلك همنا فلا يترجح جانب الرضا وكذلك سكوت الشفيع عن الطلب لانه لاحق للشفيم قبل الطلب وأعاله أن شبت حقه بالطلب فاذا لم يطلب لم شبت حقه وهمنا حق المولى في مالية الرقبة نابت وانما الحاجة الى الرضاالمسقط لحقه \* يوضحه ان حق الشفعة قبل الطلب ضعيف واءا بتاً كد بالطلب فاعراضه عن الطلب المؤكد لحقه مجعل دليل الرضا لدفع الضرر عن المشترى فانه اذا بقى حق الشفيع تمكن به من نقض تصرف المشترى وفيه من الضرر عليه مالا بخني فاما هنا فحق المولى في مالية الرقبة متأكد وفي استماطه الحاق لاضررولا ضرار في الاسلام وقال آلا من غشنا فليس منا ولولم تتعين جهة الرضا عندسكوت المولي عن النهي أدى الى الضرر والغرور فالناس يعاملون العبد ولا يمتنعون من ذلك عنبد محضر المولى اذا كان ساكتا واذا لحقته ديون ثم قال المولى كان عبـدي مججورا عليه فتتأخر الديونالى وقتعتقه ولا يدرى متى يمتق وهل يمتق أولا يمتق فيكون فيه أنواء حقهم ويلحقهم فيه من الضرر مالا يخنى ويصير المولى غار الهم فلرفع الضرر والغرور جملنا سكوته عنزلة الاذن له في التجارة والسكوت محتمه لكما قال ولكن دليــل المرف برجح جانب الرضا فالعادة أن من لا يرضي تنضرف عبده يظهر النهني اذا رآه يتصرف ويؤديه على ذلك وأنما

يستحق عليه ذلك شرعا لدفع الضرار والغرور فهذا الدليل رجعنا جانب ارضي فيسكوت البكركما في سكوت الشفيع يرجح جانب الرضي لدفع الضررعن المشترى والدليسل عليه أنه بعد ما أذن له في أهل سوقه لوحجر عليه في بيته لم يصح حجة لدفع الضرر والفرور فلها سقط اعتبار حجره نصا لدفع الضرر فلان يسقط اعتبار احمال عدم الرضي من سكوته لدفع الضرر عن الناس كان أولى ولئن منع الشافعي هذا فالـكلام في المسئلة يبني على الكلام في تلك المسئلة فان الكلام فيها أوضح على مأنبينه وهذا مخلاف الوكيل لانه لاضررعلي من يمامل الوكبل اذا لم بجمل سكوت الموكل رضي فان تصرف الوكيل نافذ على نفســـه ومن يمامله لا يطالب الموكل بشيُّ وأنما يطالب الوكيل سواء كان تصرفه لنفسه أو لغــــبرهوقوله هذا التصرف بسكوت المولى لا ينفذ قلنا لان في هذا التصرف ازالة ملك المولى عما مبعه وفي ازالة ملكه ضرر متحقق للحال فلا لثبت بسكوته وليس في ثبوت الاذن ضرر على المولى متحقق في الحال فقــد يلحقه الدىن وقد لا يلحقه ولو لم يثبت الاذن به تضرر الناس الذين يعاملون العبد \*نوضحه أن في ذلك التصرف العبد نائب عن المولى بدليل أنه أذا لحقه عهدة برجع لها عليه فيكون عنزلة الوكيل فى ذلك وقد بينا أن الوكالة لا نثبت بالسكوت وأما فى سائر التصرفات فهو متصرف لنفسه كما قررنا والحاجة الى اذن المولى لاجل الرضا تصرف مالية رقبته الى الدين فيثبت ذلك عجر د سكوته لخلوه عن الضرر في الح ل مخلاف مااذا أتلف انسان ماله وهو ساكت لان الضرر هناك يتحقق في الحال وسكوتهلا يكون دليل التزام الضرر حقيقة ولانه لاحاجة الى تعيين جانب الرضا هناك لدفع الضرر والغرور عن المتلف وهو ملتزمالضرر باقدامه على اتلاف المال مخلاف مانحن فيه على ماقر رناه ولو قال لعبده اد الى الغلة كل شهر خمسة دراهم فهذا اذن منه له في التجارة لانه استثداء المال مع علمه انه لا يمكن من ذلك الا بالا كتساب يكون أمرا له بالا كتساب ضرورة وقد علمنا انه لم يطلب منه الا كتساب بالتكدى فعرفنا ان مراده الاكتساب بالتجارة و دليل الرضا في الحكم كصريح الرضا وكذلك لو قال اذا أديت الى ألفا فانت حر لانه حثه على اداء المال بما أوجبِله بازا. المال من العتق عند الاداء ولا تمكن من الاداء الا بالا كتساب وقد علمنا أنه لم برد أداء الالف اليه من مال المولى لان ذلك غير مفيد في حقالمولى وأعاالمفيد في حقه أدا. الالف اليه من كسب يكتسبه بعد هذه المقالة وكذلك لوقال أد الى ألفا وأنت حر فانه لايمتق ما لم

يود ولو قال انَّ اديت أَلفافانت حرعتى في الحالُّ ادى أولم يو دولو قال اذا أديت الى ألماوأنت حر عتق في الحال أيضا مخلاف قوله فانت حر فانه لايمتق فيه الا بالاداء لان جو ابالشرط بالفاء دون الواو فان الجزاء يتصل بالشرط على أن يتعقب نزوله نوجود الشرط وحرف الفاء للوصل والتمقيد فيتصل فيه الجزاء بالشرط فاما حرف الواو فللمطف لا للوصل وعطف الجزاء على الشرط لايوجب تعليقه بالشرط فكان تنجيزا وأما جواب الامر محرف الواو على معنى أنه عمـني الحال أي وأنت خر في حال أدائك وأما صفة الامر يكون عمني التعليل نقول الرجل أيشر فقد أناك الغوث يعني لانه أناك الغوث فاذا قال اد الى الفا فأنت حرمعناه لانك حرفلهذا تتنجز به العتقفي الحال وعلى هذا ذكر في السير الكبيراذا قال افتحوا الباب وأنتم آمنو نفا لم نفتحوا لا يأمنوا ولو قال أنتم آمنون كانوا منين فتحوا أو لم يفحتوا ولو قال اذا فتحتم الباب فأنتم آمنون لا يأمنون ما لم يفتحوا ولو قال وأنتم آمنون كانوا آمنين في الحال ولو قال المبده اذهب فاجر نفسك من فلان لم يكن هذا اذنامنه له في التجارة مخلاف قوله أقمد قصاراً وصباغاً فان هناك لما لم يمتق من يعامله فقد فوض الامر الى رأيه فى ذلك النوع من التجارةوهمنا عين من يؤاجر العبدنفسه منه ولم نفوض الامر الى رأيه فيه ولكنه جعله رسولا قامًا مقام نفسه في مباشرة المقد فلا يكون ذلك دليل الرضا بتجارته ﴿ يُوضِحِهُ أَنَّهُ أَمْنُ وَالْدِيمَةِ على منافعه همنا ومنافعه مملوكة للمولى فلا يكون ذلك على وجه الرضا تتجارته لا على وجه الاستخدام له وفي الاول أمره تتقبل العمل في ذمته وذلك من نوع التجارة ( ألا ترى ) أن اجارة نفس المبد مملوكة للمولى فلا يكون ذلك على وجه الرضا بتجارته لا على وجه الاستخدام له وفي الاول أمره يتقبل العمل في ذمته وذلك من نوع التجارة (ألا ترى) أن اجارة نفس المبد مملوكة للمولى عليه وأن يقبل العمل في ذمة العبد غير مملوك للمولى عليه واستشهد عا لو أرسل عبداً له يؤاجر عبداً له آخر لم يكن هذا اذنا لواحد من العبدين في التجارة ولوقال اعمل في النقالين أو في الحناطين أو قال أجر نفسك في النقالين أو الحناطين فوذا منه اذن في التجارة لانه فو ّض ذلك النوع من التجارة الي رأيه لانه لم يمين له من يمامله بل جمل تميينه موكولًا إلى رأيه النقالون الذين ينقلون الخشب من الشطء إلى البيوت والحناطون ينقلون الحنطة من موضع السفينةالىالبيوت وأنما يعمل ذلك منهم العبيد والاقوياء ولو أرسل عبده يشترى له نُوبًا أو لحمالدراهم لم يكن هذا اذنا له فيالنجارة استحسانا وفي القياس هو اذن له

فى التجارة لانهجمل اختيار من يعامله مفوضا الى رأيه وفى الاستحسان لا يكون اذنا له في التجارة فانه في عادة الناس هذا استخدام ولو جملناه اذنا في التجارة يتعذر على المولى استخدام الماليك فانالاستخدام يكون في حوائج المولى وهذا النوع من المقد من حو اتجه ﴿ يُوضِعُهُ أن المولى لا يقصد التجارة بهذا الشراء الما يقصد كفاية الوقت من الكسوة والطمام والتجارة مانقصديه المال والاسترباح وكذلك لو أمره بان يشترى ثوب كسوة للمولىأولبعضأهله أوطمامارزقا لاهله أو للمولي أو للعبد نفسه لايكون شئ من ذلك اذنا له في التجارة أرآيت لوأمرهان يشتري نقلا نفلسين أكازيصير مه مأذونا وكذلك لو قال اشتر من فلان ثوبا فاقطعه لمولاه ولعياله ولجيرانه بغير ثمن فشيء منهذا لايكون اذنا له في النجارة لما قلنا ولوقال استق على هذا الحمار الماء وبعه كانهذا اذنا له في التجارات كلهالانه فوض الى رأيه نوعا من التجارة وقصد به تحصيل المال والريح ولو أن طحانا دفع الى عبده حمارا لينقل عليــه طماما له فيأتيه. به ليطحنه لم يكن هذا اذنا منهله في التجارة لانه استخدمه في نقل الطعام اليه وما أمره بشي من عقود التجارات ولا باكتساب المال (ألا ترى) ان المضاربة باعتبار هذا العمل لاتصح حتى لو أمره أن ينقل الطمام اليه ليبيمه صاحب الطمام بنفسه على أن الربح بينهما نصفان لايجوز ولو أمره أن يتقبل الطمام من الناس باجر وينقــله على الحمار كان هـــذا اذنا له في التجارة لأنه فوض نوعاً من التجاره الى رأبه وأمره باكتساب المال له وأما اذا كان الرجل تاجراً وله غلمان يبيمون متاعه بامره فهذا اذن منه لهم فيالتجارة لان سكوته عن النهي عند رؤية تصرف العبد جمل اذنا فتمكينه اياهم من بيع أمتعته في حانوته أو أمره اياهم بذلك أولى أن يجمل اذنا ولذلك لو أمرَهم أن يبيعو النيره متاعــه فانه فوض نوعا من النجارة الى رأيهم ورضي بالتزامهم المهدة فيما يبيعونه لغيرهم ( ألا ترى ) انه لو أمرهم أن يشــتروا له متاعاً أو يشتروا ذلك لغيره فاشتروه لزمهم النمن وهم تجار في تلك التجارة وغيرها فكذلك اذا أمرهم بالبيع لان في الموضعين جميعاً قد صار راضيا باستحقاق مالية رقبته بما يلحقه من العهدة في ذلك التصرف (ألا ترى) أنهم اذا باءوا فوجـد المشترى بالمبيع عيبا كان له أن يرده عليهم ويطالبهم بالثمن ولو رأى عبــده يبيـم فى حانوته متاعــه لغيره فلم ينهه كان مأذونا لسكوت المولى عن النهي بعد علمه بتصرفه ولكن لايجوز ماباع من متاع المولى لانجواز البيم في ذلك المتاع يعتمد التوكيل وذلك بحصل بالام في الاشداء والأجازة في الانتهاء والسكوت لا يكون أمرا ولا اجازة فلا يثبت به النوكيــل (ألا ترى) ان فيما يبيع من متاع المولى بامره اذا لحقه عهدة يرجع على المولى وان الضرر يتحقق في حق المولى بزوال ملكه عن المتاع في الحال فلهذا لا يُثبت ذلك بالسكوت مخلاف صيرورته مأذونا فان ذلك يمتمد الرضى لا التوكيل حتى لا يرَّجع بما يلحقه من المهـدة في سائر النصر فات على المولى ولا يتحقق الضرر في حق المولى عجرد صيرورته مأذونا وكذلك عبــد دفع اليه رجــل متاعاً ليبيعه فباعمه بنير أمر المولي والمولي براه ببيم ولا ينهاه فهو اذن من المولى له في التجارة والبيع في المتاع جائز باس صاحبه لابسكوت المولى عن النهي حتى ان المولى وان نهاه أولم يره أصلا كارالبيع جائزا لانه وكيل صاحب المتاع في البيم الا ان تأثر صيرورته مأذونا في هذا التصرف من حيث از العهدة تكوزعلي العبد ولو نهاه المولى أولم يره كانت العهدة على صاحب المتاع لان العبد المحجور لايلزم العهدة في تصرفه لغيره وأذا تعذرايجاب المهدة عليه تعلقت العهدة بافرب الناس بعده من هذا التصرف وهو الاس الذي انتفع تتصرف العبدله واذا اغتصب العبد من رجل متاعا فباعه ومولاه ينظر اليه فلم ينهه عنه فهدا اذن له في التجارة لوجود دليل الرضى منه يتصرفه حين سكت عن النهى ولا ينفذ ذلك البيم سواءباعه بأمر المولى أو بغير أمره لان في ذلك البيم ازالة الملك المفصوب منه فلا ينفذ الا باجزته فكذلك لو رأى عبده يبسع متاعاله مخمر أوأصء بالبيع والشراء بالخرفانه يكون مأذونا له في التجارة لوجود الرضا منه تجارته صرىحا أو دلالة وان فسد ذلك العقد لكون البدل فيه خمراً وأنما أورد هذه الفصول لازالة اشكال الخصم أنه لما لم ينفذ ذلك العقد بسكوته فكيف يصير به مأذونا فان هذا العقد الفاسدلا ننعقد بأسره والعقد على المال المفصوبلا سنعقد بأس المولى أيضاً ومع ذلك كان العبد به مأذونا ولو أرسل عبده الى أفق من الآفاق عال عظم يشــترى له البزو نهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة لأنه فوض نوعا من التجارة آلى رأ به وهو شراءالمز ورضى بتماق الدين الواجب بشراء المز عالية رقبته ولو رأى عبده يشترى عاله فلم ينهه عن ذلك ومال المولى دراهم ودنانير فهذا اذن منه له في التجارة وما اشتراه المبدفهو لازم لة وللمولى أن يأخذ من الذي أجازه لان الدراهم والدنانير لا يمينان في المقود وانما كان شرى العبد ثمن في ذمته وقدصار الولى بسكوته عن النهي راضيا بتعلق الدين بمالية رقبته واكمن

لايصير به راضيا نقضاءدينه من سائر أمواله كما لو صرح بالاذن له في النجارة وما نقد من دراهم المولى مال آخر له ميكون العبد في قضاء الدين منه كالمستقرض له من مولاه والاقراض بالسكوت لانثبت فلهذا كان للمولى أن يأخذماله من الذي أخذه لانه وجد عين ماله وبرجم ذلك الرجل على العبد لأن ثمن المقبوض لم يسلم له فينتقض قبضه ويبق الثمن في ذمته على حاله ولو كان مال المولى ذلك شيأ بعينه من المروض والمكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير كان كدلك الا أن المولى اذا أخذه انتقض شراء العبد به لان العبد تعلق بعين ما أضيف اليه فصار قبضه مستحقابالمقد فاذا فات القبض المستحق فيه باستحقاق المولى بطل العقد بخلاف الاولواذا دفعالي غلامه مالا وأمرهأن يخرج به الى بلد كدا ويدفعه الى فلان فيشترى به البر ثم يدفعه اليه حتى يأتي به مولاه ففعله لم يكن هذا اذنا له في التجارة لانه استخدمه حين أمره محمل المال اليه ولم يفوض شيئا من العقود الى رأيه وأعاجمل الشراء به الى فلان ثم العبد يأتيهما يشتريه فلان له فيكمون هذااستخداما وارسالا لا اذنا له في التجارة ولو دفع الي عبده أرضاً له بيضاء فأمره أن يشـتري طعاما فيزرعها ويتقبـل الاجراء فيها فيكريون أمهارها ويسقون زروعها ويكربونها ويؤدى خراجها فهذا اذن منه في التجارة لانه فوض نوعا من المقد الى رأيه وقصد تحصيل الربح والمال بتصرفه ورضى بتملق نمن الطمام وأجرة الاجراء عالية رقبتــه فيكون به مأذونا له في التجارة ولو أمره أن يبيـع له ثوبا واحــدا يربد بذلك الربح والتجارة فهو اذن له في التجارة لانه فوض الامر الى رأيه باختيار من يمامله في عقد هو بجارة و كان قصده من ذلك تحصيل الربح وصار راضيا بالتزام العهدة في مالية رقبته ولو قال قد أذنت لك في التجارة يوما واحدا فاذا مضى رأيت رأيا فهو مأذون له في النجارة أبدا حتى يحجر عليه في أهل سوقه لان فك الحجر لا يقبل التخصيص بالوقت كما لا يقبل النخصيص بالمكان ولو قال أذنت لك في التجارة في هذا الحانوت كان مأذونا له في جميع المواضع وهذا لان الفك أبواع ثلاثة نوع هو لازم تام كالاعتاق ونوع هو لازم غير تام كالكتابة ونوع هو غير لازم ولا تام كالاذن له في التجارة فكما أن النوعين الآخرين لا يقبلان التخصيص بالزمان والمكان فكذلك هذا النوع ثم تقييد هذا الاذن بوقت كتقييده بنوعوقد بينا أن الاذن في نوع خاص يكون اذنا في جميم التجارات وكذلك الاذن في يوم أوساعة يكون اذنا في جميم الايام مالم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال أذنت لك في التجارة في هذا الشهر فاذا مضي هذا الشهر فقد حجرت عليك فلا تبيمن ولا تشتر من بعدذلك فحره هذا باطل لانه أضاف الحجر الى وقت منتظر وذلك غير صحيح كما لو قال المبده المأذون قد حجرت عليك رأس انشهر فانه يكون باطلا وهذا لانه انما محتمل الاضافة الى وقت مامحتمل التعليق بالشرط والحجر لا محتمل التعليق بالشرط فانه لو قال ان كلت فلانافقد حجرت عليك كان هذا باطلا فكذلك لا محتمل الاضافة الى وقت وفرق بين هذاوبين الاذن لانه لو قال لعبده المحجور اذا كان رأس الشهر فقـد أذنت لك في التجارة فهو كما قال ولا يكون مأذونا حتى بجيء وأس الشهر لان ذلك من باب الاطلاق والاطلاقات تحتمل الاضافة والتعليق بالشرط لان في الاطلاق معنى اسقاط حقه عن ماليةر قبته فيكون نظير الطلاق والعتاق فأما الحجر فهن باب التقييد لانه رفع الاطلاق وهو في المعنى احراز لمالية رقبته حتى لا يصير مستهلكا عليه عا يلحقه من الدين بعد ذلك فيكون في معنى التمليك لا محتمل الاضافة الى الوقت والتعليق بالشرط أو مجمل الحجر عنزلةالرجمة بعد الطلاق وعنزلة عزل الوكيل وعزل الوكيل لامحتمل التمليق بالشرط في الاضافة الى وقت مخلاف التوكيل واذا أجر الرجل عبده من رجل فليس هذا باذن منه له في التجارة لانه أنما يؤ اجر والاستخدام ولو استخدمه لنفسه لا يصير به مأذونا فكذلك اذا أجره من غيره للخدمة ولوأجره منه كل شهر باجر معلوم على أن يبيع له البر ويشتريه جازتالاجارة لان الممقو دعليه منافعه في المدة وهي معلومة فصار العبد مأذونا لهفي التجارة لآنه رضي تجارته والتزامه المهدة لسبب التجارة فما لزمه من دمن فيما اشترى للمستأجر رجع به عليه لانه في التصرف له نائب كالوكيل فيرجع عليه عالحقه من المهدة وما لزمه من دين فيما اشتري لنفسه فهوفى رقبته بباع فيه أو نفدته مولاه لان في هذا نتصرف لنفسه لا للمستأجرالا أن يقضي المولى عنه وللمكاتبأن يأذن لعبده في التجارة فكذلك المأذون له أن يأذن لعبده في التجارة سواء كان عليه دين أولم يكن لان كل واحد منهما متصرف لنفسه يفك الحجر عنه ثم الاذن في التجارة من صنيع التجار ومما تقصد به التجار تحصيل المال فيملك المَاذُون والمكاتب ذلك وكذلك الشريك شركة عنان لهأن يأذن لعبد من شركتهما في التجارة وهو جائز على شريكه لانه من عمل التجارة وكل واحد منها نائب عن صاحبه فما هو من عمل التجارة وكدلك المضارب له ان يأذن لعبد من المضاربة في التجارة لأنه فوض الى المضارب ما هو من عمل التجارة في المال المدفوع اليه والاذن في التجارة من عمل التجارة واختلف

مشانخنا رحمهم الله في فصــل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا أذن لمبد من المضاربة في التجارةانالمبديصير مأذونا له في جميم التجاراتأم في ذلك النوع خاصة فمهم من يقول يصير مأذونا لهفىذلك النوع خاصةلانه انمااستفادالاذن من المضارب والمضارب لاعلك التصرف الا فى ذلك النوع لان المضاربة تقبل التخصيص فه كذلك المأذون من جهته (قال رضي الله عنه) والاصح عنه دى أن يكون مأذونا في التجارات كاما لان السبب في حقه فك الحجر وهو لا يقبل التخصيص والعبد متصرف لنفسه فان كان الآذن له مضاربا لا برجع بالمهدة على المضارب ولا على رب المال لان المضارب نائب يرجع بما يلحقه من المهدة على رب المال ورب المال لم برض برجوعه عليه لعهدة نوع آخرمن التصرف فاما هذا العبدفلابرجم بالعهدة على رب المال فهو والمأذون من جهة مولاه سواء ( ألا تري ) ان عبــد المضاربة لو جني جناية لا يكون للمضارب أن مدفعه بغير اختياررب المال ولو أن عبدا لهذا العبد المأذون جني جنانة كان له أن ىدفعه بجنابته بغير محضر من المضاربولا من رب المال وبجمــل فيــه كالمأذون من جهة مولاه فهذا مثله واذا أمرالرجل عبده نقبض غلة دار أوامره يقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخصومة منه في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة فكذلك ان أمره بالقيام على زرع له أو أرض أو على عمال في شاءداره أوان محاسب غرماءه أو ان تقاضي دينه عن الناس ويؤدى منه خراج أرضه أويقضي عليه دينا لم يكن هو مأذونا له في التجارة بشيء من ذلك لان ما أمره به من نوع الاستخدام لامن نوع التجارة فانه ما فوض شياً من عقود التجارة الى رأيه ولارضى منه باكتساب سبب موجب للدين في مالية رقبته فلا يصير مه مأذو نا «فان قيل لا كذلك ففي القبض اكتساب سبب موجب للدىن في مالية رقبته لو ظهر أن المقبوض مستحق #قلنا نعم ولكن تعلق الدين عالية رقبته مهذا السبب لايتو قف على أذن المولى به فان العبد المحجور اذا قبض مالا من انسان فهلك في مده ثم استحق كان ذلك المال دينا في ذمته و شعلق عالية رقبته وانما الاذن ان برضي المولى تتعلق الدين عالية رقبته بسبب لو لا اذنه لم يتعلق ذلك الدين عالية رقبته ولو أمره نقرنة لهعظيمة أن يؤاجر أرضها ويشترى الطعام ونزرع فيها وبببع الثمار فيؤ دىخراجها كان اذنا له في جميم التجارات لانه فوض الامرالي رأيه في أنواع من التجارات ورضى شعلقالدىون التى تلزمه شلك التجارات عالية رقبته فيصير مهمأذونا لهفى التجارات ولو قال لمبده اشتر لى البر أو الطعام أو قال اشتر لفلان البر أو الطعام فهذا اذن له فىالتجارة لانه

رضى تتجارته وتعلق الدين عالية رقبته سواء أضاف ذلك الى نفسه أو الى غيره أو الى العبد بان يقول اشتر لنفسك وكذلك لو كان العبد صغيرا الا أنه يعقل البيم والشراء في جميم ذلك وهذا عندنا وبيان هذه المسألة في الباب الذي يلى هذا في تصرفات الصبي حرا كان أوعبدا وكذلك اذن القاضي لعبده اليتم في التجارة لان للقاضي ولاية التجارة في مال اليتبيم كما الاب ذلك وللوصى ثم اذنهما في التجارة لعبد الصبي صحيح فكذلك آذن القاضي وأن قال القاضي للمبد انجر في الطمام خاصة فاتجر في غيره فهو جائز عنزلة أذن المولى وهــذا لانه ناب عن الصي في ذلك ولو كان المولى بالغا فقال لعبده اتجر في البر خاصة كان له أن نتجر في جميع التجارات فكذلك اذا أذن له القاضي في ذلك وهذا لان الاذن من القاضي ليس على وجه القضاء لانه علك رفعه بالحجر عليـه فهو في ذلك كـغيره وكذلك لو قال له القاضي أنجر في البر خاصة ولا تتمد الى غيره فانى قد حجرت عليك أن تمدوه الى غـيره فهو مأذون له في جميع التجارات وقول القاضي ذلك باطل لان تقييد الاذن منوع كان باطلا فقوله بعد ذلك فاني قد حجرت عليك أن تعــدوه الى غيره حجر خاص في اذن عام أو حجر معلق بشرط أن لايمدوه الى غيره وذلك باطل فان دفع هذا العبد اليالقاضي وقد أنجر في غير ماأمر به فلحقه من ذلك دين فابطله القاضي وقضي بذلك على الغرماء ثم رفع الى قاض آخر أمضي قضاءه وأبطل دينهم لانه أمضي فصلا مجتهدا فيه بقضائه وبينالملماء اختلاف ظاهر في إن الاذن في التجارة هل يقبل التخصيص وقضاء القاضي في المجتهدات نافذ وليس لاحد من القضاة أن ببطله بمدذلك وهذا مخلاف أمره اياه في الانتداء أن لايتصرف الا في كذالان ذلك الامر ليس بقضاء لانالقضاء يستدعي مقضيا له ومقضيا عليه ولم يوجد ذلك عندالامر فاماقضاؤه بابطال ديون الغرماء بمد مالحقه فقضاء صحيح منه لوجود المقضى له والمقضىعليه فلا يكون لاحــد من القضاة أن سطله بعدذلك وهو نظير ما لو حجر القاضي على سفيه فان حجره لا يكونةضاء منه حتى أن لغيره من القضاة أن ببطل حجره ولو تصرف هذا السفيه بعد الحجر فرفع تصرفه الى القاضي فابطله كان هــذا قضاء صحبحا منه حتى لا يكون له ولا لنيره من القضاة أن يصحح ذلك التصرف بعد ذلك والله أعلم بالصواب

۔ ﷺ باب الاذن للصبي الحر والمعتوہ ﷺ۔

(قال رحمه الله) واذا أذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو في جنس منها وهو

يعقل البيع والشراء فهو مآذون له في التجارات كلها مثل العبد المأذون عندنا وقال الشافعي رحمه الله الاذن له في التجارة باطل اذا كان صنيرا أو معتوها حرا كان أو مملوكا وأصل المسئلة أن عبارته صالحة للمقود الشرعية عندنا فيما يتردد بين المنفمة والمضرة وعنده هي غير صالحةحتى لو توكل بالتصرفءن الغير نفذ تصرفه عندنا ولم نفذ عنده احتج بقوله تعالىحتى اذا بلغوا الذكاح فان آنستم منهم رشدا فقد شرط البلوغ وايناسالرشد لجواز دفع ألمال اليه وتمكينه من التصرف فيه فدل آنه ليس باهل للتصرف قبل ذلك قال تعالى ولا تؤنُّوا السفهاء أموالكم التي جمل الله لكم قياما والمراد الصبيان والمجانين انهلابدفع اليهم أموالهم بدليــل قوله تمالى وارزقوهم فيها واكسوهم فالاذن له في التجارة لالنفك عن دفع المال اليه ليتجر فيه والممنى فيه انه غير مخاطب فلا يكونأهلا للتصرف كالذي لايمقل وهذا لان التصرف كلام وأَعَا تَبنِي الاهلية على كونه أهلا لـكلام ملزم شرعاوذلك ينبني على الخطاب (ألا ترى ) أنه لعدم الخطاب بقي مولى عليه في هـنه التصرفات ولوصار باعتبار عقله أهلا لمباشرتها لم يبق مولى عليه فيها لان كونه مولى عليه لمجزه عن المباشرة لنفسه والاهليــة للتصرف آلة القدرة وهما متضادان فلا يجتمعان ﴿ يُوضِحه ان اعتبارعقله مع النقصان لاجل الضرورة وانما تتحقق هذه الضرورة فيما لا يمكن تحصيله نوليه فجمل عقله في ذلك معتبرا ولهذا صحت منه الوصية باعمال البر وخـيرته بين الانوبن ولاتتحقق الضرورة فيما يمكن تحصيله نوليه فـلا حاجة الى اعتبار عقله فيه ولان ما به كان محجورا عليه لم نزل بالاذن فان الحجر عليه لاجل الصبا أو لنقصان عقله لالحق الغير في ماله اذ لاحق لاحد في ماله وهــذا المعني بهــد الاذن قائم والدليل عليه أن للمولى أن محجر عليه فلو زال سبب الحجر باذن الولى لم يكن له الحجر عليه بعد ذلك وهــذا تخلاف العبــد فان الحجر هناك لحق المولى في كسبه ورقبته وبالإذن صار المولى راضيا نتصرفه في كسبه ومخلاف السفيه فالحجر عليه لمكابرة عقله وذلك ليس وصف لازم ولابجوز الاذن له الابعد زواله الا أن اذن القاضي اياه دليل زواله \*وحجتنا في ذلك قوله تمالي والملوا اليتاى حتى اذا بلغوا النكاح والالتلاء هوالامتحان بالاذن لهفي التجارة ليمرف رشده وصلاحه فلو تصرف مدون مباشرتهم لا يتم به معنى الابتلاء ثم علق الزام دفع المال اليه بالبلوغ وذلك عبارة عن زوال ولاية الولى عنه وبه نقول ان ذلك لا ثنبت مالم بلغ وقال تعالى وآنوا اليتامى أموالهم واسم اليتيم حقيقة يتناول الصغير فعرفنا أن دفع المال اليه وتمكينه

من التصرفات جائز اذا صار عاقلا والمراد يقوله ولا تؤتوا السفهاءأموالكم الذين لا يعقلون أو المراد النساء وهو أنالرجل يدفع المال لزوجته ويجمل التصرف فيــه اليها وذلك منهى عنه عندنا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة قم ياعمر فزوج أمك من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن سبع سنين ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن جعفر ببيع لعب الصبيان في صغره فقال بارك الله لك في صفقتك فقد مكن الصي من التصرف فدل ان عبارته صالحة لذلك والمعنى فيه أنه محجور أذن وليهله وعرفه فينفذ تصرفه كالعبد وهذا لانه مع الصغر أهل للتصرف اذا كانعاقلا لانه عميز والاهلية للتصرف بكونه متكليا عن تمييز وبيان لاعن تلقين وهذيان وقد صار مميزا الا ان الحجر عليه لدفع الضرر عنه ولهذا سقط عنه الخطاب لان في توجيه الخطاب عليـه اضرارا به عاجلا (ألا ترى) أنه جمل أهلا للنوافل من الصلوات والصياملانه لاضرر عليه في ذلك ولو توجه عليه الخطاب رعا لا يؤدى للحرج ويبقى في وباله وهذا لان الصي يقرب من المنافع ويبعد من المضار فان الصبا سبب للمرحمة واعتبار كلامه في التصرف محض منفعة لان الآدي بان سائر الحيوانات بالبيان وهو من أعظم المنافع عند العقلاء وهـذه منفعة لاعكن تحصيلها له برأى المولى ولهذا صح منهمن التصرفات ماتمحض منفعة وهو قبول الهبة والصدقة فاما مايتردد بين المنفعة والمضرة فيعتبر فيه انضهام رأى الى رأمه لتو فير المنفعة عليه فلو نفذنا ذلك منه قبل الاذن ربما يتضرر به ويزول هذا المني بانضهامرأى الولى الى رأمه ولهذا لو تصرف قبل اذن الولى فاجازه الولى جاز عندنا وهذا لانه يتردد حاله بين أن يكون ناظرًا في عاقبة أمره عا أصاب من العقل وبين أن لا يكون ناظرا في ذلك منقصان عقله ولا يحل للولى أن يأذن له شرعاً مالم يعرف منه حسن النظر في عاقبة الامر فكان اذن الولى له دليل كمال عقــله أو حسن نظره في عاقبة أمره كاذن القاضي للسفيه بمد الحجر عليه أو فيه توفير المنفعة عليه عين لزم التصرف بانضهام رأى الولى الى رأيه فاذا اعتبرنا عقله فى هذا الوجه اتسم توفير طريق المنفعة عليه لانه يحصل لهمنفعة التصرف عباشرته وعباشرة وليه وذلك أنفعله من أزيسد عليه أخذالناس وبجمل لتحصيل هذه المنفعة طريقا واحدا الاان نظره في عاقبة الامر ووفور عقله متردد قبل بلوغه فلاعتبار وجوده ظاهرا بجوز للوليأن يأذناه ولتوهم القصورفيه يبقى ولاية الولى عليه ويتمكن من الحجر عليه بعد ذلك وهو كالسفيه فان القاضي بعد ماأطلق عنهالحجر

اذا أراد أن محجر عليه جاز ذلك لهذا المعنى اذا عرفنا هـذا فنقول اقراره بعد اذن الولى له بمين أو دين لغيره صحيح لانه صار منفك الحجر عنه بالاذن فهو كما لو صار منفك الحجر عنه بالبلوغ وهذا اشكال الخصم علينا فانه يقول اقرار الولى عليه باطل فكيف يستفيد هوباذن الولى مالا يملك الولى مباشرته ولكنا نقول الولى انما لاعلك مباشرته لانه لا يتحقق ذلك منه فالاقرار قول من المرء على نفسه وما ثبت على الغير فهو شهادة واقرار الولى على الصبي قول على الغير فيكون شهادة وشهادة الفرد لايكون حجة فأما قوله بعد الاذن اقرار منهعلي نفسه وهو من صنيم التجار ومما لاتم التجارة الا بهلان الناس اذا علموا ان اقر ارهلايصح يتحرزون عن معاملته فمن يعامله لا يتمكن من أن يشهد عليه شاهدين في كل تصرف فلهذا جاز أقراره في ظاهر الرواية وكما يجوز أقراره فيما أكتسبه يجوز فيما ورثه عن أبيه وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة لا بجوز اقراره فيما ورثه عن أبيه لان صحة اقراره في كسيه لحاجته الى ذلك في التجارات وهذه الحاجة تنعدم في الموروث من أبيه \*وجه ظاهر الرواية ان انفكاك الحجرعنه بالاذن في حكم اقراره عنزلة انفكاك الحجر عنه بالبلوغ بدليل صحة اقراره فما اكتسبه فكذلك فما ورثه لأن كل واحد من المالين ملكه وهو فارغ عن حق الغير وهذا لأنه أذا انضم رأى الولى الى رأيه التحق بالبالغ ولهذا نفذ أبو حنيفة رحمه الله تصرفه بمد الاذن في الغبن الفاحش على ما نبينه في موضعه فكذلك في حكم الاقرار يلتحق بالبالغ ثم صحة الاذن له من وليه ووليه أبوه ثم وصي الاب ثم الجد أب الاب ثم وصيه ثم القاضي أو وصي القاضي فأما الامأووصي الام فلا يصبح الاذن منهم له في التجارة لانه غير ولي له في التصرفات مطلقاً بل هو كالاجنبي الا فيما يرجع الى حفظه ولهذا لا يملك بيع عقاره والاذن في التجارة ليس من الحفظ فلهذا لايملكه ولو أقر الصي المأذون بغصب أو استهلاك في حال اذنه أو أضافه الي ماقبل الاذنجاز اقراره بذلك لانضمان الغصب والاستهلاك من جنس ضمان التجارة ولهذا صحاقراره مهمن المبد المأذون وكان مؤاخذا به في الحال والفكاك الحجر عنه بالاذن كالفكاك الحجر عنه بالبلوغ ولو أقر بعد البلوغ انه فعل شيئًا من ذلك في صغره كان مؤاخــذا به في الحال فكذلك اذا أقر بعد الآذن ولو كاتب هذا الصي مملوكه لم يجز لانه منفك الحجر عنه في التجارة والكتابة ليستمن عقود التجارة (ألا ترى) انالمبد المأذون لايملكها ولا يقال فالآب والوصيءلك الكتابةفي عبد الصي وهذا لان تصرفهما مقيد بشرط النظر ويتحقق

في الكتابة النظر وأما تصرف الصي بمد الاذر فسيد بالتجارة والكنابة ليست بتجارة ولهذا لا يملك الصي المأذون تزويج أمته في نول أبي حنيفة وتحمد وان كان الاب والوصي علكان ذلك وأما تزويج المبدفلاعلكه الصي لانه ليس شجارة ولا علك أبوه ووصيمه لانه ليس ويه نظر للصي بل فيه تعميب العبدوالزام المهر والنفقة عليهمن غير منفعة للصي فيه وكدلك لوكبر الصي فأجاز لم يحز لانه أنما يتوقف على الاجازة ماله مجيز حال وقوعه ولا مجيز لهذا النصرف حال وقوعه فتمين فيه جهة البطلان وكدلك المتق على مال لايصحمن الصبي لانه ليس من التجارة ولا من الولى لانه لامنفعة للصي في ذلك بل فيه ضرر بهمن حيث انه يزول ملكه في الحال سبدل في ذمة مفلسه ولو أجازه الصبي بعد الكبر لم يجز لانه لامجيز له عنـــد وقوعه وكذلك لو فعله أجنبي بخلاف ما لو زوج الاجنبي أمته أو كاتب عبده فأجازه الصبي بعد ماكبر فهو جائز لان لهذا التصرف مجيزا حال وقوعه وهووليه والولى في الاجازة ناظر له فاذا صار من أهل أن يستبد بالنظر لنفسه نفذ بإجازته وهذا هو الاصل فيه ان كل شيء لايجوز للاب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فاذا فعله أجنبي فأجازه الصي بعــد ماكبر فهو جائز لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وهذه التصرفات تنفــذ بالاذن في الابتداء بمن قام رأيه مقام رأى الصي فينفذ بالاجازة في الانتهاء من ذلك الآذن أو من الصبي بعد ما كبر لانه هو الاصل في هذا النظر ولو زوج هذا الصبي عبده أمته أو فعــل ذلك أبوه أو وصيه لم بجز عندنا خلافا لزفر وقد بيناه في كتاب الدكاح قال ( ألا ترى )أن الامة لو بيهت فاعتقت لحق العبد نفقتها فدل على أنه لا ينفك عن معنى الضررفي حق الصي ويستوى في ذلك أن كاز على الصي دين أولم يكن لار الدين في ذمته وولاية الولي عليه لا تتعين بلحوق الدين اياه بخلاف العبد ولوكان للصبي امرأة لخلمهاأبوه أو أجنى أو طلقها أو أعتق عبده نم أجاز الصي بعد ما كبر فهو باطل لانه لا عبر لهذا التصرف عند وقوعه فالطلاق والعتاق محض ضرر عاجل فىحقه فلا يعتبر فيه عقلهولا ولاية الولى عليه لان ثبوت الولاية عليه لتوفير المنفعة له لا للاضرار به واذا قال حين كبر قد أو قعت عليها الطلاق الذي أو قم عليها فلازأوقد أوقعت على العبد ذلك العتق الذيأوةمه فلان وقع الطلاق والعتاق لانهذا اللفظ ايقاع مستقبل (ألاتري) أنه علك الايقاع ابتداء بهذا اللفظ فيكون اضافته الى أو قع ولان لتمريف المدد والصفة لا أن يكون أصل الايقاع من فلان لكنه من الموقع في الحال

وهو من أهله بخلاف الاجازة منه فان الاجازة تقيد للتصرف الذي باشره فلان ( ألا تري ) أن القاع الطلاق والعتاق بلفظ الاجازة منه لايصح التداءوقد تعينت جهة البطلان فيما باشره قبل بلوغه فاجازته لذلك بعد البلوغ تكون لغوا واذا باع الصي وهو يمقل البيع عبدا من رجل بألف درهم وقبض الثمن ودفع العبــد ثم ضمن رجــل للمشترى ما أدركه في العبد من درك فاستحق العبد من يد المشترى فأن كان الصبي مأذونا رجع المشترى بالثمن انشاء على الصبي وان شاء على الكفيل لان الكفالة التزام المطالبة بما على الاصيل فالصي المأذون مطالب بضمان الدرك عند الاستحقاق فيصح التزامالكفيل عنه ذلك ويتخير المشترى فانرجع على الكفيل رجم الكفيل على الصبي أن كان كفل بامره لان هذه الـكفالة تبرع على الصبي لامنه وهو في التبرع عليه كالبالغ وأمرالغير بالكفالةممتبر اذا كان مأذونا عنزلة استقراضه وان كان الصي محجورا عليه فالضمان عنه باطل لانه غير مطالب بضمان الاستحقاق فالكفيل عنه التزم مالا مطالبة عليــه فيه فلمــذا لا يجب على الـكمفيل شيُّ ولا على الصبي أيضا ان كان النمن قد هلك في بده أو استهلكه لان فعله كان بتسليط صحيح من المشترى حين سلم الثمن اليه وان كان قائمًا بِمِينه في يده أخذه المشترى لانه وجد عين ماله وان كان الرجل ضمن للمشترى في أصل الشراء أو ضمنه قبل أن يدفع المشــترى الثمن الى الصبي ثم وقع الثمن على لسان الـكمفيل ثم استحق العبد من يده فالضمان جائز ويأخذ المشـترى الكفيل بالثمن لان المشترى انما سـلم الثمن الى الصبي على أن الكفيل ضامن له فتسليمه على هذا الشرط صحيح لان الكفيل ملتزم لهذا الضمان وهو من أهله بخلاف الاول فهناك الدفع حصل على ان الصبي ضامن له والصبي المحجور ليسمن أهل التزام هذا الضمان ثم الكفيل بعد ذلك التزم مطالبة ليست على الاصيل فكان باطلا (ألا ترى ) ان رجلا لو قال لرجل ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم ينفقها على نفسه على انى ضامن لها حتى أردها عليك والصي محجور عليه ففمل كان ضما إعلى الكفيل ولوكان دفع الدراهم أولا الي الصبي وأمره أن ينفقها على نفسه تمضمنها له رجل بعد الدفع كان ضانه باطلا والفرق مابينا واذا اشـترى الصبي المأذون عبـدا فأذن له في التجارة فهو جائز لأن الأذن في التجارة من صنيع التجار وعما يقصد به تحصيل الربح ولهذا صح من العبد المَّاذُونَ فَكُذَلَكُ مِن الصِي المَّاذُونَ وكَذَلَكُ لو أَذْنَله أَنُوهَأُو وَصِيهٍ فِي التَجَارَة لان تَصرفهما فى كسبه وان مأذونا صحيح بمنزلة البيم والشراء سواء كان على الصبي دين أو لم يكن لان دين الحرفي ذمته لا تعلق له بماله بخلاف دين المأذون فانه يتعلق بكسبه و يصير المولي من التصرف في كسبه كاجنبي آخر اذا كان الدين مستفر قاواذن القاضي أو الوالي الذي استعمل القاضي لعبد الصبي في التجارة صحيح بمنزلة اذنه للصبي لان ولاية التصرف عليه فيما يرجم الى النظر له نابت عند عدم الاب والوصي للقاضي أو الوالي واذن أمير الشرط ومن لم يول القضاء له في ذلك باطل لانه لا ولاية لهؤلاء عليه في التصرف في نفسه وماله والمعتو هالذي يعقل البيم والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك لانه مولى عليه كالصبي ولكنه يعقل التصرف وفي اعتبار عقله "وفير المنفعة عليه كاقر رافى الصبي وهذا بخلاف التخيير بين الابوين فانه لا يعتبر عقل الصبي في ذلك عند نالان الظاهر انه مجتاز ما يضره لانه يميل الى من لا ينفعه ولا يؤ اخذه بالا داب في يكن المعتور فات التي فيها المنفعة عليه ولهذا لا يعتبر عقله في باب الوصية لان الوصية ليست من التصرفات التي فيها المنفعة عليه ولهذا لا يعتبر عقله في باب الوصية لان الوصية ليست من التصرفات التي فيها المنفعة له باعتبار الوضع بل هو نظير الهبة في حياته وان كان المعتوه لا يعقل البيم والشراء في التجارة لا يعتب عن هذيان لاعن بيان ولو أذن للمعتوه الذي يعقل البيم والشراء في التجارة النه كان باطلا لانه لا ولاية للابن على الاب في التصرف في ماله وقد بينا ان الاذت في التجارة لا يصح من لا يثبت له ولاية التصرف مطلقا وعلى هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الاب و الجد فاذنه باطل لما قلنا

## - الحجر على الصبي والعبد والمعتوه 🎨 -

(قال رحمه الله) واذا باع العبد المأذون له فى التجارة واشترى فلحقه دين أولم يلحقه ثم أراد مولاه أن يحجر عليه فليس يكون الحجر عليه الا فى أهل سوقة عندنا وقال الشافعى صحيح وان لم يعلم به أحدمن أهل سوقه وهو بناء على مسئلة الوكالة ان عزل الوكيل لا يصح الا بعلمه عندنا وعنده يصح بفير علمه فكذلك الحجر على العبد عنده يصح بفير علم العبد وبغير علم أهل السوق له لان الاذن عنده انابة كالتوكيل وهندا لان المولى يتصرف فى خالص حقه فلا يتوقف تصرفه على علم الفير به ولان الاذن لا يتعلق به اللزوم فلولم يملك خالص حقه فلا يتوقف تصرفه على علم الفير به ولان الاذن صحيح وان لم يعلم به أهل الحجر عليه الافى أهل سوقه لثبت به اللزوم من وجه ثم الاذن صحيح وان لم يعلم به أهل سوقه فكذلك الحر الذي يرفعه وعزل الوكيل صحيح بعلمه وان لم يعلم به من يعامله فكذلك

الحجرعلى العبد ولكنا نشترط علم أهل السوق لدفع الضرروالغرور عنهم فإن الاذن عم وانتشر فيهم فهم يماملونه بناء على ذلك فلو صح الحجر بغير علمهم تضرروا بهلان المبدان اكتسب ربحا أخذه المولى وان لحقه دين أقام البينة ان كان قدحجر عليه فتتأخر حقوقهم الى مابعدالعتق ولاندرى أيمتق أملا ومتى يمتق والمولى بتمميم الاذن يصير كالفار لهم فلدفع الضررقلنا لايثبت الحجر ما لم يعلم به أهل سوقه ثم هو بالحجر يلزمهمالتحرز عن معاملته والخطاب الملزم للغير لا يُثبت حكمه في حقه مالم يسلم به كخطاب الشرع (ألا ترى) ان أهل قباء كانوا يصلون الى بيت المقدس بعد الاس باستقبال الكعبة وجوز لهم ذلك لأنهم لا يعلمون به وهذا لانه لا يتمكن من الائتمار الا بعد العلم به الا ان في الوكالة شرطنا علم الوكيل لدفع الضرر عنه ولا يشترط علم أهلالسوق لانه لاضرر عليهم فى العزل فان تصرفهم معه نافذ سواء كان وكيلا أولم يكن ثم الحجر رفع الاذنوانما يرفع الشئ ما هو مثلهأو فوقه فاذا كانالاذن منتشرا لايرفعه الاحجر منتشر وكان ينبغي أن يشترط اعلام جميع الناس بذلك الا ان ذلك ليس في وسع المولى والتكليف ثابت بقدر الوسع والذي في وسعه اشهارا لحجر بان يكون في أهل سوقه لان أكثر معاملاته مع أهل سوقه وماينتشرفيهم يصل خبره الى غيرهم عن قريب فان حجر عليه فى بيته ثم باع العبد أو اشترى ممن قدعلم بذلك فبيعة وشراؤه جائز لان شرط صحة الحجر التشهير ولم يوجد فلا يثبت حكمه في حق من علم به كما لايثبت في حق من لم يعلم به وهذا لان الحجر لايقبل التخصيص كالاذن ولم يمكن اثباته في حقمن لم يعلم به فلو ثبت في حق من علم به كان حجرا خاصاوذلك لا يكون (ألاترى) انه لو أذن له في أن يشتري ويبيم من قوم باعيانهم ونهاه عن آخرين فبايع الذين نهاه عنهم كان جائزا وهذا بخلاف خطاب الشرع فان حكمه ثبت فىحق من علم به لان الخطاب بما يقبل التخصيص وكل واحد من المخاطبين الحكم فى حقه كانه ليس معه غيره واذا أنى المولي بعبده الَّى أهل سوقه فقال قد حجرت على هذا فلا تبايعوه كان هذا حجرًا عليه لأن الموليأتي بما في وسعه وهو تشهير الحجر فيقام ذلك مقام علم جميع أهل السوق به بمنزلة الخطاب بالشرائع فان الذمى اذا أسلم ولم يعلم بوجوب الصلاة عليه حتى مضى زمان يلزمه القضاء لاشهار حكم الخطاب في دار الاسلام والحربي اذا أسلم في دار الاسلام لايلزمه القضاء مالم يملم لان حكم الخطاب غير منتشر في دار الحرب ثم المولي قد أنذرهم بما أتى به من الحجر عليه فى أهل سوقه وقد أعذر من أنذر فيخرج بهمن أن يكون

غاراً لهم أو مضراً بهم بعدذلك ولكن هـ ذا اذا كان عصر الاكثر من أهل سوقه فان كان أنما حضر ذلك من أهل سوقه رجل أو رجلان لم يكن ذلك حجر احتى محضر الاكثر من أهل سوقه لان المقصود ليس عين السوق (ألا ترى) أنه لوأتي به الي سوقه ليلا وجمل ينادى قد حجرت على هذا لم يكن ذلك ممتبرا فعرفنا أنالمقصود علم أهل السوق وليس فى وسعه اعلام الكل فيقام الاكثر مقام الكل فاذاحضر ذلك الاكثرمن أهل سوقه يجعل ذلك كحضور جماعتهم فثبت حكم الحجر في حقمن علم به وفي حقمن لم يعلم به وان لم يحضر ذلك أكثر أهل السوق جمل كانه لم يحضر أحد منهم ( ألا ترى ) انه لو دعا برجل من أهل سوقه الى بيته وحجر عليه بمحضر منه لم يكن حجرا ولو دعا اليمنزله جماعة من أهل سوقه فأشهدهم انه قد حجر عليه كان حجرا وهذا لان ما يكون عحضر من الجماعة قل مايخني فاما مايكون بمحضر الواحدوالمثني فقد يخفى على الجماعة وشرط صحة الحجر تشهيره فاذا كان عندجاعة من أهل سوقه فقد وجد شرطه ولوخرج العبد الي بلد للتجارة فأنى المولى أهل سوقه فأشهدهم انه قد حجر عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا حجرا عليه لانه انما خرج ليمامل غيرأهل سوقه فباعلام اهلاالسوق لايتم معنى دفع الضرر والغرور ولان علم العبد بالحجر شرط لثبوت حكم الحجر فىحقه كعلم الوكيل بالفرور وهذا لان العبد يتضرر لصحة الحجر عليه قبل علمه لأنه يتصرفعلي أن يقضي ديونه من كسبة ورقبته فاذا لحقه دين وأقام المولى البينة انه قد كانحجر عليه تأخر ديونه الى عتقه وبمد العتق يلزمه أداؤها من خالص ماله وفيه من الضر رعليه ما لا يخفي وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالحجر فليس هذا بحجر عليه بل ينفذ تصرفهمم أهل سوقه ومع غيرهم مالم يملم بالحجر فاذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور تصرف سبق ماهو شرط الحجر فهو كالتصرف الذي سبق الحجر وكل تصرف كان بمد علمه بالحجر فهو باطل لان دفع الضرر والغرور قد حصل بعلمه بالحجر فان كان المولى يراه يشترى ويبيع بعد ماحجر عليه قبل أن يعلم به العبد فلم ينهه ثم علم به العبد فباع أو اشــترى بعد علمه فالقياس في هــذا أن يكون محجورا وأن لا تكون رؤيته اياه يبيع ويشــترى اذنا مستقبلاً لأنه كان مأذونا على حاله حين راه يشترى ويبيع والسكوت عن النهي دليل الرضا فانمايمتبر ذلك فىحقمن لا يكون مأذونا لرفع الحجر به فاما فى حق من هو مأذون فسكوته

عن النهى وجودا وعد ما عنزلته ولكنه استحسن وجمل ذلك اذنا من المولى له في التجارة وابطالا لما كان أشهدبه من الحجر لان الحجر كان موقوفا على علم العبد بهوالحجر الموقوف دون الحجر النافذ ثم رؤيته تصرفالعبد وسكوته عن النهي لما كان رافعا للحجر النافذ الذي قد علمه العبد فلا ن يكون رافعا للحجر الموقوف أولى وهــذا لان السكوت عنزلة الاذن الصريح ولو قال بعد ذلك الحجر قد أذنت لك في التجارة كان هذا اذنا مبطلا لذلك الحجر الموقوف فكذلك اذا سكت عن النهي فان ذلك الحجر كان لكراهة تصرفة والسكوت عن النهى بعد الرؤية دليل الرضا بتصرفه والرضا بعد الكراهة كامل واذا أذن له فىالتجارة ولم يعلم بذلك أحد سوى العبد حتى حجر عليه بعلم منه بغير محضر من أهل سوقه فهو محجور عليه لوصول الحجر الى من وصل اليه الاذن وهو العبد فيه تبين أن الحجر مثل الاذن والشئ يرفعه ماهو مثله ثم اشتراط علم أهل السوق بالحجر كان لدفع الضرروالنرورعنهم وذلك المعنى لايوجد هنا لأنهم لم يعلموا بالآذن ايماملوه بناء على ما علموه فان علم بعد ذلك أهل سوقه باذنه ولم يعلموا بالحجر عليه فالحجر صحيح لا نه لما كان الحجر قبل علمهم بالاذن فقد بطل به حكم ذلك الاذن وأنما علموا بمد ذلك باذن باطل بخلاف مالو علموا بالاذن قبـل قول المولي حجرت علية ولكنهم لم يماملوه حتى كان الحجر من المولي عليه لان الحجر ههنا باطل مالم يعلم به أهل سوقه لان الاذن قد أنتشر فيهم حين علموا بهفلا يبطله الاحجر منتشر فيهم ولو لم يعلم بالاذن غير العبد ثم حجر عليه والعبد إلا يعلم به فاشترى وباع كان مأذونا والحجر باطل لانه ما وصل الحجر الى من وصل اليه الاذن وهو العبدوهو نظير عزلاالوكيل فانه اذاعلم بالوكالةولم يملم بالعزل لا يصير معزولا سواء كان الوكيل عبدا له أو حرا فكذلك حكم الحجر واذا أذن العبد فى التجارة فاشترى وباع وهو لايعلمباذن المولي ولم يعلم به أحد فليس هو بمأذون ولايجوز شيء من تصرفاته لان حكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب ما لم يعلم به خصوصا أذا كان ملزما اياه وهذا خطاب ملزملانه لا يطالب بعهدة تصرفاته قبل الآذن في الحال ويطالب مذلك بعد الان فكما لايثبت حكم الحجر في حقه مالم يملم به لدفع الضرر عنه فكذلك حكم الاذن فان علم بعد ذلك فباع واشترى جاز مافعله بعد العلم بالاذن ولم يجز ماقبله لانه حين علم فانما تم شرط الاذن في حقه الآن وكانه اذن له في الحال فلا يؤثر هذا الاذن فها كان سابقا عليه من تصرفاته ولو أمرالمولي قوما أن يبايعوه فبايعوه والعبد لا يعلم بامر المولي كان شراؤه وبيعه معهم جائزا هكذاذكر هنا وفي الزيادات قال اذا قال الاب لقوم بايموا ابني والابن لايملم بذلك فان أخبروه بمقالة الاب قبل أن يبايموه نفذ تصرفهممهوان لم يخـبروه لم ينفذوفي الوكالة ذكر المسئلة في الموضعين اذا قال اذهب فاشتر عبـدي هذا من فلان قال في أحـد الموضعين ان أعلمه عقالة الموكل صبح شراؤه منه وقال في الموضع الآخر وان لم يعلمه ذلك ولكنه اشتراه منه جاز شراؤه فتيل في الفصول كلها روابتان في احدى الروابتين الاذن في الابتداء كالاجازة فى الانتهاء واجازته كاملة في نفوذ التصرف سواء علم بهمن باشرالتصرف أولم يعلم وكذلك أمره بالتصرف في الابتداء وفي الرواية الاخرى قال هو ملزم في حق المتصرف والالزام لا يثبت في حقه ما لم يعلم به وقيــل أنما اختلف الجواب لاختــلاف الموضوع فني الزيادات وضع المسئلة في الحر وليس للاب ولاية الزامالدين في ذمة أبيه فما لم يعلم الابن باذن الاب لاينفذ التصرف في حقه وللولي ولاية شغل مالية عبده بدينه (ألا ترى) انه يرهنه بالدين فيصح والحاجة الى الاذن همنا لتعلق الدبن عالية الرقبة لا لثبوته في العبد فالدين بالمعاملة يجب في ذمتهوان كان محجورا عليه حتى يؤاخذ به بعد العتق ولهذا صح تصرف من أس، المولي بالمعاملة معه وان لم يعلم العبد بمقالة المولي وقد قررنا تمام هذا في الزيادات فان اشترى العبد بعد ذلك من غيرهم وباع فهو جائز لان من ضرورة الحكم بنفوذ تصرفه مع الذين أمرهم المولى بمبايعته الحريج بأنه مأذون والإذن لايقبل التخصيص فاذا ثبت في حق البعض ثبت في حتى الكل ولو كان الذين أمرهم المولى أن يبايموه لم يفعلوا وبايعـــه غيرهم وهم لايملمون باذن المولى والمبد لايملم به أيضا كانت مبايعتهم اياه باطلة وهو محجور عليمه على حاله لان عجرد مقالة المولى لا يصير العبد مأذونًا قبل أن يعلم به ولكن ثبت حكم الاذن في حق الذين أمرهم بمبايعتــه ضمنا لتصرفهم معه للحاجــة الى دفع الضرر والغرور عنهم وما ثبت ضمنا لشي لايثبت قبله وثبوت حكم الاذن في حق سائر الناسكان لضرورة الحكم بنفوذ تصرفه منم الذين أمرهم المولى بمبايمته فلا يثبت ذلك قبل تصرفه ممهم فان بايدــه بعد ذلك الذين أمرهم المولي ثم بايع العبد بعدهم قوما آخرين جازت مبايعتــه مم الذين أمرهم المولى بها ومعمن بايعهم بعدهم ولم تصحالبايعة التي كانت قبل ذلك أما نفوذمبايعته مع الذين أمرهم المولى بها فللحاجة الى دفع الضرر والغرور عنهم ونفوذه من بعدهم فلان الاذن لايقبل التخصيص ولا يوجد ذلك فيحقالذين كان عاملهم قبل ذلك وكان الاذن في حق الذين أمنهم ثبت حكمه مقصودا وفي حق غيرهم تبع والتبع يتبع الاصل ولايسبقه واذا باع المولى العبد المأذون وعليه دينأولا دين عليه وقبضه المشترى فهذا حجر عليه علم به أهل سوقه أو لم يعلموا لان المشترى بالقبض قد ملكه فان قيام الدين على العبد عنم لزوم البيع بدون رضا الغرماء ولكن لا يمنع وقوع الملك للمشترى اذا قبضه لان ذلك لا يزيل تمكن الغرماء من نقضه ولهذا لو أعتقه المشترى كان عتقه نافذا وانفكاك الحجر عنــه كان في ملك المولى وملك المشترى ملك متجدد ثابت بسبب متجدد فلا يمكن اظهار حكم ذلك الاذن فيه فيثبت الحجر لفوات محل الاذن وذلك أمر حكمي فلا يتوقف على علم أهـل السوق به كما لو أعتق العبد الذي كان وكل الوكيل ببيعه فانه ينعزل الوكيل وان لم يعــلم به وكذلك لو وهبه لرجل وقبضه الموهوب له لان الملك تجدد للموهوب له وكذلك لو مأت المولى يصمير المبدد محجورا عليمه علم بذلك أهل سوقه أولم يعلموا لان صحة الاذن باعتبار رأى المولى وقد انقطع رأيه بالموت وحكم الاذن هو الرضا من المولى بتعلق الدين عالية رقبتــه وقد صار ملك الماليــة بموته حق ورثتــه وجدد لهم صفة الماليــة في مالية رقبته وان كان الملك هو الذي كان للمولى ولكن رضا المولى غيير معتبر في ابطال حق ورثته عن مالية الرقبة فلتحقق المنافي قلنا لايبقي حكم الاذن بعد موت المولي واذا أشهد المولى أهــل سوقه أنه قد حجر على عبده وأرسل الي العبديه رسولا أوكتب به اليه كتابا فبلغه الكتاب أو أخـبره الرسول فهو محجور عليه حـين بلغه ذلك لان عبارة الرسول كعبارة المرســل والكتاب أحد اللسانين وهو ممن يأتي كالخطاب ممن دنا ( ألا ترى ) انالنبي صلى الله عليه وسلم كان مأمورا بالتبليخ الى الناس كافة ثم كتب الىملوك الآفاق وأرسل اليهممن يدعوهم الى دين الحق وكان ذلك تبليغا تاما هنه صلى الله عليه وسلم وان أخبره بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن حجراً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله حتى مخبره به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبــ د وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله من أخبره بذلك من رجل أوامرأة أو صبي صار محيجورا عليه بمدأن يكون الخبرحقا وهذا الخلاف في فصول منها عزل الوكيل ومنها سكوت البكر اذا أخبر هاالفضولي بالنكاح ومنها سكوت الشفيع عن الطلب اذا أخبره فضولي بالبيع ومنها اختيار الفداء اذا أعتق المولى عبده الجاني بعد ما أخبره فضولي مجنابته فطريقهما في الكل ان هذا من باب المعاملات وخبر الواحد في المعاملات مقبول وان لم يكن عدلا كما لو أخبر

بالوكالة وبالاذن للمبدوهذا لان في اشتراط المدالة في هذا الخبر ضرب جرج فكل أحد لا تمكن من احضار عدل عند كل معاملة ولهذا سقط اشتراط العدد فيه مخلاف الشهادات فلذلك يسقط اعتبار المدالة فيه ومتى كان الخبرحقا فالمخبر مهكانه رسول المولى لإن المولى حين حجر عليــ بين يديه فكانه أمره أن يبلغه الحجر دلالة والدلالة في بعض الاحــكام كالصريح خصوصا فيما بنيءلى التوسع ولو أرسله لم يشترط فيهصفة المدالة فكذلك هرنا وأمو حنيفة رحمه الله استدل بقوله تعالي يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق لنبأ فتبينوا فقدأ مرالله بالتوقف فىخبر الفاسق وذلكمنع من العمل بخبر الفاسق فلو أثبتنا الحجر والعزل بخبر الفاسق لكان ذلك حكما يخالف النص مخلاف الرسول فانه ثابت عن المرسل فعبارة الرسول كعبارة المرسل فأماالفضولى فليس بنائب عن المولى لانه مأأنا به مناب نفسه فيبقى حكم الخبر مقصور اعليه وهو فاسق فكان الواجب التوقف في خبر مبالنص ثم هذا خبر ملزم لانه يلزم العبد الكف عن التصرف والشفيع طلب المواثبة والبكر حكم الذكاح والمولى حكم اختيار الفداء وخبر الفاسق لا يكون ملزما كخبره في الديانات مخلاف اخِباره بالوكالة والاذن فان ذلك غير ملزم لانه بالخيار ان شاء تصرف وان شاء لم يتصرف وتقرير هـ ذه ان لهذا الخبر شهين شبه رواية الاخبَار من حيث الزام العمل به وشبه الاخبار بالوكالةمن حيث أنه معاملة وما تردد بين أصلين يوفر حظه عليهما فلاعتبار ممنى الالزامشر طنافيه العدالة ولشبهه بالمعاملات لايشترط فيه المدد واختاف مشايخنا رحمهم الله فيما اذا أخبره بذلك فاسقان فمنهم من يقول لايصير محجورا عليه أيضًا لأن خبرالفاسقين كخبر فاسق واحدفى أنه لا يكون ملزمًا وأنه مجب التوقف فيه ومن اختار هذا الطريق قال معنى اللفظ المذكور في الكتاب حتى يخبره رجلان أو رجل عدل فان قوله عدل يصاح نعتا للواحد والمثنى يقال رجل عدل ورجال عدل ومنهم من يقول اذا أخبره بذلك فاسقان صار محجورا عليه فظاهر هذا اللفظ بدل عليه فأنه أطلق الرجلين وأنما قيد بالمدالة الواحد وهذا لانه يشترط في الشهادة المدد والمدالة لوجوب القضاء مها وتأثير المدد فوق تأثير المدالة (ألاترى) أن قضاء القاضي بشهادة الواحد لا ينفذ وبشهادة الفاسقين ينفذ وانكان مخالفا للسنة ثماذا وجدت المدالة هرنا بدون المدد يثبت الحجر بالخبر فكذلك أذا وجد المدد دون المدالة وهذا لان طئ بينة القلب تزداد بالمدد كما تزداد بالمدالة ومختلفون على تول أبي حنيفة في الذي أسلم في دار الحرب اذا أخبره فاسق بوجوب الصلاة عليه هل يلزمه

القضاء باعتبار خبره فمنهم من بقول ينبغي أن لا يجب القضاء عندهم جميما لان هذا من اخبار الدين والمدالة شرط بالاتفاق وأكثرهم على أنه على الخلاف كما في الحجر والعزل قال رضي الله عنه والاصح عندي أنه يلزمه القضاء همنا لان من أخبره فهو رسول رسول الله بالتبليخ قال عليه السلام نضر الله امرأ سمع منا مقالة فوعاها كما سمعها ثم أداها الى من لم يسمعها وقد بينا في خبر الرسول أنه عنزلة خبر المرسل ولا يمتبر في الالزام أن يكون المرسل عدلافكذلك ههناولاً بدخل على هذا رواية الفاسق الاخبار لان هناك لايظهر رجحان جانب الصدق في خبره وبذلك يتبين كون المخبر به حقا وهمنا نحن نعلمأن ما أخبره بهحق فيثبت حكمه في حق من أخبره الفاسق به حتى يلزم القضاء فيما يتركه بعد ذلك واذا أبقالعبدالمأذون له في التجارة فاباقه حجر عليه وقال زفر رخمه الله لا يصير محجورا عليه بالاباق لان صحة الاذن باعتبار ملك أأولى وقيام رأيه ولم يختل ذلك باباقه والدليل عليه أن الاباق لاينافي ابتداء الاذنفان المحجور عليه اذا أبق فأذن له المولي في التجارة وعلم به العبد كان مأذونا وما لا يمنع ابتــداء الاذن لا يمنع بقاءه بطريق الاولى ولكنا نقول لما جمل دلالة الاذن كالتصريح به فكذلك دلالة الحجر كالتصريح بالحجر وقد وجدت دلالة الحجر بعد اباقه لازالظاهر ان المولى انما يرضى بتصرفه ما بقي تحت طاءته ولا يرضى بتصرفه بمد تمرده وابانه ولهـ ذا صح ابتداء الاذن بمد الاباق لانه يسقط اعتبار الدلالة عند التصريح مخلافه \* يوضعه أن حكم الاذن رضا المولى تتعلق الدين عالية رقبته وقد توت المالية فيه بالاتفاق ولهذا لا مجوز فيمه شئ من التصرفات التي تنبني على ملك المالية فـكان هذا وزوال ملك المولى عنه في الممني سواء \* يوضحه أن المولى لو تمكن منه أوجمه عقوبة جزاء على فعله وحجر عليه فأذا لم يمكن منه جمله الشريح محجورا عليه كالمرتد اللاحق بدار الحرب لو تمكن منه القاضي موته حقيقة بالقتل ويقسم ماله بين ورثته فاذا لم يتمكن من ذلك جمله الشرع كالميت حتى يقسم القاضي ماله بين ورثته فان بايمه رجل بعد الاباق ثم اختلفا فقال المولى كان آنقا وقال من بايمه لم يكن آبقًا لم يصدق المولى على اباقه الا ببينة لان كونه مأذونا مملوم وسبب الحجر الطارئ عليه متنازع فیه فالقول قول من ینکره ( آلا تری ) ان ااولی لو ادعی آنه کان حجر علیــه أو كان باعه من انسان قبل مبايعة العبد مم هذا الرجل لا يصدق في ذلك الا ببينة فكذلك اذا ادعى انه كان آبقا فان أقام البينة على ذلك فقــد أثبت الحجر العارض بالحجة وان أقام

المولى البينة آنه ابق منه الى موضع كذا وأقام الذي بايدع العبد البينة أن المولى أرســله الي ذلك الموضع يشترى فيه ويببع فالبينة بينة الذي بايم العبد أيضا لانه يثبت ارسال المولى اياه واذنه في الذهاب الى ذلك الموضع وبينة المولى تنفي ذلك وفيها هو المقصود وهو تملق الدين عالية رقبته من أبائع العبد يثبت لذلك بالبينة والمولى ينفى فكان المثبت أولى فان ارتد العبد المَّاذُونَ ثُم تَصرف فان قتل على ردته أومات بطل جميع ماصنع في قول أبي حنيفة رخمه الله وان أسلم جاز جميع ذلك وفي قول أبي يوسف ومحمد جميم ذلك جائز ان أسلم أو قتل على ردته لأنَّ انفكاك الحجر عنه بالاذن كانفكاك الحجر عنه بالعتق ومن أصل أبي حنيفة ان تصرف المرتد لنفسه يوقف اذا كان حرا فكذلك اذا كان عبدا وان كانت أمة جاز جميم ما صنعت في ردتها ان أسلمت أولم تسلم بمنزلة الحرة المرتدة وهذا لان الرجل يقتل بالردة حراكان أو عبدا فكما يوقف نفسه يوقف تصرفه في كسبه والمرأة لا تقتل فلايوقف تصرفها في كسبها كما لا توقف نفسها تم المر تدهالك حكما لاستحقاق قتله بسبب الردة والموت حقيقة يوجب الحجر عليه فكذلك اذا توقف حكم نفسه بالردة بتوقف حكم الحجر عليــه أبدا وبه فارق المكاتب فان تصرفه في كسبه بعد ردته ناؤند لان انفكاك الحجر عنه من حكم الكتابة وموته حقيقة لا نافي نقاء الكتابة فان المكاتب اذا مات عن وفاء أو عن ولد يسعى في بقية الكتابة فكذلك استحقاق نفسه بالردة لاعنع بقاء الكتابة فلهذا ينفذ تصرفه مخلاف العبد واذا أسر المدو عبدا مأذونا له وأحرزوه في دارهم فقد صار محجورا عليه لزوال ملك المولى عنه وثبوت ملكهم فيه بالاحراز فان انفلت منهم أو أخذه المسلمون فردوه على صاحبه لم يمد مأذونا الا باذن جديد لان الاذن بطل لفوات محل حكمه والاذن بمـــد بطل لا يمود الا بالتجديد وان كان أهلَ الحرب لم يحرزوه في دارهم حتى انفلت منهم فاخذه المسلمون فردوه على صاحبه فهو على اذنه لانه عنزلة المفصوب في يدهم مالم يحرزوه والفصب لايزيل ملك المولى ولا يوجب الحجر على المأذون (ألا ترى) ان المولى لو أعتقه قبل أن بحرزوه نفذ عتقه بخلاف ما بعد الاحراز واذا باع المولى عبده المأذون له بيما فاسدا بخمر أو خنزير وسلمه الى المشترى فباع واشترى في يده تمرده الى البائم فهو محجور عليه لان المشترى قد ملكه بالقبض مع فساد البيع وذلك موجب للحجر عليه وكذلك لو قبضه المشترى بامر البائع بحضرته أو بغير حضرته أو قبضه بحضرة البائم بغير أص دولو قبضه بغير أص دبعد ما تفرقاً لم

يصر محجورا عليه لان القبض في البيم الفاسد عنزلة القبول في البيم الصحيح فكما ان ايجاب البيع يكون رضي بقبول المشترى في المجلس لا بعده فكذلك البيع الفاسد يكون رضي من البائع بقبضه في المجلس لا بمده فاذا قبضه بمد الافتراق لم علكه لانه قبضه بغير تسليط من البائم فلا يصير محجورا عليه وفي المجلس انما يقبضه بتسليط البائع اياه على ذلك فيملكه ويصير محجورا عليه فاما اذا أمره بالقبض نصا فهذا أمر مطلق يتناول المجلسوما بمده فتي قبضه كان قبضه بتسليط البائع فيملكه ويصير محجورا عليه ولوكان البيع بميتةأو دم لم يصر محجورا عليه في جميع هذه الوجوه فان البيم بالميتة لا يكون منعقدا ولا يوجب الملك للمشترى وان قبضه كان المبدّ على اذنه في يد المشـترى ينفذ تصرفه وان كان المشـترى ضامنا له في احدى الروايتين كما لو غصبه غاصب ولوكان باعه بيما صحيحا كان محجورا عليه قبضه المشترى أولم يقبضه لان الملك يثبت للمشترى بنفس المقدهمنا وكذلك ان كان المشترى منه بالخيار ثلاثة أيام أما عندهما فلان المشترى ملكه مع ثبوت الخيارله وعند أبى حنيفة فلان زواله عن ملك البائم قد تم ولذلك يفوت محل حكم الاذن وان كان الخيار للبائع لميكن ذلك حجرا الا أن يتم البيع فيه لان خيار البائع يمنع زوال ملكه وما بقي الملك للبائع فيه يبقى محل حكم الاذن ولو لم يبعه المولى ولكنه وهبه فالهبة الصحيحة فى حكم الملك نظير البيع الفاسدمن حيثان الملك تتأخر الى وجود القبض لضعف السبب وقد بينا تفصيل حكم القبض فى البيع الفاسد ففي الهبة الصحيحة الجواب كذلك واذا غصب عبدا محجورا عليه وطلبه صاحبه فجحده الغاصب وحلف ولم يكن لصاحبه بينة ثم أذن له الغاصب في التجارة فباع واشترى والمفصوب منه براه فلم ينمه ثم أقام رب العبد البينة أن العبد عبده فقضي له به فانالقاضي يبطلَ جميه ماباع واشترى لانه تبين ان الآذن له كان غاصبا واذن الغاصب لا يوجب انفيكاك الحجر عنهولا يسقط حق المولي عن مالية الرقبة وفي القياس سكوت المولى عنالنهي كالتصريح بالاذنولو صرح بالاذن له في التجارة جاز ذلك لقيام ملكه وان كان الفاصب جاحداً له ولكنه ترُك هذا القياس فقال السكوت عن النهى مع التمكين منالنهى دليل الرضا فاما بدون التمكن من النهى فلا يكون دليل الرضي (ألا ترى ) ان سكوت الشفيع عند عدم التمكن من الطلب لا يكون مسقطًا لحقه وسكوت البكر كذلك وهو لم يكن متمكنًا من النهي همنا لأنه ما كان يلتفت الى نهيه لو نهاه عن التصرف بل يستخف به فلصيانة نفسه سكت عن النهي ( ألا ترى )أن

العبد لو ادعي أنه حر فجمل القاضي القول قوله فاشترى وباع والمولي بنظر اليه ولا ننهاه ثم أقام البينة انه عبده لم بجز شراؤه ولا بيعه لان سكوته عن النهي كان لصيانة نفسه واذا دبر عبده المآذون فهو على اذنه لان التدبير لا يمنع صحة الاذن ابتداء فلا يمنع بقاءه بطريق الاولى وهذا لان بالتدبير يثبت للمدير حق العتق وحق العتق انكان لا نرمد في انفيكاك الحجر عنه فلا يؤثر في الحجر عليه ولوكانتأمة فاستولدهاالمولي لم يكن ذلك حجرا عليهافىالقياس وهذا قول زفر رحمه الله لما بينافي التدبير ولكنه استحسن فقال استيلاد المولى حجر علمالان العادة الظاهرة أن الانسان محصن أم ولده ولا يوضي مخروجها واختلاطهابالناس في المعاملة والتجارة وهذا لانها تصير فراشا له فلا يأمن من أن يلحق به نسبا ليس منه ودليل الحجر كصريح الحجر ولا توجد مثل هذه العادة في المدير وهذا بخلاف ما اذا أذن لام ولده في التجارة لانه صرح هناك مخلاف المعتاد وانما تعتبر العادة عند عدم التصريح مخلافها فاما مع التصريح بخلاف المادة فلا كتقديم المائدة بين مدى انسان مجمل اذنافي التناول بطريق العرف فان قال لاتاً كِل لم يكن ذلك اذما واذا أذن العبد التاجر العبده في التجارة فباع واشتزى فلحقه دين ثم انالمولي حجر على عبده الاول في أهل سوقه بحضرته والعبد الا آخر يملم بذلك أو لا يملم فان كان على الأول دين فجره عليه حجر عليهما جميعا وان لم يكن عليه دين لميكن حجره عليه حجراً على الباق لأنه اذا لم يكن على الأول دين فالعبد الثاني خالص ملك المولى وهو علك الاذنله في التجارة التداء فجمل الثاني مآذونا من جهة المولى لأباعتبار العبــد كان نائبا عنه في الاذن ولكن باعتبارأن تخصيص المولى الاول بالحجر عليه دليل الرضي منه نتصرف الثاني وهذا الرضايْنبت الاذن من جهته التداء فكذلك سبق وأما اذا كان على الاول دين فالمولى لا علك الاذن للثاني لا نه تصرف منه في كسب عبده المستفرق بالدين فلا عكن أن مجمل الثاني مأذونامن جهة المولى وانما كان مأذونا من جهة الاول بالحجر عليهوقد انقطع رأيه فيه وانماكان الثاني مأذونًا من جهته دون المولي وان لم يكن عليه دىن فالثاني على اذنه لانه مأذون من جهة المولى والمولى باق على حاله وان مات المولى كان حجرًا عليهما جميعًا كان على الأول دين أو لم يكن لأنه أن لم يكن عليه دمن فالثاني كان مأذونا من جهة الاولوقدصار الاول محجوراعليه بموت المولى فكذلك الثاني واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة ثم عجز وعليه دين أو ليس عليه دين فهو حجر على العبد لان الاذن للعبد كان من قبل المكاتب فان المولى من كسب المكاتب أبعد منه من كسب المأذون المديون وقد بينا هنـاك ان عبـده يكون مأذونا من جهـة المولى فهنـا أولى وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء أو عن غـير وفاء أو عن ولد مولود في الكتابة لانه ان مات عن غير وفاء فقد مات عاجزا وعجزه في حياته بكون حجر ا على عبده فهوته عاجزا أولى وان مات عن وفاء فهو كالحر وموت الحر حجر على عبده بالقطاع رأبه فيه فان أذن الولد للمبد بمد موت المكاتب في التجارة لم مجز اذنه لأن كسب المكاتب مشغول بدينه فلا يصير شئ منه ميرانا للولدمع قيام دينه وكما لا يبفذ منه سائرالتصرفات فيه فكذلك الاذن وكذلك الحر اذا مات وعليـه دنن وله عبـد فأذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل لان الوارث لا علك التركة المستفرقة بالدين ولا ينف ذشيء من تصرفاته فيها مالم يسقط الدين كما لا منفذ تصرفه في حال حياة مورثه فان قضي الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه أيضا لانه غير متبرع فيما قضى من الدين وانما قصديه استخلاص التركة فيستوجب الرجوع بما أدى ويقوم دينه مقام دين الغريم فلا ينفذ اذنه لبقاء المانع فان أبرأ أباه من المال الذي قضي عنه بعد أذنه للعبد نفذ أذنه وجاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده لان المانع زال حين سقط دينه بالابراء وصار هو مليكا للتركة من وقت الموت ( ألا ترى ) أنه ينفذ ساعر تصرفاته في العبد فكذلك اذنه له في التجارة ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فان أذن الوارثله في التجارة جاز لان دين العبد لا يملك ملك الوارث فيالتركة فانه مع تعلقه في ماليةرقبته ما كان يمنع ملك المولى في حياته فكذلك لايمنع ملك وار به بخلاف دين المولي فانه في حياته كان في ذمته وانما يتعلق بالتركة بموته وحق الغريم مقــدم على حق الوارثو كذلك ابن المكاتب لوأذن للعبدالذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضي به الكتابة لم يكن اذنه له في التجارة صحيحًا لأنه يستوجب الرجوع عا أدى ليقضي به ما عليه من الدين فقيام دينــه عنزلة قيام دين المولى في أنه عنم ملكه فلهذا لا ينفــذ اذنه ولو وهب رجل لا بن المكاتب مالا فقضي به الكتابة جاز اذنه للعبد في التجارة لانماوهب له عنزلة سائر أكسابه والمكاتب أحق باكساب ولده المولود في الكتابة ليقضي به مال الكتابة فكان قضاء بدل الكتابة من هذا الكسب كقضائه من شئ آخر للمكاتب ولايستوجب الولد الرجوع عليه بذلك فتبين به زوال المانع من صحة اذنه واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم جن المولى فان كان جنونه مطبقا دامًا فهو حجر على العبل لان المولى صار مولى عليه في

التصرف وانقطع رأيه بما أعرض فكان ذلك حجرا عليه وان كان غير مطبق فالعبد على اذنه لان المولى لم يصر مولى عليه بهذا القدر من الجنون فهو عنزلة الاغماء والمرض فلا يوجب الحجر على العبد لبقاء ملك المولى ونقاء ولانته والفرق بين المطبق من الجنون وغير المطبق بيناه فى الوكالة ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو ماتأولحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاقه فجميع ما صنع العبد بعد ردة المولي باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو بعد ما لحق بها قبـل قضاء القاضي ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد جميع ذلك جائز الا ماصنع العبد بعد لحاق المولي بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضي بلحاقه وان رجع قبل ذلك جاز وهذا لان استدامة الاذن بعد الردة كانشائهوتصرف الماذون معتبر بتصرف الآذن ومن أصـل أبى حنيفة زحمه الله ان تصرفات المرتد توقف لتوقف نفسه ويوقف ماله على حق ورثته فكذلك تصرف المأذون من جهَّته وعندهما تصرف المرَّند قبــل لحاقه بدار الحرب نافذ وبمــد لحاقه يتوقف بين أن يبطل القضاء القاضي بلحاقه وكون المال لوارثه من حين لحقه مدار الحربوبين أن سفذ برجوعه مسلما فكذلك تصرف المأذون منجهته ولوكان المولى امرأة فارتدت ثم صنع العبد شيئًا من ذلك فهو جائز لان ابتداء الاذن منها صحيح بعــد ردتها ولان تصرف المأذون كتصرف الآذن وتصرفها بعد الردة نافذ كما كان قبله فان نفسهالم تتوقف بالردة ولو لحقت مدار الحرب ثم باع العبد أو اشترى فان رجعت قبل أن يقضى بلحاقها فذلك جائز وان لم ترجع حتى قضى القاضي بلحاقها وقسم ميراثها وأبطل ماصنع العبد من ذلك ثم رجعت مسلمة لم يجز للمبد ماصنع بمدلحاتها بدار الحرب لان نفسهاباللحاق بدار الحرب توقفت على أن تسلم لها بالاسلام أو ىفوت علمهابالاسترقاق فيتوقف تصرفها أيضا وكما يتوقف تصرفها يتوقف تصرف المأذون من جهتما ولانالقاضي اذا قضي بلحاقها جمل المال لوارثها من وقت لحاقها مدار الحرب كما في حتى الرجل ولهذا يعتبر من يكون وارثًا لها وقت اللحاق مدار الحرب فتبين أن ملكها زال من ذلك الوقت وذلك مبطل لتصرفات العبد وكما أن اذن أحد الشريكين فى المفاوضة والمنان للمبد المشترك فى التجارة مجمل كاذنهما فكذلك حجر أحدهما عليه كحجرهما لان كلاهما من التجارة وكل واحد منهما نائب عن صاحبه في التصرف في المال المشـــترك بطريق التجارةواذا أذن المضارب لعيد من المضاربة فى التجارة فهو جاءز على رب المال وفى

رواية هشام عن محمد رحمهما الله لا بجوز لان الاذن أعم من المضارية فانه فك للحجر ولا يستفاد بالشئ ماهو فوقه وفي ظاهر الرواية قال المضارب مفوض اليه وجوه التجارة في مال المضارية والاذن في التجارة من التجارة فان حجر عليه رب المال فحجره باطل لان المضارب أحق به حتى ببيعه فيوفىرأسالمال (ألا ترى )ان ربالمال لو نهىالمضارب لم يعتبر نهيه ونفسه أقرب الى رب المال من كسبه فاذا كان لا يعمل نهيه منه في منع المضارب عن التصرف في نفســـه فلان لا يعمل نهيه في منع المأذون من جهته عن التصرف في كسبه كان أولى واذا اشتري المبد المأذون عبداً فاذن له في التجارة فحجر المولى على العبد الآخر فحجره باطل كان على الاول دين أولم يكن لان هذا حجر خاص في اذن عام وهو باطل (ألا تري) انه عند التداء الاذن لو قال لاتأذن لمبدك في التجارة لم يعتبر نهيه وكذلك بعد الاذن لو نهاه عن بيع هذا العبد لايعمل نهيه وكذلك لو كان العبد الاول أم رجلا لبيع عبده فنهاه المولى كان نهيه باطلا فكذلك أذا حجر عليه ولو كان المولى حجر على العبد الآخر وقبضه من الاول فان كان على العبــ الاول دين فهذا والاول سواء لان قبض المولى اياه من الاول باطل ولا يخرج به الثاني من أن يكون كسبًا اللاول فان حق غرماء الاول فيه مقدم على حق المولى فاما اذا لم يكن على الاول دين فقبض المولى العبد الآخر وحجر عليه جاز لان كسب الاول خالص حق المولى فبقبضه منه يخرج من أن يكون كسبا للاول وصار الاول بحيث لايملك التصرف فيــه بعد ذلك حتى لو باع لم يجز بيعه فلهذا صار محجورا عليه محجر المولى واذا دفع المولى الى عبده المأذون مالاوأمره أن يشتري به عبدا ويأذن له في التجارة ففعل ثم حجر المولى على المولى وعليه دين أولا دين عليه فليس ذلك محجر على الآخر لان الاول في شراء الثاني والاذن له في التجارة نائب عن المولى حتى اذا لحقه عهـــدة يرجع به على المولى ولا شبت فيه حق غرمائه فيكون الثاني مأذونا من جهة المولى فلا يصـير الثابي محجورا عليه محجر المولى على الاول وان حجر المولى على الآخر كان حجره عليه جائزا على كل حال لانه كار مأذونا من جهة المولى كالاول وحجر الاب أو وصيه على الصي الحر المَّاذُونَ له في التجارة مثل الحجر على العبد لأنه من جهـة المولى كالأول وحجر الآب أو وصيه على الصي الحر استفاد الاذن من جهته وولايته قائمة عليه بعد الاذن فكما ملك الاذن بولايته علك الحجر وهــذا لانه قد يؤنس منه رشــدا فيأذن له في التصرف ثم نتبين له ان الحجر عليه أنفع فيحجر عليه ولان الابتداء مهذا بحصل أن يأذن له تارة ويحجر عليمه تارة حتى تتم هدايته في التصرفات وكذلك حجر القاضي عليه لان الولاية ثابتة له حسب ما كان اللب أو لاوصى وكذلك حجر هؤلاء على عبدالصي بعد مأذنوا له في التجارة لانهم بالولاية على الصبي قاموا مقامه في التصرف في ماله فيما يرجع الى النظر والحجر من باب النظر كالاذن فكما صح منهم الاذن لعبده في التجارة يصح الحجر وموت الاب أو الوصى حجر على الصي وعلى عبده لان تصرفهما كان باعتبار رأيه على ما بينا أن توفر النظر بانضمام رأى الاب والوصى الى رأى الصبي وقــد انقطع رأيهما بموتهما فيكمون ذلك حجرا علىالصبي وكذلك عبد الصي انما كان متصرف برأى الاب والوصى وقيام ولايتهما عليه وقد أنقطع ذلك عوتهما وكذلك جنونهما جنونا مطبقا فانه كالموت في قطع ولايتهما عنــه وفوات رأيهما في النظر له وكذلك عزل القاضي الوصى عن الوصية فان ذلك يزيل ولايتــه ويقطم تدبيره في النظر له فيكلون حجراعلي من كان تنصرف باعتبار رأمه وهو الصيأو عبده ولوكان القاضي أذن للصي أو المعتوه في التجارة ثم عزل القاضي كان الصي والمعتوه على اذنهما لان اذن القاضي يكون قضاء منه فانه ليس له ولاية غير ولاية القاضي وبعزل القاضي لأبطل شيء من قضاياه ولانه كالنائب عن المسلمين في النظر لهذا الصي والتصرف في ماله بالاذن وغيره لمجز المسلمين عن الاجتماع على ذلك وبدل ماعزل القاضى لم متبدل حال عامة المسلمين في الولاية ولهذا لم ينعزل وصيه وقيمه بمزله فكذلك مأذونه واذاكان للصيأوالمعتوه أب أو وصيأو جدأ بي الاب فرأي القاضيأن يأذن له في التجارة فأذن له وأني ذلك أنوه أو وصيه فاذن القاضي له جائز لمابينا أن أذنه عنزلة القضاء منه وولابة القضاء له في حال قيام الاب وبمد موته بصفة واحدة ولأنه متى كان النظر في الاذن فكذلك بمايحق على المولى أن يفعله فاذا امتنع منه كان للقاضي أن ينفذه كالولى اذا امتنع من تزويج المولى عليهامن كفؤ زوجها القاضي اذا طلبت فان حجر عليه أحد من هؤلاء فجره باطل لانه مذايريد أن يفسخ ما قضى القاضي عليه ولان حجره عليه كابائه في الابتداء وكماأن إباءه لا عنم صحة اذن القاضي له في كمذلك حجره عليه بمد الاذن وان مات القاضيأو عزل ثم حجر عليه أحد من هؤلاء فحجره باطل لان بمزل القاضي وبموته لا تزداد ولايتهم على الصبي فكما لا ينفذ حجرهم عليه قبل عزل القاضي فكذلك بعده وكذلك لوحجر عليه ذلك القاضي بعد عزله لانه بالعزل التحق بسائر

الرعايا فلم يبقله ولاية النظر في حقوق هذا الصبي وانما الحجر عليه الى القاضي الذي يستقضي بمد موت الاولأو عزله لان ولايته عليه في النظركولانة الاول ولا يقال الثاني بالحجر كيف ينقض قضاء الاول وهذا لان الاول لوحجر عليه حال كونه قاضيا بمد حجره لا بطريق أنه نقض لقضائه بالاذن بل بطريق أنه انشأ نظرا له على ما بينا أن النظر قد يكون بالاذن له في وقت والحجر عليه في وقت آخروالثانيكالاول فيما يرجع الى انشاء النظرللصبي كما في ساعر التصرفات في مالهواذا أذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة تم مات الابن ووارثه الاب فهذا حجر عليه لان صحة اذنه كانباعتبار آنه نائب عن الابن وقد زال ملك الابن عوته ولا يقال الاب يخلفه في هذا الملكوهو راض بتصرفه لا نه أنما كان رأضيا نتصرفه في ملك الصبي وذلك لايكون رضا منه يتصرفه فى ملك نفسه وكذلك لو اشتراه الاب من الانن فهو محجور عليه لان الملك قدانتقل فيه من الابن الي الاب ولو لم يكن ذلك ولكن أدرك الصي أو كان معتوها فأفاق فالعبــدعلى اذنه لان تصرف الآب نفذ فى حال قيام ولايته فلا يبطل بزوال ولايته كسائر التصرفات ثم فك الحجر عنه بالاذن كفك الحجر عنـــه بالكتابة ولو كاتبه ثم أدرك الصبي لم تبطل الكتابة وان مات الاب بعد ادار ك الصبي وافاقة المتوه كان العبد على أذنه لان بمدادرا كه العبدمأذون من جهته فان الاب كان نائبا عنه فهذا ومالو أذن له بمد البلوغ ايتداء سواء ثم هو بعد الاذن يتمكن من الحجر عليه فاستدامته الاذن مع تمكنه من الحجر كانشائه ولا تتغير ولايته عليه بموت الاب واذا ارتد الاب بعد ما أذن لا منه الصفير فىالتجارة ثم حجر عليه ثم أسلم فحجره جائز لان حجره عليه تصرف كسائر تصرفاته فينفذ باسلامه وان قتل على ردته فذلك حجر أيضا بمنزلة مالو مات وابنه صغير ولو أذن لابنه في التجارة بمدردته فباع واشترى ولحقه دين ثم حجر عليه ثمأسلم فجميع ماصنع الابن من ذلك جائز وان قتل ذلك على ردته أو مات كان جميع ماصنع الابن من باطل وهــذا عندهم جميما لان اذنه له في التجارة تصرف بحكم ولايته عليــه وولايته عليه توقفت بالردة على أن يتقرر بالاســـلام ويبطل بالقتل وكذلك تصرفه بحكم الولاية وهـــذا على مذهبهما بخلاف تصرفه بجكم ملكه فان ملكه لم يزل عنــه بردته فلا يمتنع نفوذ تصرفه باعتبار الملك والذى فى اذنه لابنه الصنفير أو المعتوه فى التجارة وهو على ذميتــه بمنزلة المســـلم فى جميع ما ذكرنا لثبوت ولايته عليه قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم أواياء بعض واوكان الولد مسلماباسلامأمه

أو باسلام نفسه بان عقل فأسلم كان اذن الاب الذى له باطلا لانهلاولاية للذى على المسلم فصحة اذنه باعتبار ولايته فان أسلم الاب بعد ذلك لم يجز ذلك الاذن لانه تصرف منه قبل ثبوت ولايته عليه ولايته ألى تحدث من بعد كالاب اذا كان ممه لوكا فاذن لولده الحرثم عتق لم ينفذ ذلك الاذن والله أعلم

## -0€ باب العبد بين رجلين يأذن له أحدهما كان

(قال رحمه الله) واذا كان العبد بين رجلين فأذن له أحدهما في التجارة فباع واشترى فلحقه دبن فذلك كله جائز في نصيب الذي أذن له لان الاذن فك للحجر وذلك لا محتمــل الوصف بالتجزي ولا يتصور الفكاك الحجر في نصف التصرف دون النصف ولابد من تصحيح هذا الفك في نصيب الآذن لانه تصرف منه في ملكه واسقاط لحقه في المنع من شغل مالية نصيبه بالدىن والاسقاط يتم بالمسقط وقد بينا أن اذن المولى آنما يشترط لوجود الرضا منه تعلق الدين عالية الرقية وهذا الرضى من الآذن الآن صحيح في نصيب نفســـه دون نصيب صاحبه ومحوز استحقاق مالية الرقبة بالدين كما يحوز استحقاق جميمه فكانهذا محتملا للوصف بالتجزي فيثبت في نصيب الآذن خاصة وان كان في يده مال أصاله من تجارته فقال الذي لم يأذن له أنا آخذ نصف هــذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منــه جميع دين الغرماء لان حاجة العبد من كسبه مقدمة على حاجة المولى والذي وجب على هــذا العبد ههنا بسبب ظهر في حق المولى فيقدم من كسبه قضاء الدين على حق المولى فان بقي بمد ذلك شئ أخذ كل واحد من الموليين نصفه لانه كسب عبد مشترك بينهما وإنزاد الدين على مافى يديه كانت تلك الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقبة لوجو دالرضا منه باستحقاق ماليـة نصيبـه بالدين وانعدام الرضا به من الآخر وفرق بين الكسب والرقبة من حيث ان نصيب الذي لم يأذن من الكسب مصروف الي الدين دون نصيبه من الرقبة لان الكسب يتملكه المولى من جهة العبد وسلامته له متعلقة بشرط الفراغ من حاجة العبد فما لم يفرغ من الدين لايسلم له فأما الرقبة فلمُحصل للمولى من جهة العبد وانما تستحق مالية الرقبة بالدين عند وجود الرضا من المولى يصرفه الي دنونه ولم يوجــد يوضحه ان الدين أنما لحقه بسبب الذي حصل به الكسب والغنم مقابل بالفرم فكما يكون نصف الكسب للذي

لم يأذن له فكذلك يستحق عليه صرف ذلك الكسب الى قضاء الدين لتتحقق مقابلة الغنم بالفرم بخلاف الرقبة فان حصول الرقبة للمولى ما كان بالسبب الذي به وجب الدين فلاتصرف مالية الرقبة الى الدين مالم برض به المولى وكذلك ما أقر به العبد من غصب أو استهلاك مال أو غيره لان الاقرار من التجارة فالدين الواجب به نظير الواجب بالمبايعة ولواستهلك مالا سينة كان ذلك في جميع رقبته عنزلة ما لو استهلكه قبل اذن أحدهما له وهذا لان الحجر لحق المولى أنما يتحقق في الاقوال ولا يتحقق في الافعال فأنها محسوسة تحققها بوجودها (ألا ترى) أن الحجر بسبب الصي لا يؤثر في الافعال فبسبب الرق أولى فاذا تحقق السبب ظهر الدين في حق المولى والدين لا يجب في ذمة العبد الا شاغلا مالية رقبته «فان قيل هذا في الفصل الاول موجود فالدين بالمبايعة ظهر وجوبه في حق الموليين جميما ثم لا يستحق به نصیب الذی لم یآذن له خقلنا لا كذلك فان فیما ثبت الحجر بسبب الرق لایظهر وجوب الدين في حق المولى الا بمدد فك الحجر عنه وفك الحجر وجد من الآذن خاصة ولكن حكم نفوذ التصرف لامحتمل التجزي فظهر في الكل لاجـل الضرورة والثابت بالضرورة لايمد ومواضعها وليس من ضرورة نفوذ تصرفه ظهور الدىن فى حق المولى فى استحقاق مالية الرقبة كما لو توكل العبد عن الغير بالبيم والشراء ولكن من ضرورة نفوذ تصرفه في سلامة الكسب للمولي ظهور الدين في حق ذلك الكسب فمن هذا الوجه يتحقق الفرق فان اشترى العبد وباع ومولا هالذي لم يأذن له يراه فلم ينهه فهذا اذن منه له في التجارة لان السكوت عن النهي عَنْزَلَة التصر يح بالأذن ﴿فَانْ قَيْلُ هَذَا اذَا كَانْ مُتَمَّكَنَا مِنْ نَهِيهُ عَنِ التصرف وهو غير متمكن من النهي همهنا لوجود الاذن من الآخر فلا يجمل سكو تهدليل الرضابتصر فه «قلنا هو متمكن من أظهار الكراهة وازالة احمال معنى الرضا من سكوته فاذا ترك ذلك مع الامكانا قام ذلك منه مقام الرضا بتصرفه حتى لو جاء به الآخر اليأهل سوقه فقال اني لست آذنا له في التجارة فان بايمتموه بشي فذلك في نصيب صاحى فباع بعد ذلك واشتري والشريك الذي لم يآذن له ينظر اليهفهذا لايكون اذنا منه في نصيبه استحسانا لانه أثىي عا في وسعه من اظهار الكراهة لتصرفه وبتي الضرر والغرور وفي القياس هذا اذن أيضا لانه مالك لنصيبه بعدهذه المقالة فيقاس، ما لو كان مالكا لجميمه ولو أنى بعبده الى السوق وقال لست آذن له في التجارة فلا تبايموه ثم رآه بعد ذلك متصرف كان اذنا منه له في التجارة فكذلك همناو الفرق بين الفصلين

على طريقة الاستحسان ان المبداذا كان كله له فهو قادر على منعه من التصرف حين رآه يتصرف فيجمل سكوته عن المنم دليل الرضا ولا ينمدم ذلك عاكان منه من اظهار الكراهة قبل هذا فقد يرضي المرء بتصرف عبده بمد ما كان يكرهه وفي هذا الفصل ليس في وسعه أن عنعه من التصرف وانما في وسعه اظهار الكراهة وقد أتى به فلا ينفسخ ذلك بسكوته عن النهي عند رؤيته يتصرف ولو كان الذي لم يأذن له بايعه بعد مقالته جعل هذا ناسخًا لما كان قبله من اظهار الكراهة فان مبايعته اياه كالتصريح بالرضا بتصرفه فهو وقوله أذنت لك في التجارة سواء واذا قال أحد الموليين لصاحبه إئذن لنصيبك منه في التجارة ففعل فالعبد كله مأذون له في التجارة لوجود الرضامنه بتصرفه من الآذن بالاذنومن الآخر بقوله إنذن لنصيبك فهذا اللفظ أدل على الرضا بتصرفه من سكوته عن النهى واذا جمل سكوته عن النهى دليل الرضا فأمره بالتسليط أولى أن مجمل دليل الرضا ولو كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة لان انفكاك الحجر بالكتابة أقوى من انفكاك الحجر بالاذن والاقوي ينتظم الاضعف ثم هو رضى منه بتصرفه حينرغبه في تحصيل المال وأدا مُعليمتي نصيبه وللآخر أن سطل الكتابة لدفع الضرر عن نفسه بمتق نصيب المكاتب عندالادا، وبه فارق الاذن فانه لا ضرر على الشريك في ثبوت حكم الاذن في نصيب الآذن في الحال ولا في ثاني الحال فان لحقه دين ثم أبطل الآخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب خاصة لوجود الرضامنه نتعلق الدين بنصيبة وان لم نتطل الكتابة حتى رآه يشتري ويبيع فلم ينهه لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله أن يبطلها وكان هذا اذنا منه له في التجارة لانالاذن في التجارة لمجرد الرضا بتصرف العبد ثبت والسكوت عن النهي دليل عليه فأمافي تنفيذالكتابة فالحاجة الى التوكيل لتكون مباشرة الشريك منزلة مباشرته والتوكيل بالسكوت لايثبتولان السكوت محتمل وانما يترجح جانب الرضافيه اضرورة الحاجة الى دفع الضرر والغرورعن الناس وهذه الضرورة ترتفع اذا جمل السكوت اذنا وان لم بجعل اجازة للكتابة والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها فان ردا لمكاتبة وقد لحق العبد دين بيع كله في الدين الا أن يفديه مولاه لوجود الرضا منهما نتعلق الدبن عالية رقبته ولوكان العبد لواحد فكاتب نصفه كان هذا اذنا لجميعه في التجارة لوجود الرضا منه بتصرفه ثم عندهما يصير الكل مكاتباو عند أبي حنيفة يصمير نصفه مكاتباً وما اكتسب من مال فنصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم

يكاتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكاتب منه وما لحقه من دن كان عليــه أن يسمى فيــه لان مكاتبة النصف كمـكاتبة الجميع في أنه لا يجوز بيعه فعليه السعاية فيما لحقه من الدين كما لوكان المأذون مـدرا ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحـدهما لصاحبـ في أن يكاتب نصيبه فكاتبه فهذا أذن منهما للعبد في التجارة لما قلنا ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة حتى ان نصف كسبه للمولى الذي م كاتب وكانه أورد هذا الفصل لايضا حماسبق من انسكوته عنالنهي وأمره أن يكاتب نصيبه سواء فكها ان تسليطه اباه على ذلك يكون رضي منه بتصرفه ولا يكون أمرا بالكتابة في نصيب نفسه فكذلك سكوته عن النهي الا أن تسليطه اياه على الكتابة يكون رضامنه بالكتابة في نصيب الشريك فلا يكون له أن يفسخها بعد ذلك وسكوته عن النهى لا يكونرضا منه بالكتابة في نصيب الشريك فكان له أن سطلها وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكانب نصيبه لان مباشرة الوكيل الكتابة في نصيب الموكل رضا منه بتصرف العبد وبنفوذ الكتابة في نصيب الموكل فلا يكون ذلك مباشرة منــه للمكاتبة في نصيب نفسه فما أكتسب العبد بعــد ذلك يكون التجارة فلحقه دين ثم اشتري نصيب صاحبه منه ثم اشترى بسد ذلك وباع والمولي لايملم يه فلحقه دين فان الدين الاول والآخر كله في النصفالاول لوجو دالرضا منه بتعلق الدين بالنصف الاول ولم يوجد مثل ذلك الرضا فيما إلى ترى من نصيب صاحبه اذا لم يعلم منه تصرفا بعد الشراء ولو كان يعلم بيعه وشراءه بعد ما اشتري نصيب صاحبه كان هذا اذنا منه للنصف الذي أشتراه في التجارة لان استدامته الاذن السابق وتقريره على التصرف مع علمه منه عنزلة ابتداء الاذن ولم يمتبر الرؤية ههنا أعا اعتبر العلم بتصرفه لانه منفك الحجر في حقه واعتبار السكوت عن النهي عنــد الرؤية في المحجور عليه لدفع الضرر والذرور عن الناس وهذا في المأذون لا يتحقق فانما يمتبر عامه بتصرفه ليكون متررا له على ذلك بالقلعالسابق ثم الدين الاول في النصف الاول خاصة لانه جين الكتسب العبد بسببه لم يكن الآذن مالكا الالذلك النصف والدين الآخر في جميم العبد لانه حين اكتسب بسببه كان جميمه مأذو نامن جهة الآذن في ملكه ولو أذن لهأحد الموابين في التجارة وأبي الأخرالي أهل سوقه فنهاهم عن مبايمته شمان الذي لميأذن له اشترى نصيب صاحبه منه وند صار العبد عجورا عليه لان حكم الاذن لم يكن تابتا في نصيب المشترى وأنما كان في نصيب البائع وقد انتقل الملك في ذلك النصف الى المشترى ولو كان الكل مأذونا فباعه مولاه صار محجورا عليه فالنصف يمتبر بالكل فان رآهالمشترى يبيع ويشترى فلم ينهه فهذا اذن منهله في التجارة لأنه بعد مااشترى نصيب صاحبه يتمكن من نهيه عن التصرف فيجول سكوته عن النهي دليل الرضا ولامعتبر عا سبق من النهي عن مبايعته كما لو كان العبد كله له عند ذلك واذا اشترى الرجل العبد على بالعبد ولزمه البيع والعبد مأذون له قبضهأولم يقبضه لان الاذن في التجارة تصرفمنهفيه يحكم الملك فيكون دليل الرضا منة تقرير ملكه وذلك اسقاط منه لخياره والسكوت عن النهى عند التمكن منه عنزلة الاذن وهو متمكن من الاذن للنهي عن التصرفسواء قبضه أو لم يقبضه فكان سكو"له كاذنه ولو كان الخيار للبائع فأذن البائع له في التجارة بغــير محضر من المشترى أو رآه يبيع ويشترى فلم ينهه لم يسقط خياره لذلك ولم ينتقض البيع في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف الآخر هذا نقض منه للبيع وهـــذا لان الاذن له في التجارة تصرف بحكم الملك فيكون مقرراً به ملكه وذلك منه كالتصريح بالفسخ ومن أصل أبي يوسف أن من له الخيار ينفرد بالفسخ بغير محضرمن صاحبه وفي قول أبي حنيفة ومحمد لاينفرد بالفسخ الا بمحضر من صاحبه مخلاف ماسبق فاذن المشــترى له في التجارة بمنزلة الاجازة منه للبيم واجازته بفير محضر من صاحبه صحيحة فان لحقه دين بعد ما أذن له البائم فهذا نقض منه للبيع لان الدين عيب في العبد وانماتعيب بهذا العيب بسبب الاذن الموجود من البائع فالتمييب من البائع في مدة الخيار فسخ وان لم يكن بمحضر من صاحبه لانه فسخ من طريق الحكم وان لم يلحقه دين حتى مضت الثلاث تم البيع وصار محجورا عليه لانه كان مآذونا في ملك البائع وقد تحول الملك فيه الي المشترى وما اكتسب العبد من شيء فهو للمشترى لا علكه عند سقوط الخيار بسبب البيم فيستند ملكه في حكم الكسب الي وقت البيم فان كان المشترى قد قبضه قبل الاكتساب طاب له الكسب وان كان اكتسبه قبل قبضه تصدق به لأنه ربح حصل لأعلى ضمانه وما اكتسبه بعد قبضه فهو ربح حصل على ضمانه فيطيب له واذا كان العبد بين رجلين فاذن له أحدهما في التجارة فلحقه دىن وفي مده مال فقال العبد هذا من التجارة وهو للفرماء وصدقه الذي اذن له وقال الذي لم يأذن لهمذا

مال وهب لك ولي نصفه فالقياس أن يكون نصفه له ولكنا ندع القياس ونجمله كله للغرماء ولو علم أن المال وهبه رجل للعبد أو تصدق به أو كان من كسب اكتسبه قبل الدين أو من كسب كسبه بعد الدين من غير الذي لحقه من قبله الدين فنصف هـذا المال للمولى الذي لم يأذن له ونصفه للغرماء أما اذا علم انه صدقة أو هبة في يده فسلامة نصفه للذي لم يأذن له ما كان بالسبب الذي به وجب الدين على العبد ولا بسبب تمكن منه باعتبار اذن الآذن لان قبول الهبة والصدقة صحيح منه وان كان محجورا عليه فيكون نصيب الذي لم يأذن من الهبة والصدقة عنزلة نصيبه من الرقبة فكما لا يصرف نصيبه من الرقبة الى دينه فكذلك نصيبه من الهبة والصدقة وكذلك ما اكتسبه قبل لحوق الدين أو بعد لحوق الدين من غير السبب الذي لحقه من قبله الدين فنصف هذا الكسب كان سالما للذي لم يأذن له قبل أن يلحقه الدين فلا يتغير ذلك بلحوق الدين اياء أو كان يسلم له لولا ما تقدم من لحوق الدين والذي لم يأذن له مارضي المحوق الدين اياه فلا تمتنع سلامة نصيبه له بسبب ذلك الدين وأنما كان ذلك خاصا فيها كتسبه بالسبب الذي به لحقه الدين فكان ذلك حكما ثابتا بطريق الضرورة لانه لا يمكن من أخــ فن نصيبه من ذلك الكسب الا باعتبار الرضا باكتسابه ومن ضرورته تعلق الدين بذلك الكسب أرأيت لو استفرض العبد من رجل مالا ثم جاء من الغدو في بده ألف درهم فقال هذه الالف الدي استقرضت أكان للذي لم يأدن له أن يأخذ نصفه لا يكون له ذلك ويكون للمقرض أخذ ذلك المال من الذي لم يأذن له اذا عرفنا هذا فنقول اذا أختلفا فقال المبد هذا من التجارة وقال الذي لم يأذن له بل هو في يدك هبة أو صدقة ففي القياس عبدة والمبديدعي نبوت حق الفرماء فيــه والمولى منـكر فـكان القول قوله لا نـكاره كما لؤ اكتسب العبد مالا ولحقه دين ثم ادعي العبد أن المولى كان اذن له في التجارة وأنكر المولى ذلك فانه يكون القول قول المولى ولكنه استحسن فجعل المال كله للغرماءلان الظاهرشاهد للمبد من حيث أنه صار منفك الحجر عنه في اكتساب المال بطريق التجارة فالظاهر ان المال في بده بذلك الطريق حصـ ل ولان الدين ظهر عليه مع ظهور هـ ذا الكسب في يده ولا يقلم لكل واحدمنهما سبب فيجعل باعتبار الظاهل سببا واحداثم كسب المبد يسلم للمولى بشرط الفراغ من دينه أو بشرط أن وصوله الي يده كان بسبب آخر غير السبب الذي بهوجب الدين وه ذا الشرط لايثبت بمجرد تول المولى فاذا لم يثبت الاستحقاق الذي به وجب الدين للمولى بقى مشغولا لحق الغرماء فقلنا يصرف جميع الكسب الى ديونهم الا ماعلم انه موهوب والله أعلم

## ــه ﴿ بَابِ الدِّينَ يَلْحَقُّ العَبْدُ الْمَأْذُونَ ﴾ ح

( قال رحمه الله ) واذا أذن المولى لعبده في التجارة فلحقه دين بسبب التجارة فان كان في كسبه وفاء بالدين أمر بقضاء الدين من كسبه عند طلب الغريم وان لم يكن في يده كسب فيه وفاء بالدين تباع رقبته في ديونه الاأن يفديه مولاه بقضاء الدين عندنا وقال الشافعي لاتباع رقبته في دين التجارة لقوله تمالي وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة والعبدالذي لا كسب في بده معسر فكان مستحقاً للنظرة شرعاً ولو أجله الطالب لم يجز بيـم رقبته فيــه فكذلك اذا أنظره الشرع والمني فيه أن رقبته ليست من كسبه ولا من تجارته ولا تباع في دسه كسائر أموال ااولى وبيان الوصف انها كانت مملوكة للمولي قبل الاذن له في التجارة وانه لا يملك بيم رقبته ولا رهنها وتأثيره وهو ان استحقاق قضاء دين التجارة شبه الالتزام وانما يجب على من النزمه من ماله لامن مال عبده والعبد هو الملتزم دون المولى الا أن المولي بالاذن له يكون الزما عهدة تصرفاته في اكسابه لا في رقبته لانه يقصد تحصيل الريح لنفسه لا اللاف الكهوهذا كاذن الابوالوصي لعبدالصغير في التجارة وهو صيح وانما يحصل مقصوده اذا كان رجوع العبد بالعهدة مقصورا على كسبه فصار في حتى مالية الرقبة مابعــد الاذن كما قبله وكما لاتباء رقبته في ديون التجارة قبل الاذن فكذلك بمده بخلاف دين الاستهلاك فان وجوبه يتقرر سببه من غير أن يحتاج فيه الي اعتبار رضا المولي واستحقاق مالية الرقبة به لان الجناية الوجودة من ملكه كالجناية الموجودة منه في استحقاق مالية الرقبة «توضيح الفرق انه لم يوجد من المتلف عليه هناك دليل الرضا بتآخر حقه وفي التأخير الي وقت عتقه اضرار به فلدفع الضرر تعلق الدين برقبة العبد وهنا صاحب الدين عامـل العبد باختياره فيكون راضيا بتأخير حقة حين عامله مع عامه انه ليس في بده كسب والمؤلي غير راض باتلاف ماليــة رقبته فمراعاة جانب المولي أولي وأصحابنا استدلوا بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم باعرجلا في دينه يقال له سرف فين كان بيغ الحر جائزا باعه في دينه ومن ضرورة

بيع الحر في دينه بينع العبد في دينه وما ثبت بضرورة النص فهو كالمنصوص ثم التسخ بينع الحر وبقي بيم العبد مشروعاً فيباع في دينه واذا كان بيمه في الدين مستحقاً لهذا النص ظهر انه موسر في قضاء الدين عالية الرقبة والانظار شرعاً بعــد تجقق العسرة فأما مع اليسار فلا والمعنى فيه أن هذا دين ظهر وجوبه في حق المولي فتباع رقبة العبد فيه كدين الاستملاك وتأثيره بما ذكرنا أن الدين لابجب في ذمة العبد الا شاغلا ماليــة رقبته ودين التجارة من المحجور عليه أنما لايكون شاغلا لمالية الرقبة لانه لايظهر وجوبه في حق المولي فانه محجور عن مباشرة سببه لحق المولي فأما بعد الاذن دين التجارة كدين الاستهلاك من حيث انه ظهر وجوبه في حق المولي فيكمون شاغـلا لمالية الرقبة ومهذا تبين ان تأثير الاذن في ظهور وجوب الدينفي حق المولي لتعلقه بمالية الرقبة وان المولي بالاذن يصير كالمتحمل لمقدار مالية الرقبةمن دنو نهفيهذا الطريق تتحققرضي المولي بتعلق الدنن عاليةالرقبة ولميظهر من صاحب الدين مابدل على الرضا بتأخير حقه والدليل عليه أن العيد المأذون لو قتل فانه يقضي بالقيمة الواجبة على القاتل ديته والقيمة بدل الرقبة فكما يستحق قضاء الدين من بدل رقبته بمد القتل وان لم يكن ذلك من كسب العبد فكذلك يستحق قضاءالدين من ثمن الرقبة وهذالان الرقبة رأس مال تجارته الا أنه لا يملك بيعها ولا رهنها لان بين موجب الرهن والبيم وبين موجب الاذن تضادافان منع استحقاق قضاء الدين من قيمته فنقول الاصل انبدل الرقبة بجمل عنزلة الكسب في وجو بقضاء الدين منه كالدية في حق الحر فانه يجعل عنزلة كسبه في وجوب صرفه الى غرمائه فكذلك في حق العبد بل أولى لانحق غرماء الحركان في ذمته في حياته والدية ليست ببدل عن الذمة وهنا القيمة بدل عن رقبته وقد كان حق غرمائه متعلقا بالرقبة اذاعرفنا هذا فنقول كل دينوجب على المأذون بسبب هو منجنس التجارةأو كان وجويه باعتبار سبب التجارة فانه بباع رقبته فيه حتى إذا لحقه الدين من غضب أووديعة جحدها أو داية عقرها فذلك من جنس دين التجارة لان هذه الاسباب توجب الملك في المضمو نبالضمان وهذا اذا كان ظهور هذه الاسباب باقراره فاما آذا كان بالمماينة فلا اشكال آنه تباع رقبته فيهلان المحجور عليه يباع في هذا وكذلك أجر الاجـير عنزلة ثمن المبيع سـواء ثبت باقراره أو ببينته لان الاقرار من التجارة وهو منفك الحجر عنه في التجارة (ألا ترى) أن أحد المتعاوضين اذا أقر بشي من ذلك كان شريكه مطالباً به فكذلك المأذون اذا أقر به وكذلك مهرجار بة اشتراها

فوطئها فاستحقت لان وجوب هذا الدين بسبب التجارة فأنه لولا الشراء لكان الواجب عليه الحد فيباع فيه سواء ثبت باقراره أو بالبينة بخلاف مهر امرأة تزوجها فوطئها ثم استحقت لان وجوب ذلك الدين بسبب النكاح والذكاح ليس من التجارة فيتأخر الى ما بعــد عتقه ولا يجوز بيع المولى العبد بامر بعض الفرماء ولا بغير أمرَهم لان حقهم في العبد مقدم على حق المولى ولوصولهم الى حقهم طريقان أحدهما آجل وفيهوفاء بحقوقهم وهو الاستكساب والثانى عاجل ولكن ربما لا بني محقوتهم وهو بيم الرقبة فربما لايكون بالثمن وفاء بديونهم وفى بيم المولى اياه بدون رضاهم قطع خيارهم وابطال أحد الطريقيين عليهم فلا يملك ذلك وحتى كل واحد منهم ثابت كانه ليس معه غيره ( ألا ترى ) أنه لو أسقط الباقون حقهم كان المنع باقيا لحق هذا الواحد فكذلك اذا رضى بعضهم ولو رفعه بعض الفرماء الي القاضي ومن بقي منهم غائب فباعه القاضي للحضور أوأمرهمولاه ببيعه جاز بيعه لان الحاضرين طلبوا من القاضي أن ينظر لهم وينصفهم بايصال حقهم اليهم فعليه أن يجيبهم الى ذلك وهذا لان في بيم القاضي نظرا للحاضر والغائب جميعا وللقاضي ولاية النظر فى حق الفائب وليس للمولى على الغائب ولاية النظر فلهذا جاز البيه من القاضي أو بامره ولا يجوز بدونه ثم القاضي يدفع الى الحاضرين حصتهم من الثمن ويمدك حصة الغائب لأن دينه ثابت عند القاضي وشبوت دينه ثبت مزاحته مع الحاضرين في التمن فلا بدفع الى الحاضرين الا مقدار حصتهم وهــــذا مخلاف ما اذا حفر العبد بئرا في الطريق فتلف فيه مال انسان فباعه القاضي في ذلك فأنه يصرف جميع التمن الى صاحب المال وانكان من الجائز أن يتلف فىالبئرمال لآخر فيكمون شريكا مع الاولُ في التمن لان الثابت ههنا حق الطالب خاصة وما سدوى ذلك موهوم والموهوم لا يعارض المتحقق فلا ينقض شئ من حق الطالب لمكان هـذا الموهوم وهمنا حق الفائب ثابت معلوم فهو عزلة التركة اذا حضر بعض الذرماء وغاب البعض فباع القاضي التركة في الدين فانه لا يدفع إلى الحاضرين الا حصتهم لهذا المعني فان قال العبد قبل أن يباع ان لفلان على من المال كذا فصدقه الولى بذلك أوكذبه وفلان غائب وكذبه الحضور من غر مائه فالمبد مصدق فيه ويوقف حصة المقر له من الثمن حتى يحضر لان العبد مالم يبم في الدين فهو على اذنه واقرار المأذون بالدين صحيح في مزاحمــة الفرماء في الثمن لان الديون اجتمعت في حالة واحدة وهي حالة الاذن فكانها حصات جملة ولو أقر بذلك بعد ماباءه

القاضى وصدقه مولاه لم يصدقا على الغرماء لان العبد بالبيع صار محجورا عليه وحق الغرماء في ثمنه مقدم على حق المولى ذلا يعتبر تصديق المولى ويدفع جميع الثمن الى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البينة على حقه اتبه الفرماء بحصته مما أخذوا من الثمن لان البينة حجة في حقهم والثابت بالبينة من دينه كالثابت بمعاينة سببه أو بتصادقهم عليه فلا يكون له على العبد ولا على مولاه البائع ولا على المشترى سبيل لان الثابت للمشترى ملك حادثوهو لميرض يتعلق شئ من دينه عليكه والمولي البائم ما كان ملتزما لغرمائه الا مقدار مالية الرقبة وقد صارت مصروفة الي الغرماء باص القاضي والعبد محجور عليه في الحال فلا يكون مطالبا بشيء حتى يعتق ويتبعه تحول الاستحقاق من رقبته الى الثمن فيما يرجع الى مالية الرقبة والثمن في يد الغرماء المعروفين فلهذا شاركهم الغائب بحصة ماأنبت من الدين وان أراد القاضي أن يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فابي الغرماء أن يفعلوا لايجبرون على شيءمن ذلك لان أقرار العبد كما لا يكون حجة عليهم في اثبات المزاحمة للغائب معهم كذلك لا يكون حيجة عليهم في الزام اعطاء الكفيل (أرأيت)لو أبوا أن يمطوا كفيلاأولم بجدوا كفيلا كان له أن يمنعهم حقهم بسبب اقرار العبد والكن ان أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم جازوقيل هذا قول أ بى حنيفة رحمه الله فأما عندهمافالقاضي يأخذ منهم كفيلا على وجه النظر للغائب اذ لاضرر عليهم في اعطاء كفيــل وأصله مابينا في كتاب الدعوى اذا قسم القاضي التركة بين الغرماء أو الورثة هل يأخذ منهم كفيلا لحق وارث أو غريم يتوهم حضوره فاذا كان عنـــدهما هناك يحتاط بأخذالكفيل فلان يحتاطههنا بمد اقرار العبد أولىفان قدم الغائب فأقام البينة على اقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز أيضا لان الثابت مع اقراره بالبينة كان له أن يأخذ حصته ان شاء من الغرماء وان شاء من الكفيــل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء واذا أذن لعبده في التجارة فاكتسب مالافأخذه المولى منه ثم لحقه دين بعد ذلك وقد استملك المولي المال أولم يستهلكه فان كان على العبد دين يومئذ فان المولى يؤخذ بذلك المال حتى يرده لان المولى في هذا الاخذ غاصب فأنه لاسبيل له على كسب العبد مالم يفر غ من دينه والدين وأن قل فكل جزء من الكسب مشغول به فلهذا لايسلم المقبوض للمولي ولا يخرج بقبضه من أن يكون كسب العبد بلكونه في يد المولى وكونه في يد العبد سواء فيشترك فيه الغرماء بالحصة وان كان قبضه ولادين فاستهلكه أو لم يستهلكه حتى لحقه دين فليس لصاحب الدين على ماقبض

المولى سبيل لأن كسبه الفارغ عن الدين خالص ملك المولي فهو محق في أخذه ويخرج المقبوض تقبضهمن أن يكون كسب العبد ويلتحق بسائر أموال المولى فاذا لحقه الدىن بعد ذلك نقضي تما بقى في يد العبدمن الكسب وتما يكسبه بعد لحوق الدين لان محل قضاء الدين كسبه وما اكتسبه قبل لحوق الدين مادام في بده فهوكسبه مثل مااكتسب بعد لحوق الدين فيصرف جميع ذلك الى دينه ولو كان المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتى على قيمته وعلى ماقبض المولى فان المولي يغرم الالف كلم ا فيكرون للفرما، ويباع العبد أيضا في دينه لان المولي غاصب للمأخوذ باعتبار ماعلى العبد من الدين وان كان الدين دون المأخو ذفهو وما لو كان في يد العبد سواء وهذا لا نالو أوجبنا على المولي رد مقدار خمسمائة لم يسلم ذلك للغريم الاول بل يشاركه الغريم الثانىفيه لاستواء حقهمًا في كسب العبد ثم يستوجب الغريم الأول الرجوع على المولي بما بني من حقه فاذا قبض ذلك شاركه فيه الغريم الثاني فلا يزال هكذا حتى يسترد من المولي جميع الالف فقلنا في الابتداء يسترد منه الكل اذ لافاعدة في الترتيب والتكرار ولو لم يلحق العبد دين آخر لم ينرم المولي الا نصفه لانه اذا دفع للغريم خمسمائة فقد وصل اليه كمال حقه وزال المانعمن سلامة الكسب للمولى فيسلم له مابق واذا لحق المأذون دين يأتى على رقبته وعلى جميع مافى يده فأخذ منه مولاه الفلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كشيرا ففي القياس عليه رد جميم ماأخذ لانه أخذ ذلك من كسبه وحق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولي والمولي وان استأداه الضربة فذلك لايصير دينا له على عبده فيسترد المأخوذ لحق الغرماء ولكنه استحسن فقال المقبوض سالم للموليلان في أخذ المولى الفلة منه منفعة للغرماء فانه يبقيه على الاذن بسبب مااتصل اليه من الغلة فيكتسب ويقضى حق الفرماء من كسبه واذالم يسلم الغلة للمولى حجر عليه فينسد على الغرماء باب الوصول الى حقهم من كسبه فعرفنا ان في هذا منفعة للغرماء والمولى يتمكن بسبب ملكه من تصرف مالا يكون فيه ضرر على الغرماء وما دفع العبد من الغلة الى المولى مثل ما ينفقه على نفســه في حال تصرفه وكما ان قدر تفقته مقدم على حق غرمائه فكذلك مقدار مادفع ألى المولى من غلة مثله يكون مقدما على حق غرمائه تممنافعه على ملك المولى وهو انمايستوفي منه الغلة بدلاءن المنفعة ولو كان استوفي منفعته لم يكن للغرماءعليه سبيل في ذلك فكذلك اذا استوفى بدل المنفعة ولو كان قبض منه كل شهر

مائة درهم كان باطلا وعليه أن يرد مازاد على غلة مثله لان فى قبض الزيادة على غلة ٱلمثــل ضررا على الغرماء والمبدغير محتاج إلى أداء تلك الزيادة الى المولى فكأن المولى غاصبا لتلك الزيادة فعليه ردها لحق الغرماء ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد عبدا يساوي ألفا فأخذه المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتى على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى فان المقبوض يؤخذ من المولى فيباع ويقسم ثمنـه بين سائر الغرماء لما بينا أن المولى غاصب في أخذ العبد منه لمكان ما عليه من الدين فان أدى المولى الدين الاول ليسلم العبد له لم يسلم وبيم الآخرين في دينهم لان كونه في يد المولى ككونه في يد المبد فيتملق به حق كل غريم ثم المولى أسقط حق الغريم الاول بايفاء دينه ولوسقط حقه بابرائه لم يسقط به حق الغريم الثاني عن العبد المأخوذ فكذلك اذا سقط بايفاء المولى اياه وليس للمولى أن يخاصمهم عا أدى من الدين الاول لانه لايستوجب الرجوع عا أدى على العبد فان المولى لايستوجب على عبده دينا والمزاحمة في كسب العبد باعتبار الديون الواجبة عليمه فان لم يؤد المولى ولكن الفريم الاول أبرأ العبد من دينه بمد ما لحقه الدين الآخر بيع العبد وقبضه المولى في دين الآخرين لان بابرائه يسقط دينه ولا يتبين أنه لم يكن واجبا يومئذ وان حق الآخرين لم يكن متعلقا عالية العبد المأخوذ وان كان أبرأه منه قبل أن يلحقه الدين الآخر سلمالعبدالذي قبضه المولي له لان المانع من سلامته له قد انعدم بسقوط دينه فصار كما لو أخذه المولى بعدماسقط دينه قبـل أن يلحقه الدين الآخر وبهذا الاخــذ يخرج المأخوذ من أن يكون كسبا للمأذون فلا يتعلق به ما يلحقه من الدين بعد ذلك ولو لم يبر ئه حتى لحقه الدين الآخرثمأقر الغريمالاول أنه لم يكن له على المأذون دين فان أقر المبد المأذون له بالدين كان باطلا وسلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الالخر بشي منه بخلاف مااذا أبرأه الغريم الاول لان بالابراء يسقط دينه ويتبين أنهلم يكن واجبا فأما باقراره فتبين أنهلم يكن له على المأذون دين وان المقبوض كان سالماللمولى \* فان قيل حين لحقه الدين الآخركان الدين واجباظاهرافباعتباره يتملق حق الغريم الآخر عالية العبد ثم اقرار الاول بعد ذلك لايكون حجة في ابطال حق الآخر فينبني أن يجمل اقراره عنزلة الابراء المبتدأ \* قلناهذا أن لوكان في المحــل الذي تناوله اقراره حق الذريم الآخر ولا حق للغريم الآخر فيما أقر به الاول انه لم يكن واجبا له فيكون اقراره فيه صحيحًا على الاطلاق فيتبين به أن المقبوض كان سالمًا للمولى وأنه خرج

تقبضه من أن يكون كسبا للعبد ولوكان المولى أقر بالدين الاول كما أقر به العبد ثم قال الغريم الأول لم يكن لي على العبد دين واقراره لي كان باطلا فان الفريم الآخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى ليباع في دينـ لان المولى أقر أن الدين الاول كان واجبـا وانه غاصب في أُخذ العبد واقراره فيما في يده حجة عليه فيجمل ذلك كالثابت باتفاقهم \*توضيحه أن المولى همنا أقر بان الشركة وقعت بين الغريمين فيما قبضه هو ثم سقط حق أحدهما بسبب اقراره فبق حقالاً خركما لوأبرأه غريم الاول وفي الاول لم يقر المولى بثبوت الشركة بين الفرماء في العبد الذي أخذه ولكن انما كان يثبت فيه حق الغريم الثاني لوجوبُ الدين الاول فاذا ظهر باقرار الاول أنه لم يكن له دين ثم قبض المولى العبد ولا شركة للفريم الآخر مه لان دينه لحق المأذون بعد ما خرج العبد من أن يكون كسبا له واذا أذن الرجسل لامته فلحقها دين ثم وهب لها هبة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالامن التجارة ففر ماؤها أحق مجميع ذلك من مولاها وقال زفر رحمه الله لاحق لفرمائها الا فيها اكتسبت بطريق التجارة لان وجوب الدين عليها بسبب التجارة فما كان من كسب تجارتها يتعلق الدين مه لاتحاد السبب ومالم يكن من كسب تجارتها فهو كسائر أملاك المولي فلا يتعلق حق غرماتها به (ألا ترى) أنها لو ولدت م لحقها دين بعد ذلك لم يتعلق حق غر مأمها بولدها لهذا المني وهدا لان وقوع الملك للمولى في الهبة والصدقة ما كان بسبب فك الحجر عنه \*فان قيل الاذن كان يثبت له الملك في الهبة والصدقة أيضا بخلاف كسب التجارة فحصو له كان بسبب الاذن له في التجارة \* فقلنا بأنه لا يسلم للمولى مالم يفرغ عن دين العبد \* وحجتنا في ذلك أن الهبة والصدقة كسب العبد فلا يسلم للمولي الا بشرط الفراغ من دبن العبد ككسب النجارة وهـذا لان الكسب يوجب الملك للمكتسب باي طريق كان الا أن المكتسب اذا لم يكن أهلا للملك يخلفه فىذلك مولاه خلافة الوارث المورث فكما أنه لا يسلم للوارث شيءمن التركة الابشرط الفراغ من دين المورث فكذ لك لا يسلم للمولى شئ من كسب العبد الا بشرط الفراغ من دينه وهذا لان العبد وان لم يكن أهلا للملك فهو من أهل قضاء الدين بكسبه وحاجته في ذلك مقدمة على حق مولاه في كسبه فمالم يفضل عن حاجته لا يسلم للمولى شي منه ويستوى ان كان الكسب قبل لحوق الدين أو بمد لحوق الدين لأن بدها في الكسب يد معتبرة حتى لو نازعها فيه انسان كانت خصما له فباعتبار بقاء بدها تبقي حاجتها فيهمقدمة بخلاف مااذا كان أخذ المولى منها قبل أن يلحقها الدين وهذا يخلاف مالو ولدت بعد مالحقها الدين لان ولدها ليس من كسبها ولكنه جزء متولد من عينها فكها ان نفسها لاتكون من كسبها ولايكون الملك للمولى في نفسها مستفادا من جهتها فكذلك في ولدها الا أن نفسها تباع في الدين لالتزام المولى ذلك بالاذن لها في التجارة وذلك لا بوجـد في حتى الولد ولا يملق به حتى الغرماء أغا يكون بطريق السراية ولا سراية بعد الانفصال لان الولد بعد الانفصال نفس على حدة وهذا بخلاف مااذا كان الدين لحقها قبل أن تلدثم ولدت لان حتى الفرماء تعلق بهافي حال ما كان الولد جزأ متصلا بهافيسرى الي الولد محكم الانصال وينفصل على تلك الصفة ثم تعلق حق الغرماء بها لا يكون قبل سبب وجوب الدين فاذا كان السبب موجودا بعـــد انفصال الولدلاعكن اتبات الحرج في الولد بطريق السراية وهذا بخلاف الدفع بالجناية فان الجارية اذا ولدت فلاحق لاولياءالجناية في ولدهالان حقهم هناك في بدل المتلف وهو ارش الجناية أو في نفسهاجرى على الجناية والكن ذاك ليس محق متأكد بدليل عكن المولى من التصرف فيها كيف شاء بالبيع وغيره فالمذالا يسرى الى الولدوهمناحق الفرماءمتأ كدفي ذمتها متعلق عاليتها بصفة النأكيد بدليل آنهلا ينفذ تصرف المولى فيها بالبيع والهبة مالم يصل الىالغرماء حقهم فيسرى هذاالحق المتأكدالى الولدولو ولدتولدا وعليهادين ثم لحقها دين بعدذلك اشترك الغرماءجميعافي ماليتها اذا بيعت فأما ولدها فلاصحابالدين خاصة لانهانفصل عنهاوحقهم ابت فيها فسرى الي الولد وأصحاب الدين الالخراعا يثبت حقهم فيها بمد انفصال الولدعنها فلهذا لايثبت حق الذرماء في ولدهاولوولدتولدين أحدهاقبل الدين والاخر بعدالدين لحق الولدالدين الاخردون الاول لانالاول انفصل عنها قبل تعلق الدين برقبتها ويعتبر حال كل واحدمن الولدين كانه ليس معه الولد الآخر ولو جني عليها جناية فاستوفي أرشها من الجاني أو كان الجاني عبدافدفع بالجناية فحكمه حكم ولدهافي حق الفرماء لان الارش مملوك للمولى لا من جهتها ولكن بدل جزء منها فيكون حكم الارش حكم ولدها في حق الفرماء وفي الجارية الجانية اذا جني عليها بدفع الارش ممها لان الارش بدل جزء من عينها وحق الدفع كان ثابتًا في ذلك الجزء فيثبت في بدله اعتبارا لبدل طرفها ببدل نفسها فاما الولدفليس ببدل جزء فائت من عينها ولكنه زيادة أنفصل عنها فلا يثبت فيمه حق أولياء الجناية لوجوب دفعها اليهم بالجناية فكان الولد في هذا قياس المقد فانها لو وطئت بالشبهة لا يتعلق حق أولياء الجناية بعقدها فكذلك بولدها

واذا أذن لعبده في التجارة فلحقه دين كشير ثم دبره مولاه فالغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا المولى القيمة وان شاؤا استسموا المبدفي جميع الدين لان قبل التدبير كان لوصولهم الى حقهم طريقان بيع الرقبة في الدين أو الاستسعاء والمولى بالتدبير فوت عليهم أحد الطريقين وهو استيفاء الدين من المالية لان التدبير لا يمكن بيعه في الدين وما يعرض للطريق الآخروهو الكسب لان الكسب بعد التدبير يكون على ملك المولى كما كان قبله فيبقى الخيار لهم ان شاؤا ضمنوا المولى لاتلافه مالية الرقبة عليهم وذلك يتقدر بقيمة العبد فاذا استوفوا ذلك منه فلا سبيل لهم على العبد حتى يعتق لانه لو وصل ذلك اليهم ببيعه في الدين لم يبق لهم عليه سبيل حتى يعتق فكذلك اذا وصــل اليهم نتضمين المولي فاذا عتق البعوه سِقية دينهم لان تقيــة الدين كان أياتًا في ذمته فعليه قضاؤه من خالص ملكه وخالص ملكه ما اكتسب بعد العتق فأما ما كان اكتسبه قبل العتق فهو للمولى والمولى قد ضمن لهم مالية الرقبة فلا يبقي لهم سبيل على كسب هو ملك المولى فان اختار وااستسماء المدبر استسموه في جميع الدين كما قبل التدبير كان لهم حق استيفاء جيم الدين من كسبه فكذلك بعد التدبير لان الكسب على ملك المولي والمولى راض بقضاء ديونه من كسبه بخلاف الاول فهناك المولى ضمن مالية الرقبـة فهو غير راض بصرف مايكتسبه بعد اسلامه مالية الرقبة للفرماء الى دنونهم فاذا اختاروا أحد الامرين فليس لهم أن يرجموا عنه بعدذلك لانهم اختاروا تضمين المولى فقد سلمواما يكتسبه المدير للمولى وان اختاروا استسماء المدير فقد أبرؤا المولى فلا يكون لهم أن يرجعوا عنمه كالفاصب مع غاصب الفاصب اذا اختار المفصوب منه تضمين أحدهما فان ضمنوا المولى قيمته اقتسموها بينهم بالحصص والعبد على اذنه فان اشترى وباع فلحقه دين كان لاصحاب هذا الدين أن يستسعوه ولا سبيل لهم على المولى لان حقيم ماتعلق بمالية الرقبة فأنه ما كان محلا للبيع حين وجب دينهم فانما يتعلق حقهم بالكسب خاصة ولا يشاركهم الاولون في سعايته لأنهم باختيار تضمين المولي أسقطوا حقهم عن كسب رقبته ولان استدامة الاذن بمدالتدبير كانشائه فان فضل شي من كسبه عن دين الآخرين كان للمولى دون الاولين واذا قتل المدبر كانت قيمته للآخرين دون الاولين لان القيمة بدل الرقبة فيكون كالكسب في وجوب صرفها الى الدين ولان الاولين قد وصل اليهم بدل مالية الرقبة حين ضمنوا المونى قيمته فلاسبيل لهم على القيمة التي تستوفى من القاتل ولم يسلم للآخرين شيء من ذلك واذا لحق العبد المأذون

دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمته ألف درهم ثمديره المولي فاختار بعض الغرماءاتباع المولى بالقيمة وبمضهم استسماء العبد فذلك لهم لان لكل واحد منهم فيما اختار غرضاصحيحا وقد كان لكل واحد منهم هذا الخيار في دينه قبل التدبير فكذلك بعده الا أن قبل التدبير اذا اختار أحدهم البيم فبيع له لا علك الفاءحق البانين في الكسب لانه بالبيم قد انحجر عليه وهمهنا بعد التدبير العبد على اذبه فيمكن أيفاء حق من أختار السعاية في كسبه فأن كان اختار ضمان المولى اثنان منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة لان القيمة على المولى اثلاثًا بينهم لو اختاروا تضمينه والذي اختار الاستسعاء ما أسقط حقه أصلا ولكن عين لحقه شيأ من ملك المولي وهو الكسب فيكون مزاحمته مع الاولين في حق المولى قائم حكما فلهذا يسلم حصته من القيمة للمولي ويغرم الآخرين ثلثي القيمة ثم الذي اختار السعاية ان أخذها من العبد قبل أن يأخذ الآخر ان شاء من القيمة لم يكن لهاحق المشاركة معه فيما قبض لانهما أسقطا حقهعن السمانة باختيار التضمين فانقطعت المشاركة بينه وبينهما فىالسمانة واذاأراد الذي اختار السماية قبلأن يأخذ المولى نصيبه أوشارك صاحبه فيما يقبضان من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخر أن بعداختيارهماضمان المولى وأن أرادا أن يتبعاالمدير بديمهما وبدعا تضمين المولى لم يكن لهما ذلك وان سلم ذلك لهما المولى لان كسب العبد صارحةا للذي اختار السماية مالم يصل اليه كمال دينه وحقه فيه مقدم على حق المولى فلا شبين رضي المولى في مزاحمة الا خرين ممه في السمانة بعدماأسقطا حقهما عنها باختيار تضمين المولىفان اشترى المدبر بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدير بين صاحب الدين الذي اختار سمايته وبين أصحاب الدين الذي لحقه آخرا ليس لاحد منهمأن يأخذ منه شيأ دون صاحبه لان العبد بقي على اذنه فهذه الديون جميمها حالة واحدة وهي حالة الاذن فيكون الكسب مشتركا بينهم بالحصة فايهم أخذ منمه شيأ شاركه أصحابه وقد بينا أن مااكتسب من ذلك قبل أن يلحقه الدين الآخر أو بعــده في ذلك سواء فان كان الاول الذي اختار سعايته قبض شيأ من سعايته قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له لانه حين قبضه ما كان لاحد سواه حقى الكسب وماقبضه خرج من أن يكون كسبا للعبد فلا يتملق به حق الآخرين بعد ذلك كمالو كان المولى هو الذي قبضهولو أقرالمدبر لرجل بدين ألف درهم وذكر انه كان عليه قبل التدبير فصدقه صاحبه أوقال كان بعد التدبير فذلك سواء ويسمى له المدبر مع غرمائه لانه باق على اذنه فيما يلزمــه باتراره بمنزلة ما يلزمه بالتجارة فما سمى فيه من شئ اشتركوا فيه ولا يصدق المدر على أن مدخل هذا في القيمة التي كانت وجبت للاولين على المولى لأنه في اسناد الاقرار الى ماقبل التدبير متهم في حقهم فانه لا عملك أثبات المزاحمة له ممهم بطريق الانشاء ولو صدقه المولي في ذلك وأقر أنه كان قبل التدبير واختار هذا الغريم انباع المولىفانكان المولى دفع الى الغريمين اللذين اختارا ضمانه ثلثي القيمة نقضاء القاضي دفع الى هذا المقر له سدس القيمة وهو نصف ما بقي عليه لان تصديق المولى معتبر في حقه غير معتبر في حق الاولين وهو بزعم أن الاولين حقهما في نصفالقيمة وان عليهمارد الزيادة على ذلك ولكنه غير مصدق في استرداد شئ منهما الا أن مادفعه نقضاء القاضي لا يكون مضمونا فيجمل ذلك كالتاوى وما بقى بزعمـه بين الآخرين نصـفين الا أن الذي اختار السماية يسلم للمولى حصته من ذلك فيدفع الىالمقر له مقدار حقه من ذلك وهو مقدار نصف مابقي عليه بزعمه تم البع هـ ذا الغريم المدير بثلث دينه فيسمى له فيه لانه عمام حقه في ربع القيمة وانما سلم له سدس القيمة وذلك ثلثا حقه ولو لم يسلم له شي من القيمة كان له أن يستسمى العبد في جميع دينه فكذلك يستسميه في ثلث دينه حين لم يسلم له ثلث نصيبه من القيمة اعتبارا للبعض بالكلولا يبطل اختياره ضمان المولى حق استسمائه في هذا القدر لان اختياره ضمان المولى معتبر فما وصل اليه دون مالا يصل اليه والواصل اليه ثلثا نصيبه من قيمته فلا يعتبر ذلك الآختيار في ابطال حقه في السَّعالة في الثلث الباقي وأن كان دفع الثلثين بغير قضاء قاض غرم للمقر له ربع جميع القيمة لان المولى مقرأن حقه في ربع جميع القيمة وما دفع الى الاولين زيادة على حقهما ههنا محسوب عليه في حق المقر له لانه دفعه باختياره فلهذا غرمله جميع نصيبه وهو ربع القيمة ثم لايتبع المقرله المدبر بشئ من دينه حتى يمتق لانه وصل اليه كمال حقه من بدل الرقبة قال ( ألا تري ) ان غرماءه الثلاثة الاولين لو اختاروا ضمان المولي فضمنوه القيمة فدفمها اليهم نقضاء ثم ادعى آخر على المدر دينا ألف درهم قبل التدبير وصدقه المدر والمولى في ذلك فلاسبيل لهـذا الفرح على تلك القيمة ولا على المولى ولا يبطل اختياره ضمان المولى حقه فى سماية العبد بخلاف مااذا كان دفع القيمة الى الاولين بغير قضاء قاض فأنه يغرم للدافع كمال حصته وهو ربع القيمة ولو لم يكن المولى دبر عبده ولكنه أعتقه وهو موسر أوممسر فهو شواء والفرماء بالخيار ان شاؤا اتبعوا المولى بالقيمة لانهأتلف حقهم في ماليته بالاعتاق وضان الاتلاف لايختلف باليسار والاعسار فاذا البموه

بالقيمة أخذا العبد عا بقي من دينهم لان كسبه بعد العتق خالص حقه والباقي من الدين ابت في ذِمته فعليه قضاؤه من ملكه بخلاف التدبير فان كسبه بعد التدبير مال المولى وقد ضمن المولى لهم بدل الرقبة فلا يبقي لهم سبيل على شئ من ملكه بعد ذلك حتى يعتق وان شاؤًا محتمل للاسقاط فيستقط باسقاطهم ويبقى أصل ديونهم على العبد وقد عتق فيتبعوه بجميم ذلك وان اختاروا الباع العبد بدينهم ولم يبرؤا المولي من شيٌّ لم يكن هذا براءة منهم للمولى لان المولى في مقدار القيمة متحمل لهم عن العبد عنزلة الكفيل ومطالبة الاصيل بالدين لاتوجب براءة الكفيل بدون الابراء وكذلك لو اختاروا ضمان المولى كان لهم أن يتبعوا العبد بجميع دينهم إذا لم يقبضوا من المولي شيألان اختيارهم تضمين المولى عنزلة مطالبة الكفيل بالدين وذلك غير مبرئ للاصيل بخلاف التــدبير فهناك حقهم أحــد شيئين اما القيمة على المولى أو استيفاء الدين من كسبه على ملك المولي فاختيارهم أحــد الامرين يوجب براءة الآخروههنا قد ثبت حقهم في الامرين جميعاً لتقرر سببهما في مطالبة المعتق مجميع الدين لانه في ذمته وفي مطالبة المولى بالقيمة لانه متحمل لذلك القدر (ألا تري) انهم اذا أخذوا القيمة من المولى كان لهم أن يتبعو االعبد ببقية دينهم فلهذا لايكون اختيارهم تضمين أحدهما ابراءالاً خر ولو اختار بعض الغرماء اتباع المولي وأبرؤا المولي من أن يكون يتبعه بشي من القيمة لم يكن لهم بعد ذلك أن يتبعوه بشئ لصحة الابراء منهمله عن ذلك في حقهم وتكون القيمة كاما لاصحاب الدين الذين اختاروا تضمين المولى لان النقصان كان لمزاحمة الأخرين وقد زال ذلك بالابراء فالتحق بما لولم يكن الادينهم وهذا بخلاف التــدبير فهناك مزاحمــة الذين اختاروا استسعاء العبد لم ينعدم في حق المولى لأن سعايته ملك المولى فلهــذا لايدفع الى الذين اختاروا ضما له لان حصتهم من القيمة وهنا مزاحمة الذين أبرؤا المولى قد انعدمت في حقه من كل وجه لانهم يأخــذون دينهم من سماية هي خالص ملك المعتق لاحق للمولي فيه فلهذا لزمه دفع جميع القيمة الى الذين اختاروا تضمينه ولهم الخيار كما بينا فان آخذوا المولى لم يرجع على العبد بشي لا نه ضامن لا تلافه محمل حقهم أو لانه متحمل عن العبد ولم يستوجب بهذا التحمل شيأ على العبد وان آخذوا العبد لم يرجع على المولى بشي لانه أصيل وضي دينه بملكه وما أخذ واحد منهم من القيمة التي على المولى اشترك فيها جميع من اختار

ضمان المولى لان وجوب القيمة لهم على المولى بسببواحد ولان القيمة كالثمن لوبيمت الرقبة في دنونهم وما أخذ واحد من الفرماء من العبد بعد عتقه فهو له خاصة لايشاركه فيهالغرماء لانه حر ودين الحر في ذمته لا تعلق له بكسبه وانما وجب دين كل وأحــد منهم في ذمتــه بسبب على حدة مخلاف التدبير فانه بعد التدبير عملوك والدين في ذمة المملوك يكون شاغلا لكسبه فلهذا اذا خص أحدهم بقضاء الدين دون أصحابه لم يسلم ذلك لهولو لحق العبدالمأذون دين كبير فأعتقه المولى وأخـذ ما في بده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبـد وآخذوا منه الدين رجم العبد على المولى فى المال الذى أخذ منــه عا أداه من الدين وضمنه ذلك لان كسبه أنما كان يسلم للمولى بشرط براءته عن الدين ولم يوجدوهوغير متبرع فيمأأدى من الدين من خالص ملكه بمد العتق بل هو مجبر على ذلك فيكون لهأن يرجع على المولى فيما استهلكه من كسبه نذلك المقدار وانكان قائما في بد المولى اتبعه العبد حتى يستوفى منه مقدار ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو لم نوف العبد الدين ولكن الفرماء أبرؤه منه لم يرجم على المولى بشيء من ذلك المال لانه كان اكتسبه في حال رقه وقد فرغ من دنـــه فيكون سالمًا للمولى وكذلك ان كانت أمة فاعتقها وأخذ منها مالها وولدها وأرش بدهاوقد كان الدين لحقها قبل الولادة والجناية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها مالها لتقضي دينها لان كسبها لايسلم للمولى مع قيام الدين عليها ولا يجبر علي دفع الولد والارش إن كان لم يعتقها ولكن تباع فيقضى من ثمنها ومن ارش اليه الدين لان الولد ليس من كسبها في شيء بل هو ملك المولى كرقبتها وليس للفرماء أن يعينوا على المولي قضاء الدسمن مالية الولد ولكن الخيار في ذلك الي المولي فان أرادوا بيم الرقبة لهم في دونهم وفي الرقبة وفاء بحقو تهم فقد وصل اليهم كمال حقهم وارش اليد من جنس حقهم فاذا استوفوا حقهم منه لا يبقي لهم على الولد سبيل وان كان المولي أعتقها فللغرماء أن يرجعوا عليــه نقيمتها لانه أتلف ماليتها عليهم ثم يباع ولدها فى دينهم أيضا لانه انفصل بمدتملق حقهم بماليتهاو يأخذون من المولى الارش أيضا لانه بدل ما كان تعلق حقهم به ثم يتبعون الامـة عابق من دينهم لانها قــد أعتقت وان شاؤا البموها بجميع الدين وتركوا الباع المولي فان البموها بدينهــم فأخذوه منهاسلم للمولى ولدا لامة وما أخذ من ارش يدهالم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد والارش كما لا ترجع بقيمة نفسهااعتبار للجزء بالكل والمعنى ان المولى يرجع بما يملكه منجهتها

ولها أن ترجع على المولى بما أخذ من مالها لانه كان يتملكه من جهتها فلا يسلم له ذلك الاببراءتها عن الدين فكذلك لو باعهاللفر ماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشترى الجارية فان شاء الغرماء أُخِذُوا الْثَمْنِ والبَّعُوا الْجَارِيةُ بِمَابِقِ مِن دينهم لان ما بِقِي استقرِ في ذمتها فعليها قضاؤه من ملكها بعد العتق وان شاؤا البعوها بجميع دينهم فان أخذوا ذلك منها سلم للمولي الثمن لانها أصل في جميع الدين والمولى في مقدار الثمن كالكفيل والاصيل اذا قضى الدين من ملكه لم يكن له أن يرجع على الكفيل بشي فكذلك اذا كان المولى كالبهاباذن ااخرماء ما كان لهم أن يأخذو اجميم ما يقبض المولى من المكاتبة لأن ذلك كسبها وحقهم باق في كسبها وان نفذت الكتابة فيها برضاهم فليس لهمأن برجعوا فيها بشي من دينهم ما دامت مكاتبة لأن المكاتبة التي استوفوا في معنى بدل الرقبة فاذا وصل اليهم بدل الرقبة لا يبقى لهم سبيل على كسبهامالم تعتق ( ألا ترى ) أن كتابةالمولى اياها باذن الغرماء كبيمها ولو باعها برضاهم وأخذوا ثمنها لم يبق لهم على كسبها سبيل مالم تمتق فكذلك همنا فان قبض المولى جميع المكاتبة وعتقت فالغرماء بالخيار ان شاؤا أخذوا المكاتبة من السيد لانه بدل ما تعلق به حقهم ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم لانهاقد عتقت وانشاؤا أخذوا الامة بجميع دينهم فان أخذوه منها سلمت المكاتبة للمولى عنزلة الثمن الذي أخذه المولى ببيمها برضاهم وهذا لان كل واحد منهما بدل الرقبة وحكم البدل حكم الاصل وملك الرقبة للمولي ما كان مستفادا من جهتها وهي فيما قضت من الدين أصل فلا ترجع على المولى بشيء بماكان متحملا عنها لفرمائها واذا أذن للعبد في التجارة فلحقه دين كبير ثم ان المولى كاتبه فللغرماء أن يفسخوا الكتابة لانهم يتضررون بما باشره المولى منحيث أنه يتعذر عليهم استيفاء الدين من مالية الرقبة بالبيع والكتابة تحتمل الفسخ فيفسخونها لدفع الضرر عنهـم كما يفسخون البيع وكما يفسخ الشريك الكتابة فان لم يعاموا ذلك حتى أدى الكتابة الى المولى فقد عتق بادائها لوجود شرط العتق والمولي كان يملك تنجيز العتق فيهمم اشتغاله بحق الغرماء فيصح منه أيضا تعلق العتق باداء المال ويعتق بالاداء ثم للغرماء أن يأخذوا الكتابة من المولى فيقتسمونها بينهم بالحصص لان المؤدى كسب العبــد وحق الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى فلا ينتقض العتق باستيفائهم بدل الكتابة من المولى لانه لاناقض للمتق بعد الوقوغ وللغرماء أن يضمنوا المولي قيمته لانه أتلف عليهم مالية الرقبة بمد ما تعلق حقهم بها بخلاف المسئلة الاولى فهناك أنما كاتبه برضاهم فكذلك يضمن لهم القيمة ثم يتبعوا المبد بمابقي من ديونهم لانه حر فعليه قضاء دينه من خالص ملكه وان شاؤا البعوا العبد بجميع دينهم لتقرر الدين في ذمته بعد ما عتى وتسلم الكتابة المولى وليس للعبـد أن يرجع عليه بشيء مما أدى لان الكتابة بدل ما سلم للمبد من جهة المولى وهوالمتق فلايكون له أن يرجع على الولى بشئ منه ﴿فَانَ قَيْلِ فَالْغُرْمَاءُ اذَا اسْتُوفُوا الْـكَتَابَةُ نَبْغَي أَنْ لا يُكُون لهم أن يضمنوا المولى القيمة لان بدل الرقبة سلم لهم وان كانت الكتابة بمنزلة كسبه وايست ببدل عن رقبته فينبغي للمكاتب أن يرجم به على المولي كما اذا أخذ كسب عبده المأذون وأعتقه فقضى الدين من خالص ملكه كان له أن يرجع على المولى بما أخذ منــه من كسبه \* قلنا الموجود في حق الغرماء كسب العبد واستيفاء الكسب لا ببطل حقهم عن مدل الرقبة فأما فيما بين المولى والمكاتب فهو بدل عما أو جبه للمكاتب وقد سلم ذلك للمكاتب من جهته وهذا لان المولي بعقد الكتابة يكون مسقطا حقه عن كسبه فيأخــذون من المولى ما استوفى باعتبار أنه كسبه ولوكان العبد أدى بعضالكتابة ثم جاء الغرماء فلهم أن يطلبوا الكتابة ويباع المبدلهم في دينهم لان احتمال الكتابة بالفسخ بعد قبض البدل كما كان قبله ويأخذون ماقبض المولىمن الكتابة لانه كسب العبد المأذون فاذا أجازوا المكاتبة جازت لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الاسمداء وما كان قبض المولى وما بقي منها فهو بين الغرماء كما لو كانت الكتابة باذنهم لما بينا أن المقبوض كسب العبد فان كان ما قبض المولى منها هلك قبل الاجازة لم يكن للفرماء الا مابقي من الكنابة لان اجازتهم دليل الرضا منهم بقبض ما قبضه المولى فكانأمينا فيه غير ضامن بالهلاك في مده ولو أجاز المكاتبة بمضالف ماء دون البعض لم يجبر لان لكل واحد منهم حق نقض الكنابة لاجل دنهم وبعضهم لاعلك ابطال حق النقض والذي أجاز قد أسقط حق نفسه فكانه لم يكن في الابتداء الاحق الذي لم يجز ولو أراد وارد المكاتبة فأعطاهم المولى دينهم أو أعطاهم ذلك المكاتب فأبوا أن يقبلوا وأرادوا رد المكاتبة لم يكن لهم ذلك لان حقهم في ديونهم فاذا وصل اليهم كمال حقهم فقد زال المانعمن نفوذ الكتابة وهم متمنتونف الاباء لانهم يفسخون الكتابة ليبيموه فيديونهم وقد وصلت اليهم ديونهم فلهذا لا يكون لهم أن يفسخوا الكتابة والله أعلم

۔ ﷺ باب المبد بین رجلین یلحقه دین

( قال رحمه الله ) واذا كان المبد بين رجلين فأذنا له في التجارة ثم أدانه أحد الموليين

ما ثنة درهم وادانه أجنبي ما ئة درهم ثم بيع العبد بما ئة درهم أو قتل واستوفيت القيمة ما ئة درهم من قاتله أو مات وخلف ما ئة درهم من كسبه فعند أبي حنيفة رحمه الله تقسم هذه المائة بين الاجنبي والمولى الدائن اثلاثا بطريق العول يضرب الاجنبي فيه عائة والمولى الدائن بخمسين وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله يقسم بينهما على طريق المنازعة أرباعا ثلاثةأرباعها للاجنبي وربمها للمولى الدائن وجه قولهما أن نصف المائة نصيب المولى الدائن ودينه لايثبت في نفسه فيسلم ذلك للا جنبي خاصة ونصفه نصيب الذي لم يدن وقداستوفي فيه حق الاجنبي وحق المولى الدائن من دين كل واحــد منهما فيه مقدار خمسـين فيقسم ذلك بينهما نصفين وأبو حنيفةً رحمه الله يقول محل الدين هو الذمة وانما المال محل قضاء الدين لامحل وجوب الدين وجميم دين الاجنبي ثابت في ذمة العبد والثابت من دين المولى نصفه لان نصف العبد ملكه ولا يستوجب المولى على عبده دينا فيضرب كلواحد منهما بجميع ماثبت من دينه لان قسمة كسب العبد بين غرمائه كقسمة التركة بين الغرماء واذ اجتمع في التركة دين مائة لرجل ودين خمسون لآخر والتركة مائة فانه يضرب كل واحدمنهما فيها بجميع حقهو تكون التركة بينهما أثلاثافهذامثله وهذه المسئلة نظائرها واضدادهاقد تقدم بيانهافي كتابالدعوى فلهذا اقتصرنا على هذا الحرف لكل واحد منهما لان مسائل الباب على هذا تدور ولو ادانه كل وأحد من الموليين مائة درهم وادانه أجنبي مائة درهم والمسألة بحالها فنصف المائة الاجنبي ونصفها للموليين أما عندهما فلان نصيب الاكبر فارغ عن دينه وقد استوى فيه الاصغرمع الاجنبي لان الثابت من دين كل واحد منهمافيه بقدر خمسين فيكون بينهما نصفين وكذلك نصيب الاصغر منهما فارغ عن دينه وقد استوى فيــه حق الاكبر والاجنبي فيقسم بينهما نصفين فبالقسمتين يسلم للاجنبي نصف المائةولكل واحد من الموليين ربع المائة فاما عند أبى حنيفة فلان الثابت من دين كل واحد من الموليين خمسون ودين الاجنبي ثأبت كله فيضرب الآجنبي عائة وكل واحد من الموليين بخمسين فكان للاجنبي نصف المائة وللموليين نصفها مينهما نصفينواذا كان رجلان شريكين شركةمفاوضةأو عنان ومينهما عبد ليسمن شركتهما فادانه أحدهما مائة درهم من شركتهماوادانه أجنبي مائة ثممات العبد وترك مائة أو بيع عائة فللاجنبي ثلثاها وللشريكين ثلثها لان ادانة أحد الشريكين في المال المشترك كادانهما جميما فصاركل واحد منهما مدينا له يقدرالخمسين ثمنصيب الاكبر منهما فارغ عن حقه وقد اجتمع

فيه من دين الاجنبي خسون درها ومن دين الاصغر خسة وعشرون لانه كان مدينا مجميعه خمسين على مقدار حقهما أثلاثاو كذلك نصيب الاصغر يقسم بين الاصغر والاجنبي أثلاثا بهذا الطريق فبالقسمة يحصل للاجنبي ثلثا المائه وللموليين ثلث المائه وعندأبي حنيفةدين الاجنبي وهو مائة كله ثابت والثابت من دين كلواحد من الموليين مقدار خمية وعشرين فاذاجعات كل خمسةوعشرين سهماصارت المالية التي للاجنبي أربعة أسهم ولكل واحد من الموليين سهم فتكون القسمة على ستة أربعة للاجنبي وذلك ثاثا المائة وسهمان للموليين وذلك ثلث المائمة ولو كانت شركتهما شركةعنان والعبد من شركتهما فاداناه مائة درهم من غير شركتهما وأدانه أجني مائة درهم كان ثلثا المال للاجنى وثلثه بين الموليين لما قلنا ان كل واحدمنهما صار مدينا له في مقدار خمسين نصف ذلك لافي نصيبه فلم يثبت و نصفه يثبت باعتبار شريكه فكان الثابت من دين كل واحد من الموليين خمسة وعشرين ودين الاجنبي ثابت كله فتـ كمون القسمة بينهم على ســـتة أسهم على ما بينا ولوكان العبد من شركتهما فاداناه وادانه أحدهما مائة من شركتهماوادانهأجنيمائة والمسألة بحالها فالمائة كابها للاجنبي ولاشئ لواحد من الشريكين همنا لانالمبدوالمال كله من شركتهما فلا يثبت شئ من دين الموليين لاتحاد المستحق واتحاد حكم الواجب والمحل الذي يقضي منه وانما الثابت دين الاجنبي خاصة وهو نظير مالو كان العبد لواحدةآدانه مائة وأجنبي مائة ثم بيع بمائة فان الثمن كله للاجنبي ولا يكون للمولى منه شئ وآذا أذن أحد الرجلين المبد بينهما في التجارة ثم أدانه أحدهما مائة وأدانه أجنى مائـة ثم ان المولى الذي لم يأذن للعبد غاب وحضر الاجنبي فأراد بيع نصيب المولى الذي أذن العبد في دينه بيعله لان دينه متعلق بنصيب كل واحد منهما والحاضر منهما خصم في نصيبه وليس مخصم في نصيب الفائب ولكن أحد النصفين ينفرد عن الآخر في البيع في الدين فلا يتأخر بيم نصيب الحاضر انميية الآخرفان بيع بخمسين درهما أخذها الاجنبي كلها لانه لايثبت شئ من دين المولى الدائن في نصيبه فيسلم نصيب للاجنبي فإن حضر المولي الآخر فأنه يباع نصيبه الاجنبي وللمولي الذي أدانه فيقتسمان ذلك نصفين لان دين كل واحــد منهما ثابت في نصيبه وقد استوياً في ذلك فان الباقي من دين الاجنبي فيه خمسون والثابت من دين المولى الدائن فيه خمسون فلهذا يقسم نصيبه بينهما نصفين وهـذا شاهد لهما على أبى حنيفة ولكن أبو حنيفة رحمه الله يقول قد تميز نصيب أحــدهما عن نصيب الآخر همناحين بيعنصيب كلواحد

منهما بعقد على حدة فلا بد من اعتبار حال كل واحد من النصيبين على الأنفر اد ولو كان ثمن نصيب المولى الذي أدان العبد توى على المشترى وبيع نصيب الذي لم يدن بخمسين درهما أو باكثر أو باقل فان ذلك يقسم بينهما أثلاثا سيهم للاجنبي وسهم للمولى الذي أدان لانه لم يصل الى الاجنبي شئ من حقه وجميع دينه ثابت في كل جزء من العبد فهو يضرب بما أنه والمولي الدائن يضرب بما ثبت من دينه وذلك خمسون فلهذا قسيمهذا النصف بينهما أثلاثا وهو دليل لا بي حنيفة في انه يتميز في حكم الدين بعض العبد عن البعض فان اقتسماه كذلك مخرجت الحنسون الاولى أخذها الاجنبي كالمالانه قد بتي من دينه هذا القدر وزيادة ولاحق للمولي الدائن في عن نصيبه فيأخذها الاجنبي كام او كذلك لو كانت أكثر من خمسين درهماحتي تزيد عن ثاثي المائة فتكونالزيادة للمولى الذي أد ان لانه قدوصل الى الاجنبي كمالحقه والباقي ثمن نصيب الولى الدائن قد فرغ من الدين وسلم له ولا يرجع واحد من الموليين على صاحبه بشي لان نصيب الولي الذي لم يدن استحق بدين كان متعلقا بنصيبه برضاه فلا يرجع على صاحبه بشيء وكذلك بخروج ما توى لا يتبين فساد في سبب القسمة الاولى لانه لا يتبين أن جميم دين الاجني لم يكن ثابتا يومئذ واذا كان العبد بين رجلين فأذنا لهفىالتجارة ثم ان كل واحدمنهما أدانه مائة درهم من رجل آخر وأدانه أجنبي مائة ثم بيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والموليين أثلاثًا لكل وأحــد منهما ثلثها لأن كل وأحــد من هذه الديون ثابت بكماله في الفصلين جميما والمولي أنمالا يستوجب على عبده دينا لنفسه وكلواحدمن الموليين في الادانة همنانائب عن صاحب المال فكان صاحب المال هو الذي أد انه منفسه فلهذا كانت المائة الاثا بينهم ولو كان المال الذي أدانه الوليان كل واحد من المالين بين المولي الذيأدانه وبين أجنبي قد أمره بادانته والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذي أدان العبد وأربعة للاجنبيين اللذين شاركهما الموليان في المائتين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحدمن الموليين سهم لان كل واحد من الموليين نائب عن شريكه في نصف ما ادانه فيثبت على العبد جميم نصيب كل واحد من الشريكين وفي النصف كل واحد منهما دائن لنفسه فيثبت نصف ذلك النصف باعتبار نصيب شريكه من المبد ولا يثبت نصفه باعتبار تصيبه من المبد فكان الثابت على العبد للاجنبي مائة درهم ولكل واحد من شريكي الموليين خمسون ولكل واحد من الموليين خمسة وعشرون فاذا جملت كل خمسة وعشرين سهما كان البكل عشرة أسهم

فلهذا كانت القسمة بينهم على ذلك واذا كان العبد بين رجلين وقيمتـــه ماءتنا درهم فأدانة أجنبي مائة فحضر النريموطلب دينه وغاب أحد الموايين فان نصيب الغائب لانقضى فيه بشيُّ حتى يحضر لما بينا أن كل واحــد من الموليين خصم في نصيبه خاصة وأحــدهما ليس بخصم عن صاحبه في نصيبه ولكن بيع نصيب الحاضر يتأنى منفردا عن نصيب الغائب فلهذا يباع نصيب الحاضر فان بيم عائة درهم أخذها النريم كاما لان جميم دينه كان ثابتا في كل جزء من المبد والذي بيم جزء من العبد ولا فضل في ثمنه على دينه فيأخذ جميم ذلك قضاء بدينه فاذا حضر الغائب كان للذي بيم نصيبه أن يتبعه بخمسـ بين في نصيبه حتى ساع فيــه أو بعضه لان نصف الدين كان قضاؤه مستحقا من نصيب هذا الذي حضر وقد استوفى من نصيب الآخر بغير اختياره أو باختياره ولكنه غير متبرع في ذلك بل كان محتاجا اليــه لتخليص ملكه فيرجع على صاحبه في نصيبه بخمسين عنزلة الوارثين لو اقتسما التركة وغاب أحدهما تم حضر الغريم واستوفى جميع دينه من نصيب الحاضر كان له أن يرجع على شريكه ينصف ما أخذه الغريم منه فهذا كذلك واذا رجع في نصيبه بخمسيين فذلك دين في نصيبه يباع فيه أو يقضيه وكذلك لو كان المبدقتل فأخذ الحاضر نصف قيمته كان للفريمأن يأخذه كله ويرجع المأخوذ منه في نصيب شريكه اذا حضر وقبض لانالواجب بالقتل بدل العبد كما أن الواجب بالبيع ثمن العبد فيعتبر حكم أحدهما بالآخر ولوكان العبد بينرجلين فاذنا له فى التجارة فاحقه من الدين ألفا درهم لرجاين لكل واحدمنهماأ افدرهم وفى يده ألف درهم فأخذها أحد الوليين فاستهلكها ومات المبه فللغريمين أن يأخذا المستهلك بالالف فيقتسمانه نصفين لان حقهما في كسب العبد مقدم على حق الموليين فالمستهلك بمنزلة الفاصب فان رفعاه فى ذلك الى القاضي فقضىعليه بدفعها اليهما ولم يقبضاشياً حتى ابرأ أحدالغر يمين العبد والموليين من دينه فان الغريم الآخر بيأخــذ المستهلك مجميع الالف لان سبب استحقاق كل واحد منهما لجميع الالف معلوم واتما كانت القسمة بينهما لاجل المزاحمة فاذا زالت المزاحمـة بان أبرأه أحدهما كان للأخر جميع الالف كالشفيمين اذا أسلم أحدهما الشفعة الاأن هناك يفصل بينماقبل القضاء لهما بالدار ومابعد القضاء لان بالقضاء يتملك كل واحد منهما نصف منهما شياً لم يكن له قبل القضاء فبقى حق كلواحد منهما في جميع الالف بعد القضاء كما قبله

وأنا هذا عنزلة التركة فان حرا لومات وترك ألفا وعليه دين لرجلين لكما واحد منهما ألف فقضى القاضي بقسمتها بينهما فلم يقسماها ولم يقبضاها حتى أبرأ أحــد الغريمين الميت من دمنه كانت الالف كامها للفريم الباقى ولو اقتسماها وقبضاها ثم أبرأ أحدهما الميت من دينه سلم له ما أخـــذ ولم يكن لصاحبه من ذلك شئ لان البراءة اسقاط لما بقي من حقه دون ماتم استيفاؤه فكذلك في غريمي العبد لوأخذ الالف من المولي المستهلك ثم أبرأ أحدهما العبد من دينه سلم لكل واحدمنهماماقبض فكذلك في هذه الفصول لو كانمولي المبد واحدا ولو كان المبديين رجلين فأذنله أحدهما في التجارة وأقرالعبد بالف في يدبه أنها وديمة لرجل وأنكر الموليان فالقياس في هذا أن يأخذ المولى الذي لم يأذن له نصف الالف لان مافي مد العبد كسبه ولكل واحدمن الموليين نصفه بطريق الظاهر واقرار العبد ليس محجة في نصيب الذي لم يأذن له فيسلمله نصف الالف وهو حجة في نصيب الآذن لوجود الرضا منه بذلك حين أذن له في التجارة فكان هذا النصف للمستودع ولكنا نستحسن فنجمل الالف كلها للمستودع لان اذن أحدهما في نفوذ تصرف العبد كاذبهما والاقرار من التجارة فكها منفذ جميع تجارةالعبد بإذن أحدهما فكذلك ىنفذ اقراره بإذن أحدهما ويتبين بإقراره أن المال للمودع وانما يئبت حق الموليين في كسب العبد واذا ثبت باقراره ان هذا المال ليس من كسبه كان للمودع كله ولو لم يقر بالوديمة حتى قبض الموليان منه الالف ثم أقر بعد ذلك أنَّها وديمة لفلان وكذباه لم يصدق على الالف لان بآخذ الموليين خرج المقبوض من أن يكون كسبا للمبدوصار محيث لا ينفذ فيه سائر تصرفاته فكذلك لا منفذ فيه اقراره لان نفوذ الاقرار باعتبار نفوذ سائر التصرفات بخلاف الاول وهناك المال باق في مده فينفذفيه تصرفه فينفذا قراره ويكون الثابت باقراره كالثابت بالبينة ولو شهد الشهود عليهبالف درهم وديمة لهذا الرجل ولكنهم لايمرفونها بمينها فقال العبد هي هذه الالف كان مصدقا في ذلك فهذا مثله ثم لا شيء عليه في الوديمة اذا كان اقراره بعد أخذ الموليين لانه لم يتلفظهاوانما أخذهاالموليان بغيير رضاهولو أخذهاأجني منه غصبًا وجحدها لم يضمن العبد شيأ فكذلك اذا أخذها الموليان منه ولو أذن للعبد أحد الموليين في التجارة فأدانه أجنى مائة وأدانه الذي أذن مائة درهم فان نصيبه يباع في دين الاجنبي خاصة لآنه لا يستوجب الدين في نصيب نفسه ولافي نصيب شريكه فانشريكه لم يضمن باستحقاق نصيبه بالدين فلهذا يباع نصيبه في دين الاجنبي خاصة ولو كان أدانه الذي لم يأذن له مائة درهم فان كان اغا أدانه قبل ادانة الاجنبي فادانته اذن له في التجارة لانه معاملة منه مع العبد وقد بينا ان دليل الرضا بتصرفه فاذا أدانه الاجنبي بعد ذلك كان عن العبد اذا بيع بينهما اثلاثا في قول أبي حنيفة رحمه الله وارباعا في قولها وهي مسئلة أول الباب وان كان أدانه بعد الاجنبي فانه بباع من العبد نصفه وهو حصة المولى الذي كان أذن له فيضرب فيه الاجنبي بجميع دينه ويضرب فيه المولي الذي أدانه بخمسين فيقتسمان ذلك النصف أثلاثا ولا يلحق حصة الذي أدانه من دين الاجنبي شي لان ثبوت الاذن في نصيبه كان ضمنا لادانته وقد حصل بعد ادانة الاجنبي والدين السابق على الاذن لا يتعلق عالية العبد وان وجد الاذن بعد ذلك كالعبد المحجور اذا لحقه دين بتجاربه ثم أذن المولي له في التجارة لا يلحقه ذلك الدين مالم يعتق فهذا كذلك ولما ثبت أن نصيب المدين فارغ عن خسون فلهذا قسم عن نصيبه بينهما أثلاثا والله أعلم

## -ه ﴿ بابالمبدالمَّاذُونَ يَدَفَعُ اللهِ مُولاهُ مَا لا يَعْمَلُ بِهُ ﴾

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى عبده مالا يعمل به بشهود وأذن له فى التجارة فباع واشترى فلحقه دين ثم مات وفى يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع مافى يد العبد بين غرمائه لاشى المولى منه لان مال المولى كان أمانة فى يده وقد مات مجهلا له والامانة بالتجهيل تصيير دينا والمولى لا يستوجب على عبده دينا وما فى يده كسبه بطريق المظاهر فيكون مصروفا الى غرمائه ولاشى المولى منه الاأن يعرف شى المولى بعينه فيأخذه دون الغرماء لانه عين ملكه وليس من كسب العبد فى شى وكذلك لو عرف شى بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى لانه بدل ملكه بعينه وحكم البدل حكم المبدل وهذا لانه يجوز أن تكون فى يد عبده على سبيل الامانة كما يجوز أن تكون فى يد حبده على سبيل الامانة كما يجوز أن تكون فى يد حبد ولو كان دفعه الى آخر فمات كان هو أحق بما عرف من ماله بعينه أو ببدله فهذا يدحر ولو كان دفعه الى آخر فمات كان هو أحق بما عرف من ماله بعينه أو ببدله فهذا مشله الا أن هناك اذا لم يعرف بعينه صار دينا وهو يستوجب الدين على الحر وهنا يصير دينا أيضا ولكن هو لا يستوجب دينا على عبده فيبطل واذا أقر العبد فى حصته بعد مالحقه الدين بأن هذا المال الذى فى يده بعينه هو مال مولاه الذى دفعه اليه لم يصدق على ذلك

لآنه تملق بذلك المال حق غرمائه والمولي بخلف عبده في كسبه خـــلافة الوارث المورث ثم اقرار المورث لوارثه بمين بمدتملق الحقوق مها لا يكون صحيحا فكذلك اقرار العبد لمولاه والاصح أن نقول العبد في حق مولاه متهم فيجمل هو في الاقرار له بالعتق بعد تعلق حق الفرماء بالمال بمنزلة المريض يقر لانسان بعين وعليه ديون في الصحة وهناك لا يصح أقراره في حق غرماء الصحة فهذا كذلك الا أن يعرفه الشهود بعينه فحينئذ قد ثبت ملكه محجة لاتهمة فيها أو يقر به للغرماء فيكون الثابت في حقهم بتصــديقهم كالثابتبالبينة وهو نظير اقرار المريض المديون بوديمة الاجنبي فان أقام ذلك الرجل ببينة انه أودعه عبدا وقبضه المريض الا أن الشهود لايمر فون العبد بعينه لم يصدق على الغرماء في استحقاق المقر له ملك العين ولكن أذا مات المريض بيع العبد فيقسم ثمنه بين الغرماءو بين المستو دع بضرب فيه المستودع تقيمته لآنه شبت بالبينة آنه أو دعه العبد ولم يصح منه تعيين العبد فقد مات مجهلالهوالوديمة بالتجهيل تصير دينا ووجوب هذا الدين بسبب لاتممة فيه والقول في تلك القيمة ان اختلفوا قول الغرماء مع أيمانهم لا نكارهم الزيادة ولو أن العبد أقر بالوديعة بمينها لاجنبي كاناقرار. جائزًا والاجنبي أحق بها من الغرماء وان لم يكن له بينة على أصل الو ديمة لانه غير متهم في حق الاجنى وهذا لانه مأذون أقربمين بعــد ما لحقه الدين واقرار المأذون بالدفع بعدمالحقه دىن صحيح فكذا اذا أقر بالعين (ألا ترى) انه لو أقر بدين استحق المقر له مزاحمة سائر الفرماء فكذلك اذا أقرله بعين استحق العين دونهم بخلاف المريض فانه محجور لحق الغرماء حتى لو أقر بدين لم يصح اقراره في حق غرماء الصحة فكذلك اذا أقر بالدين ولو دفع المولى الى عبده المأذون مالا وأمره أن يشترى الطعام خاصة فاشترى به رقيقا فشراؤه اياه جائز عليه في عتقه لانه خالف أمر المولى وتنفيذ العقد عليه ممكن لكونه مأذونا وليس للبائع أن يَأْخَذُ الْثَمْنَ مِنَ المَالَ الذي دفعه اليه المولى لان الثمن فيمااشتراه لنفسه دين في ذمته وانما يقضي ديونه من كسبه لا من أمانة للمولى في يده وكذلك لو لم يكن مأذوناله ولكنه دفع اليه المال وأمره أن يشتري به الطمام لانه بهذا يصير مآذونا له فقد رضي المولى بنوع من تصرفه فان نقد الثمن من مال مولاً كان للمولى أن يتبع البائع بذلك المال حتى يســترده منه بعينه أو مثله أن كان هالكا لانه غاصب في قبضه مال المولى لنفسه على وجه التملك ثم يرجع البائع على المبد لان قبضه انتقض من الاصل وكان النمن دينا في ذمة المبد فبقي كما كان وللبائم

أن يطالبه بقضاء الدين من كسبه ولو أن المولي اشترى متاعا من عبده المأذون بمثل ثمنه فهو جاءنو لانه غير متهم في ذلك فانه ليس في تصرفه ابطال حق الفرماء عن شيء مما تملق حقهم به وهو كالمريض يبيع عينا من أجنبي بمثل قيمته وعليه ديون الصحة؛ فان قيل لماذا لم مجمل هذا بمنزلة بيم المريض من وارثه بمثل قيمته حتى لا يجوز في قول أبى حنيفة رحمه الله فان المولي يخلفه في كسبه خلافة الوارث المورث&قلنا منع المريض من هذا التصرف مع الوارث عبده لحق سائر الورثة لان حقهم متعلق بعين ماله وفى هــذا التصرف إيثار بعض الورثة على البعض بالدين فأما ههنا المنع لحق الفرماء وحق الفرماء في المالية دون الدين (ألاترى) أن للمولى أن يستخلص اكسابه لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس في البياع بمثل القيمة ابطال حقهم عن شيُّ من المالية فاذا أجاز البيع طالب العبد مولاه بالتمن لحق غرمائه سواء سلم اليه المبيع أو لم يسلم لان المولي في هـذه الحالة كالاجنبي من كسبه لحق غرمائه ولو حابًا فيه عايتفان الناس فيـــة أو عا لا يتفان الناس فيه فهو ســـواء ويقال للمولى أنت بالخياران شئت فانقض البيغ وان شئت فأد جميع قيمة ما أشتريت وخذما أشتريت لان في المحاباة ابطال حق الفرماء عن شيء من المالية والعبد في ذلك منهم في حق المولي والمحاباة اليسيرة والفاحشة في ذلك سواء كما في حق المرتهن لان تصرفه ما كان بتسليط من الغرماء وأنما يُتخير المولي لانه يلزمه زيادة في الثمن لم يرض بالتزامها \*فان قيل هذا قولهما فأما عند أبى حنيفة فالبيع فاسد يمنزلة بيع المريض من وارثه فان هناك لما تمكنت بممة الايثار في تصرفه فسد العقد عنده فكذلك هنا بخلاف البيع بمثل القيمة والاصح ان هــذا قولهم جميما لان المبد في تصرفه مع مولاه كالمريض المديون في تصرفه مع الاجنبي فان كان المولي قبضه واستهلكه فعليه كمال القيمة لان المحاباة لا تسلم له وقد تمذر الرد بالاستهلاك فعليه القيمة والقول قوله في فضـل القيمة لانه منكر للزيادة فالقول قوله مع يمينه الا أن يقيم الغرماء البينة على أكثر من ذلك ولو كان المولي هو الذي باعمتاعه من العبد عثل قيمته أو أقل منها فبيعه جائز لانه مفيد فانه يخرج به من كسب العبد الى ملك المولىما كان المولى ممنوعا منه قبل ذلك لحق النرماء وبدخل به في كسب العبد مالم يكن تعلق به حق النرماء وهـذا التكلف عندها فأما عند أبي حنيفة فالمولى لا يملك كسب عبده المديون كما لا يملك كسب مكاتبه فيحوز البيع بينهما وللمولى أن يمنع البيع حتى يستوفى الثمن كما لوباعه من مكاتبه وهذا

لان البيع يزيل العتق عن ملك البائع ولا يزيل ملك اليد ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد للمولي على ما كان حتى يستوفى الثمن فان دفع اليه الثمن وقبض ما اشترى فهوجائزولاسبيل للغرماء على المولى فيما قبض من التمن لان المبيع خلف عن الثمن في تعلق حق الغرماء بهولو سلم المولى ماباعه الى العبد قبل أن يقبض الثمن والتمن دين على العبد فقبض العبد لما اشترى جائز وهو للغرماء ولاشي للمولى من النمن وعند أبي يوسف قال هذااذا استهلك العبد المقبوض فان كانقائما في يده فللمولى أن يسترده حتى يستوفى التمن من العبد وجه ظاهرالرواية أنه بتسلم المبيع أسقط حقه في الحبس وملك اليد الذي كان باقيا له فلو بتي الثمن بتي دينا في ذمة العبد والمولى لم يستوجب على عبده دينا وجه قول أبي يوسف انه انما أسقط حقه في العين بشرط أن يسلم له الممن ولم يسلم فيبقي حقه في المين على حاله ويتمكن من استرداده مابقيت المين لانه يجوز أن يكون له ملك المين فيما في يد عبــده فكذلك بجوز أن يكون له ملك اليد فيه فاما بمد الاستهلاك فقدصار دينا\*ولو كانالنمن عروضا كان المولى أحق بذلك النمن من الغرماء لانه بالعقد ملك العرض بمينه ويجوز أن يكون عين ملكه في عبده وهو أحق به من الغرماء ولو كان المولي باع متاعه من عبده بأكثر من قيمته بقليـــل أوكــثير فالزيادة لا تسلم للمولي لكونه متهما في المعاملة مع المولى بحق الفرماء ويكون المولى بالخيار ان شاء نقض البيع وان شاء أخذ من العبد قدر قيمة ما باع وأبطل الفضل لا نه ما رضي بخروجه عن ملكه الا بشرط سلامة جميع النمن له ولم يسلم واذا خرج العبد الي مصر فاتجر فيه فلحقه دين ثم قال لم يأذن لي مولاي فلان في التجارة وقال الفرماء قد أذن لك فللفرماء بيع جميـع ما في يده في دينهم استحسانا وفي القياس لا يباع شيء مما في يده حتى يحضر المولي فتقوم عليه البينة بالاذن لان السبب الموجب للحجر عليه وهو الرق مماوم والفرماء بدعون عارض الاذن والعبد ليس بخصم في ذلك ما لم يحضر مولاه وأكثر ما فيه أن تكون معاملته معهم اقرارا منهبانه مأذون له ولكن اقراره لا يكون حجة على المولي وما في يده من الكسب ملك المولي كرقبته فكما لا تباع رقبتــه في الدين حتى يحضر المولي فكذلك لايباع كسبه وجه الاستحسان ان الظاهر شاهد للفرماء لان استبداد العبد بالتصرف ممهم دليل ظاهر على كونه مأذونا ومن حيث العرف الانسان لا يبعث عبده الي مصر آخرمالم يأذن له في التجارة ولكن هذا الظاهر حجة في دفع الاستحقاق لا في أسات الاستحقاق و في حق الرقبة حاجتهم

الى استحقاق ماليتها على الولي والظاهر لا يكنى لذلك فما لم يحضر المولي لاتباع الرقبة فأما في حق الكسب فحاجتهم الى دفع استحقاق المولى لأن المولى يستحق الكسب من جهة عبده بشرط الفراغ عن دينه \* يوضحه أن الكسب حصل في يده بسبب معاملته وديونهم وجبت بذلك السبب أيضا فهم أحق بالكسب حتى يستوفوا ديونهم منهم بطريق اقاسة البدل مقام المبدل وأما الرقبة فسلامتها للمولى لم يكن بالسبب الذي به وجبت الديون عليــه فلهذا لاتباع حتى بحضر مولاه فان أقام الغرماء البينة ان العبد مأذون له وهو يجحدوالمولى غائب لم تقبل بينتهم لخلوها عن الفائدة فان حقهم ثابت في الكسب من غير بينة والعبد ليس بخصم في حق الرقبة فلولم تقم البينة على الاذن وأقر به العبـــــــــ بيـــع مافي يده أيضا ولم تبع رقبته لان الخصم في الرقبة المولى واقرار العبد ليس محجة على المولى فان حضر مولاه بعد ماباع القاضي ما في يده فقضاه الغرماء فأنكر أن يكون أذن له في التجارة فان القاضي يسأل الغرماء البينة على الاذن من المولى لانهم يدعون عليه الاذن المارض فلا بدأن يقيم البينة عليه فان أقاموها والاردوا ما أخذوا ﴿فان قيل فأين ذهب قوا يَجِ انْهُم يُستَحَمُّونَ مَا فَ يده باعتبار الظاهر \*قلنا نع ولكن هذا الاستحقاق أنما يكون في حقّ من لم يثبت له حقيقة الاستحقاق بعد ذلك قبل أن محضر المولى لان الملك في رقبته للمولى لا يثبت حقيقة مَّا لم محضر فيصدقه في ذلك (ألا ترى) أنه لو حضر وقال هو حر أوملك فلان لغيره لم يكن له في كسبه سبب الاستحقاق حقيقة فأما بدد ما حضر وادعي رقبته فقد ظهر استحقاقه حقيقة لكسبه فيسقط اعتبار هــذا الظاهر بعد هــذا وبحتاج الفرماء الى اثبات السبب الموجب الاستحقاق لهم في كسبه ورقبته على المولى وذلك الاذن فاذا لم يقيموا البينة على ذلك لزمهم رد ما أخذوا واذا اشتري العبد من رجل متاعا فقال الرجل للمبــد أنت محجور عليك فلا أدفع اليك ما اشتريت مني وقال المبد أنا مأذون لي فالقول في ذلك قول المبد لان معاملة الرجل منه اقرار منــه بصحة المعاملة وكونه مأذونا له في التجارة فانه لايحل للرجــل أن يمامل عبد الغير الا أن يكون مأذونا لد فهو في قوله أنت محجور عليك مناقض في كلامه ساع في نقض ما تم به فلا يقبل قوله ولا يمين على العبد لان اليميين تنبني على صحـة الدعوى ودعوى الحجر باطلة للتناقض وكذلك لو أقام البينة على ذلك لم يقبل منه ويجـبر على دفع ماباع وأخذ الثمن منه كما التزمة بالبيم وكذلك لو كان المبـــد هو البائع فقال المشــترى أنت

محجورعايكوقال العبد أنامأذون لى فالقول قول العبدلما بينا ويجبر المشترى على أخذمااشترى ودفع النمن ولا يمين على العبد ولا تقبل بينة المشترى على أنه محجوز عليه ولا على اقرارالعبد به عند غير القاضي أنه محجورعليه لانه مناقض في هذه الدعوى لانه قد تقدم منه الاقرار بانه مأذون له وان أقر العبد بذلك عند القاضي رد البيع لان المشترى وان كان مناقضا فقد صدقه خصمه والمناقض اذا صدقه خصمه يقبل قوله \* يوضحه ان تصادقهما على انه محجور عليه اقرار منهما ببطلان البيع ولو تقايلا البيع عن تراض جاز فان حضر المولى بعد ذلك فقال كنت أذنت له في التجارة جاز النقض الذي كان فيما بين البائع والمشترى ولم يلتفت الى قول المولى لان تصادقهما على بطلان البيع بمنزلة الاقالة منهما والاقالة من العبد المأذون صحيحةوكذلك اذا قال لم آذن له والكن أجزت بيعه لم يبطل ذلك النقض لان تصادقهما على بطلان البيع يوجب انتفاء البيع مأذونا كان أو غير مأذون والاجازة انما تلحق البيع الموقوف دوري المنتقض ولو لم يحكم القاضي بنقض البيع حتى حضر المولى فقال كنت أذنتله أو قال لمآذن له ولكني أجزت البيع جاز ذلك البيع لانهما لو كانا متناقضيين في كلامهما فبنفس التكلم لا ينتقض البيع منهما مالم يتأكد ذلك بقضاء القاضي فاذا كان البيع قامًا قبل أن يحكم القاضي بنقضه لحقـه الاجازة منجهة المولى وينفذ باقراره بانه كأن مأذونا وهـذا لانهما شكران أصل جواز البيع وانما يجمــل ذلك عبارة عن نقض البيع بنوع اجتهاد فاما في الحقيقة فنقض الشيء تصرف فيه بعد صحته وانكار الشيء من الاصل لا يكون تصرفا فيه بالنقض بعد صحته كما أن انكار الزوج النكاح لا يكون اقرارا بالطلاق فاذا كان مجتهدا فيه لايثبت حكمه الا بقضاء القاضي ولو باع العبد متاعاً لرجل ثم قال هذا الذي بعتك لمولاي لم يأذن لي في بيعه وأنامحجور علىوقال المشترى كذبتوأنت مأذون لك فالقول قول المشترى لان اقدامهما على البيع أقرار منهما بصحته فلا يقبل قول من يدعي بطلانه بعد ذلك وكذلك لو كان العبد هو المشــترى ثم قال أنا محجور على لم يصــدق ويجبر على دفع الثمن فان حضر المولى وقال لم آذن له في شي فالقول قوله ويرد البيم والشراء لان الاذن مدعي على المولى وهوينكر وكذلك لو أن عبدا ابتاع من عبد شيأ فقال أحــدهما أنا محجوز على وقال الآخر أنا وأنت مأذون لنا فالقــول قول الذي يدعى منهما الجواز للبيع والشراء لوجود الاقرار من صاحبه بذلك ولا يمين عليـه ولا تقبل بينة الآخر بالحجر ولا على اقراره به عنــد غــير القاضي لكونه

مناقضا في دعواه ولو أقر بذلك عند القاضي أخــ ذ بذلك وأبطل البيع بينهما لتصادقهما على بطلان البيع واذا اشترى الرجل وباع ولا يدري أحر هو أو عبد فلحقه دين كثير ثم قال أنا عبد فلان وصدته فلان وقال هو عبدى محجور عليه وقال الغرماء هو حر فالدين لازم للعبد يباع به الا أن يفديه مولاه لان الظاهر من حال مجهول الحال الحرية وقد ثبت للغرماء حق مطالبته بديونهم في الحال فهو اذا أقر بالرق وصدقه المولى فقد زعما ان حق الفرماء متآخر الى ما بمد عتقه وذلك غير مقبول منهما في حق الفرماء كما لو ادعى المدنون أجــلا في الدين ثم ليس من ضرورة ثبوت الرق باقراره ان تتأخر ديونهم الى مابعــد العتق بل بجوزأن يكون مطالبا بالدين في الحال وان كان رقيقا كالعبــد المأذون أو المحجور في دين الاستهلاك فهو نظير مجهولة الحال اذا أقرت بالرق لا يقبل اقرارها في ابطال النكاح لهذا المعنى واذا بقي مطالبًا في الحال بالدين وهو رقيق بيع فيه الا أن يفــديه مولاه لانه ظهر وجوب هذا الدين في حق المولى والدين لا يجب على العبد الا شاغلا مالية رقبته ولو جني عبده جناية باقرار أو ببينة ثم قال أنا عبد فلان فصدقه فلان بذلك وقال ولى الجناية بلهوحر فهو عبد لفلان ولا حق لاصحاب الجناية في رقبته لانهم يذكرون تعلق الجناية برقبته ويزعمون ان حقهم على عاقلته ولا يعرف له عاقلة ثم بين ثبوت الرق باقراره ووجوب ارش الجناية على عاقلته منافاة وبين حربته كما زعموا واستحقاق رقبته بالجنابة منافاة والمتنافيان لا مجتمعان واقرار صاحب الحق معتبر في حقه لا عالة فاذا أقر أنه حر لم يكن له على أخذ الرقبة سبيل الخلاف الاول فالدين هناك واجب عليه حراكان أو عبدا الا أنه اذا ثبت رقه يستوفى الدين من مالية رقبته أو من كسبه وقد ثبت رقه باقراره وكذلك عبد مأذون عليه دين فقال غرماؤه لمولاه قد أعتقته وقال المولى لم أعتقه فان العبد يباع للغرماء لانهم يدعون العتق والضمان على المولى والمولى منكر فاذا لم يثبت عتقه بقي مستحق البيم في الدين كما كان ولو كان جني جناية فقال أصحاب الجناية للمولى قد أعتقته وقال المولى لم أعتقه فالعبد عبد المولى على حاله لانكاره المتق ولا شئ لاصحاب الجناية لانهم يزعمون أنه لم يبق لهم حق قبــل العبد وأعا حقهم قبل المولى وهو الفداء اذا كان عالما والقيمة بالاستهلاك اذا لم يكن عالما ولايستحقون ذلك على المولي الا باقامة البينة على المتق وسقط حقهم عن المبدلا قر ارهم بانه لاحق لهم في رقبته بخلاف الدين فهناك ماأتروا بسقوط حقهم عن ذمة العبد بالعتق ( ألا ترى ) ان ماادعوا

من المتق لو كان ظاهرا بقي الدين بعده فى ذمة العبد وللغرماء أن يطالبوه بجميع ذلك وفى الجناية لو كان المتق ظاهرا فرغ به العبد من الجناية فلا يكون للاولياء عليه سبيل بعدذلك فكذلك اذا ثبت ذلك فى حق الاولياء بافرارهم والله أعلم

## - ﴿ بَابِ اقرار العبد المَّاذُونَ بِالدِينَ ﴾ -

( قالَ رحمه الله ) واذا أقر المأذون بالدين من غُصِ أو غـيره لزمه صدقه المولى أو لم يصدقه لأن الفصب يوجب الملك في المضمون عند أداء الضمان فالضمان الواجب به من جنس ضمان التجارة واقرار المأذون عثله صحيح ولهذا لو أقر مهأحد المتفاوضين كان شريكه مطالباً وكذلك لو أقر انه اشــترى جارية فوطئها فوجوب العقر هنــا باعتبار الشراء لولاه لكان الواجب الحد وكذلك لو غصب جارية بكرا فافتضها رجل في يده ثم هرب كان لمولاه أن يأخذ العبد بمقرها لان الفائت بالافتضاض جزء من ماليتهاوهي مضمو نةعلى العبد مجميع أجزائها فاذا فات جزء منها في ضمانه كان عليه بدل ذلك الجزء وهو مؤاخذ به في الحال اما لانه ضمان غصب والعبد مؤاخــذ بضمان الغصب في الحال مأذونا كان أو محجورا أو لان هـ ذا من جنس ضمان التجارة ولو أقر العبــد آنه وطئ جارية هذا الرجل بنكاح بغير اذن مولاه فافتضها لم يصدق لانه ليس من التجارة ولهذا لو أقر به أحد المتفاوضين لم يلزم شريكه فان صدقه مولاه بذلك مدئ مدمن الغرماء لان تصديق المولى في حق الفرماء ليس محجة فوجوده كعدمه فان بقي شيء أخذه مولى الجارية من عقرها لان الباقي حق مولى العبد وتصديق مولى العبد في حقه معتبر ولو كان هذا السبب معامنا كان لمولى الجارية أن يأخذ عقرها من كسبه في الحال فكذا اذا ثبت متصادقهما عليه ولو تزوج المبد المأذون وعليه دين امرأة باذن مولاه كانت المرأة أسـوة الغرماء عهرها وعا بجب لها من النفقة وهـذا لان النكاح باذن المولى صحيح مع قيام الدين عليه فان الدين لايزيل ملكه عن رقبته وانما تثبت ولايةالنزويج باعتبار ملكه ثم في النكاح منفعة الغرماء لانه يستعف به والمرأة تعينة على الاكتساب لقضاء الدين فظهر وجوب الدين بهــذا السبب في حق الفرماء فلهذا كانت المرأة أسوة الغرماء عمرها ونفتتها ولو كان العبــد أقر انه وطنها بنـكاح وجحد المولى أن يكون أذن له فيذلك لم يؤخذ بالمهر حتى يعتق لان انفكاك الحجر عنه في التجارة والنكاح ليس بتجارة فالمأذون

فيه والمحجور سواء ولو أقر المحجور بذلك وكذبه المولى لم يؤاخذ بشئ حتى يعتق وكذلك لو أقرانهوطي أمة شكاح فافتضها باذن مولاه أو بغير اذن مولاه ومولاه مجحد ذلك فاقراره مذا لا يكون حجة على الولى ولا يظهر الدين به في حق المولى لانه لولا النكاح لكان الواجب عليه الحد سواء كانت الموطوءة حرة أو أمة فلهذا لايطالب بشي حتى يمتق وكذلك لو أقرانه افتضها باصبعه غاصبا كان اقراره باطلا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رخمهما الله لانه ممنزلة الجنابة فانه اقرار باتلاف جزء من الآدى فهو كاقراره نقطم بدهاأورجاماوفي قول أبي يوسف رحمه الله اقراره جائز ويضرب مولاهاعمرهام الفرماء لانهاقر اربدين الاستملاك والفائت مِذَا الفعل جزء من المالية ( ألا ترى) أن هذا السبب لو كان معاينا يباع ولا يدفع به واقرار المَاذُونَ بدين الاستهلاك صحيح في مزاحمة الغرماء وفي حقالمولى وقد بينا المسئلة في كتاب الاقرار فانكان أقر انه غصبها ثمافتضهاباصبعه فاناختار المقرله التضمين بالفصب كانالاقرار صيحاً لأن ضمان الفصد من جنس ضمان التجارة فالأقرار به صحيح و مجمل في الحري كان غيره فمل بها ذلك في ضمان العبد وان اختار التضمين بالافتضاض فهو على الخلاف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله الاقرار باطل وعند أبي نوسف رحمه الله هو صحيح كما بينا واذا كان على المأذون دين كشير فاقر مدىن لزمه ذلك وتخاصموا فيه لانه مطلق التصرف مادام مأذوناوان لحقه الدين فاقراره يكون حجة عنزلةالبينة في أنبات المزاحمة للمقر له مع سائر الغرماء وهذا لان الاقرارين متى جمعهما حالة واحدة مجملان كانهما كانامعا وكما وجب تصحيح اقرار المأذون في حتى المولى لحاجته الى ذلك في تجارته مجب تصحيحه في حتى غرماً له لان الناس أذا علمو ا أناقراره لهم لايصح بعد لحوق الدىن تحرزوا غن معاملته ولو أقر بشئ بعينه في بديه أنه لفلان غصبه منه أوأودعه اياه وعليه دبن كثير بدئ بالذي أقر بمينه لان اقراره بالمين صحيح مادام مأذونا ويكون الثابت باقراره كالثابت بالمعاينة وبين أن المقر مه ايس من كسبه فلا يتعلق مه حق غرماً به وان أثى ذلك على ما في بده ولو أقر بعبد في بده أنه الن فلان أو دعه اياه أو قال هو حر لم علك فالقول قوله لا نه نفي ملكه عن هذا المين ولم يظهر له فيه سبب الملك فان الظاهر كونه في مده واليدفي الآدمي لاتكون دليل الملك (ألا ترى ) ان من في مده لو أدعى ذلك وقال لست علك له بل أنا حر كان القول قوله ولا سبيل للغرماء عليه فكذلك اذا أقر به المَّاذُونَ ولواشترى المَّاذُونَ من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دسَ أو لادسَ عليه ثم أقر ان

البائع أعتقهذا العبد قبل أن يبيعه اياه وانه حر الاصلوأ نكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله لانسببالملك للمأذون فيه قد ظهر وهو شراؤه وانقيادالعبدله عند الشراءاقرار منه بانه مملوك حتى لو ادعى بعد ذلك أنه حر الاصــل وان البائع أعتقه لم يقبل قوله فيـــه الا محجة فاقرار المآذون بذلك بعد ظهور سبب الملك له فيه مم انكار البائم عنزلة اعتقاقه اياه والمأذون لا يملك الاعتاق فلا نقبل قوله فيما يوجب العتاقله لان كلواحد من الكلامين ابطال للملك بعد ظهوره في المحل بظهور سببه مخلاف الاول فالذي ظهر للمأذون هناك اليـد في العبد وهو ليس تدليــل الملك فيكرون كالامه انكارا لتملـكه لاابطالا للملك الثابت فيه وكذلك لو أقر بالتدبير من البائم أو كانت جارية فأقر بولادتها من البائع لان التدبير والاستيلاديوجب حق العتق للمملوك والعبد ليس من أهل امجابه فلا يصح اقراره به لحقيقة العتق فان صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه لانهما تصادقاأن البيع كان باطلابينهما وهمايملكان نقض البيم بالفاقهما بالاقالة فيعمل بعدتصادقهماعلى بطلانه وبرجع العبد بالثمن عليه والحرية أوحق الحرية يثبت للمملوك بعد تصديق البائع من جهته والبائع أهل لايجاب ذلكبان يشتريه من العبدثم يعتقه بخلاف الاول فهناك البائع منكر والبيع بينهما صحيح باعتبارالظاهر فلو ثبتت الحربة أو حقها للمملوك فأعاتبت من جهة المأذون وهو ليس بأهل لذلكولو أقرالمأذونأن البائع كان باعه من فلان قبل أن ببيعه منه وقبضه فلان منه ونقده الثمن وجاء فلان بدعى ذلك فهو مصدق على ذلك وبدفع العبد الى المقر له لان كلامه افرار بالملك في العبد للمقر له وهو من أهل أن نوجب الملك له فيه بطريق التجارة فيكون قوله مقبولًا في الأقرار بالملك له وانما يُثبت الملك للمقر له همنا من جهة العبد عنزلة مالوأقر له بالملك مطلقا بخلاف الاول فكلامه هناك ابطال للملك والعبد ليس من أهله ثم لا يرجع على البائع بالثمن الا بينة يقيمها على ماادعي أو يقر البائع به أو يأ بي اليمين لان اقرار ه ليس محجة على البائم والبائع مستحق الثمن باعتبار صحة البيع ظاهرا فلا يبطل استحقاقه الا بالبينة أو باقراره أو بمايقوم مقام اقراره وهو الذكمول \*فان قيل كيف تقبل البينة من المأذون أو يحلف البائع على دعو اهوهو مناقض في هذه الدعوى لان اقدامه على الشراء اقرار منه بالملك لبائمه وبصحةالبيم فقوله بمد ذلك بخلافه يكون تناقضا \*قلنا لا كذلك بلهذا اقرار منه ان البائم بسبيل من بيمه لانه وكيل المشترى أو بائم له بغير أمر المشترى على أن يجيزه المشترى فاذاأ بي أن يجيزه كان له أن يرجع بالثمن عليه فلهذا قبلنا بينته على

ذلك وحلفنا البائم لانه ادعي عليه مالو أقربه لزمه فاذا أنكر استحلفه عليه ولو باع العبدجارية من رجل وقيضها ذلك الرجل بمحضر من الجاربة ولا بدري ماحالها فادعى رجل انها النته وصدقه مذلك المشترى والعبد فالجاريةابنة الرجل وترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما لانها مملوكة للمشترى بما جرى من البيم بينه وبين العبد وقد أقر انهاحرة بنت المدعي واقراره بذلك صحيح في ملكه لانه يملك ايجاب الحرية فيها من قبله فيصح الاقرار به أيضا ولا ننتقض البيع فيما بينهما لان المآذونةد استحق الثمن عليه فلا نقبل قوله في ابطال ملكه عن الثمن من غير أن يعود اليه عقابلته شئ وهذا لان الجارية لما انقادت للبيع والتسليم فذلك اقرار منهاانها كانت مملوكة للعبدحتى لوادعت الحرية بعد ذلك لانقبل قولها الانحجة فاقر ارالعبد بعدذلك أنها كانت حرة الاصل يكون ابطالا لملكه الثابت فيها ظاهرا وقوله في ذلك غير مقبول وليس من ضرورة ثبوت النسب والحرية لها بتصديق المشترى رجوعه على العبد بالثمن ولو كأن اشتراها من رجلوقبضها منه فأقر البائع مذلك أيضا انتقضتالبيوع كلها ويرجموا بالثمن لان باثمها من العبد أهل لا يجاب الحرية لها في ملكه فيصح اقراره بحريتها ويكون هذا تصادقا منه على بطلان البيم جميما وهم متمكنون من ذلك سقض البيمين بالاقالة فيعمل تصادقهم على ابطالها ويرجع بالثمن بعضهم على البعض بخلاف الاول فهناك لو عمل تصديق العبد كانت الحرية لها من جهته وكسب المأذون لا يحتمل ذلك ولو كان المأذون اشتراها من رجل عحضر منهاو قبضها وهي ساكمتة لاتنكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى أجنى أنها المتهوصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشـترى وأنكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاها باقرار المشترى ولا يبطل البيم الذي كان بين العبد وبين المشترى الآخر لما بينا أنالمشترى من المبد يملك ايجاب الحرية فيها فيعمل تصديقه للاجنبي في ملكه والعبد لا بملكذلك في كسبه فلا يعمل تصديقه في ذلك وكذلك لو ادعى المشترى الآخر أن الذي بأعرامن العبد كان أعتقها قبل أن ببيعها أو دبرها أو ولدت وصدقه العبد بذلك فاقرار المشترى من العبد بذلك صحيح لتمكنه من انجاب الحرية أو حق الحرية لها وتصديق العبد اياه بذلك باطل فان كان أقر بالحرَّ به فهي حرة موقوفة الولاء لان المشـتري ننفي ولاءها عن نفسه وبزعم ان البائم الاول أعتقها وهو منكر لذاك فتكون موقوفة الولاء ولوكان أقر فها شدبير أو ولادة نهى مو قوفة في ملك المشـترى الآخر فاذا مات البائم الاول عتقت لان المشـترى

الآخر مقر بان عنقها تعلق بموت البائع الاول والبائع الاول مقر أن اقرار المشترى الآخر فيهانا فذلانها بملوكة لهولا يرجم بالثمن على العبدحتي يعتق فيرجع به عليه حينئذلانه بالتصديق صار مقرا بوجوب رد الثمن عليه واكن لم يصح اقراره مهذا مع قيام الرق لحق مولاه وغرمائه فاذا زال ذلك بالمتق كان مأخوذا به كما لو أقر بكفالة أو مهر وكذلك لو كان المأذون منكرا لجميم ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضا لان المشــترى يدعي وجوب رد الثمن عليه وهو منكر لذلك فمالم يثبت المشترى دعواه بالحجة لايرجع عايه بخلاف الاول فهناك العبد مصدق له مقر بوجوب رد الثمن عليه بسبب لا يحتمل الفسخ فيجمل كالمجدد للاقرار به بعد العتق فيرجع عليه بالثمن ولو كان المشترى الآخر ادعى ان الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل أن يبيمها وصدقه المأذون في ذلك أوكذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبة وهي أمة للمشترى ببيعها ان شاء لان الكتابة تحتمل الفسخ وقدعجزت هيءن أداء بدل الكتابة بجهالة من يؤدي البدل اليه لان الشترى الآخر بزعم أنهامكا تبة للبائع الاول وأنه لاينفعها دفع البدل اليه والبائع الاول يشكر ذلك ويزعم أنها مكاتبة للمشترى الآخر باقراره فصارت كما لو عجزت عن أداء البدل المدم ما تؤدى البدل به في بدها وذلك موجب انفساخ الكتابة فاذا انفسخت كانت أمة فالمشترى ببيعها ان شاء وان كان على المأذون دين فأقر بشئ في بده أنه وديمة لمولاه أو لابن مولاه أو لابيه أو لعبدله تاجرعليه دين أولادين عليه أو لمكاتب مولاه أو لام ولده فاقراره لمولاه ولمكاتبه وعبده وأم ولده بإطل لان حق غرمائه تعلق بكسبه والمولى مخلفه في كسبه خلافة الوارث المورث فكما أن أقرار المريض لوارثه أو لعبده أو لمكاتبه لا يصح لكونه متهما في ذلك فكذلك اقرار العبدلمولاه لانسبب التهمة بينهما قائم وكذلك لمبد مولاه أو لام ولده فان كسبهما لمولاه وكذلك اقراره لمكاتب مولاه لان للمولى في كسب المكاتب حق الملك فأما اقراره لا من مولاه أولا ينه فجائز لانه ليس للمولي في ملكم ما ملك ولا حق ملك (ألا ترى ) أن المريض اذا أقر لا بي وارثه أو لابن وارثه جاز اقراره لهذا المهني واذا صح الاقرار صار المقربه بعينة ملكا للمةر له فلا يتعلق به حق غرمائه كما لو أقر به لاجنبي ولو لم يكن على العبد دينكان اقراره جائزا في ذلك كله لانه لاتهمة في اقراره فانه لاحق لاحد في كسبه وان لحقه دين بمد ذلك لا يبطل حكم ذلك الاقرار بمنزلة الصحيح اذا أقر" بعين لوارثه ثم مرض ومات فاقراره يكون صحيحا وان كان

أقر بدين لاحد منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للمقرله شيء أن كان هو المولي أو أمولده أو عبده الذي لا دين عليه لان المولي لايستوجب على عبده دينا فاقراره له ما كان ملزما اياه شيأ بخلاف اقراره له بالمين فقد بجوزأن يكون للمولى عين في يد عبده وأم ولده وعبده الذي لا دين عليه كسبهما للمولي فالاقرار لهماكا لاقرار للمولى فان كان عليه دين أو كان أقر لم كاتب مولاه أو لاينه تم لحقه دين اشتركوا في ذلك لان المقرله همنا بمن يستوجب الدين على العبد وقد صحاقر اره له لانتفاء التهمة حين لم يتعلق حق أحدهما بماله فهو كما لوأقر لاجنى ثم لحقه دين آخر فيشتركون في كسبه واذا أقر المأذون لابنه وهوحر أو لابنه أو لزوجته وهي حرة أو لمكاتب ابنه أولعبد ابنه وعليه دين أو لا دين عليه وعلى المأذون دين أولا دين عليه فاقراره لهؤلاء باطل في قول أبي حنيفة وفي قولهما اقراره لهؤلاء جائز ويشاركون الغرماء في كسبه وهذا لان كسب المأذون فيه حقءرمائه أو حق مولاه وانراره عند أبي حنيفة لمن لا تقبل شهادته في حق الغيير باطل لو كان حرا فكذلك اذا كان عبدا وفي قولهما أقراره لمؤلاء جائز بمنزلة اقراره لاخيهوأصل المسئلةفي اقرار أحد المتفاوضين لابيه أو لامنه مدين أو وديمة لا نه لايجوز على شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز في قولهما وقد بيناه في كتاب الاقرار والشركة أو هو بناء على بيع الوكيل ممن لاتقبل شهادته له بمثل القيمة أو بالمحاباة وقد بيناه في كتاب البيوع واذاكان على العبد المأذون دىن فأذن لجارية له في التجارة فلحقها دين ثم أقرت له بوديمة في بدهالم تصدق على ذلك لان المأذون في حقها عنزلة المولى في حق المأذون وقد بينا أن اقرار المأذون المديون لمولاه بمين في بده غير صحيح فكذلك اقرارهاله ولانها مملوكة للمولى اذا لم يكن على المأذون دين بالاتفاق فاقرارها له بالوديمة اقرار لعبد مولاها واقرار المأذون لعبد مولاه باطل وان أقر العبد لها يوديمة في يده صدق على ذلك عنزلة اقرار المولى لمبده بدين في يده فانه يكون صحيحا ويستوى ان كان على المأذون دين أولم يكن فتكون هي أحق به من الغرماء ﴿ فَانَ قَيْلُ هِي مُمَاوَكَةَ لِلْمُولِي الْمَأْذُونَ فَاقْرَارُهُ لها كاقراره لامة مولاه فينبغي أن لا يصح اذا كان على المأذون دين «قلنا نع ولكن ان صح لم يكن عليها دين فجميم ما أقر لهابه قديمو داليه ويكون مصروفا الى غرمائه كسائر اكسام افلا يكون في هذا الاقرار ابطال حق الغرماء عن شيُّ مما تعلق حقهم به ولا ابطال حق المولى بخلاف اقراره لامة مولاه فليستمن كسبه لان فيه ابطال حق الغرماء عما أقر به لها وان كان

عليها دين فاقراره لهما يكون اقرارا لغرمائها واقرار المأذون لغرمائها صحيح لانهم منه عنزلة الاجانب فلهذا جاز اقراره لها بخلاف اقرارهالانه اذا صح اقرارها له يخرج المقر به من أن يكون كسبا لها وسطل حق غرمائها عنه فلهذا الا يحكم بصحته وكذلك ان أقر لها مدىن الا أن في الاقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في كسبه وفي الاقرار بالمين هي أولى بالمين من غرماء المآذون فان كان بعض غرمامها مكاتبا للمولى أو عبدا مأذونا له في التجارة وعليه دمن فان كان المبد المقر لادين عليه فاقراره لهابالدين والوديمة صحيح بمنزلة اقراره بذلك لغرمائها وان كان عليــه دىن فاقراره لها باطل لانه لو جاز ذلك شارك المكاتب والعبد بدينهما سائر غرمائه فيه واقراره لمكاتب مولاه أو لعبد مولاه باطل اذا كان عليه دين فكذلك اقراره عــا توجب الشركة لهما يكون باطلا (ألاترى ) أن رجلا لو مات وعليه دين لقوم شتى تم حضر رجل آخر الموت فأقر للميت توديمة ألف درهم في يده أو بدين ثم مات وبعض غرماء الميت الاول أحد ورثة الا تخر كان اقراره باطلا لانه لو صح اقراره ثبتت لوارثه الشركة في المقر به ولو كان بمض غرماء الجارية أبا للمولى أو ابنه فأقر لهما العبد بوديمة أو دين وعلى العبد دمن فاقراره جائز لاناقرار المأذون لاب مولاءأو النه بالدين والعين صحيح فكذلك اقراره بما تثبت فيه الشركة لهما ولو كاذبعض غرمائهاأب العبد أو النه وعلى العبد دين أولا دين عليه فاقراره في قياس قول أبي حنيفة باطلوهوجائز في قولهما وهذا بناء على الاول في آنه لو أقرلابيه أو لامه مدين أو عين لم يجز عند أبي حنيفة فكذلك اقراره بمايوجب الشركة لهما في المةر له وكذلك لوكان بعض غرمائها مكاتباً لا بي العبد المأذون أو لا نه ولوكان بعض غرمائها أخاً للمبـد كان اقراره لها جائز الانه لاتهمة في اقراره لاختــه فكذلك لا تهمة في اقراره لها وان كان شبت فيه الشركة لاخته واذا أقر المأذون وعليهدىنأولادىن عليه مدىن كان عليــه وهو محجور عليه من قرض أوغصب أووديمة استهلـكما فصدقهرب المال بذلك أوكذبه وقال ذلك بعدما أذن لك مولاك في التجارة فالقول قول المقر لهوالمال لازمللمبد اذا لم يصدقه المقر له انه كان في حالة الحجر لانه من أهل التزام المال بالاقرار في الحال وقد أضاف الافرار الي حالة لا تنافى وجوب المال عليه فان المال بهذهالاسباب مجبعلي المحجور عليه وان تآخر الى عتقه فلم يكن هو في هذه الاضافة منكرا وجوب المال عليه بل هو مدع أجلا فيه الي وقت عتقه فان صدقه المقر له بذلك لم يؤخذبشي منهحتي يمتق الا بالفصب

خاصة فضمان الغصب يلزمه في الحال وان كذبه المقر له أخذ بالمال في الحال لان ماادعي من الاجل لم يثبت عنا، تكذيب المقر له فكانه ادعى الاجل الى شهر في دين أقر به مطلقا وقيل فى القرض والوديمة التي استها كمها هذا الجواب على قول أبي حنيفة ومحمد فأما عند أبي موسف فيؤاخذ به في الحال وان صدقه كما في الغصب وقد بينا المسئلة في الوديمة وكذلك الصي والمعتوه الذي يعقل البيم وااشراء وقدأذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك لان الاذن لهما في التجارة صحيح واقرارهمابه دالاذن نافذ كاقرارالع دوكا ينفذاقر ارهما بمدالبلوغ عن عقل الاأنهما لايؤ اخذان بالقرض والوديمة المستها كمة اذا صدقم ما المقر له في ذلك بعد الكبر والافاقة لان الثابت باقرارهما كالثابت بالمعاينة وقد طعن عيسي رحمه الله في مسئلة الصي فقال هذا في قياس قول أبى حنيفة وأب وسن صحيح وهو خطأ في اول محمد على قياس مسئلة الاقرار اذاأسلم حربى تم قال لرجل غصبه ان ألف درهم في دار الحرب وأنا حربي فاستهلكتها وقال الرجل غصبتها في دار الاسلام فالةول قول الحربي في قول محمدوكذلك اذا قال المولي لممتقه أخذت منك ألف درهم فيحال ماكنت عبدي فاستهلكتهاوقال العبد بل أخذتها بعد العتق فالقول قول المولي عند محمد لانه ينكر وجوب الضمان عليه أصلا باضافته الاقرار الى الحالة التي أضاف اليها فكذلك الصبي والمنتوه فانهما ينكران وجوباللال عليهماأصلا بالاضافة الى حالة الحجر فينبغي أن لا يجب المال عليهما عند محمد وان كذبهما المقر له في الاضافة ولكنا نقول الاصح أن محمدًا رحمه الله يفرق بين هذه الفصول فان في مسئلة الحربي لايجب عليه رد ما أخذه حال كو نه حربياوان كان ناصبا ذلك وكذلك في مسئلة المولى لايلزمه رد ما أخذه من العبد في حال قيام رقهوان كان غاصباذلك فانما أقر بمال لوعلم صدقه لم يجب عليه رده قبل تبدل الحال فلا يكون اقراره مازما شيأ والصبي أقر عا كان بجب رده لو كان معاوما حال قيام عينه لان ما استقرضه الصي أو أخذه وديمة بجب رده مادام قامًا بعينه فلا يخرج اقراره بهذه الاضافة من أن يكون ملتزما في الاصل فلم ذا يلزمه الضمان اذا كذبه المقر له في الاحافة كما في فصل المبد فان أقاما البينة انهما فالاذلك قبل أن يؤذن لهمافي التجارة وأقام المقر له البينة أنهما فعلا ذلك بعد ما أذن لهما في التجارة فالبينة بينة المقرله لآن في بينته الزام المال والبينات لذلك شرعت ولانه أثبت بقاء المين في يدهما بعد ما أذن لهما في التجارة وذلك يدفع بينتهما على استهلاك المين قبل ان يؤذن لمهافىالتجارة فاهذا كان القول قوله والبينة بينته واذا أذن لمبده في التجارة ثم حجر عليه

ثم أذن له بعد ذلك ثم أقر انه كان استقرض من هذا الرجل ألف درهم في حال اذنه الاول وقبضهامنه أو أنه كان استودعه في حال اذنه الاول ألف درهم فاستها. كما أو ما أشبه ذلك فصدقه رب المال أو كذبه فالمال\ازم للعبــد في الوجوه كلها ويحاص به غرماءه المعروفين لانه أقر وهو من أهل التزام المال بالاقرار في الحال وأضاف الاقرار الى حالة لا تنافى وجوب الضمان عليه بذلك السبب في الحال فهو عنزلة اقراره بالدين مطانًا في المحاصمة مع الفرماء فكذلك الصي والمعتوه في نحو هذا مخلاف الاول فهناك أضاف الاقرار الى حالة تنافي وجوبالمال بذلك السبب على الصبي والمعتوه أصلا وعلى العبد مالم بعتق فلهذا فرقنا ببن تصديق المقرله في ذلك وتكذيبه هناك وسوِّينا بينهما ههنا ولو أذن لمبده في التجارةُ م حجر عليــه فأقر بعد الحجر بفصب اغ صبه في حال اذنه أو بقرض أو يوديمة أو • ضاربة استهلكها في حال اذنه فكذبه المولى ولا مال في يد العبد لم يصدق حتى يعنق لانه حين أقر فهو محجور عن الاقرارواقراره ليس محجة في حق المولي فلا شبت به الدين في حق المولى اذا كذبه واكمن اتراره حجة في حق نفســه فاذا سقط حق المولى عنه باله في كان مؤاخـــــــــــــــــا به فان لم يمتق حتى أذن له المولى مرة أخرى سأله القاضي عما كان أقر به فان أقر به بعـــد الاذن الاخير أخذ به لان اقراره الاول في حالة الحجر كالممدوم في حق المولى فكانه ماأقر به حتى الآن وهو منفك الحجر عنه حين أقر به الآن وان أنكر ذلك أو قال لم يكن اقراري ذلك محق وان كنت أقررت، به في تلك الحالة لم يؤخذ به لانه لم يو-بد بمد انفكاك الحجر منهاقرار ملزم في حق المولى واقراره في خالة الحجر مماكان مازما في حق المولى فأكثر مافيــه انه ظهر ذلاك بقوله الآن ولو كان ظاهرا عند القاضي بان كان في مجلسه في حالة الحجر لم يؤاخذ به في الاذن الآخر مالم يمتق فكذلك إذا ظهر بنوله الآن والصي والممتوه في ذلك كالعبد ولوكم يكن أقر في حال حجره ولكن أقر فيحال اذنه الآخر انه كان.قد أقروهو محجور عليه أنه غصَّب، من هذا الرجل ألف درهم فى حال اذنه الاول أو انه أخذمنه ألف درهم وديمة أو مضاربة فاستهلكهاوصدته رب المال بذاكلم يلزمه حتىيعتى لان بتصادقهما ظهر أقراره في حالة الحجر ولو كان أقراره في حالة الحجر معلوماً للقاضي لم يقض عليه بشيء حتى يمتق فكذالك اذا ظهر ذلك بتصادقهما ولو قال المقر له قد أقررت لي مذلك في حال ذلك الاول أو قال في حال اذ نك الآخر فالقول قول المقر له لما بينا أن العبد أضاف الاقرار

الي حال لاينافي التزام المال بالاقرار وان كان يتأخر الى المتق فكان مدعيا للاجل لامنكرا للمال فاذا كذبه المقر له فيما ادعي من الاجل أخذ بالمال في الحال وان أقاما البينة على ذلك فالبينة بينة المقرله أيضاً لأن في بينته أنبات الملك في الحال ولانه لامنافاة بين البينتين فيجدل كان الامرين كانا وكانهأقر بذلك قبل الحجر وأقر به بعد الحجر أو أقر بهبعدا لحجر وأقر به في الاذن الآخر أيضا ولو كان ذلك من الصبي والمعتو ملم يلزمهما ذلك باقر أرهما كمالزم العبد باقراره من غير بينة لانهما أضافا الاقرار الي حالة معهودة تنافي صحة اقرارهما أصلا فكانا منكرين للمال مخلاف العبد فهو أضافة الاقرار الى حالة الحجر وذلك لاينافي صحة الاقرار في حقـه فان قامت البينة للمقر له على افرارهما به في خالة الاذن الاول أو في حالة الاذن الآخر أخذا بذلك لان الثابت بالبينة كالثابت بالمماينة واذا أذن لمبده في التجارة ثم حجر عليـه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يمـلم انها كانت فيحال الاذن الاول في يده فأقر أنها وديمة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة وكذلك لو أقر بالف في بدهأنه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة وقالا لايصدق العبد على الالف وهي للمولي ويتبع المقر له العبد عا أقرله به في رقبته فيبيعه فيه وكذلك لو أقربها بعد مالحقه الدين في الاذن الثاني فالالف للمقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما هي للمولى وأصل هذه المسئلة فيما اذا حجر المولى على عبده المأذون وفي يده مال فلم يأخــذ المال من يده حتى أقر المبد بذلك المال بمينه لانسان أو أقر بدين لهعلى نفسه فاقراره جائز عند أبي حنيفة وعندهما اقراره بإطل وما في مده للمولى لان صحة اقراره في حق المولى باعتبار الاذن وقد ارتفع بالحجر فهو كما لوكان محجورا عليـه في الاصل فاقر بعين في يده لانسان أو بدين وهناك افراره في حق المولى باطل\*يوضحه ان افراره معتبر كسائر تصرفاته ولو أنشأ تصرفا آخر فيها في يده بعد الحجر لم ينفذ ذلك منه فكذلك اذا أقر به ينوضحه ان الحجر عليه لما كان منما له من التجارة فيما في يده كان قائمًا مقام أخذ المال منه ولو أخذ المال منه لم يضح أقراره فيـــه بعد ذلك فكذلك اذا حجر عليه لان صحة اقراره لحاجتهاليه في التجارة ولا في حنيفة حرفان أحدها أن اقرره في هذا المال كان صحيحا في حال اذنه وانما كان يصح باعتبار بده على المال لاباعتبار كونه مأذونا (ألا ترى) انه لو أخذ المال منه ولم يحجر عليه لم يصح اقراره فيه بمد ذلك لا نمدام بده فعرفنا ان صحة أقراره فيه بعد ذلك باعتبار بدهويده باقية بعد الحجر

عليه مالم يأخذالمال منه فيصح اقراره فيه كما قبل الحجر مخلاف مابعد أخذ المال منه والثاني أن تقاء بده على المال أثو ذلك الاذن ونقاء أثر الشيُّ كبقاء أصله فيما برجع الى دفع الضرر كما ان بقاء المدة يجعل كبقاء أصل النكاحفى المنع لدفع الضرر وصحة اقرار المأذون بالدين والمين لدفع الضرر عن الذين يماملون ممه والحاجة الي دفع الضرر باقية بمد الحجر لانه لو لم بجز اقراره حجر المولى عليه أيضا اذا صار الكسبفي بده قبل أن بقر عاعليه نم لا يصح اقراره فيتضرر به الفرماء فلدفع الضرر جملنا بقاء أثر الاذن كبقاء أصله مخلاف مابعد أخــ المال منه لا نه لم سبق هناك شيء من آثار ذلك الاذن وهذا على أصل أبي حنيفة مستمر فانه جمل السكر في العصير بعد الشدة بمنزلة بقاء صفة الحلاوة في أباحة شربه والدليل عليه أن العيد بعد الحجر عليه هو الخصم في حقوق تجاراته حتى لو كان وجد المشترى منيه بالمشترى عيما كان له أن يخاصمه فيه كما قبل الحجر وصحة اقراره من حقوق تجاراته الا أنه لا يق ذلك بعد أُخذ المال منه لا نه لو بقي كان كلامه استحقاقا للملك على المولى ابتداء وذلك لايجوز بمـــد الحجر فأما ما بقى الكسب في بده فيكون اقراره في الممنى انكارا لاستحقاق المولى الا أن يكون استحقاقا عليه ابتداء ومخلاف انشاء التجارة فان ذلك أثبات سبب الاستحقاق ابتداء على المولى وهو غير محتاج الى ذلك واقامة أثر إلاذن مقام الاذن باعتبار الحاجة فلا يعـــدو موضعها اذا عن فنا هــذا فنقول لا أثر للاذن الثانى فيما في يده من المال مما علم انه كان في الاذن الاول فيجمل وجوده كمدمه ولولم لوجـدكان الاقرار صحيحا عند أبى حنيفة في استحقاق المقر له المين وعندهما يكون اقر اره باطلا فكذلك بعد الاذن الثاني الا أن عندهما اقراره في الاذنالثاني اقرارا بوديمة مستهلكة فيكون اقرارا بالدين وهولو أقريدين البمه المقر له في رقبته فباعه فيه فكذلك هنا واذا أذن لعبده في التجارة فأقر انه كان أقر لهذا الرجل وهو محجور عليه بالف درهم وقال المقر له قد أقررت لي بعد الاذن فالقول قول المقرلة لانهأضاف الاقرار الى حالة لا "نافى صحة اقراره فان اقرار العبد المحجور بالمال ملزماياه بعد العتق ولوكان المبدصغيرا أوكانصغيرا حرا أوممتوها فأقروا بمدالاذنانهم قدأقروا له بذلك قبل الاذن كانالقول قولهم لانهم أضافو االاقرار الىحالة معهودة تنافى صحة اقرارهم أصلا فلم بكن كلامهم في الحال اقرارا بشيء انماهو بمنزلة قول أحدهم أقررت لك بألف قبل أن أولد أو قبل أن أخلق فلا يلزمه شيُّ وان كذبه المقرله في الاضافة لانه منكر للمال في الحقيقة والله أعلم بالصواب

## - ﴿ بَابِ اقرار المحجور عليه ﷺ -

(قال رحمه الله ) وهذا الباب نناء على الخلافية التي بيناها اذا أُتَّر العبد بعد الحجر عليه لدين أو عين قائمة في يده مضمونة أو أمانة مستهدكة أو غير مستهدكة فانه يصدق فما في مده من المال عند أبي حنيفة ولا يصدق في استهلاك رقبته بالانفاق حتى اذا لميف ما في مده عا عليه لاتباع رقبته فيه لان القياس أن لا يصخ رق بعد الحجر في شئ مما في يده ولكنه استحسن أبو حنيفة رحمه الله فأقام أثر الاذن مقام الاذن في تصحيح اقراره وهذا الاثر في المال الذي في مده لارقبته لانه لا مدله في رقبته بعد الحجر ولو ادعى انسان رقبته لم يكن هو خصماً له ولا كسبه مستفاداً للمولى من جهتــه بشرط الفراغ من دينه ورقبته كانت للمولي قبل الاذن فعادت كما كانت وان كان عليه دىن في حال اذنه باقراره أو ببينة كان ذلك الدين مقدما على ما أقر مه بعد الحجرلان ذلك الدين لزمه حال الاطلاق فيكون سببه أقوى مما أقر به بعد الحجر والضعيف لا يزاحم القوى كالدين المقر به في المرض مع دين الصحة في حق الحر وهـذا لان ما في بديه من الكسب صارمسـتحقا للغرماء الذين وجبت ديونهم في حال الاذن وهو غـير مصدق في ابطال استحقاقهم فكذلك في اثبات المزاحمة ممهم وان لمبكن عليه دين ولم نقر بشئ حتى أخذ مولاه المال منه أو باعه ثم أقر بشئ من ذلك لم يصدق العبد فيه على شي من ذلك المال أما اذا أخذ المال منه فلانه لم يبق أثر ذلك الاذن في المال المأخوذ منه وأما اذا باغ فلانه يحول الي ملك المشترى وذلك مفوت محل الاذن لان محله كان ملك الاذن واقامة الاثر مقام الاصل في حال نقاء محل الاصل لا بعد فواته ولان صحة اقراره قبل البيع باعتبار أنه هو الخصم في بقاء تجارته وقدانعدم ذلك بالبيع حتى لا يكون لاحد ممن عامله أن مخاصمه بعد ما باعه المولي في عيب ولا غيره فلا يصبح اقراره بعد ذلك في حال رقه ولكنه يؤخذ به اذا عتق فيما هو دين عليه من ذلك لا نه مخاطب فاقراره صحيح في حكم الالتزام في ذمته ولكنه لم يطالب به لحق المولي فاذا سقط حقة بالعتق أخذ بجميع ذلك والعبد الصغير في جميم ذلك بمنزلة الكبير الاأنه لا يؤخذ به بعدالمتق لانه غير مخاطب فلا يكون التزامه صحيحًا في حتى نفسه وإذا حجر على عبده وفي بده ألف درهم فأخـــذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت وديعة في بده لفلان وكذبه المولى لم يصدق على ذلك لانه لم يبق للعبد فيها يد حين أخــذها المولى وكان صحة اقراره باعتبار يده فان عتق لم يلحقه من ذلك شي لانه أقر بان المال كان في بده أمانة وقد أخذها المولي من غير رضا العبدو تسليطه فلا يكوزذلك وجبا للضمان عليه كما لوغصب الوديعة أجنبي من المودع والبضاعة والمضاربة أمانة فى مده كالوديمة ولو كان غصبا أخذ بهاذا اعتقلانه أقر بوجوبالضمان عليه بالفصبوقد عجز عن رد المين فعليه قيمتها ولو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقر أن هذه الالف وديمة عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدقه على ذلك وآخذهاصاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الالف دينا عليه يؤاخذ بها لانه في حق نفسه يجمل كانما أقربه حق وقد أقر انه قضي بمين مال الغير دينا عليــه وذلك موجب للضمان عليــه كان المال في يده امانة او مضمونا ولو حجر عليه وفي يده الف درهم فأقر بدين الف درهم عليه ثم أقر ان هذه الالف وديمة عنده لفلان فالالف في قياس قول ابي حنيفة لصاحب الدين لان صحة اقر اره باعتبار ما في بده و كمالو أقر بالدين صار المقر به مستحقاً للمقر له بالدين فاقر اره بمدذلك بالمين لغيره لا بطال استحقاق الاول باطل عنزلة الوارث اذا أقر بدين على الميت مثل ما في يده من التركة ثم أقر بمين التركة لانسال آخر فاذا صرف المال الي المقر له بالدين ثم عتق انبعه صاحب ألو ديعة لانه قضي بالوديمة دينا عليه بزعمـه واستفاد به براءة ذمتـه فيتبعه صاحب الو ديمة عثامًا بعد العتق مخلاف ما يأخذه المولي منه لانه ما قضي به دينا في ذمته أنما أزال المولي بده عنه من غير رضاه فيجمل في حقه كالهالك فلا ضمان عليه فيــه ولو كان أقر أولا بالوديمة كانت الالف لصاحب الو ديمة ويتبعه صاحب الدين بدينه بمد العتق وفي قول أبى بوسف ومحمد اقراره بالوديمة باطل والالف يأخذه المولى ولايتبعه صاحب الوديمة اذا عتق فأما المقر له بالدين فيبيعه بعد العتق بدينه لان اقراره بالدين في ذمته صحيح ولو أقرارا متصلا فقال لفلان على ألف درهم وهذه الالف وديمة لفلان كانت الالف بينهما نصفين في قول أبي حنيفة لانه عطف أحد الـكلامين على الآخر وفي آخر كلامه مايناير موجب أوله فيتوقف أوله على آخره ولان اقراره بالوديمة متصلا بالاقرار بالدين بمنزلة الاقرار بوديمة مستهلكة لانه حين قدم الاقرار بالدين قد صار كالمستهلك للوديمة فكانه أقر بدين ودين في كلامه موصول فيكون الالف بينهما نصفين واذا عتق أخــذاه عا بقي لهما ولو بدأ في هذا الاقرار المتصل بالوديمة كانت الالف لصاحب الوديمة لانه تملك المين نفس الاقرار والدين بعد ذلك يثبت في ذمته تم يستحق به كسبه وقد تبين أن ما في بده لم يكن كسبا له

فلهذا لا شعلق به حق المقر له بالدين ولو ادعيا جميعا فقال صدقتما كانت الالف بينهما نصفين لانه ما ظهر الاقرار بالوديمــة الا والاقرار بالدين ظاهر وذلك عنم عمــام استحقاق المين للمقر له بالوديمة \*والحاصل ان صحة اقراره همنا باعتبار ما في بده كما أن صحة اقرارالوارث باعتبار ما في بده من التركة وقد بينا هـذه الفصول في الوارث في كتاب الاقرار فكذلك في حتى العبد المأذون بعد الحجر والعبد الصغير والحر الصغير بعد الحجر عليهمافي هذا عنزلة الكبير الا أنهما لا يؤاخذان بعد العتق والبلوغ بشئ مما يؤخذ به العبــ الكبير بعد العتق لان اقرارهما في حقهما لم يصح ولو حجر على عبده وفي بده ألف درهم فأقر لرجل بدين ألف درهم أوبوديمة ألف درهم بمينها ثم ضاع المال لم يلحق المبد من ذلك شئ حتى يمتق لأن صحة اقراره باعتبار ما في يده وقد انمدم ذلك بهلاك ما في يده فكانه أقر ولا مال في بده فاذا عتق أخذ بالدين دون الوديمة لان ما أقر به كالمماين في حقه ولوكان ذلك معاينا معلوما لم يلحقه معه بمد هلاك الوديمة في بده وكان مؤاخذا بالدين فهذا مثلهواو حجر عليه وفي يده ألف درهم وعليــه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أووجبت عليه ببينة فالألف التي في بده لصاحب الدين الاول خاصة لان الاذن الثاني غير مؤثر فيافي يده مما كان في الاذن الاول ووجوده كعدمه وقد بينا أنه كما أقر بالدين الاول صار ما في بده مستحقًا للمقر له فلا يتغير ذلك بما لحقه من الدين في الاذن الثاني وكذلك أن أقر العبد ان هذا الدبن كان في حال الاذن الاول لانه غير مصدق في الاسناد في حق المقرله الاول وكذلك ان أقر انها وديمة عنده لرجل أودعها اياه في حال الاذن الاول فالاول أحق بالالف ويتبم صاحب الوديمة العبد بها في رقبته لانه قضي بالوديمة دينا عليه بزعمه وعندهما الالف لمولاه ويتبع بالدين في رقبته لان الاذن الثاني غير مؤثر فما في بده من الكسب فان المولى بالحجر عليه يصير كالمخرج لما في يده من يده ولكن اقراره بالدين في الاذن الثاني صحيح في رقبته فيباع فيه الا أن يقضي المولى دينهولو حجرعليه وفي يدهألف درهم وعليه دين خمسائة فأقر بمد الحجر بدين ألف درهم ثم أذن له فأقو أن تلك الالف التي كانت في يده وديمة أودعها اياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والالف التي في بده لصاحب الدين الاول منها خمسهائمة والحمسنمائة الباقية للذي أقر له العبد بالالف وهو محجورعليه لان ما وجب عليه في الاذن الاول مقدم فيما في بده فيأخذ صاحب الدين الاول كال حقه ثم المقر له بالدين بمد

الحجر مستحق لما بقى فى يده فيأخذه وقد بقى عليه من الدين خمسمائة فيؤاخذ به بعد العتق ويتبع صاحب الوديمة العبدبوديمته كامها فيباع فيه الاأن يقضيه المولى لان اقراره بالوديمة حصل في حال الاذن الثاني وهو صحيح في حق المولى وقد قضي بالوديمة دينا عليه بزعمه فيؤاخذ ببدله في الحال وفي قول أبي يوسف ومجمد خمسهائة من الالف اصاحب الدين الاول وخمسائة للمولي لان أقراره بالدين بمد الحجر عندهما غير صحيح ويتبع صاحب الوديمة فيه المبد بخمسما تةدرهم وببطل من وديعته الخسمائة التي أخذها المولى لان اقراره بالوديعة حصل في حالة الاذن الا أنه انما يصير ضامناً لما قضى به دينا عليه دون ما أخذه المولي بغير اختيار هوانما قضى الدين الذي عليه بخمسمائة منهافيتبع بذلك خاصة والخسمائة الاخرى أخذها المولى فهي في حقه أوماً لو أخذهاغاصب آخرسواء فان هلك من هذه الالف خسمائة في بد العبد كانت الخسمائة الباقية اصاحب الدين خاصة لان جقه مقدم في كسبه على حق من أقر له بعد الحجر ويلزم رقبة العبد من الوديعة خمسمائة لانه انما يكون ضامنا باعتبار أنه قضي الدين بالوديعة وقد كانذلك في مقدار الخسمائة خاصة وما زاد على ذلك هالك في بده من غير صنعه فلا يلزمه ضمانه واذا وهب لعبد محجور عليه ألف درهم وقبضها العبد فلم يأخذها منه المولى حتى استهلك لرجل ألف درهم ببينة ثم استهلك ألفا آخر ببينة فالالف الهبية للمولي لانه ليس للمحجور عليه يدمه تبرة شرعا فيما هو في يده صورة (ألا ترى) أنه لو باعه في ذلك انسان لم يكن هو خصماً له فهو وما لو آخذه المولي من يده سواء فما يلحقه من الدين بعد ذلك في ذلك انسان لم يكن هو خصا له يتعلق برقبته دون مال آخر لمولاه ولو كان دينا قبل الهبة كانت الهبة لصاحب الدين لان الموهوب بالقبض صاركسبا له وحق غرمائه في كسبه مقدم على حق مولاه لان الكسب أنما يسلم للمولي بشرطالفراغ من دينمه وبقيام الدين عليه عنمد الاكتساب يتعذر هذا الشرط فلهذا كانت الهبة اصاحب الدين بخلاف الاول فان هناك حين صارت الالف كسباله ما كان لاحد عليه دين فتم شرط سلامة الكسب للمولي ثم لا يتغير ذلك بلحوق الدين اياه وان استهلك بعدالهبة ألف درهم لرجل آخر ببينته كانت الهبة لصاحب الدين الاول وكان ينبغي أن يثبت فيه حق صاحب الدين الثاني لان تعلق صاحب الدين الاول به بمنع استحقاق المولى وتبوت يده على المال حكما فيثبت فيه حق غريمي العبد باعتبار يده كما لو كان مأذونا ولكنه قال لو لم يكن عليــه الدين الاول لم يثبت لضاحب الدين الثانى حق فى ذلك الكسب فتأثير الدين الاول واستحقاق الفريم ذلك الكسب به فى نفى شوت حق الفريم الثانى منه لافى اثبات ذلك \*يوضحه ان حق الفريم الاول فى هذا المال أقوى من حق المولى لانه مقدم على المولى ثم استحقاق المولى اياه يمنع شبوت حق الغريم الثانى فيه فكذلك استحقاق الغريم الاول اياه بخلاف المأذون لان الاقرارين في حقه جميعهما حالة الاطلاق وقد بينا ان حال الاذن جعل بمنزلة زمان واحد فكان الدينين وجبا عليه معافيستويان فى استحقاق الكسب ما والله أعلم

## ــــ باب خصومة العبد المحجور عليه فيما يشترى ويبيع №-

(قال رحمه الله) واذا اشترى العبد المحجور عليه عبداً بغير اذن مولاه فشراؤه باطل لان في تصحيحه شغل ماليته بالثمن والمولى غير راض به وفيه ادخال المشترى في ملك المولى بعقد المعاوضة من غير رضاه وليس للحر هذه الولاية على حر فلأن لا يكون للعبد على مولاه أولى ولا يقال انه يدخل المين في ملكه يقبض الهبة والصدقة لان المولى علك رقبته ماقصد الا تحصيل المنفعة لنفسه فيكون راضيا بما هو انتفاع محض محصل له بملك رقبته فان أجازه المولى بعد الشراء جاز لان الاجازة في الانتهاء كالاذن في الانتداء وهذا لان العبد من أهل المقد فانمقد العقد فيه وامتنع نفوذه عراعاة حق المولى وباجازته يرتفع هذا المانع لوجود الرضا منه بتعلق الثمن بماليته وكذلك لو باع شيآ من مال مولاه أو مماوهب للعبد فبيعه باطل لانه لاقى محلا مملوكا للمولى ومشله من الحر لايصح الا باجازة المولى فكذلك من العبد فان أجازه المولى جاز والمهدة على العبد كما لو أذن له في الابتداء وهذا لان العبد من أهل التزام المهدة في حقه لانه مخاطب وأغاامتنع ثبوته في حق المولي لانمدامرضاه بهوقد تحقق الرضا باجازته والاجارة والرهن والقرض في هـذا كالبيم والشراء والصبي والحر والمعتوه الذي يعقل الشراء والبيع في ذلك كالعبد لانه من أهل التزام العهدة عند انضام رأى الولي الى رأيه واذا اشترى العبد المحجور عليه متاعاً بغير اذن مولاه تم أذن له في التجارة لم مجز شراؤه المتقدم لانه بالاذن صار منفك الحجر عنه فما استقبل من التصرفات وصار المولى راضيا بشغل ماليته عا ينشئه من التصرفات بعد الاذن فلا يؤثر ذلك في تصرف سبق الاذن فان أجازه العبد بعد ذلك جاز استحسانا لان الاجازة انشاء تصرف منه وهي فيما هو المقصود

عنزلة ابتداء الشراء أو لأن المولى صار راضيا شصرف فتكون اجازته ذلك العمقد بعد رضا المولى كاجازة المولى ولو أجازه المولى جازلان بالاذن له في التجارة لم يزل ملك المولى وولايته عنه فاجازته بعد الاذن له كاجازته قبل أن يأذناه في التجارة ولو أعتقه المولى بطل الشراء المتقدم لأنه لأوجه لتنفيذه بعد العتق على الوجه الذي انعقد حالة الرق فانه انعـقد موجبا الملك للمولي على سبيل الخلافة عن العبد وبعد العقد لو نفذ كان موجبا الملك للعبد مقصودا عليه وبه فارق الاذن له في التجارة لانه لو بقي المقد موقوفا بمــد الاذن كان موجبًا الملك للمولى على وجه الخلافة عنه اذا تم باجازته واجازة مولاه وههذا بمد المتق لا يبقي كذلك ولا بجوزأن ينف ذالعقد موجبا حكما غير الحكم الذي انمقد له ولهذا لا تعمل اجازة العبد بعد المتق فيه ولا أجازة المولى ولا أجازتهما جميعا لان بالمتق تمين جهة البطلان فيه فلا ينقلب جاعزا بمد ذلك الا بالتجديد بخلاف النكاح فان المبد لو تزوج بنير اذن المولي ثم أعتقه المولى نفذ النكاح لان النكاح انعقد موجبا ملك الحل للعبد عندنفوذه وبعدالعتق اذا نفذ ثبت ملك المحل للمقد كما أوجبه المسقد وكان المانع من نفوذه حق المولي فاذا سـقط حقه بالمتق نفـذ فأما الشراء فانعقد موجبا الملك في المشـترى للمولى على وجه الخلافة عن العبد ولا عكن انفاذه كذلك بعد المتق قال ( ألا ترى ) ان عبدا محجورًا عليه لو اشترى جارية بالف درهم ثم ان المولى باع عبده من رجل فأجاز المشترى شراء الجارية لم يجز لانه لو نفذ باجازته ثبت الملك في المشترى للمشترى على وجه الخلافة عن العبد وانما انعقد موجباالملك للبائم وكذلك لو أجازه البائم لم يجز لانه لو نفذت اجازته كانت المهدة على المبـد في ماليته ومالية ملك المشتري وهو غـير راض بذلك وكذلك لو لم يبعه المولى ولكنه مات فورثه وارثه فأجاز البيع لم يجز لانه لو جاز ثبت الملك للوارث على سبيل الخلاقة عن العبد فاذامات المولي فقد خرج من أن يكون أهلا للتماك بالمقد فتمين جهة البطلان في هذا الشراء واذا اشترى المحجور عليه عبدا من رجل بالف درهم وقبض المبد ولم ينقد التمن حتى مات المبد في يده فلا ضمان عليه في العبد حتى يمتق لانه قبضه بتسليم المالك فلا يكون هو جانيا في القبض على حق المالك ولكن هذا القبض يوجب الضمان عليه يحكم العقد والعبد المحجور لايؤاخذ بضمان العقود في حال قيام الرق ويؤاخذ به بعد المتق لان التزامه بالمـقد صحيح ف حقه دون حق المولى فاذا عتق لزمـه قيمة المبد الذي قبض بالغة مابلغت لان البيم كان

فاسدا لانه دام شرط الجواز فيه وهو أذن المولي والمقبوض محكم الشراء الفاسد دمضهون بالقيمة بالغة مابلغت ولو كان قتل المبدحين قبضه من البائع قيل لمولاه ادفء أوافده بقيمة المقتول لان البائع كان أحق باسترداده منه وملكه لم يزل بتسليمه الي المبد لان المبد ليس من أهل الملك ولا عكن أثبات الملك للمولى لانعدام الرضام: بذلك فكان العبد في قتله جانيا على ملك البائم فيخاطب مولاه بالدفع أو الفداء ولو كان مكان العبد ثياب أو عروض أو دواب فاستهلكها العبد حين قبضها لم يضمنها حتى يعتن فان عتق ضمن قيمتها بالفة مابلغت لان ضمان الاستهلاك من جنس ضمان المقدفاذا ترتب على المقد كان حكمه حكم ذلك المقد ولا يؤاخذ العبد المحجور بضمان العقود حتى يعتق مخلاف ضمان القنل فانه ليس من جنس ضمان المقد حتى لا علك به المضمون والمستحق به الدفع دون البيع في الدين \* وضح الفرق ان ايجاب البيم تسليط من البائم للمشترى على التصرفات المفضية الى الاستهلاك كالاكل في الطعام واللبس في الثوب والركوب على الدواب فلا يكون هذا السبب موجبا الضمان عليه الاباعتبارالمقد كاصل القبض بخلاف القتل وقد قررنا هذا الفرق في الوديمة ولم مذكر خلاف أبي بوسف في كتاب المأذون والاصحان عنده يؤخذ بضمان الاستهلاك في الحال كافي الوديمة عنده وقد تكلف بمضهم للفرق فقالوا البيع عمليك المين من المشترى فيثبت باعتبار التسليط على الاستهلاك فاماالا بداع فالماستحفاظ فلا شبت مالة سليط على الاستهلاك والكنه نص على الخلاف في استقراض العبد المحجور في كـتاب الصرف والاقراض عليـك كالبيم قال وكذلك اذا كان البائع لذلك العبد عبدا مأذونا أو صبيا مأذونا لأنهمافي انفكاك الحجر عنهما كالحر الكبير فيصح منهما التسليط ضمنا لعقد النجارة وكذلك لوكان صبيا محجورا عليه أو معتوهافهو عنزلةالعبدالحجور عايهالا أنهما اذا قتلا العبدالمشتري كانت القيمة على عاقلتهما عنزلة ما لو قتلاه قبل الشراء فلا يلحقهما ضمان مااستهدكا من هذا اذا كبر الصي وعقل المعتوه لان التزامهما الضمان بالمقد لا يصح في حقهما فأنهما غير مخاطبين شرعا مخلاف العبد فان النزامه المقد صحيح في حق نفسه فيؤاخذ به بدل المتنى ولو كان البائم أيضا عبدا محجورا أو صبيا عجوراً أخذ المشـتري بضمان مافي بده من ذلك اذا هلك في بده أو استهالكه لان تسليط المحجور عليه اياه على القبض والاستهلاك غير معتبر في اسقاط الضمان الواجب به والقبض والاستهلاك فعل موجب للضمان اذا حصل من المحجور عليه بطريق الجبران فلا يسقط

ذلك الا باعتبار تسليط صحيح ولم يوجد ذلك فان قتل المشتري العبد المشترى أو الجارية كان مولاهما بالخيار ان شاء باع العبد في رقبتهما وان شاء أخـذه بالجنالة عليهما فيـدفعه المولى بذلك أو نفديه لانه وجد سببان موجبان للضمان أحدهما القبض والآخر القتل فللمولى أن يضمنه باي السببين شاء فان اختار التضمين بالقبض صار العبد كالهالك في مده من غيير صنع فيباع فى قيمته الا أن يقضى المولى عنـــه وان اختار التضمين بالجناية أمر المولى بالدفع و الفداء بمنزلة من غصب من آخر عبــدا وقتله كان للمولي أن يضمن الغاصب قيمته من ماله حالا بالفصب وان شاء رجع بقيمته على عاقلتهموجباً في ثلاثسنينباعتبار قتله اياه خطأ وان اشــترى العبد المحجور عليه من رجل عبدا بالف درهم وقيمته ألف درهم وقبضه فباعه وربح فيــه ثم اشترى بثمنه وباع حتى صار فى يده ألفا درهم ثم حضر البائع فله أن يستوفى ثمنه مما في يده استحسانا وفي القياس ليس له ذلك لان مافي بده من الكسب ملك مولاه ودين البائم غير ثابت في حق المولي ( ألا ترى ) أنه لايستوفي من مالية رقبته فكذلك في الكسب الذي في يده ولكنــه استحسن فقال اذا علم ان هــذا المال في يده حصل بسبب ذلك المشــترى فالبائم أحق به حتى يستوفى ثمنه منــه لان حكم البدل حكم المبــدل ولو كان المشترى في يده قائمًا بمينه كان البائع أحق باسترداده فكذلك بدله وهذالانه اذا استوفى الثمن ىما فى يده فلا ضرر على المولى اذا علم أن مافى يده من ذلك المشترى بل يكون فيــة منفعة له لان الفضل يسلم للمولى والعبد لايلحقه الحجر عما يتمحض منفعة للمولى وهو نظير مالو آجر المحجور نفسه وسلم من العمل فان لم يعلم ان الذي في يده من ثمن عبده الذي باعه فذلك المال للمولي ولا شئ للبائع على العبدحتى يمتق لان استحقاق البائم باعتبار ان مافى يده بدل عما كان هو أحق به ولا يعلم ذلك في هذا المال الذي في يده وللمولي فيه سبب استحقاق ظاهر وهو أنه كسب عبده المحجوروفي تقديم البائع عليه معالاحتمال اضراربالمولي وتصرف الحجور فما يلحق الضرر بالمولي لايكون نافذا وان قال المولي هــذا المال ذهب لعبدى أو أصابه من غير ثمن عبدك الذي بمت وقال البائع أصابه من ثمن عبدي وصدقه المبد بذلك فالقول قول المولي لان البائع يدعى سبب استحقاقه لهذا المال والمولي منكر لذلك وتصديق العبد لا ينفع البائع لانه محجورلا قول له فى حق المولى وان أقاما البينة فالبينة مينة البائم لانه أببت بسبب استحقاقه بالبينة ولانه هو الحتاج الى اقامة البينة وكذلك لو كان مكان شراء العبد

قرض ألف درهم أو وديمة ألف درهم أو عروض فتصرف فيها العبد فهو بمنزلة ماتقدم وان كان المال الذي في يد العبد في جميع ذلك أقل من قيمة ذلك الاصل أخذ صاحب الاصل ما وجده في يده بما هو بدل ملكه ولم يتبعه بما بقي حتى يمتق لان ما بقي ثابت في حق العبد دون المولى بمنزلة جميـم المال اذا لم يجد منه شيأ في يد العبد المحجور ولو دفع اليه رجـل متاعا بضاعة فباعه العبد جاز بيعه لانه من أهل البيع وبيعه لاقى ملك المبضع برضاه فينفذوهذا لان نفوذ البيع بالتكلم بالايجاب والقبول ولا ضرر على المولى فى ذلك واذا جازالبيع كان إلثمن للآمن والمهدة على الآمر حتى يعتق لان في الزام العهدة العبد اضر ارابمولاه وذلك لا مجوز بغير رضاه فاذا تعذر ايجاب المهدة عليه تعلقت المهدة باقرب الناس اليهوأقر بالناس اليهمن هذا المقد بمد المباشرة هو المبضع فاذا عتق العبد لزمه المهدة لانه من أهل التزام العهدة في حقه وآنما امتنع لزومها في حق المولى وقد سقط حقه بالعتق وآن وجد المشترى بالمباع عيبا فالخصم فيه الآمر ما لم يعتق العبد كما لوكان باشر العقد لنفسه اذ جعل العبد رسولا فيه الا أن اليمين في حقه بالعلم لانه يستحلفه على مباشرة غيره وفي استحلافه على البتات على فعل الغير اضرار به ولو أعتق العبد مولاه وأذن له في التجارة صارت الخصومة لحقه لانه صارمنفك الحجر عنه بالاذن كمايصير منفك الحجر عنه بالمتق وقدزال المانع من لحوق المهدة اياه وهو انمدام الرضا من المولى به فان كان المشترى قد أقام البينة على العيب قبل أن يعتق العبد ثم عتق فهو الخصم في ذلك ولكن يقضي بتلك البينة فلا يحتاج المشترى الى اعادتها لانه أقام البينة على من هو خصم وهو الآمر فلا يحتاج الى اعادتها وان تحو"لت الخصومة الى العبدكما لو كان البائع حرا فأقام البينة عليه ثم مات فورثه وارثه وكذلك لو أقام شاهدا واحدا قبل العتق لم يكلف اعادته على العبد ويحكم عليه اذا أقام شاهدا آخر به على العبد لان الحجة قد تمت فان قضى القاضى على العبد بالرد بالعيب ونقض البيع فان كان الآسم هو الذي قبض التمن من المشترى لزم التمن الآمر وليس على العبد منه لا قليل ولا كثير لان وجوبرد الثمن باعتبار القبض دون العقد والقابض كان هو الآمر دون العبدفعلية أن يرده وهكذا اذا كان الوكيل حرا وكان الموكل هو الذي قبض الثمن من المشترى فان كان قبضه العبد فهلك عنده أخذ المبد به لانه هو القابض للثمن بحكم المقد فعليه رده اذا انتقض المقد فيرجع بذلك على الاس لان قبضه كان صحيحا في حق الآمر ولهذا برئ الشتري به فكان هلاكه في يده كهلاكه

في بد الآمر ولانه في القبض كان عاملا له بامره فيرجم عليه عا يلحقه من المهدة يسببه ولوكان مكان العبد صبي محجور أو معتوه كانت العهدة فيجميع هذه الوجوه على الاآمر والخصومة معه واليمين على العلم وهو الذي يرد الثمن ولا تنتقل العهدة عن الصبي والمعتوه بالادراك والافاقة لان التزامهما العهدة غير صحيح في حقهما واذا لم يكن الماقد من أهل التزام المهدة وجبت المهدة على من هو أقرب الناس من هذا العبد بعد العاقد وهو الآمر المنتفع به واذا وجبالمبداللَّاذون على رجــل دينءنءُنءبيم أو اجارة أو قرضأو استهلاك تم حـجر عليه مولاه فالخصم فيه العبدلانه باشرسبب الالتزام فىحال آنفكاك الحجر عنه وتأثير الحجر عليه بمدذلك في منع لزوم المهدة اياه عباشرة السبب ابتداء لا في اسقاط ما كان لزمه فان دفع الذي عليه الدين الى المبد برئ كان عليه الدين أو لم يكن لأنه حين عامل العبد فقداستحق براءة ذمته بتسليم الدين اليه فلا يتغير ذلك بالحجر عليه بعد ذلك وان دفعه الى مولاه برئ أيضًا ان لم يكن على العبد دين لان كسبه خالص حق المولي وتقبض العبد يتمين الملك له فهو نظير الموكل اذا دفع التمن المشترى اليه وان كان عليه دين لا يبرأ بدفعه الي المولى لانكسبه الآن حق غرمائه والمولى من كسبه كاجنبي آخر مالم يقض دين غرمائه فلا يبرأ المديون بالدفع الى المولى صيانة لحق الغرماء الا أن يقضى المولى الدين فان قضاه برئ المطلوب من الديون لان المانع قد زال وهو حق الغرماء في كسبه واستدامة القبض في المقبوض بعـــد سقوط الدين عن العبد كانشائه ولانه لا يشتغل ينقض شئ ليماد مثله وبعد سقوط الدين عن العبد لو نقضنا قبض المولى احتجنا الى اعادته لان العبد يقبضه فيسلمه اليه مخلافه حال قيام دينه لانه يقبضه ليقضي به دينه فأن مأت العبد بعد حجره ولا دين عليه فالخصم في ذلك المولى لان كسبه خالص حق المولى فيكون هو أحق الناس باستيفائه وان لم يمت ولكن المولى أخرجه من ملكه فليس للعبد أن يقبض شيأ منه ولا يكون خصما فيــه لان منافعه صارت للمشترى فالمقبوض يسلم للبائع فلا يكون للعبد أن يصرف المنافع التي هي ملك المشتري الى القبض والخصومة فيما ينتفع به البائم وان قبض لم يبرأ الغريم بقبضه لانه خرج من أن أن يكون خصما فيه حكما فكان تبضه كمقبض أجنبي آخر والمقبوض للبائم ولايبرأ المديون بتسليم ملك البائع الى عبد غيره وقد انقطعت خصومة العبد عن ذلك ان كان عليــه دين أو لم يكن لأنه لما إنتقل الملك الى المشترى صار ألعبد في تلك الخصومة كالمستملك فان تجدد

سبب الملك فيه عنزلة تبدل عينه واكمن الخصم في ذلك هو المولى لآنه كان خلفا عن العبد فأنما هو غنم تلك التصرفات فكذلك فى الغرم والخصومة فيه يكون خلفا عنــ ه فيقبضه فان لم يكن عليه دين فهو سالم له لانه كسب عبده وان كان عليه دين فالمولى هو الخصم أيضافي الخصومة في جميع ماله على الناس وغيره الا أنه اذا قضى بذلك لم يكن للمولى قبضه لان حق الغريم في كسبه مقدم على حق المولى ولم يوجد الرضامن الغرماء نقبض المولي لذلك وهو ليس عوُّ تمن على حق الغرماء فاما أن يقبض الغرماء دينهم من المقبوض فيكون مابقي للمولى لانه كسب عبده وقد فرغ من دينه ولو كان المولي أعتقه كان العبد هو الخصم في قبض جميم ذلك لأنه هو المباشر لسببه وقدخلصت له منافعه بعدالعتق وكذلك لو باعه المولي فاعتقه المشتري فالمبد هو الخصم في جميع ذلك لخلوص منافعه له وقد كان المانع له من الخصومة قبل المتق كون منافعه للمشـتَري وقد زال ذلك بالعتق واذا باع العبد المآذون متاعاً من رجـل بالف وتقابضا ثم حجر عليه المولي قوجد المشترى بالمتاع عيبا فالخصم فيــه العبد لان ملك المولي فى منافعة باق بعد الحجر وقد كان لزمه العهدة لمباشرته سببه باذن المولي فان قامت علية بينة وحكم برده عليه فأبي المشترى أن بدفعه حتى نقبض الثمن فله ذلك لان حال المشترى بمل الفسخ كحال البائم قبل التسليم وقد كان له أن يحبس المبيع ليستوفى الثمن فللمشترى بعـــد الفسيخأن لايرده حتى يستوفى الثمن فان لم يكن في يد العبد مال وعليه دين بدئ بالمتاع فبيع وأعطى المشترى ثمنه لان حقه في المتاع مقــدم على حق سائر الفرماء فان دينه بدل هــذا المتاع والمتاع محبوس به كالمرهون في بد المرتهن فلهذا ببدأ من ثمن المتاغ بدنــه فان فضل من ثمن المتاع شيُّ فهو لغرماء العبد وان تقص فالمشترى شريك غرماء العبد في رقبته عابق من دينه لان دينه واجب بسبب ظاهر لاتهمة فيه وان جهل المشترى فدفع اليه المتاع ثم جاء بعد ذلك يطلب الثمن فهو اسوةالغرماء في المتاع وفي رقبته لان تقدمه عليهم في ثمن المتاع باعتبار يده وقدانمدمباخر اجهمن يدهفهو نظيرالبائم اذا سلم المبيع الى المشترى تممات المشترى كان هو أسوة سائر الغرماء في ثمن المشترى وغيره من تركته ولو لم يقم بينة على العيب وطلب اليمين فالثمن على المبد دون مولاه لان العبد هو الذي باشر هذا البيع وهو الخصم فيما يدعي من الميب فيه بعد الحجر كما قبله فيكون اليمين عليه فأن نكل عن اليمين رد المتاع عليه بالعيب وكانحاله عنزلة مااذا قامت البينة بالعيب كما لو كانت الخصومة في العيب قبل الحجر عليه ثم

هذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله واضح لانه يجمل أثر الاذن في نقايا تجارته محاصل الاذن وكذلك عندهما لان المشترى استحق رد المتاع عليه والرجوع بالثمن عند نكوله حالة العقد فلا تتغير ذلك الاستحقاق بالحجر عليه وكذلك لو أقر بالعيب عند القبض وهو عيب لايحدث مثله لأنه لا تهمة في اقراره والقاضي لليقن لدون اقراره أن العبد كان عنده وان كان محدث مثله لم برده عليه القاضي باقراره لان اقراره عنزلة انشاء تصرف منيه باختياره وهو غير صحيح منه في حق مولاه بعد الحجر اذا لم يكن في بده كسب بالاتفاق وههنالا كسب في مده فلا يكون اقراره ملزما مولاه شــياً ولا يكون هو خصما فيه بعد ذلك لانه أقر به فلا يتمكن من الانكار بعد ذلك ليقام عليــه البينة كالوصى اذا أقر على اليتيم بدين لايكون هو خصماً فيــه بعد ذلك ولكن المولي هو الخصم فيه لانه خلف عنه في غنمه فكذلك في الخصومة فان أقام المشترى البينة على العيب رده فان لم يكن له بينة استحلف المولى على علمه لانه استحلاف على فعل الغير فان نكل عن اليمين وأقر بالعيب رده بالعيب فان كان على العبد دين فكذب الغرماء العبد والسيد عا أقرأ به من العيب فاقر ارهما يكون حجة في حقهمادون الغرماء ويباع المتاع الردود في ثمنه فاعطى عنه المشــترى فان فضل من عنه الآخر شيء على تمنه آلاول كان آخرماء العبد لان الفاضل كسب العبد فيصرف الى غرمائه وان نقص عنه كان الفضل في رقبة العبد الا أن ساع فيبدأ من عنه لغرمائه لان وجوب هذا الفضل كان باقرار المولى وهو غير صحيح في حق الغرماء فيبدأ من منه محق غرما مه وان فضل من منه شيء بمد تضاً. دينهم كان لامشترى لان الفاضل حق المولى وهو مقر بدين المشترى وان لم يفضل شيء فلا شي له وان لم يكن على العبد دين كان عن المتاع في رقبته وفي المتاع بباعان فيه باقر ارالمولى بذلك للمشترى والحق له في الرقبة والكسبوانحلف المولى لمرد ان كان لي العبد دمن أو لم يكن فاذا عتى رد عليه باقراره لان اقراره حجة في حقه وانما كان المانع من العمل حق المولى فاذاعتق صار كالمجـدد لذلك الاقرار بعـد العتق فيرد عليه ويلزمه الثمن وللتاع له واذا باع المَّذُونَ مَنَاعًا لَهُ بِالفُ دَرَهُمُ وَقَبِضُ الْآلَفُ فَضَاءَتُ مِنْ يَدُهُ مَ حَجِرَ عَلَيْـهُ مُولَاهُ وَفَي يَدُهُ ألف درهم ثم طعن المشترى بعيب في المتاع فأقر به العبد ومثله بحدث فهو مصدق في قياس تول أبي حنيفة رخمــه الله لانه أقر المشترى بألف درهم عند رد المتاع عليه ولو أقر له بألف درهم مطلقاً وفي يده ألف درهم صح اقراره في قول أبي حنيفة باعتبار ما في يده ولا يصيح

في قولمها وقد بينا هذا فان كان المولى قبض من يده ذلك المال قبل اقراره بالعيب لم يصدق لان اقراره صحيح باعتبار ما في يده ولم يبق في يده شئ حين قبض المولى منه وكذلك لو كان في بده مال وعليه دين مشله لان ما في بده مستحق لنرمائه فلاعكن تصحيح اقراره فيله وحاله كحال مالو لم يكن في يده شئ سواه ولو باع المآذون متاعاً له تُم حجر عليه المولى ثم باعه مولاه فوجد المشترَّى بالمتاع عيبا فليس العبد خصما فيه ولكن الخصم هو المولى ان كان على العبد دين حين باعه مولاه أو لم يكن لان منافعه بالبيع صارت مملوكة للمشترى فلا يتمكن من صرفه الى خصائه بغير رضي المشترى فان قامت البينة بالميب رد المتاع وبيع في ثمنه وكان المشترى أحق به من الفرماء فان لميف محقه حاص الفرماء فيما قبض من عن العبد لأن دينه ثبت بالبينة وهو حجة في حق الغرماء وان لم يكن له مينة على العبد ولكن أقر به المولى أو نكل عن المين فكذلك الا أن المشترى لا محاص الغرماء عا بقي من حقه لا ن اقرار المولى ونكوله لا يكون حجة في حقالغرماء ولا يضمن المولى له شيأ لان الغرماء انما قبضوا عن العبد منه بقضاء القاضي لهم به ولو حجر المولى على العبد ولم يبعه ثم طعن المشترى بميب في المتاع فصدقه به العبد وناقضه البيع بغير قضاء قاض والعيب مما يحدث مثله أولا يحدث مثله فمناقضته اياه باطلة لان قبوله بالميب بغير قضاء قاض بمنزلة الاقالة والاقالة كالبيع الجديد في حق غير المتعاقدين فيكون هذا في حق المولي كشراء العبد الياه ابتداء بعد الحجر فان أذن له المولى بعد ذلك لم تجز تلك الاقالة الا أن يجبز أو يجدد الاقالة بعد الاذن بمنزلةالشراءالمبتدأ في حال الحجر فانه لا ينفذ بالاذن الا أن يجبزه أو بجدده فان كان العبد أقر بالعيب في حال الحجر وايس في بده مال ثم أذن لهالمولى في التجارة لم يؤخذ بذلك الاقرار لان تأثير الاذن في تنفيذ ما ينشئه من التصرف بعد الاذن لافي تنفيذ ما كان سبق الاذن الا أن نقر أقرارا جديدا بمد الاذن فينئذ هو مؤاخذ به كافراره بدين آخر عن نفسه فان قال المشترى أقررت بالميب بمد الاذن وقال المبد أقررت به في حالة الحجر أخذ باقراره لانه أضاف الاقرار الى حالة لا تنافى الالزام بحكم الاقرار الا أن يكون العبد صبيا فيكون القول قوله حينئذ لاضافة الاقرار الى حالة ممهودة تنافىالالتزام بحكم الاقرار أصلا الاأن يقيم المشترى البينة أنه أقربه بعد الاذن الآخر أوفى الاذن الاول فالثابت بالبينة يكون كالثابت معاينة ولو دفع أجنبي متاعا له الى عبد مأذون يبيعه له بغيراذن مولاه فباع فهو جائز لان التوكيل بالبيع من صنيع التجار

والمأذون بحتاج الىذلك لانه يستمين بالناس فيمثله ومن لايمين غيره لايمينه غيره عند حاجته والمهدة على المبداذا كان عليه دمن أولم يكن لان هذا التصرف مما متناوله الفك الثابت بالاذن وكذلك لو كان دفع مولاهاليه متاعاً يبيمه له وعليه دين فان المولى لايكون دون أجنى آخر في الاستمانة به في البيم فان حجر المولى على العبد ثم طمن المشتري بميب في المتاع فالمبد خصم ف ذلك كما لو كان باع المتاع لنفسه وهذا لان المشترى استحق الخصومة ممه في العيب فلاسطل حقه بحجر المولى فاذرد عليه سينته أو باباء يمين أو كان عيبا لا محدث مثله بيع المتاع في الثمن فان بقى منه شيء كان في عتق العبد لانه في حكم العهدة عنزلة مالو باشر المقد لنفسه الاأنه برجع مه على الاجنبي أن كان باعدله وعلى المولى أن باعه له لان الحق في كسبه ورقبته لفرمائه والمولى كاجنى آخر فىهذه الحالة وانما لحقته العهدة بسبب عقد باشره له فرجع مه عليــه فانكان المولى والأجنى معسرين حاص المشترى الفرماء في رقبة العبدما بتي شي من حقه لان دينه ثابت بسبب ظاهر في حق الفرماء تم يرجع المشــترى بما بتي بعد ذلك من حقه على الآمر وبرجع عليه الغرماء أيضا عا أخذه المشترى من عن العبد لان عن العبد حقهم وقد أخذ المشتري بعض ذلك بسبب دين كان العبد في التزامه عاملا للآمر فيرجمون عليه بذلك فيقتسمونه بالحصة وان كان العبد أقر بالعيبوهو يحدث مثله فاقراره باطللانه محجور عليه فلا يكون اقراره حجة في حق المولى والغرماء ولا يكون خصافيه بعد ذلك ولكن رب المتاع هو الخصم فيه لان المنفعة في هذا المقدكانت له فان أبي الممين أوقامت البينة على العيب أو أقر به رده عليه وأخذ منه الثمن انكان قبضه من العبد أوهلك عند العبدلان العبد كان وكيلا عنه فيده في الثمن كيد الموكل وانحلف على العيب ثم عتق العبد ورده المشترىعليه باقراره الذي كان في حال الحجر وأخذ منهاليمن فكان المتاع للعبد المعتق لآنه كالمجدد لذلك الاقرار بعد العتق ولان اقراره ملزم اياه فيحقه وقد خلص الحق له بالمتق

## ۔ ﷺ باب اقرار المولى على عبدہ المأذون ﷺ۔

(قال رحمه الله) واذا أذن الرجل لمبده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته وأنكره المبد فالدين كله لازم لاناقراره في الصورة على العبد وفي الحكم على نفسه فالحكم الثابت في حالة الرق بيع الرقبة في الدين أو قضا الدين من كسبه وذلك استحقاق على المولى

واقراره على نفسه صحيح فيخير المقر له بين ان يطلب بيعه في الدين وبين ان يختار استسماءه فى جيم الدين وكذلك لو أقر عليـه بكفالة بامره فان كـفالة العبد بأمرالمولى صحيحةملزمة اياه عنزلة التزام الدين بغيره من الاسباب فان كانت قيمته ألف درهم فأقر المولى عليه بدين عثرة آلاف درهم ثم أعتقه فعلى المولى قيمته للغرماء لانه بالاعتاق أتلف عليهم ماليةالرقبة فيكون ضامنا لهم قيمته ويرجعون أيضا على العبد بقدر قيمته لان المالية هي حقهم سلمت للعبد بالعتق والاقرار تصرف من المولى عليه باعتبار تلك المالية وهو بملك الرقبة علك أن يلزمه السعاية في مقدار قيمته بعد العتق بتصرفه (ألا تري) أنه لو رهنه ثم أعتقه وهو معسر مجب على العبد السمانة تقدر قيمته وكذلك لو أقر أنه مرهون عنه فلان بدين له عليه ثم أعتقه وهو معسركان على العبد السماية في مقدار قيمته فكذلك اذا أُقرَ عليه بالدين وهـذا لان عل الدين الذمة ولكن الدين في ذمة المملوك يكون شاغلا لمالية رقبته وهذه الماليـة ملك المولى والذمة مملوكة للعبد وفي مقدار مآلية الرقبة أقرار المولى كاقرار العبد لمصادفته ملكه فيلزمه السعاية فيه بعد العتق وهذا المعنى ينعدم في الزيادة على قدر القيمة فلا يسمى العبدفيه بعد المتق لان الكسب بعد المتق خالص ملكه فلا يلزمه أن يؤدى منه الا مقدار ماهو ثابت في حقه فأما قبل العتق فالكسب ملك المولى والمولى مقربان حتى المقر له في الكسب مقدم على حقه فلهذا يقضى جميع الدين من كسبه قبل العتق ثم وجوب قيمة المالية على المولي لاءنع وجوب السماية على العبد بقــدر قيمته لان السبب مختلف فان السبب في حق المولى اتلاف مالية الرقبة وفي حق العبد وجوب الدين عليه في مقدار القيمة باعتبار نفوذ تصرف المولي عليه وعلى هذا لو أبرؤا المولىمن القيمة أوقومت عليه لم يرجعوا على العبد الانقدر قيمة العبد لأن الثابت في حقه متصرف المولى عليه بعد العتق هذا القدر وكذلك لو سعى لهم العبد في خمسة آلاف تم أعتقه المولى في صحته تم مات ولم يدع شيأ فعلى العبد أن يسمى لهم في قيمته لان مااستوفوا كان من ملك المولى وذلك لايمنع وجوب السماية على العبد بعدالعتق في مقدار قيمته بتصرف المولى عليه الا أن يكون مابق من الدين أقل منها فحينئذ يلزمه السمانة في الاقل عنزلة المرهون اذا أعتقه الراهن وهو معسر يلزمه السماية في الاقل من قيمته ومن الدين وهذا لانه اذا سمى في مقدار الدين وقد وصل الي الغرماء كمال حقهم فلا معنى لا يجاب السعاية عليه في شيء بعد ذلك ولو كان العبد أقر بالدين أيضا لزمه الدين كله كما

لو لم يوجد الاقرار من المولى به أصلاً وهـذا لان الاقرار من العبد التزام في ذمتـه وهو خالص حقه وفي الذمة سعة فيثبت جميع الدين باقراره في ذمته ويؤاخـــذ به بعد العتق فأما اقرارالمولى عليه باعتبار ماليته فلا شبت به في حق العبد الا بعد مايتسم له الحلولو أقرعليه المولى لدين عشرة آلاف وأنكرها عليه العبد فبيع في الدين واقتسم الفرماء ثمنه فلا سبيل لهم على المبدعند المشترى لان الدين الذي أقربه المولى عليه لا يكون أقوى من دين واجب عليه ظاهرا وهناك اذا بيع فى الدين لم يكن للغرماء عليه سبيل عند المشترى وهذا لأن المشترى غير راض باستحقاق شيء عليــه بالدين ولا يسلم الثمن للغرماء ما لم يسقط حقهم عن مطالبــة فى ذلك المشترى لانهم ان تمكنوا من مطالبته رده المشترى بالعيب ورجع بالثمن فان أعتقه المشترى رجع الغرماء على العبد تقيمته لان مقدار القيمة بما أقر به المولى عليــه ثبت لزومه في حق العبد بعد المتق بمنزلة جميع الدين الثابت باقرار العبدأو بتصرفه فكما يطالب هناك بجميع الدين بعــد العتق يطالب همنا بقيمته بعــد العتق ولو لم يبع في الدين حتى دبره المولى فللفرماء الخيار بين تضمين المولى قيمتــه وبين استسماء المدبر في جميع دينهم لان المولى بالتدبير صارمهونًا عليهم مالية الرقبـة بالبيع في الدين فينزل ذلك منزلة الاعتاق في ايجاب ضمان القيمة لهم على المولى الا أن الفرق بين هذا وبين الاعتاق من وجهين أحدهما إن هناك اذا ضمنوا المولى قيمته رجعوا على العبد بقـدر قيمته أيضا وهمنا لاشئ لهم على العبـدحتى يمتق لان كسب المسدير للمولى وهم قد استحقوا على المولى مالية الرقبة حين ضمنوه فلا يبقي لهم سبيل على كسب هو ملك المولى وهناك كسب المعتق ملكه فتضمينهم المولى قيمته لا يمنعهم من الرجوع على المعتق بقيمتــه ليؤدى من كســبه والثانى ان هناك لا يكون لهم استسماء العبد الافي مقدار قيمته وهنا لهمحق استسماء المدير في جميع دينهم لان الكسب بعد التدبير ملك المولى والمولى مقر بجميم الدين وكون المقر لهأحق بالكسب منه وهناك الكسب بمد العتق ملك العبد وهو منكر للدين فلا يلزمه أن يؤدى منه الا مقدار ما نقدر فيه تصرف المولى عليه فان أعتقه بعد التدبير همنا أخذوه نقيمته فقط لان الكسب بعد العتق ملكه وان أدى خمسة آلاف ثم أعتقه المولي أخذوا منه أيضا قيمته وبطل ما زاد على ذلك لان المستوفى من ملك المولي فلا يمنع ذلك وجوب مقدار القيمة عليه بعد العتق لنفوذ تصرف المولى عليه في ذلك القدر ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يسمى

في قيمته فيأخـذه الغرماء دون الورثة لان المولى بالاعتاق صار ضامنا مقدار قيمته للفرماء والمتق في المرض وصية فيتأخر عن الدين فعلىالعبد أن يسمى في قيمته لرد الوصية ويأخذه الغرماء باعتبار آنه تركة الميت وحق الغريم في تركته مقدم على حق الوارث ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك أيضا نقيمته لانه قد لزمة بعدالمتق عما أقر به المولى مقدار قيمته ولا شي المورثة ولا لفرماء المولى من ذلك لان ما سعى فيه العبدىدل ماليته ودينه في ماليته مقدم على دين غرماء المولى لان حق غرماء المولى يتعلق بماليته عرضه وحق غريم العبد كان ثابتا في ماليته قبل ذلك فلهذا لا يكون لغرماء المولي مزاحة مع غرماء العبد في شئ مما سعى فيه العبد وان كان أمَّا أُقرعلي العبد بالدين في المرضوالمسئلة على حالها كانت القيمة الأولي لغرماء المولى خاصة لانحقهم تعلق عاليته لمرض المولى فاقراره على العبد بالدين بعد ذلك عنزلة اقراره على نفسه وكما لا مزاحمة للمقرله في المرض مع غريم الصحة في تركة المولي فكذلك لا مزاحمة للمقرله في المرض ههنا والقيمة الاولى التي سعى العبد فيها تركة المولي فتكون لغرماءالمولي خاصة تم يسمى في قيمته لغرماء العبد خاصة لان وجوب القيمة الثانية عليه باعتبار الدين الواجب عليه لاقرار المولى فيكون ذلك لغرمائه خاصة وهذا لان حق غرماء المولى تعلق عالية الرقبة وقد سلمت لهم تلك المالية ولو لم يقر عليه بالدين والكن أقر عليه بجنايةخطأ فانه يدفعه بها أو يفديه لأن موجب جناية العبد على المولى فان المستحق بالجناية نفس العبد على المولى فاقراره عليه بالجناية بمنزلة البينة والمعاينة فيدفع بها أويفديه وكذلك لو أقر على أمة في بدى المبدأ وعبد في بدية بدين أو جنابة كان مثل اقراره على العبد بذلك لان كسب العبد ملك المولى كرقبته فان أعتقها بعد ذلك فهو عنزلةما ذكرنا من اعتاقه العبد بعد الاقرار عليه بالدين واقرار الاب والوصى على الصي المأذونله في التجارة أو على عبده باطل لانه لاملك له على الصبى ولا في ماله فاقراره عليه يكونشهادة وبشهادة الفرد لا يستحق شيء ثم ثبوت الولاية للاب والوصى على الصبي بشرط النظر وليس في اقر ارهما عليه في معنى النظرله عاجلا ولو أذن الصبي التاجر لمبده في التجارة ثم أقر الصي على عبده لدن أوجناية خطأ وجمده المبد كان أقرار الصي عليه في جميع ذلك عنزلة أقرار الكبير لأنه بالاذن له في التجارة صار منفك الحجر بمنزلة ما لو صار منفك الحجر عنه بالبلوغ واقراره بعــد البلوغ على عبده بذلك صحيح فكذلك بمد الاذن وكذلك المكاتب أو المبدد المأذون يأذن لمبده في التجارة

تم يقر عليــه ببعض ماذكرنا فهو بمنزلة اقرار الحرعلي عبــده لان بالكتابة والاذن له في التجارة يصير منفك الحجر عنمه في الاقرار بالدين والدين اذا أقر به على نفسه فكذلك فها يقر به على عبده لان صحة اقراره على العبد باعتبار أن المستحق به ملك المقر والمكاتب والمأذون في هذا اسوة الحر واذا اشترى المكاتب انه أو أباه أو ولد له من المكاتبة ولد فهو مأذون له في التجارة وان لم يأذن له المكاتب قال لانه مكاتب معه فان المكاتب عنزلة الحريدا وولده ووالده بينهما بعضية فكما شبت باعتبار هذا السبب حقيقة الحربة له أذا ملكه الحرفكذلك شبت له الحرية بدا اذا ملكه المكاتب لان ملك المكاتب محتمل هذا القدر ( ألا ترى )انه يكاتب عبده فيصح وبهذا يتبين أن من قال من أصحابنا لا يكاتب أحد على أحددفذلك وهم منه قاله من غير تأمل في الروايات المنصوصة واذا تبت انه صار مكاتبا فمن ضرورته الاذن له في التجارة لأن انفكاك الحجر بالكتابة أقوى منه بالاذن له في التجارة فان أقر عليه المكاتب بدين لم يصدق عليه لان من يكاتب عليه صارملكا للمولى داخلافي كتابته كنفس المكاتب واقراره على مكاتب مولاه ايس بصحيح (ألاتري) أنه لا علك أن يشغله بالدين بطريق الرهن فكذلك لا علك الاقرار عليه بالدين الا أن المقر له أحق بما يكسبه وبما في يده من مال كان اكتسبه ولم يأخذه منه المكاتب لان المكاتب كان أحق بكسبه وأخذه فيستمين به على أداء بدل الكتابة وقد أقر أن المقر له بالدين أحق بهذا الكسب واقراره صحيح في حق نفسه فان كان المكاتب قد أخذ منه قبل اقراره ما لا فان ذكر المكاتب ان الدين وجب عليه بعد قبضه المال منه فالقول قوله ولا حق للغريم فيما قبضه لان تقبض المكاتب يخرج ذلك من أن يكون كسباله والدين أنما يلزمه في كسبه وكسسبه ما في يده عندوجوب الدين عليه أو ما يكتسبه بعد ذلك وان ذكر أنه وجب غليه قبل قبضه فالفريم أحق مهمنه لاقراره بتعلق حق الغريم به قبل أن تقبضه منه المولى وان اختلفا في ذلك فالقول قول المكاتب في ذلك مع يمينه على علمه لان الغريم يدعي استحقاق ذلك المال عليه والمكاتب منكر لذلك ولو أقر عليه المكاتب بالدين ثم أدى فعتق عتق هذا معه لكونه داخلا في كتابته ولا شيء على واحد منهما في ذلك الدين أما على المكاتب فلانه لم يتلف على الفرماء شيأ من محل حقهم اذ لاحق لهم في ماليـة رقبتهم مادام مكاتباً وأما على المقر له فلان انرار المـكاتب عليــه باطل وانما كان يأخذ كسبه باعتبارأن المكاتب أحق بذلك الكسب وبعد العتق الكسب خالص ملكه

فلا يلزمه اداء شيء منه باقرار المكاتب عليه ولو كان اشترىأخاه أو ذارحم محرم فيهفالجواب كذلك في قول أبي نوسف ومحمد رحمهما اللهلان هؤلاء شكاتبون عليه عندهما فأما عندأ بي حنيفة رحمه الله فهذا بمنزلة اقراره على عبده لانهم لاشكاتبون عليه فاذا ادى المكاتب عتق وء قوا جميعًا لا نه ملك ذا رحم محرم منه ويضمن الكاتب من الدين الذي أقر به قدرقيمة المقر عليه يوم عنق ثم يكون على المقر عليه الاقل من قيمته ومابقي من الدين عنزلة الحر اذا أقر على عبده ثم أعتقه وهذا لان حق المقر له تملق عالية رقبته حين كان بجوز له بيمه ولو كان حين اشترى النه أو أباه أقر عليه مجنالة خطأ فاقراره عليه باطل لان موجب جنالة المكاتب يكون عليه دون مولاه ومن يكاتب على المكاتب فهو مملوك للمولي فلهذا بطل اقرار المكاتب عليه بالحنالة عليه فان اكتسب مالا كان المكاتب أحق به من صاحب الجناية لان جنالة المكاتب لاتكون مالا الا نقضاء القاضي ولهذا لوجني المكاتب ثم عجز فرد في الرق مدفع به أو يفدي ولا يباع فيه فقبل قضاء القاضي لا تكون جنانته متعلقة بكسبه فلهذا كان كسبه للمكاتب دون صاحب الجنابة فان لم يأخذه المكاتب منه حتى مات المقر له عليه بالجنابة أخذ صاحب الجنابة من ذلك المال الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لان عوته تحقق اليأس عن دفعه فصارت جنايتــه مالا يمنزلة قضاء القاضي به فيتعلق بكسبه وما بقي من المال في بدهُ فهو في كسبه فينفذا قرار المكاتب فيه ولو كان المكاتب قبض منه كسبه قبل موته لم يكن لصاحب الجنالة على ذلك سبيل لانه أنما تصير جنالتهمالا بعد موته وما أخذه قبل ذلك خرج عن أن يكون كسباله فلا يثبت فيه حق ولي الجنامة عنزلة مالو أخذ منه كسبه ثم أقر عليه مدىن لزمه بعد ماأخذه ولو لم عت ولم يأخذ منه المكاتب كسبه حتى أدى المكاتب فعتقا فالكسب كله للمكاتب ولا شئ لصاحب الجنامة فيه ولا على واحد منهما لان اقراره بالجنابة عليه كان باطلا قبل العتق وقد ازداد بالعتق بمدا عنه فلا وجه للحكم بصحة اقراره عليه بعـــد-العتق والجناية أنما تصير ما لا بعد العتق وبعد العتق لا حجة له عليه بالجناية فلهذا لا يجب شئ للمقر له على واحد منهما ولوكان المكاتب أقر عليه مجناية خطأ ثم أقر عليه بدين ثم اكتسب المقر عليه مالا كان صاحب الدين أحق به لان الجنابة لاتصير مالا الا نقضاء القاضي وما لم يصر مالا لايتعلق صاحب الجناية بالكسد فيكون ما اكتسب لصاحب الدين خاصة اذ لامزاحم له فيه فاذا لم يأخذه حتى مات تحاص فيه صاحب الجناية الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وصاحب الدين بدينه لانه رفع الناس عن الدفع عوته فتصيير الجنابة مالا والكسب في بده على حاله فيتعلق حق صاحب الجناية به لان الوجوب وان تأخر فقد كان بسبب سابق على حق صاحب الدين فكان حق صاحب الدين أحق بدينــه لان ليكل واحــد من الخصمين نوع قوة من وجيه أما حق صاحب الجناية فلسبق السبب وأما حق صاحب الدين فلانه تعلق بالكسب كما أقر به فالهذا الحق سبق من حيث التعلق بالكسب وللا خر سبق من حيث السبب فيستويان في النوة وتتحاصان في الكسب وكذلك أن كان المكاتب أخذ منه قبل موته كان أخذه غصبا باعتبار أن حق صاحب الدين فيه مقدم على حقه فكو نه في يدهوكونه في مد المقر عليه سواء ولو لم عت ولكن المكاتب أدى الكتابة كان صاحب الدين أحق بذلك المال و يطلت الجناية لان الجناية لو صارت مالا انما تصير مالا بديد العتق ولا وجه لذلك لانمدام الحجة فاقرار المكاتب لايكون حجة على المقر عليه بعد المتق باعتبار نفسه ولا باعتبار كسبه والجنالة أنما تصير مالا على أن تكون دينا في ذمته ثم يقضي من كسبه فإذا انعد إذلك بعد العنق كان صاحب الدين أحق بذلك المال فان فضل من حقهشي كازللمكاتب ولو أقر عليه أولا بدين ثم بجناية ثم مات المقر عليه وفي يده مال بدئ منه بالدين لان الدين أقوى من حق صاحب الجنامة فانه أسبق سبباً وتعلقاً بالكسب واعتباراقرار المكاتب عليه لأجل الكسب وأنما يعتبر ذلك اذا فرغ الكسب عن صاحب الدين فأمامابقي من الدين فحق الغريم مقدم على حق المكاتب فيه فلا يعتبر اقراره فيه بالجناية فان بقي شئ بمد الذي كان لصاحب الجناية عوت المقر عليه صارت مالا وهذا الفاضل من الكسب حق المكاتب فأخذه المقرله بالجناية لحكم اقرارهولو كانأقر بالدينأولائم بجناية ثم بدين وهو بجحدتم مات المقر عليهوفي يده مال فانه يبدأ منه بالدين أولا لان حق المقر له الاول أقوى من حق صاحب الجناية لاسبق والتعلق بالكسب كما أقر به وهو أقوى من حقصاحب الدين الآخر لانه أسبق تعلقا بالكسب فان فضل من دينه شيء تحاص فيه صاحب الجناية والدين الآخر لان الغريم الاول لما استوفى حقه صار كان لم يكن وكانما يني هو جميم الكسب وقد أقر عليه بالجنانة ثم بالدين وفي هذا هايتحاصان لقوة في كلواحدمنهمامن وجه ولو لم عت ولكن المكاتب أدى فعتق بدئ بالدين الاول ثم بالدين الاخر فما فضلءن الدينين فهو للمكاتب لما بينا أنهلاوجه لايجاب المال عليه باقرار المكاتب بالجناية عليه بعد العتق فكانه ما أقر عليه الا بدين ثم بدين فيبــدأ

من كسبه بالدين الاول لانه أقوى ولا مزاحمة للضعيف مع القوى ثم بالدين الآخر ولوأقر عليه بجناية تم مات المقر عليه وفي بده مال فأنه بتحاص أصحاب الجناية الاولي وصاحب الدين في ذلك المال لاستوائهما في القوة من حيث ان كل واحد منهما له نوع قوة من وجه ثم يدخل صاحب الجناية الاخيرة مع صاحب الجناية الاوئى فيشاركه فيما أصاب لانصاحب الدين لما استوفى حقه خرج من الدين وحق صاحب الجناية الاولى والجناية الاخيرة سواء (ألا ترى) أنه لو لم يتخللهما الاقرار بالدين كانا مستويين في الكسب لان حق كل واحد منهما انمايصير مالا بمد موت المقر عليه ويتعلق بالكسب في وقت واحدوالاسباب، مطلوبة لاحكامها لالاعيانها فاذاكان صيرورة الجنائين مالافي وقت واحد كانامستويين في الكسب كما لو أقربهما معا فلهذا دخل صاحب الجناية الاخيرة مع صاحب الجناية الاولى ويشاركه فيما أصابه فان قيل هذا ليس بصحيح لان ما يأخذه صاحب الجناية الاخيرة لا يسلم له وان صاحب الدين ما استوفى كال حقه فيكون له أن يأخذ من يد صاحب الجناية الاخيرة ما يصل اليه ويقول حقى مقدم على حقك في الكسب بنقلنا القول مهذا يؤدى إلى دور لا ينقطع أبدا لانه اذا أخذ ذلك منه لا يسلم له ولكن يأخذه منه صاحب الجناية الاولى لانه يقول حتى ف الكسب مثل حقك فليس لك أن تفضل على بشي من الكسب فاذا أخـذ ذلك منــه أتاه صاحب الجناية الاخيرة واسترد ذلك منه لان حقه مثل حقه فلا يزال بدور هـكذا فلقطع هذا الدور قال لايكون لصاحب الدين سبيل على ما يأخذه صاحب الجناية الا خــيرة فان استوفى صاحب الجناية الاولى وصاحب الدين حقهما وبتي شئ أضيف ذلك الباقي الى ماأصاب صاحب الجناية الاولى فاقتسم جميع ذلك صاحبا الجنايتين نصفين حتى يستوفياحقهمالانحقهما في الكسب سواء والمانع لصاحب الجناية الاخيرة من المزاحمة حق صاحب الدين وقد انمدم ذلك بوصول كمال حقه اليه ولو لم يمت المقر عليه ولكن المكاتب أدى فعتق فصاحب الدين أحق بمافى يد المقر عليه حتى يستوفى دينه فما فضل عنه كان للمكاتب ولاشي الصاحب الجناشين بعد عتق المقر عليه لما بينا ولو كان أقر عليه بجاية ثم مجناية في كلام متصل أو منقظم ثم مات المقر عليه تحاصا في تركته لان كل واحدة من الجنايتين أنما تصيير مالا بعد موته وتعلقهما بالكسب في وقت واحد وفي مثله المتقدم والمتآخر سواء كالمريض اذا أقر بدين ثم بدبن ثم مات تحاصا في تركته سواء كان الاقرار بكلام متصل أو منقطم ولو كان أقر عليـــه بدينين

لرجلين في كلام متصل تحاصا أيضافي تركته لان في آخر كلامه ما ينــير موجب أوله وان موجب أول الكلام اختصاص المقر له بالكسب وتنغير ذلك بالاقرار للثاني فيصير موجبه المشاركة بينهما في الكسب ومتى كان في آخر كلامه ما ينيير موجب أوله توقف أوله على آخره فكانه أقر لهما جميما وان كان قطع كلامه بين الاقرارين بدئ بالاول فان فضل عنه شئ كان للثاني سواء مات المقر عليه أو أدى المكاتب مكاتبته لان صحة اقرار المكاتب عليه باعتبار الكسب وكما أقر الاول بالدىن تعلق حق المقر له بالكسب فاقراره بعدذ لكغيرمقبول في اثبات الزاحمة للثاني مع الاول وهو نظير الوارث اذا أقر على الميت بدين ثم بدين فانه يبدأ بما في يده بالدين الاول لهذا المني واذا أذن للعبد في التجارة وقيمته ألف درهم فادان أاف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم وهو يجحد ذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي أدان العبد بالخيار لان حقه أقوى لانه دين من كل وجه والضعيف لا يظهر ممالقوي فكمانه ليس لاحد عليه شئ سواه فان شاء ضمن المولي قيمة العبد باتلافه المالية المستحقة له بالاعتاق وان شاء أخذ دينه من العبد لان دينه كان ثابتا في ذمة العبــد قبل العتق فبالعتق ازداد قوة ووكادة فان ضمنه المولى لم يكن الآخر على المولى ولا على العبدشي اماعلى المولى فلانه ما أتلف الامالية الرقبة وقد ضمن جميع بدلها مرة واما على العبد فلان صحة أقرار المولى عليه باعتبار مالية الرقبة (ألا ترى) أنه بمد المتق لا يسمى الا في مقدار مالية الرقبة لولم يكن عليـه دين آخر وهنا لا فضـل في مالية الرقبة على دين العبد فيبطل اقرار المولى عليه لانمدام محله وان اختار الغريم أخذ دينة منالعبد فللمقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد لان العبد فيجمل في حقه كانه لم يكن على العبد دين سوى ما أقر به المولي عليه فيكون للمقر لهأن يضمنه قيمهالعبد لان المولى مصدق على نفسه وان لم يكن مصدقا على عبده ولو كان المولى أقر على العبد بدين ألني درهم ولا دين عليــه سواه وجحده العبد ثم صار على العبــد ألف درهم باقراراً و ببينة فانه يباع فيضرب كل واحد منهما في ثمنه مجميع دينه لان اقرار المولي عليـــه صادف محلا فارغا فانه لم يكن عليه دين آخر حين أقر به المولي فيثبت جميع ماأقر به المولى في حال رقه وان كان أكثر من قيمته (ألا ترى) ان للمقر له أن يستسميه في جميمالدين وكذلك يثبتماأقر به العبدعلى نفسه بعد ذلك لبقائه مأذونا بعد اقرار المولي عليه فاذا يبع

ضرب كل واحد منهما في تمنه بجميع دينه كما لو حصل الاقر اران من العبد ولو كان أقر ار العبد أولا بدئ به لان حق غريمه تملق بمالية رقبته فاقرار المولى بعد ذلك صادف مالية مشغولة وصحة اقراره باعتبار الفراغ فلا يظهر مع الشغل فلهذا بدي من عمنه عما أقر به العبد على نفسه بخلاف مالو كان الاقراران من العبد لان صحة اقراره باعتبار الاذن لاباعتبار الفراغ وكذلك ان بيع بالني درهم فخرج منهماألف وتويت ألف كان الخارج منهاللذي أقر له العبد لان التاوي غـير معتبر وباعتبارالحاصل اقرار المولي لم يصادف الفراغ في شيء مما أقر به فان كان العبد لهما العبد لاستواء حقهما في القوة فان الاقرارين من العبد جميعهما حالة الاذن ولا مزاحمة مهم ما للذي أقر له المولى لان حقه أضعف فاقرار المولى ماصادف فراغا في شي من الماليسة فان بقي من نمنه شيء بعد قضاء دنهما كان للذي أقر له البولي لان الفاضل للمولى وقد زعم هو أن المقر له أحق بذلك منه وزعمه في نفسه معتبر ولو لم نقر العبد على نفسه بشي وأقر عليه المولى بدين ألف درهم ثم بدين ألف درهم في كلام منقطع فانه بباع فيبدأ بالالف لان حق الاول أقوى فاقرار المولى له صادف فراغا ولان صحـة اقرار المولى على عبـده باعتبار المالية وقد صارت المالية مستحقة للمقر له الاول فلا يمتب اقراره في اثبات المزاحمة للثاني ممه ولكن يستوفى الاول دينه فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامــه فقال لفلان على عبدى هذا ألف درهم ولفلان ألف درهم تحاصا في تمنه لان في آخر كلامهماينير موجب أول كلامه فان صدقه العبد في أحدهما والكلام متصل أو منقطع تحاصا في تمنه لان العبد بالتصديق صار مقرا بدين أحدهما فكأن المولى أقر عليه بدين ثم أقر العبدعلي نفســه مدمن وفي هذا يتحاصان في تمنه وان صدقه في أولهما مدئ به لان التصديق متى اتصل بالاقرار كان كالموجود عند الاقرار (ألا ترى) ازالصحيح اذا أقر بدين لغائب ثم حضر القر له في م ضه وصدقه جعل ذلك دمن الصحة فهمنا أيضا يصير العبد بالتصديق كالمقر بذلك الدمن حين أقر المولى به فهو نظير ما لو أقر العبد على نفسه بدين ثم أقر المولى عليه بدينوهذا اذا كان اقرار المولى مهما منقطعا فان كان متصلا تحاصا في عنه لان باتصال الكلام يصير كان الاقرارين من المولى وجدا معافتثبت المحاصة بينهما في تمنه ثم التصديق من العبد بعدماأ وجب الدينين في رقبته لايكون مغيرا للحكم ولوكانت قيمة العبد ألف درهم وخمسماعة فأقرالعبد

بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم بيع المبد بالني درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في عنه بجميع دينه ويضرب الذي أقر لهالمولي فى عنــه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم اخماساً لان الاقرارين من العبــد جميمهما حالة الاذن فيثبت جميع دبن كلواحد منهما فأما الاقرارمن المولى فحين وجدكان الفارغ منه بقدر خمسائة لانقدر الالف من ماليته كان مشفولا بحق غريم العبد وصحة اقرار المولى عليه باعتبارالفراغ وانما يصح من اقرار المولى في حق المزاحمة تقدر الفارغ منــه وهو خمسمائة فاذا جملت كل خمسمائة سهما كان الثابت على العبد خمسة أسهم فيجمل تمنه علي خمسة لكل واحد من غريمي العبد خمساه وللذى أقر له العبد خمســه ولو لم ببع وأعتقه المولي وقيمته ألف وخمسائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هــذه القيمة بدل مالية الرقبــة كالثمن لو بيــع العبد فيقسم بينهم الخماسا فيجمل لكل واحد من غريمي المبدخسمائة ويرجع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو أربعائة لان جميع دين كل واحد منهما ثابت علي العبد ويرجع الذي أقر له المولي على العبد بما تنين لان الثابت من دينه على العبد خمسما ته وقد وصل اليه ثلثما ته فبقى من هذا الثابت ما تتان وان شاء الغرماء تركوا المولي والبعوا العبد بالثابت من دنونهم فان اتبموه أخــذ منه الغريمان اللذان أقر لهما العبد جميع دينهما ألني درهم وأخذ منه الذي أقر له المولي خمسمائة لان هذا القدر هو الثابت على العبد باقرار المولي عليه فلا يطالبــه بمد العتق الا به ثم يرجع على المولي تخمسمائة درهم أيضاً لان المولي مقربان ذلك الدين على عبده وانهاستهلك رقبته بالاعتاق وقد برئ من حق غريمي العبد بالرائهما اياه فكان للذي أقر له المولى أن يرجع عليمه بمابقي من دينه حتى يصل اليه كمال حقه ولو كانت قيمة العبد ألف درهم فأقر المبد بدين ألف درهم ثم أقر المولى عليه بدين ألف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألني دَرهم ثم أقر العبد بدبن ألف درهم ثم بيع بألني درهم فجميع الثمن للذين أقر لهما العبد خاصة لان المولى أقر عليه وليس في ماليته شئ فارغ عن حقَّرَبُم العبد عند ذلك وصحة اقرار المولى عليه باعتبار الفراغ فلم يثبت شيء مما أقر به المولي في مزاحمة غريمي العبد وبالزيادة التي حدثت بعد ذلك لا يتغير حكم اقرار المولى اذ لا معتبر بالزيادة المتصلة وحين بيع فلا فضل فى تمنه على حق غريميه فلهذا كان الثمن كله لغريمي العبد ولوأعتقه المولى يضمن قيمته لان القيمة بدل المالية كالثمن ولو اختار اللذان أقر لهما العبد اتباعه وأبرؤا من القيمة المولى كان للذي أقر

له المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه لان المولى استهلك مالية الرقبة وفي زعمه أن حق المقر له كان الما في هذه المالية وزعمه معتبر في حقه ثم حقه البت في هذه المالية أذا فرغ من حق غريمي العبد بدليل أنهما لو أبرآه عن دينهما بيع للمقرله وحين اختار المقراتباع العبدفقد فرغت هذه المالية من حقهما فالهذا كان للذي أقر له المولى أن يضمنه هذه المالية ويستوفيه بدينه ولو كانت قيمة العبد ألف وخمسائة فأقر عليــه المولى بدين ألف ثم بألف ثم بألف في كلام منقطع ثم بيع العبد بألفا فهو بين الاولين أثلاثا يضرب فيه الاول بألفوالثانى بخمسمائة لان جميع الدين الاول ثبت على العبد باقرار المولى به فانه صادف محلا فارغا وقد ثبت من دين الثاني نصفه باقرار المولى لان الفارغ من ماليته عند ذلك كان تقدر خمسائة فيضرب كل واحد منهما في التمن بما هو ثابت من دينــه ولو أعتقه المولى وقيمته ألف درهم ضمن قيمته ألف درهم لان وجوب الضمان عليه باستهلاك المالية بالاعتاق وآنما يعتبر قيمة المستملك عند الاستهلاك ثم نقتسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما لما بينا أن في تبوت الدين يعتبر الفراغ وقت الاقرار ثم ير جعان على العبد بخمسمائة لان الثابت من دينهما على العبد ألف وخمسائة وقد استوفيا من المولى مقدارألف فيرجعان على العبد بما بقي مما هو ثابت من دينهما وهو خسمائة فيقتسمانها أثلاثا وان طلبا أولاأخــذ العبد أخذاه بألف درهم مقدار قيمته لان العبد بعد العتى لا يلزمه من الدين الذي أقر عليه المولي به الا مقدار قيمته فيرجمان عليــه بألف مقــدار قيمته ونقتسمان ذلك أثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولي بجميع قيمته أيضاً لانه استهلك مالية الرقبــة فيكمون ضامنا لهما جميع القيمة فاذا استوفيا ذلك منه وصل اليهما جميع دينهما بخلافما اذاضمنا المولي في الانتداء فهناك لا يتبعان العبد الا بالباقي مما هو ثابت من ديهما وهو خمسمائة لأن العبد كان منكر الما أقر له المولى عليه فأما اذا أتبعا العبد أو لا يمقدار قيمته والمولى مقران جميم دمهما ثابت فبحكم اقراره يكون لهما أن يأخذا المولى مجميع القيمة حتى يصل الي كل واحد منهما كمال حتمه وأذا أتبعا المولى فاستوفيا منه خمسائة اقتسما ذلك أثلاثا أيضائم قد وصل الى المقر له الاول كمال حقه فالخمسمانة الباقية على المولى يستوفيها المقر له الثانى ولوكان الولي أقر بهذه الديون اقرارا متصلا كانوا شركاء في عن العبدلان باتصال الكلام يصير كان الاقرار منه لهم حصل في كالام واحد معا وان أعتقه المولى البعوا المولى بالقيمة ثم يرجعوا على العبد

بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو تاو لان المولى لا يغرم الاقيمةما استهلك والعبد بعد العتق لا يغرم مما أقر به المولي عليه الا مقدار قيمته حتى لوكانت قيمة العبــد ألف درهم فأقر عليه المولى بدين ألف ثم أقر بدله ذلك بدين ألف ثم ازدادت قيمته حتى صارت ألفين ثم أقر عليه بدين ألف ثم بيع العبد بألني درهم فهو بين الاول والآخر نصفان ولاشئ للاوسط لانه حين أقر للاول ثبت جميع ما أقر به لفراغ ماليته عند ذلك وحــين أقر للثاني لم يثبت شيء مما أقر به لانه ليس في ماليته فضل على الدين الاول وحين أقر للثالث ثبت جميع ما أقر به له لان في ماليته فضلاعلي حق الاول بقدر الالف واقر ارالمولى عليه متى صادف محلا فارغا كان صحيحا فالهذا قسم التمن بين الاول والآخر نصفين وان بيع بألفين وخمسائة استوفى الاول والآخر دينهماوكان الفضل للاوسط لان الفاضل من حقهما للمولي والمولي مقر بوجوب الدين للثانى عليه وهو مصدق على نفسه ولو أعتقه المولى وقيمته ألفان أخذ الاول والآخر قيمته من المولى ولاشئ للاوسط لان القيمة بدل المالية كالثمن فان أعتقه وقيمته ألفان وخمسمائة أخذالاول والآخر من المولىألفيين وكانت الحسمائة الباقية الاوسط باعتبار زعم المولى ولاشئ له على العبد لان شيأ من دينه غير ثابت في حق العبد فان توى بمض القيمة على المولى كان التاوى من نصيب الاوسط خاصة لان حقه في الفاضل ولا يظهر ذلك مالم يستوف الاول والآخر كمال حقهما عنزلة مال المضاربة اذا توىمنه كان التاوي من الربح دون رأس المال ولو كانت قيمة العبد ألفا وخسمائة فأقر المولي عليه مدىن ألف ثم بالف م بألفين تم بيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفى ألف درهم تمام دينــه وكذلك الثانى ويبقي ألف درهم فهو للثالث فان خرج من الثمن ألف درهم وتوىالباقى كان ثلثاً الالف للاول وثلثها للثاني لان جميع دين الاول ثابت على العبد والثابت من حق الثاني بقدر خمسائة لان الفارغ عن ماليته يومئذ كان هذا المقدار فيقتسمان مامخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج عمام دينه لان حقة أقوى من حق الثالث فالاقرار له من المولى كان سانقًا على الأقرار للثالث فما يتوى يكون على الغريم الثالث وأن استوفى التاني جميم دينه أيم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر دينهم والتاوى بينهم جميعا بمنزلة مالو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطما ثم أقر العبد بعد ذلك بدين ألف ثم بيع بثلاثة آلاف فأن الغريم الاول والذي

أقر له العبد يأخذ كل واحد منهم جميع دينه وكذلك الثانى الذي أقر له المولي يأخـــذ جميــم دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث لان حقه دون حق الثاني وحق غريم العبـــد تابت بعـــد اقرار المولي لبقاء الاذن فان توى من الثمن ألف درهم وخرجت ألفان كانتا بيرـــ الاول والثاني والذي أقر له العبد الخاسالاز جميع دين الاول نابت وجميع دين الذي أقر له العبد على نفسه ثابت والثابت للمقر له الثاني . قدار خمسمائة فان الفارغ من مالية الرقبـة يومئذ كان هــذا القدر فيضرب كل واحد منهم في الخارج من الثمن تقــدر الثابت من دينه فيكمون مقسوما بينهما أخماسا سواء كان الخارج ألفين أو ألفا وخمسها تةللاول خمسها دوللذي أقر له العبد خسماه وللثاني الذي أقر له المولى خمه واذا أذن لعبده في التجارة وقيمته ألف درهم فاشترى وباع حتى صار فى يده ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف ثم أقر عليه المولى بالف فالالف الذي في يده بين الفرعين نصفان لان دين العبد يقضي من كسبه كما يقضي من بدل رقبته وباعتبارهاجميما اقرار الولىصادف محلا فارنا في جميم ماأقر به فهو كما لوحصل الاقراران من العبد فيقسم الكسب بينهما نصفان ولو كان الولى أقر عليـــه بالفين معا قسم ثمن العبد وما له بينهما نصفين لان الثابت مما أقر به المولى عليه بقدر الفارغ من ماليــة رقبته وكسبه وذلك مقدار ألف فلهذا قسم الثمن والكسب بينهما نصفين ولو كان المال في يد العبد خسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم أقرعليه الولي بدين ألفين ثم أقرالعبد بدين ألف لم يضرب الذي أقر له الولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمية الا بخمسمائة لان الفاضل حين أقر له المولى مقدار خمسمائة فيثبت بما أقر به المولي وجميع دين كل واحــد من غريمي المبــد نابت فيقسم النمن والكسب بينهم أخماسا ولوكان أقر المولى قبل اقرار العبد بالدين الاول كان تمن العبد وماله بينهم ارباعاً سهمان من ذلك للذي أقر له المولى ولكل وأحد من غريمي المبدسهم لأن المولى حين أقر عليه كان العبد فارغا عن كل دين فثبت جميع ماأقر به المولى في حالرقهوان كَانَ أَكْثَرَ مِن قَيْمَتُهُ فَيضربُ فِي الثمن والكسبِ الذي أقر له المولى في جميع دينه فلهذا كانت القسمة ارباعا مخلاف الاول فهناك اقرار المولى وجدد بعد اشتغال العبد بالدين الذي أقر مه على نفسه فلا يثبت مماأ قر به المولى عليه الا بقدر الفاضل من مأليته على دين العبد لان مقدار الفاضل فارغ من دين المبد فيصح اقرار المولى عليه بقدر ذلك والله أعلم

## - اقرار العبدلولاه كالح

( قال رحمه الله ) واذا باع العبد المأذون المديون متاعاً له من مولاه بقدر قيمته أوباكثر فهو جائز لانه ليس في تصرفه اسقاط حق الغرماء عن شيء مما تعلق حقهم به وقد بينافرق أبى حنيفة بين هذا وبين بيم المريض من وارثه فاذا سَلَم المتاع الى مولاه وأقر بقبض الممن منه لم يصدق على ذلك حتى تشهد الشهود على معاينة القبض لان في تصحيح افر اره ابطال حق الغرماء عما تعلق حقهم به من ماليـة التمن والعبد فيما يقربه لمولاه متهم في حق غرمائه لانه يؤثر مولاه على غرمائه واقرار المتهم لايصح في ابطال حق الفيير بخلاف افراره بقبض الْمَن من أجني لانه غــير متهم في ذلك ﴿ يُوضِعه أنْ أَوْرَارُهُ بِالْفَبْضُ فِي مَعْنَي الْأَوْرَارُ بِاللَّذِينَ لأر الدبون تقضى بامثالها والمقبوض يصيرمضمونا على القابض ثم يسقط الدين بطريق المقاصة واقراره اللاجنبي بالدين أو بالمدين صحيح في حق الغرماء فكذلك اقراره بالقبض من الاجنبي فأما اقراره بالدين والعين لمولاه فلايكون صحيحا في حق الغرماء فكذلك اقراره بالقبض والمولى بالخيار أن شاء أعطى الثمن مرة أخرى وأن شاء نقض البيع ورد المتاع لأنه لزمه زيادة فى الثمن لم يرض بالتزامها وذلك مثبت له الخيار واقرار العبد له صحيح في اثبات الخيار لأنه علك الاقالة معه اذ ليس فيه ابطال حق الفرماء عن شيء مما تملق حقهم به فكذلك اقراره يجمل ممتبراً في أثبات حق الفسخ للمولى فان كان المتاع قد هلك في يده فعليه أن يؤدى الثمن ولا خيار له لان فسخ العقد في الهالك لا يتحقق واثبات الخيار له للفسخ وكذلك ان كان حدث به عيب عنده لان في اثبات خيار الفسخ له همنا اضرارا بالفرما، ولانه يثبت له خيار الفسخ لدفع الضرر عن نفسه فلا بجوز اثباله على وجه يكون فيه الحاق الضرر بغيره وكذلك كل دين وجب للعبد على مولاه فأقر بقبضه منه لم يصدق ولا يبرأ المولي منه حتى يماين الشهود القبض لما بينا أن افراره بالقبض في ممنى الاقرار له بالدين أو المين وكذلك أقرار وكيل العبــد يقبض الدين من المولي لان الوكيــل قائم مقام الموكل فانه هو الذي سلطه على القبض فاقراره بالقبض كاقرار الموكل به صدقه المبد في ذلك أو كذبه واذا أذن الرجل لامنه الصغير في التجارة أو أذن له وصى الاب فلحقه دين ثم باع عبدا من ابنه أو من وصى النه فبيعه جائز اذا باعه بالقيمة أو بأقل منها بما يتفان الناس فيــه لان الفكاك الحجر عنه بالاذن بمنزلة انفكاك الحجر عنه بالبلوغ (ألا ترى) أنه في تجــارته مع الاجنبي

ا يجمل كذلك فكذلك في تجارته مع الاب والوصى وأن كان باعه بشي لا يتغابن الناس فيـــه لم بجز بيعه في قياس قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد أما عندهما فظاهر لان الصي المأذون والعبدعندهما لا يملكان البيع بالمحاباة الفاحشة من أجنبي لان في ذلك معنى التبرعوهما ليسا من أهل التبرع فكذلك بيع الصبي من الاب والوصى بمحاباة فاحشةوعند أبي حنيفة رحمه الله علكان البيع من الاجنبي بالمحاباة الفاحشة على مانبينه في موضعه فاما في بيع الصبي من وليه بالمحاباة فروايتان في احدي الروايتين، علك لان رأيه بمد الاذن اذا انضم الى رأى وليه كان بمنزلة رأيه بمدالبلوغ وفي هذا لافرق بين أن تكون معاملته مع وليه أو مع أجنبي وهذا لانه عامل لنفسه في خالص ملكه الا أن يكون نائبًا عن وليه وفي الرواية الآخري لابجوز هذا لازالولي في هذا الرأى متهم في حق نفسه فباعتبار التهمة ينعدم انضمام رأى الولي الى رأيه في هذا التصرف \*يوضحه أن الصبي وان كان متصر فا لنفســ فهو عَنزلة النائب عن وليه من وجه حتى ملك الحجر عليه فباعتبار معنى النيابة قلنا لا يبيع من وليه بغبن فاحش كما لا يبيع من نفسه وباعتبار أنه متصرف لنفسه قلنا يبعمن وليه عثل قيمته أو بنبن بسير مع أن في بيع اليتم من الوصى الذي ذكره في السؤال همنا نظرا فقد ذكر مفسرا في موضم آخر آنه لا يجوز لانه من وجه نائب والوصي لا يملك بيع مال اليتيم من نفسه عشل قيمته ولا بغبن يسمير فكذلك لا يملكه اليتيم بعمد اذن الوصى له لا نه يمكن فيمه تهمة المواضمة وان الوصي ما قصد بالاذن النظر للصبي وأنما قصد تحصيل مقصود نفسه بخلاف الاب فانه بملك بيع مال ولده من نفسه بمثل قيمته وبغبن يسير ولا يتمكن تهمة ترك النظرله عند الاذن له في التجارة بهذا التصرف فان أقر الصبي بقبض الثمن مع صحة البيع جاز بخلاف اقرار العبد نقبض الثمن من المولي لما بينا أن الاقرار بالقبض كالاقرار بالدينأوالعين واقرار الصي المأذون لابيه أو وصيه بدين أو عين صحيح فكذلك افراره بقبض الدين منهما وهذا لان المال خالص ملكه وحق الغرماء في ذمته لا في ماله وقد صار منفك الحجر عنه بالاذن فيصح اقراره في محل هو خالص حقه فأما دين العبد فعلق بكسبه فاقراره للمولى بشي منه يصادف محلا مشغولا محق غرمائه فلهذا لا يصح واذا وكل العبد التاجر المديون وكيلاببيع متاعاً له من مولاه فباعه جاز كما لوباع المبد بنفسه فان أقر الوكيل أنه قبض الثمن من المولى ودفعه الى العبد وصدقه العبد أو كذبه لم يصدق على ذلك الاأن يعاين الشهود القبض لان

الوكيل قائم مقام الموكل وبقبضه يصير المقبوض للموكل ويكون مضمونا عليه فكان هذا في معنى أقراره للمولى بمين في يده وذلك لا يصح من العبد سواء كان الاقرار منه أو من وكيله الا أن للمولى أن ينقض البيع أو يؤدى الثمن لما لزمه من الزيادة في الثمن بزعمه فأسهما فعل كان له أن يتبع الوكيل بالنمن الذي أقر ٌ بقبضه منه لان اقرار الوكيــل على نفسه صحيح في حقه وقد أقر بقبض الثمن فاذا فسخ المولي البيع كان عليــه رد المقبوض باعتبار اقراره به وكذلك أن أدى الثمن مرة أخرى لأن الوكيل أنما قبض الثمن منه ليستفيدالبراءة عن الثمن بقبضه ولم يستفد ذلك حــين غرم الثمن مرة أخرى فــكان له أن يرجع على الوكيل بما أقر بقبضه ولا يرجع به الوكيل على العبد لأن اقراره بالقبض غير صحيح في حق العبد لمراعاة حتى الغرماء واذا لم يظهر القبض باقراره في حق القيمة لايكون له أن برجع عليه بشيُّ ولو ظهر القبض في حق العبد باقراره لما غرم له المولى الثمن مرة أخرى ولو دفع العبداليمولاه ألف درهم وديمة أو بضاعة أو مضاربة ثم أقر تقبضها منــه فالقول قوله لان المال أمانة في مد المولى حتى لو قال دفعتهااليه وكذبه العبد كان القول قول المولى لانكاره وجوبالضمان عليه فكذلك اذا أقر العبد بقبضهامنه لانه إنما لايصح اقرار العبد اذا كانت المنفعة للمولى في أقرار العبد بالقبض لأنه يستفيد البراءة بقوله دفعتها وأن لم يقر به العبد مخلاف المال المضمون عليه \*فازقيل بل فيهمنفمة وهو سقوط اليمين عن المولى \*قلنائم وليكن ليس في يمينه حق الغرماء وانما لا يقبل قول العبد اذا سقط عنه باقراره شئ مما تعلق به حق غرماً ته مع انالغرماءان ادعوا على المولى أنه استهلك ذلك المال كان عليه اليمين في ذلك ولو دفع العبد الى المولى ألف درهم مضاربة بالنصف فربح فيه المولي ألف درهم ثم قال العبد قد أخذت من المولى رأس المال وحصتي من الربح وكذبه الغرماء أو ادعي ذلك المولى وكذبه العبد والغرماء فلا ضمان على المولى مع يمينه لان المال كله أمانة في يد المولى فهو فيما يزعم انه دفعــه الىالعبد ينكر وجوب الضمان عليه وللعبد أن يأخــذ من المولي ماأصابه من الربح فيكون له من رأس ماله لان العبد والمولي لا يصدقان على أن يسلم للمولي حصته التي قبض من الربح بل يجعل ماادعي المولى أنه دفعه الى العبد كالتاوي فكائن المال كله مابقي في بد المولى فيستو فيه العبد بحساب رأس ماله ولا يصدق العبد في حقّ غرمائه في أن ذلك حصة المولى من الربح لان فيــه اســقاط حق الغرماء عما تعلق حقهم به ولو شارك العبد مولاه شركة عنان مخمسمائة درهم

مما في مديه وخمسائة من مال مولاه على أن ببيا ويشـ تريا فهو جائز لان المولى من عبـده المديون في حكم التصرف في كسبه كأجني آخر فيجوز بين المبدويينه شركة المنان والمضاربة فان اشتريا وبأعا فلم بربحا شيأ ثم أقر العبد انه قد قاسم مولاه المال واستوفى منه نصفه ودفع الى المولى نصفه وصدقه المولى فان العبد لا يصدق على القسمة وللغرماء أن يأخذوامن المولى نصف ماقبض لان قول المولى مقبول في براءته عن ضمان مازعم أنه دفعه الى العبد فأنه أمين في ذلك واقرار المبد بذلك لا يكون مقبولا لاختصاص المولى عابقي لما فيه من ابطال حتى الغرماء عن شيء مما تعلق به حقهم فيجعل ما تصادقا على دفعه الى العبد كالتاوي وكان مال الشركة هو مابقي في يدى المولى فللغرماءأن يأخذوا من المولى نُصفه وكذلك كلشيء كان بينهما على الشركة فان العبدلا يصدق على القسمة والقبض الأأن تعاين الشهود ذلك لحق غرمائه واذا وكل المأذون المديون رجلا يبيع له متاعاً من مولاه فباعــه ثم حجر المولى على عبده فأقر الوكيل تقبض التمن لم يصدق على ذلك لابه قائم مقام الموكل وبالحجر عليه لايخرج العبد من أن يكون الحق له في المقبوض بقبضه ليصرفه الى غرمائه فكما ان اقرار الوكيل به لايصح قبل حجر المولى على عبده فكذلك اقراره بعد الحجر لان الوكيل نائب عن العبد في الوجهين ولو كان القاضي باع العبد للغرماء في دينهم ثم أقر الوكيــل أنه قد قبض التمن من ألمولي فضاع في يده فهو مصدق مع يمينه لان العبد لما خرج من ملك المولى فقد خرج الوكيل نائبًا عنه في القبض ولكنه نائب عن غرمائه بقبض الثمن لهم فيقضي به دينه فيكمون اقراره كاقرار الفرماء بقبضه وهذا ينبني على ماتقدم بيانه ان العبد لوكان باشر البيم بنفســه ثم باعــه مولاه لم يكن له حق قبض العمن وانما ذلك لفرمائه فكذلك اذا كان البائم وكيله وقلنا ينفذ بيع المولى اياه والوكيل نائب عن الغرماء فيصح اقراره بالقبض واذا كان على العبد المأذون دمن فأخذ المولي جارية من رقيقه فباعها وقبضها المشـترى وتوي الثمن على المشتري فأقر العبد أنه أمر مولاه بذلك فاقراره جائز لانه عملك الاذن للمولى في بيمها فيصح اقراره بالاذن له أيضا لان من أقر عا علك انشاءه لا يكون متهما في اقراره وقد طمن عيسي رحمه الله في هذا الجواب وقال ننبغي أن لا يصد ق العبد على ذلك لأن المولى صار ضامنا قيمتها حين سلمها الى المشترى قبل أن يظهر أم العبد اياه بيهمها ففي اقرار العبد براءة للمولى من شئ قد لزمه وبمجرد قول العبد لا يبرأ المولى عما لزمه لما فيــه من ابطال

حق غرمائيه على قياس مسئلة أول الباب ومسئلة الاجازة ذكرها بمده ان الجارية لو هلكت فَى يد المشترى ثم أقر العبد انه كان أجاز بيم المولى فاقر اردباطل والولى ضامن قيمة الجارية لهذا المهنى ولكن ماذكره في الكتاب أصبح فان في مسئلة أول الباب العبد أقر بقبض دين كان ثانيًا على المولى وكان حق الغرماء متعلقًا به فـكان في أفراره اسقاط حق الغرماء وههنا هو يقربان المولى لم يكن ضامنا لان بيعه كان بامره فلا يكون ذلك اسقاطا منه لحق الغرماء بل انكارالثبوت حقهم في ذمة المولى وذلك صحيح من العبد (ألا ترى) أن المولى لووهب شيأ من عبده في ذمة العبد كان صحيحا وان كان لو قتله يتعلق به حق غرماً له تخلاف مالو وهب العبد المديون شيأ من كسبه من المولى وفي مسئلة الاجازة قد ثبت وجوب الضمان في ذمة المولى لهلاك الجارية في لذ المشترى وتملق بهحق غرمائه فاقراره بالاجازة قبل هلاكها يكون اسـقاطا لحق المرماء تم أقر بما لاعلك انشاءه لان أمره اياه سيمها وهي قائمة في مد المشترى بعينها يكون صحيحا فكذلك اقراره بالاس يكون صحيحا ولو أنكر المبدأن يكون أمر المولي ببيمها ضمن المولى قيمة عبده فكانت بين الفرماء وهذا اللفظ غلط بل انما يضمن المولى قيمة الجارية لانه كازغاصبا في بيمها وتسليمها بغير أمر العبدفهو في ذلك كاج بي آخر فيضمن قيمتها لعبده وتكون القيمة بين غرمائه كسائر أكسانه ولو قال العبد لم آمر المولى بذلك ولكن قد أجزت البيع فان كانت الجارية قائمـة بمينها أولايدرى مافعات فالبيع جائز وقد برئ المولى من ضمان الجارية لان البيع كان مو قوفا على اجازته كمالو باشره أجنبي والاجازة في الانتهاء عنزلة الاذن في الابتداء وكذلك ان كان لايدري مافعلت لانا قد عرفنا قيامها وما عرف ثبوته فالاصل نقاؤه مالم يظهر خلافه وكما يصع منه التداء الاجازة يصع منه الاقرار بالاجازة فان كانت قد ماتت لم يصح منه انشاء الاجازة لان اجازة الرقد الموقوف أنما تجوز في حال بجوز التداء المقدفيه فكذلك اقراره بالاجازة بمداله لاك باطل لانه لاعلك انشاء الاجازة ويكون المولى ضامنا قيمة الجاربة كما بينا ولو لم يقر العبد بثبيُّ من ذلك حتى حجر عليه مولاه ثم أقر أنه أمره بالبيع لم يصدق على ذلك لانه أقر بالامر فى حال لاعملك انشاءه فانه بعد الحجر كما لاعلك انشاء البيم لاعلك أمن المولى بالبيع فيكون هو متهما فى اخراجه الـ كلام مخرج الاقرار واذا لم يصدق على ذلك كان المولى ضامناقيمتها لحق الغرماء ولو بيع المأذون في دين الغرماء ثم أقر انه أمر المولى بذلك لم يصدق لانه بالبيع في الدين

صار محجورا عليه وهو أقوى مما لو حجر عليه قصدا فلا قول له بعد ذلك في الاقرار بالا من بالبيع كما لا قول له في انشائه واذا كان على المأذون دين كـ ثير فباع جاريةله من ابن مولاه أو أبيه أو مكاتبه أو عبد تاجر عليه دين أو لادىن عليه باكثر من قيمتها ودفعها الى المشــترى ثم أقر يقبض التمن منه جاز اقراره بذلك الافى العبد والمكاتب فان كسب العبد لمولاه وللمولى في كسب المكاتب حق الملك فهما في حكم هذا الاقرار عنزلة المولي ولو كان المولى هو المشترى فأقر العبد تقبض الثمن منه لم بجز فكذلك هنا (ألا ترى ـ) ان اقراره لعبدمولاه أو لمكاتب مولاه بدين أو عين عنزلة اقراره لمولاه فأما في حق الاب والابن فليس للمولى في ملكهما ملك ولا حق ملك واقرار العبدبالدين أو العين لا بي مولا هأوا منه صحيح فكذلك اقراره نقبضَ التمن منه ووكيل العبد في ذلك عنزلة العبد لانه نائب عنه ولو كان ان العبد حرا فاستملك مالا للمبد الذي هو أنوه أو امرأته أو مكاتب الله أو عبده وعليه دين أولادين عليه فأتر العبد المأذون انه قد قبض ذلك من المستهلك لم يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمدر حمهما الله وهذا بناء على الاصل الذي بينا ان عندأ في حنيفة رحمه الله الانسان في حق من لاتجوز شهادته له متهم في حق الغرماء في اقراره كها انهمتهم في شهادته فان كان على العبد دِين فكسبه حق غرمائه وهو متهم في الاقرار نقبض الدين ممن لاتجوز شهادته له لحق الغرماء وان لم يكن عليه دين فكسبه حق مولاه وهومتهم فى حق المولى أيضا فى اقراره بالقبض ممن لا تجوز شهادته له وعندهما لايكون متهمافي الوجهين جيما ولو كان المستهلك أخاه كان اقر اره بالقبض منه جائزًا لانه في حق الاخ غير متهم في الشهادة له بل الاخ في ذلك كاجنبي آخر فكذلك في الاقرار بالدين له وفي الاقرار بالقبض منه ولا عين على الاخ بعد اقرار العبد بالقبض منه لان المين نذبي على دعوى صحيحة ولا دعوى لاحد عليه بعد ما حكمنا بصحة اقرار العيد بالقبض منهواذا كانعلى العبد دىن فدفع متاعا الى مولاه وأصره أن سيعه فباعه من رجل وسلمه اليه ثم أقرالمولى انه قد قبض التمن من المشترى ودفعه الى العبد فهو مصدق على ذلك مع بمينه لان المولى أمين في بيم المتاع وقبض الثمن فاذا ادعى اداء الامانة كان القول قوله مع عينه ولا يمين على المشترى لان من عامله قد أقر نقبض الثمن منه ولا دعوى لاحد عليه سواه والاستحلاف ينبني على دعوى صحيحة وكذلك لو كانحجر على المبد قبل الاقرار نقبض الثمن

أو باع عبده في الدين ثم أقر بقبض الثمن بعـــد بيعه فاقر اره جائز والمشترى برىء من الثمن لان المولى أعا علك قبض الثمن عباشرته سببه وهو البيع وذلك لا تنفير بحجره على العبد ولا سيعه وهوأمين في الثمن الذي يقبضه بعد الحجر على عبده وبيعه كما هو أمين فيه قبل الحجر عليه فاذاادعي أنه قد ضاع في يده صدق مع بمينه لانه أمين ينكر وجوب الضمان عليه ولو كأن العبدهو الذي باع فأقر بقبض الثمن وعليه دين صدق في ذلك لان الاقرار منه بالدين للمشترى اذا كان أجنبيا صحيح فكذلك افراره بقبض الثمن منه ولا عين على المشترى فيه لانه لادءوى لاحد علية بعد صحة اقرار من عامله بقبض الثمن منه وكذلك لو أقر بقبض الثمن بعد ماحجر عليه ، ولا ه لان حق القبض اليه بعد الحجر كما كان قبله فيكون اقر اره بالقبض صحيحا أيضاوهو شاهد لابيحنيفةرحمه اللهفي صحة اقراره بالدين بعد ماحجر عليه المولى باعتبار مافي يده من كسبه فان كان بيع في الدين ثم أقر بقبض الثمن أو عاينت الشهود دفع الثمن اليه بعد مابيع فالثمن على المشترى على حاله لانه بالبيع ثبت الحجر عليه حكما لتجدد الملك فيه للمشترى وصارهو فيممعني شخص آخر فلايبقي له حق قبض الثمن كمالاحق في قبض الثمن لغيره من الاجانب فلا يبرأ المشترى باقراره ولا بدفع الثمن اليه بمعاينة الشهود بخلاف مااذا حجر عليه ولم ببعه ولوكان المولى باع متاع العبد بامره من أجنبي وضمن الثمن عن المشترى لعبده فالبيع جائز والضمان باطللان الوكيل بالبيع في حكم قبض التمن عنزلة الماقد لنفسه فأنه هو المختص بالمطالبة وبالقبض على ُوجه لا يملك أحد عزله عنه فلو صح ضمانه عن المشــترى كان ضامنا لنفسه ولان الوكيل أمين بالتمن فلو صح ضما نهءن المشترى لصار ضامنامع بقاءالسبب الموجب الامانة وان قال المولي قد قبض العبدالتمن من المشترى وادعاه المشترى وأنكره العبدوالفرماء فالقول قول المولى مع يمينه لان ضمان المولي لمابطل صار كان لم يوجد تم قد أقر بقبض مبرئ فان قبض الموكل الثمن من المشترى يوجب براءة المشترى عن الثمن واقرار الوكيل نقبض مبرئ يكمون صحيحاً (ألا ترى)أنه لوقال قبصت الثمن وهلك في يدى كان القول قوله مع بمينه فكذلك اذا أقر يقبض الموكل التمن فالمشترى برئ من الثمن ولا يمين عليه لا نه لا دعوى لاحد عليه بمدصحة اقرار من عامله ببراءته عن النمن ولكن على المولى اليمين لانهلو أقر انه قبض وهلك في بده استحاف على ذلك فكذلك اذا أقر أن العبد قبضه لان العبــد والغرماء يزعمون انه صار مستهدكا التمن باقراره كاذبا وانه ضامن الثمن لهم وهو منــكر فعليه البمــين وكذلك لو

أقر العبد أن المولى قبض الثمن وجحد المولى لان العبد لو قبض النمن برى المشترى بالدفع اليه فاذا أتر أن وكيله قد قبض كان هذا اقرارا منه فهو مبرئ للمشترى فيصدق في ذلك ولا عين على المشترى ولاضمان وكذلك لاضمان على المولى لان بأقرار العبد لم يثبت وصول شي الى المولى في حقه ولو استهلك رجل ألف درهم للعبد فضمنها عنه المولى جازضانه لانه التزم المطالبة بدين مضمون على المستهلك وهو في هذا الضمان كاجنبي آخر فان أتر العبــد يقبض المال من المولى أو من المستهلك لم يصدق فيـه لان في اقر اره هــذا ما يوجب براءة المولى عما لزمه من الدين للمبد فان قبض المال من الاصيل يوجب براءة الكفيــل فـكذلك قبضه من الكفيل بوجب براءته لا محالة وقد بينا أن اقرارالعبد بالقبض الموجب براءة مولاه عن الدين الذي عليه باطل وكذلك لو كان الدين على المولى فاستهلكه والاجنبي كـفيل عنه بامره أو نغير أمره لأنه سواء أقر تقبضه من المولى أو من الكفيل فاقراره بوجب راءة المولى لان براءة الكفيل بالايفاء توجب براءة الاصيل ولو كان العبــد أبرأ الكفيل بغــير قبض لم يجز لانه لم يتضمن براءة الاصيل فان ابراء الكفيل وجب براءة الاصيل لان الابراء تبرع والعبد ليس من أهله فابراؤه باطل سواء أبرأ الاصيل أوالكفيل وكذلك لو كان الغريم مكاتبًا للمولى والاجنبي كـفيل به أو كان الغريم هو الاجنبي والـكمفيل مكاتب للمولى كفل عال عليــ المكفول عنه فهــذا عنزلة المولى وكفيله لما للمولى من حق الملك في كسب مكاتبه ولان اقرار العبد لمكاتب مولاه باطل كافراره لمولاه فكذلك اقراره تقبض يوجب براءة مكاتب مولاه عن الدين يكون باطلا ولو كان الغريم أبرأ المولي أوكان الكفيل ابن المولى كان العبد مصدقا على الاقرار بالقبض سواء أقر بقبضه من الاصيل أومن الكفيل لان اقراره بالدين والمدين لاب المولى أو النه صحيح فكذلك أقراره تقبض يوجب براءة ابن المولى أو أبيه عن دين له عليه يكون صحيحا والله أعلم

## -ه ﴿ باب وكالة الاجنبي العبد بقبض الدين ۞ -

(قال رحمه الله) واذا وكل الاجنبي عبدا تاجرا عليه دين أو لا دين عليه بقبض دين له على مولى العبد فالتوكيل جائز لانه لا حق للعبد فى الدين الذى على مولاه الاجنبى ولا فى الحل الذى يستحق قضاء هذا الدين منه وهو مال المولى فيكون العبد فيه كاجنبي آخر

فان أقر بقبضه وهلاكه في بده فالقول قوله مع يمينه لأنه أمين فيه كنيره ولا يمين على المولي لان العبد مسلط على الاقرار بالقبض من جهدة صاحب الدين فاقراره به كاقرار صاحب الدين وبمد هذا الاقرار لادعوى لاحد عليه حتى محلفه فان نكل العبد عن اليمين لزمــهالمال في عتقه محاص به الموكل غرماء لان الاجنبي بدعي على العبد أنه مستهلك لماله باقراره كاذبا أو مانع منه بعد ماقبضه من غربمه ولو أقر العبد بذلك لزمه فاذا أنكر يستحلف ويقام نكوله مقام اقراره فيكون للمقر له المزاحمة به مع غرمائه وان كان المولى هو الوكيل بقبض دين على عبده لم يكن وكيلا في ذلك ولم يجز قبضه باقراره ولاعمانة الشهودان كان على المبد دين أو لم يكن ولا يبرأ العبــد من الدين مدفعه الى مولاه لان ما على العبد من الدين مستحق على الولى من وجه فانه يقضي من ملك المولى وهو كسب العبـــد أو مالية رقبته وما يكون مستحقاً على المرء من الدين لا يصلحهو أن يكون وكيلا في قبضه كما لو وكل المديون بقبض الدين من نفسه وهذا لان نقبضه يسلم له مالية رقبته ومن ضرورة صحة التوكيل بالقبض صحة اقراره بالقبض منه وكونة أمينا في المقبوض وهو في هذا الاقرار متهم لمالهمن الحظ في ذلك بخلاف الدين الواجب على الولى فانه غير مستحق على العبدولا هو متهم في الا قرار نقبضه وذكر في كتاب الوكالة آنه لو وكل رجلا نقبض دين من أبيه أو ابنه أو مكاتبه أو عبده جاز التوكيل وكانه في تلك الرواية اعتبر جانب من له الدين وهو أجنى فيكون توكيله المولي و توكيله أجنبيا آخر سواء وأصح الروانتين ماذكر ههنا ولوكان لرجل عبدان تاجران فوكل أجنبي أحــدهما بقبض دين له على العبد الآخر فاقر تقبضهوهــلاكه في يده فالقول قوله مم عينه لانالدين المستحق على العبد لا يكون أقوى من المستحق على المولىوقد بينا أن العبد يصلح فكذلك في دن واجب على عبد آخر لا مولى الا أن الاجنبي بدعي عليه استملاك ماله باقراره فيحلف على ذلك ونجمل نـكوله كاقراره فيلزمه ذلك في عتقه وكذلك لو كان الوكيل مكاتبا للمولى أو الله لان المكاتب منه أبعد من عبدهواذا أراد العبد المأذونأن نقضي دمن بعض غرمائه أو يعطيــه به رهنا فللآخرين أن يمنعوه لان حق جميع الغرماء تعلق بكسبه وفي تخصيص بمضهم نقضاء الدين ايثاره والمبدلا علك ذلك لما فيه من ابطال حق الباقين عن ذلك المال كالمريض اذا خص بعض غرمائه نقضاء الدين والمقصود بالوهن الاستيفاء لان

موجبه بد الاستيفاء فيكون معتبرا بحقيقة الاستيفاء فان كان الغريم واحدا فرهنـــه بدينه رهنا ووضعاه على يد أاولى فضاع من يده ضاع من مال العبد والدين عليــ محاله لان يد المولى لا تصابح للنيامة عن الاجنى في استيفاء الدمن من العبد حقيقة فكذلك لاتصابح النيابة للقبض محكم الرهن لانه قبض للاستيفاء وهذا لان الدين الذي على العبد من وجه مستحق على المولى فيكون هذا في معنى مالو ارتهن بدبن له على انسان وجمل الراهن عدلا فيه فتركه على بده \* يوضحه أن مهلاك الرهن يجب للراهن على المرتهن مثل ما كان للمرتهن عليه ثم يصير قصاصا ولو وضعاه على يد عبد له آخر أو مكاتب أو على بد ابنه فهلك في يد العبد ذهب بالدين لان هؤلاء يصلحون للنيابة عن الاجنى في استيفاء دينه من العبد فكذلك في يد الاستيفاء محكم الرهن م هـ لاك الرهن في بد الهـ دل كهلاكه في بد المرتهن وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون المديون لأن ذلك العبد يصلح وكيلا للاجنبي في قبض دينه من العبدالمأذون فان المبد المأذون مع عبده بمنزلة المولي في حق العبد المأذون وقد بينا أن العبد يصلح أن يكون وكيلا في قبض الدين من مولاه ولو كان الدين على المولى والعبدهو المدل في الرهن فهلك ذهب ما فيه لان المبد يصلح أن يكون وكيلا في قبض ماعلي مولاه فيصلح أن يكون عدلا في الرهن به أيضا وكذلك لو لم يمرف هلاكه الا بقول العبد لأنه لما انتصب عدلا كان أمينا فيه والامين مسلط على الاخبار من جهة من اثنمه فاخباره بالهلاك بمنزلة اقرارالمرتهن به فلهذا يصير مستوفيا به دينه واذا أذن المأذون لعبده فى التجارة فلحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاول العبد الآخر تقبض دينه فأقر بقبضه جاز اقراره لان الاول في حق الآخر عنزلة المولى في حق عبده والدين المستحق على المولى لا يكون مستحقاعلي عبده بحال فيصلح أن يكون وكيلا في قبضه ولو أن بعض غرماء الآخر وكل الاولأو مولاً، نقبض دنه من الآخر لم يكن وكيلاً في ذلك ولم بجز قبضه لان الأول في معنى المولى للا خر فالدين الذي على الآخر من وجــه كانه مستحق على الاول فلايصلح أن يكونوكيلا في قبضه فكذلك المولى فانه علك كسب العبد الاول كما علك وقبته ويسلمله اذا فرغمن دينه كما يسلم له الاول فكما لا يكون وكيلا للاجنبي في قبض دينه من الاول فكذلك من مولاه ولو رهن كل واحدمنهما رهنا بدينهووضعه على بد الآخر فضاع الرهنان فرهن الاول يذهب بما فيه ورهن الثانى يذهب من مال الثانى لان الثانى يصلح أن يكون عدلا

فى الرهن بالدين الذي على الاول كما يصلح أن يكون وكيلا بقبضه والاول لا يصلح أن يكون عدلا في الرهن بالدين الذي على الثاني ولا يصير صاحب الدين مستوفيًا دينه بهلاكه ولو أن المبد المأذون للديون أحال أحــد غرمائه بدينه على رجل فان كان أحاله بما كان للمبــد على المحال عليه فالحوالة باطلة لان ما على المحال عليه للعبد كسبه وهو حق جميع غرمائه فهو بهذه الحوالة يخص المحال بذلك المال وببطل حق سائر الغرماءعنه وذلك لا يكون صحيحامن العبدكما لوخص بمض الفرماء بقضاء ديه دو بيان هذا ان الحو القلوصحت لم يكن للمبدو لالسائر الغرماء مطالبة للمحتال عليه بعد ذلك بشي مما كان عليــه لانه أنما التزم دين المحتال بالحوالة ليقضيه من ذلك المال وان لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحوالة جائزة لان المحتال عليــه تبرع على المبد باقراض دينه منه لالنزام الدين فيها للمحتال والتبرع على المبد صحيح والمبد مالك الاستقراض وأنما لا يملك الاقراض وليس في هـذه الحوالة ابطال حق سائر الفرماء عن شئ مما تملق حقهم به فان وكل الطالب بقبض الدين منه المبد اي كان عليه أصل الدين أو مولاه لم بجز قبضه لأن الثابت في ذمة المحتال عليه عين ما كان في ذمة العبد فان الحو الة لتحويل الحق من ذمة الي ذمةوحين كان في ذمةالمبدما كان لا يصلح هو ولا مولاه وكيلا في قبضه فكذلك بعد التحول ألى ذمة المحتال عليه ولان العبد مهذه الحوالة لم يستفد البراءة الثانية (ألاتري) أن المحتال عليه اذا مات مفلسا عاد الدين الى ذمته فلو صح التوكيل لكان يثبت له البراءة بقبضه ومولاه لا يصلح أن يكون وكيلا في قبض بوجب براءة عبده عن الدين فان قبض بحكم هذه الوكالة فعليه رد المقبوض على صاحبه لانه قبضه بسبب باطل شرعا وان ضاع فيده فلا ضمان عليه لانه قبضه بتسليم صحيح من صاحب المال اليه فيكون أمينا في المقبوض وان كان وكل بقبضه عبدا آخر للمولى أو مكاتبه أو ابنا للمولى أو عبدا للعبد المأذون الذي كان عليــه الدين فأقر بقبضه من المحتال عليه جاز اقراره لانه حين كان هـــذا الدين في ذمة المحيل كان هذا الوكيل صالحا للتوكيل في قبضه منه واستفاد البراءة باقر ار ه بالقبض منه فكذلك بعد ما تحول الى ذمة المحتال عليه فان كان الدين على المولى فأحال به على رجل ثم ان الغريم وكل عبدا للمولى يقبضه فأقر بقبضه من المحال عليه جاز لانه لو وكله بالقبض من المولى حين كان الدين في ذمته جاز التوكيل فكذلك اذا وكله بقبضه من المحال عليه وكذلك لو وكل عبداً للمولى بقبضه فأقر بقبضه جاز لما بينا واذا وكل الاجنبي بقبض دين له على عبد مأذون

ابن العبد والابن حر أووكل به مكاتب ابنه أو عبــد لا بنه مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه فأقر بقبضه جاز في قولهم جميعاً لان ابن العبد أجنبي من الدين الذي على العبدوهو غير مستحق عليه في وجه من الوجوه فيجوز أن يكمون وكيلا في قبضه منه ويصح اقراره بق بضه كاجنبي آخر فان قيـل هو بهذا الافرار ينفع أباه ويبرئ ذمته عن الدين ومن أصـل أبي حنيفة رحمه الله ان الابن غير مقبول الاقرار فيما يرجع الى منفعة أبيه ﴿قَلْنَا هَذَا اذَالُمْ يُوجِدُ التسليط من صاحب الحق له على ذلك بعينه وهمنا لما وكله بالقبض فقــد سلطه فالاقرار بالقبض رضا فلهذا صح اقراره به واذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منــه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان الاجنى برئ العبد منهالانه كان مخيرا بين تضمين الغاصب الاول أو الثاني والمخير بين شيئين اذا اختار أحدهما تعين ذلك باختياره وكانه ما كان الواجب الا ما اختاره وهـ ذا لان اختياره تضمين أحدهما تمليك للمضمون منه وبعد ماصح التمليك لا يمكنه أن يرجع فيطالب الآخر به محال فان وكل العبد أو مولاه بالقبض من الاجنبي جاز اقرار الوكيل بقبضه لان العبد استفاد البراءة على الاطلاق مذا الاختيار (ألاتري) انه لا يتصور عود ذلك الدين اليـه محال فيكون هو ومولاه كاجني آخر في التوكيل بالقبض بعد ذلك وكذلك اذا اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنى بقبضه منه جاز لان ألاجنبي اســـتفاد البراءة بعدفالاختيار على الاطلاق واو وكل الموكل بقبضه منه لم بجز توكيل المولي ولا اقراره بالقبض لان مذا الاختيار تمين الدين في ذمة العبد والمولى لا يصلح أن يكون وكيلاللاجنبي في قبض ماعلى عبده ولو دبر المولى عبده المديون فاختار الغرماء تضمينه القيمة تم وكاو اللدر بقبضها منه لم يجز توكيله ولا اقرار المدبر بالقبض لأن جميم الدين باق على المدبر حتى كان مطالبًا له بعد العتق فهو بالقبض والاقرار له يبرئ نفسه عن الدين والانسان لا يكون وكيلاً في نبض دين على نفسه وكذلك أن اختاروا أتباع المدبر ووكاوا المولى بقبضه منه لم يجز لان المدبر باقءلى ملكه وكسبه مملوك للمولى وقد بينا أن المولي لايكون وكيــلا في قبض ماعلى مملوكه لان بالقبض يستخلص الـكسب لنفسه فان أعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأنفا لانه بهذا الاعتاق ما أتلف عليهم شياً فانه لم يبق لهم حق فى مالية الرقبة بمدالتدبير اذ المدبر لا يحتمل البيع فى الدين وكسبه كان حق الغرماء وبالاعتاق لا يبطل حقهم عن الكسب بل يتقرر حقهم به فلهذا لا يجب عليه ضمان لهم فان قبض شيأمن

مها فلا تنقلب وكالة صحيحة باعتاقه اياهوان وكلوه بعد العتق جاز لان بعد العتق المولى أجنى من الدين الذي عليه وقد استفاد البراءة باختيار الغرماء اتباع العبد ولا حقله في كسبه بمد العتق فيجوز أن يكون وكيلا في قبضه كاجني آخر ولو أعتق المولى عبده المدنون فللغرماء أن يتبموا العبد بدينهم كله ويتبعوا المولى بقيمة العبد لانه أتلف مالية الرقبة عليهم بالاعتاق ولا يكونُ الباع واحد منهم الراء للآخر لان المولى كان متحملًا من دنون العبد نقدر مالية رقبته عنزلة الكفيل ومطالبة الكفيل بالدين لاتوجب براءة الاصيل وكذلك مطالبة الاصيل لاتوجب براءة الكفيل فان أبرؤا العبد عن دينهم برئ المولى من القيمة لان العبد أصيل في هــذا الدين وبراءة الاصيل بالابراء توجب براءة الكفيل ولو أبرؤا المولي من القيمة كان لهم أن يتبعوا العبد بجميع دينهم لان براءة الكفيل بالابراء لا توجب براءة الاصيل فان ابراء الكفبل فسخ للكفالة ولا ينمدم به سبب وجوب الدين على الاصيل فيبقي جميع الدين على العبد ببقاء سببه كما لو كان المولي أعتقه برضاهم فان وكلوا المولى بعد ماأبرؤه بقبض دينهم من المبد فأقر بقبضه جاز اقرارهم عايه لان المولى استفاد البراءة على الاطلاق بابرائهم اياه ولا حق له في كسب معتقه ولو كانوا وكاوه بذلك قبل الابراء لم بجز توكيله لانه في القبض والاقرار به يبرئ نفسه مما عليه فان أبرأوه بعد الوكالة لم يكن وكيلا في قبضه أيضا لانذلك التوكيل كان باطلا فالابراء لاينقلب صحيحا الاأن بوكلوه بعد البراءة فيصح انشاءالتوكيل الآن ولو كانوا أبرأوا العبدين من دينهم على أن يتبعوا المولى بقدرالقيمة من دينهم وتراضوا على ذلك جميما كان جائزا ويبرأ المبد من الديون ويتبعون المولي بالقيمة لانهم بهذا الشرط حولواما كان واجبا على المولى بجهة الكفالة كالواجب بطريق الحوالة فكان المولي قبل الحوالة لهمفى مقدار القيمة والحوالة توجب راءة الاصيل ولاتوجب براءة المحال عليـــه فان توت القيمة على المولى رجعوا على العبد من دينهم بقدر القيمة لأن ذلك كان على المولى بطريق الحوالة ومتى توى الدين على المحتال عليه بموته مفاسا أو مجحوده عاد الدين الى ذمة المحيل فان لم يتوما على المولى حتى وكلوا العبد بقبضه من المولى لم يجز توكيـلهولا قبضه لان العبد لم يستفد البراءة عن هذا القدر مطلقا حتى يمود اليه بالتوى فلا يضلح أن يكون وكيلا في قبضه وقد قررنا هذا المني في الحوالة واذا مات الرجل وعليه دين أو لادين عليه وله عبد

مديون فوكل غرما، العبد الوارث بقبض دينهم من العبد لم يكن وكيلا في ذلك لان الورثة قائمون مقام المورث في ملك رقبة العبد وكسبه وقد بينا أن المولى لا يكون وكيلا في قبض ما على عبده فكذلك وارثه بعده وكذلك لو وكلوا بعض غرماء المولي لان حقهم في رقبته وكسبه مقدم على حق الوارث ولو لم يكن على المولى دين وقد ترك ثلمائة درهمسوى العبد وقد أوصى منصفها أو ثلثها لرجل فو كل غرماء العبد الموصى له بقبض دينهم من العبد لم يكن وكيلا في ذلك لأن الموصى له شريك الوارث في تركة الميت والوارث لا يكون وكيلا في ذلك فكذلك الموصى له وهذا لان العبد من مال الميت وفي فراغه عن الدين منفعة للموصى له (ألا ترى) أنه لو صبح التوكيــل وأقر بالقبض ثم لحق الميت دين كان يقضى ذلك الدين من مالية الرقبة ويسلم للموصيله جميم وصيته فلهذا لايصلح وكيلا فيه (ألا ترى)أن الموصى له لو شهد على رجلآخر بدين للميت على انسان لاتقبل شهادته لانه شريك الوارث في مال الميت فكذلك في حكم الوكالة ولو أعتق الوارث العبدولا دمن على الميت جاز عتقه عندنا وعلى قول الحسن بن زياد لا بجوز عتقه قال لان دين العبدأ قوى من دين المولى ( ألا ترى )ان دين المبد في القصاص من مالية الرقبة مقدم على دين المولي ثم استغراق رقبته بدين المولي يمنع ملك الوارث فاستغراقه مدىن نفسه أولى أن يمنع ملك الوارث ولكنا نقول الوارث يخلف ملك المورث بعد موته وقد كان المورث مالكا رقبة العبد مع كونه مستغرقا بدينه فكذلك وارثه مخلاف دين المولي فان المولى كان مالكا رقبته في حياته باعتبار أن الدىن في ذمته لاتملق له عاله وعوته قد تعلق حتى الفرماء بتركته ولهذاحل الاجل لانه صار في حكم العين والمين لا تقبـل الاجل وحق الغرماء مقـدم على حق الورثة فمن هذا الوجه منع دين المولي ملك الوارث فأما دين المبد فعلى صفة واحدة في التعلق عالية الرقبة بعد موت المولى كما كان قبله واذا نفذ العتق من الوارثكان ضامنا قيمته للغرماء لانه أتلفعليهم مالية الرقبة فان اختار الغرماء اتباع العبد وأترأوا الوارث من القيمة ثم وكلوا الموصى له بقبض دينهم من العبدفآقر بقبضه جاز اقراره لان الموضى له في التركة شريك الوارث ولو وكلوا الوارث في هـذه الحالة بالقيض جاز التوكيل لان الوارث استفاد البراءة مظلقا ولاحق له في كسب الممتق فكذلكاذا وكلوا الموصى له بقبضه ولو وكلوا الموصى له بقبضه قبل الراء الوارث من القيمة لم يجز التوكيــل لانهم لو وكلوا الوارث في هــذه الحالة لم يجز التوكيل فكذلك اذا وكلوا

الموصى له وكذلك لو وكلوه بقبض القيمة من الوارث لم يجز التوكيل لان القيمة التي على الوارثمالالميت (ألا ترى)انه لو أبرأ الغرماء العبد وظهر على المولي دين وجب قضاؤه من تلك القيمة والموصى له شريك الوارث في مال الميت فلا يجوز أن يكون وكيلا في قبضه من الوارثولو باع الولى العبد المديون للفرماء برضاهم وقبض الثمن فاستهلكه فلاشئ للفرماء على العبد حتى يمتق لان العبد صار خالصاللمشترى وحق الغرماء في المطالبة تحول من مالية العبد الى مدله وهو الثمن فباستهلاك المولي الثمن بجب عليه ضمان مثله ولا يمود حق الذرماء في مالية الرقبة فلهذا لايطالبونه بشيء حتى يعتق فان وكل الغرماء العبد وهو مأذون له أو محجور عليه بقبض التمن الذي استهلكه المولي منه لم بجز توكيله ولا قبضه لان أصل الدين باق على العبد بدليل أنه أذا عتق كان مطالبا مجميعه خصوصا أذا توى النمن على المستهلك فلهذا لايكون وكيلا فى قبضه ولو دفع العبد المديون ألف درهم مضاربة الى رجل بالنصف فاشترى المضارب بالالف عبدا وقبضه ولم ينقد الثمن حتى وكل البائع المآذون أو مولاه أو بعض غرمائه بقبض ذلك الثمن لم يجز التوكيل ولا القبض لان المضارب متصرف للعبد وما يستحق عليه من الدين تصرفه مستحق على العبد حقيقة (ألا ترى)أن المضارب يرجع عا يلحقه من العهدة على رب المال فكان هذا في ممنى الدين الواجب على العبد حتى لو وكل بعض هؤلاء نقبضه فاقر بقبضه جاز اقراره بمنزلة ما لو كان العبد هو المشترى بنفسه ثم وكل مولاه أو غريمـه بقبض المشترى فهناك التوكيل صحيح لانه لاتهمة في اقراره بالقبض ولو وجب للعبد المأذون ولرجل حر على رجل ألف درهم هما فيه شريكان ثم ان الشريك وكل العبد بقبض نصيبه فقبضه بمعاينة الشهود فهلك في يده فأنه يهلك من ماليهماجميعا لانالمبد لانجوز أن بجمل قابضا لنصيب الاجنى خاصة فان ذلك لا يكون الابعد القسمة والانسان لابجوز أن يكون وكيلا في المقاسمة إمع نفسه عن غيره وبدون القسمة المقبوض مشترك بينهما كما كان قبل القبض مشتركا والعبد في حصة الاجنبي أمين بحكم التوكيل فلهذا كان الهلاك من ماليهما جميما والباقي بينهما نصفان وان كان العبد قبض من الغريم شيأ لنفسه فهلك كان هالكا من ماله خاصة به لآن قبل التوكيلكان علك قبض نصيبه فبقي مالكاله بعد التوكيل لان بقبول الوكالة لا يتعذر عليه التصرف في نصيبه واذا كان المقبوض من نصيبه فان هلك كان من ماله خاصة وان لم يهلك كان للاجنبي أن يأخذ منه نصفه كما لو قبضه قبل التوكيل وهــذا لان المقبوض جزء

من الدين المشترك فلشريكه أن يشاركه فيه ولو كان الشريك وكل مولى العبد بقبض نصيبه من الدين فان كان العبد لادين عليه فهذا ووكالة العبد سواء لان كسب العبد ملك المولى في هذه الحالة ذاو جمانا القبوض من نصيب الاجنى خاصة كان الولى وكيلا عن الاجنى في المقاسمة مع نفسه وذلك لا مجوز فلهذا كان القبوض من نصيبهما وان كان على العبددين كان قبض المولى على الاجنبي جائزا لانه من كسب عبده المديون عنزلة الاجنبي فتوكيل الاجنبي اياه نقبض نصيبه بمنزلة توكيل غيره بهوان توى المقبوض في بد المولى توى من مال الاجنبي لان قبض وكيله له كقبضه منفسمه وكذلك لو أقر المولى بالقبض كان اقراره على الاجنبي جائزا لانه بالتوكيل سلطه على الاقرار فيجل اقراره بذلك كاقرار الاجنى بنفسه وقد طمن عيسي رحمه الله في هـذا المسألة فقال ينبغي أن لا يجوز اقرار المولى بالقبض همهنا لان فيــه منفعة عبده فانمابق في ذمة المديون مخلص للعبد اذا صح اقرار المولى على الاجنى بالقبض وفي منفعة العبد منفعة المولى فلا يجوز اقراره واستشهد على ذلك بالمسئلة المذكورة بعد هذا في باب خصومة المأذون اذا مات الفريم فادعى العبدأن شريكه قد قبض حصته فحده الشريك ووكل الشريك مولى العبد في خصومة العبد فاقر المولى على الشريك بالاستيفاء لم يجز اقراره ولم يكن وكيلا له لما فيــه من منفعة عبده وقد قيل في الفرق بينهما على جواب الكتابان الولى لا يخاص عبده لنفسه فكذلك لا يخاصمه لغيره ولو جملناه وكيلا هنالكان يخاصم العبد لغيره وهو الوكل فأما فيما نحن فيه فهو يخاصم الاجنبي لغيره وهو يجوز أن يخاصم الاجنبي لنفسه فكذلك لغيره واذا صح التوكيل جاز اقراره على الاجنبي لانه سلطه على الاقرار عليه لما وكاه به واذا وكل رجل رجلا ببيع متاعه فباعه من عبد الوكيل وعليه دين أو لادين عليه فبيمه باطل لان بيمه من عبده كبيمه من نفسه فان كسب المبد ملكه وله حق استخلاصه لنفسه نقضاء دينه فيكون متهما في ذلك فان كان الموكل أمره أن يبيعه من عبدالوكيل فباعه ولا دين عليه فالبيع باطل كالو أمره بالبيع من نفسه وان كان عليه دين فهو جائز لانهمن كسبه الآن كالاجنبي وانما لا يجوز بيعه منه بمطلق التوكيل لتمكن تهمة الميل اليــه باعتبار ماله من الحق في كسبه وقد العدم ذلك بالتنصيص على البيع منه والمهدة على الآمر دون المولى لان المولى لا يستوجب على عبده التمن (ألا ترى) أنه لو باع ماله من عبده المديون لا يستوجب عليه الثمن فكذلك اذا باعه مال الغير منه لان في حقوق العقد والعهدة البائم لغيره

كالبائع لنفسه واذا تعــذر ايجاب حقوق العــقد على المولي تعلق بمن انتفع به وهو الآمر فهو الذي يبلي التسليم والتسلم والدليل عليــه أنا او جملنا حق قبض الثمن الى المولي لم يكن بد من صحة الاقرار بقبضه وقد بينا أن في الدين الواجب علىالعبد للاجنبي المولى لا يكون وكيــــلا بالقبض ولامقبول الاقرار فيه وكذلك لو وكله أجنبي بشراء شئ منه فهو كالوكيل بالبيع في جميم ما ذكرنا وان كان المأذون هو الوكيل للاجنبي ببيع شيءً أو شرائه من مولاه جاز لانه لاحق للعبــد في مال مولاه وكانت المهدة عليــه مدنونا كان أو غير مديون وان أقر بالقبض جاز اقراره لانه يصلح وكيلا للاجني في قبض الدين من المولي ويصلح مطالبا للمولى بالثمن اذا باع منــه شيأ من أكســابه وعليه دين لمراعاة حق غرمائه فكذلك لمراعاة حق الموكل وكذلك لولم يدفع الآمر الي العبدشيّا من التمن ووكله بان يشترىله من مولاه جاز شراؤه وأخــذ الثمن من الآمر ودفعه الي المولى لانه في التوكيل بالمعاملة مع المولى كهوفي التوكيل بالمعاملة مع أجنبي آخر ولو دفع العبد المأذون لرجــل ألف درهم مضاربة بالنصف فريح فيــه أو لم يربح حتى وكل العبد أو مولاه أو بعض غرمائه أجبيا ببيع شيء فباعه من المضارب عال المضاربة لم هجز لان المضارب مشتر لرب المال ورب المال هو العبد فاذا كان هو الوكيل بالبيم فكانه يبيمه من نفســه فكذلك مولاه أو غريمه يكون متهما في البيم من مضاريه لماله من الحق في كسبه وان كان الموكل أمره ببيعه منــه جاز لان التهمة قد انتفت نقبض الموكل على البيع منه ولكن العهدة على الآمر لما بينا ان العبد لا يصلح وكيلافي قبض ما على مضاربه لاجنبي وكذلك مولاه وغريمه وأصله ان الماقد متى لم يكن أهـــلا لمهدة المة ـ د فالمهدة تكون على الآمر وكذلك هـ ذا في التوكيل بالشراء منه وكل من وصفنا في هذه المسائل أنه لا يكون وكيلا في القبض فانه لا يكون عدلا ولا بجوزأن بوضع الرهن على بده وكل من جاز أن يكون وكيلا فى قبضه جاز أن يكون وكيــلا فى وضع الرهن على بده لان الرهن مقبوض للاستيفاء فيعتبر تحقيقه للاستيفاء

## 🏎 الله الله الله المامي والمولى العبد المأذون 寒 🗝

(قال رحمه الله) واذا دفع الغرماء المأذون الى القاضي وأرادو ابيعه في ديونهم فان القاضي يتأنى في ذلك وينظر هل له مالدحاضر أوغائب يرجو وصوله لان البداءة في قضاء دين العبد

من كسبه وهو الحاصل متجارته كما أن وجوب الدين متجارته ومقصود المولى استدامة الملك في رقبته فلا مجوز تفويت هذا المقصود عليــه بدون الحاجة والحاجــة همنا الى قضاء دين يكن فيه كثير ضرر على الغرماء فلهذا يتأنى القاضي كما يتأنى في القضاء نقيمة المفصوب بمد ما أبق من يد الغاصب فان لم يكن شي من ذلك باعه لان المولي ضمن للفرماء قضاء الدين من مالية رقبته عند تمذر ايفائه من محل آخر وقد تمذر ذلك اذا لم يكن له كسب أو كان له دين مؤجل أو غائب لا يرجى وصـوله لان في انتظار ذلك نأخر حق الغرماء وضرر التأخـير كضرر الابطال من وجــه ثم لا ببيعــه الا عحضر من المولى لان في بيعه قضاء على المولى باستحقاق مالية الرقبة وازالة ملكه والعبدليس بخصم عنه فى ذلك ولان للمولي حق استخلاص الرقبة لنفسه يقضاء الدين من موضع آخر فليس للقاضي أن يبطل عليه هذا الحق ببيعه بغـير محضر منه فاذا باعه ضرب كل غريم في النن بجميع دينه سواء كان أكثر من الثمن أو أقل واذا قسم النمن بينهم على ذلك فلا سبيل لهم على العبد حتى يمتق لا نه لم يبق لقضاء حقهم محلا في حالرقه وكسبه بعد البيع ملك المشترى ولم يرض بصرفه الي ديونه وكذلك ان اشتراهمولاه الذي باعه القاضي عليه بعد ذلك لم يتبع بشي عا بقي من الدين لأنه تجدد له فيه ملك بتجدد سببه فهو في ذلك كنفيره فاذا أذن له هــذا المولى بعد ما اشتراه فاحقه دين فبيع لغرمائه لميشارك الاولون بما بقي من دينهم الا آخرين لان الاولين قد استوفوا مالية الرقبة مرة فلا حق لهم في مالية الرقبة بعد ذلك فهو في هذا الملك المتجدد كعبد آخر فالمولى بالاذن أنما رضي شعلق حق الآخرين بملكه فالهذا يباع لهم ولا سبيل للاولين على الثمن حتى يعتق فاذاعتق بيم بجميع ديونه لان الديون كلمها ثابتة في ذمته والذمة بالعتق تزداد قوة فيؤمر نقضائمها من كسب هو خالص حقه واذا باعه المولى بغير أمر القاضي والغرماء فبيعه باطل لان حق الفرماء يتعلق بمالية الرقبة وهو مقدم على حق المولى فكان المولي في بيمه بغير رضاهم كاجنبي آخر بمنزلة الراهن يبيـم المرهون وهذا لان للفرماء حق استسعاء العبد في دينهم فريما يكون ذلك أنفع لهم فانهم يتوصلون به الي جميع دينهم فلا يكون للمولى أن يبطل عليهم هذا الحق بفــير رضاهم فان أجازوا البيع أو قضاهم المولي الدين أو كان فى الثمن وفاء بدينهم فأعطاهم نفــذ البيع لزوال المانع بوصول حق الغرماء اليهم كالراهن اذا قضي دين المرتهن بعد البيع وأجاز المرتهن البيع

فان لم يبق شيء من ذلك ولكن الغرماء وجدوا المشترى والعبد في يده ولم يجدوا البائم لم يكن المشترى خصمًا لهم في نقض البيم في قول أبي حنيفة ومحمد رخمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله هو خصم لان المشترى مالك الرقبة وهم يدعون استحقاق مالية الرقبة فكان هو خصاً له كما لو ادعوا ملك العبد لا نفسهم وهما يقو لانالغرما ولا يدعون على المشترى ولا فى ملكه حمّا لانهم انمايستحقون مالية الرقبة على البائع والمشترى ليس يخصم عن البائع في اثبات حقهم عليه ونقض البيع ينبني على ذلك\*يوضحهأن البيع يحول حق الغرماء في ماليةالرقبة الى الثمن بدليل أنه لو باشره القاضي أو المولى فاجازه الغرماء كانحقهم في الثمن لا في مالية الرقبة وبعد ما صار ملكا للمشترى لاطريق لاثبات حقهم في مالية الرقبة سوى نقض البيع واناجري البيع بين البائع والمشترى فلا يجوز نقضه بفير محضر من البائع وبدون نقض البيع لاحق لهم في مالية الرقبة بخــ لاف ما اذا ادعوا ملك العبد لانفسهم فهناك انما يدعون عين ما يزعم المشترى انه ملكه وقد تقدم نظير هذه المسئلة في الشفعة \* يوضحه أنحق المشترى لا يسقط عن العبد مالم يعد اليــه الثمن وذلك لا يكون الا بمحضر من البائم فينتظر حضوره ليآخــذ الغرماء المبد ويرجع المشترى على البائع بالثمن ولوحضر البائع وغاب المشترى وقد قبض العبد فلاخصومة بين البائع والغرماء في رقبة العبدحتي يحضر المشترى لان الملك واليد للمشترى وابطال ذلك بدون حضوره لا يمكن فما لم يبطل ملك المشترى لا تبكون الرقبة محلا لحق الغرماء الاأن لهمأن يضمنوا البائع قيمته لانه بالبيع والتسليم صارمفوتا محل حقهم فاذا ضمنوهالقيمة جازالبيع فيه وكان الثمن للبائع لان القيمة دين في ذمته وهو الخصم في ذلك وبتضمين القيمة يسقط حق الغرماء عن مالية الرقبة فينفذ بيعه فيه وانأجازوا البيع وأخذوا الثمن واقتسموه لان الاجازة في الانتهاء عنزلة الاذن في الابتداء فان هلك التمن في يد البائم قبل أن يقبضه هلك من مال النرماء على معنى انه لا شيء لهم على المبيع حتى يعتق لفوات محل حقهم وهو الثمن فالمولى بإجازتهم يخرج من أن يكون جانيا ضامنالهمولاحق لهم فى ملك المشترىفتتأخر ديونهم الى مابعد العتق وليس المراد من قوله هلك من مال الغرماء أنهم في حكم القابض له حتى يسقط شيء من دينهم به فكيف يكون كذلك والمولى في البيع عامل لنفسه لانه متصرف في ملكه ولهذا اذا أعتق العبد البهــه الغرماء بجميغ دينهم وكذلك لو أجازوا البيع بعد ماهلك الثمن لان التمن معقود به ومحل المقد هو المعقود عليه فاذا كان باقيابعد البيع بالاجازة

أثم الاجازة في الانتهاء عنزلة الاذن في الابتداء وكذلك لو أقر البائع انه قد قبض الثمن فهلك في يده قبل اجازتهم البيع أو بعدها فكذبوه في القبض فقدأجازواالبيع قبل اقراره أو بعــده فهو مصدق في ذلك مع يمينه لان المولى باجازتهم صار أمينا كما يصير أمينا في الثمن باذنهم في البيم في الابتداء وحق قبض الثمن اليه لانه باشر سببه فيكون مقبول القول فيه مع يمينه ولا شيُّ للفرماء حتى يمتق العبـد فاذا عتق البموه بجميع دينهم ولو اختــار بمض الغرماء القيمة واختار بمضهم الثمن كان للذين اختاروا ضمان القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن على قدر الدين لان لكل واحد منهما في نصيبه رأياواستحقاقالقيمة والثمن كل واحد منهما على المولي وكل واحد منهما محل حق الفرماء ولكل واحــد منهم حصة مما اختار وفيما بقي من الثمن للبائع مما ضمن من القيمة ولو أجاز بعض الغرماء البيع وأبطله بمضهم كان البيع باطلا لان حتى كل واحد منهما بأنفر اده سبب تام للمنع من نفوذ البيم ولو باع القاضي المآذون للغرماء في دينهم أو باعــه أمينه فضاع التمن في يد الامــين الذي باعه ثم وجد المشترى بالعبد عيبافرده على الامين فأن القاضي يأمر الامين بان يبيعه مرة آخرى ويبين عيبه اما لاخصومة بين الامين وبين المشترى محكم ذلك البيغ لان أمير القاضي بمنزلة القاضي فلا تلحقة العهدة ولكن القاضي يأمر ذلك الامين أو غيره بان يخاصم المشترى نظرًا منه للمشترى فاذا رده بالعيب أص، ببيعه مع بيان عيبه ولانه محتاج الى ايفاء حق المشترى في الثمن وطريقه بيم الرقبه وانما يبين عيبه لكيلا يرد عليه مرة أخرى فاذا أخمذ الثمن بدأ بالمشمتري الاول فأوفاه الثمن لان الثمن الثاني بدل مالية الرقبة والثمن المقبوض من المشترى الاول بدل مالية الرقبة أيضا فكان هو مقدما فيــه على سائر الغرماء فان كان الثمن الآخر أكثر من الثمن الاول فالفضل للغرماء وان كان أقــل غرم الغرماء للمشترى الاول تمام حقه ولا غرم على الامين في ذلك لانتفاء المهدة ولكن بيمه كان بطأب الغرماء لمنفعتهم فما يلحق من العهدة يكمون عليهم ولو فضل شي كان الفضل لهم فكذلك النقصان يكون عليهم فان كاذالمولى هو الذي باعه للغرماء بامرهم وقبض الثمن فضاع في يده ثم وجد المشترى به عيبا فرده على البائع ببينة أو اباء يمين أو بعيب لا يحدث مثله فان القاضي يبيمه ويوفى المشتري تمنه لما قلنا فان نقص عن الثمن الاول غرم البائم نقصانه للمشترى لأنه بمنزلة الوكيل فىالبيع فالرجوع بالثمن عند الرد يكون عليــه ولكنه باعه لمنفعة الغرماء فيكون

قرار المهدة عليهم فلهذا رجع هو بما لحقه على الفرماء ولو كانرد عليه باقراره بميب محدث مثله بيع العبد ودفع ثمنه الى المشترى فان نقص عنه ضمن البائع النقصان ولم يرجع به على الغرماء لان اقراره لا يكون حجة عليهم الا أن تقوم له بينة ان العيب كان بالعبد قبـل أن يقبضه المشترى الاول فينتذ يرجع على الغرماء بما غرم من الثمن لازالثابت بالبينة كالثابت بتصديق الفرماء وان لم يكن له بينة يستحلف الفرماء على علمهم لانه يدعي عليهم مالو أقروا به لزمهم وان كان العبد حين رد على أمين الفاضي أو المولى البائع بالعيب في جميع هذه الوجوه مات قبل أن يباع البيع الثاني رجع المشتري بالثمن على الغرماء انكان أمين القاضي باعه لانه لاضان على الامين فيه ولا عهدة وان كان المولى هو البائع ضمن الثمن للمشـترى ورجع به علي الغرماء لانه باعه لمنفعتهم فيرجع عليهم بما يلحقه من العهدة الاأن يكمون القاضي ردهعليه باقراره بميب يحدث مثله فلا يرجع حينئذ بالثمن على الغرماء الا أن تقوم له بينة على العيب أو يأبى الممين وصار جميع الثمن في هــذا الفصــل كالنقصان في الفصل الاول ولو أن أمين القاضي أو المونى البائع قبل العبد بعيب بغير قضاء القاضي فمات في يده غرم التمن للمشترى ولم يرجع به على الغرماء ان كان العيب يحدث مثله أو لا يحدث لان قبوله بغير قضاء القاضي بمنزلة شرائه ابتداء فيحق الغرماءولهذالولم يمت العبد فهولاز ملمر دو دعليه وان أراد الغرماء بيعه وفيه فضل على الثمن الاول لم يكن لهم ذلك بمنزلة مالو اشتراءولو كان على المأذون دين فباعه المولى بألف درهم وقبض الثمن وســلمه الى المشــترى بعينه فالغرماء بالخيار ان شاؤا ضمنوا المشترى قيمة العبد وان شاؤا البائم لان كل واحد منهما جان في حق الغرماء البائم بالبيع والمشترى بالقبض فان ضمنوا المشترى رجع بالثمن علي البائع لان استرداد القيمة منه كاسترداد العبدأن لو ظفروا به ولم يسلم العبدللمشترى بالتمن الذي أداه الي البائع وان ضمنوا البائع قيمته ســـلم المبيع فيما بين البائع والمشترى لزوال المانع وأيهما اختار الغرماء ضمانه برىء الا خر حتى لو توت القيمة على الذي اختاره لم يرجعوا على الا خر بشي ً لان حقهم قبــل أحدهما وكان الخيار المهم في التعيين والمخير بين الشيئين اذا اختار أحدهما تعين ذلك عليهَ فان ظهر العبد بعد ما اختاروا ضمان أحدهما فلا سبيل لهم عليه لان القاضي لما قضي لهم قيمة العبد على الذي اختاروا ضمانه بينية أو باباء يمين تحول حقهم الى القيمة بقضاء القاضي وان كان قضي عليـه بقوله وقد ادعي الغرماء أكثر منه فهم بالخيار ان شاؤا رضوا بالقيمة وان شاؤا

ردوها وأخذوا العبد فبيع لهم لأنه لم يصل الهم كمال حقهم بزعمهم وهو نظير المفصوب في ذلك وقد بيناه فىالفصبوان اختاروا البائع فضمنوه قيمته فاقتسموها بينهم ثم ظهر العبد فى يد المشترى ووجد به عيباً فرده على البائع بقضاء القاضي فالبائم بالخيار ان شاء كان العبد له وسلمتالقيمة الى الغرماء وانشاء استردمن الغرماء ماأعطاهم وبيع العبد لهم لأن الرديقضاء القاضي فسخ من الاصل فعاد الى قديم ملك المولى والغرماء ضمنوه القيمة على صفة السلامة عن العيب فاذا ظهر العيب بخـير المولى لما يلحقه من الضرر فان شاء رضي به وان شاء رده على الفرماء واسترد منهم ما أعطاهم بمنزلة المشترى الاول مع بائعه اذا ردعليه فان رده عليهم عاد حقهم فى العبد كما كان فيباع فى دينهم وان كان البائع قد علم بالعيب قبل أن يبيعه ثم رده على المشترى بذلك العيب فان كان الغرماء ضمنوه قيمته صحيحا كان للبائع أن يأخذ منهم القيمة ويسلم لهم العبد فيباع فى دينهموان شاء سلم لهم القيمة وأمسك العبد وان ضمنوه قيمته وبه العيب سلم المبد للغرماءلان الضرر مندفع عن المولى وقد كان عالما بالعيب فاندفع به ضرر جهله وانما ضمن لهم القيمة معيبا فلهذا لا يرجع عليهم بشئ ولو كانوا ضمنوا المشترى قيمته واقتسموها بينهم ورجع المشـتري على البائع بالثمن ثم ظهر العبد فوجد المشترى به عيبار ده على الغرماء لأنه تملكه من جهتهم بضمان القيمة والبيع الذي كان بينــه وبين المولي قد انفسيخ وأنما ضمنه قيمته صحيحا فاذا ظهر آنه كان مميياً رده عليهم وأخذ القيمة منهم ثم يباع لهم وان كانوا ضمنوا البائم القيمة ثم وجـد به المشـترى عيبا فرده القـاضي على البـائم باقراره والعيب بما يحدث مثله فلا سبيل للبائع على الذرماء في القيمة لان اقراره ليس بحجة عليهم الاأن يقيم البينة على العيب أو يأبوااليمين وان رده بغير قضاء القاضي والعيب مما يحــدث مثــله أو لا يحدث فلا ســبيل للبائع على الغرماء في القيمة لان الرد بغير قضاء القاضي بمنزلة الشراء المستقبل في حق الغرماء وكذلك لو كان الشراء بالخيار ثلاثة أيام في العبد فرده بالخيار بعدماضمن الفرماءالبائم القيمة لم يكن للبائم أن يرجع عليهم بالقيمة لان المشترى أنما رده بتسليط البائم بشرط الخيار له وذلك غير عامل في حق الغرما، وكذلك المشترى لو كانالمشترى أرسل رسولا فقبض العبدمن البائع ولم يرده فضمن الغرماء البائع القيمة ثم رأى المشترى الميب فلم برضه فرده على البائع لم يكن للبائع أن يرجع بالقيمة على الغرماء لانه و ان عاد اليه بسبب هو فسخ من الاصل فلم يتبين به أن سبب القضاء بالقيمة للغرماء ما لم يكن مو جو دا

يومنذ وكذلك لو كان البائع بالخيار وقد دفع العبد الي المشترى فضمن الغرماء البائع القيمة ثم اختار البائع رد العيب واستوضح بالمفصوب قال (ألا ترى) أن الفاصب لو باع المفصوب ودفعه الي المشترى تم ان رب العبد ضمن الغاصب قيمته بقضاء القاضي وقد كان للغاصب فيه خيار الشرط أوللمشترى أو كان لهفيه خيار رؤية ففسخ البيع أوأجازسلمت القيمة للمغصوب منه على كل حال وكذلك ما سبق في فصل المأذون ولو باع المولي المأذون بغير أمر الفرماء فأعتقه المشترى قبل أن يقبضه فعتقهمو قوف لان المشترى بنفس العقد لا يتملك العبد ملكا تاما فان السبب مو قوف على اجازة الغرماء وبالسبب الموقوف أنما يثبت الملك الموقوف لان الحيكم يحسب السبب والسبب الضعيف لا بوجب حكما قويا والمتق منهي للملك فاذاكان موقوفا فماينهيه يوقف بتوقفه فآذاتم البيح باجازته أو قضاء دين أو كان في الممن وفاء فأخذوه بعد العتقوان لم يتمالبيع أبطله القاضي وبإع العبد في دينهم نظراً منه للغرماء وعلل فقال لأن البيع كان فاسدا لا يجوز الا بالاجازة أو ما يقوم مقامها وفي هذا التعليل نظر فان في البيح الفاسد ان أعتقه المشترى قبل القبض ثم نفذ البيم لا ينفذ ذلك العتق وهمنا ينفذ فعرفنا أن مراده أنه بمنزلة الفاسد في الضعف لاجل التوقف ولو كانأعتقه بعد القبض جاز عتقه لانالسبب الضعيف بالقبض يقوى كما في البيح الفاسد وهذا أقوىمن الفاسد\*يوضحهأنالبيح تسليط على التصرف وتمام هذا التسليط بالتسليم فان أعتقه بعد القبض فقد أعتقه بعد تمام هذا التسليط والمسلط لو أعتقه بنفسه نفذ عتقه واما قبل القبض فالتسليط غـير تمام ولكن تمامه موقوفعلى القبض فيتوقف العتق أيضا وهو نظير الراهن يبيعالمرهون ثم يعتقهالمشترى ولو لم يمتقه المشترى ولكنه باعه أو وهبه وسلمه فان تم البيع الاول ببعض ما وصفنا جاز مافعل المشترى فيــه لانه باع ملكه وحق الغرماء الذي كان مانعا من نفوذه قد زال وهو نظـير المشترى من المكره اذا تصرف ثم أجاز المكره البيم ولو لم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت الهبة فان رجع في الهبة بحكم أو غير حكم سلم العبـــد له ولم يكن له على القيمة ولا للغرماء على العبد سبيل لان حقهم تحول الى القيمة بقضاء القاضي فان وجـد به عيباً ينقص من القيمة التي غرمها كان له أن يرده ويأخذ القيمة لانهم ضمنوه القيمة على صفة السلامة وبالرجوع عاد الي قديم ملكه فان كان أعتقه بعد الرجوع في الهبة قبل أن يعلم بالعيب أو دبره أو حدث به عيبرجع بما بين العيب والصحة من القيمة لانه تمذر الرد علي وجه لم يصر هو راضيا فيرجع بالتفاوت وللفرماء أن يرد والقيمة ويتبع العبد في الدين في غير العتق والتدبير لان تعذر الرد لمراعاة حقهم بسبب العيب الحادث واذا رضوا به فقد زال المانع الا أن يشاء المولى أن لايطالبهم بالنقصان ويرضي به معيباوان كان هذا في جارية تدوَّ وطئت بشبهة فوجب لها العقد لم يكن للفرماء عليها سبيل من أجل الزيادة المنفصلة لانها تمنع الرد لحق الشرع وردوا نقصان العيب من القيمة لانه تبين أنهم أخذوا ذلك زيادة على حقهم ولو كان المولى باعه وعيبه المشترى فضمن الفرماء المولى ثم وجد المشترى بالعبد عيبا لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع أن يرجع على النورماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للفرماء لانه ظهر أن ما بين قيمته معيبا الى قيمته سليها أخذوه منه بغير حق فعليهم رد ذلك عليه

## ـــو باب بيع المولى عبده المأذون فيجوز ڰ⊸

(قال رحمه الله) واذا كان الدين على اناذون الى أجل فباعه المولى با كثر من قيمته أو باقل فبيمه جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه وتحقيقه أن بسبب التأجيل يتأخر حق الفرما، في المطالبة بقضاء الدين الى حلول الاجل وامتناع نفوذ تصرف المولى في كسبه ورقبته لكونه مشدة ولا نجق الفرماء وحقهم في المال استيفاء الدين منه وبسبب التأجيل سقط هذا الحق الى حلول الاجل فلانعدام المانع من نفوذ تصرف المولى فيه ينفذ بيمه فان تقيل حق الغرماء في المرتهن في المرهون وذلك عنم المولى فيه ينفذ بيمه فان كان الدين حالا أو مؤخلا كحق المرتهن في المرتهن وذلك عنم التصرف المبطل لحقهم سواء كان الدين حالا أو مؤجلا أو هو لحق الغرماء في مال المريض وذلك عنع التصرف المبطل لحقهم الملك الدين حالا أو مؤجلا أو هو لحق الغرماء في مال المريض وذلك عنع التصرف المبطل لحقهم معواء كان الدين حالا أو مؤجلا فهذا هبذ بهجز الراهن عن التسليم وليس للفرماء ملك اليد في المأذون ولا في كسبه واغا لهم حق المطالبة بقضاء الدين وذلك يتأخر الى ما بعد حلول الإجل وتصرف المريض في ماله نافذ مادام حيا وبعد موته لا يبق الاجل ولهذا لا يتصرف الوارث في تركيته ويؤمر بقضاء الدين في الحيل الفالم لم يبق الاجل ولهذا لا يتصرف الحال والمؤجل في الحكم سواء واتما لم يبق الاجل لان ذمته لم تبق عدد صوته كان الدين الحال والمؤجل في الحكم سواء واتما لم يبق الاجل لان ذمته لم تبق عدد صالحال لوجوب الحال والمؤجل في الحكم سواء واتما لم يبق الاجل لان ذمته لم تبق عدد صالحال لا والمؤجل في الحكم سواء واتما لم يبق الاجل لان ذمته لم تبق عدد صالحال لوجوب

الدين منه فأما ذمة العبد فمحل صالح لذلك فالدين ثابت في ذمته والاجل فيه صحيح فلا سبيل للغرماء على منع المولى من التصرف أو مطالبته بثبي حتى يحل دينهم فاذا حل ضمنوه قيمته لانه أتلف عليهم محل حقهم وهو المالية ولان المولى كالمتحمل عن العبد لفرما تهمقدار مالية رقبته والدين أذا حل على الاصيل عضى الاجل حلى على الكفيل فكان لهم أزيضمنوه قيمته بعد حل المال ولا سبيل لهم على الثمن أجازوا البيع أو لم يجيزوا لانه كان جائزا بدون اجازتهم وكان الثمن للمولى سالما كسائر أملاكه فلا يتغير ذلك باجازتهم ولان ضمان القيمة دين لهم في ذمة الولى ويعتبر محل قضاء الدين الى المـديون فلا سبيل للغرماء على الثمن كما لا سبيل لهم على سائر أملاك ااولى بخلاف ما اذا كان البيع بعد حل المال فأجازوه لان نفوذ البيع هناك يكون باجازتهم فيتحول حقهم عن ماليـة العبد الى بدله وههنا نفوذ البيم كان مدون اجازتهم وكان الثمن سالما لامولى كسائر أملاكه قبل حلول المال فكذلك بعد حله وكذلك لو وهبه لرجل وسلمه فان توى ما على الولى من القيمة لم يكن لهم على العبد ولا على الموهوب له سبيل لأن الملك مجدد للموهوب له في العبد يتجدد سببه ولا حتى لهم في هذا اللك ولا سبيل لهم الى نقض سببه لان الولى حين باشره لم يكن لهم حق النع فلا يثبت لهم حق الابطال بمد ذلك ولكن دينهم على العبد يتآخر الي عتقه بمنزلة مريض وهب عبدا لامال له غيره وعليه دين كثير فباعه الموهوب له أو وهبه وسلمه ثم مات الواهب الاول فلا سبيل لغرمائه على المبد ولاعلى من في يده وأنما لهم القيمة على الموهوب له الاول لانه صار متافا محل حقهم بتصرفه فان توت تلك القيمة عليه لم يكن لهم على العبد ولاعلى من هوفي يده سبيل وللمولى أن يستخدم العبد المأذون اذا كان دينــه الى أجل لانهمالك رقبته والمنفعة تملك علمك الرقبة ولا سبيل للفرماء عليه في مطالبته بشيُّ في الحال فيتمذر على المولى استخدامه مراعاة لحقهم ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنموه من ذلك لان لهم حق المطالبة قضاء الدين والاستسماء فيه وباستخدام الولي اياه يفوت عليهم ذلك أو تمكن فيه تقصان فكان لهم أن يمنموه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنموه اذا كان الدين مؤجلًا لانه لا سبيل لهم على العبد في مطالبته بشيٌّ فكيف يثبت لهم السبيل على المولى في منعه من الســفر به ولوكان الدين حالاكان لهم أن يمنعوه من ذلك لانه يحول بينهم وبين حق ثابت لهم وهو الطالبة ببيع الرقبة وقضاءالدين من تمنه وكذلك لهأن يؤاجره ويرهنه اذا كان الدين مؤجلا لما قلنا فان حل الدين قبل انقضاء مدة الاجارة كان هذا عذرا وللغرماء أن ينقضوا الاجارة لان الاجارة وان كانت من لوازم المقود فأنها تنتقض بالمذر والحاجة الى دفع الضرر (ألا ترى ) أنها تنتقض لدفع الضرر عن المباشر للمقد فلان تنقض لدفع الضرر عن غـير المباشر أولى وتنقض للرد بسبب فساد البيع والرد بسبب العيب في البيع فينقض أيضا لحق الغرماء في المطالبة ببيع الرقبة بعد حل المال فآما الرهن فهو لازم منجهة الراهن ولا يثبت للفرماء بعد حل الاجل نقض الرهن كما لايثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولكنهم يضمنون المولى قيمته لانه حال بينهم وبين حقهم في المطالبة بإيفاء الدين من مالية الرقبة وبالبيع فيضمن لهم القيمة كما لو أتلف عليهم ذلك بابطال المالية فيه بالاعتاق فاذا أرادوا تضمينه فافتكه من المرتهن ودفعه اليهم برئ من الضمان لان الحيلولة قد ارتفعت وان افتكه بعد ما قضي عليه القاضي بضان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للفرماء على العبد لأن حقهم تحول بقضاء القاضي الي القيمة والسبب الموجب له كان قامًا وقت القضاء فلا يمود حقهم بمد ذلك بانمدام الحيلولة بالفكاك كالمفصوب اذا عاد من اباته بعد ماقضي القاضي على الغاصب بقيمته ولو أبي المولى أن يفتكه فقضي الغرماء الدين ليبيعوه في دينهم كان لهم ذلك لان المانع حق المرتهن وحقه يسقط بوصول دينهاليه وانما يقصـدون بهذا تخليص محل حقهم فلا يكون للمرتهن أن يأبى ذلك عليهم واذا لم يكن على المأذون دين فأصره مولاه أن يكفل عن رجل بالف فقال العبد للمكفول له أن لم يعطك فلان مالك عليه وهو ألف فهو على فالضمان جائز لان العبد أنما كان محجورا عن الكفالة لحق المولى فاذا رضي المولى بكفالته كان هو والحر سواء وكذلك لو قال ان مات فلان ولم يمطك هـذا المال الذي لك عليه فهو جائز على ماقال وقد بينا في كتاب الكفالة معني صحة تعليق الكفالة بهذه الاسباب فان أخرجه المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فان المكفول له يضمن المولى الاقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيم المولى في المبد ولا هبته لأن هذا في معنى الدين المؤجل على العبد حين تصرف المولى من حيث أنه لم يكن للموهوب له سبيل على مطالبته بشئ تومثــذ وهو دونه لان أصل الوجوب لم يكن ثابتا قبل وجود شرطه وان وجد سببه وهو الكفالة ثم قد بينا ان هناك الغريم لا يبطل تصرف المولى فهمنا أولي وأما تضمين المكفول له المولي قيمتــه فلانه

فوت عليـه محل حقه شصرفه وقد كان سبب وجوب المال منعقدا وان كانت المطالبـة مه متآخرة فيكون المولى ضامنا له قيمته تنفويت المال عليه وكذلك هذا في ضمان الدرك لوأمي عبده أن يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم استحقت الدار فللمشــترى أن يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الثمن باعتبار انه ذوت عليــه محل حقه فان لم يخرجه المولى من ملكه حتى لحق العبد دين محيط برقبته ثم استحقت الدار من بد المشــترى فان المبد يلزمه ماضمن مم الدين الذي في عنقه لان سبب وجوب الضمان للدرك كان صحيحا لكون الميد فارغا عن حق الغرماء عند ذلك وقد تمذر الوجوب بالاستحقاق فيكون هذا دينا لان ماعلى العبــدكــائر ديونه في جميع ذلك ولو حفر العبد التاجر بئرا في الطريق تم أخرجه المولى من ملكه ثم وقع في البئر دابة تساوى ألف درهم فعطبت فلا سبيل لصاحبها على العبد ولا على الذي هو في بده لانه حين أخرجه المولى من ملكه لم يكن العبد مطالبا بشي ولم يوجد من العبد صنع هو جنابة في الملك الذي تجدد للمشترى فلا سبيل له على المشتري ولكنه يضمن مولاه الاقل من قيمته ومن قيمة الدابة لان عند وقوع الدابة في البئر يصير المبدمتلفا له بالخفر السابق وذلك الحفر جنابة منه في ملك المولى يستحق به صاحب الدابة مالية رقبته لو لم يخرجهالمولي عن ملكه فباخراجه يكون مفو تاعليه محل حقه فالهذا يضمن لهالمولي الاقل من قيمته ومن قيمة الدالة فان تويت القيمةعليه لم يتبع عبده بشيُّ حتى يعتق فيؤخذ نقيمة الدانة حينئذ لان الدين كان واجبا في ذمته باعتبار جنانته وكان لايطالب به لحق مولاه الذي حدث له فاذا سقط حقه بالمتق كان مطالبا بقضاء دينه واذا كان على العبد التاجر دين الى أجل فباعه مولاه ثم اشتراه أو رجع اليه باقالة أو عيب بعد القبض بغير حكم ثم حل الدين فلا سبيل للغرماء أما في الشراء فلا اشكال ان الملك متجدد له تتجدد السبب وكذلك في الاقالة والرد بالميب بمد القبض بغير حكم فانه في معنى بيع متجدد في حق غـيرهما فيكان وجودهذا المود اليه كعدمه وعود هذا العبداليه كعود عبد آخر فان اختلاف سببالملك بمنزلة اختلاف المين فلهذا ضمنوا المولي قيمته ولو رجع العبد اليه بعيب بقضاءقاض أو خيار رؤية أو شرط في أصل البيع ثم حل الدين أخذوا العبد به ولا سبيل لهم على المولى لانه عاد اليه بسبب هو فسخ من الاصل فانما يمود الى قديم ملكه الذي كان مشغولا محق غريمائه وينعدم به السبب الموجب للضمان على المولى وهو تفويت محل حقهم وان مات في يد المولى

بعد ما رجع اليه على هذا الوجه قبل أن يحل دينهم تم حل الدين فلا ضمان لهم على المولى لأن البيع حين انفسخ من الاصل صار كان لم يكن ولو مات قبل البيع لم يكن لهم على المولي ضان اذا حل دينهم وكذلك المولي لو وهبه وسلمه ثم رجع في الهبة بحكم أو بغير حكم فان المولي يبرأ من القيمة لان الرجوع في الهبة فسخ من الاصل واعادة الى قديم ملكه سواء كان بقضاء أو بنير قضاء عندنا وقد بيناه في الهبة فاذا عاد محـل حقهم صارت الازالة كان لم تكن ولو باعه فمات قبل أن يقبضه المشترى برئ المولي من القيمة لان عجر دالبياع لا يتقرر السبب الموجب للضمان على المولي وانما يكمون بالتسليم ولو تقرر السبب بالبيع فبالموت قبل التسليم ينتقض البيع من الاصل ويمود الى ملك المولى مشغولا محق الغرماء كما كان فهو كما لو انتقض البيع بالرد بخيار الشرط ثم مات وانمات بعد ما قبضه المشترى قبل أن يحل الدين فقد حل عليـه بموته لان الاجل حق العبد وقد استغنى عنه بموته ووجوب الدين كان في ذمته وقد خرجت ذمته منأن تكون محلا صالحا لوجو بالدىن فيه فهو وموت الحر سواء وعلى المولى قيمته الى أجل الدين لان الاجل كان ثابتا في حقالمولى ولم يقع لهفيه الاستغناء عنه وهو عنزلة الـكفيل فيما لزمه من القيمة والدبن المؤجل اذا حل على الاصيل عوته يبقى الاجل في حق الكفيل وكذلك لو أعتقه المولى ثم مات العبدحل عليه ولم يوجد المولى القيمة الا الى الاجل في حق المولى لحاجته الى ذلك وقيام ذمته محلا صالحالوجوب الحتى فيها ولو كان الدين على العبد ألني درهم ألف حالة وألف الى أجل فباعه الولى أو وهبه وسلمه فلصاحب الدين الحال أن ينقضه الاأن تقضي المولى دينه لان الدين المؤجل في حكم نقض تصرف المولى كالممدوم وقيام صاحب الدين الحال كاف في نقض تصرف المولى فان قضاه جاز ماصنع المولى من ذلك به لانهوصل اليه جميع حقه ولا سبيل لصاحب الدين المؤجل على العبد في الحال فينفذ تصرفه فيه فاذا حل الدين الآخر لم يشارك الاقل فيما أخذ من المولى لان أصل الدين لم يكن مشتركا بينهما والمقبوض من محل لاشركة بينهما فيه وهو ملك المولي ولكنه بتبع المولى بالاقل من دينه ومن جميع قيمته لان حق الآخر سقط يوصول دينه اليه وكان المولى متطوعافها قضاه كاجنبي آخر وصار كان لم يكن عليه الا الدين المؤجل فباعه المولى ( ألا ترى) أنه لولم ببعه حتى حل الدين فان العبد كله يباع للغريم الآخر في دينه الأأن يفديه المولى فكذلك اذا باعه كان ضامنا بجميع قيمته الا أن يكون الدين أقل منه ولو لم يقض المولى صاحب الدين الحال حقه

فنقض البيم وطلب من القاضي ببيعه فان القاضي ببيعه بمطالبته تم يدفع اليـه نصف الثمن لان ببيم القاضي يتحول حقّ الفرماء الى العبد من الثمن وأصل الاستحقاق لصاحب الدين المؤجل ثابت وان كانت المطالبة منأخرة الى حلول الاجل واستحقاق الثمن نثبوت حقه من الدمن في ذمته فكان ذلك بائما سلامة جميع الثمن لصاحب الدين الحال فيدفع اليه نصف الثمن ويدفع النصف الى المولى لانه حق صاحب الدين المؤجل ولكن مطالبته به تأخر الى حلول الدين ( ألا ترى ) أن قبل حلول المال لم يكن له سبيل على رقبته وكسبه فكذلك على بدل الرقبة واذا لمُ يكن له سبيل كان المولى أحق به لانه بدل ملكه وعلى قول زفر رحمـه الله لايتبع القاضي بحل الدبن الاآخر على العبد ويكون الثمن بينهما نصفين لان الدين يتحول ببيع القاضي ألى النمن والممن عين لا يقب ل الاجل فهو عنزلة موت الحر ولكنا نقول الدين باق في ذمة العبد حتى اذا عتى كان للغريم أن يطالبه بجميم الدين ان شاء فيبقي الدين ببقاء الأجل في ذمته فاذا حل الدين الآخر أعطاه المولي مافي يده وان هلك ذلك في يدالمولى فلاضمان عليه لان حكم البدل حكم المبدل ولو هلك العبد في يد المولى لم يكن على المولى فيه ضمان ويتبع صاحب الدين الغريم الاول فيأخذ منه نصف ما أخذه لان ثمن العبــد كان مشــتركا بينهــما فأنما يسلم له المقبوض بشرط سلامة الباقى للغريم الآخر ولم يسلم له ذلك فلهذا يأخذ منه نصف ما أخذ فان لم يهلك ذلك ولكن هــذا الغريم أبراً من دينه أو وهبــه فان الاول يأخذ هذه الخسمائة من المولي لتمام حقه لانه كان مستحتما لجميم العين بدينه وانما امتنغ سلامة النصف له لمزاحمة الآخر وقد زالت مزاحته بالابراء ولان نصف دين الاول باق على العبد فلا يجوز أن يسلم للمولى شيء من تمن العبد مع قيام الدين عليــه ولو لم يبرئه ولكن المولى نقد غريماله تلك الخسمائة التي في بده فهوجائز لانها مملوكة له وتصرفه فيها قبل حل الاجل كتصرفه في الرقبة فلا يمتنع نفوذه لحق صاحب الدين المؤجل ولكن اذا حـل دينه ضمن المولى له تلك الخسمائة لانه فوت عليه محل حقة تنصرفه فان تويت عليــه رجم على الاول فيما قبض فيشاركه فيه ثم رجما على الفريم الذي قضاه المولى بالخسمائة التي اقتضاها لأنه حين رجع على الاول ينصف ماقبض تبت للاول حق الرجوع في نصف مابقي في يد المولى ونقض تصرف المولى فيه ثم يشارك فيــه الغريم الآخر فلا بزال هكذا حتى يأتي على جميمه فلهذا كان لهما حق نقض تصرف المولي والرجوع على القابض بالخسمائة التي قبضهامن المولى

ولو لم يبع القاضي العبد للغريم ولكن المولى باعه برضي صاحب الدين الحال فبيعه جائزلان الراضي مسقط حقه في ابطال البيع ولاحق لصاحب الدين المؤجل في ابطال البيع ثم يعطى نصف الثمن صاحب الدين الحال ويسلم للمولى نصف الثمن فاذا حــل الدين الآخر أخــذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن لان المولى مفوت عليه محل حقه وليس عحول حقه الى الثمن أذ ليس له ولانة تحويل حقه من محل الح محل بخلاف الاول فهناك أنما باعه القاضي وللقاضي ولاية تحويل الحق من الرقبة الى الثمن فلهذا كان المولي ضامنا نصف القيمة للثانى ههنا وما قبض من نصف الثمن فهو مال سالم له فان توى ماعلى المولي من نصف القيمة لم يرجع على الذي أخــ فد نصف الثمن بشي لان أصل الثمن همنا ما كان مشتركا بينهما ولاشركة بينهما في أصل الدين \*فان قيل لماذا لا يأخذ الاول جميع الثمن من المولى لما لم يكن للثاني شركة من الاول في الثمن «قلنا لان المولى ضامن للثاني نصف القيمـة ولا بد من أن يسلم ما هوءوض من ذلك النصف من الثمن للمولي فلهذا يعطى الاول نصف الثمن ولايضمن للثاني الا نصف القيمة لان الاول استحق عليه نصف مدل المالية فمنع ذلك ثبوت حق الثاني فى تضمين المولى جميع القيمة وان كان على المأذون ديون الى آجال نختلفة فباعه المولى قبــل أن يحل شيء منها ثم حل الدين الاول فان قيمة العبد تقسم على الدين ما حل منه وما لم يحل فما أضاب الذي حل منها من القيمة أخذه وكذلك كل من حل دينــه من غرمائه لما بينا أن المولى ضامن قيمته لتفويته محل حق الغرماء ولكل واحدد منهم حصته من ذلك ولكن لا يطالبه مه الا بعد حل دسه فان كان الدين ثلاثة آلاف فيل ألف منها فطلب صاحبها من القاضي بيع العبد فأنه يبيعه ويعطيه ثلث ثمنه ويضع الثلثين الذي هو حق الآخرين في مد المولى حتى محل دينهما فاذا حل دين آخر أعطى صاحبه حصته من ذلك وذلك ثلث الثمن فاذا حل الثالث أعطاه الثلث الباقي فان توى الثلث الباقي على المولى رجع الثالث على الاولين فيأخذ منهما ثلث مافي أيديهما لان الثمن كان مشتركا بينهم أثلاثا حين كان البيم من القاضي وكان شرط سلامةالثلثين الاولين أن يسلم الثلث للثالثفاذا لم يسلم كان التاوي منحقوقهم والباق مقسوم بينهم على قدر حقهم فرجع على الاولين بثلث مافى أيديهما ليسوى بينهما فى ثمنه فان لتى أحدهما أخذ منه نصف مافى يده لان حقهما فى الثمن سواء ثم يرجمان جميعا على الآخر بثلث مافى يده فيقتسمانه نصفين ليسلم لكل واحد منهما ثلث الثلثلين ويستووا فى الضرر

الحاصل بالتوى فان الق أحدهما الاخر وحده أخد منه ربع مافي بده لان الباقي في يده نصف الثلث وفي بدمن لقيه نصف الثلث وفي يد من لقيه الثلث فيضم مافي بده الى مافي بد صاحبه وتقتسمان ذلك نصفين ايستويا واذا فعل ذلك أخذا منه ربع مافى يده حتى يكون ذلك الآخر أخذ منهماتسع مافي أيديهما لآن المساواة بينهم بذلك تحصل واذا أردت معرفة ذلك جملت الثمن كله على اثني عشر فسهام الثلثين ثابتة بينهم ائلاثا لكل واحد منهم سهمان منهما ثاثي سهم وثلثاً سهم من ستة يكون تسمها فيحصل له سهمان وثلثاً سهم وبتي في يدكل واحــد منهما سهمان وثلثا سهم واذا قال المأذون بامر مولاه ولادين عليــه لرجل ان مات فلان ولم يعطك ألفك التي عليه فأنا ضامن لها حتى أدفعها اليك ثم لحق العبد دين ألف درهم فباعه القاضي في دينهم بالف فانه يدفعها كلها الى الغريم لأنه لامزاحم له في النمن فان المزاحمة باعتبار وجوب الدين على العبد ولم يجب للمكفول له شيء بمدد وجود سببه قبل شرطه وبه فارق الدين المؤجل وتأثير الآجل في المنع في المطالبة لافي نفي أصل الوجوب والمتملق بالشرط لايكون موجودا قبل الشرط فاذا دفع الثمن الى الغريم استوثق منه بكفيل لان حق المكفول له بعرض اللزوم فان سببه وهو الكفالة مقرر فلتقرر السبب بجب النظر له بالاستيثاق فاذا لزم العبد ضمان ماكفل به أخذ المكفول من الغريم نصف التمن الذي أخذه لان الوجوب اذا ثبت عند وجود شرطه فأنما يحال به على سببه وهو الكفالة ولهذا لو كانت الكفالة في الصحة كان هـذا من جملة ديون الصحة بقدره وهو ان حق المكفول له أخذ سببها من الدين الحادث بعد البيع باعتبار ان الوجوب يكون عند وجود الشرط ومن الدين المؤجل باعتبار أن السبب كان متقررا قبل وجود الشرط فيتوفر حظه عليهما فيقول لشبهه بالدين الحال يدفع الثمن كله الى الفريم الاول قبلأن يجب دين الكفالة بالدين ولشبهه بالدين المؤجل قلنا اذا تحقق لزوم دين الكفالة رجم المكفولله على الغريم ينصف الثمن الذي أخذه واذا كان على المآذون دين حال فو هبــه مولاه لرجل وسلمه اليه فالهبة باطلة الا أن يجيزها الغرماء لانهم أحق عالية العبد من المولى وفي الهبة تفويت محل حقهم فلا ينفذ الا باجازتهم فَانَ أَجَازُوهَا بَطُلَ دَيْنِهُمُ لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ سَـقَطَ عَنْ ذَمَّةَ الْعَبْدُ وَلَكُنْ عَلِي مَعْنَى أَنَّهُ لَا شَيَّ لَمْمُ

على المولى ولا على المبدحتي يعتق لانهمرضوا بصنع الولى واللك للموهوب له حادث بمد الدين فلا يستحق بذلك الدين ولكن يتأخر حقهم في الطالبة الي مابعد العتق لانعدام محل الاستيفاء فاذا عتق البعوه بجميع دينهم ولو كان الدين كله الى أجل جازت الهبة لانهلاحق للفرماءفي الطالبة بشئ قبل حلول الاجل فينفذ تصرف المولى باعتبار ملكه وللفرماء على المولي قيمته اذا حل دينهم لانه فوت عليهم محل حقهم بتصرفه فاذا أخــذوا القيمة منـــه أو قضى بها القاضى عليه ثم رجع في هبته و فلا سبيل لهم على العبد لان حقهم تحول الي القيمة نقضاء القادي وقد كان السبب قائمًا عند القضاء فلا يتحول الى العبد بعد ذلك وان عاد اليه قديمملكه بالرجوع في الهبة فان أذن له المولى بعد ذلك في التجارة فلحقه دين بيع في الدين الآخر خاصة لوجود الرضا من المولى بتعلق هذا الدين عالية رقبته ولا سبيل الاولين على هـ ذا التمن لان حقهم محول الى القيمة دينا في ذمـة المولي فكما لاسبيل للا خرين على القيمة اذا أخذها الاولون فكذلك لاسبيل الاولينعلى الثمن وان مات المولى قبل أن يباع ولا مالله غيره بيع فبدئ بدين الآخرين لان حق الاولين أيضا في ذمة العبد حتى يتبعوه بعد المتق لانا بينا ان حقهم تحول الى القيمة فلا يبقى على العبد في حال رقه فان بقي من ثمنه شئ بعد قضاء دين الآخرين كان للاواين باعتبار أنه ملك المولى ودينه بعسد مونه يقضي من ملكه فان كان على المولى دين سوى ذلك اقتسم هـ ذا الباقي الاولون وأصحاب دين المولى تصرف فيه أصحاب دين الولى بديونهم الاولون بقيمة العبد لان حقهم في ذمة المولي بقدر قيمة العبدواذا كان على المأذون ألف درهم حالة وألف درهم الي أجل فوهبه مولاه لرجل وسلمه فلصاحب الدين الحال أن يرد الهبة لان توجه المطالبة له علة تامة تمنع نفوذ تصرف المولي فان أجازها جازت لوجود الرضا منه ولا سبيل لصاحب الدين على العبد حتى يحل دينه (ألا ترى) أنه لو لم يكن سوى دينه على العبد كانت الهبة صحيحة فانحل دين الآخر ضمن ااولى قدر القيمة له حتى يستوفى دينه ولا شيء منه للغريم الاول لان الاول باجازة الهبة أبطل حقه في حال رق العبد فهو بمنزلةمالو أبرأه عندينه وقد فوت المولى على الآخر محل حقه فيضمن له جميم القيمة ولو أن صاحب الدين الحال لم يجز الهبة ولم يقدر على العبد فله أن يضمن المولى نصف قيمته لان الدين المؤجل ثابت عليه وان كانت المطالبة بهمتأخرة والقيمة عند تعــذر الوصول الى العبد كالثمن عنــد بيع القاضي اياهوقد بينا هناك أنه لا يسلم

الصاحب الدين الحال الاحصته من الثمن فههذاأيضا لايسلم لصاحب الدين الحال الاحصته من القيمة وذلك النصف فان ضمنه ثم حضر العبد فالهبة جائزة لان حقه سقط عن العبد بوصول حصته من الضمان اليه والدين الآخر مؤجل لا يمنع الهبة فاذا حل دين الآخر كان له أن يتبع المولى منصف القيمة لأنه فوت محل جقه تتصرفه فان شاء شارك الأول فما أخل لان القيمة وجبت لهما فىذمة المولى مشتركة بسبب واحد وآنما يسلم المقبوض للاول بشرط أن يسلم النصف الباقىاللاّ خر فاذا لم يسلم كان له أن يشارك الاولّ فيما أخـــذ ثم نتبعان المولى منصفُ القيمة لان المقبوض لما صار مشتركا بينهما كان الباقى مشتركا أيضا ولولم يحل الدىن الثانى حتى رجم المولي في هبته تم حل كان الصاحبه أن يتبع نصف العبد بدينه حتى بباع له لان يحول حقه الي نصف القيمة لا يتم الا بالقبض أو بقضاء القاضي له بها ولم يوجــد فقد عاد العبد بالرجوع الي قديم ملك المولي فكان له أن يطالب ببيع حصته منــه فى الدين وذلك نصفه وان شاء شارك الاول فما أخذ لما بينا أن وجوب القيمة لهما بسبب واحد فهو بمنزلة العبد المشترك اذا غصبه غاصب فأبق تمان كانأحده إخاصم الغاصب وضمنه نصف القيمة بم رجم العبد كان للآخر الخيار ان شاء أخذ نصف العبد وان شاء شارك الاول فيما أخذ من نصف القيمة فان شاركه في ذلك يباع نصف العبد في دينهما لأن المقبوض لماصار مشـ تركا بينهما كان الباق كذلك فيباع نصفه في دنهما لان في هذا النصف الحق باق في العبد وان كان العبد اعورًا في بد الموهوبله قبل أن يرجم فيه الواهب ضمن المولي ربع قيمته وبيع نصفه في دينه لان العين من الآدى نصفه ولو عاد الكل اليـه بالرجوع في الهبة كان يباع نصفه في الدين ولو هلك الحكل في يد الموهوب له كان المولى ضامنا نصف قيمته فالجزء يمتــبر بالكلولفوات النصف ضمن المولي ربع قيمته وبعود النصف الى قديم ملكه بالرجوع يباغ نصفه في دينه ولو اعور"ا بعــد مارجع الىالمولى لم يضمن من عوره شيأ لانه لو هلك العبد بعــد الرجوع فى الهبة لم يضمن شياً فانه بالرجوع عاد الي قديم ملكه فعوره فى هــذه الحالة كهلاكه قبـل الهبة فكذلك اذا اعور قلنا لا يضمن المو شيآ ولكن بباع نصفه أعور في دينه واذاكفل المأذون عن رجل بألف درهم بامزمو لاه ولادين عليهم باعه المولى فللمكفول له أن ينقض البيم لانه صار أحق بماليتــه من المولى (ألا ترى) انه يطالبــه بقضاء دين الكمفالة ويباع له فيه كما يباع في سائر ديونه ولو كانت الكفالة بنفس رجــل لم يكن

اللمكفول له أن ينقض البيم لانه صار أحق بماليته بهـنه الكفالة ( ألا ترى ) انه لايطالب ببيعه في هذه الكفالة فكانت المالية خالص حق المولى فلهذا نفذ بيعه وهذا لان صاحب الدين أنما ينقض بيع المولى ليستسميه في دينه ولا حق لصاحب الكفالة بالنفس في استسماعه في شيءُ والكن يبيع العبد بكفالته حيث كان لانه استحق عليه المطالبة بتسليم النفس فلا يسقط ذلك ببيع المولى اياه وهذا عيب فيه للمشترى أن يرده به ان شاء لانه يحبس به ويؤمر بطلب المكفول بنفسه ليسامه وفيه حيلولة بين المشتري وببن مقصودة من الخدمة فيثبت له حق الرد لاجله كما يثبت له حق رد الجارية بعيب النكاح أن شاء فان كانت الكفالة على انه كفيل بنفس المطلوب أن لم يمط المطلوب ماعليه الى كذا وكذا لم يكن للمشترى أن يرده بعيب هذه الكفالة قبــل وجود الشرط لانه لامطالبة بشيُّ على العبدفي الحال فالتزام تسلم النفس منه كان معلقا بالشرط والمعلق بالشرظ معدوم قبله فاذا وجب على العبد لوجود شرطه رده المشترى ان لم يكن علم بها حين اشتراه لان الحيلولة وقمت بينه وبين الخدمة بسبب كان سابقا على بيعه فان تبوت الحكم عند وجود الشرط يكون محالًا به على السبب وان كان علم بها حين اشتراه فليس له أن يرده بهـذا العيب أبدًا لان تمكنه من الرد بالعيب لدفع ضرر لم يرض بالتزامه قال والحكم في بيع المولى شيأ من رقيق المأذون أو هبته وعليه دين حال أو مؤجل عـلى ماوصفنا في المأذون بنفسه لان مطالبة صاحب الدين بايفاء الدين من الكسب والرقبة فكما ان في الرقبة اذا انعدمت المطالبة للتأجيل في الدين جعل في حق تصرف المولى كانه لا دين عليــه فكذلك في تصرفه في كسبه بالبيع والهبة في حكم النفوذ وحكم تضمين المولى عند حل الدين وفي الاصل اشارة الى مخالف له في هـذا الجواب واستشهد عليه بشواهــد قال أرأيت لو أعتق رقيقالمبد قبل أن محل دين العبد لم مجز عتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله ينبغي لمن زعم أن البيع لا يجوز أن لا يجو "زعتقه في الرقيق بمنزلة مالو كان الدين حالا وكان محيطا برقبته وما في يده (أرأيت) او ان المولى لوحجر عليه والدين عليه مؤجل لم يكن له أن يبيم الرقيق فاذا لم يكن له أن يبيمهم فن ذا الذي ينفق عليهم فبيم المولى في هذا كله جائز وهو ضامن للقيمة اذا حل الدىن وقيل المخالف أنوبوسف رحمــه الله فقد روى عنه أنه لايجوَّز بيم المونى كسب العبد وأن كان الدَّن مؤجلًا عليه لان بالتأجيــل لا ينمدم وجوب أصل الدين وحاجة المأذون الي قضائه وحاجته في كسبه مقدمة على حق المولى

فكان الولى ممنوعا من اثبات بده عليه ولا مجوز بيمه ولا هبته فيــه ومجوز المتق لان تقرر المتق لايستدعي اليد فأما اذا كان الدبن حالا على العبد فان لم يكن محيطا بكسبه ورقبته لاعنم نفوذ عتق المولى في رقبته لأن المولى مخلف عبده في كسبه خــــلافة الوارث المورث والدين على المورث اذا لم يكن محيطاً بالتركة لا يمنع ملك الوارث في التركة ونفوذ عتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله الاخير وفي قوله الاول يمنع ذلك وقد بينا هذا في أول الزيادات فكذلك الدين على العبد فأما اذا كان الدين محيطا بكسبه ورقبته فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله المولي لاعلك شيأ من كسبه ولو أعتقه لا منفذ عتقه في كسبه وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المولى يملك كسبه حتى ينفذ عتقه في رقبته كما علك عتقله لان الكسب عنزلة الرقبة من حيث أن حق الغريم فيه مقــدم على حق المولي وأنه لا يســلم للمولى الا بشرط الفراغ من دين العبد فكما أن قيام الدين عليه لا ينافي ملك المولى في رقبته فكذلك لاينافي ملكه في كسبه وهـذا لان الكسب علك علك الرقبة وله ملك مطلق في رقبته فيملك كسبه وهـذا بخــ لاف المكاتب فرقبته مملوكة للمولى من وجه دون وجه لانه بمــقد الـكتابة صار عنزلة الحريدا وقد ملك بدل الرقبة وهو دين الكتابة من وجه فكذلك عنم نقاء ملكه في رقبته من هــذا الوجه فلهــذا لايكون مالكا كسبه فأما رقبة العبد بعــد لحوق الدين آياه فمملوكة للمولي من كل وجه ( ألا ترى ) أنه علك استخلاصه لنفسه نقضاء الدين من موضع آخر ولا علك ابطال حق المكاتب نفسخ الكتابة وهـذا بخلاف الدين في التركة وذلك لان الوارث أنما يملك الفاضل عن حاجة الميت ( ألا ترى) أن المشغول بالجهاز والكفن لايكون مملوكا للوارث فكذلك المشغول بالدين وهمنا ملك المولى كسب العبد لا يتعلق نفراغه من حاجة العبد وان كانت سلامته له تتعلق بذلك ( ألا ترى)أن حاجته الى النفقة والكسوة لا عنع ملك المولى في كسبه فكذلك حاجته الىالدين ولان الشرغ جمل الميراث بمد الدين فحال قيام الدين كحال حياة المورث في انه لايكون أو انالمـيراث والحـكم لايسيق أو انه فاما خلافة المولى عبده في ملك الكسب واعتبار الرق ينافي الاهلية لملك ألمال والكسب موجب الملك في المكسوب فاذا لم يكن المكتسب من أهله وقع الملك لمن يخلفه وهــذا المعني قائم حال قيام الدين عليه وأبو حنيفة رحمه الله يقول المولى مخلف عبده في ملك الكسب خلاف الوارث المورث على معنى أنه عليكه باكسايه وسلامته لهمتعلقة نفر اغه عن حاجة العبد فكما أن

الدين المحيط بالتركة عنم ملك الوارث في التركة فيكذلك الدين المحيط بالكسب والرقبة عنع ملك المولى وهذا لان الخلافة فى الموضعين جميما باعتبار انمدام الاهاية للملك فى المكتسب فالميت ليس بأهل للمالكية كالرقيق لان المالكية عبارة عن القدرة والاستيلاء والموتينافي ذلك كالرق بل أظهر فالرق ننافي مالكية المال دون النكاح والموت ننافيهما جميما ثم لقيام حاجة الميت الى قضاء ديونه مجمل كالمالك حكما حتى لا علك الوارث كسبه فكذلك العبد لقيام حاجته تجعل كالمالك حكما وهذه الحاجة ليست كالحاجةالي الطعام والكسوة فان الرقيق لا يحتاج الى ذلك لانه يستوجب النفقة على المولى اذا لم يكن له كسب وليس الكسب نظير الرقبة لان المولى ليس مخلفه في ملك الرقبة بل كان مالكا للرقبة لا بالاكتساب من العبد فبقى ملكه في الرقبة بمدلحوق الدين وهو نظير المكاتب فالمولى مالك رقبته حتى ينفذ منه المتق في رقبته وتؤدى مه كرنمارته ومه نتبين أن ملكه في الرقبة مطلق ومع ذلك لقيام حاجته لا علك المولي كسبه فكذلك في العبد المديون لاعلك كسبه وان كان علك رقبته ولاعتق فما لاعلك ابن آدم واذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤخـــ به حتى يمتق فاذا عتق أخذ بذلك لانه محجور عن الاقرار لحق المولى فباقراره لا يظهر وجوب الدين في حق المولى ولكن يظهر في حق العبد لأنه مخاطب لا تهمة في أقراره في حقه فيؤاخذ به بعد العتق وان ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ بهالكفيل حالا لان أصل الدين واجب على المبد وانما تأخرت المطالبة في حقه لا نعدام المحل فاذا ضمنه عنه رجل فقدضمن دينا واجبا فيؤاخذ به في الحال عنزلة الدين على مفلس اذا ضمنه عنه انسان أخذ به في الحال لهذا المنى فاذا اشتراه صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد لان المولى لا يستوجب على عبده دينا ولكنه يأخذ الكفيل بالاقل من النمن ومما ضمنه لان الدين لو كان معروفًا على العبد تحول بالبيم الى التمن سواء بيم من صاحب الدين أو من أجنبي وهذا الدين عنزلة الممروف في حق الكفيل فيحول الى الثمن لانه أعا يتحول الى التمن بقدر مايسم من الثمن لقضاء الدين منه فبقدر ذلك يكون الكفيل مطالبا وما زاد على ذلك سقط عن الكفيل بسقوطه عن الاصيل من كل وجه ولولم يشتره ولكن صاحبه وهبه منه وسلمه اليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل لان الدين همنا سقط عن الاصيل والمولي لايستوجب على عبده دينا ولم يخلف المبدمحلا آخر يمكن تحويل الدين اليه وبراءة الاصيل باى سبب كان توجب براءة

الكفيل فان رجع في هبتــه لم يمد الدين أبدا وهذا قول محمد رحمه الله وعنــد أبي نوسف رحمه الله يدود الدين يرجوعه في الهبة وأصل الخلاف في الدين المعروف على العبد ولم يذكر قول أبي توسف هم: ا أنماذ كره في أول الزيادات وجه قول محمد رحمه الله أن الدين بالهية سقط عن العبد لا الى مدل فكان كالساقط عنه بالابراء وبعد الابراء لا يتصور عود الدين اذاتم السـقوط بالقبول وهـذا لان الساقط يكون متلاشيا والعود بتصور في القائم دون المتلاشي بخلاف مااذا اشتري بالدين شيأ أو صالح على عين فهلك قبل القبض لأن الدين هناك لم يسقط وأنما تحولت المطالبة الى المشترى والى ماوقع عليه الصلح وكذلك الحوالة فان الدين لا يسقطها ولكن يتحول الى ذمة المحتال عليه ثم يمود بالتوى الى المحيل وأبو يوسف رحمه الله يقول بالرجوع في الهبة نفسخ العقد من الاصل وتعود العين الى قديم ملكه وسقوط الدين كان بحكم الهبة فاذا انفسخ عاد الدين كما اذا سـقط الدين بالشراء أو الصلح بخلاف الاراء فالسبب هناك غير محتمل للفسخ بعد تمامه والدليل عليه أنالدين لو كان لصي فوهبه صاحب الدين منه وقبضه هو أو وصيه سقط الدين ثم اذا رجم الواهب لو قلنا بأنه لا يعود الدين كان فيه الحاق الضرر بالصي واسقاط دمنه مجانا وذلك مملوك للصي فلا بد من القول بمود الدين لدفع الضرر وقد روى ابن سماعة عن محمد والحسن عن أبى حنيفة رضى الله عنهم انه ليس للواهب أن يرجم في الهبة بمد سقوط الدين لان ذلك في معنى زيادة حادثة في ملك الموهوب له والزيادة المتصلة تمنع الواهب من الرَّجوع ولكن في ظاهر الرواية هذه زيادة لا تغـير صفة المين فتكون كزيادة السعر فلا يمنع الواهب من الرجوع ( ألا ترى ) أن المشترى اذا أقر على العبد بالدين قبل القبض لم يصر قابضا وان كان الدين عيناً والمشترى بالتعيب يصير قابضا ولكن هذا التعييب لما لم يؤثر في العين لم يجعل به قابضا فهذا مثله وقد أملينا في أول شرح الزيادات هذه الفصول فروعها ولو كان الدين على العبد لشريكين وبمضه حال وبعضه مؤجل فوهبه المولي لاحــدهما وسلمه اليــه فلشريكه أن ينقض الهبــة لمكان حقه في المطالبة بالدين الحال كما لو وهبه لاجني آخر فان نقضها بيم العبد فاستوفى الهبة حقه مرن التمن وما بقي فهو لامولي ولا شي للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك لان الموهوب له حين قبض العبد بحكم الهبة فقد ملكه وان كان النقض مستحقالحق الآخر كالمريض اذا وهب عبده وسلمه صار ملكا للموهوب له واذا ملكه

سقط دينه ولا يمود بعد ذلك اذن فعلى قول أبي يوسف اذا نقض الآخر الهبة عاد الدين كله الى العبدكما في الاول ولو باعه المولى من أحدهما بالف درهم وقيمته ألفا درهم فأبطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله بيع لهما فاقتسما ثمنه ولم يبطل من دين المشــترى شي لان بالبيع تحول حقه الى التمن كما لو باعه من أجنبي آخر لا يسقط به دينه ولكن يتحول الى التمن بخلاف الهبة فلهذا يباع العبد همنا في دينهما بعد نقض البيع واذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن الى الغريم وفي قياس قول زفر وحمه الله محل عليه الدين بالبيع فيكون التمن للغريم وقد بينا هذا في البيع من أجنبي آخر اذا كان القاضي هو الذي باشره حتى يحوَّل به الدين الى التمن وكذلك اذا باعه المولى من صاحب الدين لانه في البيع من صاحب الدين لا يكون جانيا في حقه ضامنا له شـياً فان توي الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل لانه فى البيم وقبض الثمن منــه لم يكن جانيا فى حق الغريم فهلاك التمن في يده كهلاك العبد قبل البيع وان كان على العبد دين لا بخر مثل دين المشترى فل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشـ تر العبد لأنه في حقه جان بتفويت محل حقه بالبيع فيضمن له نصف القيمة ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري فيــه كان شريكا فى الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكا لان وجوب ضمان القيمة على المولى باعتبارجناته وهو غير جان في حق المشترى حين ساعده على الشراء منه فلا يثبت له حق في قيمته ولو شارك الآخر فيما قبض من القيمة لم يسلمله ولكن يأخذه المولى منه تم يأتى الشريك الآخر فيأخِذذلك من المولى فعرفنا انه لا فائدة في اثبات المشاركة له في المقبوض ولو أمر المولي عبده المأذون فكفل لرجـل بالف درهم عن رجل على أن الغريم ان مات ولم يدفع المال الى رب المال فالعبد ضامن للهال فهو جائز لان كفالته باذن المولي اذا لم يكن عليه دين ككفالة الحر فان باعه المولى من رب المال بالف أو باقل فبيعه جائز ويقبض التمن فيصنع به مابدا له لان وجوب دين الكفالة متملق بالشرط فلا يكون ثايتا قبله فان مات المكفول عنـــه قبل أن يؤدى المال كان للذي اشـترى العبد من المولي أن يرجع بالثمن على المولى فيأخـذه منه قضاء من دينه لان عند وجودُ الشرط يثبت المال على العبد مضافا الى سببه ويكونهذا في معنى الدين المؤجسل فيتحول ألى التمن ببيعه اياه من الطالب وان كان التمن هلك من المولى

لم يضمن المولى شيأ لانه غير جان فى حق المكفول له حين اشترى منه العبد فاقدامه على الشراء يكون رضا ببيعه لامحالة وان هلك بعضه أخذ الباقى بدينه والهالك صار كان لم يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشترى بالعبد عيبا رده أن شاءولم يكن له من الثمن شئ على المولى لان المولى كان عاملا له فى بيعه وقبض عمنه (ألا ترى) ان حقه تحول الي الثمن وكان هو أحق به عند وجوب دينه على العبد بوجود شرطه فلو رجع على المولى بشئ كان للمولى أن يرجع عليه بذلك أيضا وهذا لا يكون مفسدا ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفى من ثمنه الثمن الذى نقد البائع فان فضل شيء أخذ هذا الفضل من دينه الاول وان نقص الا خرعن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من النقصان لما بينا والله أعلم وان نقص الا خرعن الثمن الاول لم يكن له على البائع شيء من النقصان لما بينا والله أعلم

## - و باب توكيل العبدالمأذون في الخصومة وغيرها كان

(قال رحمه الله) توكيل المأذون بالخصومة له وعنه جائز مثل الحر لانه من صنيع التجار وتما لا يجد التاجر منه بدا وأنفكاك الحجر فيــه بالاذن كانفكاك الحجر عنــه بالعتق فـكل مايصح منه من هذا الباب بعد العتق فهو صحيح بعد الاذن وكذلكان كانالوكيل مولاه أو بمضغرمائهأو النه أو الن المدعى أو مكاتبه أو عبد مأذون له لانه صالح للنيالة عنه في مجاراته وأستيفاء حقوقه فيصلح نائبا عنه فى المطالبة بحقوقه والخصومة فيها واقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وان أنكر مولاه أو غرماؤه لان الوكيل فيما هو من جوابالخصم قائم مقام الموكل كما في الحر وقد بينا اختلاف العلماء فيه في كتاب الوكالة فاقرار وكيل العبد همنا في مجلس القاضي كاقرار أأمبد وأقرار العبدد صحيح وأن كذبة مولاه وغرماؤه فكذلك أقرار وكيله وآن أقر عنــد غير القاضي فقدمه خصمه الى القاضي وادعى اقراره عنـــد غيره سأله عن ذلك فان أقر له بذلك قبل أن يتقدم اليه ألزمه ذلك لأن كلامه هذا اقرار مستانف منه في مجلس القاضي مع حكايته ما كان منــه من الاقرار في غير مجلسه فاقراره المستأنف ملزم لموكله وما كان منه من الحكاية ساقط الاعتبار وان قال أقررت به قبـل أن توكلني وقال الخصم أقربه في الوكالة ألزمه القاضي ذلك باعتبارانه اقرار مستأنف منه وسواء كان اقراره السابق قبل التوكيل أو بعده فانما يلزمه باعتبار اقراره المستأنف في مجلسه ثم يدعى هو تاريخا سابقًا في اقراره حين أسنده الى ما قبل التوكيل وخصمه ينكر هذا التاريخ وحقيقة المدني

فيه انه ينكر صحة التوكيل لانه حين كان مقرا قبل التوكيل لا يصلح نائبًا في الخصومة في هذه الحالة وقبوله الوكالة اقرار منه بصحتها فاذا ادعى بعد ذلك انها لم تكن صحيحة كان مناقضا وان صدقه خصمه في أنه أقر قبل الوكالة أخرجه القاضي من الوكالة ولم نقض بذلك الاقرار على الموكل لان المناقض اذا صدقه خصمه كان قوله مقبولا منه وقد تصادقا على أنه لم يصر وكيلا وانشاء الاقرار في مجلس القاضي بمرب هو وكيل يكون ملزما للموكل واذا تصادقا انه لم يصر وكيـ الاليقضي القاضي على الموكل باقراره بشي وان كان كلامــه انشاء الاقرار ولو جحد الوكيل الاقرار لم يستحلف عليه لان الخصم لا يدعى لنفسه مهذا الاقرار شيأعلى الوكيـل انما يزعم أنه ليس بخصم له لانه أقر في غير مجلسه وكيف يستحلفه وهو يزعم انه ليس بخصم له فان أقام الخصم البينة على اقراره قبل الوكالة أو بعد ما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يجز اقراره على موكله لانه يثبت اقرار من ليس بوكيل وهو بهذه البينة ثبت انه ليس مخصم له وأن له المطالبة باحضار الوكيل للخصومة معه فتقبل بينته عليه فيكون الثابت بالبينة كالثابت بالمماينة وانما لا يستحلف على ذلك لانه لو استحلف كان في معنى النيابة عن الوكل والنيامة لاتجزى في الاستحلاف وتجزي في قبول البينة ولو كان المدعي على العبدوكل مولى العبد مخصومته وعلى العبد دين أو لادين عليه كانت وكالته باطلة لانها لوصحت نفذ اقراره المنفعة أو لان الوكيل بالخصومة علك القبض فكان هذا عنزلة التوكيل بالقبض وقد بيناان الطالب اذا وكل مولى العبد بقبض دينه من العبد لم يجز التوكيل وكذلك لو وكل به غريما من غرمائه لان المنفعة للغريم فيه أظهر ولو كان الوكيل ابن الغريم أو مكاتبه أوعبده كان جائزًا واقراره على موكاـه جائز بمنزلة ما لو أقر موكله بالقبض وهـذا لا نه لا منفهـة في هذا الاقرار للوكيل فهو كاجني آخر في حق الاقرار به مخلاف المولى والغريم ينفسه واذا قبض المولى مافى يد المأذون ولا دين عليه ثم ادعي رجل فيه دعوى فوكل العبد بخصومته وكيلالم يجز توكيله بذلك لان المأخوذ خرج من أن يكون كسبا له وصاركسائر أملاك ماوكل العبد وكيلا بالخصومة قبل أن يقرالوكيل بما ادعىالمدعي تم أقر له فاقراره باطل لان العبد خرج من أن يكون خصما فيه قبل اقرار الوكيل وأكثر مافى الباب أن يجمل اقرار

الوكيل كاقرار الموكل واقرار الموكل به بعدماأخذه المولى منه باطل فـكذلك اقر ر الوكيل ولوكان على العبددين كانت الوكلة صحيحة والاقرار جائز الان أخذ المولى عنز لة الفصب لمكان حق الغرماء فلا مخرج المأخوذ به من أن يكون كسب العبدوكما يجوز اقر ارالعبد به في هذه الحالة فكذلك اقرار وكيله واوكان المولى حجر عليه وقبض مافي بده تمادعي رجل بعض ما في بده فتوكيل العبد في ذلك باطل أذا لم يكن عليه دين لانه خرج من الخصومة فيه بما فمله المولى وتوكيل المولى بالخصومـة فيه صحيح واقرار وكيله جائز لان المولي هو الخاصم في ذلك ولو ادعى العبد دينا على رجل فوكل بالخصومة بمدماحجر عليه المولى جاز لأنه هو الخديم في بقاء تجاراته فان أقر الوكيل عنــدالقاضي ان العبدقد استوفى دينه كان اقراره به أيضًا كاقرار المبد فينفذ فيحق الولىوالغرماءوان أقر الهلاحقلامبد قبل الخصم فاقراره به أيضاً كاقرار العبد به يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله فيما في بده من المال دون رقبته وعندهما لايجوزف شئ وقد تقدم بيان هذا الفصل واذا وجب للما ذون ولشر يك له على رجل ألف درهم فجَحدها فوكل المبد وشريكه بخصومته مولى المبدوعلى المبددين أو لادين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفائهما المال جاز اقراره علمهما لأنه لامنفية له في هذا الاقرار بل فيه ضرر فهو كاجنبي آخر ينفذ اقراره عليهما وان جحداه فان ادعى الشريك على العبداله قبض نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك يرجع في رقبة العبد بنصف حصته فيباع في ذلك لان باقرار المولي ثبت وصول نصيب العبد اليه فكانه ثبت ذلك باقرار العبد فكان للشريك أن يرجع عليــه بنصفه ولم يثبت باقرار المولي نصيب الشريك اليه في حق المبـــد لانه كانائبًا عن الشريك في الخصومة مع المطلوب لامع العبد وصحة اقرارهباعتبار الهوكيل في الخصومة ولان في ثبوت وصول نصيب الشريك اليه منفعةالمبد من حيث آنه يسلم المقبوض أو يثبت للمبدحق الرجوع عليه أن لم يكن هو قبض شيآ وأقرار المولى لا يصح بذلك فلمذا كان للشريك أن يرجم في رقبة العبد بنصف حصته وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولاه حتى يقضي دينه لان اقرار المولى على العبد بوصول نصيبه اليه لايكون صحيحًا في حتى غرمائه فانه أنما ينفذ أقراره عليه بكونه وكيـــــلا في الخصومة وهو كان وكيلاً في الخصومة مع المطلوب لامع الاجنبي فاقراره على العبدُ الآن كاقراره على الاجنبي واذا استوفى العبد دينه وفضل شيء رجع الاجنبي بحصته في ذلك لان الفاضل

خالص ملك الولى وقد أقر بوصول نصيب العبد اليه وللاجنبي أن يرجع في ذلك بنصفه بحكم افراره كما لو لم يكن عليه دين ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقر به عليهما وكذبه المبد وعليه دين أو لادين عليه لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشي ً لأن بتصديق الشريك ألبت وصول نصيبه اليه وباقرار المولى على عبده ثبت وصول نصيب العبد اليهأما اذا لم يكن عليه دين فغير مشكل وكذلك ان كان عليه دين فانه يثبت وصول نصيبه اليه فيحق المولى ويكون اقرار المولى عليــه بذلك كافرار العبد ثم باقرار العبد ثبت وصول نصيبه اليه في حق غرمائه فكذلك باقرار المولى فلهذا لايرجم واحد منهما على صاحبه بشي ولوكان الشريك هو الذي وكل المبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر المبـد عند القاضي انه لاحق لاشريك قبل الغريم أو أقر انه استوفي من الفريم نصيبه وجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصة الشريك لان أقرار وكيله في مجلس الحيج كاقراره فيما يرجع الى براءة خصمه ويتبع العبد الغريم بنصف الدين لانه لم يقر في نصيب نفسه بشيء فاذا أخذه شاركه الغريم فيــه كان على العبــد دين أو لم يكن لان في اقرار العبد شيئين أبطال حق الشريك على الغريم وسلامة ما يقبضه له وقوله مقبول فيما يرجع الى أبطال حق الشريك على الغريم لا تتوكله مخصومته فيكون راضيا باقراره بذلك والكن اقراره غيرصيح في سلامة المقبوض له لان ذلك دءوى منه فكان المقبوض مشتركا بينهما لانه جزء من دين كان مشتركا ينهما وهو نظيرالمودع في مال مشترك اذا ادعيانه رد على أحد الشريكين نصيبه يقبل قوله في راءته عن الضمان ولا يقبل قوله في سلامة الباقي الا آخر بل يكون مشتر كامينهما ولو كان للمبدد ولشريكه على رجل ألف درهم هو مقربها فغاب الغريم وأدعي المبد ان شريكه قد قبضحقه وأراد أن يرجع عليه ينصفه فجحد الشرياك ووكل مولى العبد يخصومة العبد في ذلك وعلى العبددين أو لادين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبدفاقر الوكيل ان الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فاقراره باطل ولا يكون وكيلا في ذلك لانه يجر به الي نفسه مالا فانه اذا صح اقراره على الشريك سلم للعبد ما قبضه من الغريم من نصيبه وفيه منفعة لمولاه ولغرمائه فلهذا لا يكون وكيلا فيه به وقد تقدم بيان الفرق بين هــذه المسئلة وبين مسئلة الطمن ولو كان الشريك ادعى على المبد الاستيفاء فوكل المبد بالخصومة لمولاه أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء جاز اقراره عليه لانه لامنفمة للمقرف هذا الاقرار

بل عليه فيه ضرر وهو كاجنبي آخر فيه واقرار الوكيل عنــد القاضي كاقرار الموكل ولو أقر المبد بذلك رجم عليه الشريك بنصف ما قبض فهذا كذلك أيضا واذا حضر الغرم وادعى أن المبد قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك لان العبد أنما كان وكيلا بالخصومة مم الشريك لامع الفرماء فاقراره في حق الفريم لايكون نافذا على الموكل لان صحة اقرارالوكيل لضرورة أنه من جواب الخصم وذلك في حق خصمه دون غيره فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم مجميع دينه الا أن يكون العبد لادين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك لان جواز اقرآره علية الآن ليس باعتبار أنه جواب الخصم ولكن باعتبار أمملكه وفى ذلك الغريم والخصم سواء (ألا ترى ) أن قبل النوكيل لو أقر به عليه في هــذه الحالة جاز اقراره فأما في غيرهذه الحالة فصحة اقراره باعتبار التوكيل بالخصومة كما بينا ثم الفريم قد برى من نصف حق الشريك لانه قد قبضه من العبد فلا يكون له أن يرجم به على الغريم وذلك خمسمائة ويرجع الشريك بنصف حقه على الغريم وذلكمائتان وخمسون فها أخذواحد منهما من شي اقتسماه اثلاثا على قدر حقيهما على الغريم حتى يستوفا منه سبماعة وخمسين واذا كان لرجَلين على المأذون دين ألف فادعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى عليه فوكل المدعى عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى بهباطل سواء كان على العبيد دين أو لم يكن لان في اقراره منفعة المولى وهو يراءة ذمة عبيده عن نصيبه وسلامة ماليته للمولى بذلك القدر واذا حضر الغريمالآخر فادعيما أقربه المولى على شريكه فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له ذلك لان اقرار المولى به كان باطلا لان المولى لم يكن وكيلا بالخصومة في حتى الشريك وكذلك لو كان الوكيل غريما للمبدد لان منفعة المولى في هــذا الاقرار أظهر من منفعة المولى لانه يخرج به موكله من مزاخمته في مالية العبد ولو كان أحد الشريكين وكل صاحبه مخصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه قد استوفى من المبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكة وسطل من الدين خسمائة لانه لا منفعة له في هذا الاقرارثم ما أخذ الشريك الوكيل من الخمائة البافية أخذ صاحبه منه نصفه لان صحة اقراره في براءة الغريم لا في سلامة الباقي له اذ هو متهم في ذلك ولو كان الوكيل غريما للعبد ليس بينه وبين الوكيل شركه في المال الذي على العبد لم يجز اقراره فيما فيهالمنفعةلهوهو دفع مزاحمة الموكل عن نفسه في مالية العبد واذا وجب لرجلين على عبد ألف درهم فادعى أحدهما على صاحبه أنه قبض نصيبه من الدين فأنكر شريكه ووكل بذلك مولى العبد أو العبد أو غريما للعبد بخصومته فأقر الوكيل عند القاضى أنّ موكله قد قبض ما ادعاه شريكه لم يجز توكيله ولا اقراره لان العبد ان كان هو الوكيل فهو بهذا الاقرار يبرئ نفسه والمولى يبرئ به عبده والفريم يزيل به مزاحة الموكل معه في مالية العبد فلا يجوز اقرارهم بذلك (ألاترى) أنه لو جاز اقرار المولى أو الغريم بذلك كان للمدعى أن يأخذ نصف ما قبض المدعى عليه ويبرئ العبد من ذلك ولو كان المدعى هو الموكل فأقر وكيله أن المدعى عليه لم يأخذ من الدين شيأ جاز اقراره على المدعى وكان حقهما على العبد بحاله لانه لا منفعة للوكيل في هذا الاقرار وهو فيه كاجنبي آخر والله أعلم

### ۔ ﷺ باب شراء المأذون وبيعه ﷺ⊸

(قال رحمه الله) شراء المأذون وبيمه بما يتغابن الناس فيه جائز حالا كان أو الى أجل سواء كان بيما بثمن أو مقابضة عرض بعرض أو سلم الانه منفك الحجر عنه فيما هو مجارة وهذه كلما من عقود النجارات والتاجر محتاج اليهايين البيم والشراء بالحال والمؤجل والاسلام الناير وقبول السلم من النمير والحاباة بما يتفان الناس فيه من سنيم التجار عادة ومالا يقدر التاجر على التحرز عنه في كل مجارة ومحتاج اليه لاظهار المسامحة من نفسه في المماملة فأما تصرفه عالا يتغابن الناس فيه في الحائز في قول أبي حنيفة رحمه الله وكذلك الخلاف في المنكات دين أو لم يكن ولا بجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وكذلك الخلاف في المنكات والصبي والمعتوه يأذن له أبوه في التجارة فيتصرف بما لا يتفابن الناس فيه وطريقهما ان المحاباة الفاحشة عنزلة الهبة (ألا ترى) أن من لا يملك الهبة كالاب والوصي لا يملك التصرف بالمحاباة الفاحشة وانه متى حصل ذلك من المريض كان معتبرا من ثلثه كالهبة ثم هؤلاء لا يملكون المحبة في المحتبة وهذا لانه ضد لما هو المقصود بالتجارة المنتر عن الصبي فاذنهما له انما يصمح لتو فرائلنفية عنه لا المضد من الاب والوصى المدفع الضرر عن الصبي فاذنهما له انما يصمح لتو فرائلنفية وحمد الانف حد الما فيما يلحق الضرر في الصبي فاذنهما له انما يصمح لتو فرائلنفية وحمد الالاضرار به فحاله فيما يلحق الضرر الم من التحرف المدم النه الما يضم عنه بالدن والوصى وجود التجارات كانفيكاك الحجر عنه بالدن والبلوغ عن عقل وبعد ذلك يمك التصرف في وجود التجارات كانفيكاك الحجر عنه بالدتن والبلوغ عن عقل وبعد ذلك يمك التصرف

بالغين الفاحش واليسير فكذلك بعد الاذن وهذا لان التصرف بالغين الفاحش تجارة ذان التجارة مبادلة مال عال وهـ ذا التصرف في جميع الحل مبادلة مال عال (ألا ترى) أنه تجب الشفعة للشفيع في الكل بخلاف الهبة فأنه ليس تجارة وبخلاف الاب والوصى لانه لم يثبت لها الولاية في النجارة في مال الصغير مطلقاً بل مقيداً بشرط الاحسن والاصلح ولا يبعد أن لا يصح التصرف من الاب والوصى ثم يصح ذلك من الصبي بدد الاذن كالاقرار بالدين والمقد بالغبن الفاحش من صنيم التجار لأبهم لا يجـدون من ذلك بدا ورعا يقصدون ذلك لاستجلاب قلوب المجاهرين فيسامحون في التصرف لتحصيل مقصودهم من الربح في تصرف آخر بمد ذلك فكان هــذا والغبن اليسير سواء وبان كان يعتبر في حق المريض من الثلث لعدم الرضى به من غرمائه وورثته فذلك لا يدل على أنه لا ينفذ من المأذون كالنبن اليسير ثم أبو حنيفة في تصرف الوكيل فرق بين البيع والشراء في الغبن الفاحش وفي تصرف المأذون سوى بينهما لان الوكيل يرجع على الآص بما يلحقهمن العهدة فكان الوكيل بالشراء متهما في أنه كان اشتراه لنفسه فلماظهر الغبن أراد أن لزمه الآمر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لآنه متصرف لنفسه لايرجع بما يلحقه من المهدة على أحد فكان البيع والشراء في حقهسوا. وان كانت في يدالمأذون جارية فباعها من رجل لفلام وسلم الجارية ولم يقبض الغلام حتى ذهبت عين الجارية أو شلت يدها تُممات الخلام فالمأذون بالجارية انشاء أخذ جاريته ولا يتسع المشترى ينقصانهاوان شاءضمن المشترى قيمتها يوم قبضها لان البيع قد التقض عوت الغلام قبل التسليم لفوات القبض المستحق بالمقدفيثبت له حق الرجوع على كمه الا أن المشترى للجاربة عجز عن ردها كما قبضهالانها تعيبت في يده فيثبت للمبد الخيار فان اختار أحدهما فايس له على المشترى نقصانها لان المشترى قبضهابحكم عقد صحيح وذلك لايوجب ضمان الاوصاف والفائت وصف من غير صنع أحد (ألاتري) نه لو فات وصف من أوصافها في بد البائع قبل التسليم بثبت الخيار للمشترى وأن اختار الاخذ لم يتبع البائع بشيُّ من النقصان ولا يسقط شيُّ من النمن باعتبارً ذلك النقصان فكذلك أذا حدث القصان عند المشترى لانضان الاصل يحكم المقد الصحيح في الموضمين وأذا أبي أن يأخذها فقد عجز المشتري عن ردها مع تقررالسبب الموجب للردفيرد قيمتها لان القيمة تقوم مقام المين عند تمذر رد المين وأنما يمتبر قيمتها حين دخلت في ضمأ به وذلك وقت القبض فيعتبر قيمتها عند ذلك كما في المفصوبة ولو كان حدث لها ذلك بعد موت الفلام أخذالمأذون جاريته ونقصانها لان بموت الغلام قبل التسايم بطل البيع فبقيت الجارية مقبوضة مجرعة فكرعقد فاسدوالاوصاف تضمن في القبض محكم المقد الفاسد كما لو كان المقد فاسدا من الاصلوهذا لان الفاسد ضعيف في نفسه فانما يثبت الضمان به باعتبار القبض والاوصاف تفرد بالقبض والتناول فتفرد بضمان القبض كما في المفصوبة بخلاف الاول فهناك المقد صميح وضمان المقبوض عايقابله أنما يكون بحكم المقد دون القبض والاوصاف لأتفرد بالمقد فلا تفرد بضانه فان كانحدث بها عيبان أحدهما قبل هلاك الفلام والآخر بمدهلاكه فانشاء المأذون أخذهاونقصان عيبها الآخروان شاءأخذة يمة الجارية يوم دفعها اليه لأنه يجمل في نقصان كل واحد من الثمنين كانه لاعيب سواه ولو لم يحدث ذلك ولكن قطع رجل يدها أو فتأ عينها أو وطئها بشبهة أو ولدتولدا من غير سيدها ثم هلك الغلام لم يكن للمأذون الاقيمتها وم دفيها لانه حــدث فيها زيادة منفصلة متولدة من عقر أو ارش أو ولد وذلك في العــقد الصحيح بعد القبض فمنع فدخ العقد فيها لمهني الرباحق للشرع وقد بيناه في البيوع فلا يتغير ذلك برضا الغير ويكون حقه في قيمتها لانه تمذر رد عينها مع يقاء السبب الموجب له فيجب لان عوت الفلام بطل المقد وكانت كالمقبوضة بحكم عقد فاسد وهي بمنزلة المفصوبة في أنها ترد زوائدها المنفصلة والمتصلة وفي أرش العين واليد يتخير العبد ان شاء أخذ به المشترى لفواتُ ذلك الجزء في ضمانه وان شاء البع به الجاني وقد بينا فيالبيوع هذا التفريع في البيع اذا كان فاسدا من الاصل فهو أيضا فيما اذا فسد العقد قبل الجناية وان كانت الجارية ولدت تم هلك الفلام فلم يقض له بقيمة الجارية حتى هلك الولد فيةول الولد حين هلك من غير صنع أحد صار كان لم يكن بتي نقصان الولادة في الجارية فيجمل كما لو انتقصت بميب حادث فيها من غير صنع أحد قبل هلاك الغلام فيتخير المأذون ان شاء أخــ الجارية ولا شي له غيرها وان شاء ضمن المشرى قيمتها يومدفعها ولو كان مكان الجارية دابة لم يكن له في ذلك خيار اذا هلك الولد وأخذ الام لان الولادة تقصان في بني آدم دون الدواب والولداذا هلك صاركان لم يكن وكان للغلام أن يأخذ الام فقط لان المشترى قادر على ردها كما قبض فان كانت ولدت ولدا فأعتقه المشترى ثم مات الغلام فعلى المشترى قيمة الجارية ولا يرد الجارية لان ملك المشترى قد تقرر في الولد والعتق منه للملك والنهي يكون متقررا ولهذا يكون

ولاؤه له ومع سلامة الولد له لا يكون متمكنا من رد الجارية وكذلك ازمات الولد بمدالمتق قبل أن يقضى على المشترى بقيمة الجارية فأراد المأذون أخذ جاريته لم يكن له ذلك ان كان الولد ترك ولدا آخر وولاؤه للمشترى لان الولد الثاني قائم مقام الاول فان نقاء الاول بعد المتق باعتبار انولاءه للمشترى وهذا المعنى موجود عند نقاء ولد الولد وهــذا لان الولاء جزء من الملك لانه أثر من آثار الملك وان لم يكن ترك ولدا آخر ولاؤه للمشترى فللعبد أن يأخذ الجارية ان شاء ولا يأخذ نقصانًا لان الولد مات ولم يبق له أثر فصار كان لم يكن فان قيل فآين ذهب قولكم ان العتق أنهى للملك قلنا المنهى يكون متقررا الى ان انتهى فلا يكون قائمًا بمد الانتهاء كعـقد الاجارة فانه ينتهي عضى المدة ولا يكون باقيا بمده والمانع من رد الجارية بقاء شيء من الزيادة للمشـترى بعد ردها وذلك يوجـد عند بقاء الولاء على الولد ولا بوجد بمد موت الولد لا الى خلفوان كان موته بمد قضاء القاضي بالقيمة على المشترى فلا سبيل للمبدعلي الجارية لان حقه تحول الى قيمتها بالقضاء ولو كان المشـترى حين قبضها قطع يدها أو وطنها وهي بكر أوثيب أو ولدت ولدا فقتلها المشــتري ثم مات العبد في يد البائع فان شاء المأذون أخذ الجارية ولم يضمن المشترى شيأ من ذلك وان شاء آخــذ قيمة الجارية يوم دفعها اليه لان المشترى لم يلزمه ضمان بهذه الافعال فانها حصلت في ملك صحبح تَّامَ فَكَانَ حَدُوثَ هَذَهُ الْمَانِي بِفَعَلِ الْمُشْتَرِي كَدُونُهَا بِآ فَةُسَمَاوِيةً وَهِنَاكُ بَتَخْير المَّأْذُونُ وَان أراد أخذها لم يضمن المشترى شيأ فهذا كذلك وقد بينا في البيوع ان وطء الثيب بمنزلة استيفاء جزء من العين في حكم الردحتي لايردها بالعيب بعده الا برضا البائم كما لوكانت بكرا فههنا كذلك ولوكانت بهيمة فولدت فقتل المشــترى ولدها ولم تنقصها الولادة شيآ فالمَاذُونَ بِالخَيَارُ أَنْ شَاءُ أَخَذُهَا وَلَمْ يُرجِعُ عَلَى المُشْتَرَى بِشَيُّ مِنْ قَيْمَةً ولدها وأن شاء آخذ قيمتها يوم دفعها اليه وكان ينبخي أن لا يثبت له الخياركما لو هلك الولد من غير صنع أحــد ولكنه قال المشترى استفاد همنا عملك الولد البراءة عن الضمان فيعتبر ذلك في انبات الخيار للمَا ذون بخــلاف مالو أعتق الولد فهلك فان هناك علـكه ما اســـتفاد البراءة عن الضمان لان اعتاقه في غير الملك باطل غير موجب للضمان عليه وقتله في غير الملك موجب للضمان عليــه تم الواد في حكم جزء من عينها فاتلاف ولدها كأتلاف جزء من عينها وذلك معتبر في البات الخيار للمأذون باعتبار أنه حابس لذلك الجزء حكما بالقتل آلا أنه لايمنع الرداذا رضي المأذون

به لان المانع نقاء الزيادة في ملكه بعد ردها وذلك غير موجود همنا ولو كان هـذا كله من المشترى بعد هلاك الفلام فان للعبد أن يأخــذ الجارية وعقرها وارشها وقيمة ولدها اذ قتل الولد لأنها بعد هلاك الغلام كالمقبوضة بحكم شراء فسدوفي الجاب العقر على الشترى الحر بوطء المشــتراة شراء فاســدا اختلاف الروايات في المــقر وقد بيناه في البيوع ولو كانت الجارية زاـت في مدنها قبل هلاك الفلام أو بعده أخدها المأذون تزيادتها اما بعد هلاك الغلام فغير مشكل لانها كالمقبوضة بحكم شراء فاسد وأما قبل هلاك الغلام فلانه لامعتبر بالزيادة المتصلة في باب البيع في المنع من الرد والفسيخ وقد بينا اختلاف الرواية في ذلك في البيوع حيث نص على قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله فيأن الزيادة المنصلة في المنع من النخالف كالزيادة المنفصلة وأصح الروايتين ما ذكره هنا فالزيادة المتصلة تبع من كل وجه وحق المأذون في استردادها عند هلاك الغلام حق قوى فيثبت ذلك فيما هو تبع من كل وجه وكذلك في جميع هذه الوجوه لولم يمت العبد ولكن المأذون وجد به عيبا قبل القبض أو بمده فرده بحكم الحاكم أو غير حكم أو رده بخيار رؤية فالردفي هذا والموت قبل القبض سُوا، لان العقد ينفسخ في الغلام بالرد بهذه الاسباب كما ينفسخ ءوته قبل التسليم ولو كان المأذون اشترط الخيار ثلاثة أيام في الفلام الذي اشتراه فقبضه ودفع الجارية فذهب عينهاعند المشترى من فعله أو فعل غيره أو من غير فعل أحد أو وطنها هو أو غيره أوولدت ولدا ثم ان المأذوزرد النلام بخياره فانه يأخذ الجارية وولدها وعقرها ونصف قيمهتا ان كانت عينها ذهبت عندالشتري من فعله أو من غير فعل أحد وان ذهبت من فعل غير المشتري أخذها ونصف قيمتها أن شاء من الجانى وان شاء من المشترى ورجع به المشترى على الجانى لان اشتراطه الخيار فيما اشــترى اشتراط فبما باع وخياره فيما باع خيار البائع والمقبوض بتبع فيه خيار البائع ويكو زمضمونا بالقيمة بمنزلة المفصوب والمشترى شراء فاسدا فلهذا كان الحكم فيهابهذه الصفة وكدلك لو قتلها غير المشترى وقد ازدادت قيمتها في بد المشترى فللهآ ذوذان يضمن المشترى قيمتها يوم قبضها حالة ان شاء ويرجع المشترى على القاتل بقيمتها يوم قتلهاعلي عاقلته في ثلاث سنين وان شاء المأذون رجع على عاقلة القاتل بقيمتها في ثلاث سنين وهي عنزلة المفصوبة همنا دون المشـتراة شراء فاسدا بملكها المشترى بالقبض ومع تخيار الشرط للبائع لا يملكها بالقبض بل هي بانية على ملك بائمها مضمونة في يد البائع كالمغصوبة تم ان

اختار المأذون تضمين المشـتري يملكها بالضمان فجناية القاتل حصلت على ملكه فكان له أن يرجع على عاقلته بقيمتها في الاثسنين ويتصدق بالفضل لان هذا ربح حصل لاعلى ملكه فانها ما كانت مملوكة له عند القتل وسواء في جميع ذلك ان كان ما وصفنا قبل أن يختار المأذون نقض البيم أو بعــده لانها مضمونة بنفسها مملوكة لبائمها في الوجهين جميما ( ألا ترى ) أن المشترى لو أعتق الغلام الذي باع أو أعتق الجارية التي اشترى لم يجزعتقه مادام خيار المأذون باقيا لان خيار المأذون فيما باع خيار البائم فيمنع دخولها في ملك المشترى وخياره فيما اشترى خيار المشترى فيكون خارجا من ملك البائع واو قبض لكون البيع مطلقافى جأنبه فلهذا لا ينفذ عتقه في واحد منهما واذا باع المأذون جارية لرجل بغلام فقبض الرجل الجارية ولم يدفع الغلام حتى هلك في يده ثم أعتق المشترى الجارية فعتقه جائز لان مهلاك الجارية فسدالعقد في الجارية ولو كان المقد فاسدا فيها في الانتداء ملكها المشترى بالقبض وينفذ عتقه فيها فكذلك اذا فسلد العقد فيها بهلاك الغلام يبقي ملك المشترى لبقاء قبضه فينفذ عتقه ويضمن قيمتها يوم قبضها وكذلك لو تتلها المشــترى أو قتايها أجنبي ضمن المشترى قيمتها يوم قبضها ولا سبيل للمَّا ذُونَ عَلَى القَاتِلِ الآجني لان قتله صادف ملك المشترى لاملك المَّاذُون بخلاف المشتراة بشرط الخيار للبائع لم يرجع المشتري بالقيمة على عاقلة المشتري لأنه قبل ملكه ولو كان المشترى لم يقبض الجارية من المأذون حتى أعتقها فان كان أعتقها قبل موت الغلام جاز عتقه لانها مملوكة له بنفس العقد الصحيح وان أعتقها بعد موته فعتقها باطل لفساد العقدفيها بموت الغلام والمشتراة شراء فاسدا لا تكون مملوكة قبل القبض للمشترى ولو قبض الجارية ولم يدفع الفلام حتى حدث به عيب فرده المأذون على المشترى بعيب بحكم أو بفير حكم ثم أعتق المشـترى الجارية فمتقه باطـل وكذلك لو رده نخيـار الرؤية أو رده بالميب بمــد القبض بحكم أو رده بالاقالة لان في هذه الوجوه كالماالعقد انفسخ فيهما جميما اما من الاصل أو في الجارية سواء كان بحكم أو بندير حكم فعادت هي الى ملك المأذون وان كانت في يد المشرى فلهذا لا ينفذ عتقه فيها بخلاف ما اذا هلك الفلاملان هناك المقد في الجارية قد فسد ولم ينتقض بغير نقض (ألا ترى)أن في الابتداء لو اشتراها بقيمة العبد الهالك كان العقد فاسدا فيها ويملكها المشترى بالقبض حتى ينفذ عتقه فيها مالم ينتقض البيع بينهما فكذلك اذا مات العبد بقيتهى مملوكة للمشترى مع فساد العقد فيها فتعتق باعتاق المشترى اياهاوالله أعلم

### ﴿ ﴿ بَابِ هِبَةِ اللَّاذُونَ ثَمَنَ مَا بَاعَهِ ﴾ ﴿

( قال رحمه الله ) واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب الثمن للمشترى أو بعضه قبل القبض أو بمده أو حط عنه فذلك باطل لان الاســقاط بغــير عوض تبرع كالتمليك بغير عوض وهو منفك الحجر في التجارات دون التبرعات فان كان وهب بعض الثمن أوحطه قبل القبض أو بعده بميب طعى به المشترى فهو جائز لان الحط بسبب الميب من صنيع التجار ثم هو بمقابلة هذا الاسقاط عوض وهو اسقاط حق المشترى في الرد وهذا اسقاط بحصة الجزء الفائت من الثمن وعجزه عن تسليم ذلك الجزء يسقط حقه في عوضه فنكان هذا اسقاطابموضولو حطوا عنه جميع الثمن أو وهبه لم يجز لانا نتيقن أن جميم الثمن لم يكن بمقابلة الجزء الفائت فكان اسقاطا بغير عوض تمحط جميع الثمن لايلتحق باصل العقدولكنه برمبتدأ وحط بمض الثمن يلتحق بالمقد ويصير كانه عقد بما بقي فيصح من المأذون اذا كان مفيداولو اشتري المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهوجا نزلانه تبرع على العبد والمتبرع من أهل التبرع والعبد من أهل التبرع عليه وكذلك لو وهبه للمولى وقبله كان بمنزلة هبته للمبد كان عليــه دين أو لم يكن لان المولى تخلف العبــد في كسبه خــلافة الوارث المورث وهبة صاحب الدين دينه للوارث بعد موت المورث بمنزلة هبته من المورث سواء كان على المورث دين أو لم يكن فكذلك المولى همنا وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت الهبة باطلة والمال على العبد محاله لان رد الهبة امتناع عن التملك لازالة الملك الثابت له وهذا الامتناع صحيح من المولى والعبد جميعًا نخلاف هبة شيء من أكسابه ابتداء فان وهب البائع النمن للعبد أو لمولاه قبل أن يقبضه ثم وجد العبد بالجارية عيبا لم يكن له أن يردها لأنه لو ردها ردها بغير شي والمقصود بالرد سلامة النمن له وقد سلم له ذلك بطريق الهبة فلا يستوجب عند الرد شيأ آخر وهذا استحسان وفي القياس وهو قول زفر رحمه الله يرده بمثل ذلك الثمن وقد بينا نظير هذا في كتاب الرهن واذا ثبت أنه بردهابنير شي يتمذر الرد لان اخراج المين عن ملكه لا يصح من المبد بغير عوض وكذلك هذافي كل ثمن كان بغير عينه وان كان الثمن عرضا بعينه فوهب المأذون العرض للمشترى قبل أن تقبضه فقبضه المشترى فالهبة جائزة لان هبة المعقود عليه قبل القبض فسخ للعقد لما فيه من يفويت القبض المستحق بالعقد والمأذون يملك الاقالة اذا ساعده صاحبه عليها بخلاف بيع المبيع

قبل القبض لأن البيع اسم خاص لمبادلة مال عال والفسخ ليس تمليك ولفظ الهبة فيه توسم قد يكون عمني التمليك وقد يكون بممني الاسقاط فيمكن أن يجمل مجازا عن الفسخ اذا تمذر تصحيحه بطريق التمليك فان لم نقبل المشترى الهبة فالهبة باطلة لان أحد المتعاقدين لانفرد بالفسخ بعد لزوم العقد وأن كان المشترى وهب الجارية قبل أن تقبضها العبد فقبلها العيد جاز سواء كان على العبد دين أولم يكن وكان ذلك فسخا للعقد وان وهما للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا نقض صحيح أيضا لان كسب العبد خالص ملك المولى وهو تمكن من التصرف فيه بطريق النقض كما تمكن من التصرف فيه بطريق الاعجاب وان كان على العبد دىن فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس ينقض للبيع لان المولى لايملك انشاء التصرف في كسب عبده المديون فلا يملك نقض بيمه أيضا ولكن هذه هبة صحيحة من المولى وهو بناء على أصــل محمد رحمه الله فاما عند أبي يوسف رحمه الله فلايصح وقد بينا المسئلة في البيوع ان التصرفات التي لاتم الا بالقيض عند أبي يوسف لاتصح في المبيع قبل القبض وعند محمد تصح باعتبار أنه تسليط على القبض والقابض نائب عن المشترى وهو أنما ينفذ تصرفه بمدقبضه ولو تقابضا ثم وهب المبد العرض من المشترى فقبله فالهبة باطلة لان هبة المعقود عليه بمد القبض لا تكون فسخافان كونه فسخا باعتبار مافيه من "فويت القبض المستحق بالعقد وذلك لا يوجد بعد القبض فكان هذا الراء مبتدأ فلا يصح من المأذون ولو وهب المشترى الجارية للمأذون أو لمولاه جازت الهبة على سبيل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيبا ولا دمن عليه فليس له أن برده بالعيب لانه لو رده بالعيب رده بغـير شيُّ فالجارية التي هي عوض العرض قد عادت بعينها الى ما كانت سواء كانت الهبة من العبد أو من المولى لان كسب العبد خالص حق المولى في هذه الحالةوان كان عليه دىنوقد وهب المشترى الجاربة للمبدؤ كمذلك لان الجارية عادت كما كانت قبــل العقد فلو رد العرض رده بغير شيُّ وان كان قد وهبها لمولاه فله أن يرد العرض بالعيب ويضمنه قيمة الجارية يوم قبضها لان المولى من كسب عبده المديون كالاجنبي ولو وهبها المشترى لاجنبي كان للعبد أن يرد العرض بالعيب وعنــد الرد بجبعلى بائم العرض رد الجارية وقد تعذر ردها عليه فيغرم قيمتها يوم قبضهاولو باع المأذون جارية بمرض بعينه وتقابضا فحدث في الجارية عيب عند المشترى من غير فعل أحد أو من فعل المشترى أو من فعـل أجنبي أو ولدت ولدا أو وطئت وهي بكرا وثيب ثم وهبها

المشترى للعبدأو لمولاه وعليه دين أو لادين عليه ثم وجد المأذون بالمرض عيبا رده وضمنه قيمتها في جميع ذلك لان ماهو موجب الرد لم يسلم له ههنا قبــل الرد ( ألا ترى ) انه لو لم يهب الجارية حتى رد المرض عليه بالعيب كان له أن يرجع بقيمة الجارية ولا يستزد الجارية اما للزيادة المنفصلة في يد مشتريها أو لحدوث العيب فيها فاذا كان حقه همنا في اســتزداد قيمة الجارية لايبطل بعود الجارية بالهبة ولا يتعذر عليهردالعرض بالعيب ولواشترى المأذون جارية من رجل بغلام قيمته ألف درهم وبالف درهم وتقابضا ثموهب البائع بالالف والغلام الغلام للمأذون وسلمها اليه ثم وجد المأذون بالجارية عيبا ليس له أن بردها لان نصفها بمقابلة النصف الاول تعذر فىالنصف الثانى لما فيهمن الضررعلي البائع بتبعيض الملك عليه والمشترى لا علمك ذلك بالرد بالعيب وكذلك لو كانت الهبة للمولى ولا دين على العبد وأن كان عليه دين والهبةللمولي كان له أن يرد الجارية بالعيب ويأخذ من البائع ألف درهم وقيمة الغلاملان الهبة من الولى في هذه الحالة كالهبة من أجنبي آخر فان تصرف العبد كان لفرمائه دون مولاه ان أخذ ذلك ثمَّ أبرأه الغرماء من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو ورثة المولى من الغريم لم يرد على البائمشيأ بما أخذ منه لان بما اعترض من السبب لايتبين أن الاخـــذ لم يكن بحق وان قيمةالفلام مع الالف لم تكن واجبة له يومئذ والعارض من السبب لايؤثر فيما أنتهى حكمه بالاستيفاء والله تمالى أعلم بالصواب

#### اب الاقالة الله الله الله الله

(قال رحمه الله) المأذون في اقالة البيع كالحر لانه فسخ أو بيع مبتداً في حق غيرهما والمأذون بملك كل واحد منهما فان اشترى المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن أقل من قيمتها بما لايتغابن الناس في مشله ثم أقاله البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو بناء على ما تقدم ان المأذون اذا باع شياً من كسبه أو اشترى شيأ مما لا يتغابن الناس في مثله فعلى قول أبي حنيفة لما كان يملك ابتداء التصرف بهذه الصفة لحق المولى أو للغرماء فكذلك لا يملك الا قالة في حق غير المتعاقدين بمنزلة الصفة لحق المولى أو للغرماء فكذلك لا يملك الا قالة في حق غير المتعاقدين بمنزلة

البيع المبتدأ والاقالة من المأذون بعد الحجر المولىعليه باطلة لانه لاعلك ابتداء البيع والشراء بمدالحجر واذا باع المأذون شيأ أو اشترى ثم ان المولى أقال البيع فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فما صنع المولي من ذلك على عبده فهو جَأْتُو لان الكسب خالص حقه والمأذون في حكم المقد كان متصرفا له فتصح الاقالة منه وان كان عليه دين يومئه فهو باطل لان المولي في كسبه كاجنبي آخر وانما يعتبر قيام الدين عليه عند الاقالة لاعند التـداء التصرف لان الاقالة بمنزلة البيم الجديد فاذا كان الدين عليه قامًا عند الاقالة لا يصح من المولى هذا التصرف كما لا يصح ابتداء البيع واذا لم يكن الدين قائما يومئذ صح منـــه لمصادفته محله فان كان عليه دين عند الاقالة فقضى المولى الدين أو أبرأ الغرما، العبد من دينهم قبل أن بفسيخ القاضي الاقالة صحت الاقالة بمنزلة ما لو باع شيأ من كسبه ثم سقط دينه بهذا الطريق وأن فسيخ القاضي الاقالة ثم أبرأه الفرماء من الدين فالفسيخ ماض لان السبب الموجب لفسيخ الاقالة وهو حتى الفرماء كان قامًا حين قضى القاضى به فلا يبطل ذلك الفسخ بسقوط الدين بعده كما أذا زال العيب بعد ماقضي القاضي بالفسيخ وأذا باع عرضا ثمن وتقابضا ثم تقايلا والمرض باق والنمن هالك قبل الاقالة أو بمدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن بانيا والعرض هالكا قبل الاقالة أو بمدها فالاقالة باطلة وهذه فصول قد بيناها في البيوع في بيم المرض بالثمن وفي بيع المرض بالعرض وفي السلم وفي بيع النقود بمضها ببمض وما فيها من الفروق وقد استقصينا في بيانها في البيوع فاذا باع المأذون جارية بالفوتقابضا ثم قطع المشترى بدها أو وطئها أو ذهبت عينها من غير فعل أحــد ثم تقايلا البيــم ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ردها لانه انما رضي بالاقالة على أن تمود اليه كما خرجت من يده وقد خرجت من بده غير معيبة والآن تعود اليه معيبة فلا يتم رضاه بها فلهذا كان له الخيار وخال البائم عندالاقالة كحال المشترى عندالعقد ولو حدث بالمبيع عيب بعد العقدوقبل القبض يخير المشترى فهذا مثله وأنما الاشكال أذا وطئها وهي ثيب فان من أشــترى جارية ثيبا ثم علم ان البائم كان وطنها قبل العقد لم يكن له أن يردها بذلك وههنا قال للعبد أن يردها اذا علم أن المشترى كان وطئها قبل الاقالة وهذا لان الوطء في المشتراة بمنزلة التعييب والمستوفي بالوطء في حكم جزء من العين ولهذا لو وجد المشترى بها عيبا بعد الوطء لم يكن له أن يردها الابرضا البائع فكذلك وطء المشترى اياها في حكم الاقالة بمنزلة التعييب فلهذا يخير

الدبد وهذا لانه لايرضي بأن يطأها المشترى زمانا ثم يقيل العقد فيها بجميع ألثمن بخلاف البيع المبتدأ فالمشترى هناك يرغب فيها بالثمن المسمى في المقد ان كان يعلم أن البائع وطنها قبــل العقد ولو كان الواطئ أو القاطع أجنبيا فوجب عليه العقر أو الارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك أو لايعلم فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله صحيحة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو بناء على مابينا في كتاب الصلح ان الاقالة عنـــد أبي حنيفة فسخ في حق المتعاقدين فاذا لم يمكن تصحيحه فسخا كان باطلا وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة قبل القبض كذلك وبعد القبض بمنزلة البيعوفي قول أبى يوسف الاقالة بمنزلة البيع في المستقبل الا أذا تمذر جملها بيما فحينئذ بجمل فسخا وذلك في المنةول قبل القبض وعند محمد الاقالة بالثمن الاول أو أقل منه تكون فسخا فأما بأكثر من الثمن الاول أو بجنس آخر غير الثمن الاول تكون بيعا مستقبلا والنمن الاول آعا يكون فسخا اذاكان المحل قابلا للفسخ فأما اذا لم يكن قابلا لذلك كان بيعامبتدأ ووجوه هذهالاقاويل بيناهافي كتاب الصلح والاكن نقول المقر والارش زيادة منفصلة وهي تمنع الفسخ حقا للشرع فلا تصح الاقالة بمدها عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف الاقالة بمنزلة البيع المستقبل وعند محمد كذلك عنـــد تعذر الفسخ فجوز الاقالة ههنا بطريق البيع المستقبل ولو اشترى المأذونجارية بألف درهم وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائم التمن للعبد ثم تقايلا فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان عند أبي حنيفة الاقالةفسخ ولا ممكن تصحيحها ههنا فسخافانه بالفسخ بردها بغير شيء وعند محمد كذلك لان المحل قابل للفسخ (ألا ترى ) أنه لو لم يهب الثمن منه كان الفسخ صحيحا وان كان المشترى حراكان الفسخ صحيحا فعرفنا أن المحل قابل للفسخ والاقالة بالثمن الاول فلوصحت كان فسخابغير شيء والعبد ليس من أهل رد الجارية بغير شيء وعند أبي يوسف الاقالة بمنزلة البيع المستقبل فكانه باعها المداء من البائع بالف وذلك صحيح فيأخذ العبد الالف من البائع ويدفع اليه الجارية ولو أقاله البيع بمائة دينار أوبجارية أخرى أو بالني درهم كانت الاقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة ومحمد لانها فسيخ عنده وما سمى فيها من الثمن باطل فلو ردها ردها بغير شيء وعند أبي يوسف ومحمد هذا جائز أما عند أبي يوسف فهذا غير مشكل وعند مجمد الاقالة بأكثر من الثمن الاول أو بجنس غير جنس التمن الاول تكون بيعا مبتدأ فكأنه باعها ابتداء بما سمى من التمن فيكون صحيحا ولو كان المأذون لم يقبض

الجارية حتى وهب البائم عنها ثم تقايلا فالاقالة باطلة عندهم جميما لان قبـل القبض لايمكن تصحيحها بيما فيكون فسخا فلو صحناها الكان مخرجا اياها من ملكه بنيير عوض وكذلك لو أقاله بثمن آخر في هذه الحالة فان بيع المبيع قبل القبض لا يجوز بخلاف جنس التمن الاول ولا بأكثر من التمن الاول فكان الجواب في الفصول سواء ولو لم يتقايلا البيعولكنه رأى بالجارية عيبا قبل أن يقبضها فلم يرض بها أو لم يكن رآها فلما رآها لم يرض بها فنقض البيم وقد كان البائموهب له النمن فقبضه بطل لان الرد بخيار الرؤية فسيخ من كل وجه وكذلك الرد بالعيب قبل القبض فيكون في الرد اخراجها من ملكه بغير عوض والمأذون لا عملك ذلك ولو كانحين اشتر اهااشترط فيها الخيار الائة أيام ثم وهبله البائع الثمن ثم ردها بالخيار فرده جائز في قول أبي حنيفة وفي قولهما ليسلهأن يردها بناء على مابينا في البيوع ان خيار المشترى عنده بمنع دخول المبيع في ملكه فهو بهذا الرد لايخرج المين عن ملكه بغير عوض ولكنه يمتنع من تملكه وهو صحيح من العبد كالامتناع من قبول الهبـة وعندهما السلعة دخلت في ملك المشتري فهذا الرد اخراج لها من ملكه بندير عوض والمكاتب في جميع ماوصفنا كالمأذون لانه ليس من أهل التبرع بكسبه كالمأذون بل أولي فان المكاتب لايتـــبرع باذن المولى ومن المأذون يصح ذلك ان لم يكن عليه دين ولو باع المأذون جارية من رجل بألف درهم وتقابضاتم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطثهافنقصهاالوطء كان العبد بالخيار للتغيير الحاصل فيها بعد الاقالة قبل الرد ولو اختار أخذها اتبع الواطئ أو الجاني بالمقر أو الارش لانها عادت الى ملكه ففعل الواطئ أو الجاني حصـل في ملكه فيكمون العقر والارش له أوان نقض الاقالة فالعقر والارش للمشتري لانها تعود الى ملك المشترى على ماكانت قبل الاقالة وصار الحال بعد الاقالة قبل الرد همنا كالجاني بعد الشراء قبل القبضوالمبيعة اذاوطئت بالشبهة ونقصها الوطءأو جني عليهاقبل القبض يخير المشترى ان شا، أخذها والبيم الجاني أوالواطئ بالعقر والارش وان شاء نقض البيعوالعقر والارش للبائع فكذلك بعد الاقالة ولو كان مكان الالف عرضا بعينــه كان العبد بالخيار ان شاء أخذ الجارية من المشترى واتبع الجاني أوالواطئ بالارش والمقر وان شاء أخذ قيمة الجارية من المشترى يوم قبضها وسلم له الجارية وأرشها وعقرها للمشترى لان الإقالةهمنا لاتبطل وان أبى أن يأخذ الجارية بمنزلة مالو هلكت فان في بيع المقايضة هلاك أحد الموضين كما لايمنع

بقاء الاقالة لا يمنع ابتداء الاقالة بخلاف ابتداء البيم واذا بقيت الاقالة وقد تعذر على المشترى رد عين الجارية للتغيير الحاصل فيها في ضمانه فعليمه قيمتها يوم قبضها وكذلك لو كان قبلها الجاني كان المبد بالخيار ان شاء البع عاقلة الجاني بقيمتها لأن جنابته حصلت على ملكه وان شاء اتبع المشترى بقيمتها حالة لان الاقالة لم تبطل وقد تعذر على المشترى ردها فيلزمه رد قيمتها وهذه القيمة ضمان العقدفتكون حالة في ماله ثم يرجع المشترى على عاقلة الجانى بقيمتها في ثلاث سنين لانها عادت الي أصل ملكه وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد أن يأخذ من المشترى قيمتها لما بينا أن هلاك الجارية لا يمنع بقاء الاقالة كما لا يمنع ابتداء الاقالة فعليه رد قيمتها ولو كان حــدث بها عيب من فعل المشترى بعــد الاقالة يخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه لانه تعذر عليه رد عينها كما قبضها وان شاء أخذ أاجارية ورجم على المشترى ينقصان العيب لان الجارية بعد الاقالة مضمونة بنفسها حتى لو هاـكت يجب ضمان قيمتها فتكون كالمفصوبة فيضمن المشترى نقصان العيب بخلاف المبيعة قبل القبض فأنها مضمونة بالتمن فلا يكمون للمشدَّري أن يتبع البائع ينقصان العيب من القيمة اذا أراد أخذهاولكن يسقط حصة ذلك من التمن لان التعييب حصل بقول البائم والاوصاف بالتناول تصير مقصودة ولو كان الميب أحدثه فيها المشترى قبل الاقالة ثم تقايلاً ثم علم العبد بالعيب تخير لمكان التغيير فان شاء ضمن المشترى قيمتها يوم قبضها لأنه تعدر عليه ردها كما قبضها وانشاء أخذها مميية ولا شي له غير ذلك لان فعل المشرى حصل في ملك صحيح له وذلك غير موجب للضمان عليه فهو وما لو تعييت بغير فعله سواء بخلاف الاول ففعل المشــترى هناك لافي ملك غيره لانها بالاقالة عادت الى العبد وهي مضمونة في بد المسترى بنفسها على ماقررنا ولو كان العيب أحدثه فيها رجل أجنبي قبل الاقالة ثم نقايلا فالاقالة جائزة ولا سبيل للعبد على الجارية ولكنه يأخـذ من المشرى قيمتها يوم قبضها لانه بحـدوث الزيادة المنفصلة فيها تعذر الفسخ فكانها ماتت وموتها قبل الاقالة لايمنع صحة الاقالة ويكون حق المبد في قيمتها يوم قبضها لتمذر ردالمين في قيام السبب الموجب للرد ولو باع العبد أبريق فضة فيه مائة درهم بمشرة دنانير وتقابضا ثم تقايلا وافترقا قبل القبض فالاقالة منتقضة لأن المبد في حكم الاقالة كالحر وقد بينا في الصرف ان الاقالة عنزلة المقد الجديد في حكم استحقاق القبض في المجلس لان ذلك منحقوق الشرع والرد بعد القبض بغير قضاء بمنزلة

الاقالة في ذلك بخـ اللف الرد بالميب فان فسيخ من الاصل فـ الا يبطل بترك التقابض في مجاس الرد واو باع المأذون جارية من رجل بجارية قيمة كل واحدة منهما ألف وتقابضا ثم تقلايلا ولم يتقابضا حتى ولدت كل واحدة منهما ولدا قيمته مثل قيمة أمه فلهما أن يتقابضا الجاريتين وولديهما لأن كل واحدة منهما عادت بالاقالة الى ملك من خرجت من ملكه بالعقد ثم ولدت على ملكه فيكرون له أن يأخذها معولدها كالمبيعة اذا ولدت قبل القبض فان لم يتقابضا حتى ماتت الامهات وأرادا أخذ الولدين فان كان واحد منهما يأخذ الولدالذي في يد صاحبه مع نصف قيمة أمه لان كل واحدة منهما حين ولدت فالاخرى تنقسم على قيمتها وقيمة ولدها وقيمتهما سواء فانقسمت نصفين وقد هلكت الامتان فكان لكل واحد منهما أن يآخـذ من صاحبه الولد الذي في يده مع نصف قيمة أمـه اعتبارا للبعض بالـكل وان كانت قيمة كل واحد من الولدين خمسمائة والمسئلة محالما كان اكل واحد منهما أن يأخــذ الولد الذي في يد صاحبه ويرجع على صاحبه بثلث قيمة الام التي هلكت في يده لان انقسام كل واحد منهما على الام وعلى الولد باعتبار القيمة فيكون أثلاثا فبعد هلاك الامتين انما تبقى الاقالة فيما هو حصة الولدمن كل واحدة منهما وحصةولد هذه من الاخرى الثلث فعرفنا أن بقاء الاقالة في ثاث الاخرى فيرجع بثلث قيمتها فأما في ثلثيها فقد بطلت الاقالة بهلاك الموضين جميما بخـلاف الاول فالانقسام هناك نصفان لاستواء القيمتين فبقي كل واحد من الولدين بقاءالاقالة في نصف الام الاخرى حصة هذا الولدفيهافلهذا كازالرجوع بنصف القيمة ولو هلك الولد وبقيت الامتان أخــذ كل واحــد منهما الجارية التي في يد صاحبه ولم نتبعه بشيء من قيمة الولد لان الولد حدث من غير صنع أحــد ومات كذلك فصار كان لم يكن ولو هلكت الامتان وأخذا الولدين فان الذي في يده الولد الحي يدفعه الى صاحبه فيأخذ منه ثلث قيمة الام التي هلكت في بد الآخر لان بقاء الاقالة باعتبارالولد الحيوانما يبقي فيما يخصه من الجارية الاخرى وحصة ثلث الجارية الاخرىفلهذا رجع شلث قيمتها وفيما سوى ذلك بطلت الاقالة كلها بهلاك العوضين قبل الرد والله أعلم

- ﷺ باب تأخير العبد المأذون الدين ﷺ -

(قال رحمه الله) واذا وجب للعبد المأذون على رجل ألف درهم من ثمن مبيع أو غصب

أو غير ذلك فأخره العبد عنه سنة فهو جائز لان التأجيل من صنيع التجار وهو منفك الحجر عنــه فيما هو من صنيع التجار وهذا لان التأجيل لا يسقط الدين وانما يؤخر المطالبة ولو ترك المطالبة زمانًا من غير تأجيل لم يكن به متبرعًا عليه بشيء من الدين فكذلك إذا أجله سنةولو صالحه على أن أخر نمن بعضه وحط عنه بعضه كان الحط باطلا والتأخير جاعزااعتبارا للبعض بالكل ولو كان الدين الواجب له قرضا اقترضه فتأجيله غيير لازم كما في الحر وقد بيناه في كتاب الصرف ولو وجب للمآذون ولرجل على رجل ألف درهم وهما فيه شريكان فأخر المبيد نصيبه منه فالتأخير باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو جائز في قول أبي يوسـف ومحمد رحمهما الله وقد بينا المسئلة في الحرين في كتاب الصلح فكذلك في العبد مع الحر وبينا انعلى قولهما الذي لم يؤخر الدين يأخذ حصته فيكون له خاصة فاذا حل الاجل كان العبد بالخيارانشاء أخذمن شريكه نصف ماأخذ لان المقبوض كاندمنا مشتركا بينهما وبالتَأْجِيلُ لم تَبْطُلُ الشركة فان قسمة الدين قبل القبض لاتجوز الا أن الاجل كان مانعا من مشاركة القابض فاذا ارتفع هذا المانع كان لهأن يشاركه في المقبوض ثم يتبعان الغريم بالباقي وان شاء سلم له المقبـوض واختار اتباع الغريم بنصيبـه في الدين ولو اقتضى العبدشياً قبل حل الاجل كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه لان الاجل سقط فيما انتضاه العبد فكانه لم يكن ولان المقبوض من دين مشترك ولامانع للشريك من مشاركته في المقبوض لان نصيبه من الدين حال وكذلك أن كان الدين كله مؤجلا فقبض أحدهما شيأ منه قبل حله كان الآخر أن يشاركه فيه لان الاجلحق المطاوب فهو في مقدار ما أوفي قبل حله أسقط حقه من الاجل فسقط ذلك في حتى الشريكين جيماً والحكم في هذا الحر عنزلة ما لو كان الدين كله حالا فللذي لم يقبض أن يشارك القابض في المقبوض ولوكان الدين حالا فأجـله العبد سـنة ثم قبض الشريك حصته ثم أبطل الفريم الاجل الذي أجله العبد برضي منه قبل مضيه فقد بطل الاجل لانه حق الغريم وقد أسقطه ولكن لاسبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول أبي حنيفة ومخدد حتى يحل الاجل لانه تبت بالتأجيل حكمان أحدهما سقوط حقه عن مشاركة القابض في المقبوض قبل حل الاجل والآخر سقوط حقه عن مطالبة المدنون قبل حل الاجل فاسقاط الغريم الاجل عامل في حقه وليس بمامل في حق القابض اذ لا ولاية له عليه فيجمل الاجل في حقه كالقائم وهو نظير الدين المؤجل اذا كان به كفيل فأسقط الاصيل

الاجل بقي الاجل في حق الكفيل فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض ان شاء وان لم ينقص الاجل ولكن الغريممات فحل عليه شارك العبد شريكه فماقبض لان انتقاض الاجل بالموت تابت حكماً فيظهر في حق مطالبة الغريم وحق مشاركة القابض في المقبوض بخلاف الاول فأنه كان عن قصد من الغريم وهذا مخلاف مسئلة الكفيل فإن الاصيل اذا مات بقي الاجل في حق الكفيل لان هناك الاجل في حق كل واحد منهما تابت مقصود والغريم بالموت قد استغنى عن الاجـل والكفيل محتاج اليه فق الاجـل في حقه فأما همنا فالاجل في حق الغريم خاصة فأما مشاركه القابض في المقبوض فلا أجل فيهمقصودا لانذلك عين والمين لاتقبل الاجــل وانما كان ذلك بناء على قيام المانع في حق الذي أجله ولم يبق المانع بعد موت الغريم حقيقة وحكما فأما بعد اسقاط الاجل من الغريم قصدا فالمانع كالقائم في حق الشريك حكما فمن هــــذا الوجـــه يقع الفرق ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الاجـــل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد أن يشاركه لأنهما حين تناقضا لم يكن في هــذا الاجل حق سوى الغريم فصحت مناقضته مطلقا فصار الدين حالا فاذا قبض الآخر نصيبه بمدذلك كان له أن يشاركه مخلاف الاول فهناك حين تناقضا كان حق الشريك ثابتا في ذلك الأجل من حيث تأخر رجوع الشريك عليه في المقبوض فلا يعمل انتقضاضه في حقه \*يوضحه أن هناك حين قبض مع قيام الاجل لم يثبت للشريك حق المشاركة في المقبوض الا بعد حل الاجل فلو ثبت بعد ذلك أنما يثبت يتصرف الغريم وتصرفه في حق الغير لايكون صحيحا وهمنا حين قبض بعدمناقضة الاجل حق الشريك ثابت في المشاركة ومناقضة الاجل لم يكن تصرفا منه في حق الغير فكان صحيحاولو كان المال حالا فقبض الشريك حقه ثم ان العبد أخر الغريجحقه وهو يعلم بقبضه أو لا يعلم فتأخيره جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الاجللان كون نصيبه مؤجلا مانع له من الرجوع على شريكه في المقبوض قبل حل الاجل ولوكان هذا المانع قائمًا عند القبض لم يكن له أن يشاركه فكذلك اذا تبت هذا المانع بالتأجيل بعد قبضه ولان نصيبه في حصة الغريم على حاله ( ألا ترى) أنه لو سلم للقابض ما قبض واختار اتباع الغريم كان له ذلك فاذا صح تأجيله في نصيبه لم يكن له أن يشارك صاحبه في المقبوض حتى يحل الاجل فاذا حل أخذ منه نصف ماقبض أنشاء \*فان قيل لماذا لم يجمل تصرفه في نصيبه من حيث التأجيل مسقطا حقه في مشاركة القابض \*قلنا لانه لامنافاة بين تأجيله في نصيبه

وبين ثبوت حقه في المشاركة في المقبوض بعد حل الاجل وهذا لان حق المشاركة باعتبار الشركة في أصل الدين وبتأجيله لا ينعدم ذلك ولو كان مالهما الى سنة فقبض الشريك عاجلا ثم ان العبد أخر حقه للغريم سنة أخري وهو يعلم بقبضه أو لا يعـلم فتأخيره جائز عنــدهما ولاسبيل له على ما قبض شريكه حتى عضى السنتان جميما لان الزيادة في الاجل بعد قبض الشريك عنزلة أصل التأجيل وقد بينا أن ذلك عنمه من المشاركة فبلحل الا جل فلايسقط حقه في المشاركة بمدحل الاجل فكذلك الزيادة في الاجل ولو كان المال حالا فأخذ الشريك حقه فسلمه له العبد كان تسليمه جائزا عندهم لأنه يسقط حقه في المشاركة بموض وهو ما يستوفى من الفريم من نصيبه من الدين وذلك من صنيع التجار فيكمون صحيحا من المبد ولا يرجع المبدعلي القابض بشيُّ حتى يتوى ما على الغريم فاذا توى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض لانه سلم له المقبوض بشرط أن يسلم له مافى ذمة الغربم فاذا لم يسلم عاد حقه كما كان كالحتال عليه اذا مات مفلسا ولو كان المال الي سنة فاشترى العبد من الغريم جارية بحصته فللشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم لأنه صار مستو فيأنصيبه بطريق المقاصة كما هو الاصل في الشراء بالدين فكانه استوفاه حقيقة وأحد الشريكين اذا استوفى نصيبه قبل حل الاجل كان الآخر أن يشاركه فيه فان أخذ منه نصف نصيبه من الدراهم تم وجد العبد بالجارية عيبا فردها على البائع بقضاء قاضعاد المال الى أجله لان الرد بقضاء القاضى فسخ من الاصل وسقوط الاجل كان من حكم البيم ووقوع المقاصـة بالثمن وقد بطل ذلك بانفساخ العقد من الاصل فعاد المال الى أجله واسترد العبد من شريكة ما أخذه منه لانه أخذه باعتبار آنه استوفى نصيبه بالمقاصةوقد بطل ذلك من الاصل بأنفساخ البيع فتبين أنه استوفى منه بغير حق فيلزمه رده ولو كان ردها بغير قضاء أو باقالة لم يرجع على الشريك بشيء مما أعطاه لان هذا السبب عنزلةالمقدالمبتدأ في حق الشريك فلا يتبين به بطلان المقاصة وحكم الاستيفاء من العبد لنصيبه في حق الشريك فلهذا لا يرجع عليه بشيء ويكون للعبد ولشريكه على الغريم الخسمائة الباقية الى أجلها وللعبد على الغريم خمسمائة حالة فكان ينبغي أن يكون هذا مؤجلا عليه لان الاقالة والرد بغير قضاء القاضي فسيخ في حقهما والاجل في هذا المال من حقهما ولكن هذا بناء على الاصل الذي بينا فيما أمليناه من شرح الزيادات ان الاقالة والرد بغير قضاء القاضي فسخ في حقهما فيما هو من حكم ذلك العقد خاصة فأما فيما ليس من حكم ذلك فالعقد يكون

بمنزلة البيم المبتدا وعود الاجل ليس من حكم ذلك العقد فيجعل فى حقه كالبيم المبتدا فكانه اشتراها بخمسمائة مطلقة فتكون حالة وكذلك لو كان العبد المشترى الجارية من الغريم بجميع الالف الا أن للشريك أن يأخذه منصف الالف ههنا لانه صار مستوفيا جميع الدين بطريق المقاصة واحدالشركين ان استوفى الدين كان الاخر أن يرجع عليه بنصف ذلك الدين سواء كان الدين حالا أو مؤجلا فان كان حين اقالة البيع أو رده بغير قضاء شرط عليه البائع ان الثمن الى أجله لان هذا بمنزلة البيع المبتدأ لكن بثمن مؤجل شرطا وهو نظير المشترى بالنسبة اذا ولاه غيره مطلقا يكون الثمن في حق البائع حالا الا أن يكون اشترط فى التولية أن يكون المال الى أجله لحين شرط خينهذ يكون مؤجلا كما شرط

# ـه ﴿ باب وكالة العبد المأذون بالبيع كاب

(قالرحمه الله ) وللها ذون له أن يتوكل لنيره بالشراء بالنقد استحساناوفي القياس لا يجوز الملك لا يلتزم الثمن في ذمته بمقابلة ملك يحصل لفيره فيكون في معنى الكفالة بالمال عن الغير والمأذون ليس من أهله الا أن يكون باذن المولى اذا لم يكن عليه دين ولانه يلتزم العهدة من غير منفعة له في ذلك فيكون تبرعا منه ولهذا لا يتوكل بالشراء لغيره بالنسيئة وجه الاستحسان أن الثمن بالشراء كما يجب على المأذون يجب له على الموكل و تكون العين محبوسة في يده الى أن يصل الثمن اليه فلا يلحقه ضرر في ذلك بل هو بمنزلة مالو اشتراه لنفسه م باعه من غيره بمثل ذلك الثمن بحلاف الكفالة فانه يلتزم المال في ذمته بالكفالة من غير أن تكون بمقابلته في يده عين محبوسة و بحلاف الشراء بالنسيئة فانه لا يستوجب حبس العين بالثمن ههنا كما ان البائم لا يستوجب الحبس عليه فيكون ذلك في معنى الكفالة مهذا التوكيل بالثمن همنا كما ان البائم لا يستوجب الحبس عليه فيكون ذلك في معنى الكفالة مهذا التوكيل عند حاجته واذا توكل بالشراء لسيئة صار مشتريا لنفسه لانه لما تعذر تنفيذ شرائمه على الموكل عند حاجته واذا توكل بالشراء لنفسه بهذه الصفة نفذ العقد عليه كالحر اذا اشترى لفيره بغير أصء وان يتوكل لغيره بالبيع بالنقد والنسيئة لانه في الموضعين جميعا انحا يلتزم تسليم العين ولا يلتزم يشعلم العين ولا يلتزم في ذمته شيأ من البعد والمنسئة لانه في الموضعين جميعا انحا يلتزم تسليم العين ولا يلتزم في ذمته شيأ من البعد وهو لا يستغنى عن ذلك في التصرفات ولان التوكيسل عن الغير بالشراء أو بالبيع من نوع التجارة فان أعظم الناس تجارة وهم الباعة يتوكلون بالبيع والشراء بالبيع والشراء

للناس وللها ذونأن وكل بالبيع والشرآء غيره كما يفعله الحرلان التوكيل من صنيع التجارولانه لايستغنى عن ذلك في تجارته فان التجارة نوعان حاضرة وغائبة واذا اشتغل بأحدهما لنفسه تحتاج الى أن يستمين في الآخر بغيره لكن لا نفوته مقصود النوعين واذا باع المأذون جارية رجل بأمره تم قتلها الآمر قبل التسليم بطل البيع لان البيع من نائبه كبيعه من نفسه والمبيع مضمون على الموكل بالتمن لو هلك فلا يكون مضمونا عليه بالقيمة لما مينهما من المنافاة فاذا لم بجب القيمة بحقوق فوات القبض المستحق بالمقدحين تلف المعقود عليه ولم نخلف مدلا بطل البيم فان قتلها المأذون قيل لمولاه ادفعه بالجناية أو افده كما لو قتلها قبل البيع وهذا لان بالوكالة لا يثبت للمأذون فيها ملك ولاحق ملك فةتله اياها جنانة على ملك الغيروجناية المملوك بهذه الصفة توجب على المولى الدفع أو الفداء فأيهما فعل كان المشترى بالخيار لتغير المعقود عليه قبل التسليم حين محول البيم الى البدل فان شاء نقض البيم وانشاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى التمن كما لوكان القاتل عبدا آخر سوي الوكيل ولوكان مولى العبدهو الذي قتلها وعلى العبددين أولادين عليه فعلى عاقلته قيمتها الى الاثسنين لانه ليس لمولى العبد فيها ملك ولا حق ملك تم يتخير المشـترى فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدي التمن فاستوفى قيمتها من عاقلة القاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل مجارية ثم قتاما العبد قبل أن يسلمها بطل العقد لأن العبد في التصرف في كسبه كالحر في التصرف في ملكه فالمبيع في مدهمضمون عا تقابله ويستوى ان كانعلى العبد دمن أولم يكن فيبطل البيع لفوات القبض المستحق بالعقد وكذلك ان قتلها المولى ولا دين على العبد لأن كسب العبد خالص ملك المولى والعبد بائع للمولى من وجه ( ألا ترى ) أنها او هاكمت بطل ملك المولى عما نقابلها فكذلك اذا قتلها المولى وان كان على العبد دين فالمولى ضامن لقيمتها لان كسبه في هذه الحالة لغرمائهولو قتابها المولىقبل البيع كان ضامنا لقيمتها لغرمائه فبعدالبيغ أولىوهذه القيمة عليه في ماله لان له حق الملك في كسبه على معنى أنه يسلم له اذا فرغ من دينه والعاقلة لا تتحمل عنه له فتكون القيمة في ماله سواء قتامًا عمدًا أو خطأ والمشترى بالخيار لتغيير المعقود عليـــه قبل التسلم فان شاء نقض البيم وكانت القيمة لغرماء العبدوان شاء أخــذ القيمة وأدى التمن وتصدق بالفضل انكان في القيمة على التمن فضل لان ذلك ربح حصل لاعلى ضمأنه ولوكان الولى دفع الى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض لان العبد في هـذا التصرفكان نائبًا عن المولى كالحر وهي مضمونة على المولى بالثمن فينتقض البيع لتفويت القبض المستحق بالعقد فيها وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار لان الجارية صارت مملوكة للمشترى بالعقد والعبد انما جنيعلى ملك المشترى وذلك يوجب الخيار للمولي بين الدفع والفداء فان اختار الدفع فهناك لا يجب في ذمته شيء من قيمتها ولكن يلزمه تسليم العبد واذا اختار الدفع قام العبد مقام الجارية ويخير المشترى للتغيير وآذا اختار الفداء انتقض البيع لآنه حين اختار الفداء فقدصار الضمان دينا في ذمته واذا صار الضمان عليه بطل الشراء لانه مضمون عليه بالثمن قبل التسليم فلا يكون مضمو نا بالقيمة كما لو كان هو الذي قتلها مخلاف مااذا اختار المشترى امضاء العقد ووجوب تسليمالعبد عليه كوجوب تسليم الجارية عليه قبل الفتل واذا كان بين المأذون وبين حر جارية فأصء الحر ببيعها فباعها العبــ بألف درهم ثم أقر العبدان شريكه قد قبض جميع الثمن أونصفه من المشترى وصدقه المشترى وكذبه الشريك فاقرار العبد صحيح في براءة المشترى من نصف الثمن لانه أقر في النصف تقبض مبرئ وهو قبض الموكل فيكون بمنزلة مالو أقربانه هو الذي قبضه وهذا لان الاقرار بالقبض يملكه المأذون كانشاء القبض فان ذلك من صنيع التجار ثم يحلف العبد بدءوى الشريك لانه يزعم انه أتلف حقه في الثمن باقراره بالقبض كاذبا ولو أقر المبدد لزمه فاذا أنكره يحلف لرجاء نكوله فان حلف أخذ من المشـترى نصف النمن فيكون بينهما نصفين لان يمينه حجة له في براءته عن ضَمَانَ ذلك النصف الذي زعم أن الموكل قبضه وليست بحجة في وصول ذلك الى الشريك حقيقة ولا في سلامة ما بقي له خالصا فهذا الذي يقبضة جزء من دين مشترك بينهما فيكون بينهما نصفان والنصف الآخر صار كالتاوي وان نكل عن اليمين غرم نصف التمن للشريك لاقراره أنه أتلف ذلك عليه ويأخذ من المشترى نصف الثمن فيسلم له لانه وصل الى الشريك جميم حقه ولا يمين على المشترى في شيء من ذلك لانه لادءوي لاحد عليه فالمشـتري لم يمامله بشئ والعبد بالنكول صار مقرا بانه لم يقبض شيأ فلا يسمع منه دعوى القبض لتخلفه ولوكان الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض جميع الثمن وصدقه المشتري وكذبه العبد برئ المشتري من نصف الثمن أيضا لان الموكل في نصيبه من الثمن كما يملك قبضا يوجب براءة المشـــشري

علك الاقرار نقبض مبرئ (ألا تري)أنه لو أقر أنه قبضه بنفسه كان اقراره مبر اللمشترى فكذلك اذا أقر أن البائع قبضه ولا يمين على المشتري في ذلك لانه لادعوى للعبد عليه في ذلك النصف بمد أقرار أأوكل عليه بقبض. ببري كما لادعوى في ذلك للوكيل بعد الواء الموكل اياه ومحلف الآمر المبد لأنه بدعي عليمه أنه قبض الثمن وانه عتنغ من دفع نصيبه اليه ولو أقر به لزمه فاذا أنكر يستحلف لرجاء نكوله فان نكل لزمه نصف التمن للآمر وان حلف برئ من نصيب الآمر وأخذ العبد من المشترى نصف الثمن لايشاركه فيه الآمرلان الآمر صار متلفا نصيبه باقراره أن العبد قبضه فهو عنزلة مالو أبرأ المشـترى عن نصيبه من التمن فلا يكون له مشاركة العبد فما يقبض من نصيبه ولو أقر الآمر أن العبد قبض نصف الثمن برئ المشترى من ربع الثمن لانه نصف مأ قر بهضه نصيب الأص وهو في نصيبه علك الاقرار بقبض مبرى فاذا برئ من ربع الثمن بقي على المشترى سبعائة وخمسون درهما فما قبض المبدمنهما فللا من ثلثه وللمبد الثامملي قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشرى فأنه بقي حق العبد في خديما ئة وحق الآمر في ما عتين و خسين ولو أقر الآمر أن العبد أبرأ المشترى من جميع النمن أو أنه وهبه له فاقراره باطل والنمن كله على الشترى لاذالثابت بأقراره كالثابت بالمعاينة ولو عاينا هبة المبد التمن من المشترى كان باطلا في المكل لانه تبرع والعبد ايس من أهله فيما باع لنفسه أو لغيره وكذلك لو أقر العبد بذلك على الآمر وأنكر والآمر لازاقرارالعبدانما يصح عا علك انشاءه وهو لا علك انشاء الهبة والابراء فكذلك لاعلك الاقراريه على نفسه أو على غيره بخلاف الاقراربالقبض فانه يملك انشاء القبض فيملك الاقرار به أيضا ولوكان شريك المبدهو الذي ولى البيع بأمرالمبدئم أقر على المبدد بقبض الثمن أو بقبض حصته كان ذلك بمنزلة اقرار المبدعليه لو كان المبدهو الذي ولميالبيم لان المأذون والحر في الاقرار بالقبض يستويان كما في انشاء القبض ولو أقر البائم على العبد بالابراء والهبة كان باطــــ كما لوعاينا الابراء والهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بانه وهب الشن أو أبراً المشرى منه لان العبد لا علك الاقرار بالهبة والابراء على نفسه فلا علىكه على غيره بغير دعوى المشترى على البائع الابراء عن الثمن فيحلف البائع على ذلك فان حاف أخذ جميم الثمن من المسترى وان حكل برى الشهري من جميع الثمن وللعبد أن يضمن البائع نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي بوسف رحمه الله يبرئ من حصة البائع من الثمن

خاصة وهو بناء على أن الوكبل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن واذا كانت الجارية بين رجلين حرين فباع أحدهما بأص صاحبه من العبد المأذون بالف درهم ثم أقر الآمر أن البائع أبرأ الشترى من الثمن أووهبه له وادعاه العبد وجحده البائم فقد برئ من حصة الآمر من الثمن فى قول أبى حنيفة ومجمد رحمهما الله لانه أقر فيه بابراء صحيح فابرا، الوكيل عندهما يصح فى براءة الشترى ولا يمين على الشترى في شئ من ذلك لأن العبد لادعوى له في ذلك بعد اقرار الآمريما يبرئ الشتري ويأخذ البائع من المشتري نصف الثمن فيسلم له بعد مايحلف على ما ادعاه الامر لازالاً مريدعي عليــه أنه ضامن له نصيبه بالابراء والهبة وهو منكر لذلك فيستحلف واذا حلف صارالآمر هو المتلف لنصيبه من الثمن باقراره والنصف الآخر يسلم للبائم وعند أبى يوسف رحمه الله اقرار الآمرباطل وجميع الثمن على المشـــترى بينهما نصفان لان في نصيب البائم لا قول لهوفي نصيبه ابراء البائع عنده باطل ولو كان البائم أقر العبد برىء من نصف الثمن لان البائع أقر بما يوجب براءة المشترى من نصف الثمن وهو القبض أو الابراء من الآمر ولا يمين عليه لانه لا دعوى لاحد عليه بمد ذلك لكن يرجع الأحمر على البائع بحصيته من الثمن وهو نصفه فيضمنها اياه لان البائع صار متلفا نصيبه من الثمن باقراره ويكون للبائع على الشترى نصف الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد فأما عند أبي يوسف فاقراره على الآمر بالابراء عنزلة ابرائه اياه عن نصيبه وذلك باطل عنده ولا يمين على البائم في ذلك ولكن العبديستحلف الآمرعلي ما يدعى عليه من الابراء والهبة فان أيكل لزمه ماقال البائع وان حاف بقي الثمن كله على المشـ ترى واذا دفع المأذون الى رجــل جارية ببيعها فباعها من رجل له على المأذون دين ودفع الجارية اليه فقد صار الثمن قصاصا بدين المبد لان الثمن بالبيم وجب للمأذون حتى اذا قبضه الوكيل يؤمر بالتسليم اليه وللمشترى على المأذون مثل ذلك دينًا فيصير قصاصاً لانه لافائدة في القبض وأن كان الدين للمشترى على المأمور دون المأذون فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله لا يكون قصاصاً بدين الوكيل وهي فرع مسئلة الوكيل اذا أبرأ المشتري عن الثمن وقد بيناها في البيوع ولو كان للمشترى على العبد ألف وعلى الوكيل ألف كان الثمن قصاصا بدين ااو كل دون الوكيل أما عند أبى يوسف فلا اشكال وأما عندهما فلانه لوجهـ ل قصاصا بدين الموكل لم يجب ضمانه على أحد ولو جمل قصاصا بدين الوكيل كان الوكيل ضامنا مثله اللموكل فكانت المقاصة بدين الموكل أقرب الى انقطاع المنازعة والى اظهار فاعدة المقاصة ثم الثمن ملك الموكل والمطالبة حق الوكيل وعند المعارضة الملك يكون أقوى من الحق فلهذا ترجيح جانب الموكل فيصير قصاصا بدينه

# - ﴿ باب البيع الفاسد من المأذون ﴿ الله البيع الفاسد من المأذون

(قال رحمه الله)واذا باع المأذون جارية بيعا فاسدا من رجل وسلمها اليه جاز للمشترى فيها من العتق وغير ذلك مايجوز له في شرائه من الحر لان البيم الفاســـد من نوع التجارة والمأذون فيه كالحر والمشــترى بالقبض صار مالكا المبيع في الوجهين فينفذ تصرفه لمصادفته ملكه وكذلك المأذون لوكان هو الذي اشتراه شراءفاسدا وقبضه فانه منفذ فيه من تصرفاته ما ينفذ في الشراء الصحيح فيكون ضامنا قيمته للبائع لتعذر رد العين لان التزام ضمان القيمة من العبد بسبب صحيح كالترام ضمان الثمن فاذا غلت في بد المشترى غلة ثم باعها المأذون من رجــل فالغلة تسلم له سواء كان عليه دين أو لم يكن لان الغــلة حصلت على ملـكه وقد تقرر ملكه حين باعها من غيره وان لم يبعها ولكن ردها على البائم فالغلة مردودة على البائم لأن الرد بفساد العقد بفسخ البيع من الاصل والمشتراة شراء فاسدا كالمفصوبة في أنها تردبز واعدها المنفصلة والمتصلة فترد الغلة أيضائم على البائع أن يتصدق بها لان الغلة حصلت لاعلى ملكه ولا على ضمانه ولو كان العبد هو الذي باع الجارية أو الغلام بيعا فاسدائم أغل غلة عند المشترى ثم باعهاااشترى فالغلة له لتقريرملكه في الاصل وعليه أن يتصدق بها لانالغلة حين حصات كانملكه فيهابسبب فاسد والمبيع كالمفصوب في يده تستر دبزوا عدها المنفصلة والمتصلة فيؤس بالتصدق بالغلة ولو ردّهما مع الغلة على المأذون لم يتصدق المأذون بشيء من الغلة وكذلك في المسألة الاولى اذا كان المأذون هو المشترى فلا يتصدق بالغلة لان كسبه لا محتمل الصدقة والغلة صارت من أكسابه فلا يستحق عليه التصدق بها شرعا لكن انكان على المبددين أخذ الغرماء الغلة قضاء من دينهم ولم يتصدقوا بشئ منها لأنهم أخذوها بدلا عن دينهم فان لم يكن عليه دين فينبغي للمولى أن يتصدق بها لان كسب العبد خالص حق المولي في هذه الحالة وانما يملك على سبيل الخلافة عن المأذون ولو كان المأذون من أهل أن يتصدق كان

عليه التصدق بهذه الغلة فكذلك من يخلفه وهو المولى من أهل التصدق فيستحب له أن يتصدق بها واذا باع المأذون جارية من رجل بيعا فاسدا وسلمها فباعها المشترى من المأذون أو من لان بيمَ المأذون كسبه اذا لم يكن عليه دين يصادف ملك المولى فهو في حكم النائب عنه من وجه عنزلة الوكيل فالرد لاجل الفساد مستحق في هذه المين على المولي كما هو مستحق على المبد ولو بأعه من العبد كان ذلك نقضا للبيم الفاسد سواء كان على العبد دين أو لم يكن فاذا باعه من المولى ولا دين عليه يكون نقضا للبيع الفاسد أيضا وبيعه من وكيـل المولى كبيعه من المولى وانكان على المأذون دين فهو بيع جائز لان المولي من كسبه في هذه الحالة كالاجنبي فيكوزهذا بمنزلة بيدم المشترى اياها من أجنبي آخر فيلزمه القيمة للعبد المأذون ويكون له الثمن على من باعها منه وان باعها من عبد آخر للمولى بأجر وسلمها اليه فان لم يكن على واحد منهما دين فهو نقض للبيع الفاسد لان تصرف العبد الآخر للمولىمن وجه لان كسبه مملوك للمولى فهو نظير بيمها من وكيــل المولي ولا يبرأ من ضمانها الا بردها على المأذون أو على مولاه لانها صارت مضمونة عليه بالقبض فبقي الضمان بعد انتقاض العقد لبقاء القبض وان كان على أحدهما دين فهو بيم جائز أمااذا كان الدين على البائم فقد بينا الهلو باعراف هذه الحالة من المولى كان بيما جائزا فكذلك من عبده وان كان الدين على المشترى فهو في هذا الشراء غير متصرف لمولاه بل المرمائه فبيعها منه كبيعهامن أجني آخر فيتقرر ضمان القيمة عليه للمأ ذون وله الكمن على المشترى منه واذا باعها من مضارب المأذون البائم فهو جائز لان للمضارب فيمايشترى حقًا في الربح وهُو بمنزلة المشترى لنفسه من وجه (ألا ترى) أن رب المال لا علك نهيه عن بيمه وأن رب المال لو باع شيأ من ماله من المضارب جاز فكذلك هذا المشترى شراء فاسدا اذا باعها من مضارب البائع جاز بمنزلة بيعها من أجنى آخر وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لادين عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء لان التصرف الحاصل لهؤلاء في حق البائع دون تصرف مضارب البائم واذا ثبت صحة الشراء الثاني هناك فههنا أولى وكذلك لو أن أجنبيا وكل المولى بشرائهاله فاشترى لهأو وكل المأذون بشرائها له فاشتراها له كانت الجارية للآمي وكان الثمن على العبد المشــترى ويرجع به العبد على الآمر وللعبد على الآمر قيمة الجارية

فشكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الآمر بما أدى عنه من الثمن والحاصل أ به متى كان العقد الثاني موجبًا حكمًا في الملك والضمان غير الحكم الذي كان قبل البيع الفاسد فأنه لا يكون ذلك نقضا للبيم الفاسد وأن كان لا يوجب حكما آخر سوى ما كان قبل البيم في حق الملك والضمان فهو نقض للبيع الفاسدولو كان المأذون البائع هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشترى له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع الفاسد فكانه اشتراها بنفسه لان هذا الشراء في حكم الملك والضمان لايوجب الا ما كان قبل المقد الفاسد فان بشرا. الوكيل يقع الملك للموكل وبقبض اوكيل يدخل في ضمان الموكل وان كان المولي هو الذي أمن بجلا بشرائها له فهذا وشراء المولي بنفسه سواء في الفرق بينهما اذا كان على العبد دبن أو لادبن عليه واذا قتلهاالمآذون في بد المشترى فهو نقض للبيع لانه بالاتلاف صارمستردا لها وزيادة (ألا ترى) ان المشترى بالاتلاف يصير قابضا للمبيع وكذلك لو كان حفر بئرا في الطريق قبـل البيـم أو بمده فوقعت الجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم يمنعها المشترى منه حتى ماتت من حفره فهو فسخ للبيع لان المبد بالحفر صار جانيا على الواقع في بثره عند الوقوع حكما فكانه حفر بيده والبائع اذا أتلف المعقود عليه أو عيبه في البيـ مالفاسد صار مسترداً له بمنزلة المشترى في البيع الصحيح لأن الاسترداد همنا مستحق كالقبض هناك الا أن المشترى لو منعهامنه بعيد التعييب بطل حكم استرداده في حكم الضمان عنم المشترى كا بطل حكم قبض المشترى بمنع البائم بمد ماعينها المشترى وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولا دين على المبد فهو كذلك لان المولى متمكن من استردادها لفساد البيع في هذه الحالة كالعبد وكما لو كان هو كاجنبي آخر فيا فعله فعلى عاقلته قيمتما في ألاث سنين لان جنابته حصلت على ملك المشترى فيجب ضمان القيمة على عاقلته اذا حدث الموت من فعله وان كان حدث العيب من فعله والموت من غير مضمن المشترى قيمتها بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى ينقصان العيب في ماله حالًا لأن النقصان حصل بجناية المولى في ملك المشترى والجناية على المهاليك فيما دون النفس حكمه حكم الاموال في أنه يكون في مال الجاني حالا وان وقمت في بترحفرها المأذون في دار من تجارته فمات أو في بئر حفرها المولي في ملكه لا يكون ذلك نقضاللبيم لأن الحافر في ملك نفسه لا يكون جانيا فانه غير متعد في هذا التسبب وانما يكونالاتلاف مضافا اليه اذا

كان متمديا فىالتسبب فاذا لم يصر مضافا اليه لانمدام التمدى كان هذاوموتهافى يد المشترى سواء يمطى المشترى ضمان قيمتها ولا شئ له على صاحب البئر من ذلك والله أعلم بالصواب

#### - ﴿ باب قبض المأذون في البيوع ﴾

( قال رحمه الله ) وحكم المأذون في قبض مااشتراه باليد أو بالجناية عليــه كحكم الحر لان القبض يصير مستحقاً له بالشراء كما للحر وكذلك أن كانت جارية فوطنها فنقصها الوظء أو لم ينقصها ثم ماتت في بد المشترى من غير الوطء قبل أن يمنعها المشـترى من العبد فعل العبد جميع التمن لان المستوفى بالوطء في حكم جزء من المين كالمستوفي بالجناية ثم الوطء من الحر يجعل قبضا فكذلك من العبد لان العبد لا نفارق الحر في ذلك الافي حكم الحل والقبض ليس باعتبار صفة الحل بل باعتبار تمكنه من قبضها والتخلي بها حالة الوطء أو باعتبار آنه استيفاء جزء منها حكما وفي هذا الحر والعبدسوا، وكذلك ان أقر بالوط، وكذبه المولى لان الوطء منه لما كان قبضا فاقراره بالوطء كاقراره بالقبض واقرار المأذون نقبض مااشتراه صحیح صدقه المولی فی ذلك أوكذبه واذا اشتری المأذون من رجـل كر حنطة يساوى مائة درهم بثمانين درهما فصب العبد فيــه ماءقبل أن يقبضه فافســده فصار يساوى ثمانين درهما ثم ان البائم بعد ذلك صب فيه ماء فأفسده فصار يساوى ستين درهما فالمأذون بالخيار للتغيير الحاصل فيه يفعل البائم فانه بما صنع صار مستردا محدثا لاميب فيه ولم يوجه من العبــد الرضا بذلك فكان له الخيار فان اختار أخــذ الكر أخــذه بأربعة وستين درهما لان البائع صار متلفا خمس المبيع فسقطت حصته من الثمن وذلك الحمس وخمس ثمانين ستة عشر فاذا سقط من المشترى ستةعشر درهما بقي عليه أربعة وستون فان قيل أتلف البائم ربم الباقى لان الثمن حين أفسده البائع كان ثمانين وقد تراجع الى ستين قلنا انما يعتبر ماأتلف البائع من المبيع والمبيع قيمته مائة والجزء الذي أتلفه المشترى تقرر البيع فيــه ولم ينتقض فلهذا سقط نفعل البائع خس الثمن فان تركه المشترى فلا ضمان عليه لما أفسد لان الكر بعينه قد رجم الى البائم فانما بقي الفائت بفمل المشترى مجرد الجودة ولا قيمة للجودة في الاموال الروية منفردة عن الاصل وقدصار البائم راضيا بذلك حين استرده بالافساد بمد فمل المشترى ولو ضمن له المشترى النقصان عاد اليه الكرتاما مع زيادة دراهم وذلك ربا (ألا ترى) ان الغاصب

لو أفسدالكر بصدالماءفيه تماختار المفصوب منه أخذه لم يكن له أن يضمن الغاصب النقصان فهذا مثله بخلاف مااذا اختار الاخذ فانا لو أسقطنا عن الشـ ترى حصة مأتنفه البائم من الثمن لايؤدى الى الربابل يسلم الكرلامشترى باربعة وستين درهما وذلك صيح كالوأبرأ هالبائع عن خمس الثمن ولو كان البائع هو الذي صب فيه الماء أولا ثم المشـتري صب فيه الماء فان المشـتري بجبرعلي قبضه لانه صار راضيا بالتعبيب الحاصل بفعل البائع حين قبضه بالتعييب بعده ويؤدى أربعة وستين درهما لما قلنا وكذلك هـذا الحكم في كل مكيـل أو موزون ولو كان المبيع عرضا أفسده الشتري أولا ثم أفسده البائم فان شاء الشتري أخدده وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائم وان شاء نقص المبيع وأدى من الثمن بحسباب ما نقصــه المشترى لات المبيع ايس بمال الربا فيكون للوصف منه قيمة منفردا لان الاوصاف بالتناول تصير مقصودة ويقابلها حصة من التمن سواء تناولها البائع أو المشترى وقد بينا هذا في البيوع وان كان المشترى أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من الثمن محساب مانقصه البائع لوجود القبض والرضا من المشترى بمد التعبيب الذي كان من البائع واذااشتري المأذون كر تمر جيد بعينه بكر تمر ردئ بعينه فصب العبد في الكر الذي اشتراهماء فأفسده ثم صب البائع فيه ماء فأفسده فهو بالخيار لان البائم عيبه فصارمستردا له بمدتعييب المشترى ولم وجدمن المشترى الرضا بذلك فيتخير لهذا ان شاء أخذه ودفع الكروان شاء نقض البيع ولا يرجع واحد منهما على صاحبه منقصان الكر في الوجهين جميعاأما اذا رده فظاهر وان اختار أخذه فلانه لو اعتبر جنالة البائم همناسقط عن الشترى حصته من الموض فيصير باقل من كر وهو الربا بمينه مخلاف ماتقدم ولو كان المشترى صب فيهالماء بمدالبائم لزمه الكر بجميم التمن الذي اشتراه به لانه صار راضيا به حين عيبه بعد البائم ولا يسقط بتعبيب البائع شي من العوض لاجل الربا وله أن يرده بعيب ان وجده قبل القبض أو بعده بالتعيب الحاصل من المشرى يما صب فيه من الماء واذا اشــترى المأذون من رجل عشرة أرطال زيت بدرهم وأمرهأن يكيله في قارورة جاء بها فكال البائع الزيت في القارورة فلها كال فيها رطلين انكسرت والبائع والمشترى لايمايان فكالا بعد ذلك جميع ما باعه من الزيت فيهافسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا عن الرطل الاول لان القارورة بالانكسار خرجت من أن تكون وعاء فنبين بهذا أنه حين أمره بالصب كانت القارورة صحيحة وعاءصالحا للزيت فيقيد أمره محال بقائمها وعاء لما

عرف من مقصود المشتري أذ مقصوده كان هو الاحراز دون الاتلاف وقد صب الرطل الاول في القارورة وهي صحيحة فصار المشترى قابضا لذلك الرطل علكه ثم انكسرت القارورة فسال ذلك الرطل بعدما صار المشرى قابضافيلزمه عنه ثم بالانكسار خرجت القارورة من أن تكون وعاء فبطل حكم أمر المشترى فصار البائع بصب مابقي فيها متلفا المبيع بغير أمر المشترى فسقط عن المشترى ثمن ما بقى لا نفساخ البيم فيه باتلاف البائم وان كان الرطل الاول لم يسل كاه حين صب البائع الرطل الثاني فيه فالبائع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة لان المبيع لما انفسخ فيما بقيمن الوجه الذي قررنا تبين أن البائع خلط مابقي من الرطل الاول في القارورة عال نفسه ومن خلط زيت غيره بزيت نفسه يكون ضامنا لصاحبه فلهذا ضمن ما بقي سواء كان نصف الرطل أو ثلثه أو ربعه ولو كانت القارورة مكسورة حين دفعه اليه فأمره أن يكيل فيهاولا يملمان بذلك فكال البائع فيها عشرة أرطال فسألت كالها فالثمن كله لازم على العبد لانه حين أمره لم تدكمن القارورة وعاء صالحا لاحراز الدهن فيها فكان ذلك عنزلة أمره اياه بالا تلاف ومن اشتري شيأ بعينه ثم أمر البائم أن يتلفه ففعل تقرر على المشترى جميـم التمن فكذلك هذا والحر والعبد فيهذا سواء لان اتلاف البائع باس المشترى كاتلاف المشترى ينفسه وقد بينا أن في حكم القبض والاتلاف الحر والعبدسواء ولا معتبر بعلم المشترى وجهله بذلك لانا لو اعتبرنا جهله بذلك لدفع الضرر عنه كان فيــه اضرارا بالبائع وكما يجب دفع ضرر المشـترى يجب دفع ضرر البائم ولانه صرح بالاس بالصب فيـه ومع التصريح لامعتبر بجهله كما لو قال لرجل اتلف هـذا المال فأتلفه ثم تبين آنه كان للآ مر ولم يكن عالما به لم يضمن المأمور شـياً وهذا بخـلاف الاول فهناك انما صرح بالامر بالاحراز لكون القارورة صحيحة عند الامر بالصب فيها فلا يكون هذا الامر بالاتلاف صريحا فالهذاقيدناه يحال نقاء القارورة صحيحة واذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير اذن البائع قبل نقد الممن فماتت عنده أو قتلها مولاها ولا دبن على العبد أو أعتقها لم يكن للبائع أن يضمن العبد ولا المولى قيمتها لانها صارت مضمونة عليــه بالثمن بهــذا القبض وضمان القيمة مع ضمان الىمن لا يجتمعان ولكنه يطالب العبد بالتمن فيباع له فيه فان نقص عنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة الجارية التي استهلكها لان الجارية صارت كسبا للعبد وقد أتلفها المولي بالقتل أو الاعتاق فلا يسلم له ذلك الا بشرط الفراغ من دين العبد فاذا لم يف تمن العبد بثمن الجارية كان المولى ضامنا الفضيل من قيمة الجارية لما بينا ولو كان العبد وكل رجد لا بقبضها فقبضها فاتت في يده ضمن الوكيل قيمتها للبائع لانه جان في حق البائع حين قبضها بغير أمره قبل نقد الثمن فيضمن له قيمتها كلواهن اذا وكل وكيلا باسترداد الرهون فاسترده بغير رضاالمرتهن ثم هذه القيمة تكون في يد البائع فان أو في العبد الثمن رجعت القيمة الى الوكيل وان هلكت القيمة من الوكيل سقط الثمن عن العبد لاناسترداد القيمة كاسترداد عينها ثم برجع الوكيل بها على العبد لانه غرم لحقه في عمل باشره له بأمره فيرجع به عليه سواء كان الثمن أكثر من ذلك أو أقل وكذلك لو كان المشترى حرا فوكل رجد الاقبضها أو أمره بقتاها ففتاها وهذا فصل قد بيناه في آخر البيوع وبينا الفرق بينه وبين ما اذا أمر غيره بان يعتقها فأعتقها على قول أبي يوسف الآخر وهو تول أبي حنيفة ومجمدر حهماالله فالتسوية بينهما على قوله الاول وذلك كله في البيوع والله أعلم

#### ۔ ﴿ بَابِ الرَّدِ بِالعَيْبِ عَلَى الْمَأْذُونَ ﴾ ⊸

(قال رحمه الله) واذاباع المأذون جارية وسلمها الى المشترى ثم ردها عليه المسترى بعيب بحيث مشاله أو لا يحدث مثله بفير قضاء قاض وقبلها المبد فهو جائز بمنزلة الحرفى ذلك لان الرد بفيرقضاء قاض اقالة والمأذون علك الاقالة فسخا كان أو بيما مبتدأ وكذلك لو ردها عليه بقضاء قاض ببينة قامت أو باباء يمين أو باقرار منه بالعيب فهذا كاه فسخ يملكه المأذون فان ردها وأخد الثمن ثم وجد بها عيبا قد كان حدث عند المشترى ولم يعلم به فهو بالخيار ان شاء ردها على المسترى وأخذ منه الثمن وان شاء أمسكها لان حال البائع بعد الفسخ كال المشترى عند المسترى وأخذ منه الثمن وان شاء أمسكها لان حال البائع بعد الفسخ على الفسخ على المناشرى اذا وجد بها عيبا كان عند البائع ثبت له الخيار في تقود اليه كما خرجت من يده وكذلك القاضى الما قضى بالفسخ لدفع الضرر على وجه لا يلحق الفرر بالبائع فاذا ظهر أنه كان حدث بها عيب فينفذ قضاؤه بدفع الضرر البائع بما في المسترى الفسخ ذلك فينفذ قضاؤه بدفع المصر والبائع على المسترى الفسخ ذلك الفسخ وصار كان لم يكن فبق حق المشترى في المطالبة بالجزء الفائت وقد تمذر ردها فيرجع بحصة العيب من الثمن وان لم يردها المبدحتى حدث بهاعيب عنده لم يكن له أن بردها لانه بحصة العيب عنده لم يكن له أن بردها لانه بحصة العيب عنده لم يكن له أن بردها لانه

عكنه من ردها لدفع الضرر عن نفسه فلا يكون له أن يلحق الضرر بالمشترى وفي الرد عليه بمد ماحدث بها عيب عنده اضرار بالمشترى ولكنه يرجع بنقصان الميب الذي حدث عند المشترى من الثمن كما كان فعله المشترى قبل الفسخ اذا وجد بها عيا وقد تعييت عنده فان شاء المشترى أن يأخذها بعيم الذي حدث عند العبد فله ذلك لان تعدر الرد لمراعاة حق المشترى وربما يكون قبولها مع العيب أنفع له من الرجوع محصة العيب من الثمن فان أخذها ودفع الثمن الى العبد رجع المشترى على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن لان ذلك الفسخ قد انفسخ بردها على المشترى فيكون حقه في الرجوع فصان العيب الاول من النمن كما كان قبل الفسخ ولم يكن لهأن يرجع بنقصان العيبالآخر لانه قدرضي بهحين قبلها مع علمه بذلك العيب ويمكنه من أن لا يقبلها وكذلك ان كان العيب الآخر جناية من المبدأو وطنها لان جنابته على كسبه لا تلزمه ارشا والمستوفى بالوطء في حكم جزء من العين كالمستوفى بالجناية وان كانت جناية من أجنبي أو وطثها فوجبالمقرأو الارش رجع العبد على المشترى بنقصان العيب الحادث، المشترى من الثمن ولم يكن للمشترى أن يأخذ الجارية لحدوث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد البائم بعد الفسخ وكما أن حدوث هذه الزيادة عند المشترى يمنع فسخ المقدحقا للشرع فكذلك حدوثها عندالبائع بمد الفسخ واذا تمذر ردها تمين حق البائم في الرجوع محصة العيبولو كان المشترى رد الجارية على العبد أولا بالعيب فقيضها المبدتم وجد المشـ ترى قد قطع بدها أو وطنها فلم بردها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبدفا لمشترى بالخيار لان المشترى لم يلزمه ارش ولا عقر بما فعله في ملك صحيح له فهو كحدوث العيب عنده با آفة ساوية وقد حدث بهاعيب عند العبد فيخير المشترى ان شاء أخذها وأعطى العبد جميع التمن ثم يرجع المشترى على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع الى المبد نقصان العيب الذي حدث عندهمن التمن يمني في الجناية في الوطء اذا كانت بكرا حتى نقصها الوطء في ماليتها فان كان المشترى وطنها وهي بيب فلم ينقصها الوط، شيأً لم يرجع العبد على المشترى بشيء من الثمن ولم برد العبد الجارية لان المستوفي بالوطء وان كان في حكم جزء فهو بمنزلة جزء هو نمرة (ألا ترى ) اناستيفاءه لم يوجب نقصانا في مالية المين والثمن أنما يقابل المالية فما لايكون مالا لا قابله شيء من الثمن فلا يتمكن العبدمن الرجوع بنقصان الميبعند تعذر ردها عليه \*فان قيل أليس النه لوعلم بوطء المشترى اياها قبل

الرد يكون له أن يقبلها ويجمل ذلك كالخيار فكذلك اذا علم به بمد الردوقد تمذر ردها بالميب الحادث عنده \* قلنا امتناع الرد بسبب الوطء ليس لمين الوطء بل لدفع الضرر عن البائع ولان الرد بالميب نقضاء القاضي فسخ العقد من الاصل فتبين ان الوطء كان في غيير الملك حتى لو رضى به البائم بالاسترداد ردها لانه حينتذ لا يكون فسخا من الاصل وهذا المني لا يوجد في رجوع البائم على المشترى منقصان العيب عند تمذر ردها عليه وكيف يرجم منقصان العيب من التمن ولا ثمن عقابلة المستوفى بالوطء لان ذلك ليس عال ولهذا لو علم المشترى ان البائم كان وطئها بمد ماباعهامنه وهي ثيب لم يكن له خيار في ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله ولا يرجع عليه بشئ من الثمن وانكان أجنبي قطع يدها عند المشترى أو وطنها فوجب المقر ثمردها القاضي على العبدبالميب الذي كان عنده ولم يملم صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عندالمبد ثم اطلع على ما كان عند المشترى فان الجارية ترد على المشترى لانه تبين بطلان قضاء القاضي بالفسخ للزيادة المنفصلة من المين عند المشرى ويرد عليه ممها تقصان العيب الذي حدث عند المبد من قيمتها لانه ظهرأن العبد قبضها بحكم فسيخ فاسد والمقبوض بفسيخ فاسد كالمقبوض بعقدفاسد فيكو ن مضمو نابالقيمة بجميع أوصافه تلف بنفسه أو أتلفه البائم ثم يأخذ العبدالثمن من المشترى ان كان قد رده اليه ويرجع المشترى على العبد بنقصان العيب الاول لتعذر ردها بالعيب بسبب الزيادة المنفصلة وان كان العيب الذي حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فالمشترى بالخيار ان شاء أخذ ذلك النقصان من العبدورجع به العبد على الاجنبي وان شاء أخذه من الاجنبي اعتبارا للمقبوض بفسخ فاسد بالمقبوض بعقد فاسد اذا جني عليه أجنبي في يدى المسترى فانها ترد على البائع ويتخير البائع في تضمين النقصان الجاني بالجناية أو المشترى بالقبض ثم يرجع المشتري به على الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها أو قتلها أجنبي في يدالعبد فهو سواء ويأخذ المشترى من العبد قيمتها ولا سببيل له على الاجنبيلان البائع ملكها بالقبض بفسخ فاسد وجناية الاجنبي أغا صادفت ملكه لاملك المشرى ولا سبيل للمشترى على الاجنبي يأخذقيمتها من البائع لتعذر ردعينها ثم يرجع العبد بالقيمةعلى الاجنبي لانه أتلف ملكه وهذا يخلاف الجناية فيما دون النفس لان هناك استرداد الاصل لم يتعذر وقد بينا هذا الفرق في المقبوض بحكم شراء فاسد فكذلك المقبوض بحكم فسخ فاسد وان كان العبد باعها بعد ماقبضها

المشترى جاز بيمه لانه ملكها بالقبض وان كان الفسخ فاسدا فينفذ بيمه وعليه قيمتها يوم قبضها من المشترى وقيمتها كاسترداد عينها فيكون له أن يرجع على العبد بنقصان الاول من الثمن وكذلك لو كان المشترى ردها بهذا العيب على البائم بغير قضاء قاض أو كان ذلك بطريق الاقالة فهو فسخ فى قول أبى حنيفة رحمه الله بمنزلة الرد بالعيب وهذا الحديم كذلك فى البيع والشراء اذا كانا حرين والله أعلم

### ۔ ﷺ باب الخيار في بيع المأذون ﷺ۔

(قال رَحْمَهُ اللهُ) والمأذون مثِل الحر في حكم الخيار المشروط في البيع لان اشــتراط الخيار في البيم لدفع الغبن وحاجة العبد اليه كحاجة الحر واذا باع المأذون متاعا أو اشترا. واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام وعلى العبد دين أولادين عليه فنقض المولى البيع في الثلاثة عَمَضِ من الآخر لم بجر نقضه لانه حجر خاص في اذن عام فان هذا التصرف من المبد تناوله الاذن فالمولى نفسخ هــذا التصرف عليه بحجر عليــه من امضائه بالاجازة والحجر الخاص مع قيام الاذن العام باطل كما أن استثناء تصرف من الاذن في التجارة عند التداء الاذن باطل وان أجازه جاز ان لم يكن على العبد دين لان الاجازة اتمام لتصرف العبد فاذا لم يكن على العبد دين فهو في حكم العقد متصرف للمولى لان كسبه خالص ملك المولى فيعمل اجازة المولى كما يعمل أجازة الموكل لتفرق الوكيل مع خيار الشرط فان كان عليهدين لم يجز اجازة المولى لانه من كسبه كاجنبي آخر وهذا التصرف من العبد لنفسه فان المقصود بتصرفه تصرفه لغرمائه والمولى في هذه الحالة منه كالاجنبي فلهذا لاتعمل اجازته فانكان الخيار للمشترى مع العبد أو للبائع مع العبد فنقض صاحب الخيار البيع بحضرة المولى وعلى العبد دين أو لادين عليه فنقضه باطل في قول أبي حنيفة ومخمد رحمهماالله أما اذا كان على العبد دين فلا اشكال فيه وان لم يكن عليه دين فلان النقض تصرف في أصل العقد بالفسخ لا في حكم العقد والمولى في أصل السبب كاجنبي آخر وعند أبي حنيفة ومحمد فسيخ من له الخيار بنير محضر من عاقده لاينفذوان كان بمحضر من الاجنبي بخلاف الاجازة فالاجازة تصرف في الحكم بالاتبات أوالتقريروالمولى في الحكم ليس كالاجنبي اذا لم يكن على العبد دين بل العبد بمنزلة النائب عنه ولو باع المأذون جارية على انه بالخيار ثلاثة أيام فأخذ المولى الجارية فباعها

أو وطنها أو قبلهابشهوة أو فقاً عينها بغير محضر من المشـ ترى وذلك بعد ما أخذها فن كن المَّاذُونَ لادينَ عليه فهذا نقض للبيم والجارية للمولى وقد خرجت من تجارة العبد لأنها بالبيم بشرط الخيار مخرج من أن تكون كسب العبد والمولى مالك لكسبه اذا لم يكن عليه دين فيتمكن من أخذها منه واحداث هذه التصرفات منه يوجب تقرير ملكه ومن ضرورته فسخ ذلك البيع ولهذا لو كان البائم حرا مالكا فتصرف فيه هذه التصرفات بنير محضر من المشترى انفسيخ المقد به حكما فكمدلك المولي اذا فعله انفسخ المقد حكما ولا يكون هذا من المولى حجرًا خاصاً في أذن عام وكذلك لو قبضها المولى ثم قال قد نقضت البيع عحضر من المشترى فالبيع منتقض لانه بالقبض أخرجهامن أدتكون كسبا للعبد فنقضه البيع فيها لايكون حجرًا خاصًا في أذن عام لان الاذن العام له في التصرف في كسبه وقد أخرجـه من أن يكون كسباله ولو قبضها ولم ينقض البيع حتى مضت الايام الثلاثة جاز البيع والثمن للعبد على المشاتري لان بمجرد أخله ما لا يكون فسخا للبيع فالاخلة قد يكون للحفظ والنظر فيها هل تصلح له أملا واذا لم يفسخ البيع بالاخذ تم البيع عضي الايام وعلكها المشترى من وقت العقد فيكون الثمن للعبد على المشترى وان كان على العبد دين في جميع ماوصفنا فنقض المولى البيع وأخذه الجارية باطل والبيع والخيارفيها على حاله لان المولى ممنوع من أخذها لمكان الدين على العبد فلا يخرج بأخذه الإهامن أن تكون كسبا للعبد فيكون نقضه البيم فيها حجرا خاصاً في اذن عام ولو اشــ ترى المآذون جارية واشــ ترط الخيار لمولاه ثلاثة أيام فان نقض البيع المولىأو العبد فهو نقض لان اشتراط الخيار لمولاه اشتراط منه لنفسه فأنه بجمل المولى نائباعنه في التصرف بحكم الخيار وقد بيناه في البيوع فيما اذا اشترط الخيار لاجنبي فكذلك لمولاه وكذلك ان أجاز المقد أحــدهما فهو جائز فان نقض المولى البيع عحضر من البائم وأجازه المبد فالسابق منهما أولي نقضا كان أو اجازة لان بإجازة أحدهما أو لا يتم البيع فلا ينفردالآخر بفسيخه بمبد ذلك وينقض أحبدهما أولا ينفسخ البيع والمفسوخ لا تلحقه الاجازة وان كان ذلك منهما معا فالنقض أولى من الاجازة لان النقض برد على الاجازة فالبيع الثام يمكن نقضه والاجازة لاترد على النقض فالبيع المنقوض لاتمكن اجازته وعند على أنه بالخيار ثلاثة أيام في الجاربة وتقابضا ثم أعتق المشترى الجارية عتقت وجاز البيم لان

خياره فيها خيار المشــترى وذلك لا عنمه من التصرف فيها لانه لما كان علك تنفيذ المتق في كل واحــد منهما على الانفراد نفذ عتقه فيها وان لم يمتقها ولكنه أعتق العبــد عتق وهو فسخ منه للبيم لان خياره فيه خيار البائم وذلك لا يمنع من التصرف فيما باع ومن ضرورة تقوذ تصرفه أنفساخ البيمولو أعتقها جازعته فيها أيضا وينتقض البيع باعتبار نفوذعتقه فيما باع وعليــه قيمة الجارية لأنه تعـــذر ردها لما نفذ عتته فيها وقد انتقض البيع فعليه رد قيمتها ومقصوده من هذا الاستشهاد بيان أن النقض أولي من الاجازة وقد بينا ما في هذه المسئلة من الاختلاف في البيوع وكذلك لو ماع المأذون جارية واشترط الخيار لمولاه ثلاثه أيام فنقضه المبد وأجازه الولى معا فالنقض أولى لما بينا ولو اشترى المأدون جارية وقد رآهامولا. ولم برها المبد وعليــه دين أو لا دين عليه فللعبد الخيار اذا رآها لانه هو المشــترى والشرع انما أُنبِت خيار الرؤية للمشترى والعبد في أصل التسبب مباشر لنفسه كالحر وخيار الرؤيه يذيني على السبب ثم رؤية المولى لا تكون دليل الرضا منه بها لانه ما كان يملم أن عبده يشتريها وان كان المبدر آها قبل الشراء ولم يرها المولى لم يكن للمولى أن يردها كان على العبد دين أو لم يكن لان العبد في الشراء متصرف لنفسمه ورؤيته قبل العقد دليل الرضا منه بها والفسخ من أأولى يكون حجراً خاصاً في أذن عام ولو لم يرها واحد منهما قبل الشراء تم رأياها فالخيار للمبد لان خيار الرؤبة يثبت باعتبار السبب والمبد في أصل السبب متصرف لنفسه فأن رضيها المولى جازت على العبد أن لم يكن عليه دين لأن الرضا تقرير محكم السبب والعبد فيما ترجع الى الحكم نائب عن المولى اذا لم يكن عليه دين وان كان عليــه دين فرضا الولى باطل لا من الحرج أجنبي ما بقي من الدين شي على العبد وان نقض المولى البيع بمحضر من البائم فنقضه باطل كان على العبد دين أو لم يكن لان النقض منـــه حجر خاص في اذن عام ولو رضيها المولي وردها العبد معاكان رد العبد أولى لما بينا أن النقض يرد على الاجازة والاجازة لاترد على النقض وكذلك لو وجــد مها عيبا قبل أن نقبضها فالعبد بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركما لان خيار العيب قبل القبض بمنزلة خيار الرؤية (ألاترى) أنالراد منفرد به من غـير قضاء ولا رضا وانه لا علك رد أحـد العبدين به دون الآخر فان رضيها المولى وعلى العبد دين فرضاه باطل وان لم يكن عليه دين سوى ثمنها جاز رضا المولى عليــه كما في خيار الرؤية وان نقض المولى البيم فنقضه باطل كان عليــه دين أو لم يكن لانه

خاص قال (ألاترى )أن رجلا لو اشتزى لرجل جارية بامره فلم يقبضها الوكيل حتى وجد بها عيبا فرضيها الآمر جاز وان نقض الآمر البيع لم يجز نقضه وهذا اشارة الى الحرف الذي بينا أن الرضا تصرف في الحكم وحكم تصرف الوكيل للموكل والنقض تصرف في السبب والوكيل أصل في السبب عنزلة العاقد لنفسه فلم يجز نقض الموكل فيه فكذلك في المأذون مم مولاه ولواشترى المأذون جاريتين بألف درهم فلم يقبضهما حتى قتلت احداهماصاحبتها فالعبد بالخيار ان شاء أخذالباقية بجميع الثمن وانشاء نقض البيع ولوماتت احداهما موتا أخذ الباقية محصتها من الثمن بخلاف الدايتين فهناك سواء قتات أختهما صاحبتها أو ماتت أخذ الباقيــة بحصتها من الثمن وقد بينا هذا الفرق في كتاب الرهن أن فعل البهيمة هدر شرعافالتي هلمكت فاتت ولم تخلف بدلا فسقطت حصتها من الثمن وفعل الآدى معتبر شرعا فاذا اختار المشترى أخذ الباقية انفسخ البيع في التي هلكت وتبين أن ملكه جني على ملك البائع فوجب اعتباره ودفع القاتل بالمقتول فتبين أنه فات وأخلف بدلا فيبقي العبد ببقاء البدل فلهذا أخذ الباقيــة بجميع الثمن وثبوت الخيار له لتفرق الصفقة قبل التمام ولو اشترى المأذون جارية واشترط الخيار في الثمن فذلك اشتراط منه للخيار في الجارية سواء كان الثمن عينا أو دينا دفع الثمن أو لم يدفع لان الخيار أنما يشترط لفسخ المقد أو لا لتنعدم صفة الازوم به وهذا لا مختص بأحد العوضين فاشتراط الخيار فيأحد العوضين يكون اشتراطا فيالآخر ضرورة وتقرير كلامه كانه قال ان رضيت أسلم لك الثمن فيما بيني وبين ثلاثة أيام سلمت وان شئت أخــذت الثمن ولمآسلمه لك ولو صرح بهذا كان ذلك منه شرطالاخيار في العوضين ولو اشترى ثو بين كل نوب بمشرة على أن يأخذا يهما شاء ويرد الآخر فهلك أحد هما عند البائع فالمشترى على خياره في الباقي لان الخيار كان ثابتا للمشتري فيهما والذي هلك عند البائع انفسخ البيع فيه لفوات القبض المستحق بالمقد فيبقي هو على خياره في الباقي ولو هلك أحدهما عند المشترى لزمه البيم فيه لانه لمااشرف على الهلاك فقد عجز عن رده حكما كما قبضه فيتمين البيم فيه ثم يهلك على ملكه ومن ضرورته تمين الرد في الآخر ولو حدث بأحدهما عيب عندالمشترى لزمه الذي حدث بهالعيب لانه غجز عن رده كما قبضه بخلاف ما اذا حدث بأحدهما عيب عند البائع أو بهما فالمشترى على خياره لما بينا ولو باع المأذون من رجل ثوبين على أن البائع بالخيار يلزمه أيهما شاء بمشرة ويرد الآخر فهذاوخيارااشترى سواءوالقياس فيها أنالبيع باطل وفى الاستحسان

هو جَائِز على مَا اشْتَرطا وقد بينا ذلك في البيوع فان قبضها المشترى فهلك أحدهما عنده فهو أمين فيما هلك والبائع بالخيار ان شاء لزمه الباقى بعشرة لانه قبض أحــدهما على جهة البيم والآخر لاعلى جهة البيع فكان أمينا فيما قبضه باذن المالك لاعلى جهة البيع والبيع ههذا في الهالك لم يتمين بل تمين في الباقي ضرورة ( ألاتري )أنَ البائم ليس له أن يلزمه الهالك لان تميين البيع فيه كانشاء البيع وانشاء البيع في الهالك لا يتحقق فكذلك تمين البيع فيــه واذا ببت أن البيع متمين في الباقي فالبائع فيه بالخيار ببت بمين الامانة في الهالك ولولم بهلك واحد منهما ولكن حدث بأحـدهما عيب عند المشترى كان البائم على خياره لانه لا تأثير للعيب الحادث عند المشتري في اسقاط خيار البائع فالمعيب محل ابتداء العقد كالتسليم بخلاف المالك فلهذاكان البائع على خياره يلزمه أيهما شاء فان نقض البيع فيهما أخذهما ونصف قيمة المعيب في القياس لان المعيب كان متردد الحال بين أن يكون مضمونًا باعتبار تمين العقد وبين أن يكون أمانة باعتبار تمين البيم فىالآخر وبحدوث العيبفات جزء منه فيتنصف ضمان ذلك الجزء باعتبار التردد فيه ( ألا ترى ) أن البائم لو ألزم المشترى الصفقة فيــه كان فوات ذلك الجزء على المشترى فلو لزمه في الآخر كان فواتذلك الجزء على البائم فاذا نقض البيم فيهما كان على المشتري نصف قيمة المعيب ولكن في الاستحسان لا يأخـــذ من قيمة المعيب شيأ لأن فوات الجزء معتبر بفوات الكل ولو هلك أحدهما في يد المشترى لم يضمن من قيمته شياً للبائموان فسخ البائع العقد في الآخر فكذلك اذا تميب في بده ولو هلك أحد الثوبين عند البائم كان له أن يوجب البيم في الباقي وان شاء نقضه لان الهالك خرج من العقد فيبتي خيار البائع في الباقي كما كان ولو لم يهلك وحدث باحدهما عيب عند البائم فهو على خياره فان اختار الزام المشتري الثوب المعيب كان المشترى بالخيارلان البائم لما عين العقد فية التحق عا لو كان البيع متعينا فيه في الابتداء وقد تعيب عند البائع فيتخير المشترى بين أن يأخذه أو يسركه واذا رده فليس للبائع أن يلزمه الآخرلان تعيينه العيب في المبيع يوجب انتفاء المـقد عن الآخر ضرورة فكيف يلزمه العقد في الاآخر بعد ما انتني العقد عنه والله أعلم

و تم الجزء الخامس والعشرون ويليه الجزء السادس والعشرون أوله باب البيم على انه أن لم ينقد الثمن الح

# ﴿ فهرست الجزء الخامس والعشرين من كتاب المبسوط للامام السرخسي الحنفي رحمه الله ﴾

صيفة

٧ كتاب المأذون الكبير

٠٠ باب الاذن للصبي الحر والمعتوه

٢٦ باب الحجر على الصبي والعبد المعتوه

٤٧ باب العبد بين رجلين يأذن له أحدهما

٤٨ باب الدين يلحق العبدالمأذون

٦٢ باب العبد بين رجلين يلحقه دين

٨٨ باب المبد المأذون يدفع اليه مولاه مالا يعمل به

٧٥ باب اقرار العبد المأذون بالدين ٨٦ باب اقرار المحجور عليه

. ه باب خصومة العبدالمحجور عليه فيما يبيع ويشترى

۹۹ باب اقرار المولى على عبده المأذون

١١٣ باب اقرار العبد لمولاه

. ١٢ باب وكالة الاجنبي العبد بقضاء الدين

١٢٩ باب بيع القاضي والمولى العبد المأذون

١٣٦ باب بيع المولى عبده المأذون الح

١٥١ باب توكيل المبد المأذون في الخصومة وغيرها

١٦٧ باب هبة المأذون عن ماباعه

١٥٦ باب شراء المأذون وبيعه

١٦٩ باب تأخير المبد المأذون الدين

١٦٤ باب الاقالة

١٧٨ باب البيم الفاسد من المأذون

١٧٣ باب وكالة المبد المأذون بالبيع

١٨١ باب قبض المأذون في البيوع

١٨٤ باب الرد بالعيب على المأذون

١٨٧ باب الخيار في بيم المأذون

﴿ الحزء السادس والعشرون من ﴾ وكتب ظاهر الروايه أتت \* ستا وبالأصول أيضا سميت صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النماني الجامع الصغير والكبير \* والسير الحكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضيوط ويجمع الست كتاب الكافي \* للحاكم الشهيد فهو الكافي أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الامة السرخسي وتنبيه لل قد باشر جع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب عساعدة جمع من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه السكلان (أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل) ﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾

( كاج عنا فندي منك بني لغربي ليوسي

مطعالسفاه ومحوامي فطقصر

# ٧٤٤٤٤٤٤٤

# -ه ﴿ باب البيع على أنه ان لم ينقد الثمن فلا بيع بينهما كا⊸

(قال رحمه الله ) واذا اشــ ترى المأذون جارية بالف درهم على أنه ان لم ينقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار ثلاثة أيام كما بجوز من الحر وقد بيناه فى كـتابالبيوع وبيناأنه لو كان الشرط ان لم ينقد الثمن الى أربمة أيام فلابيع بينهما كان البيم فاسدا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمه الله هو جائز على ما اشترطا ووقع في بمض النسخ وقال أبو يوسف هو جائز على ما اشترطاوهو غلط والصحيح أن أبا يوسف فرق بين هذا وبين اشتراط الخيار أربَّة أيام وبينا ذلك في البيوع وكذلك لو اشتراها وقبضها ونقد التمن علي أن البائم ان رد الثمن على المشترى ما بينه وبين ثلاثة أمام فلا بيع بينهما فهو جائز على ما اشترطا وهو عنزلة اشتراط الخيار للبائع ولو اشتراها على أنه ان لم ينقد التمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه لان خيار المشترى لا عنمه من التصرف فيها والبيع تام لازم من جانب البائع فان مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقده الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشترى بالثمن لانمن ضرورة نفوذ بيعه فيهاسقوط خياره ولان امتناعه من ايفاء الثمن في آخر جزء من الايام الثلاثة بمنزلة فسخ البيع منه وفسخه للبيع فيها بعد ماباعها باطل فاذا جازالبيع والجارية ملك المشترى الثانى علمنا أنه لا سبيل للبائع عليها ولكنه يتبعالمشترى منه بالثمن وكذلك لو قتلها المشترى أو ماتت في يدهأوقتلها أجنبي آخرحتي غرم قيمتها في الايام الثلاثة لأن حدوث هذه المعاني في بد المشتري في مدة خياره يكمون مسقطا خياره لما فيه من فوات محل الفسخ وهذا في الموت ظاهر وكذلك في قتــل الاجنبي لأن القيمة الواجبة على القاتل لاجل ملك المشترى والعقد فيها فلا ينتهي بالقبض فلا يتحول المقد الى ملك القيمة ( ألا ترى ) أنه بجوز الفسيخ بالتحالف والرد بالعيبباعتبار القيمة الواجبة على القاتل بعد قبض المشترى فكذلك الفسخ بخيار الشرط فان كان المشترى

وطنها وهي بكر أو ثبيب في الايام الثلاثة أو جني عليها جنالة أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن فالبائم بالخيار ان شاء أخذهاولاشي له غيرها وان شاء سلمها للمشتري لان امتناع المشـترى من نقض الثمن حتى مضت الايام الثلاثة فسخ منه للبيمولو فسخ البيع قصدا تخير البائع لحدوث ماحدث فيها عند المشترى فكذلك اذا لم ينقد النمن حتى مضت الايام ولو كان الواطئ أوالجانى أجنبيا فوجب العقر أو الارش لم يكنَّ للبائم على الجارية سديل لحدوث الزيادة المنفصلة المتولدة في يد المشترى فان ذلك عنم الفسيخ بعد تمام البيع في جانب البائع حق للشرع وانما له الثمن على المشترى ولو كان حدث فيها عيب من فعل الجانى الاجنبي بعد مضى الايام الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء أخذ الجارمة واتبع الجاني بموجب ما أحدثه فيها من وطء أو جناية وان شاء سلمهالامشتري بالتمن فان سلمها للمشترى بالثمن كان للمشهرى أن يتبع الاجنبي بذلك لان عضى الايام الثلاثة قبل نقد الثمن انفسخ البيع فبقيت الجارية فى يد المشترى مضمونة بعدالفسخ فيكون بمنزلة الجارية التي في يد البائع قبل التسليم اذا حدث فيها بفعل الاجنبي شي من ذلك وهناك يتخير المشترى بين أن يأخذها بالزيادة وبين أن ينقض البيع فيها فكذلك بعد الفسخ يتخير البائع وهــذا اذا كان الاجنبي وطئها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها بالوط وفان كانت ثيبا لم ينقصها الوطء أخذها البائم وأخذ عقرها من الاجني ولا خيار له في تركها لان ثبوت الخيار باعتبار النقصان في المالية في ضمان المشترى ولم يوجد وقد طمن عيسي رحمه الله في هـــذا الجواب وقال للبائع أن لا يقبلها لان الوطء كالجنابة والمستوفى بالوطء في حكم جزء من العين وقيل في تخريجه ان قياس قول أبى حنيفة رحمه الله بناء على أن المشترى لو كان هو الواطئ بعدمضي الايام لم يلزمه شيء ولم يتخير البائع فاذا كان الواطئ أجنبيا فوجب الدقر وتمكن البائع من أخــذها مع العقد أولى ان لا ثبت له الخيار وأصل المسئلة في المبيعة اذا وطئها البائع قبـــل التسايم وهي ثيب لم يتخير المشترى عند أبى حنيفة وكذلك ان وطنها أجنبي أخذهاالمشتري مع عقرها ولم يتخير فكذلك البائع في هذا الفصل ولوكان المشرى هوالذي قطع بدالجارية أو افتضها وهي بكر بعد مضي الايام الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء سلمها للمشترى بالثمن وان شاء أخذها ونصف تمنها في القطع لتغير الجارية في ضمان الشترى بعد الفسخ والاوصاف تضمن بالتناول مقصودة فيتقرر على الشترى حصة اليد من الثمن وكذلك كل جناية جني عليها

أخذ نقصانها من الثمن اذا اختار البائم أخــذها وان كان افتضها لم ينظر الي عقرها ولكن منظر الى ما نقصها الوطء من قيمتها فيكون على الشـترى حصة ذلك من عنها في قول أبي حنيفة وعندها ينظر الى الاكثر من عقرها ومما نقص الوطء من قيمتهافيكون على المشترى حصة ذلك من تمنها وان كان لم ينةصها الوطء شيأ أخذها البائع ولا شي على الشــترى في الوطء في قول أبي حنيفة وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فيأخذها البائم وحصة العقر من تمنها وأصل المسئلة في البائع اذا وطئ الجارية المبيمة قبل التبض وقد بينا ذلك في البيوع فحال المشترى همنا بعد الفسخ كحال البائع قبل التسليم هناك لانها في ضمان ملكه حتى لو ملكت قبل الرد كان هلا كها على ملكه كما في المبيعة قبل القبض فيستوى تخريج الفصلين على الاختلاف الذي بيناولوكانت ولدت ولدا في الآيام الثلاثة ثم مضت الآيام وهما حيان ولم ننقد التمن فالجارية وولدها للمشترىبالتمن ولا خيار للبائع فىذلك لاجل الزيادة المنفصلة المتولدة في يده ُقبل الفسخ ولو لم تلد ولكنها قد ازدادت في يده كان للبائع أن يأخــذها بزيادتها لان الزيادة المتصلة لامعتبر بها في البيع ولا يمنع الفسخ لاجلها كما في الفسخ بسبب العيبوفي رواية الحسن عن أبي حنيفة الزيادة المتصلة هناكالزيادة المنفصلةوهو نظير مابينا من اعتبار الزيادة المتصلة في المنع من الفسخ بسبب التحالف وفي المنع من التصرف في الصداق بالطلاق ولوكانت ولدت بمدمضي الايام ونقصتها الولادة فالبائع بالخيار للنقصان الحادث فيها من مد المشترى كما لو تعيبت بعيب آخر وهذا لان الزيادة المنفصلة بعــد الفسخ لاتمنع من استردادهاو تأثير نقصان الولادة فى اثبات الخيار للبائع لا فى تمذر الرد به ولوماتت بعد مضى الايام الثلاثة ولم تلد فعلى المشترى التمن لان العقد وان آنفسخ فقد تعيب في ضمان المشترى فاذا هلكت بطل ذلك الفسخ كما اذا هلكت المبيعة قبل القبض بطل البيع وأوكانت ولدت بمد مضى الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي ولدها فالبائع بالخيار ان شاء سلم الولد للمشترى وأخذ منه جميع التمن وان شاء أخــذ الولد ورجع على المشترى بحصة الام من الثمن وهو لان الولد لما صار مقصودا بالاسترداد كان له حصة من الثمن وهو بمنزلة المبيعة اذا ولدت قبل القبض ثمماتت الام وبقي الولد فكما يتخير المشترى هناك يتخير البائع هنا ولوكان اشترى الجارية بعرض بعينه على انهان لم يعط البائع ذلك الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدث بالجارية عيب في يد المشــترى أو فقاً عينها أو وطئها وهي بكر

أوثيب أو فعل ذلك أجنبي ثم مضت الايام قبل أن يعطيه البائع فهذا وماً وصف:ا من الدراهم سواء لاستوائهمافي المهني ولو مضت الايام قبل أن يمطى المشترى البائع ماشرطه تم هلكت الجارية في بد الشترى أو قتامها كان للبائع على المشترى قيمتما ولا سبيل له على تمنها لان بمضى الايام الثلاثة أنفسخ البيع وهلاك أحد العوضين في المقابضة بعد الفسخ لا يمنع بقاء الفسخ البقاء المرض الآخر واذا بقي الفسخ تعذر على الشـ بترى رد عينها فيرد قيمتها بخلاف البيع بالدراهم ولو ذهبت عينها أو فقأها الشترى أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على الثمن لان المين من الآدمى نصفه ففوات نصفها بعد الفسيخ معتبر بفوات كالهاولو كان أجني فقأ عينها أو قتلها كان البائع بالخيار ان شاء أخذ قيم ها في القتل من مال المشترى حالا وان شاء رجع بها على عاقلة القاتل في ثلاث سنين فان أخــذها من المشــتري رجع بها على عاقلة القاتل لأنها بعد الفسخ مملوكة للبائع مضمونة في يد المشتري ينفسها كالمفصوبة وأمافي فقءالمين فان البائع يأخـــذ الجارية ويتبع بارش العين المشترى أو الجانى أيهما شاء حالا كما في المفصوبة اذا فةاً انسان عينها في يد الفاصب فان أخذه من المشترى رجع به المشــترى على الجانى ولا سبيل للبائع في شيُّ من هذه الوجوه على الثمن لانه لا يتمكن من أخذ ذلك الا نفسخ ذلك العقد وبقاء أحد العوضين بمنعه من ذلك بخلاف ما اذا كان حــدوث هذه المعانى قبـل مضى الثلاثة لان هناك العقد قائم بينهما حين حــدث ما حدث ومضى الايام الثلاثة بمنزلة الفسخ من المشترى قصدا وفسخه بمد ماتعيب في بده لا يكون ملزما للبائع فمن هذا الوجه وقع الفرق ولو باع المأذون أو الحر جارية بالف درهم فتقابضا على أنالبائم ان رد الثمن على المشترى الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما تم ان المشــترى وطيُّ الجارية أو فقأ عينها في الايام الثلاثة فان رد البائم الثمن على المشـترى كان له أن يأخـذ جاريته ويضمن المشترى بالوطء عقرها وفي الفقء نصف قيمتها لانهذا الشرط عنزلة خيارالبائع والمبيمة قائمة على ملك البائع في يده علىخياره فاذا تقرر ملكه بفسخ البيع ظهر ان جناية المشترى ووطأه حَصَلًا في ملك الغير فعليــه العقر والارش وان مضت الايام الثلاثة قـِــل أن يرد الثمن تم البيع ولا ثيَّ على المشترى من العقر والارش لان خيار البائم اذا سقط ملكها المشــترى من وقت العقد بزيادتها فلا يلزمه العقر والأرش لان فعله حصل في ملكه حكما ولو كان أجنبي فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة أخذ جاريته ونصف قيمتها ففي فقءالعين ان شاء من المشترى ويرجع به الشيترى على الفاق وان شاء من الفاق لانها كانت مملوكة المبائع مضمونة بنفسها في يد المشترى كالمفصوبة وفي الوطء ان كانت بكرا فكذلك الجواب لان الوطء ينقص ماليتها وهي مضمونة في يد المشترى بنفسها وان كانت ثيبا لم ينقصها الوطء أخذها البائع واتبع الواطئ بعقرها ولا سيبيل له على المشترى لان المضمون على المشترى ماليتها ولم يتمكن نقصان في ماليتها بهذا الوطء وهي كالمفصوبة اذا وطئها أجنبي في يد الفاصب وهي ثيب ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الشكرة تم البيع واتبع المشترى الفاق أو الواطئ بالارش والمقر لانه عند سقوط الخيار للبائع ملكها من وقت المشترى الفاق أو الواطئ بالارش والمقر لانه عند سقوط الخيار للبائع ملكها من وقت رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد ويأخذ جاريته لان فعله ذلك تقرير لملكمه حين عجز نفسه عن رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد ويأخذ جاريته لان فعله ذلك تقرير لملكمه حين عجز نفسه عن تسليمها كما باعها ولو فعل ذلك بعد مضى الثلاث ولم يرد الثمن فعليه الارش والمقر للمشترى لان بمضى الثلاث تم البيع وتأكد ملك المشترى والله أعلى يده ففعل البائع فيها كم فعل أجنبي اخر فيلزمه عقرها وأرشها للمشترى والله أعلى الله فيلامه عقرها وأرشها للمشترى والله أعلى المشترى والله أعلى فيلامه عقرها وأرشها للمشترى والله أعلى المشترى والله أعلى الملاء المشترى والله أعلى المشترى والله أعلى المشترى والله أعلى الملاء المشترى والله أعلى المشترى والله أعلى المشترى والله أعلى الملك المشترى والله أعلى المشترى والله أنه والمسترى الملك المشترى والمه أولى المسترى والله أولى المشترى والله أولى والمه أولى المشترى والله أعلى الملك المشترى والله أعلى الملك المسترى والمه أولى المؤلى الملك المشترى والله أولى والمه أولى المؤلى المؤلى

#### - الشفعة في بيع المأذون وشرائه كا الم

(قال رحمه الله) ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون أو اشتراه اذا لم يكن عليه دين لانه يبيع ملك المولي له ولا شفعة في البيع لمن وقع البيع له ولا فائدة في أخذ ما اشتراه بالشفعة لانه متمكن من أخذه لا بطريق الشفعة فانه مالك لكسبه اذا لم يكن عليه دين والاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء وشراؤه كسب عبده اذا لم يكن عليه دين باطل وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاه أواشتراه لانه اذا لم يكن عليه دين فاعا يأخذ ماباعه المولي بالشفعة له ولا شفعة للبائع ولا يغيد أخذه عما اشتراه المولي بالشفعة لان المولى متمكن من استرداد مافى يده منه فيكون متمكنا من منعه من اثبات اليد عليه أيضافان كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه لان كسبه حق غرمائه والمولى كالاجنبي منه فيكون أخذ كل واحد منهما من صاحبه في هذه الحالة مفيدا عنزلة شرائه التداءا لا في وجهواحد وهومااذا باع العبد دارا باقل من قيمتها عا يتفاين الناس أو بغير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة لانه لو وجبت له الشفعة أخذها من العبد قبل التسليم الى المشترى فيكون متملكا

عليــه الدار باقل من قيمتها ولو باع العبد منــه بالغبن لم يجز لحق غرمائه ويستوى في حقهم النبن اليسير والفاحش كما في تصرف المريض في حق غرمائه ولا يمكن الاخذ عثل القيمة لآن مالم يكن ثمنا في حق المشــترى لا يثبت عنا في حق الشفيــع ولو باع العبد من مولاه دارا ولا دين عليه والاجنبي شفيعها فال شفعة له لان ما جرى بينهما ليس ببيع حقيقة فالبيع والتمن كلاهما خالص ملك المولى ومبادلة ملكه يملكه لانجوز وقد كان متمكنا من أخذها بدونهذا البيع فلا يكون هذا البيع مفيدا والاسباب الشرعية تلغو اذا كانت خالية عن فائدة فاذا كان عليه دين وكان البيم بمثل القيمة أو أكثر فله الشفعة لانهذا بيع صحيح بينهما فالدار كانت حقاً لغرمانه وكان المولى ممنوعاً من أخذه قبـل الشراء وبالشراء يصيرهو أحق بها وباعتبار البيع الصحيح تجب الشفعة للشفيع وان باعها بأقل من قيمتها فلا شفعةللشفيع فيها فى قول أبيحنيفة لانعنده بيعالمأذون من مولاه بأقل من قيمته باطل كبيع المريض من وارثه وهذا لان المولي يخلفه في كسبه خلافة الوارث المورث فتتمكن التهمة بينهما فيحق الفرماء والشفعة لاتستحق بالبيع الباطل وعندهما للشفيع أن يأخذها بقيمتهاأو يتركها لان من أصلهما ان المحاباة لانسلم للمولي ولكن لا يبطل أصل البيع بسبب المحاباة بل يتخير المولى بين أن يزيل المحاباة فيأخذها بقيمتها وبينأن يتركها فكذلك الشفيع يتخير فيذلك وهذا لان الاستحقاق بحكم هذاالبيع ثابت للمولى بمثل القيمة اذا رضي به فيثبت ذلك للشفيع لان الشرع قدم الشفيم على المشترى في الاستحقاق الثابت بالبيع فان تركهاالشفيع أخذها المولى بتمام القيمة ان شاء وان كان المولى هوالبائع من غيره بمثل قيمته ولادين عليه فلا شفعة فيها لانماجري بينهما ليس ببيع مفيد وأن كأن عليه دين كأن البيع صحيحالكمونه مفيدا والشفعة وأجبة للشفيع وأن باعها منه بأكثر من قيمتها فعند أبي حنيفةالبيم باطل لاجل الزيادة وكون العبد متهما في حق مولاه (ألا ترى) أن أقراره لمولاه لا يجوزبشي أذا كان عليه دين فكذلك المحاباة والزيادة منه لمولاه واذا بطل البيع لم تجب الشفعة للشفيع وعنددهما المولى بالخيار ان شاء سلم الدار البيع بمثــل القيمة فصحيح فثبوت الخيار للمولي لانمدام الرضا منه بذلك فان سلمها له بالقيمة أخـــذها الشفيع بذلك لان الاستحقاق نابت بالقيمة عند رضاه بها وان أبي كاناللشفيع أن يَأْخَذُهَا مِنَ المُولَى بَجِمِيمِ النَّمْنِ انْشَاءَ لأنْ رَهِنَا المُولِي قَدْ تُمْ بَالْبَيْعِ بَجِمْيُمُ النَّمْنِ وَذَلْكَ يَكُنِّي

لوجوب الشفعة كما او أقر ببيعها وأنكر المشرى ثم عهدة الشفيع على المولى لانه تملكها عليه بالاخذ من يده فهو بمنزلة ما لو اشتراها منه ابتداء واذا سلم المأذون شفعته وجبت له وعليه دمن أو لادمن عليه فتسليمه جائز لانه علك الاخذ بالشفعة فيملك تسليمها لان كل واحد منهما من صنيم التجار كما أن الاخذ بالشفعة عنزلة الشراء فتسليمها عنزلة ترك الشراء والاقالة بغد ذلك والمأذون مالك كذلك وازسامها مولاه جاز تسليمها ان لم يكن عليه دين بمنزلة الاقالة فها اشتراه المبدلانه لو باعراات داء من هذا الرجل أوه نغير وبعدما أخذها المبدجاز فكذلك اذا سلم شفيعها له وان كان على العبددين فتسليم المولى باطل بمنزلة اقالته وبيعه ابتداء وهذا لان كسبه حق غرماً به والولى جعل كالاجنبي بالتصرف فيه فكذلك في اسقاط حقه فأن لم يأخذه العبد حتى استوفى الغرماء دينهم أو أبرأوا العبد من دينهم سلمت الدار للمشترى بتسايم المولى الشفعة لان تسليم المولى الشفعة بمنزلة سائر تصرفاته في كسب العبد المديون وذلك كله ينفذ بسقوط حق الغرماء التبرعات والمماوضات فيسه سواء ولوحجر المولي عليه بعد وجوب الشفعة له وفي يده مال وعليه دين أو لادين عليه لم يكن له أن يأخـ ذها بالشفمة كما لا يكونله أن يشتريها ابتداء بما في يده من المال بعد الحجر عليه وان لم يحجر عليه وأراد المولى الاخذ بالشفعة فله ذلك اذا لم يكن على العبــد دين لان العبد آنما يأخذ للمولى ولان الاخذ بالشفية عنزلة الشراء وللمولى أن يشترى بكسب عبده اذاكم يكن عليه دين كما يكمون ذلك للمبد فكذلك حكم الاخذ بالشفمة وان كان عليه دبن لم يكن لهذلك الا أن يقضى الغرماء دينهم فان قضاهم ديونهم كان له أن يأخذ بالشفعة لزوال المانع وان كانعليه دين فأراد يذبني على ملك العمين والفرماء من ملك عين الدار التي هي كسب العبد كالأجانب حتى لا يكون للغرماء استخلاصها لهم وأماحقهم في ماليتها فبمنزلة حتى الرتهن ولا يستحقون الشفعة بخلاف المولى فانه مالك للمين اذا لم يكن على العبددين فيكون له أن يأخذها بالشفعة لتقرر السبب في حقهم ولو حجر عليه بمدوجوب الشفعة ثم أواد المو لى أن يأخذها بالشفعة ولا دين على العبد فله أن يأخـ ذها ان سلم العبد بعد الحجر أو لم يسلم لان التسايم انما يصح عن بملك الاخذ والمبد بعد الاخذلا بملك الاخذ بالشفعة الا أن يقضي الغرماء دينهم فان فمل ذلك كان له أن يأخذها بالشفعة لزوال المانع سواء سلم العبد الشفعة بعد الحجر أولم يسلم

وهذاعلي أصل أبي حنيفة ومحمد ظاهر لان عندهما المولي مالك لكسبه مع قيام الدين عليه وان كان هو ممنوعا منه وعند أبيحنيفة وان لم يكن مالكا فهو أحق بكسبه اذا قضي الدين والشفعة تستحق عليــه كالتركة المستفرقة بالدين اذا بيعت دار بجنب منها كان للوارث أن يأخذها بالشفعة بمدما قضي الدين واذا اشترى المأذون دارا ولها شفيع يربد أخذها فوكل الشفيع مولى العبد يأخذها له وبالخصومة فيها وعلى العبد دين أو لادين عليه فالوكالة باطلة لآنه لو صبح التوكيــل ملك الوكيــل التسليم في مجلس الحـكم وفي ذلك منفعة للمولى وهذا لأيصلح أن يكون وكيلا في استيفاء حق الغير من عبده فلهذا النوع من المنفعة له في ذلك كما لووكله غريم العبد باستيفاء دينه من العبد فان كان عليه دين فسلمهاالعبد للمولى بالشفعة صارت الدار للشفيع ولا بجوز قبض المولى الدار من العبد على الشفيع حتى يقبضها الشفيع من المولى والعهدة فيما بين العبد والشفيع ولا عُهدة فيما بين المولى وعبده لأن الوكالة لما لم تصح صار المولى بمنزلة الرسول للشفيع فاذا سلمها العبداليه ملكها الشفيع بمنزلة مالو أخذها الشفيع بنفسمه وهو نظير مالو وكله نقبض دبن له على العبد فانه لا يبرأ العبد نقبض المولي حتى يدفع ذلك الى الغريم فاذا دفعها اليه برئ العبد بمنزلة مالو قبضها الغريم ينفسه وكذلك لو كان الوكيــل بعض غرمائه لان منفعة الغريم في ذلك أظهر من منفعة المولي فان حقه فى كسب المبدمقدم على حق المولى ولو كان العبد هو الشفيع فوكل مولاهان يأخذه بالشفعة له أو بعض غرمائه جازت الوكالة كان عليه دين أو لم يكن عنزلة ما لو وكله العبد بقبض دين له على أجنبي وهذا لان في تسليمه واقراره اضرارا بالمولى والفريم ولا منفعة لهما فيــه فان سلم المولي الشفعة للمشترى عند القاضي جاز تسليمه وان سلمها عند غير القاضي جاز ان لم يكن على المبد دين وأن كان على المبددين فتسليمه باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله وليس له أن يأخذ بالشفعة ولكن العبد هو الذي يأخه ذها وفي قول أبي بوسف الآخر تسليمه جائز عند القاضي وعند غير القاضي وعند محمد تسليمه باطل عند القاضي وعند غير القاضي اذا كان على العبد دين وأصل المسئلة مابينا في الشفعة ان عنــد أبي حنيفة وأبي بوسف من ملك الاخذ بالشفعة ملك تسليمها وان كانائبا كالابوالوصي وعند محمد لاعلك ثم عندأبي حنيفة رحمهالله اقرار الوكيل على موكله بجوز في مجلس القاضي ولا يجوز في غير مجلسه فكذلك تسليمه وفي قول أبي يوسف الآخر كما بجوز اقراره عليه في غير مجلس القاضي فكمذلك

يجوز تسليمه فاذا عرفنا هذا فنقول عند أبى حنيفة اذا سلمهافي مجلس القاضي جاز لانه مالك اللخذواذا سلمها في غير مجلس القاضي فان لم يكن عليه دين جاز باعتبار أن الحق واجب له لا باعتبار الوكالة وان كان عليه دين لا يجوز تسليمه في حق العبد والغرماء ولكن يخرج من الخصومة عنزلة مالو أقر على موكله فيغير مجلس القاضي واذا خرج من الخصومة كان العبد على حقه يأخذها بالشفعة ان شاء وفي قول أئي يوسف الآخر يصح تسليمه على كل حال لانه ينفس التوكيل قام مقام الموكل في الاخذ فكذلك التسليم وعند محمد هو قائم مقام الموكل في الاخذ بالشفعة والتسايم اسقاط وهو ضد ماوكله به فلا يصح منه الا اذا لم يكن عليــه دين فحينئذ يصح باعتبارملكه ولوكان وكيل العبد بالاخذ بعضغرمائه فتسليمه في مجلسالقاضي جائز في تول أبي حنيفة وكذلك في غير مجلس القاضي عند أبي بوسف وفي تول محمد هو باطل وانأ قر عند القاضي أن العبد قد سلمها قبل أن يتقدم اليه فاقر اره في مجلس القاضي جائز في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبى توسف رحمه الله اقراره بذلك جائز في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي عنزلة اقرار وكيل المدعي عليه بوجوب الدين واقرار وكيل المدعى بأنه مبطل في دعواه وانه قد أبرأه عن الدين خرجل مات وعليه دين فباع الوصى دارا للميت لها شفيع فوكل الشفيع بعض غرماء الميت أن يأخذ له لم يكن وكيلا في ذلك لان الدار أعا بيعت له وكما ان من بيعت له لا يأخذها لنفسه فكذلك لا يأخذها لغيره بوكالته وبهذا الطريق تلنا فيما باعهالمبد ان المولىأوالغريم لايكونوكيلا للشفيع فىالاخذ لان تصرفه لغرمائهمن وجهولمولاه من وجه ولو كان الميت اشـ ترى في حياته دارا وقبضها ثم مات وعليــه دين وطلب الشفيم شفعته ووكل فىالخصومة فيها بعض غرماء الميت لم يكن وكيلا لآنه او صح التوكيل ملك التسليم والاقرار على موكله بالتسليم في مجلس الحاكم وفيه منفعةله فان سلمها الوصى بنسير خصـومة كانت للشفيـع ولم يكن للغريم أن يقبضها ولكن الشفيـع هو الذي يقبضها وتكون المهدة فيما بينمه وبين الوصى لان الوكالة لما بطلت صار هو عنزلة الرسول للشفيه موكذلك لو وكل وارثا بذلك فان في التسليم أوالا قرار به على الموكل منفعة الوارث بعد سقوط حق الفريم ولو باع المأذون دار اوسلم اولها شفيع فو كل الشفيع بخصومة المشترى مولي المبد وعليه دبن أو لادين عليه أو وكل بهض غرماء المبد فالوكالة باطلة لان المبد بائم للدار لغرمائه من وجه فان ماليتها حقهم وللمولي من وجه فان كسبه ملك مولاه اذا

فرغ من الدين ومن بيع له لا يأخذ بالشفمة لغيره كما لا يأخذ لنفسه (ألا ترى) ان الوكيل اذا باع دار الرجل بأمره فوكل الشفيع الآمر بخصومة المشترى في ذلك لم يكن وكيلالانها بيعت له وكذلك المضارب اذا باع دارا من المضاربة فوكل شفيم ارب المال بالخصومة والاخذ بالشفمة لم يكن وكيلا في ذلك فان سلمها المشترى له بغير خصومة جاز والشفيع هو الذي قبضها والمهدة بينه وبين المشتري لان رب المال بمنزلة الرسول له حين يطلب الوكالة وعبارة الرسول كعبارة المرسل فكان للشفيع أخذها بنفسه والله أعلم

#### - ﴿ بَابِ بِيعِ المَّاذُونَ المُكَيْلِ أُوالمُوزُونَ مِن صِنْفَيْنِ ﴾ -

( قال رحمه الله ) واذا باع المأذون من رجل عشرة أقفزة حنطة وعشرة أقفزة شمير فقال أبيمك هذه العشرة الاقفزة حنطة وهذه العشرة الاقفزة شعير كل قفيز بدرهم فالبيم جائز لان جملة المبيع معلوم والثمن معلوم وكل متى أضيفت الى ما يعلم منتهاه تتناول الجميع فان تقابضا تموجدبالحنطة عيبا ردها بنصف الثمن على حساب كل قفيز بدرهم لانه كذلك اشترى وعند الرد بالميب أنما يرد المعيب بالثمن المسمى بمقابلته فاذا كان المسمى بمقابلة كل قفيز من الحنطة درهمار دها بذلك أيضا وكذلك لو قال القفيز بدرهم لان الالف واللام للجنس اذا لم يكمن هناك ممهود فيتناول كل قفيز من الحنطة وكل قفيز من الشمير بمنزلة قوله كل قفيز ولو قال كل قفيز منهمابدرهم وتقابضا ثم وجد بالحنطة عيبا فانه يردها على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف من الشعير بدرهم وذلك بان يقسم جميع الثمن عشرين درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فان كانت قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة رد الحنطة بثلثي الثمن لانه أضاف القفيز الذي جعل الدرهم بمقابلته اليهما بقوله منهما ومطلق هذه الاضافة يقتضي التسوية بينهما فيكون نصف كل قفيز بمقابلة الدرهم من الحنطة ونصف من الشعير فلهذا يقسم جملة الثمن علي قيمتهما بخلاف الاول فهناك ذكر القفيز مطلقا واطلاقه يقتضي أن يكون بمقابلة كل قفيز من الحنطة درهم وبمقابلة كل قفيز من الشمير درهم وكذلك لوقال القفيز منهما بدرهم فهـذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواءكما بينا ولو قال أبيعك هـذه الحنطة وهذا الشمير ولم يسم كيلهما كل قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله لان من أصلهانه اذا لم تكن الجملة معلومة فان ما يتناول هذا اللفظ قفيزا واحدا وقد بينا له

هذا الاصل في البيوع ولا يعلم ان ذلك القفيز من الحنطة أو من الشمير ففسد البيع في ذلك أيضًا للجهالة حتى يعلم الكيل كله فان علمه فهو بالخيار ان شاء أخذ كل قفيز حنطة مدرهم وكل قفيز شعير مدرهم وان شاء ترك وهكذا يكشف الحال عندهاذا صارت جملةالثمن معلومة له الآن فيتخير بين الاخـــذ والترك وعنـــدهما البيم جائز كل قفيز من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشمير بدرهم لان جهالة الجملة لا تفضي الى تمكن المنازعة ولو قال كل قفيز منهما بدرهم كان البيع واقعا في قول أبي حنيفة رحمه الله على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه من الشمير بدرهم لان هذا معلوم وثمنه معلوم وفيما زاد على القفيز الواحد أذا علم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء أخذ كل قفيز منهما بدرهم وان شاء ترك وفي قول أبي يوسف ومحمد البيـــع لازم له في جميع ذلك كل تفيز منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشمير ولو قال أبيمك هذه الحنطة على أنها أقل من كر فاشتراهاعلى ذلك فوجدهاأقل من كر فالبيع جائز لان المعقود عليه صار معلومابالاشارة اليه ووجده على شرطه الذى سماه فى العقد والتمن معلوم بالتسمية فيجوز المقد وان وجدهاكرا أو أكثر من كر فالبيع فاســــد لان العقد آنما يتناول يعض الموجود وهو أقل من كركما سمى وذلك مجهول لانه لا يدرى ان المشترى أقل من الكر تقفيزا وقفيزين وهذه الجهالة تقتضي المنازعة وكذلك لو قال على انها أكثر من كر فان وجدها أكثر منكر بقليلأوكثير فالبيعجائز لآنه وجدهاعلى شرطه والبيع يتناول جميمها وان وجدها أقل من كرا وكرا فالبيع فاسدلانه لايدري ماحصة مانقص منها مما شرطله فانه لا بد من اسقاط حصة النقصان من الثمن وذلك مجهول جهالة تفضى الي المنازعة ولو قال على انهاكرا وأقل منه فان وجدهاكرا أو أقل منهفهو جائز لانه وجدهاعلي شرطه وان وجدها أكثر من كرلزم المشتري من ذلك كرا وليس للبائع أن ينقصه من ذلك شيأ لانه او وجدها كرا كان الكل مستحقا للمشترى فان وجدها أكثر أولى أن يكون مقدار الكر مستحقا للمشترى والزيادة على البكر للبائع لان البيع لايتنالها ولو قالعلى انهاكرا أو أكثر فوجدها كذلك جاز البيم وان وجدها أقل فالمشترى بالخيار ان شاء أخذ الموجود بحصته من الثمن اذا قسم على كر وان شاء ترك لان استحقاقه أنما يثبت في مقدار الكر مدليل أنه لو وجدها كرا لزمه جميع الثمن ولا خيار له فاذا كان أنقص من كر فقدر النقصان معلوم وحصته من الثمن معلومة فيسقط ذلك عن المشترى ويتخير لتفرق الصفقة عليه والحاصل ان حرف أو للتخيير

فأنما يثبت الاستحقاق عند ذكرحرف أو في المقدار الملوم في نفسه سواء ردد الكلام بين ماهو معلوم فينفسهوالزيادة عليه أوالنقصان عنه الا أن في ذكر النقصان للبائع فاثدة وهو أن لا مخاصمه ان وجده أقل فهو عنزلة البراءة من العيب وفي ذكر الزيادة للمشتري فائدة وهو ان لا يلزمه رد شيء اذا وجده أكثرولو قال أبيعك هذه الدار على ائها أقل من ألف ذراع فوجدها أقل من ذلك أو ألفا أو أكثر فالبيع جائز لان الذرعان في الدار صفة والتمن بمقابلة المين لا مقابلةالوصف فان وجدها أزيد مما قال وصفا لايتغير حكم البيع ولو قال على أنها أكثر من ألفذراع فانوجدها أكثر من ألف بقليل أو كثير فالبيع لازم لانهوجدها على شرطه وان وجدها ألف ذراع أو أقل كان المشــترى بالخيار ان شاءأخذها بجميع الثمن وان شاءترك لانه وجدهاأنقص بما سمي البائعله منالوصف فيتخير لذلكفاذا اختار الاخذ لزمه جميم الثمنلان الثمن بمقابلة المين دون الوصف ولو اشترى ثوبا من رجل بعشرة دراهم على الهعشرة أذرع فوجده تمانية فقال البائم بعتك على اله ثمانية فالقول قول البائم مع بمينه لان المشترى يدعى زيادة وصف شرطه ليثبت له الخيار لنفسه عنــد فوته فان الذرعان في الثوب صفة والبائم منكر لذلك والقول قوله مع بمينهوعلى المشترى البينة على ما ادعاه من الشرط كما لو قال اشتريت العبد على أنه كاتب أو خباز ولو قال المشترى اشتريته بعشرة على أنه عشرة أذرع كلذراع بدرهم فوجده ثمانية أذرع فقال البائم بمتكعلىأنهثمانية أذرع بعشرة دراهم ولم أشترط كل ذراع بدرهم تحالفاوترادا لان الاختلاف همنا بينهما في مقدار الثمن فانه اذا لميقل كلذراع بدرهم كان الثمن عشرة دراهم سواء كان ذرعان الثوب عشرة أو ثمانية فاذا كان كل ذراع بدرهم فالثمن تمانية اذا كان ذرعان الثوب ثمانية فعرفنا أن الاختلاف بينهمافي مقدار اثبات الخيار لنفسه لفوت وصف شرطه فهو عنزلةمالو ادعى آنه شرطه كاتبا أو ادعى شرط الخيار لنفسه ولا تحالف في ذلك بل يكون القول قول المنكر للشرط والله أعلم

#### ــــ ﴿ بَابِ عَنْقُ المُولَى عَبْدَةُ المَّأْذُونُ وَرَقَيْقَهُ ﴾ حَجْ

(قال رحمه الله) واذا أعتق المولى عبده المأذون وعليـه دين أكثر من قيمته وهو يعلم أو لا يعـلم فمتقه نافذ لبقاء ملكه فى رقبته بعـد ما لحقه الدين والمولى ضامن لقيمته بالنة

مابلغت وان كانت قيمته عشر من ألفا أو أكثر لانه أتلف المالية بالاعتاق وهذه المالية حق الفرماء فيضمنها لهم بالغة ما بلغت كالراهن اذا أعتق المرهون والدين مؤجل ولم يكن عليـــه دين ولكنه قتل حرا أو عبدا خطأ فأعتقه المولي فان كان يعلم بالجناية فهو مختار للفداء والفداء الدية ان كان المقتول حرا وقيمة المقتسول ان كان عبدا الا أن يزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة لان بدل نفس المملوك بالقتل لا نربد على عشرة آلاف الا عشرة وان لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده الاأن تبلغ قيمته عشرة آلاف فينقص منهاعشرة لانالمستحق بالجناية نفس العبـد بطريق الجزاء والمولي مخير بين الدفع والفداء فاذا أعتقه مع العلم بالجنانة صار مختارا للفداء بمنع الدفع وان كان لايملم بالجناية فهو غير مختار للفداء ولكنه مستهلك للعبد الذي استحقه جزاء على الجناية فيغرم قيمته ولا يزاد قيمته على عشرة آلاف الاعشرة لان هذه قيمة لزمته باعتبار الجناية من المملوك فيقاس يقيمة تلزمه بالجناية على المملوك فاذا كان لا زاد على عشرة آلاف الاعشرة فكذلك القيمة التي تلزمه بالجناية من المملوك وهذا بخالف فضل الدين منوجهين أحدهما أنهناك علم المولى وعدم علمه سواء لانالمستحق مالية الرقبة تبعاً في الدين واعتاق المولى اتلاف لذلك فيلزمه قيمته سواء كان عالمًا به أو غير عالم به عنزلة اتلاف مال الغير وفي الجنالة المستحق في حق المولى أحد شيئين وهو مخير بينهما وفي حكم الاختيار يختلف العلم وعدم العلم والثاني أنهناك يغرم قيمته بالغة مابلغت لان استحقاق تلك القيمة عليه باعتبار سبب يستحق به المالية من غصب وشراء فيتقدر بقدر القيمة وهاهناوجوب القيمة باعتبار الجناية وقيمة العبد بالجناية لا تزيد على عشرة آلاف الا عشرةوان كان المقتول عبد اغرم المولى الاقل من قيمة عبده ومن قيمة المقتول الاأن ببلغ عشرة آلاف فينقص منها عشره لأن الاقل هو المتيقن به فلا يلزم المولى أكثر منه ولا يزاد الواجب على عشرة آلاف الا عشرة لان الواجب باعتبار الجنابة على المملوك فان أعتقه وعليه دين وجنايات أكثر من قيمته وهو لايملم بالجناية غرم لاصحاب الدين قيمته بألفة مابلغت لاتلاف المالية التي هي حقهم (ألا ترى) أن قبل المتق كان يدفع بالجنايات ثم يباع بالدين فيسلم المالية للغرماء بكمالها ويغرم لاصحاب الجنايات الاقل من قيمته ومن عشرة آلافالا عشرة لان المستحق نفسه بالجنایات حر (آلا توی ) أن قبــل العتق كان يتخلص الموكى من جنایاته بدفعه فاذا تمذر الدفع باعتاقه لم يصر مختارا كان عليه قيمته وقيمته بسبب الجناية لا تزيد على عشرة آلاف

الا عشرة ولا شركة بين الغرماء ولابين أصحاب الجنايات لانعدام المشاركة بينهما في سبب وجوب حقهما وفي المحــل الذي ثبت فيه حق كل واحد منهما ( ألا ترى ) أن قبل العتق لم يكن بينهما شركة ولكنه كان يدفع بالجنايات كالهاأو لاثميباع للغرماء في ديونهم وانأعتقه وهو يملم بالجنايات صار مختاراً للفداء في الجنايات فيضمنها كامها وصار ضامنا القيمة للغرماء باتلاف المالية ولا شركة لبعضهم مع البعض في ذلك ولو كان المأذون مديرا أو أم ولد فأعتقه المولى وعليه دين كبير لم يغرم للمولي شيأ لانحق الغرماءهاهنا ماتعلق عالية الرقبة بل بالكسب وبالاعتاق لم يثبت شيء من كل حقهم فلا يفر مالمولى لهم شيأ لانه ما أفسد عليهم شيأ بخلاف القن وأنكان على المأذون دين كثير أوقليل فأعتق المولى أمة من رقيقه فعتقه باطل في قول أبي حنيفة الاول وفي قوله الآخر نافذ الا أن يكون الدين محيطا برقبته وبجميع ما في يده فحينئذ عتقه باطل مالم يسقط الدين وفي قولهما عتقه نافذ على كل حال كما ينفذ في رقبته وهذا بناء على اختلافهم في ملك المولى كسب عُبده المديون وقد بيناه فيما سبق فان كان في رقبته وكسبه فضل على دينه حتى جاز عتق المولي لامته فالمولي ضامن قيمة الامةللمرماء لان الدين يشغل كل جزء من أجزاء الكسب والمولى يفسد عليهم مالية المعتقة فيضمن قيمتها لهم فان كان معسرًا كانت القيمة دينًا على الجارية المعتقة لأن الماليــة التي هي حق الفرماء سلمت لها واحتبست عندها بالمتق فعليهاالسماية في قيمتهاو يرجع بذلك على المولي لان السبب الموجب للضمان وجد من المولي وكان الضمان دينا فيذمة الموليوانما أخرت هي على قضاء دين المولى ويرجع عليه بذلك كما لو أعتق الراهن المرهون وهو معسر والتدبير في ذلك بمنزلة الاعتاق وذكر في المأذون الصغيران المولى اذا أعتق جارية العبــد المأذون بمــد موت المأذون فهو كاعتاقه أياها في حياته وهذا ظاهر في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسـف ومحـد عتقه وتدبيره جائز وان كان الدين محيطا والمولي ضامن قيمة الامة باتلاف ماليتهاعلي الغرماء فان كان معسرًا فللغرماء أن يضمنوها القيمةويرجع بذلك على المولى كما هو مذهب أبي حنيفة اذا لم يكن الدين محيطا وكذلك الوارثاذا أعتق جاريةمن التركة وفيها دين غير مستفرق لها فان الوارثمالك للتركة هاهنا فينفذ عتقه ويكون التحريح في حكم الضمان على نحو ما بينا في اعتاق المولى كسب عبده المأذون ولو وطئ المولي أمة المأذون فجاءت ولد فادعى نسبه تبت نسبه منه عندهم جميما وصارت الامة أم ولد له ويضمن قيمتها ولا يضمن عقرهالان حق

المولى في كسب عبده المديون أقوى من الاب في جارية الله (ألا ترى) أن المولى علك استخلاصها لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر والاب لاعلك ذلك في جارية النه ثم هناك استيلاده صحيح وبجب عليه ضان قيمتهادون العقر فكذلك هاهنا وبهذا فرق أبو حنيفة بين الاستيلاد والاعتاق والتدبير وذكر فيالمأذون الصغيرأن صحةدعوته استحسان يمني على قول أبي حنيفةوفى القياس لا يصح لانه لاعلك كسب عبده المديون اذا كان الدين محيطا كما لاعلك كسب مكاتبه ثم دعواه ولد أمة مكاتبه لا تصح الا تصديق المكاتب فكذلك دعواه ولد أمة عبده المديون ولكنه استحسن فقال هناك لا علمك استخلاصها لنفسه نقضاء الدين من موضع آخر فيمتبر بالاستيلاد كاله استخلصها لنفسه بالتزام قيمتها ولا اشكال على قول أبي حنيفة في انتفاء العقر عنه لانه ما كان علكها ما دامت مشغولة محق الغرماء فيقدم تمليكهامنه بضمان القيمة واستقاظ حق الفرماء عنها على الاستيلاد ليصح الاستيلاد كما يفعل ذلك في استيلاد جارية الابن وعلى قولهما أعا لابج المقر لانه علكها حقيقة والوطء في ملك نفسه لا يلزمه العقر وأنما يكون ضامنا لحق الغرماء وحق الغرماء فيالمالية وقد ضمن لهمجميـع قيمة المالية والمستوفى بالوظء ليس عال ولاحق للغرماءفيه فلهذا لايغرم عقرها وكذلك لوكان الوطء بعد موت المأذون وان أعتق الموليجارية المأذون وعليه دين محيط نقيمته وما في بده ثم قضي الغرماء الدين أو أبرأه الغرماء أو بعضهم حتى صار فى قيمته وفيما فى يده فضل على الدين جاز عتق المولى الجارية لانه حين أعتقها كان سبب الملك له فيها تماما وحق الغرماء كان مانها فاذا زال المانع بمد المتق كالوارث اذا أعتق عبدا من التركة المستفرقة بالدين ثم سقط الدين نفذ العتق لهذا الممـني ولو أعتق المولي جارية المأذون وعليه دين محيط فبطل المتق في قول أبي حنيفة ثم وطئها المولى بمدذلك فجاءت بولدفادعاه فدعواه جائزة وهو ضامن قيمتها للفرما. لما بينا في الاستيلاد لامتــه اذا كان قبــل الاعتاق ثم الجارية حرة لسقوط حق الفرماء عنها والاستيلاد (ألا ترى )أنه لو سقط حقهم عنها بالابراء من الدين كانت حرة باعتاق المولى اياها فكذلك ههنا وعلى المولى المقر للجارية لان الاعتاق من المولى كان سابقا على الوطء الا أن قيام الدين كان مانما من نفوذ ذلك المتق فاذا سقط حق الفرماء عنها زال المانع عنها بعد المتق من ذلك الوقت فتبين أنه وطثها بالشبهة وهي حرة فيلزمه العقر لها لان الوطء في غير الملك لايخلو عن حد أوعقر وقد سقط الحد للشبهة فيجب العقر فاذا ادعى المولى بعض رقيق

المأذون أنه ولده ولم يكن ولد في ملك المأذون فدعواه باطلة في قول أبي حنيفة وهي جائزة في قول صاحبيه ويضمن قيمته للفرماء فان كان معسرا ضمن الولد ورجع به على أبيه لان دعوته دعوة التحرير فان أصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوة التحرير كالاعتاق وقد بينا هدا الحكم في الاعتاق وقال ابن زياد اذا أعتق المولى أمة من كسب عبده المديون مسقط الدين لم ينفذ ذلك الديق وكذلك الوارث في التركة المستفرقة بالدين لان ملكه حدث بعد الاعتاق وهو عنزلة المضارب اذا أعتق عبد المضاربة ولا فضل فيه على رأس المال ثم ظهر الفضل فيه لا ينفذ ذلك العتق ولكنا فلك العتق وكذلك المولى اذا أعتق عسب مكاتبه ثم عجز المكاتب لا ينفذ ذلك العتق ولكنا نقول هناك الما أعتق قبل تمام السبب وهو الملك لان مال المضاربة مملوك لوب المال والما لمعلى المصارب حصة من الربح والمكاتب عنزلة الحر من وجه فيمنع ذلك تمام سبب الملك للمولى في كسبه فأما سبب الملك فتام للوارث في التركة بعد موت المورث وللمولى في كسب الملك العبد فيتوقف عتقه على أن يتم بمام الملك (ألا ترى) أنه لو مات نصر اني وترك ابنين نصر انيين العبد فيتوقف عتقه على أن يتم بمام الملك (ألا ترى) أنه لو مات نصر اني وترك ابنين بحيما ولو كان المبد فيتوقف عتقه على أن يتم بمام الملائ (ألا ترى) انه لو مات نصر اني لان المسلم لا يرث الكافر وعليه دين مستفرق فأسلم أحد الابنين ثم سقط الدين كان الميراث للابنين جميما ولو كان فيهذا الحرف يظهر الفرق والله أعلم «

# حٍ ﴿ بَابِ جِنَايَةِ المَّاذُونَ عَلَى عَبِدُهُ وَالْجِنَايَةِ عَلَيْهِ ﴾

(قال رحمه الله) واذا جنى المأذون على حر أو عبد جناية خطأ وعليه دين قيل لمولاه ادفعه بالجناية أوافده لانه على ملك مولاه بعد ما لحقه الدين وفي البداءة بالدفع بالجناية مراعاة الحقين وفي البداءة بالبيع بالدين ابطال حق الجناية فيجب المصير الى ما فيه مراعاة الحقين واذا اختار الفداء فقد طهر العبد من الجناية فيبقي حق الفرماء فيه فيباع في دينهم وان دفعه بالجناية البعدية الغرماء في أيدى أصحاب الجناية فباعوه في دينهم الا أن يفديه أولياء الجناية الما أي يشتحقون ملك المولى فيه بطريق الجزاء الا أن يثبت لهم فيه الجناية لان أولياء الجناية الوارث يخلفونه في ملكه والعبد المديون اذا مات مولاه البعد الغرماء في ملك الوارث دينهم في الغرماء في ملك الوارث دينهم وال كان للما ذون لله ما لله ما المناية فيباع في دينهم الا أن يقضى الوارث دينهم وان كان للما ذون يد صاحب الجناية ديونهم وان كان للما ذون يد صاحب الجناية ديونهم وان كان للما ذون

جارية من تجارته فقتل قتيلا خطأ فان شاء المأذون دفعها وان شاء فداها ان كان عليهدين أولم يكن لان التدبير في كسبه اليه وهو في التصرف عنزلة الحرف التصرف في ملكه فيخاطب بالدفع أو الفداء بخلاف جنابته منفسه فالتدبير في رقبته ليس اليه ( ألا ترى ) أنه لا بملك أبيع رقبته وعملك بيم كسبه فان كانت الجناية نفسا وقيمة الجارية ألف درهم ففداه المآذون بعشرة آلاف فهو جائز في قياس قول أبي حنيفة ولا بجوز في قولهما لانَ من أصلهما أن المأذون لا علك الشراء عا لا تتغان الناس في مثله وعند أبي حنيفة يملك ذلك فيطهرها من الجناية باختيار الفداء بمنزلة شرائها بما يفديها مه على القولين أو بمنزلة ما لو دفعها الى أولياء الجنامة ثم اشتراهامنهم بمقدار الفداء وان كانت الجناية عمدا فوجب القصاص عليها فصالح المأذون عنها جاز وانكان المأذون هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين أو ليس عليـه دين لم يجز الصلح لما بيناأنه في التدبير في كسبه عنزلة الحر في ملكه وفي التدبير في نفسه هو عنزلة المحجور عليه فلايجوز صلحه في حق المولى لانه يلتزم المال بما ليس بمال وهو غير منفك الحجر عنه في ذلك ولكن التزامه في حق نفسه صحيح فيسقط القود بهذا الصلح وبجب المال في ذمته ويؤ أخذ يه بمد العتق عنزلة مال التزمه بالكفالة أوبالنكاح ولو كان للمأذون دار من تجارته فوجد فيها قتيل وعليه دين أو لا دمن عليه فالدنة على عاقلة المولي في قول أبي نوسف ومحمد لأنه مالك لهذه الدار وان كان على عبده دين ودنة المقتول الموجود في الملك على عافلة صاحب الملك باعتبار آنه بمنزلة القاتل له بيده وعند أبي حنيفة رحمه الله أن لم يكن على العبد دين محيط فكذلك وان كان على العبد دين محيط ففي القياس لاشي على عاقلة المولى لانه غير مالك للدار عنده ولكن يخاطب مدفع العبد أوالفداء لأن حق العبد في كسبه في حكم الجنابة كملك المالك في ملكه فهذا الطريق مجمل كان المبد قتله بيده ولكنه استحسن وجمل الدية على عاقلة المولى لان المبد ايس من أهل الملك والمولى أحق الناس علك هذه الدار على معنى أنه على كمها اذاسقط الدين ويملك استخلاصها لنفسه نقضاء الدىن من موضع آخر فيكون بمنزلةالقاتل بيده باعتبار اقامةسبب الملك التام له فيها مقام الملك ونظيره التركة المستفرقة بالدين اذا وجــد في دار منها قتيل كانت الدية على عاقلة الوارث وهذا لان المانع من الملك بعد تمام السبب حق الغرماء وَفَى حَكِمَ الجِنايَةِ الغَرِمَاءَ كَالْآجَانِ وَيَجْعَلُ فَى القَتْيُلُ المُوجُودُ فَيْهَا كَأْنُ المُولَى مَالَكُ لَهَا لَمَا تمذر اعتبار جانب الفرماء في ذلك وعلى هذا لوشهد على المآذون في حائط من هــذه الدار

مائل فلم ينقضــه حتى وقع على انسان فقتله فالدية على عاقلة المولي وقالا هــذا بمنزلة القتيل يوجد في هذه الدار ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة وقيل هو كذلك على جواب الاستحسان عند أبي حنيفة لما قلنا وهو مخلاف ما اذا وقع على دابة فقتلها فان قيمتها في عنق العبــد يباع فيها أو يفـديه لان حق صاحب الدين يتعلق بالمالية والمولى من ماليته أجنبي لحق غرمائه فالهذا كان ذلك في عنق العبد عنزلة جنايته على المال بيده وأما حق أولياء الجناية فلاشبت في المالية التي هي حق الفرماء ولهذا كان موجب جناته بيده على مولاه مخاطب بالدفع أو الفداء فني جناية يترك هدم الحائط المائل أو يترك صيانة داره حتى وجد فيها قتيل يستحق موجبه على المولى أيضا واذا كانموجب الجنابة على المولى صار المولى فيه كالمالك للدار وكان الاشهاد وجد عليه بطريق أنجناية مملوكه كجنايته فتكونالديةعلى عاقلة المولى ولوكان علي المأذون دَنْ فِخَى جَنَايَة فَبَاعَهُ المُولَى مَنْ أَصِحَابِ الدِّينِ بدينهم ولا يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةُ فَعَلَيْهُ قيمته لاصحاب الجناية لان حق أولياء الجناية لايمنع المولى من بيع الجانى فاذانفذ بيمه كان مفوتا على أواياء الجناية حقهم فان كان عالما بالجناية فعليه الارش وان لم يكن عالما فعليه قيمته كما لو أعتقه ولو لم يبعه من الغرماء ولم يحضروا ولكن حضر أصحـاب الجناية فدفعه اليهم بغير قضاء قاض فالقياس فيه أن يضمن قيمته للفرماء لانه صار متلفا على الغرماء محل حقهم باخراجه عن ملكه باختياره فيكون عنزلة ما لو أعتقه وفي الاستحسان لاضمانعليه لان حق أولياء الجناية نابت في عنقه والمولى فعل بدون قضاء القاضي غير ما يأمر بهالقاضي ان لو رفع الامر اليه فيستوى فيه القضاء وغير القضاء بمنزلة الرجوع في الهبة ثمهو مافوت على النرماء محل حقهم فان العبد محل للبيع في الدين في ملك أولياء الجناية كما لو كان الدفع اليهـم بقضاء قاض وأنما يضمن القيمة باعتبار تفويت محلحقهم فان جعلنا هذا تسليما لما هو المستحق بالجناية لا نفوت معمل حقهم وأن جملناه تمليكا مبتدأ لايفوت بهمحل حقهم أيضا لانهم يتمكنونمن بيعه كما لو باعه أو وهبه ثم لافائدة في هذا القبض لان بعد القبض بجب دفعه اليهم بالجناية ثم بيعه في الدين فلهذا لم يضمن المولى شيأ بخلاف ماسبق من بيعه اياه في الدين ففيه تفويت محل حق أولياء الجناية على معنى أنَّ البيع تمليك مبتدأ ولا سبيل لاولياء الجناية على نقض ذلك ولو لم يدفع بالجناية حتى طالبه الغرماء بدينهم ولم يحضر صاحب الجنابة وقد أقر به المولى والغرماء عند القاضي لم يبعه في الدين حتى محضر صاحب الجناية فيدفعه اليه المولى او يفديه ثم يبيعه الفرماء لان في بيعه

في الدين من القاضي الطالحق أو لياء الجنالة أصلا فأنه نفوت به محل حقهم ولا يكون المولى ضامنا شيأ اذا كان القاضي هو الذي مبيعه وفي التأخير الي أن يحضر صاحب الجنابة اضرار بالفرماء من حيث تأخر حقهم للانتظار وضرر التأخير دون ضرر الانتظار فلهذا يصير الى الانتظار وان قضى القاضي أن يباع لهم وصاحب الجناية غائب فالبيع جائز لان حق الغريم ثابت في ماليته وهو طالب محقه ولا يدرى أن صاحب الجناية هل يحضر فيطلب حقه أو لا يحضر فلا عتنع نفوذ قضاء القــاضي ببيمه لهذا ثم لاشي لاصحاب الجناية أيضا أما على المولى فلان القاضي هو الذي باعه وبيع القاضي لا يصير المولى مفوتًا محل حق صاحب الجناية والقاضي فيما تقضي مجتهد فلا يكون ضامنا شيأ والعبد بعد العتق ليس عليه من موجب جنابته شيُّ فان باعه القاضي من أصحاب الدين أو من غيرهم باكثر من الدين كان الفضل عن الدين اصاحب الجناية لان النمن بدل العبدوكان حقهم ثابتا في العبد فيثبت في بدله (ألا ترى )أن العبد الجانى اذا قتل نبت حق أولياء الجناية في قيمته فكذلك شبت حقهم في الثمن الا أنه لافائدة في استرداد مقدار الدين من الفرماء لحقهم فيجمل الفضل على ذلك لهم وان كان ذلك الفضل أكثرمن قيمة المبد الا أن يكون أكثر من أرش الجناية فحينئذ حق أولياء الجناية في مقدار الارش وما فضـل عن ارش الجناية فهو للمولى لانه بدل ملكه وقد فرغ عن حق الغـير وكذلك ان باعه المولي بامر القاضي فهذا وبيع القاضي سواء وان باعهبغيرأمرالقاضي بخمسة آلاف درهم وهو لايعلم بالجناية وقيمته ألف درهم ودينه ألف وجنابته قتل رجــل خطأ فانه بدفع من الثمن الى صاحب الدين مقدار دينه وهو ألف والي صاحب الجناية مقدار قيمته وهو ألف درهم والباقي للمولى لانه قد أوفي صاحب الدين كمال حقه ولم يلتزم لصاحب الجناية الاقيمة العبد ليفوت محل حقه ببيعه منفسه اختيارا فاذا دفع اليه مقدار قيمته كان الباقى للمولى فاذا قتل المأذون عمدا وعليـه دبن أو لادين عليـه فعلى قاتله القصاص للمولى لانهباق على ملكه بعــد ما لحقه الدين ووجوب القصاص له باعتبار ملكه ولا شيء للغرماء لان حقهم في ماليته وقد فات ولم يخلف بدلا فالقصاص ليس سدل عن المالية وحقهم في محل تمكن أيفاء الدين منه أوايفاء الدين من القصاص غير ممكن فان صالح المولى القاتل من دمه على مال قليل أوكـ ثبير جاز وأخذه الغرماء مدينهم ان كان من جنسه وان كان من غير جنسه بيم لهم لان القصاص بدل العبد وقد كانوا أحق به وذلك يوجب كونهم أحق سِدله الاانه لم يكن البدل محلا صالحالايفاء حقهم منه فاذا وقع الصلح عنه على مال صار محلاصالحا لذلك فيثبت حقهم فيه عنزلة الموصى له بالثلث والغريم لاشبت حقه في القصاص فان وقع الصلح عنه على مال ثبت حقه فيه ونفذ الصلح من المولى على أى قدر من البدل كان لانه لاضرر فيه على الغرماء بل فيه توفير المنفعة عليهم بتحصيل محل هو صالح لايفاء حقهم منه ولولم نقتل المَّاذُونَ والكُن قتل عبدا له ولا دين على المَّاذُونَ فعلى القاتل القصاص للمولى دون المَّاذُونَ لان كسبه خالص ملك المولي وولاية استيفاء القصاص باعتبار الملك ولانه خرج بالقتل من أن يكون كسـبا للعبد لان كسبه نما يمكن هو من التجارة فيه وذلك لا يتحقق في العبد المقتول ولا في القصاص الواجب فكان المولى أخذه منه فيكون القصاص للمولي وان كان على المأذون دين كـثير أو قليل فلا قصاص على القاتل وان اجتمع على ذلك المولى والغرماء لان المولى ممنوع من استيفاء شيء من كسبه ما بقي الدين عليه قل الدين أو كثر فلا تمكن هو من استيفاء القصاص بدلا عن كسبه والغرماء لا يتمكنون من ذلك لان حقهم في المالية والقصاص ليس عال فلانعدام المستوفى لابجب القصاص واذا لم بجب القصاص باصل القتل لانجب وأن اجتمعا على استيفائه وهو نظير عبد المضاربة أذا قتل وفي قيمته فضل على رأس المال لايجب القصاص وان اجتمع المضارب ورب المال على استيفائه لهذا المعنى وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين لان القصاص لما لم يجب لاشتباه المستوفي وجب المال ووجوبه منفس القتل فيكونمؤجلا في ثلاثسنين ولكنه في مال الجاني لانه وجب لعمد محض فلا تعقله العاقلة الا أن تبلغ القيمة عشرة آلاف فينشذ ينقص منها عشرة لان بدل نفس المملوك بالجناية لا يزبد على عشرة آلاف الا عشرة ويكون ذلك لغرماء العبـ د لانه بدل المقتول وهو محل صالح لايفاء حقهم منه واذا جني عبد لرجل جناية خطأ فأذن له في التجارة وهو يعلم بالجناية أو لا يعلم فلحقه دين لم يصر المولى مختارا ويقال له ادفعه أو افــده لان بالاذن له في التجارة ولحوق الدين اياه لا يمنع دفه...ه بالجناية (ألا ترى) أنه لو أقرأن ذلك بالجناية لم يمنع دفعه بها فكذلك اذا اعترض وأنما يصير المولى مختارا للفداء بأكتساب سبب يعجزه عن الدفع بالجناية بعد العلم بها ولم يوجد فان دفعه بالجناية اتبعه الغرماء فبيع لهم الا أن يفديه صاحب الجناية بالدين لان ماليته صارت حقا للغرماء فان فداه صاحب الجناية بالدين أو بيع في الدين رجم صاحب الجناية على المولي بقيمة العبد فسلمت له لانهم استحقوا بجنايتهم عبدا فارغا وأنما دفع اليهم عبدا هو مستحق الماليــة بالدين فاذا استحق من دينهم بذلك السبب كان لهم حق الرجوع على المولى تقيمته مخلاف ما اذا كانت الجنامة من العبد بعد مالحقه الدين فان هناك ما استحقوا المبد الا وهو مشفول بالدين مستحق المالية وقد دفعه اليهم كذلك وهو نظير من اغتصب عبدا مديونا ثم رده على المولى فبيع في الدين لم يرجع على الماصب ولو غصبه فارغا فلحته دين عند الغاصب بان أفسدمتاعاتم رده فبيع في الدين رجم المولى على الغاصب بقيمته \* يوضحه أن استحقاق المالية بالدين كان بسبب باشره المولى بمد تملق حق أولياء الجنابة بهوهو الاذن له فىالتجارة فصار كانه أتلف عليهم ذلك ولا يقال حق أولياء الجناية في نفس العبد لا في ماليتـ فكيف يغرم المولى لهم باعتبار اكتساب سـبب استحقاق المالية وهذا لان استحقاق نفس العبد بالجناية لا يكون الا باعتبار ماليته (ألا ترى ) أن الجانى الذي ليس عال لا يستحق نفسه باعتبار المالية وكذلك اذا كان مديرا أوأم ولدوانما يستحق نفس القن الذي هو محتمل للتمليك باعتبار المالية وكذلك ان كان المولى اذن له في التجارة فلم يلحقه دين حتى جناية تم لحقه الدين لأن استدامة الاذن بمد الجناية من المولي بمنزلة انشائه وكذلك لو رآه يشــترى ويبيــع بمد الجناية فلم ينهه فسكوته عن النهى بمنزلة التصريح بالاذن له في التجارة وكذلك لو كان الدين لحقه قبل الجناية لم يرجموني الجناية على المولى بالقيمة لانهما استحقه بالجناية الا وهو مشغول بالدين وان كان لحقه ألف درهم قبل الجناية على المولى بالقيمة لآنه ما استحقه بالجناية الا وهو مشغول بالدىنوان كان لحقه ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمته ألف درهم ثم دفعالمبد بالجناية بيع في الدننين جميعا فان بيع أو فداه أصحاب الجناية بالدينين فأنهم يرجعون على المولى بنصف القيمة وهو حصة أصحاب الدين على الآخر اعتبارا لكلواحد من الدينين بما لو كانهو وحده وهذا لان نصف الثمن الذي أخذه صاحب الدين الآخرانما أخذه باستدامة الاذن من المولى دمد الجناية لانه كان متمكنا من الحجر عليــه ولو حجر عليه لم يلحقه الدين الآخر في حال رقه فلهذا صار المولى ضامنا لما وصل المي صاحب الدين الآخر من مالية العبد وفان قيل كيف يستقيم هذا ولو لم يلحقه الدين الآخر لم يسلم لاولياء الجناية شيء من ماليته أيضالان الدين الاول عيط بماليته فينبى أن لايضمن المولى لهم شيأ ﴿قلنانم ولكن ماأخذهأ صحاب الدين الآخر لايسلم لهم الا بعد سقوط حق صاحب الدين الاول عن ذلك وباعتبارسقوط حقه عنه هو

سألم لصاحب الجناية لولا استدامة المولي الاذن له حتى لحقه الدين الآخر فلمذا ضدن المولى ذلك اصاحب الجناية واذا قتل العبد المأذون أو الحجور رجلا خطأ ثمأقر عليه المولى بدين يستغرق رقبته فليس هذا باختيار منه لان اقرار المولى عليه لا عنعه من الدفع بالجناية فانهذا الدين لا يكون أقوى من الدين الذي يلحقه بتصرفه فان دفعه بيع في الدين الا أن يفديه ولي الجناية لأن الدين ثبت عليه باقرار المولي فاشتغلت ماليته بالدين كما لو رهن عبده الجاني ثم برجع ولى الجناية على المولى تقيمته لما بينا أنه أتلف عليــهماليته باكتسانهسبب اشتغاله محق المقر له بعد ما ثبت فيه حتى ولى الجناية ولو كان المولى أقر عليه بقتل رجل خطأ ثم أقر عليه نقتــل رجل خطأ وكذبه في ذلك أولياء الجناية الاولي فانه يدفعه بالجنايتين أو يفديه لان اقراره عليه بالجناية بمنزلة التصرف منه فيه وحق ولي الجناية فيه لايمنع نفوذ تصرفالمولى فماثبت باقراره من الجناية عنزلةالثابت بالبينة أو بالماينة فيحقه فيدفمه بالجنايتين فان دفعه اليهما نصفين رجع أولياء الجناية الاولي على المولى بنصف قيمته لانهم كانوا استحقوا جميم العبد بالجناية حين أقر لهم المولى بذلك ثم صار المولى متلفا عليهم نصف الرقبة باقراره بالجناية الآخرى وقد تم ذلك الاتلاف بدفع النصف الى المقر له فلهذا يغرم له نصف قيمته ولا يغرم للمقر له الثاني شـياً لأنه ما تبت حقه الافي النصف فانه حين أقر له بالجناية كانت الجناية الأولي ثابتة وهي مزاحمةالاً خرىفيمنع ثبوتحق المقر لهالثاني فيما زادعلي النصفوقد سلم نصف المبد وان كان عليه دين يستغرق رقبته فأقر لمولي عليه مجناية لم يجز اقراره لان استغراق رقبته بالدين يمنع المولي من التصرف فيــه والاقرار عليه بالجناية تصرف فلا يصح الا أن يفديه من الدين فيزول المانع به ويصير كالمحدود لاقراره بعد ما سقط الدين فيؤمر بأن يدفعه بالجناية أويفديه ولوقتل العبدرجلاعمداوعليه دين فصالح المولى صاحب الجناية منهاعلي رقبة المبد فانصلحه لاينفذ على صاحب الدين لانه علك رقبته عوضا عما لا يتعلق به حق صاحب الدين ولو ملكه عوضا عما يتعلق به حقهم لم ينفذ عليهم كالبيع فهذا أولى ولكن ليس لصاحب الدمأن يقتله بعد ذلك لان صلحه كعفوه وأكثر ما فيــه ان البدل مستحق لصاحب الدين والكن استحقاق البدل في الصلح من دم العمد لا يمنع سقوط القودثم يباع العبد في دينه فان بق من عنه شي بعد الدين كان لا صحاب الجناية لان حكم البدل حكم المبدل وهم قداستحقوا نفس المبد بالصلح متى سقط صاحب الدين عنه (ألا ترى) أنه لو أبرأه عن الدين كان المبد

سالما لاصحاب الجناية فلذلك لم يسلم لهم ما يفرغ من بدله من حق صاحب الدين فأن لم سبق من ثمنه شيء فلا شي الصاحب الجناية على المولى ولا على العبد في حال رقه ولا بعد العتق لأن المولى ما التزم لصاحب الجناية شيآ في ذمته بالصلح وأنما سلم للعبد القصاص بالعقد وهو لا يضمن بالمال عند الاتلاف فكذلك لا يضمنه العبد باحتباســه عنده أو سلامته له ولو لم يصالح ولكن عفا أحد أولياء الدم فان المولى يدفع نصفه الى الآخرأو يفديه لان حق الذي أسقط لم يظهر في حق الذي لم يمن فهذا وما لو كانت الجنابة خطأ في الابتداء سواء فيدفع المولى اليه نصيبه أو يفديه تميباع جميم العبدف الدين لان حق الغريم لايسقط عن مالية العبد بدفع جميمه بالجناية فكذلك بدفع نصفه ولو أقر العبد أنه قتل رجلا عمدا وعليه دس كان مصدقا في ذلك صدقه المولى أو كذبه لان موجب اقراره استحقاقه دمه ودمه خالص حقه فان العبد يبقي فيه على أصـل الحرية ثم حق الغريم في ماليته لا يكون أقوى من ملك مولاه وملك المولى لا عنم استحقاق دمه باقراره على نفسـه بالقود فكذلك حتى الفريم وان عفا أحــد أولياء الجناية بطلت الجناية كامها لان نصيب العافى قد ســقط بالعقر ولو بقي نصيب الذي لم يمف لكان موجبة الدفع بمنزلة جناية الخطأ واقرار المبد بالجناية خطأ باطل اذا كذبه المولي فيه فيباع في الدين الا أن يفديه المولي بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجناية قيل له ادفع النصف الى الذي لم يعف وان كانكذبه في ذلك كله فالعبد كله للمولى اذا فداه بالدين لان حق الذي لم يعف غـير ثابت في حق المولي اذا كذب العبد فيه واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولادين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالًا الاقل من قيمته ومن دينه عنزلة ما لو قتــل المولى القتيل بيده (ألا ترى) أنه لو وجد عند الغير قنيلا في داره جمل كانه قتله بيده فكذلك اذا وجد عنده قتيلا فيه ولو قتله ييده عمدا أو خطأ كان عليه الاقل من قيمته ومن الدين في ماله حالالان وجوب الضمان عليه باعتبار حق الغريم في المالية ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولي ولادين على المأذون فدمه هـدر لانه مملوك للمولي بمنزلة رقبة المأذون ولانه كالقاتل له بيده وان كان على المأذون دين محيط بقيمته وكسـبه فعلى المولى قيمتـه في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبى حنيفة رحمــه الله وفي قولها عليــه قيمتــه حالا وان كان الدين لا محيط

مجميع ذلك كانت القيمة حالة في تولهم جميعا عنزلة مالو قتـ له المولى بيده وهــذا بناء على ماتقدم أن الدين أذا لم يكن محيطاً فالمولى مالك لكسبه كما هو مالك لرقبته فيكون الضمان عليه لحق الغرَّم في ماليته وان كان الدين محيطًا فكذلك عندهمًا وعند أبي حنيفة هو لا علمك كسبه في هذه الحالة فقتله اياه عنزلة قنله عند الاجنبي فتكون القيمة مؤجلةفي ثلاثسنين لان وجومها باعتبار القتل ولكنها عليه في ماله لانه من وجه كالمالك على مدني آنه تقـكن من استخلاصه لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر فلا تمقله العاقلة لذلك وان قتل المولى مكاتبه أو عبد مكاتبه عمدا أو خطأ أو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه يجبعلي المولى قيمة القتيل في ماله في اللاث سنين لان وجوب القيمة هاهنا باعتبار القتــل فان كسب المكاتب غــير مملوك المولى رقبته من وجه كالزائلة عن ملك المولى على ماعرف ان المكاتب صار عنزلة الحر بدا فتجب على المولى القيمة بنفس القتل فتكون مؤجه لة ولكنها تجب في ماله لان رقبته مملوكة له من وجه أذله في كسبه حق الملك على معنى أنه علىكه حقيقة عند عجز المكاتب فلا تعقله العاقلة كذلك وهــذا اذا كان في القيمة وفي تركته وفاء لمكاتبه لأنه حينئذ ببقي عقد الكتابة ويؤدي البيدل من كسبة وبدل نفسه فيحركم بحربته فان لم يكن وفاء فيهما فلا شيء على المولي في قتــل مكاتبه لان الكتابة انفسخت عوته عاجزًا فتبين أنه قتل عبده ولا دبن عليه ولو وجــد المولي قتيلاً في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلته في ثلاثسنين لورثته في قياس قول أبي حنيفةوفي قولهما دمه هدر لان هذه الدار في حكم القتيل الموجود فيها بمنزلة دار أخرى للمولى حتى لو وجد فيها أجنبي قتيلا كانت ديته على عاقلة المولى فاذا وجه المولي قتيلا فيها فهذا رجل وجد قتيلا في دار نفسه وهذا الخلاف معروف فما اذا وجد تتيلاً في دار نفســه وسنبينه في كـتاب الديات ولو وجُـد المبد تتيلاً في دار نفسه ولا دىن عليه فدمه هدر لان داره مملوكة للمولى فكانه وجد قتيلا في دار المولى وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن ديته حالاً في ماله عنزلة ما لو وجد قتيلاً في دار أخرى للمولى لان دار العبد في حكم القتيل الموجود فيها عنزلة دار المولى فكذلك اذ ا وجد العبد وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار العبدالمأذون كانت دنته على عاقلة مولاه في ثلاث سمنين لانه في ملك داره كنفيره من الاجانب واعما حقه في دين ذمته متملق بمالية كسبه

وبذلك لا يختلف حكم جنايته عليه ثم لا يبطل دينه على العبد بمنزلة ما لو وجد قتيلا في دار أخرى للمولى وكذلك لو كان القتيل عبدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كمبد غيره واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دارالمأذون قتيل وعليه دين أو لادين عليه فعلي المكاتب قيمة رقبته لا ولياء القتيل في ماله حالة بمنزلة مالو وجدقتيلا في دار أخرى من كسب المكاتب لأن المكاتب في كسبه بمنزلة الحر في ملكه فيصير كالجانى يبده وجناية المكاتب توجب الاقل من قيمته ومن ارش الجناية فهذا مثله ولو كان الذي وجد قتيلا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدرا كما لو وجد قتيلا في دار أخرى له وهذا لانه يصير كالجانى على نفسه وأبو حنيفة رحمه الله يفرق بين المكاتب والحر في ذلك لان موجب جناية المدين المكاتب على نفسه فلا يستقيم أن يجب له على نفسه وسنقرر هذا الفرق في كتاب الديات ان شاء الله تمالى ولو كان المأذون هو الذي وجد قتيلا في داره كان علي المكاتب الاقل من قيمته ومن قيمة المأذون في ماله حالا لغير المأذون لان هذه الدار في حكم القتيل الموجود فيها كدار أخرى للمكاتب ولو وجد العبد قتيلا في دار أخرى للمكاتب كان المكاتب كالجانى عليه بيده فيلزمه أقل القيمتين في ماله حالا لفير الفرداك اذا وجد في هذه الدار قتيلا والله أعلم بالصواب

## - ﴿ بَابِ مَا يُجُوزُ لِلمَّا ذُونَ أَنْ يَفْعُلُهُ وَمَا لَا يُجُوزُ ﴾ -

(قال رحمه الله) وليس للمأذون أن يكاتب عبده لانه منفك الحجر عنه في التجارة والكتابة ليست بتجارة ولكنها عقد ارقاق يقصد بها الاعتاق والمأذون فيما ليس بتجارة كالحجور كالتزويج ثم الفك بالكتابة فوق الفك الثابت بالاذن ولا يستفاد بالشئ ما هو فوقه في محل فيه حق الغير فان كاتبه وأجاز مولاه الكتابة جاز اذا لم يكن عليه دين لان هذا عقد له منجز حالوقوعه فيتوقف علي الاجازة فتكون الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وبيانه ان كسب المأذون خالص ملك المولى يملك فيه مباشرة الكتابة فيملك فيه الاجازة ثم لا سبيل للعبد على قبض البدل بل كلذلك الى المولى لان العبد نائب عنه كالوكيل والكتابة من العقود التي يكون العاقد فيها معتبرا فيكون قبض البدل الى من نفذ العقد من والكتابة من العقود التي يكون العاهد لم يبرأ الاأن يوكله المولى بقبضها لان العبد في حكم قبض جهته وان دفعها المكاتب الى العبد لم يبرأ الاأن يوكله المولى بقبضها لان العبد في حكم قبض

بدل الكتابة كاجنبي آخر وكذلك ان لحقه دين بعد اجازة المولى الكتابة لان باجازته صار المملوك مكاتباً له وخرج من أن يكون كسبالعبده فالدين الذي يلحق العبد فيه ذلك لاشعلق برقبته ولا بكسبه كما لو أخذه المولى من بده وكاتبه أو لم يكاتبه ولوكان عليه دين كيثير أو قليل فم كاتبته باطلةوان أجازه المولى لان المولى بالاجازة مخرج المكاتب من أن يكون كسبا للمبد وقيام الدين عليه يمنع المولي من ذلك قل الدين أو كـ ثر كما لو أخذه من يده وعليه دبن فان لم يرد الكتابة حتى أداها فان كان المولي لم يجز هالم يمتق ورد رقيقًا للمأذون فبيع في دينه وصرف ماأخذه منه من المكاتبة في دينه لأن الكتابة بدون اجازة المولى لغو وهوموقوف على أجازته فاداء بدل الكتابة في حال توقف العتق لا يوجب العتق له والعبد حين قبض البدل منه يصير كالمعتق له واعتاقه لغو والمقبوض من اكسانه يصرف الى دين المأذون مع رقبته بطريق البيع فيه وان كان المولى أجازالم كاتبة وأمر العبد يقبضها وعلى العبد دين محيط برقبته وعا في بده فادي المكاتب المكاتبة فهذا والأولسواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لان المولى لاعلك كسبه حتى لا ينفذ منه مباشرة الكتابة والاعتاق فيه فلا يعمل اجازته أيضا ولا يعتق نقبض البدل منه كما لو أعتقه قصدا وفي قولهما هو حرلان المولي علك كسبه وان كان دينه محيطًا حتى لو أعتقه ننفذ عتقه فكذلك اذا أجاز مكاتبته وقبض البدل هو أو العبد بأمره بجمل كالمعتق له فيكون حرا والمولي ضامن لقيمته للفرماء لانماليته كانتحقا لهم وقد أتلفها المولي عليهم وكذلك المكاتبة التي قبضها المولى تؤخذ منه فتصرفالي الغرماء لآنه أدي المكاتبة من كسبه والغرماء أحق بكسبه من المولي فلا يسلم ذلك للمولي ما بقي من دينهم ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له عتقعندهم جميما لان اجازة المولى الكتابة كمباشرته ولو كاتبه وقبض البدل عتق فان الدين اذا لم يكن محيطا لايمنع ملكه ولا اعتاقه تم يضمن قيمته للفرماء ويأخذ الفرماء المكاتبة التي قبضها المولي أو المأذون من دينهم لان حقهم في كسبه ومالية رقبتــه مقدمة على حق المولي وقد أتلف المولي ماليــة رقبته بالاعتاق وليس للمآذون أن يكفل بنفس ولامال لان الكفالة من عقود التبرعات باعتبار أصل الوضع والتبرع ضد التجارة وأنفكاك الحجر عنه في التجارة خاصة وهذا تخلاف التوكيل في الحجر بالشراء لانه ليس بتبرع باعتبار أصل الوضع بل هو من عمل التجارة ( ألا تري ) ان التجار لا يتحرزون عن ذلك ويتحرزون عن الكفالة غاية التحرز وكذلك لا يهب ولا

يتصدق بالدرهم والثوب وما أشبه ذلك ولا يموضما وهب له بغير شرط لان هذا كله تبرع باعتبار أصل الوضع ولا يقرض لانه تبرع قال عليه السلام قرض مرتين صدقة مرة فان أجاز المولي هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا بأس به وان كان عليه دين لم يجز شي من ذلك لان كسبه اذا لم يكن عليه دين فمالية رقبته ومنافعه كلما لمولاه فاجازته كمباشرته وان كان عليه دين فحق الغرماء في ذلك مقدم على حق المولى فلمذا لا يجوز شيء من ذلك واذا أهدى العبـــد المأذون هدية أو دعا رجلا الى منزله فغذاه أو أعاره دانة يركبها أو ثوبا يلبسه فلا بأس به ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شي من ذلك عنده كان على العبد دين أولم يكن وفي القياس هذا كله باطل لانه تبرع والعبد ليس من أهله ولكنه استحسن فقال وهذا بما يصنعه التجار ولا بجدون منه بدا في التجارة فأنهم محتاجون الى استجلاب قلوب المهاجرين الي أنفسهم واعارة موضع الجلوس والوسادة ممن يأتيهم ليعاملهم فلولم نجوز ذلك من المأذونلادي الى الحرج والحرج مدفوع وأبد هذا الإستحسان ما روينا أن الني عليه السلام كان يجيب دعوة المملوك وأن سلمان رضي الله عنه أهـدى الى النبي عليه السـلام وهو مملوك فقبله وأكل أصحابه رضي الله عنهم وأثاه بصـدقة فأمر أصحابه باكلها ولم يأكل منها وعن عمر رضي الله عنــه أنه ســئل عن العبد يتصدق بشيُّ فقال بالرغيف ونحوه وبه نأخذ فنقول يتصدق المأذون بالطعام ولا يتصدق بالدراهم والكسوة ونحو ذلك لان أمر الطعام مبني على التوسع ولهــذا جاز للمرأة أن تتصــدق عثل ذلك من مال الزوج بدون استطلاع رأى الزوج فان الناس لا يمتنعون من ذلك عادة والمكاتب في جميع ذلك كالمبد لان الرق الحاجز له عن التبرعات قائم فيــه الا أن في حق المكاتب لا يجوز ذلك الا باذن المولى مخلاف المأذون اذا لم يكن عليه د بن لان كسب المأذون خالص ملك المولى والمولى ممنوع من كسب المأذون سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو أعتق المأذون أمته على مال لم يجز لان هذا التصرف ليس تجارة فان أجازه المولى جاز ان لم يكن عليه دس كما لو باشره بنفسه والمال دين للمولى عليها ولا يجوز قبض المأذون له منها لانه في العـقد كان معبرا عن المولي فهو في قبض البدل كاجنبي آخر وان لحقه دين بعــد اجازة المولى لم يكن للغريم في ذلك المال حق لانه كسب حر فلا يتعلق به حق غرماء المأذون وان كان على المأذون دين لا يحيط برقبته وبما في يده جازالمتق بأجازة المولي أيضالكونه مالكا فيها وعليه قيمتها للفرماء

لان حقهم في ماليتها وقد أتلفها المولي بالاجازة ثم المال عليها للمولي.لاحق لغرماء المأذون في ذلك بخلاف ماتقدم من الكتابة لان الامة هاهنا تعتق ينفس القبول وما تكتسب بعد ذلك خالص ملكمًا فأعماً يؤدي بدل الكتابة من كسب اكتسبه في حال رقه وحق الفرماء فيه مقدم على حق المولى وأن كان الدين محيط بالمأذون وعا في بده فكذلك في تولمها وفي قول أبي حنيفة لا تمتق لانه لا حق للمولى في كسب المأذون في هذه الحالة ولو تزوج المأذون امرأة حرة بغير اذن مولاه ودخل بها نفرق بينهما لان الذكاح ليس تجارة فالمأذون فيه كالمحجور ولكن يلزمه المهر بالدخول بشبهة المقد آلا آنه لايؤاخذ بالمهرّ حتى يعتق لانهذا دىن لزمه بسبب عقد هو غير مأذون فيه من جهة المولى فيؤخر الي مابعد العتق كدين الكفالة وقد بينافي النكاح أن المأذون لا يزوج عبده وان في تزويجه أمته خلافا وللمأذون أن يدفع المال مضاربة بالنصف لان له أن يســـتـــ أجيرا يعــمل في ماله باجر مضمون في ذمتـــه والاستئجار للعمل ببعض الربح يكون أنفع له وهو منصنيع التجار وكذلك يأخــذ مالا مضاربة بالنصف لانه يشــترى بثمن في ذمته ولا يرجع به على غــيره ليستفيد الربح فلان يملك الشراء على وجه يرجع فيه بالمهدة على غيره ويحصل الربح لنفسه كان أولي واذا اشترك العبد ان المأذون لهما في التجارةشركة عنان على أن يشــتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد لان في النسيئة معنى الكفالة عن صاحبه والمأذون لا علكالكفالة فهو عنزلة ما لو اشتركا شركة مفاوضة فان الشركة بينهما تبكون عنانا لامفاوضة لما فيها من معنى الكفالة فان أذن لهما الموليان فى الشركة على الشراء بالنقد والنسيئةولا دىن عليهما فهو جائز كما لو أذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة أو النوكل بالشراء بالنسيئة واذا اشــترى المأذون وعليــه دىن أو لادين عليه ثوبا بعشرة وباعه من مولاه مخمسة عشر لم سعه المولى مرائحة الاعلى عشرة لتمكن تهمة المسامحة في المعاملة بينه وبين المولي ولو كان المولى اشتراه بعشرة ثم باعه من العبد بخمسة عشر أو باعه من أمة لعبد مأذون لها في التجارة فتهمة المسامحة بينهما متمكنة وكذلك لوكان المأذون إشتراه ثم باعه من مكاتب للمولى أو عبـــد آخر له أو من عبد لمكاتب المولى أو من مضارب للمولى أو من مضارب المكاتب لمبيمه مرايحة الاعلى أقل الثمنين ولو باعه من ابن المولي أو أبيه أو امرأته فكذلك في قول أبي حنيفة لتمكن التهمة بينه وبين من لا تجوز شهادته له وفي تولهما يبيمه مرايحة على خمسة عشر لانه ليس للمولى

# في مال هؤلاء ملك ولا حق ملك وقد بينا هذا في البيوع والله أعلم

#### - ﴿ بَابِ الْفَرُورُ فِي الْمُبِدُ الْمَأْذُونَ لَهُ ﴾ -

(قال رحمه الله) وأذا جاء الرجـل بالعبد إلى السوق فقال هـذا عبدى فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايموه وبايعه أيضا من لم يحضر هـذا القول ولم يعلم فلحقه دين ثم علم انه كان حرا أو استحقه رجل فعلى الذي أمنهم بمبايعته الاقل من قيمته ومن الدين للذين أمرهم بمبايعته ولسائرهم لانه بما صنع صار غارا لهم فان أمره اياهم بالمبايعة معه يكون تنصيصا على انه يصرف ماليته الى ديونهم اذا لحقه دين ويصير الآمر بمنزلة الكفيل لهم بذلك (ألاتري) ان العبد لو كان مملوكا له كما قاله كان حقهم ثابتا في ماليته وكان المولى كالكفيل لهم عن عبده بقدر مالية الرقبة فاذا تجقق معنى الغرور ثبت لهم حق الرجوع عليه بما وجد فيه الغرور أو الكفالة وهو الاقل من قيمته ومن ديونه ومن خاطبه بكلامه ولم يحضر مقالته ولم يعلم به فى ذلك سواء لان هذا حكم ينبني على ثبوت الاذن والاذن اذا كان عاما منتشر ا يكون تابتا في حق من علم به وفي حق من لايملم فكذلك الاذن وما ينبني عليه من الغرور والكفالة ويستوى ان كان قال فقد أذنت له في التجارة أو لم يقل لانه لما قال هذا عبــدي فبايعوه فالغرور والكفالة تثبت بإضافته الى نفســه وأمره اياهم بمبايعته فمن ضرورة ذلك الاذن له في التجارة ولا يضمن لهم شيآ من مكسو به لان الكسب لم يكن موجودا عنه مقالة المولى ولا يدرى أيحصل أم لايحصل فلا يثبت فيه حكم الكفالة والغروروان شاؤا رجعوا بدينهم على الذي ولى مبايعتهم ان كان حرا لانه باشر سبب التزام الدين وهو من أهلهوان كان عبدًا لم يرجموا عليه بشئ حتى يمتق لان مولاه لم يرض بتصرفه وتملق الدين عاليته وان اختاروا ضمان المولى ثم توى ماعليه البعوا العبد بجميع دينهم اذا عتق لان التزامـــه في ذمته صحيح والمولى كان كفيلا عنــه بقدر مالية الرقبة فاذا لم يصل اليهم من جهة الكفيــل كان لهمأن يرجعوا على الاصيل بجميع دينهم اذا عتق ولو لم يكن هذا ولكن العبدأقام البينة ان مولاه الذي أذن له كان دبره قبـل أن يأذن أو كاتب أمه فان قامت البينــة انها أم ولد له فهذا عنزلة المستحق لانه تعذر عليهم استيفاء ديونهم من مالية الرقبة لثبوت حق عتقه لهم عند مقالة المولى فنزل ذلك منزلة حق المستحق أو حقيقة الحرية اذا قامت البينة على حريتهم

واذا اختــاروا أن يضمنوا المولى قيمة المــدبر وأم الولد فلا ســبيل لهم عليهما فيما بتي من دينهم حتى يمتقا لان كسبهما ملك المولي وقد غرم المولى لهم مالية الرقبة فلا يبقي لهمسبيل على كسب هو مملوك له ولو جاء به الى السوق فقال عبدى هذا وقد أذنت له في التجارة ولم يقل بايموه والمسئلة بحالها لم يكن هذا غرورا ولم يلزم هذا الآذن ضمان شيء لانه أخبرهم بخبر وما أمرهم عباشرة عقدالضمان معهوحكم الغرور والكفالة لاشبت عجر الخبر (ألانري) أنه لو أخبر انسانا بحرية امرأة فتزوجها فاســتولدها تم استحقت لم يرجع المغرور علي المخبر بشي ولو زوجها منــه على أنها حرة ثم اســـتحقت رجع على المزوج بماغرم من قيمة أولادها فالاس بالمبايعة همنا فى حركم الغرور نظير التزويج مناك والاخبار بالملك والاذن هاهنانظير الاخبار بالحرية هناك وان قال هذا عبدي فبايموه في البز فان قال قد أذنت له في التجارة فبايموه في غير البز والمسئلة محالها كان الآمر ضامنا للفرماء الاقل من دينهم ومن قيمة العبد لانَ التقييد بالبز في الامر بالمبايعة لغو على ما بينا أن فك الحجر لا يقبل التخصيص بنوع من التجارة فكانهـذا والامر بالمبايعة مطلقاً سواء بخـلاف مااذا قال لحر ما بايعت به من البرز فلانا فهو على فبالعه غيره في البز لا بجب على الكفيل منه شي لان الكفالة تقبل التخصيص وذك الحجر الثابت بالامر بالمبايمة مع العبد لا يقبل التخصيص فلهذا كان ضامنا(أرأيت) لو بايدوه في البز فاسْــتقرض بمن البزمن رجــل فقضي به الذين بايموه أما كان للمقرض أن يرجم بدينه على الذي أمره بالمبايمة وهومغرور في ذلك بمنزلة الذين بايموه في البز(أرأيت) لواشترى بزا على أن يضمن الثمن عنه رجل فادى الكفيل الذين بايموه في البزأما كان للكفيل أن يرجع عليه بذلك واذا أذن لعبده في التجارة ولم يأمر بمبايعته ثم ان المولى أمر رجلا بمينه أو قوما باعيانهم بمبايمته فبايدوه مرة أخرى وقــد علموا بامر المولى فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مدبرا فللذين أص هم المولى عليه بمبايعته الاقل من حصتهم من قيمة العبــد ومن دينهم وأما الآخرون فــلا شي لهم علي المولى من ذلك لان الغرور ثبت باعتبار الامر بالمبايعة دون الاذن في التجارة والامر بالمبايعة كان لخاص فلا يتعدى حكمه الى غيره مخلاف الاول فالاس بالمبايعة هناك عام منتشر وهذا نظير الحجر بعد الاذن العام فانه آذا نهى واحدا أو إثنين عن مبايعته لايثبت حكم ذلك النهى في حق سائر الناس واذا كان النهى عاما منتشر ا يثبت حكمه في حق كل من علم به وفى حق من لم يعلم به اذا تبت هذا

فنقول انما يغرم الذين أمرهم بمبايعتــه مقدار ما كان يسلم لهم لو كان ماأخبر به حقا وذلك الاقل من حصتهم من القيمة ومن ديونهم فأنما يتحقق الغرور في حقهم في ذلك القدر ولو كان أمر قوما باعيانهم عبايعته في البز فبايموه في غييره وفيه فهو سواء والضمان واجب لهم على الغار لان التقييد في حقهم في البز لغو فان الامر بالمبايعة في حقهم بمنزلة الامر العام في حتى الجماعة وقد بينا أنهناك لا يعتبر التقييد بالبز فهذا مثله وان أتى به الى السوق فقال بايموه ولم يقل هو عبدي فلحقه دين تم استحق أو وجد حرا أو مديرًا لم يكن على الآمر شئ لان هذه مشتورة أشاره بها عليهم فلا يثبت بهاالفرور وهذالانه لم يضفه الى نفسه بالملك والغرور والكفالة تنبني على ذلك فانه بالاص بالمبايعة انما يصير ضاءنا لهم مالية مملوكة لهم وانما يكون مطمعًا لهم في سلامة مالية عملوكة له وذلك لا يتحقق الا بإضافته الى نفسه بالملكية ولو كان أنى به الى السوق وقال هذا عبدى فبايموه ثم دبره ثم لحقه دبن لم يضمن المولى شيأ لانه لم يغرهم في شئ فانه كان عبد اله قنا كما أخبرهم به وعجرد الاذن لا يتعلق حق أحد بالية رقبته مالم بجب عليه دين فيكونهو بالتدبير متصرفا في خالص ملكه لاحق لفيره فيه فلا يضمن شيأ ولكن الفلام يسمى في الدين وكذلك لو كان أعنقه بعد الاذن ثم لحقه الدين لان اعتاقه لاقى خالص ملكه ولاحق لاحد فيه ولو باعه بعد الاذن ثم بايموه فلحقه دين لم يكن على الآمر منه شي لانه لم يفرهم في شي ولكن ماأخبر به كان حقا فلا يضمن لاجل الغرور ولا يضمن للتصرف لانه حين تصرف لم يكن حقهم متعلقا بماليته ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدي فبايموهُ وقد أذنت له في التجارة فبايموه ثم استحق أو وجد حرا والذي أمرهم بمبايعته عبد مأذون أو مكاتب أو صي مأذون له في التجارة فلا ضمان على الآمر في ذلك علم الذين بايموه محال الآمر أو لم يعلموا لان ضمان الفرور بمنزلة ضمان الكفالةوهو في هذا الموضع أمين فالآص يصير كالكفيل للذرماء عنه بقدر ماليــة الرقبة وكفالة الصي المأذون له فيالتجارة لا يلزمه شي بحال علم المكفول له بحاله أو لم يملم وكفالة العبد والمكانب لاتلزمهما شيآ حتى يعتقا فاذا عتقا رجع عليهماغرماء العبد بالاقلمن دينهم ومن قيعة الذي بايعهم لانالتزامهمابالكفالة صحيح في حقهما قال (ألا ترى ) ان الذي اشترى المفرور منه لو كان فيه ربح لم يكن للآمر من ذلك قليل ولا كثير وهذا اشارة اليانه عنزلة الكفالة في حقه لا عنزلة

الوكالة بالشراء فان كان الآمر مكاتبا جاء بامنه الى السوق فقال هـذه أمتى فبايموها فقــد أذنت لها فى التجارة فلحقها دين ثم علم أنهاقد ولدت في مكاتبته قبل أن يأذن لها فللذرماء أن يضمنوا المكاتب الاتل من قيمتها أمة ومن دينهم لانه صار غارا لهم بما أخـبرهم به فصار ضامنا لهم عنها بمقــدار مالية رقبتها وضمان المكاتب عن أم ولده مالا يكون صحيحا لان كسمها للمكاتب فيجوز ضمانه عنها تخلاف ما اذا استحقت أو وجدت حرة لان الكاتب لا يكون مالكا لكسبها ولا يجوز ضمائه عنها وقد بينا ان ضمان الغرور بمنزلة ضمان الكفالة واذا أتى الرجل بالعبد الى السوق فقال َهذا عبدى فبايموه فقد أذنت لهفي التجارةفبايموه فاحقه دين ثم استحقه رجل وقد كان المستحق أذن له فى التجارة قبل أن يأنى مه الآخر الى السوق فأنه يباع في الدين ولا ضمان على الذي أمرهم بمبايعته لان عاظهر من الاستحقاق لم يمتنع سلامة شيء مما ضمن سلامته لهم فأنه أنما ضمن لهم سلامة مالية الرقبة وذلك سالم لهم سواء كان مأذونا له في التجارة من جهةالمستحقأ ومنجهةالا مر ولو كان مدبرا للمستحق مأذوناله في التجارة ضمن له الفار والاقل من قيمته غيرمدبر ومن دينهم لانه لم يسلم لهم ماضمن الآمر سلامته لهم وهو مالية الرقبة (ألا ترى) انه لو ظهر آنه كان مدبرا للآمر يضمن لهم الاقل من قيمته غير مدبر ومن دينهم فاذا ظهر أنه كان مدبرا لغيره أولي ولو كان عبدا محجوراً عليه لغيره فآتي به هذا الي السـوق وقال هذا عبدي فبايموه ثم أذن له مولاه في التجارة فاحقه دين بمد ذلك لم يكن على الغار ضمان لان مالية الرقبة سلمت لهم بالاذن الصادر من المالك بعد الأمر بالمباينة كما سلم لهم بالاذن الموجود منه وقت الامر بالمباينة ولو كان لحقه دين ألف درهم قبل اذن مولاه في التجارة وألف درهم بعد اذنه فان على الغار الاقل من الدين الاول ومن نصف قيمة العبد لان صاحب الدين الاول لايسلم له شي من مالية الرقبة بالاذن الصادرمن المولى بمد وجوب دينه ولو كان ماأخبر به الغار حقا كان سلم له نصف مالية الرقبة فلهذا كان على الفارله الاقل من دينه ومن نصف قيمة العبد فاذا أثى الرجل بعبد الى السوق فقال هـ ذَا عبد فلان قد وكاني بان آذن له في التجارة وان آمركم عبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايموه فاشترى وباع فلحقه دين ثم حضر مولاه وأنكر التوكيل فالوكيدل ضامن الاقل من الدين ومن القيمة لان الغرور تحقق منه بما أخبرهم به فان في معنى الغرور عبده وعبد غيره سواء لازماأخبرهم به لو كان حقا كان يسلم لهم مالية الرقبة فيصير هو بالاخبار

ضامنا لهم سلامة مالية الرقبة ولم يسلم حين أنكر المولى التوكيل وحلف وكان لهم أن يضمنوا المخبر قيمته (ألا ترى) ان مشترى الارض اذا بني فيها ثم استحقت رجع على البائع بقيمة البناء للغرور سواء باعه لنفسه أو لغيره بوكالته اذا أنكر المالك التوكيلولو وجدالعبد حرا أو استحقه رجل أوكان مديرا لمولاه فالوكيل ضامن أيضا لانه ضمن لهم سلامة ماليته ولم تسلم ويرجع به على الموكل ان كان أقر بالتوكيل الذي ادعاه لانه كان عاملا للموكل فيما باشره فيرجع عليه بما لحقه من المهدة وان أنكر التوكيل لم يرجع عليــه بشيء الا أن يثبتها بالبينة وان قال هذا عبد ابني وهو صغير في عيالي فبايموه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا ضمن الاب الاقل من قيمة العبد ومن الدين لانه عا أخبرهم به صار ضامنا لهم سلامة ماليته ( ألا ترى ) ان ما أخبر به لو كان حقا كان يسلم لهم مالية الرقبة باعتبار كلامه وكذلك وصى الابوالجيد فأما الام والاخ وما أشبههما فان فعلوا شيأ من ذلك لم يكن غرورا ولم يلحقه ضمان لان ما أخـبر به لو كانحقا لم تسـلم لهم مالية الرقبة باعتبار كلامه فان هؤلاء لايملكون الاذن لعبد اليتيم فكذلك هو بالاخبار لايصير ضامنا لهمشيأ واذا أتى الرجل بصبي الى السوق فقال هذا ابن ابني فبايموه فلحقه دين ثم أقام رجل البينة انه ابنه فان الدين يبطل عن الصي أبدالانه تبين انه كانصبيا محجورا عليه فلايلزمه دين بالمبايعة أبدا وترجم الفرماء على الذي غرهم بجميع الدين لان ماأخبرهم به لو كان حقا كان لهم حق مطالبة الصي بجميم دينهم في الحال أو بعد البلوغ وكان على الصبي أن يقضى ذلك من ملكه فيصير الا مُس بمبايعته ضامنا لهم سلامة ديونهم وان أخبرهم بحريته فاذا لم يسلموارجموا عليه بذلك كما لو زوج رجلا امرأة على انها حرة وكذلك وصى الاب والجدأب الاب وهذا اذا لم يكن أب ولا وصي أب ولو أتى بعبده الي السوق فقال هذا عبدى وهو مدبر فبايموه فلحقه دين ثم أقام رجل البينة انه مدبر له بطل عن المدبر الدين حتى يدتق لانه ظهر انه كان محجورا عليه ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من كسبه لانه ماضمن لهم سلامة مالية الرقبة حين أخبرهم انه مدبر والفرورلا يتحقق في الكسبلانه لم يكن موجودا حين أخبرهم بهولم يدر أيحصل أولا يحصل ولو قتل المدبر في يد الذي استحقه ضمن الغارقيمته مدبرا للغرماء لانه بإضافته الى نفســه بالملكية ضمن لهم سلامة بدل نفسه مدبرا اذا قتل ( ألا ترى ) ان ماأخبرهم به لوكان حقا كان يسلم لهم ذلك وحكم البدل حكم الاصل فوجود الاصل عندالاس بالمبايمة

كوجود البدل فالمذا يثبت حكم الذرورفيه بخلاف الكسبولو أتى بجارية الى السوق فقال هذه أمتى فبايموها فلحقها دين محيط برقبتها ثم ولدت ولدا فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن الفار قيمتها وقيمة ولدها لان الولد جزء مته ولد من عينها وهو يسلم للفرماء لوكان ما أخبر به حقا كنفسها وهذا بخلاف الكسب فان الكسب غيرمتولد من عينها فلا يجمل وجودها كوجود ما يتولد منها في ثبوت حكم الفرور في ذلك فأما الولد فنولد من عينها فوجودها عند الامر بالمبايمة كوجود ما يتولد منها في شوت حكم الفرور ثبوت حكم الفرور في ذلك (ألا ترى) انها لو كانت مدبرة كان ولدها كنفسها لانه لا يتملق حق الفرماء عاليته بخلاف كسبها فان كانت قيمتها يوم استحقت أكثر من قيمتها يوم أمرهم عبايمتها أو أقل ضمن قيمتها يوم استحقت أكثر من قيمتها يوم أمرهم عبايمتها أو أقل ضمن قيمتها يوم استحقت لأنها غالمة المالية لهم حين استحقت وقد عبايمتها أو أقل ضمن قيمتها يوم استحقت لا نها على الله قد أذن لها في النجارة قبل أن يغرهم أو بعد ماغرهم قبل أن يلحقه دين برئ من الضمان لان الثابت بالبينة كالثابت باتوار الخصم (ألا ترى) ان مالية الرقبة تسلم للغرماء في الوجهين فكذلك الضمان كنو عن الفار في الوجهين فكذلك الضمان ينفي عن الفار في الوجهين والله أعلم

# ~ه ﴿ باب الشهادة على المأذون ۗ كاب

(قال رحمه الله) وشهادة الشهود على العبد والصبي والمعتوه المأذون بغصب أو ببضاعة مستهلكة أو باقراره بذلك أو ببيع أو شراء جائز وان كان مولاه غائبا ويقضى القاضى عليه بذلك لانه بالاذن صار منفك الحجر عنه في التجارة وتوابعها فالتحق في ذلك بالحر الماقل البالغ فيكون الحصم فيما يدعى أو يدعى قبله هو ولا حاجة الى حضور مولاه الى القضاء بذلك استدلالا بالمكاتب ولو شهدواعلى العبد المحجور عليه بفصب أو وديمة مستهلكة والمولى غائب لم يقض على العبد بذلك حتى يحضر المولى لان المستحق به مالية رقبته والمولى هو الخصم في استحقاق مالية الرقبة عليه فلا يقضى ما لم يكن حاضرا في الاول وان كان هو رقبته بجهة التجارة (ألا ترى) انه مستحق باقراره و بمباشرته التجارة وان كان المولى غائبا وقبته بجهة التجارة (ألا ترى) انه مستحق باقراره و بمباشرته التجارة وان كان المولى ها هنا و فكذلك يستحق بينة تقوم عليه بالدين بخلاف ما نحن فيه و كما يشترط حضرة المولى ها هنا فكذلك يستحق بينة تقوم عليه بالدين بخلاف ما نحن فيه و كما يشترط حضرة المولى ها هنا

يشترط حضرة المبد لان المدعى قبله والمستحق به دين في ذمته وكان يتعلق عاليــة رقبته فلا بد من حضوره فاذا حضر قضى على العبد بالقيمة فيباع فيه لان الحجر لايؤثر فى الافعال الموجبة للضمان وأما الوديمة وما أشبهها فلا يقضي عليه بها حتى يعتق وهـــذا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أنو نوسف نقضي عليه بما استهلك من الامانات في الحال فان كانوا شهدوا عليه باقراره مذلك ومولاه حاضر أو غائب لم يقض على العبد بشي من ذلك حتى يمتق فاذاعتق لزمه ماشهدوا به عليه لانه محجور عن التزام الدين بالقول لحتى مولاه والاقرار الثابت عليـه بالبينة كالثابت بالمماينة فلا نلزمه شيآ ما لم يسـقط حتى المولى عنه بقبضه ولو شهدوا عليه نقتل رجـل عمدا أو قذف أو شرب خمر لم يقم عليه حد حتى يحضر مولاه في قول أبي حنيفة ومحمــد وقال أبو يوسف يقضي عليه بذلك وان لم يحضر مولاه وكذلك لو شهدوا عليه باقراره بذلك ومولاه غائب ففيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لاتقبل هذه الشهادة وفيما لايممل فيه الرجوع عن الاقرار كالقصاص وحــد الفذف فهو على الخلاف الذي بينا ولا خلاف انه لو أقر به قضى القاضي به عليــه فأبو بوسف يقول المستحق بهذه الاسباب هو خالص حقه وهو دمه فان وجوب المقوبات عليه باعتبار معني النفسية دون المالية وهو في حكم النفسية مبقى على أصل الحرية ولهـ ذا تقام عليه هـ ذه العقوباب باقراره وان كان المولى غأئبا أو مكذبا له ولا تقبل اقرار المولى بشيُّ من ذلك فلا يشترط حضور المولى لقبول اليينة عليه بذلك وهما تقولان في القضاء مهذه البينة مع غيبة المولي أبطال حقه من أوجه أحدهما انه يستوفي هذه المقو بةفتفوت بهمالية المولى أو تنتقص والثاني انه بخرج من يد المولى اذا حضر مجلس الحكم لاقامة الحد عليه بذلك واليد مستحقة للمولى والثالث أن له حتى الطمن في الشهود لو كان حاضرا فبالقضاء عليه قبل حضوره بطل حق الطمن الثابت له وابطال حقه بالقضاء حال غيبته لامجوز بخلاف الاقرار فان الاقرار موجب للحق بنفســه وليس للمولى حق الطمن في اقراره فلا تفوت به بدّه ولاحقه في الطمن ثم لاتهمة في أقراره على نفسه لان ما يلحقه بالضرر بذلك فوق مايلحق مولاه وقد بينا هــذه المعاني في كتاب الآبق وأما الصي والممتوه المأذون لهمافلا يلزمهما شئ من ذلك في الاقرار ولا في الشهادة على الفعل لانهما غـير مخاطبين والاهلية للعقوبة تنبئي على كون المباشر مخاطبا ألافى القتل خاصة اذا كان أب الصبي أو المتـوه أو وصيهم حاضرا فانه يقضى بالدية على عاقلتهما

وفي حالة غيبة الولى لانقضي بذلك ولو شهدوا عليهما بالاقرار بالقتـل فالشهادة باطلة لان القتل ليس من التجارة وفيما ليس من التجارة المأذون والمحجور سواء ولا قول له في ذلك والخصم في اثبات البينة عليه الولى فبدون حضرة المولى لايقضى بشيء وبعد حضوره الثابت بالبينة كالثابت بالمماينة وآنه مما يوجب الدية على العاقلة ولو شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم أو أكثر فان كان مولاه حاضرا قطع وان كان غائبا فكذلك عند أبي يوسف وفي أول أبي حنيفة ومحمدر حمهما الله لانقطع والكن يضمن السرقة لان المسروق منه يدعى المال ولكنه متى ثبت السبب الوجب للعـةوية عنـد القاضي استوفى العقوية في حال غيبة المولى ولايثبت السبب الموجب للمقوية عليه بالبينة فتبقى دعوى المال والعبد خصم فيما ندعى قبله من المالكم لو كانت الدعوى بسبب الغصب وشهدوا عليه ولو شهدوا عليه بسرقة أقل من عشرة ضمن السرقة لأن فما دون النصاب الاخدذ بجهة السرقة كالاخدذ مجهة الفصب ولو شهدوا على صي أو معتوه مأذون لهما بسرقة عشرة دراهم أو أكثر قضي عليــه بالضمان وان كان وليمه غائبًا لأن جهة السرقة كجهة الغصب في حقهما اذ لأعقو بة عليهما بسبب السرقة وقد بينا أن المأذون خصم فيما يتهم بذلك عليه من الاخــذ الموجب للضمان وان كان وليه غائبًا وان شهدوا على اقرار واحد منهم بذلك قضى القاضي عليه بالضمان حضر مولاه أو وليه أو لم يحضر لان الرجوع عامل فيحق العقو بة فاذا كان هو جاحداً والشهود يشهدون على اقراره بذلك كانت هذه شهادة على مانوجب ضان المال ولو شهدوا على عبــد محجور بسرقة عشرة أو أكثر ومولاه غائب لمرقض عليه بشئ حتى بحضر المولى لان دعوى السرقة عليه كدعوى الغصب وقد بينا أنه يشترط حضرة المولى فيما بدعي على المحجور من الفصب فكذلك فما يدعى قبله من السبب الموجب للعقوبة فان كان مولاه حاضرا قطعت تده لان السبب الموجب للعقونة ظهر بشهادته وهو مخاطب وان شهدوا على أقرار العبد بذلك وهو يجِحد فالشهادة باطلة لان اقرار المحجور عليــه في حق المال باطل حتى يعتق وفي حق القطع الاقرار يبطل بالرجوع عنه ثم قد بينا أن اقرار المحجور بسرقة مال مستهلك أوقائم بمينه في يده وما في ذلك من الاختـ لاف بينــه أصحابنــا في كـتاب السرقة قال واذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فاشـ ترى خمرا أو خنزيرا فهو جائز كان عليه دين أو لم يكن لانه تتصرف لنفســه يفك الحجر عنــه فيراعي حاله في ذلك ثم المولى أعُــا يتملـكمه عليه بطريق

الخلافة كما يتملك الوارث مال مورثه والمسلم من أهل أن يتملك الحنر بالميراث ولو اشــترى ميتة أو دما أو بايع كافرا بربا فهو باطل لان انفكاك الحجر عنه بالاذن كانفكاك الحجر عنه إبالعتق وتصرف الحر الكافر فى الميتة والدم باطل وهو فى جميـم بياعاته بمنزلة المسلم الافى الحمر والخنزير فكذلك العبد المأذون ولو شهد عليه كافران بغصب أو وديعة مستهلكة أو بيع أو اجارة أو شهدوا على اقراره بذلك وهو ومولاه ينكران ذلك فشهادتهما جائزة استحسانا ذكر. في كتاب المأذون الصنير وفي القياس لاتقبل هذه الشَّهادة لانالمسلم يتضرر بها فان الكسب ومالية الرقبة أنما يستحق على المولى بهذه الشهادة والمولى مسلم وشهادة الكافر فيما يتضرر به المسلم لا تبكون حجة وجه الاستحسان أن المولى فك الحجرعنه بالاذن فيجمل ذلك في اقامة الحجة عليه عنزلة فك الحجر عنه بالمتق والمولى وان كان يتضرر به ولكنه قد صار راضيا بالتزام هذا الضرر حين أذن له في التجارة مع علمه انشهادة الكفار حجة على الكافر (ألا ترى) ان العبد الكافر لو أقر بذلك صح أقر اره وأن كان المولى يتضرر لوجود الرضا منه بذلك فكذلك اذا شهد الشهود عليه بذلك وكذلك الصي الكافر يأذن له وصيه السلم أوجده أب أبيه في التجارة لان انفكاك الحجر عنه بالاذن كانفكاك الحجر عنه بالبلوغ فشهادة الكافر تكون حجة عليه وانكان العبد المأذون مسلما ومولاه كافرا لم تجز شهادة الكافرين على العبد بشيء من ذلك وان لم يكن عليه دين لان العبد هو الخصم فيما يشهد به الشهود عليه وهو مسلم جاحد لذلك فلا تقبل شهادة الكفارعليه وان شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب ومولاه مسلم فشهادتهما باطلة لان الخصم فيما يدعى على العبد المحجور مولاه (ألا ترى) ان الشهادة عليـه لا تقبل الا بمحضر من مولاه فاذا كان المولى مسلما لم تكن شهادة الكفار حجة عليه بخلاف المأذون فان كانمولاه كافرا فشهادتهما جائزة قال واذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فشهدعليه كافر ان بجناية خطأ أو بقتل عمدا أو بشرب خر أو بقذف أو شهد عليــه أربعة من الكفار بالزنا وهو ومولاه منكران لذلك فالشهادة باطلة لان الخصم ها هنا المولى (ألا ترى) ان البينة لا تقبل على العبد بشي من ذلك الا بمحضر من المولى أما في جناية الخطأ فغير مشكل وفي الآسباب الموجبة للعقوبة كذلك عند أبى حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف المولى يتضرر بذلك ولم يوجد منه الرضا بالنزام هذا الضرر بالاذن له في التجارة فلهذا لا تقبل شهادتهم عليه وكذلك لو كان المبد مسلما ومولاه

كافراً لأن الثابت مذه البينة فعل العبد وشهادة الكفار لا تكون ججة في البات فعل المسلمين واذا أذن المسلم لمبده الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل قضي عليه بضمان السرقة وان كان المولى حاضرا أو غائبا لم يقطع لان هذه البينة لاتكون حجة في أتبات العقوبة لإسلام المولي فكانت شهادتهما عليه بالاخذ بجهة السرقة بمنزلة الشهادة مجهة الغصب ولوكان المبد مسلما والمولى كافرا كانت شهادتهما باطلة لانها تقوم لأنبات فعل المسلم فاذا أذن المسلم لعبده الكافر في التجارة فشهد عليه كافران لكافر أو لمسلم بدين ألف درهم والعبد بجحد وعليه ألف درهم دين لمسلم أوكافر فشادتهما عليه جائزة وانكان صاحب الدين الاول مسلما لان هذه البينة تقوم لانبات الدين في ذمة الكافر وقد بينا ان انفكاك الحجر عنه بالاذن كهو بالمتقوالحر الكافريثبت عليه الدين بشهادة الكافر وان كان له عبد مسلم فهذا مثـله فان كان صاحب الدين الاول كافرا بيع في الدينين وان كان مسلما بيـع العبد وما في يده في الدين الأول حتى يســتو في جميع دينه فان فضل فهو للذي شهد له الـكافران الآن لان الأول استحق كسبه ومالية رقبته فلو قبلنا شهادة الكافر في أثبات المزاحمة للثاني معه تضرر المسلم بشهادة الكافر وذلك لا يجوز ﴿فَانَ قَيْلَ حَقَّ الْغُرْيُمِ الْمُسْلَمُ فَي رَقَّبَتُهُ وَكُسِّبُهُ لا يكون أقوى من حق المولى المسلم وقد بينا ان شهادة الكفار عليه مقبولة في حق مولى المسلم فكذلك في حق الغريم المسلم \*قلنا المولي المسلم رضي بالتزام هذا الضرر حين أذن له في التجارة فاما الفريم المسلم فلم بوجدمنه الرضا بالتزامهذا الضرر وفى اثبات هذه المزاحة عليه ضرر ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهدلاحدهما مسلمان وشهدللآخر بدينه كافر أن فان القاضي يقضي بالدين كله عليه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فان بقي شي كان للذي شهد له الكافران لان الذي شهد لهالمسلمان أثبت دينه عا هو حجة على العبد خاصة وتبوت الحق بحسب السبب فكان دين الذي شهد له المسلمان ثابتا في حق الذي شهد له الـكافران ودين الذي شهد له الـكافرانغير تابتَ في حقالذي شهد له المسلمانِ فاهذا يبدأ من كسبه وثمنه بقضاء دينه الذي شهد له المسلمان فان بقي شيء فهو للذي شهد له الكافر ان ولو صدق العبد الذي شهد له الكافران اشتركا في كسبه وثمن رقبته لان دينه ثبت باقرار العبد والثابتِ باقرار المأذون من الدين كالثابت بالبينة فيظهر وجوبه في حق الغريم الذي شهد له المسلمان ويتحاصان فيــه ولو كانالذي شهد له الـكافران مسلما والذي شهد له المسلمان كافرا

والمبد بجحد ذلك كله بيع العبد واقتسما ثمنه نصفين لان كل واحد منهما أثبت دينـــه عا هو حجة على العبد وعلى خصمه فاستوى الدينان في القوة ولوكان الغرماء ثلاثة كل واحد منهم يدعى ألف درهم أحدهم مسلم شهد له كافران والثاني مسلم شهد له مسلمان فانه يقضي عليه بجميع الدين وبباع فيه لان البينات كام حجة عليه ثم يقسم عنه بين المسلم الذي شهد له المسلمان والكافر الذي شهدله المسلمان نصفين لان كل واحد منهما أثبت دينه عاهو حجة على العبد وعلى الخصمين الآخرين فأما الثالث الذي شهداه كافر ان فقد أثبت ديه بما ليس بحجة على المسلم الذي شهد له المسلمان فلا يستحق المزاحمة معه في تمنه واذا لم تثبت المزاحمة صار كالمعدوم واستوى دين الآخرين في القوة فالثمن بينهما نصفان سلم للمسلم نصفه والنصف الذي صأر للكافر بينه وبين المسلم الذي شهد له الكافران نصفين لانه أثبت ديه بما هو حجة على هذا الكافر وأغاكان محجورا لحق السلم ولم يبق في هـ ذا النصف للمسلم حق وبينهما مساواة في قوة دين كلواحد منهما في حق صاحبه فيقسم هذا النصف بينهما نصفين ثم لا يكون للمسلم أن يأخذمن يدهذا الذي شهد له الكافر انماياً خذه من صاحبه لان ذلك لا غيد شيأ اذا أخذذلك أتَّاه الكافر الذي شهد له اللسلمان فاسترد ذلك منه لأنه يساويه في الْنُن فلهذا لايشنل بذلك ولو كان أحد النرماء مسلما شهد كافران والآخران كافران شهد ا كل واحد منهما كافران بدئ بالمسلم لأن دينه ثبت بما هو حجة على خصمه ودينهما ثبت بما ليس بحجة عليه فان بقي بمددينه كان بين الكافرين لاســـتوائهما في ثبوت دين كل واحد منهما في حق صاحبه ولو كانالعبد مسلماوالمولي كافرا والغرماء رجلين أحدهمامسلم شهد لهكافر انوالآخر كافرشهد لهمسلمان والعبد يجحد ذلك فان القاضي يبطل دءوى المسلم الذي شهد له كافران وبراع العبد الاخر في دينه فيوفيــة حقه فان بتي شيُّ من تمنــه فهو للمولى لان المـــلم أعا أقام شهودا كفارا على دينه وشهادة الكفار لا تكون حجة على العبد المسلم فما لم يثبت دينه على العبد لايس حق شيأ من عنه فلا يكون لهذا المسلم أن يزاحم الغريم الكافر فيما يأخذه ولاان يأخذ من المولى شيأ بما بق من عنه في بده بخـ لاف ما سبق فهناك الديون كلها تثبت على السد وكذلك لوكان المبدمجورا عليه في هذا الفصل لان أصل الدين لا يثبت غليه بشهادة الكفار وان كان محجورا عليه وما لم يثبت عليه أصل الدين في ذمته لا يتماتي عالية رقبته ولو كان المبد كافرا محجورا ومولاه مسلما والفرماء رجلين أحمدهما مسلم شهدله كافران والآخر كافرا

شهدله مسلمان بأنه غصب منه ألف درهم فأنه يقضى عليه بدين الكافر ولا يقضي عليه بدين المسلم حتى يعتق لان مولاه مسلم وقد بينا ان شهادة الكفار على العبد الكافر المحجور عليه بالغصب لاتكون حجة في حق المسلم فما لم يسقط حقه بالعتق لا يقضي عليه بدين المسلم ولكن اذا أخذ الكافر دينه من عنه شاركه المسلم لان أصل دين المسلم ثابت على العبد بشهادة الكفار هاهنا (ألا تري) أنه يؤخذ به بعد العتق وأنما لا يظهر ذلك في حق المولى وقد سقط حق المولى عما أخذه الكافرمن ثمن العبد وانما بقى المعتبر فيه حق الكافر ودين المسلم ثابت بما هو حجة على الكافر وعلى العبد كدين الكافر ولهذا شاركه فيماأخذه واذا أذن المسلم لعبدهالكافر فشهد عليه كافران بدبن ألف درهم لمسلم أو كافر باقرار أو غصب وقضي القاضي بذلك فباع المبد بالف درهم فقضاها الغريم ثم ادعي على العبد دينا أنف درهم كانت عليه قبل أن يباع فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الالف من الغريم الذي شهد له الكافران فيدف باالى هذا الغريم الذي شهدله المسلمان ولوكان الثاني كافرا أخذ منه نصف ماأخذه الاول لانه أتبت دينه بتاريخ سابق على البيع فيلتحق بالدين الظاهر عليه بشهادة المسلمين قبل أن يباع ولو قامت البينة قبــل البيـم كان الحـكم فيه ماذ كرنا فـكـذلك هاهنا قال ولو كان الاول كافرا وشاهداه مسلمين والثانى مسلما أوكافرا وشاهداه كافرين فانه يأخذ من الاول نصف ما أخذه لاندين الثاني ثبت بما هو حجة على العبد وعلى الغريم الاول ودين الاول كذلك فلاستوائهمافي القوة بجمل ثمنيه بينهما نصفين ( ألا ترى ) ان الكافر لو هلك وترك ألف درهم فأسلم وارثه وأقام كافر شاهدين مسلمين على الميت بالف درهم فقضي **له** القاضي ثم ان مسلما أو كافرا أقام على الميت شاهدين كافرين بدين ألف انه يأخذ من الاول نصف ماأخذ للمهني الذي بيناواستحقاق تركة الميت بدينه كاستحقاق كسب العبد وتمن رقبته مدينه قال واذا أذن الرجل المبد الكافر فى التجارة فباع واشترى ثم أسلم فادعى عليه رجلان دينا فجاء أحدهما بشاهدين كافرين عليه بالف درهم دينا كانت عليه في حالة كفره وجاء الآخر بشاهـدىن مُسلمين عليه بمثل ذلك والمدعيان مسلمان أوكافران والمولى مسلم أو كافر فشهادة المسلمين جائزة ولا ثبي للذى شهد له الكافر ان لان العبد مسلم حين قامت البينة عليه وشهادة الكافر على المسلم لاتقبل سواء أطلق الشهادة أو أرخ بتاريخ سابق على اسلامه ولو كان العبدمسلما ومولاه كافرا أومسلمافارتد العبد عن الاسلام والعياذ بالله فشهد عليه مسلمان لكافر أو لمسلم

عال وشهدعايه كافران لمسلم أو كافر بمال فشهادة المسلمين جاعزة وشهادة الكافرين باطلة لان المرتدعببر على الموداني الاسلام وحكم الاسلام باق في حقه ولهذا لا ينفذ تصرفه في الحروالخنزير فشهادة الكافر لاتكون حجة أصلا واذا أذن الرجل لعبده الكافر في التجارة ومولاهمسلم آو ذى فشهد عليه مسلمان لمسلم بدين وشهد عليه ذميان لمسلم بدين وشهد عليه مستأمنان لمسلم بدين فان القاضي يبطل شهادة المستأمنين لان العبد ذمي وشهادة المستأمن لاتكون حجة على الذي باعتباران الذي من أهل دارنا ويقضي بشهادة الذميين والمسلمين لأنها حجة عليه تم سيع العبيد فيبدأ بدين الذي شهد له المسلمان لانه أثبت دينه بما هو حجة على العبد وعلى خصمه الآخرانما أثبت دينه بما هوحجة على العبد لا على خصمه فاذا أخذ المسلم حقه وبقى ثبئ كان للذي شهد لهالذميان لان دينه كان تابتاً على العبد ولكن كان محجوراً لحق المسلم وقد زال الحجر حين استوفى المسلم حقه فان بقي شئ بعد دينه كان للمولي لان دين الذي شهد له المستأمنان غيرمابت في حق العبد وكذلك لو كان المولى حربيا لان الدين بشهادة الحربيين لايثبت على العبد الذي وما لم يثبت الدين على العبد لا يتعلق بماليته التي هي حق مولاه فلو كان المولي وعبده حربيين والمسئلة بحالها قضى بالدين كله على العبد وبيع فيه فيبدأ بالذى شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان لما قلنائم مافضل يكون للذي شهد له الحربيان لان دينه تابت في حق العبدهمنا وأنما كان محجورا محقالاً خرين فاذا زال الحجركان الباقي له فانكان أصحاب الدين كالهم أهل الذمة والمسئلة بحالها يحاص في عنه الذي شهد له المسلمان والذي شهدله الذميان لان دين كل واحدمنهما ثبت بما هو حجة على العبدوعلى الخصمين الآخر س ودين الثالث أنماثبت بما هو حجة على المبدخاصة فلا يزاحمهما في تمنه ولكن يقدمان عليه وشحاصان للمساواة مينهما في القوة فان فضل شي فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان أصحاب الدين كلهم مسمة أمنين محاصوا جميما في دينهم لان دين كل واحد منهما ثبت عاهو حجة على العبد وعلى الخصمين الآخرين ولو كالاالمولى مسلما أو ذميا والعبدحربيا دخل بامان فاشتراه هذا المولى وأذن له في التجارة والمسئلة محالها لم تجز شهادة الحربيين عليه بشي لان العبد قد صار ذميا حين دخل في ملك مسلم أو ذى فلا تدكمون شهادة أهل الحرب بالدين عليه حجة واذا دخـل الحربي دارنا بامان وممه عبد له فأذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين كما تجوز على مولاه لانه حربي مستأمن (ألا ترى) ان لمولاه أن يعيــده الى دار الحرب ولوكان النرماء ثلاثة

مسلم شهد له حربیان بدین آلف درهم وذمی شهد له ذمیان بدین آلف درهم و حربی شهد له مسلمان بدين ألف درهم تم بيع العبد بالف درهم فأنه يقسم الالف بين الذي الذي شهدله الذميان والحربي الذي شهد لهالمسلمان نصفين لان دين كلواحد منهما ثبت بما هو حجة على المبد وعلىصاحبه فأماالمسلم فانما يثبت دينه بما ليس بحجة على الذمى وهوشهادة الحربيين فلهذا لا يزاحهما واذا اقتسما تمنه نصفين أخــذ المسلم من الحربي نصف ماصار له لان دينه تابت عا هو حجة في حق الحربي وأنما كان ممنوعا لحق الذي وقد سقط حق الذيعن هذا النصف فكان بينهما نصفين وقال عيسي بن أبان رحمه الله هذا خطأ وينبغي أن يكون الالف بينهم أثلاثا لان المسلم الذي شهد له الحربيان والذي الذي شهد له الذميان استويا من حيث ان دين كل واحد منهما ثبت بما هو حجة على العبد دون صاحبه فليس جعل المسلم محجوبا عن المزاحمة لاجل الذي باولى من جعل الذي محجوبا عن الزاحة لاجل المسلم وقد ثبت دين كل واحد منهما عا هو حجة على الحربي ودين الحربي بما هو حجة عليهما فينبغي أن يكون بينهم أثلاثا وهذا ذكر. الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمهما الله و قيل في تصحيح جو اب الكتاب أنه و ان كان كذلك فشهادة الذمى أقوىمن شهادة الحربي لان شهادة أهل الحرب اغا تقبل بمقد الامان والامان يثبت للحربي بهذا المسلم أو من يقوم مقامة من المسلمين أما عقد الذمة فليس يثبت منجهة الذمي فكانت شهادة أهل الذمة للذي أقوى وأبعد عن التهمة من شهادة المستأمنين للمسلم فترجح جانبه لهذا ولوكانت شهود الذى حربيين وشهود المسلم ذميين والمسئلة بحالها كان الثمن بين المسلم والحربي نصفين لان الذي انما أثبت دينه بما ليس بحجة علىالمسلم والمسلم أثبت دينه يما هو حجة على المسلم فكان الذمى محجوباً به بقي المسلم والحربي وقد أثبت كلواحد منهما دينه بما هو حجةعلى العبدوعلى صاحبه فكان النمن بينهمانصفين ثم يأخذالذى نصف مأأصاب الحربى لان بينته حجة عليه وآنما كان محجوبا عن المسلم وقد سقط حق المسلم عن هذا النصف ولو كان الذي شهد له المسلمان ذميا والذي شهد له الذميان حربيا والذي شهد له الحربيان مسلما فان الثمن بين الحربى والذمى نصفين لان دين كل واحد منهما نبت عا هو حجة على صاحبه ودين المسلم تبت بما ليس بحجة على الذى فكان هو محجوبا وليس في هذا الفصل طمن فان الدين تبت بما هو حجة على المسلم لان شهود الذى مسلمون فلهذا كان الثمن بين الحربي والذى نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذ الحربي لما بينا انه كان محجوبا بالذمي وقد زالت مزاحته قال فاذا لحق العبد دين فقال مولاه هو محجور عليه وقال الفرماء هو مأذون له فالفول قول المولى لأنه متمسك بالأصل وهو الحجر بسمب الرق ولان القرماء يدعون عليه بسبب المستحقاق كسبه ومالية رقبته والمولى شكر ذلك فعليهم اثبات هدا السبب بالبيئة فان جاوًا بشاهدين على الاذن فشيد أحدهما أن مولاه أذن له في شراء البز وشهد آخر انه أذن له في شراء الطعام فشهادتهما جائزة وان كان الدين من غيرهذين الصنفين لان المشهود به انما هو أصل الاذن فأما هذا التقيد بالبز والطعام فلغو لان الأذن في التجارة لا يقبل التخصيص وقد انفقاعلى ماهو المقصود والمشهود به فان شهد أحدهما أنه أذن له في شراء البز وشهد آخر أنه رآه يشترى البز فلم ينهه فشهادتهما باطلة لا نهما اختلفا في المشهود به فان أحدهما شهد بمعاينة فعل والا خر شهد بقول ولو شهد أحدهماانه رآه يشترى البز فلم ينهه وشهدالآخر أنه رآه يشترى الطعام فلم ينهه فشهادتهما باطلة لان كل واحد منهما شهد بمعاينة فعل غير الفعل الذي يشترى الطعام فلم ينهه فشهادتهما باطلة لان كل واحد منهما شهد بمعاينة فعل غير الفعل الذي شهد الآخر بما بنته فلم ينه الفهل الذي البز فلم ينه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذ ونا له في التجارة لانهما انفقاعلي الشهادة بماينة فعل واحد والثابت بشهادة هما المهدان بديلك والله في التجارة والناب بلماينة ولو عاينا المولى رآه يبيع البز فلم ينهه فهل واحد والثابت بشهادة في الاشياء كلها فكذلك اذا شهد عليه الشاهدان بذلك والله أولة أعلى المذال واحد والثابت بالماينة ولو عاينا المولى رآه يبيع البز فلم واحد والثاب والتجارة في الاشياء كلها فكذلك اذا شهد عليه الشاهدان بذلك والله أعلم والله في التجارة في الاشياء كلها فكذلك اذا شهد عليه الشاهدان بذلك والله أعلم المناه المؤلى المؤلى والله في التجارة في الاشياء كلها فكذلك اذا شهد عليه الشاهدان بذلك والله أعلم المؤلى والمؤلى المؤلى والله أعلى الله أعلى الله أعلم والله أعلى الشهد عليه الشاهدان بذلك والله أعلم المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى والمؤلى والمؤلى والمؤلى المؤلى المؤلى المؤلى والمؤلى المؤلى ال

### ـه ﴿ باب الاختلاف بين المأذون ومولاه ﴿ ح

(قال رحمه الله) واذا كان المبد المأذون في يده مال وعليه دين فقال هو مالى وقال مولاه بل هو مالى قالقول قول العبد لان يده في كسبه معتبرة لحق الفرماء والمولى ممنوع من أخذ مافي يده لحقهم فيكون المال في يده ككونه في يد غرمائه لان انفكاك الحجر عنه بالاذن بمنزلة انفكاك الحجر عنه بالاذن بمنزلة انفكاك الحجر عنه بالمتق أو بالكتابة الا أن يده قبل أن يلحقه الدين ما كانت لازمة وبلحوق الدين اياه صارت لازمة فالمنازعة بينه وبين المولى فيما في يده كالمنازعة بين المولى ومكاتبه فيما في يده وان كان المال في يد المولى وفي يد العبد فهو بينهما نصفان لان المولى من كسب عبده في هذه الحالة كاجنبي آخر وقد استويا في دعوى اليدوالمين ظهرت في يديهما فكان بينهما نصفين فان كان في يدالمولى ويد العبد ويد أجنبي فادعاه كل واحد منهم فهو بينهم أثلاثا لان يد العبد فيه كيد غرعه فتكون معارضة ليد المولى ويد الاجنبي في فهو بينهم أثلاثا لان يد العبد فيه كيد غرعه فتكون معارضة ليد المولى ويد الاجنبي في

المزاحمة وان كان العبد لا دبن عليه فالمال بين المولى والاجنى نصفان ولا شئ للعبد فيهلان مانى بد المبد وبد مولاه واحــد اذا لم يكن عليه دس فان كسبه خالص ملك مولاه وبده فيه كيد مولاه وفي حق الاجنبي لان الحق لايمدوهما فهو عنزلة مالو تنازع اثنان في شئ وأحدهما نمسك له بيدمه والآخر بيــد واحــدة فأنه نقضي بذلك نصفان هــذا ولوكان نوب في مد حر وعبد مأذون وگلواحد منهما مدعيه ومعظمه في بد أحدهما والآخر متملق بطرفه فهو بينهما نصفان لان الاستحقاق باعتبار اليد وبده على جزء من الثوب كيده على جيمه (ألا ترى) أنه لو كان في بده طرف من الثوب وليس في بد الآخر منه شيء فتنازعا فيه كان ذو اليد أولى مجميعه سواء كان الطرف الذي في مدممعظم الثوب أو شيأ يسيرا منه فان كان أحدهما متزرا به أومر تديا أولا بساو الآخر متعلقا به أوكانت دا به أحدهما راك عليها والآخر متمسك باللجام فهي للراكب واللابس لأنه مستعمل للمين واليد بالاستمال تثبت حقيقة دون الثملق له (ألا ترى ) أنه لا تمكن من الركوب واللبس في العادة الا صاحب اليد ويتمكن الخارج من النملق به لان الملبوس تبع للابس والمركوب تبع للراكب لان قيامه بهوكانت يده فيما هو تبع لهمن وجه أقوى من بد المتملق بهوالضميف لايظهر في مقابلة القوى ولولم يكن هذا راكبها وكان الآخرمتعلقًا مها لايستحق الترجبح شعلقهمهاولو كان هذا را كبها ولم يكن الآخر متعلقا بها كان الراك أولى فاذا كان لاحدهما سبب يستحق مه عند الانفراد وليس للآخر مثله كان هو أولى ولو أن حرا أو مأذونا أجر نفسه من رجل ببيع معه البز أو يخيط معه ثم اختلفا في ثوب في بدالاجير فان كان في حانوت الذي استأجره فهو للمستأجر لان الآخرمع مافي يده في يده المستأجر فان حانوت المستأجر ويده ثابتة عليه فما في الحانوت يكون في بده فالظاهر شاهد للمستأجر فان الاجير لانتقل أمتعته الى حانوت المستأجر عادة خصوصا ما ليس من اداة عملهوان كان في السكة أو في منزل الاجير فهو للاجير لأنه لايد للمستأجر على هذا الموضع حقيقة ولا حكما ويد الاجير ثابتة على الثوب حقيقة وبمقد الاجارة لايخرج من أن يكون له يدممتبرة في أمتمته والصغير والكبير في هذا سواء لان كلواحد منهما له بد معتبرة دافعة لاستحقاق الغير ولو أن عبدا محجورا عليه أجره مولاه لرجل وكان مع العبد ثوب فقال المستأجر هو لى وقال مولاه هو لي كان للمستأجر سواء كان في السكة أو في السوق أو في حانوت المستأجر أو كانت المنازعة

في داية والعبد راكبها لان مولاه حين آجره فقد حول بده فيه الى المستأجر وصار المستأجر عنزلة المالك في ثبوت يده وعلى مامعه لانه صار أحق بالانتفاع به فيكون القول في جميع مافي بده توله مخالاف الحر فان المستأجر وان صار أحق عنافعه فقد بقيت له بد معتبرة في أمتعته لانه مالك الامتمة بمد الاجارة كما كان قبله والعبد المحجور عليه مملوك ليست له مد معتبرة فكان هو وما في يده لمولاه قبل الاجارة وقد حوله بألاجارة الى يد المستأجر ولو كان على العبد هيص أو قباء فقال المستأجر هو لى وقال المولى هو لمبدى فالقول قول المولى لان الظاهر يشهد له لان الظاهر أن العبـ لا ينقل الي يد المستأجر عريانا (ألا ترى ) أنه لو بأعه من انسان دخل في البيع ماعليه من لباسه وان لم يذكر باعتبار الظاهر والعادة ولا يدخل في البيع متاع آخر في يدهالا ما يذكر فلا ينظر الى قول العبد في شيُّ من ذلك لانه محجور عليه وليس للمحجور عليه قول ولا يد معتبرة فيما معه ولو كان العبد في منزل المولى وفي يده ثوب فقال المستأجر هولى وقال المولي هو لى فهو للمولى لان المنزل في بد المولي فما فيه يكون في بده أيضًا لانه ليس للعبد يد معتبرة في معارضة يد المولي والمستأجر اذا كانت بده لا تظهر في منزل المولى كان المتاع للمولي ولو كان العبد مأذونا له وعليه دىن وهو في منزل المولى وفي مده ثوب فقال المولى هو لى وقال العبد هو لي فان كان الثوب من تجارة العبد فهو له لان مايكون من تجارته فهو كسبه والحق في كسبه لغرمائه فيده فيه كيد الغريم وان لم يكن من تجارته فهوللمولي لانه في ملك المولي ويده ثابتة على مافي ملكه وحق الغرماء لايثبت في شيء من ذلك ما لم يثبت كو نه كسبا للعبد ولو كان العبد راكبا على دانة أو لا بسا نُوبا فقال العبد هولى وقال المولى هو لى فهو للعبد يقضى به دينه كان ذلك من تجارته أو لم يكن لان الملبوس تبع للابس والمركوب تبع للراكب وحق الفرماء يتعلق بمالية رقبته فيكمون متعلقا عاهو تسعلهوالله أعلم

### ــــ ﴿ بَابِ المَّاذُونَ يَأْسِرِهِ العِدُو أُو يُرْتَدُ ﴾ حَ

(قال رحمه الله) قد بينا في السير ان العبد اذا أسره العدو فأحرزوه بدارهم ثم عاد الى قديم ملك المولى فانه يعود ما كان فيه من الدين والجناية وان لم يعد الى قديم ملك المولى فان لم يأخذه من يد من وقع في سهمه أو من يد المشترى أو أسلم أهل الحرب عليه فان الدين

يمود عليه كما كان والجنابة لا تمود لان المستحق بالجنابة الملك القائم وقت الجنابة (ألاتري) ان المولى لو أعتقه بعد الجناية لاسبق حق ولى الجناية فكذلك اذا زال ذلك الملك ولم يعد اليه يخلاف الدين فانه ثابت في ذمته ( ألا ترى ) أنه يبقى عليه بعد العتق فسو اء عادذلك الملك أولم يمد بقي الدين في ذمته كما كان والدين في ذمة العبد لا يجب الا شاغلا مالية رقبته فالهذا بيع في الدين في ملك من كان وان ارتد المأذون وعليــه دين أو جناية خطأ ولحق بدار الحرب ثم أسره المسلمون فمولاه أحق به قبل القسمة وبعدها بغير شئ في قول أبي حنيفة لانه لم يحرزه المشركون أنما هو أبق اليه فاذا بقي على ملك مولاه بتي الدين والجناية عليه بحالهما يدفع بالجناية تم يباع في الدين قال واذا ادان المسلم دينا ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم أسرفان أبيأن يسلم فقتل بطل الدين الا أن يؤخه ماله في دار الاسلام فيقضى به دينهلان ماله الذي خلفه في دار الاسلام مصروف الي حاجته وهو خلف عن ذمته في وجوب قضاء الدين كما بعد موته وان لم يكن له مال في دارالاسلام فقد فات محل الدين حين قتل فبطل دينه وليس هذا بأول مديون علك مفلسا ولو كانت مرتدة فسبيت وأسلمت فهي أمة للذي استولدها وقد بطل الدين عنها لأن نفسها تبدلت بالاسر فصارت كالهالكة لاالى خاف فان الحرية حياة والرق الف وهذا لان حكم الدين تنير بحدوث الرق فيها لانه حينوجب الدين كان في ذمتها ولا تملق له عجل آخر وبعد ماصارت أمة فالدين عليها يكون شاغلا مالية رقبتها ان لو بقي وهذهمالية حادثة لا يمكن شغلها بالدين والدين لا يجب على المملوك الا شاغلا مالية رقبته فيسقط بهذه المنافاة وكذلك كل حد وقصاصكان عليها فيما دون النفس قبل الردة لتنبير حكمه برقها فالرق ينصف الحدود وينافي وجوبالقصاص فمادون النفس فأما القصاص في النفس فهو على حاله عليها لان ذلك لا يتغير بالرق والامة والحرة فيه سواء وكذلك الرجل الذى أو المرأة الذمية ينقض العهد ويلتحق مدار الحرب وعليه دىن يوم يوسر فهو رقيقوقد بطل الدين وكل حد أو قصاص دون النفس كان عليــه تنغير حكمه برقه ويؤخذ بالقصاص في النفس لان الحر والرقيق فيه سواء واذا استدان الحر المستأمن في دار الاسلامُم رجع الى بلاده ثم عاد الينا مسلما أو ذميا أو مستأمنا أخذ بذلك الدين لبقاء دينه على رجوعه الى بلاده وبعد عوده الينا ولم يصر محجورا متمكنا لما في ذمته لان الاحراز في الدين لا يتحقق ولو لم يرجع الينا حتى أسر فصار عبداً بطل الدين لتبدل نفسه بالرق ولو دخل المسلم دارالحرب بامان فادان حربيا مم أسر المسلمون الحربي فصار عبدا بطل الدين عنه لان نفسه تبدلت بما حدث فيه من الرق وخرج من أن يكون أهلا للهالكية والاسر لم يخلفه في ملك الدين فسقط عمن عليه لانمدام المطالبة والمستوفى له فان الدين ليس الا مجرد المطالبة هذا اذا كان الدين له على المسلم وان كان المسلم عليه فقد سقط بفوات محله بتبدل تفسه بالرق فان جاء مستأمنا لم يؤخذ به ان كان الدين عليه ولم يؤخذ به المسلم ان كان الدين على المسلم لان هذه المعاملة جرت بينهما في دار الحرب وهو بالخروج الينا بامان لم يصر من أهل دار الاسلام فلا تسمع الخصومة في ذلك الدين بينهما الاأن يسلم أو يصير ذميا في نئذ يؤخذ بذلك كل واحد منهما لانه التزم أحكام الاسلام وصار منا دارا ودينا والدين ببقاء ذمته على حاله وبقاء الطلب أهلا للمالكية فيؤخذ كل واحد منهما به وقد بينا ما في هذه الفصول من الحلاف في كتاب الصلح والله أعلم

#### ـه ﴿ باب اقرار المأذون في من ص مولاه ﴾ -

(قال رحمه الله) واذا أقر المأذون في مرض مولاه بدين أوغصب أو وديمة قامّة أو مستهلكة أو غير ذلك من ديون النجارات فان كان المولى لادين عليه ومات من مرضه ذلك فانرار المبد جائز بمنزلة اقرار المولى به لان الدين على العبد يشغل كسبه ومالية رقبته وذلك حق مولاه وصحة اقراره واعتبار اذن المولى به واستدامة الاذن بمدم ضه بمنزلة انشائه واذا كان صحة اقراره بسد بب يضاف الى المولى صار اقراره كاقرار المولى واقرار المولى في مرضه بدين أو عين للاجنبي صحيح اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين في صحته بدئ بدين الصحة من تركته ومن رقبة العبد وكسبه فان فضل من رقبته وكسبه ثي فهو للذي أقر به العبد لان كسبه ورقبته ملك مولاه فاقراره فيه كاقرار المولى ولو أقر المولى بذلك كان دين الصحة مقدما عليه وكان الباقي بعد قضاء دين الصحة مصروفا اليه فهذا مثله وان كان مال المولى غائبا فقضي القاضي دين الولي من عن العبد وما في بده ثم حضر مال المولى فان القاضي يأخذ منه عن العبد وما كن البد وما كن في الرجوع به في تركته اذا ظهر وقد قضي به دين الولى فيقوم غريم العبد مقام غريم المولى في الرجوع به في تركته اذا ظهر ماله ليأخذه قضاء من دينه وان كان دين العبد وما أقر به لان حق غريم العبد كان متعلقا به وقد قضي به دين الولى في الرجوع به في تركته اذا ظهر ماله ليأخذه قضاء من دينه وان كان دين العبد وما كن ثابتاني ذمة المولى واذا كان واذا كان دين العبد وما كن ثابتاني ذمة المولى واغا كان في ما كن ثابتاني ذمة المولى واغا كان في من تركة المولى لوار ثه لاحق فيه لغريم العبد لان دينه ما كان ثابتاني ذمة المولى واغا كان في

كسب المبد ومالية رقبته وأن كأن على المولى دين الصحة وعلى المبد دين الضحة وأقر المبد في مرض المولى كما وصفنا بدئ من كسب العبد ومالية رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى لان ذلك أسبق تعلقاً به في حق غريم المولى وأعماً يثبت فيمه من جهة المولى وقد كان حق غريم المبدد فيه مقدما على حق المولى فكذلك يكون مقدما على حق غريم المولى ع يقضي منه دين المولى الذي كان في الصحة لان ذلك أسبق تعلقًا به تما أقر العبديه في مرض المولى لما بينا أن أقرار العبد فيه كاقرار المولى فأن فضل شيٌّ فهو للذي أقر لهالعبد في مرض ، ولاه ولا يكون للذي أقر له العبد في مرض المولى مزاحمة غريم العبد في صحة المولى فيما يستوفيه لان حقه يتآخر عن حق غريم المولى وغريم العبــد في صحة المولي حقه مقدم على حق غريم المولى فكيف يزاحمه من كان حقه متأخراً عن حق غريم المولى وهذا لآنه لو زاحمه فاستوفى منه شيأ لم يسلم له ذلك بل يأخذه غريم المولي منه لكونه مقدما عليه في ذلك ثم يأخذ ذلك منه غريم العبد في صحة المولى لان حقه مقدم على حقه فاخلوه عن الفائدة لايشتغل به ولو لم يكن على المولى دين محاص غرماء العبد الاولين والآخرين فما في يده لان صحة اقرار العبد في حق غرمائه بكونه مأذونا له في التجارة وقد جم الاقرارين حالة واحدة وهي حالة الاذن فيجمل كل واحد منهما مزاحما لصاحبه في كسب العبد ورقبته عنزلة مالو أقر لهما بالدين مما الا أن يكون أقر بشئ بعينه لانسان فانه يبدأ فيسلم للمقر له لأن اقراره بذلك صحيح مادام مأذونا له في التجارة وتبين باقراره أن تلك المدين ليستمن كسبه وأنما يتعلق حق غرمائه بكسبه والحاصل انهاذا لم يكن على المولى دين فحال مرضه في أقارير العبد كحال صحته ولو لم يقر العبد بذلك في مرضمولاه ولكنهالتزمه بسبب عاينه الشهود لزمه ذلك مشل مايلزمه في صحة مولاه لانه مَأَذُونَ على حاله ولا تهمة في السبب الذي وجب به الدين (ألا ترى) أن المولى لو باشر هذا الدين كان الدين الواجب به مساويا لدين الصحة فكذلك اذا باشره العبد ودين العبد في كسبه ومالية رقبته مقدم على دين المولى فالم يقض ديونه لا يسلم لغريم المولى شي من ذلك ولو مرض المولى ولا دين على واحــد منهما وقيمة العبدألف درهم فاقر المولى على نفسه بدين ألف درهم تم مات المولى فان العبد يباع فيتحاص الغريمان في ثمنه لان ماأقر به العبد على نفسه بمنزلة مالو أقر به المولى على نفسه ولو أقر المولى في مرضه بدين ثم بدين يحاص الذريمان فيه لان الاقرارين جميعهما حالة واحدة

فهذا مثله ولو كان اقرار العبد أو لا بدئ به لان حق المقر له منفس الاقرار تعلق عاليــة رقبته فكان في حق المولي عنزلة الاقرار بالعين ولو أقر المولى في مرضه بعين ثم بدين كان المقر له أولي بالمين مخلاف مااذا أقر بدين ثم بمين يتحاصان فيه فاقرار العبدمع اقرار المولي عنزلة ذلك في المعنى وهذا لانه اذا سبق اقرار المولى فقد تعلق حق المقر له عال المولى فلا يصدق العبد على ابطال حق غريم المولى عنه بعد ذلك لان صحة اقراره نادر فكما لايبطل حق غريم المولى باقرار المولي برقبته لانسان فكذلك لا يبطل باقرار المبد بخلاف مااذا سبق اقرار العبد لانه حين أقر لم يكن لاحدحق في مالية رقبته ونبت فيه حق المقر له فلايصدق المولى بمد ذلك في اثبات المزاحمة لمن يةر له مع غريم المبد ولو بدأ المولي فاقر بدين ألف ثم بالف اقرارا متصلا أو منقطعا ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولي فان الغرماء الثلاثة يتحاصون في عنه فيكون الثمن بينهم أثلاثا لان اقرار الولى لما جمعهما حالة واحدة جعلا كانهما واحد مما ولا حق لفريم العبدحين وجدالا قرار من المولى ثم أقر العبد بعد ذلك وهو مأذون فيكونا قراره كاقرار المولى بالف قدر ماليته فيتحاصون في عنه فكذلك لوكان العبد أقر بالف تم بالف اقرارا متصلاً و منقطعاً ضربوا بجميع ذلك معفرماء المولي لان أقارير العبد حصلت وهو مأذون له فجمل في الحبكم كاقارير المولي وقد جمع البكل حالة واحدة ولو أقرااولي بدين ألف درهم تم أقر المبد بدين ألف تم أقر المولى بدين ألف يتحاصون جيما لان اقرار المولى لما سبق كان مانعا من سلامة مالية الرقبة للذي أقر له العبد فنزل اقراره بعد اقرار المولي عنزلة اقرار المولي وقد جمع الاقارير حالة واحدة فيتحاصون في تمنه ولو كان المبدأ قر بدين ألف قبل اقرار المولى نم أقر المولى على نفسه بدين ثم أقر العبد بدين ألف تم ماتالمولى فان عن العبد لغريمه دون غريم المولى لان حتى الغريم الاول للعبد لما تعلق عالية رقبته كان ذلك مانما صحة اقرار المولى في حق مالية الرقبة بعدذلك لانه لافضل في قيمته على ماأقر به العبد أولا فكان اقرار المولى في حق مالية الرقبة وجوده كمدمه وآنما بقي الاقرأر من العبد وقد جمهما حالة واحدة فكان بمن العبد بينهما ولوكانت قيمته ألني درهم فاقرالعبد بدين ألف درهم تم أقر المولى بدين ألف درهم تم مات فانه يباع فيوفي غريم العبد حقه وغريم المولي حقه لان في التمن المقبو ضوفاء بالدين وان تقصت قيمته فبيع بالف درهم فهي لغريم العبد خاصة لان حقه في ماليته مقدم على حق غريم المولى لتقدم اقر اره وانما ثبت حق غريم المولي في الفضل ولم

يفضل شي وان بيع بالف و خسمائة كانتألف منها لغريم العبدوالباقي لغريم المولى لان حقه في الفاضل وصار هذا نظير حق رب المال مع حق المضارب فان حق رب المال في رأس المال أصل وحق المضارب في الربح تبع فأنما يثبت في الفضل فأذا لم يظهر الفضل فـلا شي له فأن قل الفضل كان حقه بقدر ذلك ولو كان أقر بدين ألف وقيمته ألفان ثم أقر المولى مدين ألف ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فبيع العبد بالدين اقتسمه الغرماء أثلاثا لانه كان في مالية الرقبة عند أقرار المولى فضلا عن دين العبد تقدر ألف فيثبت حق الفرىم فيه تمالاقرار من المبد صحيح لبقاء الاذن وان اشتغل جميم ماليته بالدين فاذا كانت الديون كابها ثابتة عليه اقتسم الغرماء ثمنه أثلاثا وان بيـع بألف وخمسهائة اقتسموه اخماساً لان حق غريم المولى اثما ثبت فيــه نقدر الفضل وقد ظهر أن الفضل كان نقدر خممائة حين أقر المولى بالفدرهم فانمـا يثبت من دين غريمه في حق مزاحمة غريمي العبـد مقـدار خسمائة فاذا ضرب هو بخمسمائة وكل وأحد من غريمي العبد بالف كان الثمن بينهم اخماساً لانك تجعل كل غمسمائة سهما وأن بيع بالف كانت لغريمي العبد خاصة لأن حق غريم المولى ثبت باعتبار الفاضل ولم يفضل من ماليته شيء على الدين الاول الذي أقر به العبد حين بيع بالف وخمسائة ولو بدأ المولى فأقر عليــه بدين ألف درهم وقيمة العبد ألفان ثم أقر العبد بدين ألف ثم أقر المولى بدين ألف فان الثمن يقسم بين الغرماء بالحصص أثلاثا لان حق غريم المولي الاول ثبت في ماليته وكذلك حق غريم العبد لان اقراره بعد اقرار المولي كاقرار المولى وكذلك حق الذي أقرله المولى آخرا قد ثبت فيه لان الاقرارين جيما من المولى جميمهما حالة واحــدة فيتحاصون في ثمنــه ولو بدأ العبد فأقر بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف ثم بالف ثم بالف أقرارا متصلاً أو منقطماً ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولي فبيع بالني درهم ضرب فيه غرماء العبد كل واحد منهما بجميع دينه وضرب فيــه غرماء المولي كلهم بالف فقط لأن مقدار الالف من ماليته قد اشتغل بدين الذي أقر له العبد أولا ثم الاقراران من المولي جمعهما حالة واحدة فكأنهما وجدا معا والفاضل منالمالية عند اقرار المولي مقدار ألف فيثبت حق غرماء المولي في ذلك المقدار خاصة فلهذا ضرب غرما. المولى بالف درهم وكل واحد من غريمي المبد بجميع دينه ولو بيع بألف وخمسمائة ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وغرماء المولي كلهم بخمسمائة لان الفاضل عن أقاربو المولي نقدر خسمائة فيكون

الثمن مقسوما بينهم اخماسا لكل واحد من غريمي العبد خمساه ستمائة ولغريم المولى خمسه النَّمَا لَمْ فَانَ اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه ألف أو ألفان وخمسائة فغرماء المولى أحق بذلك لانه قد بقي من دينهم ذلك القدر وزيادة ولا حق لفرما. العبد في تركة المولى وهم ماضر بوا مع غرما. العبد في ثمنه بقدر ألفين وخسمائة فلهذا كانوا أحق بجميع ماخرج منه فان خرج منه ثلاثة آلاف أخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وسبمائة وأخــذ غرماء العبد من ذلك ثلثائة لانه بقي من حق غرماء المولى ألفان وسبمائة فيأخذون ذلك وقد كان يقضي بقدر ثلمائة من ثمن العبد دين المولى فيكون ذلك دينا لفرماء العبد في تركة المولى فيأخذون هذه الثائمائة محساب ذلك فان كان الذي خرج من ذلك ألفان وستمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك ألفين وخمسمائة وخمسين وأخــذ غرماء العبد من ذلك خمسين لان ماتأخر خروجه من دين المولى معتبر بما لو تقــدم خروجه على قسمة عن المبد ولو تقدم خروج هذا المقدار كان كله لفرماء السيدثم بتي من دينهم أربعائة ودين غريمي المبد ألني درهم فيضرب كل واحــد منهم في ثمن المبد وهو ألف وخمسائة عقــدار دينه واذا ضرب غرماء العبد بالفين وغرماء المولى بما بتى من دينهم وهو أربمائة كان السبيل أن يجعل كل أربعائة سهما فيصير حق غريمي العبد خمسة وحق غرماء المولى سهما فتبين أن الذي سلم لهم سدس ثمن المبد وذلك مائتان وخمسون وقد استوفوا ثلمائة فعليهم رد مأأخذوه زيادة على حقهم وذلك خمسون درهما ولوكان العبد لم يقر بالدين الاول والمسألة بحالها أخذ غرماء السيدما خرج من دين السيد وهو ألفان وستمائة ثم يباَع العبد فان بيع بالف ضرب فيه غرمًا، المؤلى بما بتي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو ألف فكان التمن بينهم اسباعا خمسة اسباعه لغريم العبد وسبعاه لغرماء المولى ولوكانت قيمة العبــد ألغي درهم فأقر العبد في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين الف ثم اشــترى العبد عبدا يساوى ألفا بالف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يديه ثم مات السـيد ولا مال له غير العبد فبيع بالني درهم اقتسمه غرماء العبد يينهم ولا شئ فيــه لغريم المولى لان الذي وجب على العبد عمانة الشهود عنزلة دين الصحة وصاحبه أحق عالية العبد عمن أقر له المولى في مرضهوقد أقر له العبد أولا بدين ألف فظهر أنه لافضل في عنه على دين المعاينة وعلى الذي أقر به المبدأ ولا وصحة اقرار المولى باعتبار الفضل فاذا لم يظهر بطل دين المولى فصار كالممدوم

وكان ثمن المبد بين غرمائه ولو لم يشــتر العبد المأذون ولـكن المولى هو الذي اشترى عبدا يساوى ألفا وقبضه عماينة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه والمسئلة بحالها وبيع العبد بالف فانه مبدأ بدين البائم لان ما وجب على المولي عماينة الشهود في مرضه عنزلة دين الصحة وقد بينا أن دين الصحة على المولي مقدم على ما أقر به العبد في مرض مولاه لان صحة اقرار العبد باستدامة المولى الاذن له فلهذا بدئ بدين البائم وما بتي بعد ذلك فهو بين غرماء المبد ويستوي ان كان الاذن في صحة المولى أو في مرضه لان استدامة الاذن بعد المرض كاكتسابه ( ألا ترى ) أنه لو أذن له في التجارة في صحته ثم مرض فأقر العبد لبعض ورثة الولى مدمن ثم مات المولى أن اقراره باطل سواء كان على المولى دين محيط أو لم يكن لاقرار العبد بقدر ماأذن له في مرضه واستدامةاذنه في مرضه بمنزلة اقرار المولي به ثم اقرار المريض لوارئه باطل ولو مات المولى فصار العبد المأذون محجورا عليـــه يموته ثم أفر مدىن لم يجز أقراره لأن الملك فيه أتقل الى الوارث فهو عنزلة مالوانتقل الملك فيه الى غيره في حياته ببيع أو هبة فان أذن له الوارث في التجارة جاز اذنه لانه على ملكه فان أقر العبد بعد اذنه بدين جاز اقراره وشارك المقر له أصحاب الدين الاولين لان ملك الوارث خلف عن ملك المورث فيجمل عنزلة ملك المورث في حياته ولو حجر عليه بمدمالحقه دنون ثم أذن له فأتو مدين آخر شارك المقر له أصحاب الدين الاولين لان الاقرار له حصل في حال انفكاك الحجر عنه مخلاف من أقر له في حالة الحجر فهذا مثله ولو كان على المولى الميت دبن لم مجز اذن الوارث له في التجارة ولا اقرار العبد بالدين لان دين المولي عنم ملك الوارث وتصرفه «فان قيل في هذا الموضع مألية العبد مستحقة لفرماء العبد ولاحق فيه لفرماء المولى فيجعل دين المولى كالممدومودين العبد لايمنع ملك الوارث فينبغي أن يصح اذنه في التجارة \* قلنا دين المولى لايظهر في مزاحمة غرماء العبد فأما في حق وارثالمولى فهذا ظاهر ألا ترى)انه لو سقط دين العبد كان مالية العبد لغرماء المولي دون ورثته فلهذا لا يصح تصرف الوارث بالاذن في التجارة في هذه الحالة والله أعلم

- ﴿ بَابِ بِيمِ المَّأْذُونَ وَشَرَائُهُ وَاقْرَارُهُ فِي مَرْضُ المُولِي ﴾ -

( قال رحمه الله ) واذا أذن المولي المبده في التجارة ثم مرض المولي فباع المبد بمض

ما كان في بده من تجارته واشترى شيأ فاني في ذلك نم مات المولي ولا مال له غير العبد وما في يده فجميع مافعل من ذلك مما يتغابن الناس فيه أو ما لا يتغابن الناس فيه فهو جائز في قولاً بي حنيفة من ثلث مال المولى لان المبد بانف كاك الحجر عنه بالاذن صارمالكا للمحاباة مطلقا في قول أبي حنيفة حتى لو باشره في صحة المولى كان ذلك صحيحا منه والمولى حين استدام الاذن يمد مرضه جمل تصرف المبد باذنه كتصرفه منفسمه ولو باع المولى بنفسه وحابى يعتبر من ثلث ماله المحاباة اليســيرة والفاحشة في ذلك سواء فكذلك اذا باشره العبد وفي قول أبي بوسف ومحمد محاباته عا نتغان الناس فيــه كذلك فأما محاباته عالا نتغان الناس فيه فباطلةوان كان بخرج من ثلث المولى لان المبد عندهما لا عملك هذه المحاباة في الاذن في التجارة حتى لو باشره في صحة المولى كان باطلا وكذلك ان كان على المبددين لا محيط يرقبته وبجميع ما في يده كان قوظهم في امضاء محاباة العبد بعد الدين من ثلث مال المولى على ما بينا لان قيام الدين على العبد لا يغير حكم انفكاك الحجر عنه بالاذنوانكان على المولى دين محيط برقبة المبد وعاً في بده ولا مال له غيره لم يجز محاباة العبد بشي ً لان مباشرته كمباشرة المولى وقيل للمشترى ان شئت فانقض البيم وان شئت فأد المحاباة كلها لانه لزمهزيادة في الثمن لم رضهو بالتزامها فيتخير لذلك وان لم يكن على المولى دىن وكان على العبد دىن محيط برقبته و مجميع ما في يده فحاباة العبد جائزة على غرمائه من ثلث مال المولى لان حكم الاذن لم يتغير بلحوق الدين اياه والمحاباة وانجازت على الغرماء فانما هي من مال المولى ولوكان الذي حاباه العبد بعض ورثة المولى كانت المحاباة باطلة في جميعهذه الوجوه لان مباشرة العبد كمباشرة المولى والمريض لا يملك المحاباة في شئ مع وارثهولو أن رجلا دفع الى هذا المبد جارية يبيمها له في مرض المولى فباعها من وارث المولى وحاباه فيها جاز ذلك لأن هذه الحاباة ليست من مال المولى ولا شي على ورثة المولى وهذا التصرف من العبد لم يكن نفوذه باذن المولى بل هو ثابت عن الموكل وأنما ينفذ بوكالته وكانه باشره بنفسه ولو باع العبد في مرض مولاه شيأ ولم بحاب فيه ولا دين على واحدمنهما أو اشترى ولم بحاب فيه ثم أقر بقبض ما اشترى أو تقبض ثمن ماباع تم مات المولى فاقراره جائز بمنزلة مالو كان المولى هو الذي باشر هذا التصرف وأقر تقبض الثمن وكذلك ان كان على العبد دين كبير ولو كان على المولى دين كـثير يحيط برقبته وما في بده لم يصدق على القبض الا بالبينة لان اقراره بالقبض في المني اقرار

بالدين فانه يقول و جوبه على بالقبض مثل ما كان لي عليه ثم صار قصاصا ودين العبد يمنع صحة اقراره على نفسه بالدين في مرضه فكذلك يمنع صحة اقراره بالقبض وأما دين المولى في صحته فيمنع اقرار العبد على نفسه بالدين في مرضه فكذلك يمنع صحة اقراره بالقبض ويقال للمشترى ان شئت فأد الثمن مرة أخرى وان شئت فانقض البيع لا نه لزمه زيادة في الثمن لم يوض بالتزامها وافرار العبد في اثبات الخيار للمشترى زيادة في الثمن صحيح وان لم يكن صحيحا في وصول الثمن اليه لتمكنة من اقالة المقدمية ولو كان الذي بايعه بعض ورثة المولى لم يجز اقرار العبد بالقبض منه كان عليه أو على المولى دين أو لم يكن كا لا يجوز اقرار المولى منه في مرضه لو كان هو الذي عامله والله أعلم

#### - ﴿ باب اقرار العبد في مرضه كاه-

(قال رحمه الله) واذا مرض العبد فأقر بوديمة أو بدين أو بشراء شيء أو غيره من وجوه التجارات ثم مات من مرضه ولادين عليه في الصحة فاقراره جائز وهو بمنزلة الحرف ذلك لان انفكاك الحجر عنه بالاذن كانفكاك الحجر عنه بالاذن فوق كان عليه دين الصحة بدئ بدين الصحة لانه لا يكون انفكاك الحجر عنه بالاذن فوق انفكاك الحجر عنه بالمتق وفي حق الحر دين الصحة مقدم على ما أقر به في مرضه من دين أنفكاك الحجر عنه بالمتق وفي حق الحر دين الصحة مقدم على ما أقر به في مرضه من دين أو عين فكذلك في حق العبد فإن قيل في حق العبد فإن الدين الذي في صحته كان متملقا بكسبه الغرماء والورثة بماله وذلك لا يوجد في حق العبد فإن الدين الذي في صحته كان متملقا بكسبه ومالية رقبته بعد الدين لمو لاه وهو المسلط له على القرار فينبني أن يسوى بين ما أقر به في الصحة وبين ما أقربه في المرض قانا أمم ولكن وان لم توجد فيه علته لانه منع ثبوت الحكم في البيع بثبوته في الاصل ثم لو أعتقه المولى بعد المتق مامرض ثم أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة مقدما في ماله على ما أقر بدين كان حق غرماء الصحة فيل المتق كان أولى ولو كان الذي لحقه من الدن مالمن والدين جيما وكذلك في الاقرار بالدين والوديمة في تقديم أحدها على الأخر

وفيها يلحقه من ذلك بيد: قوعليه دين الصحة هو كالحر وقد بينا هذه الفصول في الحر في كتاب الاقرار فكذلك في العبد واذا لم يكن عليه دبن في الصحة فاقر في مرضه على نفسه بدين ألف درهم وأقر باستيفاء ألف درهم عن مبيع وجبله في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم ما كان عليه بينه وبينالغريم الآخر نصفين لان اقراره بالقبض بمنزلة اقراره له بالدين وذلك صحيح منه الا أنه قضاه ذلك الدين عاله في ذمته فكانه قضاه ذلك بمين في مده والمريض المأذون لاعلك تخصيص أحد الفرعين نقضاء الدين وهو في ذلك عنزلة الحر فلهذا كان ماعلى الغريم بينه وبين الآخر نصفين وادا مرض المأذون وعليه دين الصحة فقضي بعض غرمائه دون بعض لم يجز لانه لو قضي بعضهم في صحته لم يجز وكان الآخرين حق المشاركة معه لتعلق حق الكل بكسبه فاذا قضاه في مرضه أولى وهذا لأن في ايثاره بمض الفرماء قضاء الدين اسقاط حق الباقين عن ذلك المال وهو لا بملك اسقاط حق الغرماء عن شيء من كسبه ولو اشترى في مرضه شيأ عماينة الشهود وقبضه ثم نقد عمنه وهلك الشي في يده ثم مات العبد لم يكن لغرمائه على البائم سبيل فيما قبض من الثمن لانه في ذلك عنزلة المولى وهـذا التصرف من الحر صحيح مطلقًا فمن العبد كذلك (أرأيت) لو استقرض منه ألف درهم ثم ردها عليه بعينها أكان للغرماءعلى ذلك سبيل فكذلك إذا رد مثلها واذا ثبت هذا فها أذا فعله العبد في مرضه فهو أولى فها اذا فعله في صحته ولو كان هذا أجر أجيرا أو مهر امرأة في صحة أو مرض كان للغرماءأن يشاركوا المرأة والاجير فيما قبض وهذا فرق قدييناه في الحر انه اذا لم يدخل في ملك نفسه ظاهرا اما أن يكون مثلا لمال أخرجه من ملكه فيحق الغرماء فلايسلم للقابض ما قبض لتحقق معنى ايثار بمض الغرماء فيه بخلاف مااذا دخل في ملكه مثل ما أخرجمن ملكه فياقبض يتعلق به حق الفرماء قال واذا حامى العبد في مرضه ولا دين عليه ثم مات فالحاباة جائزة لان كسبه لمولاه والمولى راض متصرفه وهو الذى سلطه على هذه المحاباة بخلاف الحرفان ماله لورثته بمد موته ولم بوجد منهم الرضاء حاباته وكان معتبرا من ثلث مأله وكذلك ان كان عليه دين فوفي ماله في الدين ولميف ماله بالدين لم بجز المحاباة لان كسبه حق غرمائه ولم يوجد منهم الرضا بتصرفه ومحاباته فهوفي حقهم بمنزلة الحر المريض واذا مرض المأذون فوجبله على رجل ألف درهم من عن بيع أوغيره فاقر باستيفائها لهلزمته ولا دين على المأذون ولا مال لهغير ذلك الدين ثم أقر بمدذلك على نفسمه بدين ألف ثم مات فاقراره بالاستيفاء جائز لانه حين أقر

بالاستيفاء لم يكن لاحد فى تركته حق سوى مولاه والمولى هو المسلط له على هذا الإفرار فيصح اقراره في حقه و ترك ذلك بمنزلة مالو أقر بدين ثم قضاه وذلك صحيح منه وان أقر بالدين بعد ذلك لان ماقضاه يخرج من أن يكون كسبا له ودينه انما يتعلق بكسبه ولو لم يقر بالدين ولكنه لحقه دين بمعاينة الشهود بطل اقراره بالاستيفاء لان ماوجب عليه بالمعاينة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين أقر بالاستيفاء لا تهمة في شهادة الشهود فلهذا يبطل اقراره بالاستيفاء والله أعلم بالصواب

( قال رحمه الله ) ولو أن عبدين تاجرين كل واحد منهما لرجل اشتري كل واحدمنهما صاحبه من مولاه فان علم أمهما أول وليس عليه دين فشراء الاول لصاحبه جائز لان المولى مالك لبيمه ولو باعه من أجنى جاز بيمه فكذلك اذا باعه من عبد مأذون لذيره ثم قد صار هذا المشترى ملكا لمولى المشترى وصار محجورا عليه فشراؤه الثاني من مولاه باطل لكونه محجورا عليه ولانه يشترى عبد مولاه من مولاه ولا دين عليه وهذا الشراء من المأذون لا يصح لكونه غير مفيد وان لم يعلم أي البيمين أول فالبيع صردود كله عنزلة مالو حصلا معا ولان الصحيح أحدهما وهو مجهول والبيع في المجهول لايصح أبدا وان كان على واحد منهما دين لم يجز شراء الاول الا أن يجيز ذلك غرماؤه لان ييع مولاه اياه من عبد مأذون كبيمه من حر وذلك لا يجوز بدون اجازة الغرماء لان ماليته حقهم ولو اشترى المأذون أمــة فوطئها فولدت له فادعى الولدو أنكر ذلك مولاه صحت دعو اهو ثبت نسبه منه لان الدعوى تصرف منه وهو في التصرف في كسـبه عنزلة الحروليس من شرط صحة الدعوى وثبوت النسب كون الامة حــ لالا له ( ألا ترى ) ان المكاتب لو ادعى نسب ولد جاريته ثبت النسب وكذلك الحرلو ادعى نسب ولد جارته وهي بمن لأنحل له ثبت نسبه منه فكذلك العيد فان كانت جارية لمولاه من غير مجارة العبد لم يثبت النسب منه بالدعوى لانه لاحق له في التصرف فيها ودعواه تصرف منه وهو في سائر أموال المولى كاجنبي آخر فلا تصح دعواه مالم يصدقه المولى فان أقر أنه وطئها ولم تلدتم استحقها رجل فلا مهر له على المبدحتي يعتق أما في جارية المولى فـــلانه لم يأذن له في جماعها ففعله بها يكون زنا والزنا لايوجب المهر

وبالاستحقاق يتقرر معنى الزنا وأما في الجارية التي هي من كسبه فاقراره بوطنها صحيح وذلك ليس بزنا يوجب الحد حتى يتملق به ثبوت النسب اذا ادعاه فاذا استحقت أخـــذه بالعقر في الحال عنزلة مالو باشر وطأها بمعانة الشهود ولان وجوب المهر هاهنا باعتبار سبب هوتجارة فيؤاخذ مه في الحال وقد مينا الفرق بينه وبين النكاح واذا أذن الراهن للعبد المرهون في التجارة فتصرف ولحقه دين فهو مرهون على حاله لان قيام حق المرتهن بمنع المولي من اكتساب سبب يثبت الدين به عليه في مزاحمة المرتهن فكذلك اذا أذن له في التصرف فلحقه دين فاذا استوفى المرتهن ماله بيع في الدين لان المانم حق المرتهن وقد سقط فان فضل من دينه شي فلا سبيل للغرماء حتى يمتق كما لو لم يكن العبد مرهونا وان كان العبد تاجرا وله على رجل ألف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبدللغريم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه لمولى العبد على حاله لانه وهب العبد دون المال والمال كسب العبد في ذمة المديون فهو نظير مال هو عين في بده فلا "تناوله الهبـة ولكنه سـالم لمولاه بعــد اخراجه العبد من ملكه بالهبة ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمته ألف فكفل لرجل عن رجل بالف درهم باذن مولاه ثم استدان ألفا أخرى ثم كفل بالف أخرى ثم بيع العبد بالف فيقول أما الكفالة الاولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها منصفها في ذمته لان الفارغ عن ماليته عند الكفالة الاولى كان يقدر خمسمائة وكفالته باذن المولى أنما تصح فيما هو فارغ عن ماليته عن حق غريمه وقت الكفالة فيثبت من دين المكفول له الاول مقدار خمسمائة درهم والكفالة الثانية باطلة لانه حين كفل بها لم يكن شيء من ماليته فارغا فيضرب صاحب الدين الاول بخمسمائة وصاحب الدين الثانى مجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة الاولى بخمسمائة فيصير نمن العبد وهو ألف درهم بينهم ارباعا غيرانك تجعل كلخمسائة سهما بقدر مائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين الاول ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسائة لفريم العبد الآخر وعلى هذا جميع الاوجه وقياسه والله أعلم

## - الديات كاب الديات المال

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله ) اعلم بان القتل بغير حق من أعظم الجنايات بعد الاشراك بالله تعالى قال الله تعالى

من أجل ذلك كتبنا على بني اسر ائيل آنه من قتل نفسا بغير نفس أوفساد في الارض فكانما قتل الناس جميماوقال النبي عليه السلامالا أن اعباء الناس ثلاثة رجل قتل غير قاتل أبيه ورجل قتل قبل أن يدخل الجاهلية ورجل قتل في الحرم وقال في خطبته بمرفات ألا أن دماءكم ونفوسكم محرمة عليكم كحرمة يومى هذافي شهري هذا في مقامي هذاولما قتل محلم بن جنامة رجلا من أهل الجاهلية قال النبي عليه السلام لا يرحم فدفن بعد موته فلفظته الارض ثم دفن فلفظته الارض فقال أما انها تقبــل من هو أعظم جرما منه ولكن الله أراكم حرمة القتل وفي قتل النفس افسادا لعالم ونقض البنية ومثـل هـذا الفساد من أعظم الجنايات ومعـلوم ان الجاني مأخوذ عن الجناية الاانه لو وقع الاقتصار على الزجر بالوعيد في الاتخرة ما انزجر الاأقل القليل فان أكثر الناس انما ينزجرون مخافة العاجلة بالمقوية وذلك عا يكون متلفا للجاني أو مجحفا به فشرع الله القصاص والدبة لتحقق معنى الزجر وهذا الكتاب لبيان ذلك وقد سماه محمد رحمه الله كتاب الديات لآن وجوب الدية بالقتمل أعم من وجوب القصاص فان الدية تجب في الخطأ وفي شـبه العمد وفي العمد عنــد تمـكن الشـبهة وكذلك الدية تتنوع أنواعا والقصاص لا يتنوع فالهذا رجح جانب الدية في نسبة الكتاب اليها واشتقاق الدية من الاداء لآنها مال مؤدى في مقابلة متلف ايس عال وهو النفس والارش الواجب في الجناية على ما دونالنفس مؤدى أيضاً وكذلك القيمة الواجبة في سائر المتلفات الا أن الدية السمخاص في بدل النفسلان أهل اللغة لايطردون الاشتقاق في جميع مواضعه لقصدالتخصيص بالتعريف وسمى بدل النفس عقلا أيضا لانهم كانوا اعتادوا ذلك من الابل فكانوا يأنون بالابل ليلا الى فناء أو لياء المقتول فيعقلونها فتصبح أولياء القتيل والابل معقولة نفنائهم فلهـــذا سموه عقلا \* ثم بدأ الكتاب فقال قال أبو حنيفة رحمـه الله القتل على ثلاثة أوجه عمد وخطأ وشبه العمد والمراد به بيان أنواع القتل بغير حق فيما يتعلق به من الاحكام كان أبو بكر الرازي يقول القتل على خمسة أوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما أجرى مجرى الخطأ وما ليس بعمد القتل وقصم ازهاق الحياة وهي غير محسوسة لقصه أخدها فيكون القصد الى ازهاق الحياة بالضرب بالسلاح الذي هو جارح عامل في الظاهر والباطن جميما ثم المتعلق بهذا الفعل أحكام منها المأثم وذلك منصوص عليه فى قوله ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية ومنهاالقصاص وهو ثابت في قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وما أخبر الله تعالى أنه كتبه على من قبلنا فهو مكتوب علينا ما لم يقم دليــل النسخ فيه وقد نص على أنه مكتوب علينا فقال كتب عايكمالقصاص في القتلى ثم بين وجه الحكمة فيه بقوله ولكم في القصاص حياة وفيه معنيان أحدهما أنه حياة بطريق الزجر لان من قصد قتل عدوه فاذا تفكر في عاقبة أمره انه اذا قتمله قتمل به انرجر عن قله فكان حياة لهما والثاني أنه حياة بطريق دفع سبب الملاك فان القاتل بفير حق يصير حربا على أولياء القتيل خوفا على نفسه منهم فهو يقصد افناءهم لازالة الخوف عن نفسه والشرع مكنهم من قتله قصاصالدفع شره عن أنفسهم واحياء الحي في دفع سبب الهلاك عنه وقال عليه الصلاة والسلام العمد قود أي موجبه القود فان نفس العمد لا يكون قودا وقال صلوات الله عليه وسلامه كتاب الله القصاص أي حكم الله والقصاص عبارة عن المساواة وفي حقيقة اللغة هو أتباع الاثر قال الله تعالى وقالت لاخته قصيه واتباع أثر الشئ في الاتيان عثله فجعل عبارة عن المساواة لذلك ومن حكمه حرمان الميراث ثبت ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لاميراث لقاتل بعد صاحب البقرةوفي روانة لاشئ للقاتل أي من الميراثومن حكمه وجوب المال به عند التراضي أو عندتمذر المجاب القصاص للشبهة ثبت ذلك بقوله تعالى فمن عني لهمن أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان أي فن أعطى له من دم أخيه شي لان العفو عمني الفضل قال الله تمالي يستلونك ماذا ينفقون قل العفو والمراد به اذا رغب القاتل في اداء الدية فالمولى مندوب الى مساعدته على ذلك وعلى القاتل اداؤه اليه باحسان اذا ساعده الولي وهذه الدنة مجب في مال القاتل اذا كان بطريق الصلح والتراضي فكانه هو الذي التزمه بالمقد وأما اذا كان عند تمذر استيفاء القصاص فلان في الدُّنَّة الواجبة عليه معنى الزَّجر ومعنى الزَّجر أَعَا يَتَّحقق فَعَا يكوناداؤه مجحفا به وهو الكثير من ماله ومختلفون فى وجوب الدبة مهذا الفضل عندوجوب القصاص به فالمذهب عنه نا أنه لم بجب الدية بالعمد الموجب للقصاص الا أن يصالح الولى القاتل على الدية وللشافعي رضي الله عنه فيه قولان في أحــد القولين موجب العمد احــد شيئين القصاص أو الدية تتعين ذلك باختيار المولى وفي القول الآخر موجبه القصاص الاأن للولى أن مختار أخـــذ الدية من غير رضا القائل واحتج في ذلك نقوله عليه الصـــلاةوالسلام 

على ان كل واحــد منهما موجــالقتل وان الولى مخــير بينهما ولما أتى بالقاتل الىرسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليه السلام للولى أتمفو فقال لافقال أتأخذ الدبة فقال لافقال القتل فقال نم فني هذا بيان أن الولي يستبد باخذ الدية كما يستبد بالعفو والقتل والمعنى فيه ان هذا اتلاف حيوان متقوم فيكون موجبا ضمان القيمة كاتلافسائر الحيوانات وقيمةالنفس الدتة وهذا لان الحيوان ليس من ذوات الامثال واتلاف القوم مما لام لله يوجب القيمة وقيمة النفس الدية بدليل حالة الخطأ فان الدبة اعا تجب بالاتلاف لا يصفة الخطأ لانه عذر مسقط والمتلف في حالة المسمد ما هو المتلف في حالة الخطأ الا أن الشرع أوجب القصاص عمني الانتقام وشفاء الصدر للولى ودفع الغيظ عنمه فكان ذلك بخلاف القياس لأنه اتلاف والاتلاف لايكون واجبا عقابلة الاتلاف وهو ايس عثل (ألا ترى) ان الجماءــة لقتلون بالواحــد ولا مماثلة بين المشرة والواحــد فعرفنا أنه ممنوع عمــني زيادة النظر للولى وذلك في أن لايسقط حقه في الواجب الاصلي بل يكون متمكنا فيــه كما لو قطع يد انسان ويد القاطع شلاء أو ناقصة باصبع فان القصاص واجب ولصاحب الحق أن يأخـــذ الارش بنير رضا الجانى لهذا المعنى ولان النفس محبّرمة بحرمتين وفى اتلافها هتاف الحرمتين جميعا حرمة حتى الله تمالي وحرمــة حتى صاحب النفس وجزاء حرمة الله تعالىالعــقو نة زجرا وجزاء هتك حرمة العبدالفرامة بببرا ولكن تعذر الجمع بينهماهاهنالان كلواحد منهما يوجبحقا للمبدحتي يممل فيهاسقاطه وبورثءنه ويسقط باذنه ولا يجوزا لجمع بين الحقين لمستحق واحد بمقابلة محل واحد فأنبتنا الجمع بينهما على سبيل التخيير وقلنا أن شاء مال الى جانب هتـك حرمية حق الله تمالي واستوفى المقولة وان شاء مال الى جهة حرمية حقالعباد فاستوفى الدية ولا خلاف أن أحد الشريكين في الدم اذا عفا أن الاخران يستوفى المال ولو لم يكن المال واجباله ينفس القتل لما وجب بالعفو لان العفو مسقط ولو وجب بالعفو لوجب على المافي وان كان محســنا كضمان الاعتاق بجب على المعتق اذا كان موسرا ولما وجب المال الاخر على القاتل عرفنا آنه كان واجبا لنفس القتل ولما ظهر ذلك عند العفو في حق من لم يمف فكذلك يظهر في حق المافي أذا عفا عن القصاص فقلنا تمكن من أخــ ذ المال ولان القاتل في الامتناع من أداء الدية بعد مااستحقت نفسه قصاصا ملق نفسه في التهلكة فيكون ممنوعا شرعا كالمضطر اذا وجد طعاما يشتريه ومعه ثمثه يفترض عليه شراؤه شرعا لهذا المعنى

فكذا هاهنا\* وحجتنا فيذلك قوله عليه الصلاة والسلام العمد قود فقد أدخل الالف واللام في العمــد وذلك للمعهود فان لم يكن فللجنس وليس ها هنا معهود فكان للجنس وفيــه "تنصيص على انجنس العمد موجب للقود فن جعل المال واجبا بالعمد مع القود فقد زاد على النص والى هذا أشار ابن عباس رضي الله عنه في قوله المدد قود ولا مال له فيه وء ن على وابن مسمود رضي الله عنهما قالا في دم عمد بين شريكين عفا أحدهما القلب نصيب الآخر مالا فتخصيصهما غير المافي توجوب المالله دليل على أن العافي لاشي له فأما ماروي من قوله فأهله بين خير تين فقد اختلفت الروامة فيــه فان في بمض الروايات ان أحبوا قتلوا وان أحبوا فادوا والمفاداة على منزان المفاعلة نقتضي وجود القتل بين آئنين بالتراضي وذلك أخذ الدية بطريق الصلح وتأويل الروايةالتي قال وان أحبوا أخذوا الدية من جهة ين احداهما انه انما لم يذكر رضا القاتل لان ذلك معلوم بديهة العقل فان من أشرف على الهلاك اذا تمكن من دفع الملاك عن نفسه باداء المال لاعتنع من ذلك الا من سفهت نفسه لان امتناعه لانقاء منفعة المال سفه ولا نتصور ذلك بعد ما تلفت نفسه وهو نظير قوله عليـــه الصلاة والسلام خذ سامك أو رأس مالك وهو في أخــذ رأس المال يحتاج الي رضا المسلم اليــه ولم يذكره لالانه غير محتاج اليه بللانه معلوم بطريق الظاهر والثاني انالمراد أن لا بجبرالولي علم أخذ الدنة شاء أو أبي لاان له أن بجبر غيره على اداء الدنة بدليل قصة الحديث فانهروي ان رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل يوم فتح مكة بمد ماأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكف عن القتل فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أما أنتم بإمماشر خزاعة فقد قتلتم هذا القتيل منهذيل وأنا والله عاقلته فوداه عائمة من الابل من عند نفســه ثم قال فمن ان الحيكم قد أنتسخ وأن الولى لا يجبر على أخذ الدية بعده وفي الحديث الآخر عرض الدية على الولى وهذا لاينني كون رضا القاتل مشروطا فيــه ولكنه اما أن يكون قصــد التبرع باداء الدية من عنده ولم يمتبر رضا القاتل في هذه الحالة أو أراد أن يملم رغبة المولى في أخذ الدية ثم يشتغل باسترضاء القاتل كن سمى بالصلح بين اثنين يسترضى أحدهما فاذا تم له ذلك حينئذ استرضي الآخر والمعني في المسئلة آنه أتلف شيأ مضمونًا فيتقدر ضمانه بالمثل ماأمكن كاتلاف المال وتفويت حقوق الله تمالى من الصوم والصـلاة والزكاة يكون الواجب فيها

المثل اذا أمكن وهذا لان ضمان المتلفات مقدر بالمثل بالنص قال الله تمالي فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه عثل مااعتدى عليكم ولان الزيادة على المثل ظلم على المتعدى وفي النقصان يحسن بالمتعدى عليه والشرع أنما يأمر بالعدل وذلك بالمثل اذا ثبت هذا فنقول الدية ليست بمال للمتلف والقصاص مثــل أمابيان أن الدبة ليست عثل فلان المهائلة بين الشيئين تعرف صورة أو معـنى ولا ممــاثلة بين المال والآدمى صورة ولا معنى والنفس مخــلوقة لاماتة الله تعالى والاشتغال بطاعته ليكون خليفة في الارض والمال مخلوق لاقامة مصالح الآدمي به ليكون مبتذلًا في حوائجــ فاما القصـاص من حيث الصورة فلانه قتل بازاء قتل وازهاق حياة بازهاق حياة ومن حيث المعني فالمقصود بألقتــل ليس الا الانتقام والثاني في معني الانتقام كالاول وبهذا سمى قصاصاتم المثل واجب بطريق الجبر ولا مجعل جبران الحياة بالمال وأنما جبران الحياة بحياة مثلها وذلك في القصاص فان الله تعالى نص على أن في القصاص حياة فعلينا أن نعتقد هــذا المعنى في القصاص عقلناه أو لم نعقله تمهو معقول من الوجه الذي ذكرنا انه حياة بطريق دفع سبب الهلاك ولكن للولى الذي هو قائم مقام المقتول كما ان المال في الموضع الذي يجب آبما ينتفع به الذي هو قائم مقام المقتول ولا حاجة بنا الي اثبات الماثلة في القصاص لأن ذلك وأجب بالقصاص وهو محض حق العبد ولا حق للعبد الا في المثل فاما أجزية الافعال المحرمة فتجب حقا لله تعالى وأنما حاجتنا الي أن يثبت انالمال ليس بمثل للنفس وقدد أثبتنا ذلك فقلنا لابجب بمقابلة النفس المتلفة قتــلا الافي الموضع الذي بجب بتعذر ايجاب المثل فينئذ بجب المال بالنص بخلاف القياس وهو في حالة الخطأ لان المثــل نهاية في المقوبات المعجلة في الدنيا والخاطئ ممذور فتعذر انجاب المثل عليه ونفس المقتول محرمة لايسقط جزء منها بعذر الخاطئ فوجب صيانتهاءن الهـ در فأوجب الشرع المال في حالة الخطأ لصيانة النفس المحرمة عن الاهدار لابطريق انه مثل كما أوجب الفدية على الشيخ الفاني عند وقوع الياس به عن الصوم وذلك لايدل على أن الاطمام مثل الصوم واذا تبت أن وجوب المال بهذا الطريق فني الموضع الذي يمكن فيه من استيفاء مثــل حقه لاممني لابجاب المال وكما ثبت هذا المعني في الخطأ قلنا في كل موضع من مواضع العمد بتحقق هذا الممنى نوجب هذا المال أيضا لان المخصوص من القياس بالنص يلحق به مايكون في معناه من كل وجه فالاب اذا قال ابنه عمدا بجب المال لتعذر ايجاب القصاص لحرمة الابوة واذا

عنى أحد الشريكين مجب للآخر المال لانه تمذر عليه استيفاء القصاص لمعنى في القاتل وهو انه حتى يقص نفسه بعفوالشريك فكان ذلك في معنى الخطأ فوجب المال للاخر ولا يجب للمافي لانه اعاتمذر استيفاءالقصاص على المافي باسقاطه من جهته لا عمني في القاتل ثم اقدام المافي على العفو يكون تعيينا منه لحقه في القصاص لان العفو يعترف فيه بالاسقاط وذلك لا يكون الا بعــد تعيين حقه فيه ومع تعيين حقه في القصاص لايجب له المال واذا مات من عليــه القصاص انما لانوجب المال لان هذا ليس في معنى الخاطئ من كل وجه فان تمذر ايجاب استيفاء القصاص بعد موته كان لفوات المحل فلو ألحقنا هذا بالخاطئ لمعنى التعذر كان قياسا والمخصوص من القياس لايقاس عليه غييره واذا كانت بد القاطم شلاء فالمجنى عليــه هاهنا عاجز عن استيفاء مثل حقة بصفتــه لالفوات المحل بل لمعنى في الجاني فأن شاء تجوز بدون حقه وان شاء مال الى استيفاء الإرش بمنزلة من أتلف على آخر كر حنطة ولم بجد عنـــده الاكرارديثافانه يتخير بين أن يتجوز بدون حقه وبين أن يطالب بالقيمة لتمذر استيفاءالمثل بصفته بخلاف مااذا قطعت يدالقاطع ظلما لأن تمذر الاستيفاء ها هنا لفوات المحل فلم يكن في المني الاول وهو بخـ لاف مااذا قطعت يده في سرَّقة أو قصاص فانه بجب الارش لان المحل هناك في ممنى القائم حكما حين قضي به حقا مستحقا عليه فيكون كالسالم له حكما فمن هذا الوجه هو في مهنى الخطأ وما قال ان في النفس حرمتين فنقول في نفس القاتل حرمتان كما في نفس القتول فاذا أوجبنا القصاص يحصل به مراعاة الحرمت بين جميعا ثم القصاص لايجب الا باعتبار الحرمت بين جميما واذا اعتبرناهما لايجاب القصاص لايبقي حرمة أخرى تعتبر لايجاب المال ولو كان المعنى الذي قاله صحيحا لوجب ان يجمع بينهما استيفاء كمن تتــل صيدًا ممـ لموكا في الحرم يجمع بين وجوب الكفالة لحرمـة حق الله تمالي ووجوب الضمان لحق المالك وفيما قررنا جو اب عما قال ان القصاص واجب بخلاف القياس فانه لما كان المثل صورة ومعنى هو القصاصعلم أنه هو الموجب الاصلى والذي قال أنه بالامتناع من أداءالدية يسلم نفسه في التهلكة ضعيف فان القاء النفس في التهلكة انما كان بالقبيل السابق فأما بالامتناع من اداء الدية يسلم نفسه لايفاء حق مستحق عليه وعتنع من اداء ما ليس عليه فلا يكون به ملقيا نفسه في التهلكة وأما شبه الدمد فهو ماتعمدت ضربه بالعصاء أو السوط أو الحجر أو اليد فان في هـ ذا الفعل معنبين العمد باعتبار قصد الفاعل الي الضربومعني الخطأ باعتبار

انعدام القصد منه الى القتل لأن الآلة التي استعملها آلة الضرب للتأديب دون القتل والماقل أنما تقصد كل فعل با كنه فاسـتعماله آلة التأديب دليل على أنه غير قاصد إلى القتل فكان في ذلك خطأ لشبه العمد صورة من حيث انه كانقاصدا الى الضرب والى ارتكاب ماهو محرم عليهوكان مألك رحمه الله تمول لاأدرىماشبه العمد وآنما القتل نوعان عمد وخطأ وهذا فاسد فان شـبه العمد ورد الشرع بهعلىمارواهالنعمان بن بشير رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الا أن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا وفيه مائة من الابل أربعون منها خلفة فى بطونها أولادها والصحابةاتفقوا علىشبه العمد حيث أوجبوا الدية فيه مغلظةمع اختلافهم في صفة التغليظ على مانبينه وقال على رضى الله عنه شبه العمد الضربة بالعصا والعزقة بالحجر المظيم فاما بيان أحكام شبه العمد فنقول انه لاقصاص فيه لتمكن الشبهة والخطأ من حيث انعدام القصدالي القتل والقصاص عقوبة تندرئ بالشبهات وهي تعمد المساواة ولا مساواة بين قتل مقصود وقتل غير مقصود ثم هذا القتل لما اجتمع فيهمعنيان أحدهما يوجب القصاص والا خريمنم ترجيح المالع على الموجب لان السمى في ابقاء النفس واجب ماأمكن فان الابقاء حياة حقيقة وفي القصاص حياة حكما فلهذا لا يوجب القود في شبه العمد واذا تعذر ايجاب القود وجبت الديةوهي مغلظة كما أشاراليهرسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله أربمون خلفة في بطونها أولادها وهو مروى عن ابن عمر وابن مسمود وأبي موسى الاشمري والمفيرة بن شعبة رضى الله عنهم أنهم أوجبوا الدية مغلظة في شبه العمد وهذا التغليظ أنما يظهر في أسنان الابل اذا وجبت الدية منها لافي شي آخر وهذه الدية على عاقلة القاتل بمنزلة الدية في الخطأ وهو قول عامة العلماء وكان أبو بكر الاصم يقول لا تجب الدية على العاقلة بحال لظاهر قوله ولا نزر وازرة وزر أخرى ولقول رسول الله صلى اللهعليه وسلم لا بي رمثة حين دخل عليه مع ابنه أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه أي لا يؤخذ بجنايتك ولا تؤخذ بجنايته ولان ضمان الاتلاف يجب على المتلف دون غيره بمنزلة غرامات الاموال وهذا أولى لان جنابة المتلف في اتلاف النفس أعظم من جنايته في اتلاف الاموال ولكنا نستدل بما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل عقل جناية كل بطن من الانصار عليهم وفي حديث حمدان بن مالك ابن نابغة قال كنت بين جاريتين لى فضربت احداهما بطن صاحبتها بعمود فسطاط أو بمسطح خيمة فالقت جنينا ميتا فاختصم أولياؤها الي رسول الله صلي اللهعليه وسلم فقال عليه السلام

لاولياء الضاربة دوه فقال أخوها عمر ان بن عو عمر الاسلمي أبدي من لاصاح ولا استهل ولا شرب ولا أكل ومثل دمه بطل فقال عليه الصلاة والسلام أسجع كسجع الكهان وفي رواية دعني وأراجيز العرب قوموا فدوه الحديث ففيه تنصيص على انجاب الدية على القاتل تم هو معقول المني من أوجه أحدها ان مثل هذا الفعل أنما تقصده القاتل نزيادة قوة له وذلك آنما يكمون بالتناصر الظاهر بين الناس ولهذا التناصر أسـباب منها مايكون بين أهل الديوان باجتماعهم في الديوان ومنها ما يكون بين العشائر وأهل الحال وأهل الحرف فانمايكون تمكن الفاعل من مباشرتهم بنصرتهم فيوجب المال عليهم ليكون زجرا لهم عن علم على علم على علم على المام على الما وبعثالهم على الاخذعلى أيدى سفهائهم لكيلا تقع مثل هذه الحادثة هذا في شبه العمد وكذلك في الخطأ لان مثل هذا الامر العظيم قلما يبتلي به المرء من غير قصد الا لضرب استهانة وقلة مبالاة تكون منه وذلك بنصره من ينصره ثم الدية مال عظيم وفي ايجاب الكل على القاتل اجحاف به فأوجب الشرع ذلك على الماقلة دفعا لضرر الاجحاف عن القاتل كما أوجب النفقة على الاقارب بطريق الصلة لدفع ضرر الحاجة ولهذا أوجب عليهم مؤجلا على وجه يقل مايؤديه كل واحد منهم في كل بجم ليكون الاستيفاء في نهاية من التيسير عليهم ولان كل واحد منهم يخاف على نفسه أن يبتلي بمثل ذلك فهذا يواسي ذلك اذا ابتلى به وذلك يواسي هذا فيدفع ضرر الاجحاف من كل واحد منهم ويحصل معنى صيانة دم المقتول عن الهدر ومعنى الاعسارلورثته بحسب الامكان وبهذا يتبين أنا لا نجعل وزرأحد على غيره وأنما نوجب مأنوجبه على الماقلة بطريق الصلة في المواساة ومهذا لا نوجب ذلك ان كان المتلف مالا لان الواجب قل ما يعظم هناك بل يتقدر بقدر المتاف فلا يؤدي إلى الاجحاف بالمتلف أن لو ضن به وهذا لانوجب القليل من الارشوهو ما دون ارش الموضحة على العاقلة ومن موجب شبة العمد أيضاحر مان الميراث لانه جزاء أصل الفعل وهو مالا يندرئ بالشبهات ومن موجبه الكفارة أيضا باعتبار هذا المني لأنه جزاء أصل الفعل وهو مما لايندري بالشبهات وبهذا ثبت في الخطأ المحض فني شبه العمد أولى وأما الخطأ فهو ماأصبت مما كنت تعمدت غيره والخطأ نوعان أحدهما أن يقصد الرمى الى صيد أو هدف أو كافر فيصيب مسلم فهذا خطأ من حيث انه انعدم منه القصد الي المحل الذي أصابوالثاني أن يرى شخصا يظنه حربيا فاذا هو مسلم أويظنه صيدا فاذا هو مسلم فهذا خطأ باعتبارمافي قصده وان كان هو قاصدا الى الحل الذي أصابه وحكم

الخطأ أنه لا يجب فيه القصاص لان الخطأ موضوع عنا رحمة من الشرع قال الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به وقال رينا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا وقال عليه السلام رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فاذا تمذر انجاب القصاص وجبت الدية بالنص قال الله تمالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الي أهله وبينا المعني فيه الصيانة دمالقتول عن المدر فاستحقاق صيانة نفسه لا يسقط بعذر الخاطئ ومن موجيه الكفارة فانها تثبت لهذا النص أيضا والمعنى فيهمعقول فان القتل أمر عظيم قل ما يبتلي به المرء من غير قصد مالم يكن به تهاون في التحرز وعلى كل أحد المبالغة في التحرز لكيلا يبتلي عثل هذا الاس العظيم فاذا ترك ذلك كان هوملتزما بترك التحرز فنوجب عليهالكفارة جزاء على ذلكولان مثل هذا الامر العظيم لا يبتلي به المرء الابنوع خذلان وهذا الخذلان لا يكون الاعن ذنوب سبقت منه والحسنة نذهب السيئة قال الله تعالى ان الحسنات بذهبن السيئات فنوجب عليه الكفارة لتكونماحية للذنوب السابقة فلايبتلي بمثل هذا الامر العظيم بعدهاوفي سيئة العمد معنى ايجاب الكفارة أظهر لما يلحقه من المأتم بالقصد الى أصل الفعل وفيه حديث واثلة ابن الاسقع حيث قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاحب لناقد أوجب الناربالقتل فقال عليه السلام اعتقواعنه رقبة يعتق الله تعالى بكل عضو عضوا منه من النار وايجاب النار لايكونالا بالاقدام على قتل محرم وقد قامت الدلالة على ان الكفارة لاتجب في العمد المحض فعرفنا أن المراد شبه العمد ثم قال الشافعي المعنى في وجوب الكفارة بالقتل آنه نقص من عدد المسلمين أجدهم بمن كان يحضر الجمع والجماعات فعليه اقامة نفس مقام ماأتلف ولا يمكنه ذلك احياءفعليه اقامة مقامالنفس المتلفة تحريرا لان الحرية حياة والرق تلف وبهذا أوجبالكفارة على العامد وقلنا نحن انما أوجب الكفارة عليه لأن الشرع سلم له نفسه شكراً لله حين أسقط عنه القود بمذر الخطأ مم تحقق اتلاف النفس منه فعليه اقامة نفس مقام نفسه شكر الله وذلك في أن تحرر نفس منه لتشتغل بعبادة الله وان عجز عن ذلك فعليه صوم شهرين متتابعين شكرا لله حيث سلم له نفسه وبهذا لانوجب الكفارة على العامد لان الشرع أوجب عليه القصاص ونوجبهافي شبه العمد لان الشرع سلم له نفسه تخفيفا عليه وترجيح أحد الممنيين على الآخر بيين في مسئلة كفارة العمد اذا انتهينا اليها ان شاء الله تعالى وايس في هـذه الكفارة اطعام عندنا وفى أحد قولي الشافعي اذا عجز عن الصوم يطم ستين مسكينا بالقياس على كفارة

الظهار وهو بناء على أصله ان قياس المنصوص على المنصوص بجوز فان المطلق والمقيـ د في حادثتين بحمل أحدهماعلي الاآخر وذلك غيرجائز عندنا وموضع بيانه أصول الفقه فاماماأجري مجري الخطأ على ما ذكره الرازي فهو النائم اذا انقلب على انسان فقتله وهذا ليس بعمد ولا خطأ لانه لا تصـور للقصـد من النائم حتى يتصور منه ترك القصد أو ترك التحرز ولـكمن الانقلاب الموجب لتلف ما نقلب عليه يتحقق من النائم فيجرى هذا مجرى الخطأ حتى تجب الدمة على عاقلته والكفارة ويثبت به حرمان الميراث ليوهم أن يكون متهاونا ولم يكن نامًا قصدا منه الى استعجال الميراث وأظهر من نفسه القصد الى محل آخر فأما ماليس بعمد ولا خطأ ولا أجرى مجرى الخطأ فهو حافرالبئر وواضع الحجر فيالطريق فليس بمباشر للقتل لانمباشرة القتل بايصال فدل من القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل فعله بالارض فعرفنا انه ليس بقاتل عمد ولا شبه عمد ولا خطأ ولا ماأجري مجرى الخطأ بل هو بسـ بب متمد فنوجب الدية على عاقلته للحاجة الى صيانة النفس المتلفة عن الهدر ولا يجب عليه الكفارة ولا محرم الميراث على ما يأتيك بيانه في بابه قال وفي النفس الدية معناه بسبب اتلاف النفس فان حرف في للظرف حقيقة والنفس لا تكون ظرفا للدية بل قتلها سبب لوجوب الدية كما نقال في النكاح حل وفي الشراء ملك وهذا لقوله تعالى ودية مسلمة الى أهله وقال عليه السلام في النفس مائة من الابل وقال على رضي الله عنه في النفس الدية ومالا يعرف بالرأى والمنقول عنه فيــه كالمرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وســلم وفي الانف الدية والحاصل ان مالا ثاني له في البدن من اعضاء أو معان مقصـودة فاتلافها كاتلاف النفس في انه يجب بها كمال الدية والاعضاء التي هي افراد ثلاثة الانف واللسان والذكر وذلك مروي في حديث سعيد ابن المسيب ان النبي عليه السلامقال في الانف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وهكذا روىءن على بن أبي طالب تم قطع الانف تفويت جال كامل ومنفعة كاملة وامتياز الآدى من بين سائر الحيو انات فات ممافتفو يتهما في معنى تفويت النفس فكما تجب الدية قطع جميم الانف يحيث يقطع المارن لان تفويت الجمال به يحصل وكذلك تفويت المنفعة لأن المنفعة في الانف اجتماع الروائح في قصبة الانف لنقلهمنها الى الدماغ وذلك تفويت بقطع المارن والمارن ما دون قصبة الانف وهومالان منه وكذلك في اللسان الدية لان الآدى قد امتاز من بين سائر الحيوانات باللسان وقدمن الله تعالى به على عباده فقال تعالى خلق الانسان علمه البيان

وذلك يفوت بقطع اللسان ففيه تفويت أعظم المقاصد فيالآدمي وكذلك في قطم بمض اللسان اذا منع الكلام وأن كان بحيث يمنع بمض الكلام دون البمض فالجواب الظاهر أن فيه حكومة عدل لأنه لم يتم تفويت المقصود بهذا القدر وأعا عكن فيه تقصان فيجب باعتباره حكومة عدل وقد قال بمض مشايخنا رحمهم الله ان الدية تقسم على الحروف فحصة ما يمكه ان يصححه من الحروف تسقط عنهوحصة مالا عكنهان يصححه من الحروف تجبعليه ولكن على هذا القول لايمتبر في القسمة الا الحروف التي تكون باللسان فاما الهاء والحاء والمين لا عمل للسان فيها فلا يعتبر ذلك في القسمة وفي الكتاب روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قضي في اللســان بالدية وفي الانت بالدية قال وفي الذكر دية لان في الذكر تفويت منفعــة مقصودة من الآدى وهي منفعة النسـل ومنفعة استمساك البول والرمي به عنــد الحاجة وكذلك في الحشفة الدية كاملة لان تفويت المقصود يحصل بقطع الحشفة كما يحصل بقطع جميم الذكر ووجوب الدية الكاملة باعتباره والمعانىالتيهي افراد في البدن العقل والسمع والبصر والذوق والشم فني كل واحد منهادية كاملة هكذا روى عن عمر رضي الله عنه آنه قضي لرجل على رجل باربع ديات بضربة واحدة كان ضربعلى رأسه فأذهب عقله وسمعه وبصره ومنفعة ذكره وكان المعنى فيــه أن العقل من أعظم ما يختص به الآدمى وبه ينتفع بنفســه في الدنيا والآخرة وبه يمتاز من البهائم فالمفوت له كالمبدل لنفســـه الملحق له بالبهائم وكذلك منفعة السمع فأنها منفعة مقصودة بها ينتفع المرء بنفسه وكذلك منفعة البصر فأنها مقصودة (ألا ترى) أن الناس تقولون للذي لا بصر له عنزلة الميت الذي لم يدفن وكذلك منفعة الشم منفعة مقصودة في البــدن ومنفعة الذوق كذلك فتفويتها من وجه اســتهلاك باعتبار ان فيه منفعة مقصودة فيوجب كمال الدية وكذلك في الصلب الدية كاملة اذا منع الجماع لما فيـــــهُ من تفويت منفعة مقصودة وهي منفعة النسل وكذلك اذا حدث فان فيه تفويت جمال كامل لان الجمال الادمى في كونه منتصب القامة قيل في معنى قوله تمالي لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم منتصب القامة وذلك يفوت اذا حدب والجمال الآدى مطلوب كالمنفعة فتفويت الجمال الكامل بوجب دية كاملة فان عاد الي حاله ولم ينقصه ذلك شيأ الأأن فيه أثر الضربة فهيه حكومةعدل لانه نني بمض الشـيئين ببقاء أثر الضربة فيجب باعتباره "حكم عدل ومن هذه الجملة الافضاءفي المرآة اذا كانت محيث لاتستمسك البول فانه بوجب كمال الدية لان فيه تفويت منفعة كاملة

لا ثانى لها في البدن وهي منفعة استمساك البول وذكر المبرد أن النبي عليه السلام قال في الصمر الدية وفسر المبرد ذلك نتعويج الوجه وفيه تفويت جمال كامل وأما ما يكون زوجا في البدن فني قطعهما كمال الدية وفي أحــدهمانصف الدية وأصل ذلك في حديث عمرو من شعيب عنأ بيه عن جده أن النبي عليه السلام قال في المينين الدية وفي احداهما نصف الدية وفي اليدين الدية وفي احداهما نصف الدية وهكذا روى عن على رضي الله عنه قال الاعضاء التي هي أزواج في البــدن المينان والاذنان الشاخصتان والحاجبان والشفتان واليدان وثديا المرأة والانثيان والرجلان أما فيالمينين اذا فقئا الدية كاملة تتفويت الجمال والمنفعة المقصودة وأما في الاذنين الشاخصتين فالدية كاملة لان في قطعهما تفويت الجال الكامل وتفويت المنفعة أيضا فان الاصوات تجتمع فيها وتنفذ الىالدماغ وبهماتق الاذى عن الدماغ ففيهما الديةوفي احداهما نصف الدية وكذلك في الحاجبين اذا حلقهما على وجه أفسد المنبت أو نتفهما فأفسد المنبت لأن فيه تفويت جمال كامل فيجب فيهما الدية وفي احداهما نصف الدية عندنا خلافا للشافعي رضي الله عنه على مانبينه في فصول الشعر انشاء اللهوفي الشفتين معني الجمال الكامل والمنفعة الكاملة فبقطعهما بجب الدية كاملة ويقطع احداها نصف الدية والعليا والسفلي في ذلك سواء وعنزيد بن تابترضي الله عنه قال في السفلي ثلثا دية وفي العليا ثلث الدية لان في العليا جمالا فقط وفي السفلي جمالا ومنفعة وهيى استمساك الريق بهاوكذلك في اليدين فان منفعة البطش في الادى منفعة مقصودة فني قطعهما تفويت هذه المنفعة وفي قطع احداهما تنقيصه وكذلك في ثديي المرأة منفعة مقصودة كاملة وهي منفعة رضاع الولد وكما تجب الدية بقطع تدبيها تجب بقطم حلمتيها لأن تفويت المنفعة محصل بقطع الحلمة كما محصل نقطع جميع الثدى فهو نظير ما ذكرنا في الحشفة مع الذكر والمارن مع الانفوفي الانتيين منفعة مقصودة وهي منفعة الامناء والنسل ففيهما الدية وفي احداهما نصف الدية وفي الرجلين منفعة مقصودة وهي منفعة المشي وانتفاع ألمرء ننفسه أنما يكون اذا تمكن المرءمن المشي فقطع الرجايين عنزلة استتهلاكه حكما وأما ما يكون أرباعا في البــدن فهو اشفار العينين بجب في كل شفر ربع الدية ويســتوى ان نتف الاهداب فأفسد المنبت أو قطع الجفون كلها بالاشفار لان تفويت الجمال يتم بذلك وكذلك البصر ويكون آخره العمي فيجب فيها كمال الدية وهي ارباع في البــدن فتوزع الديةعليها

فى كل واحدةمنها ربع الدية فأما ما يكون اعشارا فى البدن كالاصابع يمنى أصابع اليدين أو الرجلين فان قطع أصابع اليـد يوجب كمال الدية لما فيها من تفويت منفعة البطش والبطش بدون الاصابع لايتحقق وفى كل أصبع عشر الدية هكذا روى فى حديث سعيد بنالمسيبه أن النبي عليه السلام قال وفى كل أصبع عشر من الابل وجميع ماذكر نا مذكور فيما كـتب رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم وفيها وفي كل أصبع عشر من الابلوفي كل سن خمس من الابل وهكذا رواه عبد الله من عمررضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عمر رضي الله عنه في الابتداء يقول في الخنصرست من الابل وفي البنصر تسم من الابل وفي الوسطى عشر وفي السبابة والابهام خمس وعشرون تم لما بلغه حديث رسول الله صلى الله عليه وســلم رجع الى الحديث فقال الاصابع كلما سواء والذى تبيناه فى أصابع اليد كذلك في أصابع الرجل لان في قطعها تفويت منفعة المشي ومنفعة المشي كم نفعة البطش والصغير والكبير فيجيع ماذكرنا سواء لان في اعضائه عرضة لهذه المنافع مالم يصبها آفة فغي َ تَفُو نَتُهَا تَفُو يَتُ المُنْفَعَةُ كِمَا فِي حَقَّ الكَّبِيرِ وأَمَّا مَا زَيْدَ عَلَى ذَلَكَ فِي البدن فَهَى الاسنان عجب في كل سن نصف عشر الدية لما روينا من الحديث ويستوى في ذلك الانياب والنواجذ والضواجاك والطواحين ومن الناس من فضل الطواحين على الضواحك لما فيها من زيادة المنفعة ولسنا نأخذ مذلك لان النبي عليه الصلاة والسلام قال في كل سن خمس من الأبل من غير "فصيل ثم ان كان في بعضها زيادة منفعة فني بعضها زيادة جمال والجمال في الآدى كالمنفعة حتى قيــل اذا قلع جميع أســنانه فعليه ســتة عشر ألفا لان الاسنان آننان وثلاثون سنا فاذا الواجب في كل نصف عشر الدية خمسائة بلغت الجملة ستة عشر ألفا وليس في البدنجنس يجب بتفويته أكثر من مقدار الدية سوىالاسنان فان قلع جميع أسنان الكوسج فعليه أربعة عشر ألفا لان أسنانه تمانية وعشرون هكذا حكى أن امرأةقالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فأنت طالق فسئل أبو حنيفة رحمه الله عن ذلك فقال تعد أسناله فان كانت آنين و ثلاثين فليس بكوسج وان كانت عمانية وعشرين فهو كوسج قال وبلغنا عن على رضى الله عنه قال في الرأس اذا حلق ولم ينبت الدية كاملة وبهذا أخذ علماؤنا رحمهم الله وقال اذا حلق شمر رأس انسان حتى أفسد المنبت فعليه كمال الديةالرجل والمرأةفي ذلك سواء وقال الشافعي في شمر الرأس حكومة عدل وكذلك في اللحية اذا حلقت فلم تنبت كمال الدية عندنا

وقال الشافعي رضي الله عنه حكومة عدل لانه شعر مستمد من البدن بعد كمال الخلقة فلا يتعلق علقه كمال الدية كشمر الصدر والساق وهذا لانه ليس في حلق الشمر تفويت منفعة كاملة انما فيه فقط تفويت بمض الجمال فانه يلحقه نوع شين على الوجه الذي لغير الكوسج نقلة شمره ووجوب كمال الدية يعتبر بتفويت منفعة كاملة والدليل عليه أن ما يوجب في الحر كمال الدية بوجب في العبد كمال القيمة وبالاتفاق لوحاق لحية عبد انسان لايلزمه كمال القيمة وان أفسد المنبت وأنما يلزمه النقصان فكذلك في حق الحر\*وحجتنا في ذلك حديث على رضي الله عنه فان مانقل عنه في هذا الباب كالمرفوع اليرسول الله صلى الله عليه وسلم لان ذلك لا يستدرك بالرأى والمعنى فيه انه فوت عليه جمالا كاملا فيلزمه كمال الدية كما لو قطع الاذنين الشاخصتين وبيان ذلك أن في اللحية جمالا كاملا في أوانه وكذلك في شمر الرأس جمال كامل (ألا ترى) ازمن عدم ذلك خلقة تكاف لسترهواخفائه ولا شك ان في شمر الرأس جالا كاملا وبمض المنفمة أيضا فما يحصل لهابالجمال من المنفعة أعظم وجوه المنفعة وكذلك فى اللحية والاصــل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آنه قال ان لله تمالى ملائكة تسبيحهم سبجان من زبن الرجال باللحي والنساء بالقرون والذوائب تم تفويت المنفعة يوجب كمال الدية كما اذا ضرب على ظهره حتى انقطع ماؤه فكذلك تفويت الجمال الكامل يوجب كمال الدية لان الفرض للمقلاء في الجمال أكثر مما هو في المنفعة بخلاف شمر الصدر والساق فليس في حلقه "فويت جمال كامل فلهذا لم يؤثر ذلك في النقصان فلايجب شيء فأما في لحية العبد فروايتان روى الحسنءن أبيحنيفة آنه بجب كمال القيمة وفي ظاهر الرواية بجب نقصان القيمة وهو نظير الروايتين في قطع الاذنين الشاخصتين من العبد فغي رواية الحسن قال القيمة في العبــد كالدية في الحر فما يجب متفويتــه كمال الدية في الحر يجب بتفويته كمال القيمة في العبد وفي ظاهر الرواية قال الجمال غير مقصود للمولي من عبده وانما المقصود منفعة الاستخدام ومحلق لحيتــه أو قطع الاذنين الشاخصتين منه لا يفوت هذا المقصود فلهذا لا بجب به كال القيمة فأما الجال فقصود في الاحرار وبتفويته بجب كمال الدية وتحكموا في حلق لحية الكوسيجوالاصح في ذلك ما فصله أبو جمفر الهندواني رحمه الله ان كان الثابت على ذقنه شمر اتممدودة فليس في حلق ذلك شي لان وجود ذلك لايزينه وربما يشينه وإن

كان أكثر من ذلك فكان على الذقن والخد جميما ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل لان في هذا بعض الجمال ولكنه ليس بكامل فيجب بتفويته حكومة عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية لائه ليس بكوسج وفي لحيته مدنى الجال الكامل وهذا كله اذا فسد المنبت فان نبت حتى استوى كما كان لا بجب فيــه شي لانه لم ببق لفــهل الجاني أثر فهو عنزلة الضربة التي لا يبق أثرها في البـدن ولكنه يؤدب على ذلك لارتكاب ما لا يحـل له وان نبتت بيضاء فقد ذكر في النوادران عند أبي حنيفة لا يلزمه شي ُ لان الجمال يزداد مبياض شمر اللحية وعندهما نجب حكومةعدل لان بياض الشعر جمال في أوانه فآما في غير أوانه فيشينه فيجب حكومة العدل باعتبارهوقد بينا ان في أحد العينين نصف الدية ويستوى الجواب ان انخسفت أوذهب بصرها وهي قائمة أو أبيضت حتى ذهب البصر لان المنفعة المقصودةمن المين تفوت في هــذا كله وقيل ذهاب البصر بمنزلة فوات المين فلا معتبر سقائها بعد ما ذهب البصر (ألاتري)أن من خنق انسانا حتى مات عليه كال الدبة وان كانت النفس باقية على حالها وكذلك اليد اذا شلت حتى لاينتفع بها ففيها أرشها كاملا أما لان الشلل دليل موتها أو لان ماهو المقصود وهو منفعة البطش تحقق فواته بصفة الكمال فهو وما لو قطعت اليد سواء في انجاب الارش قال وفي الموضحة نصف عثىر الدية والكلام في معرفة الشجاج ان يقول الشجاج الحارصة وهي التي تشتى الجلد ومنه بقال حرص القصار الثوب ثم الدامغة وهي التي يخرج منها قدر الدمع من الدم ثم الدامية وهي التي يخرج منها قدر الدمع من الدم ثم الباصمة وهي التي تبضع بعض اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تقطع أكثر اللحم وروى عن محمدر حمه الله ان المتلاحمة قبل الباضعة وهو اختلاف في مأخذ الكلم لافي الحكم فمحمد رحمه اللهذهب الى أن المتلاحمة مأخوذة من قولك النحمالشيآ ناذا اتصل أحدهما بالآخر والمتلاحمةما نظهر اللحم ولا تقطعه والباضعة بمدها وفي ظاهر الرواية المتلاحمة ماتعمل في قطع أكثر اللحرفهي بمد الباضمة ثم السمحاق وهي التي تقطع اللحم وتظهر الجلدة الرقيقة بين اللحم والعظم فتلك الجلدة تسمى سمحاقا ومنه سمى العظم الرقيق سماحيق تم الموضحة وهي التي توضح العظم حتى يبدو ثم الهـاشمة وهي التي تكسر العظم ثم المنقلة وهي التي يخرج منها العظمأو نجمل العظم كالنقلة وهي كالحصى ثم الآمة وهي التي تظهر الجلد بين العظم والدماغ وتسمى تلك الجلدة أم الرأس ثم الدامنة وهي التي تجرح الدماغ الاأن محمدا رحمهالله لم يذكر الدامغة لان النفس لاتبقي

بمدها عادة فيكون ذلك قتلا لا شجة ولم بذكر الحارصة والدامية لان الظاهر أنه لا يبقى لهما أثر وبدون نقاء الاثر لا بجب شئ فامابيان الاحكام فنقول أمافي الموضحة فيجب نصف عشر الدية هكذا روىءن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في الموضحة خمس من الابل وهكذا روى في حديث عمرو بنحزم وفهابرويه سعيد بن المسيب وهذااذا كانت الموضحة خطأ فان كانت عمدا ففيها القصاص لان اعتبار المساواة فيها ممكن فان عملها في اللحم دون العظم والجنايات فيما دون النفس توجب القصاص اذا أمكن اعتبار المساواة فيها فأما قبل الموضحة من الشجاج ففيها حكومة عدل اذا كانت خطأ وكذلك ان كانت عمدا في رواية الحسن عن أبي حنيفة فانه لا قصاص فما دون الموضحة لانه تتعذر اعتبار المساواة فيها من حيث المقدار فريما سبقي من أثر فعـل الثاني فوق ما سبقي من أثر فعل الاول وفي ظاهر الرواية يقول ُفيها القصاص لانعملها في الجلد أعظم والمساواة فيها ممكنة بان يسبرغورها بالمسبارتم يتخذ حديدة بقدر ذلك فيقطع بهامقدار ماقطع وانجاب حكومة المدل فيهذهالشحاج مروى عن اراهم النخمي وعمر سعبد المزيز رحمهما الله قالا مادون الموضحة من الشجاج عنزلة الخدوش ففيها حكومة عدل وقد جاء في الحديث ان عليا رضي الله عنه قضي في السمحاق باربع من الابل وانما محمل على ان ذلك كان مقدار حكومة عدل ثم اختلف المتأخرون من مشامخنار حمهم الله في ممرفة حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك أن نقو م لو كان مملوكا بدون هذا الاثر ونقوم مع هذا الاثر ثم ننظر الى تفاوت ما بين القيمتين كم هو فان كان بقدر نصف المشر بجب نصف عشر الدية وان كان تقدر ربع المشر بجب ربع عشر الدية وكان الكرخي يقول هذا غير صحيحفر بما يكون نقصان القيمة بالشجاج التي قبل الموضحة أكثر من نصف المشر فيؤدى هذا القول الى أن يوجب في هذه الشجاج من الدية فوق ماأوجبه الشرع في الموضحة وذلك لا يجوز ولكن الصحيحان ينظركم مقدارهـذه الشجة من نصف عشر الدية لان وجوب نصف فمشر الدنة ثابت بالنص وما لا نص فيه برد الى المنصوص عليه باعتبار المعنى فيه فاما في الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الآمة ثلث الدية وتسمى المأمومة أيضا وذلك فيما كتبه رسول الله صلى اللهعليه وسلم لعمرو بن حزم قال في الماشمة عشر من الابل وفي المنقلة خمسة عشر وفي الآمة ثلث الديةوالجاعفة كالآمة يجب فيها ثلث الدية لان الجاعفة واصلة الى أحد الجوفين وهوجوف البطن فتركمون كالواصلة

الى جوف الرأس وهي الدماغ وان نفــذت الجائفــة ففيها ثلث الدية لانها بمنزلة الجاعفتين احداهما منجانب البطن والاخرى من جانب الظهر فيجب فى كل واحدة منهما ثلث الدية وفى كل مفصل من الاصابع ثلث دية الاصبع اذا كان فيها ثلاثة مفاصل وان كان فيهامفصلان ففي كلمفصل نصف دية الاصبع لان المفاصل الاصبع كالاصابع لليدفكما ان دية اليد تتوزع على الاصابع على التساوى فكذلك دية الاصبع تتوزع على المفاصل على التساوى فالاصبع اذا كانت ذات مفصلين كالابهام فانه يجب في كل مفصل نصف دية الاصبع واذا كانت ذات اللاث مفاصل فغي كلمفصل ثلث دية الاصبع وذلك مروى عن على وابن عباس قالا لايفضل شيء منها على شئ وابن مسمود قال في دية الخطأ اخماسا عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبونوعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض والكلام هاهنا في فصول أحدها انه لاخلافأن الدية من الابل مائة على ماقال رسول الله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من الابلواختلفوا في أن الدراهم والدنانير في الدية أصل أم باعتبار قيمة الابل فالمذهب عندنا انهماأصل وفي قول الشافعي بدخلان على وجه قيمة الابل وتتفاوت بتفاوت قيمة الابل ويحكي عن أبي بكر الرازى انه كان يقول أولا وجوبهما على سبيل قيمة الابل ولكنهماقيمةمقدرة شرعا بالنص فلا يزاد عليها ولاينقص عنها ثم رجع عن ذلك وقال هما أصلان في الدية واحتج الشافعي رضي الله عنه محديث الزهري قال كانت الدية على عهد رسول الله عليه السلام مائة من الابل قيمة كل بدير أوقية ثم غلب الابل فصارت قيمة كل بدير أوقية ونصفا نمغلبت فصارت قيمة كل بدير أوقيتين فمازالت تعلمو حتى جعلها عمر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عنْ جده أن النبي عليه السلام قضي في الدية عائة من الابل قيمتها أربعة آلاف درهم أو أربعائة ديناروحجتنا في ذلك حديث سعيد بن المسيب السلماني أن عمرَ بن الخطاب لما دوَّن الدواوين جمل الدية على أهــل الابل مائة من الابل وعلى أهل الذهب ألف ديناروعلى أهل الورقءشرة آلاف درهم وقضاؤه ذلك كان بمحضر من الصحابة ولم يذكر عليه أحد فحل محل الاجماع منهم والمعنى فيــــه ان للقاضي أن يقضي بالدية من الدراهم أو الدنانير مؤجلاً في ثلاث سنين فلو كان الاصل في الدية الابل وهي دين والدراهم والدنانير بدل عنها كان هــذا دينا بدين ونســيئة بنسيئة وذلك حرام شرعًا

وضحه ان الآدي حيوان مضمون بالقيمة كسائر الحيوانات والاصل في القيمة الدراهم والدنانير الا أن القضاء بالابل كان بطريق التيسير عليهم لانهم كانوا أرباب الابل وكانت النقو وتتمسر منهم ولانهم كانوا يستو فون الدية على أظهر الوجوه لينددفع بها بمض الشر عنهم وذلك في الابل أظهر منه في النقود فكانت بخلاف القياس مهـذا المني ولكن لا يسقط مها ماهو الاصل في قيمة المتلفات؛ ثم لاخلاف ان الدية في الخطأ من الابل تجب اخماسا كماذكرهابن مسمودوالسن الخامس عندنا ابن مخاض وعندالشافعي ابن لبون فمذهبنام روى عن عمر وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم واحتج الشافعي عاروي أن النبي عليه السلام قضي في الدية عائة من ابل الصدقة يمني من الاسنان التي تؤخذ في الصدقة وابن مخاض لامدخل له في الصدقة ولا بن اللبون مدخل قال عليه السلام في خمس وعشر بن بنت مخاض فان لم يكن فان لبون وحجتنا في ذلك حديث حذيفة بن مالك الطائي عن ابن مسمود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية الخطأ أخماس عشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشر ونابن مخاض وقال عليه السلام في النفس المؤمنية مائة من الأبل والم الابل مطلقًا يتناول أدنى ما يكون منهوا في المخاض أدنى من ابن اللبون ولان الشرع جمل ابن اللبون عنزلة منت المخاص في الزكاة فامجاب ابن اللبون هاهنا في معنى امجاب أربعين من بنت المخاض وذلك لا يجوز بالاجمـاع فأما ألحديث الذي رواه فالمراد اعطاء الدية من ابل الصدقة على وجهالتبرع عنعاقلة القاتل لحاجتهم لاان يكون المراد من الاسنان التي توجد في الصدقة ثم الن المخاض بدخل في الصدقة عندنا على الوجه الذي بدخل الن اللبون لان ابن اللبون عندنا يستوفي باعتبار القيمة فكذلك ان المخاض وأما في شبه العمد فعلي قول أبي حنيفة وأبي بوسف تجب مائة مرن الابل ارباعا خمسة وعشرون المة مخاض وخمس وعشرون لنت ابن لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة وهو قول ابن مسعود وقال الشافعي ومحمد تجب أثلاثا ثلاثون حقةوثلاثون جذعة وأربعون مابين ثنية الى بازل وكابها خافة والخلفة هي الحامل وهو قول عمر وزيد بن ثابت والمغيرة بنشعبة وأبي موسى الأشدري وقال على رضي الله عنه تجب أثلاثا ثلاثة وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون جذعة وأربعة وثلاثون خلفة وقال عُمَان رضي الله عنه تجب اثلاثًا من هذه الاسنان من كل سن ثلاثة وثلاثون واحتج 

ألا ان قتيل خطأ العمد قتيل السوط والمصافيهمائة من الابل أربمون منها في بطونهاأ ولادها وعن عمر أنه قضى بذلك في شبه العمد وقضاؤه كان عحضر من الصحابة وأبو حنيفة وأبو بوسف احتجا محديث السائب من يزمد أن النبي عليه السلام قضي في الدية عائمة من الابل أرباعا ومملوم آنه لم يرد به الخطأ لانها في الخطأ تجب أخماسا فمر فنا أن المراد بهشبه العمد وقال في النفس المؤمنة مائة من الابل والمراد بهأدني ما يكون منه وما قلناه أدنى والمعني فيه انه انما تجب الدية عوضًا عن المقتول والحامل لا بجوز أن تستحق في شيُّ من المعاوضات فكذلك لا تستحق في الدية لوجهين أحدهماأن صفة الحمل لا عكن الوقوف علىحقيقتها والثاني إن الجنين من وجه كالمنفصل فيكون هـذا في معنى ابجاب الزيادة على المائة عددا وبالاتفاق صفة التغليظ ليستمن حيث العددبل من حيث السن ثم الديات تعتبر بالصدقات والشرع نهى عن أخذ الحوامل في الصدقات لانها كرائم أموال الناس فكذلك في الديات وهذا لان شبه العمد يجب على العاقلة يطريق الصلة منهم للقاتل عنزلة الصدقات فأما الحديث الذي روى فلا يكاد يصح لأن ما ذكره رسـول الله صـلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع كان محضر من جماعة من الصحابة ولم رو هذا الحديث الا النمان بن بشير وهو في ذلك الوقت كان في عــداد الصبيان وقد خنى الحديث على كبار الصحابة حتى اختلفوا بينهم على أقاويل كمآ بينا ولمتجر المحاجة بينهم بالحديث فلو كان صحيحا لما اختلفوامع هذا النص ولا احتج به بمضهم على بمض ومن أصل أ بى حنيفة ان العام المتفق على قبوله أولى بالأخذ به من مثل هذا الخاص ولا خلاف أنصفة التغليظ في الدية لا تثبت الافي أسنان الابل و به يستدل الشافعي على أن الأصل في الدية الابل فقط ولكنا نقول ما عرفنا صفة التغليظ الا بالنص فان الدية مدل عن المتلف ولا مختلف التلف بالخطأ وشبه العمد وأغا نثبت صفة التغليظ عا ورد به الشرع خاصة قال وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انهجمل الدية على أهل الابل مائة وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهـل الذهب ألف دينار وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهــل البقر مائتي بقرة وعلى أهــل الحلل مائتي حلة والحلة اسم لثو بينو به نأخذ فنقول الدية من الدراهم تتقدر بمشرة آلاف درهم مما تبكون الفضة فيهاغالبة على الغش وقد بينا ذلك في كـتاب السرقة وقال مالك والشافعي من الدراهم اثنا عشر ألف درهم لحديث أبى هريرة ان النبي عليه السلام قال من سبح في كل يوم وليلة مثل ديته اثني عشر ألف تسبيحة

فكأنما حرر رقبة من ولد اسماعيل وفي كـناب عمرو بن حزم ان النبي عليه السلام جـل الدية من الدراهم اثني عشر ألفا ولانه لا خلاف أنها من الدَّنانير ألف دينار وكانت قيمة كل دينار على عهد رسول الله عليه السلام اثني عشر درهما بيانه فيحديث السرقة فانه قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم بعد ما قال القطع في ربع دينار وانما يكون ثلاثة دراهم ربع دينار اذا كانت قيمة كل درهم اثني عشر درهما وحجتنا في ذلك حديث دحم ان رجلا قطع يد رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضي عليمه بنصف الدية خمسة آلاف درهم وقضي عمر رضى الله عنه في تقدير الدية بعشرة آلاف وقدكان بمحضر من الصحابة ولم يحتج عليه أحد منهم بحديث مخلاف ذلك فلو كان فيه حديث صحيح خلاف ما قضي به عمر لماخفي عليهم ولما تركوا المحاجة به ثم المقادير لا تمرف بالرأىفما نقل عن عمر من التقدير يعشرة آلافدرهم ومساعدة الصحابة معه على ذلك بمنزلة الفاق جماعتهم على رواية هذا المقدار عن صاحب الشرع عليه السلام ولان الدية من الدنانير ألف دينار وقد كانت قيمة كل دينار على عهد رسول الله عليه السلام عشرة دراهم بدليل النص المروى في نصاب السرقة حيث قال لا قطع الافي دينار أو عشرة دراهم وقال على رضى الله عنه حين ضجر من أصحابه ليت لي بكل عشرة من أهل المراق واحدا من أهل الشام صرف الدنانير بالدراهم ونصاب الزكاة منهماعلي أن قيمة كلدينار كانت عشرة دراهم ثم أيو يوسف ومجد رحمهما الله أخذا بظاهر حديث عمر وقالا الدية من الاصناف الستة فان عمر رضي الله عنه جعلها من هذه الاصناف وقدر كل صنف منه عقدار ومعلوم أنه ما كان تنفق القضاء بذلك كله في وقت واحد فعرفنا ان المراد بيان المقدار من كل صنف وأبو حنيفة قال الدية من الابل والدراهم والدنانير وقد اشتهرت الاثار بذلك عن رسول الله عليه السلام وانما أخذ عمر من البقر والغنم والحلل في الانتداء لانها كانت أموالهم فكان الاداء منها أيسر عليهم وأخذها بطريق التيسير عليهم فظن الراوي ان ذلك كان منه على وجه بيان التقدير للدية في هذه الاصناف فلياصارت الدواوين والاعطاآت جل أموالهم الدراهم والدنانير والابل فقضي بالدية منها ثم لا مدخــل للبقر والغنم في قيمة المتلفات أصلافهي بمنزلة الدور والعبيد والجواري وهكذا كان ينبغي أن لا تدخل الابل الا أن الآثار اشتهرت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركنا القياس بذلك في الابل خاصة وقد ذكرنا في كـتاب المعاقل ما يدل على أن قول أبي حنيفة كقولهما فانه قال لوصالح

الولي من الدية على أكثر من ألني شاة أو على أكثر من مائتي بقرة أو على أكثر من مائتي حلة لا يجوز الصلح فهذا دليل على أن هذه الاصناف في الدية أصول مقدرة عنده كما هي عندهما قال وبلغنا عن على أنه قال في دية المرأة على النصف من دية الرجــل في النفس وما دونها وبه نأخذ وقال ابن مسمود هكذا الا في ارش الموضحة وارش السن فانها تستوي في ذلك بالرجل وكان زيد بن ثابت يقول آنها تعادل الرجل الى ثلث ديتها يعني اذا كان الارش بقدر ثلث الدية أو دون ذلك فالرجل والمرأة فيه سواء فان زاد على الثلث فحينئذ حالها فيه على النصف من حال الرجل وبيانه فيما حكى عن ربيعة قال قلت لسعيد بن المسيب ما تقول فيمن قطع أصبع امرأة قال عليه عشر من الابل قلت فان قطع أصبعين منها قال عليه عشرون من الابل قلت فان قطع الانة أصابع قال عليه الانون من الابل قلت فان قطع أربعة أصابيم منها قال عليه عشرون من الابل قلت سبحان الله لماكثر ألمها واشتد مصابها قل ارشهاقال أأعرابي أنت فقلت لابل جاهل مسترشد أو عاقل مستفت فقال انهالسنة فبهذا أخذالشافعي وقال السنة اذا أطلقت فالمراد بها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروون حديثا أن النبي عليـــــه السلام قال تمادل المرأة الرجـــل الى ثلث الدية وحجتنا في ذلك ما ذكره ربيمة فانه لو وجب بقطع ثلاثة أصابع منها ثلاثون من الابل ما سقط بقطع الاصبع الرابع عشر من الواجب لأن تأثير القطع في ايجاب الارش لا في اسقاطه فهذا معنى يحيلة العقل ثم بالاجماع بدل نصفها على النصف من بدل نفس الرجل والاطراف تابعة للنفس وأنما تـكون تابعة اذا أخذنا حكمها من حكم النفس الا اذا أفردناها بحكم آخر وقول سعيد انهالسنة يعنى سنة زيد وقد أفتى كبار الصحابة بخلافه والحديث الذى رووا نادر ومثل هذا الحكم الذي يحيله عقل كل عاقل لا يمكن اثباته بالشاذ النادر وأما ابن مسمود فكان يقول فىالتسوية بينهما فى ارش السن والموضحة استدلالا بما قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين فانه قضي بفرة عبد أو أمة قيمتها خمسمائة ويسوى بين الذكر والانثى في ذلك وبدل الجنين نصف عشر الدية فالهذا سوى بينهما في مقدار نصف عشر الدية وذلك ارش السن والموضحة ولكمنا نقول في الجنين آنما قضي بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يتعذر الوقوف على صفة الذكورة والاتوثة في الجنين خصوصا اذا لم يتم خلقــه ولان الوجوب هنــاك باعتبار قطم السر فقط والذكر والانثي في ذلك سواء وهاهنا الوجوب باعتبار صفة المالـكية وحال

الإنثى فيه على النصف من حال الذكر فالذكر أهل لمالكية النكاح والمال جميعاوالانثى أهل لمالكية المال دون النكاح على ما نبينــه وفي هذا أرش الموضحة وما زاد على ذلك سواء قال وفي ذكر الخصي ولسان الاخرس واليد الشلاء والرجل العرجاء والمينالقائمة الموروالسن السوداء وذكرالعنين حكم عـدل بلغنا ذلك عن ابراهم وهذا لان ايجاب كمال الارش في هذه الاعضاء باعتبار تفويت المنفعة الكاملة وذلك لا يوجد لان منافع هذه الاعضاء كانت فائنة قبل جنانه (آلا ترى) ان من ضرب على بد انسان حتى شلت أو على عينه حتى ذهب بصره يجب عليه الارش فلولا تفويت المنفعة لماحل بها لما لزمه كمال الارش فلو أوجبنابالقطع بعد ذلك ارش كاملا مرة أخرى أدى الى انجاب ارشين كاماين عن عضو واحدوقال مالك رضي الله عنه بجب في هذه المواضع الارش كاملا و نقول في قطعها تقويت الجمال الـكامل والجمال مطلوب من الآ دى كالمنفعة بل الجمال برغب فيهالعقلاء فوق رغبتهم في المنفعة ولكنا نقول في الاعضاء التي يكونفيها المقصود المنفعة والجمال تبيع فباعتباره لا تسكامل الجناية في الارش تم في المدين القائمة الموراء جمال عند من لا يمرف حقيقة الحال فأماعند من يمرف ذلك فلا فعرفنا أن معنى الحال في هذه الاعضاء غير كاملة بعد فوات المنفعة فلوجو دبعض الجمال فيها أوجبنا حكم عدل فلانمدام الكمال فيها لا يوجب كالالارشوفي الضلم حكم عدل وفي الساعد اذا كسر أوكسر أحد الزندين حكم عدل وفي الساق اذا انكسرت حكم عدل وفي الترقوة حكم عدل على قدر الجراحة والحاصل أنه لا قصاص في شي من المظام أذا كسرت الا في السن خاصة لقوله صلى الله عليه وسلم لا قصاص في العظم لان القصاص ينبني على المساواة ولا تتحقق المساواة في كسر العظم لانه لا يذكر من الموضع الذي يراد كسره وبدون اعتبار المهائلة لا يجب القصاص فاذا تمذر انجاب القصاص وليس فيها ارش مقدر كان الواجب فيها حكم عدل فأما في السن فيجب القصاص وهو مروى عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضي في القصاص في السن وبين الاطباء كلام في السن أنه عظم أو طرف عصب يأبس فمنهم من يذكر كون السن عظها لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة ويلين بالحل فعلى هذا لاحاجة الى الفرق بينه وبين سائر العظام متى تبت أنه ليس بعظم ولئن قلنا أنه عظم وفي سائر العظام لتعذر اعتبار المساواة لا يجب القصاص وذلك لا يوجــد هاهنا لانه يمكن أن يبرد بالمبرد بقدر ما كسر منه وكذلك ان كان قلع السن فانه لايقلع منه قصاصا لتعذر اعتبار الماثلة فيه فربما تفسد

به لهاته ولكن يبرد بالمبرد الى موضع أصل السن فأما اذا كان خطأ فالواجب فيه الارش كما بينا وهو الممنى في الفرق بينه وبين سائر المظام لانه ليس لسائر المظام ارش مقدر وانما بجالقصاص فنما يكون له ارش مقدرشرعا ولهذا قلنافي أصحالروايتين علىما ذكره الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما انه لاقصاص فمادون الموضحة لانه ليس فيه ارش مقدر شرعا ثم ان ضرب على سنه حتى اسودت أو احمرت أو اخضرت فعليه ارش السن كاملا لان الجمال والمنفعة نفوت بذلك وقال السواد في السن دليل موتها فاذا اصفرت فقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله أن فيها حكم عدل وذكر هشام في نوادره عن محمد عن أبي حنيفة رحمهماالله أن فيها حكم عدل وفي الحر لاشئ وفي المملوك حكم عدل وعن محمد رحمه الله فيها حكم عدل وهو قول أبي يوسـف لان الجمال على الكمال في بياض السن فبالصفرة ينقص ممنى الجمال فيها ولهـ ذا يجب في المملوك حكم عدل فكذلك في الحر وأبو حنيفة رحمه الله يقول الصفرة منألوان السن فلا يكون دليل موتالسن والمطلوب بالسن فيالاحرازالمنفعة وهي قائمة بمدما اصفرت فأما حقالمولى فىالمملوك فالمالية وقد تنتقص باصفرار السنوعلي هذا لو قلع سن فنبتت صفراً، أو نبتت كما كانت فلاشي عليه في ظاهر الرواية لان وجوب الارش باعتبار فساد المنبت وحين نبتت كما كانت عرفنا آنه مافسد المنبت ثم وجوب الارش باعتبار بقداء الاثر ولم يبق أثر حـين نبتت كما كانت وقدروى عن محمد في الجراحات التي تندمل على وجه لا ببقي لهــا أثر تجب حكومة بقدر ما لحقه من الالم وعن أبي يوسف رحمه الله يرجع على الجاني بقدر ما احتاج اليه من عن الدواء وأجرة الاطباء حتى اندملت وأبو حنيفة رحمه الله قال لابجب شي لا نه لاقيمة لمجرد الالم (ألاتري) ان من ضرب ضربة تألم مها ولم يؤثرفيه شيء لابجب شيء أرأيت لوشتمه شتيمة أكان عليه أرش باعتبار ايلام حل فيه قال وُفي اليد أذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكم عــدل فما بين الكف إلى الساعد وان كان من المرفق كان في الذراع بعد دية اليه حكم عدل أكثر من ذلك وههذا قول أبى حنيفة ومحمد وعند أبي وسف لا يجب فيه الا ارشاليد اذا قطعهامن نصف الساعدو كذلك روى ابن سماعة عن أبي يوسف فيما اذا قطعها من المنكب انه لا يجب الا أرش اليد واحتج في ذلك بقوله عليه السلام وفي اليدين الدية وفي أحدهما نصف الدية واليداسم للجارحة من رؤس الاصابع الى الآباط وقد روينا في حـديث عمر ان بن حارنة أن النبي عليه السلام قضي

على قاطع اليد ينصف الدية خمسة آلاف من غير تفصيل وقد روى في بعض الروايات أنه قطعها من نصف الساعد ولانالساعد ليس له ارش مقدر فيكون تبعالماله ارش مقدر كالكف فان بالاجماع يجب نصف الدية بقطع الاصابع ثم لو قطع الكف مع الاصابم لا يلزمه الا نصف الدية وتجمل الكف تبما للاصابع لهذا الممني فكذلك اذا قطع من نصف الساعد أو المرفق أو المنكب لانه ليس من هذه الاعضاء بدل مقدر سوى الاصابع (ألا ترى ) أنه لو قطع المارن أو الحشفة يلزمهالدية ولو قطع جميع الأنف أو جميع الذكر لا يجب عليه أكثر من دية واحدة وأبو حنيفة ومحمد قالا مازاد على الكف من الساعد اما أن يجمل تبما للاصابع أو الكف ولم يمكن جمله تبما للاصل لان الكف حائل بينه وبين الاصابع والتابع مايكون متصلا بالاصل ولا يمنجمله تبما للكف لان الكف في نفسه تبع للاصابع ولا تبع للتبع فاذا تمذر جمله تبما ولا يجوز اهداره عرفنا أنه أصل بنفسه وليس فيه ارشمقدر فيجب حكم عدل كما لو قطم يده من الفصل أولا فبرأت ثم عاد فقطم الساعد ولا حجة في الحديثين لآن اليد اذا ذكرت في موضع القطع فالمراد به مَن مفصل الزند بدليل آية السرقة والذي روى أن القطع كان من نصف الساعد شاذ لايعتمد على مثله في الاحكام فاذا كسر الانف ففية حكم عدل لما أن كسر الانف جناية ليس فيها أرش مقدر فيجب فيها حكم عدل ككسر الساعد والساق فان قطع اليــد وفيها ثلانة أصابع فعليه ثلاثة اخماس دية اليد ويدخل ارش الكف في ارش الاصابع ها هنا بالاتفاق لان أكثر الاصابع لما كانت قائمـة جمل كقيام جميمها فيكون الكف تابعالها واقامة الاكثر مقام الكل أصلفي الشرع فاما اذا كانعلى الكف أصبعان أو أصبع فقطع الكف فعند أبي حنيفة رحمه الله يلزمه ارش ما كان قاءًامن الاصابع ويدخل ارش الكف في ذلك وعند أبي يوسف ومحمد ينظر الى ارش مابقي من الاصابع والى ارش الكف وهو حكومة عدل فايهما كان أكثر يدخل الاقل فيــه لان أكثر الاصابع هاهنا فائتة فيج.ل ذلك كفوات الكلولو قطع الكف وليس عليها شي من الاصابع كان عليه حكم عدل فهذا مثله وهذا لان ببقاء أكثر الاصابع تبقى منفعة البطش وان كان يمكن فيها نقصان فيعتبر تفويت ذلك في ايجاب الارش وأما ببقاء أصبع واحـــد فلايبتي منفعة البطش ولا يمكن اعتبار ذلك في ايجاب الارش فيجب حكم عدل الا أنه لابد من اعتبار أرش الاصبع المقطوعة بالنص ومن اعتبار حكومة العدل في الكف لما قلنا ولا

وجه الى الجمع بينهما بالاتلاف فاعتبرنا الاكثر منهما فجملنا الاقل تابعا للاكثر وهو أصل في الشرع في باب الإرش وأبو حنيفة يقول ارش الاصبع مقدر شرعا وليس للكف ارش مقدر شرعا وماليس بمقدر شرعا بجمل تبعالما هو مقدر شرعا ولهذا جمل الكف تبعا لجميع الاصابع وهذا لمعنيين أحدهما أن المقدر شرعا نابت بالنص وما ليس فيه تقدير فهو تابت بالرأى والرأى لا يعارض النص والمصير الى الترجيح بالكثرة عنــد المساواة في القوة والثاني ان المصير الى الرأى والتقويم لاجـل الضرورة وهذه الضرورة لا تتحقق عند امكان انجاب الارش المقدر بالنص وسوى هذا عن أبي يوسف روايتان احداهما أنه كان يقول أولا عليه ارش الاصبع وحكومة المدل في الكف يجمع بينهما لان جمل الكف تبعا للاصابع باعتبار ان ممنى البطش يكون بهما وذلك لا يوجد في الاصبع الواحد ولا يمكن جعل الاصبع تبعا للكف لان الاصبع ارشا مقدرا شرعا فلا مجوز النقصانءن ذلك بالرأى فاذا لم يمكن أتباع أحدهما الآخر كان كلواحد منهما أصلا فيجب ارشهماوعنه في رواية أخرى آنه يلزمه ارش الاصبيع القائمة وموضعها من الكف يكون تبعاله ويلزمه حكومة عدل فيما وراء ذلك من الكف لان الاصابع لو كانت قائمة كان موضع كل أصبع من الكف تبما لذلك الاصبع فمند قيام البعض يمتبر البعض بالكل ثم في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة وان لم يبق الا مفصل من أصبع فانه يجب ارش ذلك المفصل ويجعل الكف تبما لهلان ارش ذلك المفصل مقدر شرعا وما بقي شيء من الاصل فان قل فلا حكم للتبع كما اذا بقي واحد من أصحاب الخطة من المحلة لايمتبر السكان وروى الحسن عن أبيحنيفة قال اذا كان الباقىدون أصبع فانه يمتبر فيهالاقل والاكثر فيدخل الاقلفي الاكثرلان ارش الاصبع منصوص عليه فأما ارش كل مفصل فغير منصوص عليه وانما اعتبرنا ذلك بالمنصوص عليمه بنوع رأى وكونه أصلا باعتبار النص فاذا لم يرد النص في ارش مفصل واحد اعتبرنا فيــه الاقل والاكثر لما بينا ولكن الاول أصح قال وفي تدى الرجل حكم عدل ويسمى الثندوة أيضا لآنه ليس فيه منفعة مقصودة ولا جمال كامل فانه مستور بالثيابعادة لكن فيه بعض الجمالوفيما يبقى من أثره بعدالقطع بعض الشين فيجب بحكم عدل باعتباره وفي الاذن اذا ببست أو انخسفت ورعا تقول انخنست حكم عدل لان المنفعة القصودة لا تفوت به وهو ايصال الصوت الى الصماخ وكذلك لايفوت به الجال كله بل يمكن فيه النقصان لاجله يجب حكم عدل قال وبلفناعن ابراهيم أنه لاتمقل الماقلة

الا خسمائة درهم فصاعدا وبه نأخذ وكلشئ من الخطأ يبلغ نصف عشر دية الرجل خسمائة أو نصف عشر دية المرأة ما تتين وخمسين فهذا على الماقلة في شبه العمد وما دون ذلك في مال الجانى حالا لحديث ابن عباس موقوفا عليه ومرفوعا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتمقل الماقلة عمدا ولاعبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة ولان مادون أرش الموضحة في معنى ضمان المال فانه لا بجب الا باعتبار التقويم وهو غير مقدر شرعا وضمان الجناية انما يفارق ضمان المتلفات في كونه مقدرا شرعا وأدنى ذلك ارش الموضحة فما دون ذلك عنزلة ضمان المتلفات فيكرون عليه حالا في ماله وأرش الموضحة فما زاد عليه الى ثلث الدية يكون على الماقلة مؤجلا في سنة واحدة فان زاد على ذلك أخذ الفضل في سنة أخرى الى تمام الثلثين فان زاد على الثلثين أخذ ذلك الفضل في السنة الثالثة الى تمام الدية بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أول من فرض المطاء وجمل الدية في اللاث سنين الثلث في سنة والنصف في سنتين والثلثين في سنتين وقد ثبت باتفاق العلماء التأجيل في جميع الدية الى ثلاث سنين وآنه يستوفى كل المث في سنة ولما أببت التأجيل في المث الدية سنة واحدة أببت في أبماض ذلك الثلث بمايكون في معناه اعتباراً للبعض بالكل وكذلك الثلث الثاني لما ثبت التأجيل في جميعهالسنة الثانية فكذلك في ابماضه قال ودية أهل الذمة من أهل الكتاب وغيرهم مثل دية المسلمين رجالهم كرجالهم ونساؤهم كنسائهم وكذلك جراحاتهم وجناياتهم بينهم وما دون النفس في ذلك سواء فان كانت لهم معاقل يتعاقلون علىءواقلهم وان لم يكن لهم معاقل فني مال الجاني وهذا لانهم بمقدالذمة التزموا أحكام الاسلام فيما يرجم الى المعاملات فيثبت فيما بينهم من الحكمة ماهو ثابت بين المسلمين وديتهم مثل دية أحرار المسلمين عندنا وقال مالك دية الكتابي على النصف من دية المسلم وهو أحد قولى الشافعي وقال في قول آخر دية الكتابي على الثلث من دية المسلم ودية المجوسي عماعائة درهم استدلالا بالآيات الدالة على نفي المساواة بين المسلمين والكفار لقوله تعالى لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة ولقوله أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقالا يستوون وقال عليه السلام المسلمون تسكافؤا دماؤهم فدل اندماءغيرهم لا تكافئ دماءهم وفي حديث سعيد بن المسيب أن النبي عليه السلام قضى في دية الكتابي بثلث دية المسلم وفي رواية بنصف دية السلم وعن عمرانه قضي في دية المجوسي بما عائة درهم ولان نقصان الكفر فوق نقصان الانوثة واذا كانت الدية تنقص بصفة الانوثة فبالكفر أولى واغا

انتقصت بصفة الانوثة لنقصان دبن النساء كما وصفهن بهرسول اللهصلي اللهعليه وسلمفي قوله انهن ناقصاتعقل ودين وتأثير عدم الدين فوق تأثير نقصان الدين يدلعليه ان بدل النفس ينتقص بالرق والرق أثر من آثار الكفر وأثر الشي دون أصله فلان ينتقص بأصل الكفر كان أولى ويتفاحش النقصان اذا انضم الى كفره عدم الكتاب نسبة فتناهى النقصان نسبة حتى لا يوجب الا ما قضي به عمر رضي الله عنه وهو تمانمائة درهم \* وحجتنا في ذلك قوله تمالى وأن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله والمراد منهماهو المراد من قوله في قتل المؤمن ودية مسلمة الى أهله وفي حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ودى العامر بين اللذين قتلهما عمرو بن أمية الضمرى وكانا مستأمنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بدية حرين مسلمين وقال عليه السلام دية كل ذى عمد في عمده ألف دينار وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما انهما قالا دية الذمي مثل دية الحر المسلم وقال على رضي الله عنه أنما أعطيناهم الذمة وبذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كاموالناوما نقلوا فيه من الآثار بخلاف هذا لا يكاد يصح فقد روى عن معمر رضي الله عنه قال سألت الزهري عن دية الذمي فقال مثل دية المسلم فقلت أن سيميدا يروى بخلاف ذلك قال ارجع الى قوله تمالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله فهذا بيان أن الرواية الشاذة لا تقبل فيما يدل على نسخ الكتاب ثم تأويله أنه قضى بثلث الدية في سنة واحدة فظن الراوى أن ذلك جميم ما قضي به وعند تعارض الاخبار يترجح المثبت للزيادة وقوله المسلمون تدكمافأ دماؤهم لايدل على أن دماء غيرهم لا "دكافئهم فتخصيص الشيء بالذكر لايدل على نفي ماعداه والمراد بالآثار نغي المساواة بينهما في أحكام الآخرة دونأحكام الدنيا فانا نرى المساواة بيننا وبينهم في بمض أحكام الدنيا ولا يجوز أن يقع الخلف في خـبر الله تعالى والـكلام من حيث المعنى فيالمسألة منوجهين أحدهماانأهل الذمة يستوون بالمسلمين في صفة المالكية فيستوون يهم في الدية كالفساق مع المدول وهــذا لان نقصان الدية باعتبار نقصان المالكية ولهــذا تنصفت بالانوثة لتنصف المالكية فان المرأة أهل ملك الماك الملك النكاح وانتقص عن ذلك بصفة الاجتنان في البطن لانه ليس بأهـل للمالكية في الحال وان كان فيه عرضية أن يصير أهلا في الثاني وانتقص بنقصان الرق بخروجه من أن يكون أهلا لمالكية المال ومالكية النكاح ينفسه وهذا لان وجوب الدية لاظهارخطر المحل وصيانته عن الهدر وهذا الخطر

باعتبار صفة المالكية وبصفة المملوكية يصيرمتبدلااذا ثبت هذا فنقول لاتأثير للكفر وعدم الكتاب في نقصان المالكية فتستوى دية الكافر بدية المسلم والثاني ان وجوبالدية باعتبار ممنى الاحراز والاحراز يكون بالدار لابالدين والاحراز بالدين من حيث اعتقاد الحرمة وانما ظهر ذلك في حقمن نعتقده دون مالا نمتقد فاماالاحراز بقوة أهل الدار فيظهر فيحق أهل الكتاب وأهل الذمة ساووا المسلمين في الاحراز بالدار ولهذا يستوى بينهمو بين المسلمين في قيمة الاموال فكذلك في قيمة النفوس ولا يدخل عليه الاناث فانهم في الاحراز يساوين الذكور ولكن تنصف الدية في حقهن إباعتبار نقصان المالكية ولانهن تباع في مهني الأحراز لانالاصرةلاتقوم بهن وقصدنا بالتسوية بينأهل الذمة والمسلمين وقد سوينا فيحق الرجال والنساء جميما وجنايات الصي والممتوه والمجنون عمدها وخطؤها كلها على العاقلة اذا بلغت خسمائة فان كانت أقل من خسمائة فني أموالهم لان مادون الحسمائة في معدى ضمان المال والا تلاف الوجب للمال شحقق من هؤلاء كما شحقق من العقلاء البالغين فأما الخسمانة فصاعدا نهي على عاقلتهم العمد والخطأ في ذلك سواء بلغنا ان مجنونا سمى على رجل بسيف فضر به فرفع ذلك الى على رضي الله عنه فجمله على عاقلته وقال عمده وخطؤه سواء وهو على أحد قولي الشاذمي وفي قوله الثاني قال عمده عمد حتى تجب الدية عليه في ماله لان العمد لغه القصد لانه ضد الخطأ فن تحقق منه الخطأ يتحقق منه العمد الا أنه ينبني على هـذا القصد حكمان أحدهما القود والآخر الدية في ماله حالا والصي ليس من أهل أحدالحكمين وهوالمقوبة لان ذلك ينبني على الخطاب وهو غير مخاطب وهو من أهل الحكم الآخر وهو وجوب الضمان في ماله كما في غرامات الامـوال فيـلزمه ذلك عنزلة فعـل السرقة يتعلق به حكمان أحدهما عقوبة وهي القطع والصبي ليس بأهـل له والآخر غرامـة وهو الضمان والصي أهل لذلك فيسوى بالبالغ ﴿ وحجتنا في ذلك ان العسمد في باب القتل مايكمون محظورا محضا ولهذا علق الشرع بهما هو عةو بة محضة لقوله عليه السلام العمد قود وفعل الصي لايوصف بذلك لانه ينبني على الخطاب فـ لا يتحقق منه العـمد شرعا في باب القتل والثاني أن العمد عبارة عن قصد معتبر في الاحكام شرعا فأصل القصد يتحةق من البهيمة ولا يوصف فعلها بالعمدية وقصد الصبي كذلك لانه غيرصالح لبناء أحكام الشرع عليه فاعتبار قصده شرعافيما ينفعه لافيمايضر هولهذا كان عمده بمنزلة الخطأ دون خطأ البالغ لانالبالغ انعدم منه القصد مع قيام الاهلية للقصد الممتبر شرعا وفي حق الصبي والمجنون انمدمت الاهلية لذلك ثم خطأ البالغ أنما كان على عاقلته لممنى النظر والتخفيف على القاتل بمذر الخطأ والصبي في ذلك أقوى من صفة الخطأ ولكون فعل الصبي دون خطأ البالغ في الحكم قلنا لايلزمه الكفارة بالقتـــل ولا يحرم الميراث على ما يأتيك بيانه واذا ضرب الرجــل بطن المرأة فالقت جنينا ميتا ففيه غرة عبد أو أمة يعدل ذلك بخمسمائة والغرة عند بعض أهل اللغةالمملوك الابيض ومنهغرة الفرس وهو البياض الذي على جبينه ومنه توله عليه السلام أمتى غرمحجلون يوم القيامة وعند بمضهم الغرة الجيد يقال هو غرةالقبيلة أي كبير أهلها ثم القياس في الجنين أحد شيئين إما ان لايجب فيه شئ لانه لم تعرف حياته وفعل القتل لا يتحقق الا في محل هو حي والضمان بالشك لا يجب ولا يقال الظاهر أنه حي أو معد للحياة لأن الظاهر حجة لدفع الاستحقاق دون الأسـتحقاق به وبهذا لا يجب في جنين البهيمة الا نقصان الام ان عمكن فيها نقصان وان لم يتمكن لايجب شي والقياس أن يجب كال الدية لأن الضارب منع حدوث منفعة الحياة فيه فيكون كالمزهق للحياة فيما يلزمه من البدل كولد المفرور فانه حر بالقيمة لهـــذا المعني وهو آنه منع حدوث الرق فيه ثمالماء في الرحم مالم يفسد فهو معد للحياة فيجمل كالحي في ايجاب الضمان باتلافه كما يجمل بيض الصيد في حق المحرم كالصيد في ايجاب الجزاء عليه بكسره ولكنا تركنا القياس بالسنة وهو حديث حمل بن مالك كما روينا وروى ان عمر رضي الله عنه خوصم اليه في املاص المرأة فقال أنشدكم بالله هل سمع أحد منكم من رسول الله صلى الله عليه وسلمفيذلك شيأ فقدم المفيرة بن شعبةوروى حديثالضر تين فقال عمر من يشهدممك فشهد معه محمد بن سلمة بمثل ذلك فقال عمر رضي الله عنه لقد كدنا أن نقضي مارأينا فيمافيه سنةرسول الله صلى الله عليــ وسلم ثم قضى بالغرة وعن عبــد الرحمن بن فليح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غرة عبد أو أمة قيمته خمسمائة تمهذه الآثار دليل لنا على ان الدية تتقدر بعشرة آلاف لان بدل الجنين بالاتفاق نصف عشر الدية وقد قــدر ذلك بخمسمائة فعرفنا أن جميع الدية عشرة آلاف وفيه دليــل على ان الحيوان لايثبت دينا في الذمة ثبوتا صحيحًا بل باعتبار صفة المالية لانه كما أوجب في الجنين عبدًا أو أمة نص على مقدار المالية وهو خمسمائة وفيه دليل أن الواجب بدل نفس الجنين وأن الاصل في الابدال المقدرة النفوس وأنْ مَا يَجِبِ فِي بِدُلُ الْجِنْيِنِ عِنْزُلَةُ مَا يَجِبِ فِي بِدُلُ المُنْفُصِلُ حِياً لَانَهُ قضى بذلك على الماقلة

ولهـ ذا قال عامة العلماء أن بدل الجنين يكون موروثًا عنــ لورثته الا أن الضارب أن كان أباه لم يرث شيأ لانه قاتل وقال الليث بن سعد يكون لامــه لانه في حكمجزء منأجزائها والدليل عليه أنه يكون مؤجلا في سنة وبدل الطرف هو الذي تأجل في سنة وأما بدل النفس فيكون في اللاث سنين قل أو كاثر كما لو اشترك عشرون رجلا في قتل رجل بجب على كل واحد منهم نصف عشر الدية في ثلاث \*سنين وحجتنافي ذلك قوله عليه السلام دوه أي أدوا دية فقد جدله في حكم النفوس وسمي الواجب في بدله ديةوهو اسم لبدل النفس والدليل عليه أن بدل الجزء لايجب بدون نقاء النقصان حتى لو قلم سنا فنبت مكانه سنن اخرى لم يجب شئ وهاهنا بجب بدل الجنين وان لم يكن في الام نقصان دل ان وجو به باعتبار معنى النفسية وبدل النفس يكون مورونًا عن صاحبها وهي في الحقيقة نفس مودعة في الام حتى تنفصل عنها حية فالجناية عليها قبل الانفصال معتبرة بالجنايةعليها بمدالانفضال الاانه من وجهنسبة الجزء فلا شبت من التأجيل فيه الا القدر المتيقن به وعلى هذا الاصل قلنا لاتجب الكفارة على الضارب الأأن يتبرع بها احتياطا هكذا نقل عن محمدر حمه الله وعند الشافعي تجب الكفارة لانه فيحكم النفوس واتلاف النفس موجب الكفارة ولكنا تقول هو جزء من وجهواعتبار صفة الجزئية عنم وجوب الكفارة ومع الشك لاتجب الكفارة ولكن اعتبار معنى الجزئية لاعنع وجوب الضمان فأوجبنا الضمان وألحقناه في ذلك بالنفوس نموجوب الكفارة بطريق السكر حيث سلم الشرع نفسه له فلم يلزمه القود بعذر الخطأكما بينا وذلك لا يوجد هاهنا فاتلاف الجنين لا يوجب القصاص محال فلهذا لا يلزمه الكفارة ومذهب الشافعي لايستقر على شئ في الجنين لانه يجعله في حكم الكفارة كالنفوس ثم يقول البدل الواجب فيــه معتبر بامه لا بنفسه حتى يكون الواجب عشر بدل الام وعندنا هو معتبر بنفسه وأنما تبين ذلك فيجنين الامة فالواجب عندنا نصف عشر قيمته ان كان ذكرا وعشر قيمته ان كانت انثي وعند الشافعي الواجب عشر قيمة الام ذكرا كان أو أنثى قال لا نه انما يجب البــدل باعتبار معنى الجزئية دونالنفسية (ألاتري) انه يتنصف بالانوثة وهذا لان اعتبار النفسية في الجنين ليس بني على سبب معلوم حقيقة فلا يجب المصير اليه عند الضرورة وذلك في حكم الكفارة لانها لا تجب باعتبار معنى الجزئية فأما في حكم البدل لاضرورة فابجابه ممكن باعتبار الجزئية وهي معلومة حقيقة فكان الواجب عشر دية الام اذا ثبت هذا في جنين الحرة فكذلك في جنين

الامةلان القيمة في حق الماليك كالدية في حق الاحرار وفيما ذهبتم اليه تفضل الانثي على الذكر في ضمان الجنايات ولكنا نقول الجنين فيحكم البدل بمنزلة النفوس حتى يكون بدله وروثا عنه وذلك يختص ببدل النفس وبدل النفس يعتبر بحال صاحب النفس والدليل عليه ان جنين أم الولدمن الولي بجب فيــه الغرة ولو كان الوجوب باعتبار صــفة الام لم يجب لانها مملوكة وكذلك النصرانيــة اذا كانت فى بطنها جنين من زوج مسلم فيضرب انسان بطنها يلزمه الفرة ولو كان المعتبر حالها لم بجب على أصله لان دية النصر انية عنده على الثاث من دية السلم وكذلك لو كانت مجوسية ومافى بطنها مسلم باسلام أبيه فثبت ان المعتبر حاله بنفسه الا آنه يسوى بين الذكور والاناث لانه شعذر في الجنين النميمز بين الذكروالانثي خصوصا قبل أن يتم خلقه فان وجوب البدل لا يختص بما بمد تمام الخلقة وكما لايجوز تفضل الانثى على الذكر في ضمان الجنايات لا نجوز التسوية باعتبار الاصـل ثم جازت التسـوية هاهنــا بالاتفاق فكذلك التفضل وهذا لاز الوجوب قطع التسوية لاباعتبار صفة المالكيــة لانه لامالـكية في الجنينوالانثي في معنى النشو" يسوى بالذكر ورعا يكونالانثي أسرع نشوا كما بعد الانفصال فلهذا جوزنا تفضيل الانثى على الذكر ثم وجوب البدل فيجنين الامة . تول أبى حنيفة و محمــد وهو الظاهر من قول أبى يوسف وعنــه في رواية انه لايجب الا نقصان الام ان نمكن فيها نقص وان لم يتمكن لايجب فيها شئ كما في جنين البهيمة وإكمنا نقول وجوب بدلجنين الآدمية لتحقيق معنى الصيانة عن الهـــدر وجنين الامــة في ذلك كجنين الحرة وهذه السئلة في الحقيقة تنبني على اختلافهم في ضمان الجناية على المهاليك فان عند أبى يوسف هو بمنزلة ضمان المال يجب بالغا ما بلغ وعند أبي حنيفة ومحمدهو بدل عن النفس ولهذا لا يزاد على مقدار الدية محال على ماياً تياك بيانه وان خرج الجنين حيا بعد الضربة ثم مات ففيه الدية كاملة لانهلما انفصل حياكان نفسا من كل وجه وقتل النفس المؤمنة يوجب الدية والكفارة قال الله تمالي ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنــة ودية مسامة الي أهــله ولو قتلت الام ثم خرج الجنين بعد ذلك منها ميتا فني الام الدية ولا شي في الجنين عندنا وعلي قول الشافعي بجب الغرة في الجنين لان في اتلاف الجنين لافرق بين أن ينفصل ميتا وهي حية أو وهيميتةوقد تبين ان الضارب أتلف نفعله نفسين فيلزمه بدل كل واحد منهما ولكنا انما أوجبنا البدل في الجنين بالنص بخلاف القياس وورود النص به فيمااذا انفصل منهاوهي حية لانه

قال فألقت جنينا ميتا وانما أضاف الالقاء اليها اذا كانت حية فبقي مااذا انفصل بعـــد موتها على أصل القياس ثم يتم كن الاشتباه في هلاكه اذا انفصل بعد موتها فريما كان ذلك بالضربة ورعاكان بانحباس نفسـ م ملاكما ومع اشتباه السبب لا بجب الضمان مخلاف ما اذا كانت حية حين انفصل الجنين ميتا عنها ثم هذا على أصل أبي حنيفة ظاهر لانه لا يجمل ذكاة الام ذ كاة الجنين فكذلك لا يجمل قتل الام قتلا للجنين والشافعي جمل ذكاة الام ذكاة الجنين فكذلك يجمل قتل الام تتلا للجنين وأبو يوسف ومحمد قالا القياس ماقاله أبو حنيفة ولكنا تركنا ذلك في حكم الذكاة بالسنة ولان الذكاة تنبني على الوسم فبقي القياس معتـبرا في حكم القتل فلا يكون قتل الام قتلا لاجنين وان كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر بمدموتها وهما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها خسمائة درهم وليس في الذي خرج بمد موتها ثي اعتبارا لكل واحد منهما عالوكان وحده وهذا لانه لاسبب لموت الذي خرج قبل موتها سوى الضربة واشتبه السبب في الذي خرج بعد موتها ومع اشتباه السبب لا يجب الضمان ثم الذي خرج قبل موتهاميتا لايرث من دية أمه لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث ولها ميرانها منه لانها كانت حية بعد ماوجب مدل هذا الجنين بانفصاله ميتا فلها ميراثها منه وان كان الذي خرج بعد موتها خرج حياثم مأت ففيه الدية أيضًا لأن الاشتباه زال حين انفصل حيا وقد مات بالضربة بعد مأصار نفسا من كلُّ وجه فتجب فيه الدية كاملة وله ميرانه من دية أمـه ومما ورئت أمه من أخيه وان لم يكن لاخيه أب حي فله ميرائه من أخيه أيضا لانه كان حيا بعد موتهما فيكون له الميراث منهما ولا قصاص على الابوين والاجداد والجدات من قبل الآباء والامهات عندنا وقال مالك ان رمى الاب ولده بسيف أو سكين فقتله فلا قصاص عليه وان أخذه فذبحه فعليه القصاص لان وجوب القصاص باعتبار تغليظ الجناية ولهـ ذا اختص بالمـمد وجناية الاب أغلظ من جناية الاجنبي لانه انضم الى تعمده القتل بغير حق وارتكابه ماهو محظور مع قطيعة الرحم فاذا وجب القصاص على الاجنبي باعتبار تغليظ جنايته فعلى الاب أولى وهو نظير من زنابابنته فأنه يلزمه من الحد مايلزه ه اذا زنا بالاجنبية لتغليظ جنايته هاهنا بكونها محرمة عليه على التأبيد الا أن مع شبهة الخطأ لا يجب القود وعند الرمي يتمكن شبهة لمنطأ فالظاهر الله قصد تأديبه لاقتله لأن شفقة الابوة عنمه من ذلك بخلاف الاجنبي فليسهناك بينهما مابدل على الشفقة

فجملنا الرمي من الاجنبي عمدا محضا فاما اذا أخــذه فذبحه فليس هاهنا شبهة الخطأ بوجه والدليل عليه أن القصاص يجب على الابن بةتل أبيه فكذلك على الاب بقتل أبنه لان في القصاصمعني المساواةومن ضرورة كونأحدهما مساويا للآخرأن يكونالآخر مساويا له وحجتنا في ذلك قوله عليه السلام لانقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده وقضي عمر بن الخطاب رضي الله في من قتل ابنه عمدا بالدية في ماله ومنهم من استدل بقوله عليه السلام أنت ومالك لابيك فظاهر هذه الاضافة يوجب كون الولد بمــلوكا لابيه ثم حقيقة الملك تمنع وجوب القصاص كالمولى اذا قتل عبده فكذلك شبهة الملك باعتبار الظاهر وكان ننبغي باعتبار هذا الظاهر أن لا يلزمه الحد أذا زنا مها ولكن تركنا القياس في حكم الحد لان الحد محض حق الله تمالي وهو جزاء على ارتكاب ما هو حرام محض وبأضافة الولد الى الوالد نزداد ممدني الحرمة فلا يسقط الحد به ولهـ ذا سقط الحد عنه اذا وطئ جارية الابن لان اضافة الجارية اليه بالملكية وحقيقة الملك فيها توجب الحل بظاهر الاضافة وتوجب شبهة أيضا فاما حقيقة الملك في محل الحرمــة لا يورث الحل فالاضافة لا تورث الشبهة\*يوضحه أن الملك كما يبيح الوطء يبيح الاقدام على القتل فان ولى الدم لما ملك نفس من عليه في حكم القصاص كان له أن يستوفى فالاضافة اليه بالملكية توجب شبهة في الفصـاين فأما الملك في محل الحرمـة فلا يوجب حل الوطء فلا يصير شبهة في استقاط الحدد والممنى في المسألة ان القصاص بجب للمقتول أو لوليه على سبيل الخلافة عنه والابن ليس من أهل أن يستوجب ذلك على أبيه وبدون الاهلية لايثبت الحكم وبيان ذلك آنه ليس للابن أن يقتل أباه شرعا بحال التداءسواء كان مشركا أو مرتدا أو زانيا وهو محصن لان الاب كان سبب ابجاد الولد فلا بجوز للولد أن يكتسب سبب افنائه وفي وجوب القود عليه اتلاف حكما والمقصود منه الاستيفاء دون الوجوب بعينيه وهنذا لآنه مأمور شرعا بالاحسان اليهما قال الله تمالي ووصينا الانسان والديه حسنا وعليــه أن يصاحبهما بالمعروف وان كانا مشركين لقوله تمالي وان جاهــداك على أن تشرك بي وليس القتل من الاحسان والمصاحبة بالممروف في شيءٌ فبكل ذلك ثبت للوالد عليــ شرعا ليمرف العاقــل بحق الوالد عظيم حق الله تعالى فان الوالدين كانا سببين لوجوده وتربيته والله تمالى هو الخالق الرازق على الحقيقة فيمرف العاقــل بهذا ان مراعاة حق الله أوجب عليه واذا ثبت أنه لا يجب القصاص على الوالد بقتل الولد ثبت أنه لا يجب

على الوالدة لأن حقها أوجب فكذلك الاجداد والجدات من قبل الرجال والنساء لمعنى الولادة والحرية بينهم وبين المقتول فان كان بواسطة فالقصاص عقوبة تندرئ بالشبهات فعمات الشبهة فيه عمل الحقيقة تخلاف الولد اذا قتل والده فالولد ما كان سببا لانجاد والده والولد تقابل ما عليه من مراعاة حرمة الوالد بضده فعليه القصاص وهو بمنزلة العبد اذا قتل مولاه يلزمه القصاص والمولى أذا قتل عبده لا يلزمه القصاص وأن منع مالك هذا بغير الكلام فيه فنقول لو وجب القصاص أنما بجب له كما لو قتله غيره ولا بجوز أن بجب له على نفسه (ألا ترى ) انه لوقتل عبده خطأ لم مجب عليه ضمان لانه لو قتله غيره كان الضمان للمولي فاذا قتله المولى لايجوز أن بجب له على نفسه تم على الآباء والاجداد الدية يقتل الابن عمدا في أموالهم في ثلاث سنين وقال الشافعي تجب الدبة حالة وأنما لايعقله العاقلة لقوله عليه السلام لاتعقل الماقلة عمدا يمني الواجب بالعمد ثم قال الشافعي الاصــل ان ضمان المتلف يكون على المتلف في ماله حالا كسائر المتلفات الأأن التأجيل في الدية عند الخطأ ثبت للتخفيف على الخاطئ وعلى عاقلته والمامـــد لايستحق ذلك التخفيف فيكون الواجب عليــه حالا (ألا ترى ) ان الوجوب على الماقلة لما كان للتخفيف على القاتل مخلاف القياس لم شبت ذلك في العمد وهذا لان وجوب الضمان بمني الجبران وحق صاحب النفس في نفسه كان ثابتا حالا فلاجبران في حقه الا ببدل هو حال ولان القود سقط شرعا الى بدل فيكون ذلك البدل حالا كما لو سقط بالصالح على مال وهذا على أصله مستقيم فانه نجمل فعل الابموجبا للقود على مأنبينه \*وحجتنا في ذلك انهذا ماوجب بنفس القتل فيكمون مؤجلا كما لو وجب بقتل الخطأوشبه العمد وهذا لان المتلف ليس بمال وما ليس عال لايضمن بالمال أصلا وأغاعر فناتقو مالنفس بالمال شرعا والشرع آنما قوم النفس بدية مؤجلة في îلاثسنين والمؤجل أنقص من الحال (ألا ترى) أن في العرف يشتري الشيء بالنسيئة باكثر مما يشتري بالنقدفا بجاب المال حالا بالقتل يكمون زيادة على مأأوجبه الشرع معنى وكا لا يجوزباعتبار صفة العمدية الزيادة في الدية على قدر الحال فكذلك لايجوز اثبات الزيادة فيه وصفا وبهذا تبين ان التأجيل ليسلمني التخفيف على الخاطئ بل لان قيمة النفس شرعادية مؤجلة بخلاف الابجاب على العاقلة لانه لا فرق في قيمة النفوس بين أن تكون مستوفاة من العاقلة أو من القاتل فكان الايجاب على العاقلة لمعنى التخفيف على القاتل وهذا بخلاف المال الواجب بالصلح فان ذلك يجب بالعقد

ولهذا لايتقدر بمقدار شرعا حتى لو وقع الصلح باكثر من الدية قدرا جاز فكذلك اذا التزمه عطلق المقدد يكون ذلك حالا منزلة الاعواض في سائر المقود وان كان الوالد قتــل ولد. خطأ فالدنة على عاقلته وعليه الكفارة في الخطأ ولا كفارة عليه في العمد عندنالان فعله محظور عض كنفعل الاجنبي والمحظور المحض لا يصلح سببا لايجاب الكفارة عندنا على ما نبينه فان قيـل فابن ذهب قولكم ان وجوب الكفارة بطريق السكر لما سلم الشرع له نفسـه فاسقط القود عنه فقد وجد هذا المني ها هنا وقلتم بأنه لا تجب الكفارة قلنا اســقاط القود عنه شرعا متى كان بطريق المذر له والتخفيف عليه كان موجبا للكفارة وهاهنا امتناع وجوب القود عليه لانمدام الاهلية فيمن مجب له لا بطريق التخفيف والعذر للاب فبقي فعله حراما محضا لاشبهة فيه فلا يكون موجباً للكفارة وكذلك أن كان المولى قتل مملوكه عمدا وكدلك ان كان الولد مملوكا لانسان فقتله أنوه عمدا فلا قصاص عليه لمولاه لان وجوب القصاص للمولى بطريق الخلافة عن المقتول فانه ينزل من المملوك منزلة وارث الحرمة فاذا اشترك الرجلان في قتل رجل أحدهما بمصا والآخر محديدة فلا قصاص على واحد منهما هكذا نقل عن ابراهيم وهـ ذا لان القتل بالمصا لايصلح أن يكون موجبا للقصاص لان القصـ د به التأديب والآلة آلة التأديب فهو بمنزلة فمل الخاطئ والخاطئ والعامد إذا اشتركا في القتل لم بجب القصاص عليه مالانه اختلط الموجب بغير الموجب في الحل فقد انزهقت الروح عقيب فعلين أحدهما ايس بسبب لوجو بالمقو بةولا يدرى آنه بأي الفعلين أزهق الروح فيمكن الشبهة من هذا الوجه فالقصاص عقو بة تندري بالشبهات وبعد سقوط القصاص بجدالمال فيتوزع عليهما نصفان وليس أحدهما بإضافة القتل اليه باولي من الآخر ولا تقال ننبني أن يضاف القتل الى فعل من استعمل السلاح فيه لان السلاح آلة للقتل دون المصاوهذا لان الانسان قد يسلم من الجرح بالحديد ويتلف من الضرب بالعصا فهو عنزلة مالو جرحه رجلان أحدهما جراحة واحدة والآخر عشرة جراحات فانه مجمل القتل مضافا اليهما على السواء لهذاالممني ثم كل واحــد منهما فيما لزمه من نصف الدية بجمــل كالمنفرد به فنصف الدية على صاحب الحايدة في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلتــه وكذلك لو قتلاه بسلاح وأحدهما صي أو معتوه فلا قصاص عليهما عنــدنا وهو أحــد قولى الشافعي وفي قوله الآخر يجب القود قياسًا على الماقل البالغ بناء على قولين في عمد الصبي على ما بينا فاما الاب مع الاجنبي

أو المولى مع الاجنبي اذا اشتركا في قتل الولد والمملوك فلا قصاص على واحــد منهما عندنا وقال الشافعي يجب القصاص على الاجنى لانهما قاتلاه عمدا محضامضمون فيجمل كل واحد منهما كالمنفرد به فيحكم القصاص كالاجنبيين عفاعن أحدهما أو بسقوط القود عن أحدهما لمنى يخصه لا يوجب سقوطه عن الآخر كالاجنبيين اذا عفاعن أحدهما وتفسير الممدمن وجهين أحدهما أنه عبارة عن فعل يترتب على قصد صحيح اليه وبالابوة والملك لا ينعدم القصد الصحيح الى الفعل وهذا لأن ضد العمد الخطأ فاذا كان الخطأ مايكون عن غير قصد من الفاعل اليه بعينه عرفنا أن العمد مايكون عن قصد وعلى هذا نقول يجب القصاص على شريك الحيى والمجنون لان للصي والمجنون قصدا صحيحا فكان فعلهما عمداوللممد تفسير آخر في القتل شرعا وهو أنه محظور محض ليس فيــه شبهة الاباحة لأن المتعلق به شرعا العقوية قال عليه السلام العمد قود ولا تجب العقوية الاجزاءعلى فعل هومحظور محضوفعل الاب والمولى محظور محض ليس فيه شبهة الاباحة لان في حق الاب قد انضم الى ارتكاب الفعل المحرم معنى قطيعة الرحم وفي حق المولى انضم الي الفعل المحرم الاتيان بضد ما أمر مهمن الاحسان الى الماليك والقتل لايحل علك المالكية محال فلا تمكن بسببه شبهة فيه عنزلةمن شرب خمر نفسه يلزمه الحد لانه لا أثر للملك في اباحة شرب الحمر فلا يخرج الفعل باعتباره من أن يكون محظورا محضا وعلى هـ ذا الطريق لا بجب القـود على شريك الصي والمعتوه لان فعلهما لا يوصف بأنه محظور محض وفي الحقيقة الكلام ننبني على أن فعل الاب موجب للقود عنده ثم سقط عنه القود بعفو الشرع منه عن الاب فلا يسقط عن الاخر لان عند أوان السقوط أحد القاتلين متميز عن الآخر والدليل على ذلك ان سبب القود شرعا هو الممد وثبوت الحكم بثبوت السبب فاذا كانت الابوة لا توجب نقصانًا في السبب لا يمنع ثبوت الحكم أيضاوا غالايستوفي لكيلا يكون الولدسبب افناء الوالدبعد انكان الوالدسبب ايجاده وهذا في حقيقة الاستيفاء دون الوجوب فيثبت الوجوب حكما للسبب تم يتعذر الاستيفاء لهذا المعنى فيسقط شرعا والدليل عليه ان عندكم لا تجب الكفارة على الوالد واولم يكن الفعل موجباللقود لوجبت الكفارة به وان الاب لوقتل ابنه عمدا كأن الولد شهيدا لايفسل وأغالا يغسل أذا كان القتل غير موجب للمال بنفسه وهذا بخلاف الخاطئ مع العامد لان فعل الخاطئ غيير موجب فاختلط الموجب بغيير الموجب في المحل فيمكن الشبهة لا محادالحل

يقرره ان الخطأ ممنى في الفمل (ألا ترى) انه بوصف الفعل به فيقال قتل خطأ وقد اجتمع الفعلان في محل واحد فاما الابوة فمعني في الفاعل (ألا ترى ) ان الفاعــل يوصف به فيقال أبقاتل فاحد الفاعلين متميز عن الآخر «وحجتنا في ذلك ان هذا القتل ثم موجب للدية فلا يكون موجبا للقصاص كالخاطئ مع العامد اذا اشتركا وبيان الوصف أن الواجب على الاب مهذا الفعل الدية لاغير فانه هو الذي يستوفي منه وانما براد بالوجوب الاستيفاء فاذا كان لايستوفى منه الا الدية عرفنا أنه موجب للدية والدليــل على أن وجوب الدية هو الحكم الاصلي في قتل ألاب دون القصاص أن السبب لاستقد موجبًا لحكمه الأفي عل صالح له وبمد صلاحية المحل لايكون موجبا للحكم الاباعتبار الاهلية فيمن بجب له وفيمن بجب عليه (ألا ترى) أن الاتلاف كما لا يكون موجباً للضمان بدون محل صالح له وهو المال المتقوم لايكون موجبا بدون الاهلية فيمن بجب له وفيمن يجبعليه حتى ان المسلم اذا أتلف مال مسلم لاأمان له أو الحربياذا أتلف مال المسلم لايجب الضمان والبيع كما لاينعقد شرعاالا في محل صالح لاينعقد الا بمدوجوب الاهلية فيمن يباشره اذا عرفناهذا فنقول العمد موجب للقود بشرطالاهلية فيمن يجبله وعليه وذلكلا يوجد في قتل الصبي والمجنون لانمدام الاهلية فيمن تجب عليه المقوبة ولافي قتل الاب لانمدام الاهلية فيمن تجب له على مابيناان الولد لايكون من أهل أن يجبله القتل على والدهلان في الايجاب استحقاق نفسة شرعا واذا لم يكن هو أهلا لمباشرة اتلافه حقيقة بصفة الاباحة لايكون أهلا لاستحقاق اتلافه شرعا فلا يكون فعله موجباللقصاص لانعدام الاهلية ولهذا كان موجبا الديةالمفلظة في ماله لانه خرج من أن يكونموجبا للقود لانعدام الاهلية فيمن يجب له وذلك لايوجد في الدية ولهــذا لم يكن موجباللكفارة لأن العدام وجوب القصاص لانعدام الاهلية فيمن تجب له الشبهة في أصل الفعل فلا يخرج من أن يكون محظورا وفي غسله روايتان في احدى الروايتين عن أبي يوسف ينسل لان النسل موجب للمال وفي الرواية الاخرى لا ينسل لان امتناع وجوب القصاص لانمدام الاهلية فيمن تجب له وذلك لا يتمدى الىحكم الفسل فان قيل هـ ذا منوع فان الولد يرث القصاص على أبيه حتى يسقط وبدون الاهلية لا يجب الحق للوارث قلنا هذا فاسد لانه أنما لم يكن أهلا لا يجاب القود على الآب لما فيه من اتلافه حكما وهذا لا يوجد في الوراتة لان الاتلاف الحكمي كان ثابتا قبل أن يرثه الولد بل في ثبوت الارث للولداحياء

اللاب حقيفة وحكما فانه يسقط القود اذا ورثه الابن ولايسقط اذا لم برثه وهو نظير الولد في أنه لا يسترق والده ثم يشتري والده المملوك فيعتق عليه والدليل عليه ان الانوة لو طرت على قصاص موجب أسقطته واذا اقترنت بالسبب دفعت الوجوب بطريق الاولى لان تأثير الشيُّ في الحكم مقترنًا بالسبب أقوى من تأثيره طارنًا على السبب واذا ثبت أن فعل الاب غير موجب عرفنا أنه اختلط الموجب بغير الموجب في المحل فكان كالخاطئ مع المامد بخلاف ما اذا عفا عن أحد القاتلين وقوله الانوة معنى فى الفاعل لامعتبر به فانه وان كان فى الفاعل فقد تمدى الى الفعل حتى أخرجه من أن يكون موجبًا فهو نظير الخطأ في الفاعــل بان رمي الى انسان يظنه كافرا وهو مسلم فان الخطأ هاهنا باعتبار معنى فىالفاعل ولكن لماتمدى الىالفعل صار ذلك شبهة في حق شريكه في الفعل فكذلك هاهنا والدليل عليه أن مسلمين لو رميا الى صيد أحدهما بسهم والآخر ببندقة لم يحل تناول الصيد وكذلك لو رمى مسلم ومجوسي الى الصيد وفي أحد الوضمين الحرمة باعتبار معني في الفعل وفي الموضع الآخر باعتبار معني في الفاعل وهو كونه مجوسيالكن لما تمدى الى الفعل التحق بالمعنى الذي هو في الفعل في ايجاب الحرمة فهذا مثله ولواشترك عشرة رهط في قتل رجل خطأ كانت الدية على عاقلتهم في ثلاث سنين لانوجوب الدية الصيانة الحل عن الهدر فالحل واحدوبايجاب دية واحدة عليهم يتم معنى الصيانة ثمالواجب على كل واحد منهم جزء مما هو مؤجـل في ثلاثسنين وهو بدل النفس فهو بمنزلةمالو اشترى عشرة نفر شيأ ثمن مؤجل الى ثلاث سنين فانه ثبت تمام الاجل في حق كل واحد منهم وهذا لان كل ثلث من بدل النفس مؤجل في سنة والواجب على كل واحد منهم، عشر كل ثلث الا أن يكون الواجب على بعضهم من الثلث الذي هو مؤجل الى سنة أو من الثاث الثاني خاصة ولو أقر رجل بقتل خطا أو شبه عمد كانت الدية عليه في ماله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تعقل ما يجب بالاعتراف لقوله عليه السلام ولا اعترافا وهذا لان الاقرار خبر متمثل بين الصدق والكذب فانما يحمل على الصدق في حق المقر خاصة لا نتفاء التهمة فاما في حق عاقلته فهو مجمول على الكذبوله ولا يةعلى نفسه في الالتزام قولا دون عاقلته وكل جناية عمد فيما دون النفس لا يستطاع فيهاالقصاص أو شبه عمد فالارش في مال الجانى مغلظا أما في العمد فلا يشكل وأما في شبه العمد فلان شبه العمد لا يتحقق فما دون النفس وأنما يتحقق في التفس خاصة فان ذلك حكم ثابت بالنص وأعـا ورد النص به في

النفوس ثم القتل ازهاق للروح والروح ايس بمحسوس بمكن أخذه وشبه العمد ما تنزهق به الروح على قصد التأديب وقد تحقق ذلك فأما فيما دون النفس فالجرح فعل محسوس فمع محققه لا يتحقق قصد التأديب فيه بالحرج فلا بخرج به من أن يكون عمدا محضا فلهذا كان الارش في ماله واذا ضرب الرجل سن الرجل فتحركت فانه ينتظر بها حولا لان السن قد تتحرك ثم تثبت كما كانت وقدتتحرك الى وقد تسقط وحكم أحدهما مخالف للآخر فلا يمكن فصل الحكم فيه بدون الانتظار والحول حين للانتظار وفيه مني يكشف الحالكما في العينين واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يستأنى بالجراحات حتى تبرأ وقال لايستقاد في الجراحات حتى يستأنى وكذلك لو قلع السن فانه يستأنى به حولا لجواز ان ينبت مكانه آخر فان اسودت السن في الحول أوسقطت أو احمرت أو اخضرت فعليه ارش كامل لان الحادث في مدة الاســـتيناء مضاف ألي فعله وقد بينا أن السن أذا اسودت من ضربته بجب أرشها كاملا لأنها بعد مااسودت تتناثر وتتلاشى فكأنها سقطت واختلاف الرواية فيما آذا اصفرت وقد بينا ذلك وعن زفر يجب ارشها كاملا كما لو أحمرت وتأويل قوله اذا اصفر أصلها فان ذلكفي تفويتمعني الجمال والمنفعة عنزلة مالو اخضرتأو احمرتومعني تتناثروتتلاشي بمد ذلك في المادة فان قال الضارب أنما اسـودت من ضربة حدثت فيها بمــد ضربتي وكذبه المضروب فالقول قول المضروب مع يمينه الا أن يقيم الضارب البينة على ما ادعى فاستحسن هــذا لما فيه من الاثر والســنة قيــل ان المراد به الانتظار بها حولا ثابت استحسانا بالاثر والسنة وفى القياس لامعـنى الانتظار لوجود السـبب للحال والاصح ان المراد القول قول الضارب في القياس لأنه ينكر السبب الموجب للضمان عليه فان الضربة بنفسها لاتوجب عليــه الضمان ما لم يكن سواد السن بتلك الضربة وانــكاره حدوث السواد كانـكاره أصل الضربة فيكون القول قوله في ذلك وعلى المضروب أثبات ما يدعى بالبينة وفي الاستحسان القدول قول المضروب لان الموجب للضمان على الضارب فعله وقد عرفنا حلول فعله بهذا المحل وما يظهر عقيب السبب يحال به عليـه مالم يعلم غيره ولأن الظاهر شاهـد للمضروب لان ما يدعيــ الضــارب من ضربة أخرى من غــيره لم يظهر والقــول قول من يشهد له الظاهر مع يمينــه الاأن يقيم الضارب البينــة على مايدعي من ضربة أخرى من غيره ولان

الشرع ماأمرنا بالانتظار اضرارا بالمضروب فلو لم يقبل قوله فيما يظهر في ذلك المحل انه حادث تلك الضربة لرجم ذلك الى الاضرار به ولو شجرجلا موضحة فصارت منتلة فقال المضروب صارت منقلة من ذلك وقال الضارب حدثت فيهامن غير فعل أحد فالقول قول الضارب بخلاف السن على طريقة الاستحسان لان هاهنا فعل المضارب أنما عمل في اللحم دون العظم والمنقلة ما يكون عاملاً في العظم فالضارب بذكر فعله في هذا المحل والظاهر يشهد له لان الفعل في الهــل لا يؤثر فعلا آخر الا نادرا فاما في الاول فانما اســودت السن التي حلت الضربة بها فالظاهر شاهد للمضروب هناك واذا تلع الرجل سن رجل أو صبي ثم نبتت فلاشئ على القاام لانه لم يبق لفعله أثر وعن أبي يوسف رحمه الله قال يلزمه حكومة عدل باعتبار الالم الذي لحقه وكذلك الظفر اذا قلمه فنبت فليس فيه حكومة عدل ولا ارشلانه لم يبق فيه أثر وان. نبتت السن سوداء ففيها ارش كامل لان الثابتة قائمة مقام المقلوعة فكان الاولى باقية قد اسـودتوان نبت الظفر أغور ومتغيرا ففيـه حكومة عدل بمنزلة الاول لو اغور بالضربة أو تغير وهذا لانه ليسفى الظفرمنفعةمقصودة وانما يكونفيه مجردالجمال فاذا اسودأو تغير ينتة ص معنى الجمال ولا يكون السواد في الظفر دليل موت الظفر ( ألا ترى )أن في أنواع بني آدم من يكون ظفر هم أسود خلقة حتى قالوا اذا كان المضروب من ذلك النوع ينبغي أن لا يجب شيء لأنه لا ينتقص في حقه معنى الجمال قال واذا قلم الرجل سن رجل خطأ فأخذ المقلوع سنه فأثبتها مكانها فثبتت فعلى القالع ارشها لانهاوان ثبتت لاتصير كما كانت (ألا ترى) أنها لا تنصل بمروقها ولهذا جمل محمد رحمه الله تلك السن كالميتة حتى قال اذا كانت أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته ممها وفرق أبو يوسف رحمه الله بين ما اذا أثبت في موضمها سن نفسه أو سن غيره في حكم جواز الصلاة وقال بينهما فرق ولايحضرني وكذلك الاذن اذا أعادها الى مكانها لانها لا تعود الىما كانت عليه فىالاصل وازالتصقت فأما اذا ابيضت المين من ضربة رجل ثم ذهب البياض منها فأبصر فليس على الضارب شي لانه عاد الي ما كان عليه في الاصل ولم يبق الا الالم الذي لحقه بالضربة وباعتبارها لا يجبشيء وانما يجب باعتبار الاثر في المحل ولم يبق ولو شجه موضحة خطأ فسيقط منها شمر رأسه كله فلم ينبت فعلى عاقلته الدية تامة لافساد المنبت ويدخل ارش الشجة في ذلك عنـــدنا وقال زفر رحمه الله لايدخل لانالشجة موجبة للضمان بنفسها وكذلك افساد منبت الشمر جناية على حدة ولا

تدخل في ارش الجنايات فيما دون النفس ولكنا نقول وجوب ارش الموضحة باعتبار ذهاب الشمر دليل أنه لونبت الشمر على ذلك الموضع واستوى كماكان لا يجب شيء واذاوجب كمال مدل النفس باعتبار ذهاب الشمر لا يجب مادونه باعتباره أيضا فان كان ذهب من الشمر بعضه فعلى الجانى الاكثر من أرشالشمر ومن ارش الشجة ويدخل الاقل في ذلك لان ايجاب الاكثر يتحقق باعتبار السـب معنى كما بينا وكذلك ان كان في الحاجب فان الموضحة في الوجــه والرأس سواءوالآمةلاتكونالا فيالرأس أوالوضع الذي يتصل بالدماغ من الوجهوالجائفة لا تكون الا في الظهر والبطن والجنب أو في الموضع الذي يتصل بالجوف حتى لو جرحه بين ذكره وديره جراحة واصلة الى جوفه تكون جائفة فأما في الفخذ والمضد فلاتتحقق الجائفة وكذلك في العنق وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله قال اذا وصلت الجراحة الي موضع يحصل الفطر للصائم بوصول المفطر آليه تكون جائفةوان كان لانحصل لهالفطر بوصول المفطر آليه لاتكون جائفة ولو شجه فذهب من ذلك عقله فانه يلزمـــه الدية باعتبار ذهاب المقل وبدخل فيه أرش الموضحة عندنا وعلى قول الحسن رضي الله عنه لابدخل لاختلاف محل الجناية فان محل الموضحة غير محل المقل بخلاف الشعر مع الموضحة ولكنا نقول ذهاب المقل في معنى تبديل النفس والحاقه بالمائم فيكون عنزلة الموت ولوشجه مو ضحة فمات من ذلك نزمه كمال الدية ودخل فيه ارش الشجة فأما اذا ذهب من الشجة سممه أو بصره أو كلامه يلزُّمهُ الدُّيَّةُ باعتبار هذه الاشياء ولا يدخل ارش الشجة في ذلك الا في روا يةعن أبي توسف رحمه الله قال وفي السمم والكلام يدخل ارش الشجة في الدية وفي البصر لا يدخل لان البصر ظاهر كالموضحة فقد يبابن المحل حقيقة وحكها فأماالسمع والكلام فمعنى باطن بمنزلةالعقل فكمايدخل ارش الموضحة في الدية الواجبة باذهاب العقل فكذلك فيأتجب باذهاب السمم والكلام ولكنا نقول محل السمم غير محل الشجة وكذلك محل الكلام ويتفويتهما لاتتبدل النفس وأنما بجب الدية التفويت منفعة مقصودة منهما فيكون بمنزلة ذهاب البصر بالشجة فان ذهب بالشجة المقل والسمع والكلام والبصرفانه يجب عليــه أربع ديات وقد روينا عن عمر رضي الله عنه أنه قضى على رجــل بأربع دياتوالحجني عليه حي \* فان قيل كيف يستقيم هذا ولومات من الشجة لايلزمه الادية واحدة وعوته فاتت هذه المنافع ثم لميلزمه الادية وأحدة فبفوات هذه

المنافع بدون الموتأولي \* قلنا اذا مات فقد تحقق اتلاف النفس فالاطراف تابعة للنفس ومتى وجب اعتبار الاصل يسقط اعتبار الاطراف فأماما بقيت النفس فهذه المنافع تصير معونة عليه مقصوداً وبمضهاليس بتبعللبعض فني حقكل واحد منهما يجمل كانه لم يفت غيرها «فان قيل عاذا يمرف فوات هذه المعانى لنوجب عليه الدية باعتبارها فان قول المجنى عليــه في ذلك غير مقبول \*قلنا أما اذا صدقه الجاني أو استحلف فنكل فانه يثبت فواتها بذكموله ثم فوات البصر يمرفه الاطباء فينظر اليه رجلانءدلان من الاطباءويكون قولهما في ذلك حجةوتيل يمتحن بالقاءحية بين يديه فاذا استعد بالتحرز منها علم أنه لم يفت بصره فأما السمع فانه يتغفل ثم ينادي كما فعله اسماعيل بن حماد رضي الله عنهفان رجلا ضرب على رأس امرأته فزعم أنه ذهب سمعها فاشتغل اسماعيل بغيرها ثم التفت اليها وهي غافلة وقال اسـترى عورتك أيتها المرآة فجملت مجمع ثيابها فعلم أنها سامعة وكذلك في اذهاب العقل اذا ادعاه فيستغفل ثم يخاطب بشيُّ بغتة فان التفت الى ذلك يعلم أنه يعقل وكذلك في اذهابالكلام يطلب غفلته يسمع كلامه في موضع يكون عنده أنه ليس بحضرته أحد واذا قطع أصبع رجل فشلت أخرى الى جنبها أو قطع بده البمني فشلت بده اليسري فلا قصاص في شيء من ذلك والارش واجب لما قطع ولماحدث فيه الشلل في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحم ماالله يقتص من القاطع وفي الشلل الارش وهذه فصول أحدها اذا قطع الاصابع فشلت الكف أو قطع مفصلا من أصبع فشلت بقية الاصابع فانه لا يجب القصاص هاهنا بالاتفاق لان الشال سرابه جناية وحكم السراية حكم الجناية ( ألا ترى ) أن أصل الجناية اذا كانت عمدا فسرايتها كذلك عمد واذا كانت خطأ فسراتها كذلك واذاكان أصـل الجناية مباشرة فسرايتها كذلك وان كان تسببا فسرايتها كذلك وها هناالسراية شلل لاقصاص فيهوكذلك لايحل القصاص في أصلالفعل لان ماليس بموجب للقصاص اذا اتصل هو بما وجب على وجه الاختلاط امتنع وجوب القصاص وقد تحقق الاختلاط هاهنا باتصال أحد المحلين بالآخر وقيامالتبع بالاصل فأما اذا قطع أصبعا فشلتأصبع أخرى فأبو يوسف ومحمد رحمهما اللة يقولان الشلل ههنا غير مختلط بالقطع لانهلا اتصال لاحد المحلين بالآخر انما بينهمانجاور أمافى اليدين فظاهر وكذلك في الاصبعين فاتصال احداهما بالاخرى بواسطة الكف فيكون ذلك تجاورا بينهما فباختلاف المحلءرفناأنهما جنايتان فبأن امتنع وجوب القصاص في أحدهمالا يمتنع وجوبه في الآخر وكان

الحلازمن نفس واحدة في معنى نفسين فكما أنه اذا قطع مد انسان فأصاب السكين مد آخر فقطم مده مجب الارش للثاني والقصاص للاول فهذا مثله وأبو حنيفة رحمه الله نقول هذه جناية وسرانتها وقد تعذر امجاب القصاص باعتبار سرانتها فلا مجب القصاص باعتبار أصلها كمالوقطم مفصلا فشلت الاصبم وهذا لان السراية أثر الجناية وهو مع أصل الجناية في جكرفمل واحد فالدليل على أنه سراتان أن فعله أثر في نفس واحدة والسراية عبارة عن آلام تتعاقب من الجناية على البدن وذلك يتحقق في نفس واحـدة في موضِّمين منهـاكما بتحقق في الطرف مع أصل النفس اذا مات من الجنالة بخلاف النفسين فان الفعل في النفس الثانية مباشرة على حــدة ليس بسراية الجناية الاولى اذ لاتتصور السراية من نفس الى نفس فلا بد من أن بجمل ذلك في حكم فمل على حدة وهو خطأ ثم يعتبر حكم كل فعل بنفسه والدايــل عليه أن منفعة كل أصبع تنصل عنفعة الاخرى كما ان منفعة الاصابع تنصل عنفعة الكف وكذلك هذا في اليدين من نفس واحدة مخلاف النفسين فلا اتصال لمنفعة احداهما بالاخرىوذكر في الجامعالصفير أنه لو شجه موضحةعمدافذهب من ذلك بصره فلا قصاصعليه في الموضحة عندأبي حنيفة رحمه الله ولكن عليه الارش فيهماونقلءنأبي يوسف ومحمدأنعليه القصاص في الموضعة والدية في البصر وهو نظير مابينا وقد روى ابن سماعة عن محمـــد رحمه الله في هذا الفصل أنه يجب القصاص فيهما لان اذهاب البصر عمدا بوجب القصاص وقد بينا ان سراية الفعل لا تخالف أصل الفعل في الصفة بخلاف الشلل فان الشلل غيرموجب للقصاص فعلى هذه الرواية عن محمد لو قطع أصبعاً منه عمدا فقطعت أصبع أخرى مجب القصاص فعها أيضًا مخلاف ما اذا شات أخري لان في تفويت أصــل الاصبعين عمدا القصاص والسراية يصفة أصل الفعل وايس في تفويت المنفعة بالشلل قصاص فمن هــــذا الوجه يقع الفرق ولو شجه موضحة فصارت منقلة أو كسر بمض سمنه فاسودما بتي أو قطعالكف فشل الساعد فلا قصاص في شيء من ذلك لان محل السراية ها هنا متصل عمل الجناية فكان الفعل واحــدا حقيقة وحكما وباعتبار ماله يتعــذر ايجاب القصاص اذ لا قصاص في كسر العظم وسواد السن والشال وقيل يلزمه الارش في جميم ذلك واذا شجه منقلة عمدا وهو من أهل الابل غاظ عليه في الاسنان فجعل عليه عشر من الابل ارباعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكذلك على هـ ذا القياس في الآمـة وغيرها اعتبارا للجزء بالكل فان صفة التغليظ

نَابَتَهُ فَي جَمِيعُ الدَّيَّةُ بَاعْتِبَارَ صَفَّةَ العَمْدَيَّةُ فَثْبَتَ فِي ابْعَاضُهَا وَانْ كَانْ ذَلَكُ خَطًّا وَجِبِ الأرش اخماسا اعتباراً للبعض بالكل الاان في العمد تجب في ماله وفي الخطأ يجب على عاقلته اذا بلغ الواجب ارش الموضحة وكذلك ينبغي على طريقة القياس منها دون ارش الموضحةان يكون على العاقلة وبالقياس أخذالشافعي رضي الله عنه لانه اعتبر الجزء بالكل واعتبر ضمان اتلاف النفس تضمان اتلاف المال فانه لافرق فيه بين القليل والكثير في حقمن يجب عليه ولكنا استحسنا فجملنا مادون ارش الموضحة عليه في ماله لما روينا من الاثر فيــه واذا كان القاتل خطأ من أهل الابل فصالح على أكثر من عشرة آلاف درهم أو أكثر من ألف دينار نقدا أو نسيئة لم يجز أن يعطى أكثر من الدية لان مقدار الواجب من الدنة ثابت بالنص فلا تجوز الزيادة عليه لما في الصلح على الزيادة من معنى الربا وبان كان القاتل من أهل الابل لاتخرج الدراهم والدنانير من أن تكون أصلافي الدية في حقه وعند الصلح على الدراهم يجمل كانهماعينا الدراهم أولا ثم صالحه على أكثر من ذلك فيكون ربا وكذلك لو كان من أهل الورق فصالح على أكثر من ألف دينار أو أكثر من مائة من الابل فالصلح باطل لان عند الاتفاق على أحمد الاصناف نتمين ذلك الصنف الواجب منه مقدر شرعا فالزيادة عليه تكون ربا فأما فىالعمد الموجب للقوداذا أوقع الصلح على أكثر من الدية بجوز عندناوفي أحدةو لى الشافعي لا مجوز بناء على ما تقدم أن في أحد قوليه الواجب في العمد أحدد شيئين بتمين ذلك باختيار الولى واذا اختار الدية وهي مقدرة شرعا لاتجوز الزيادة عليها بطريق الصلح وعندنا الواجبهو القود لاغير فالمال الذي يلتزمه يكون عوضا عن القود ولاربا بين ماليس بمال وبين ما هو مال والدليل على جواز هذا الصاح ما روى أن فارسا من فرسان المسلمين قتل رجلا فقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص فلما خرج ليقتل رأت الصحابة الكراهة في وجــه رسول الله صلى الله عليــه وسلم فخرجوا وصالحوا أولياء القتيل على ديتين دية يعطيها القاتل ودية يتبرع أصحاب رسول الله صلى الله عليــه وسلم بادائها فسر بذلك رسول الله صلىالله عليه وسلم ولو صالحه في ألخطأ أو العمد على خمسين من الابل جاز أما في العمد فلا يشكل وفي الخطأ لانه أسقط بهض الواجب ولو أسقط الكل بالعفو لجاز فكذلك اذا أسقط البعض وكذلك لوصالحه على خمسائة دينار قبل أن يقضى عليه بالدراهم وقال انما صالحتك عن الدية على ذلك فهو جائز بطريق الاسقاط كانهما عينا الدنانير تمأسقط عنه النصف ورضى بالنصف

ويكون الباقي مؤجلاً في ثلاث سنين سواء ذكر الاجل أولم بذكر وأما اذا لم بذكر الاجل فلان هذا الصلح الراءعن البعض وليس فيه تمرض لما بقي فيبقي ما بقي على الوجه الذي كان عليه البكل في الانتداء وهو أنه مؤجل في ثلاث سينين وكذلك أن شرط الاجل فيما بتي من ثلاث سنين لأن هذا الشرط يقرر مقتضي مطلق العقد ولا يقال هذا في معني نسيئة نسيئة لان ذلك عند تمكن المبادلة ولا مبادلة هاهنا انما هو اسقاط نصف الواجب فقط فأما اذا كان من أهل الابل فقضي عليه بالابل فصالحه من ذلك على شيُّ من العروض أو الحيوان لعينه بمد أن لا يكون مما فرض عليه الدية كان جائزًا وان كان أكثر من الدية أضمافًا ويأخذه حالالان هذااستبدال بدين لايستحق قبضه في المجلس ولا هو في حكم المبيع فيكون ذلك صحيحًا وبنفس الاستبدال عليكه عينا والاجل في العين لا تتحقق وكذلك لو كان من أهل الورق أو الذهب فقضي عليه بشي من ذلك ثم صالحه على عين من جنس آخر جازوان جعل لما وقع عليه الصلح أجلا بان صالحه على طعام موصوف في الذمة مؤجل لابجوز لانه مدل عما قضي عليه به مرن الدراهم أو الدنانير فيكون هذا شراء دين بدين وذلك حرام وكذلك ان قضي عليه بدراهم ثم صالحه على دنانير بعينها أكثر من ألف دينار أو أقل من ألف دينار بجوز بعد أن يقبض ذلك في الحباس وان صالحه على دنانير مؤجلة لابجوز لانه صرف ولانه دين بدين واذا أقر الرجل أنه قتل رجلا خطأ وادعى وليه العمد فله الدية في ماله استحسانا وفي القياس لا شيء له وهو قول زفررحمه الله وجه القياس أن الولى ادعى عليه القود وهو منكر وهو أقر له بالمال وقدكذبه الولي في ذلك فلا مجب شيُّ (ألا ترى ) أنه لو أقر بالعمد وادعى الولي الخطأ لم بجب شئ فكذلك هاهناوجه الاستحسان أن الولي تمكن من أخذ المال الذي أقر له به القاتل مع اصراره على دعواه بأن يقول حقى في القصاص ولكنيه طاب مني ان آخذ المال عوضًا عن القصاص وذلك جاعز فعرفنا أنه ماصار مكذبًا له فيما أقر به فاما اذا ادعى الولي الخطأ وأقر القاتل بالعمد فان الولى لا عكنه أن يأخذ المال لان القاتل مجحدموجب ذلك ولا عكنه أن يأخذ القصاص مع اصراره على الدعوى لأن استيفاء القصاص عوض عن المال \* يوضع الفرق ان الولى حين ادعى العمد فقد ادعى أصل القتل والصفة والمقر بالخطأ صدقه فيما دغي من أصل القتل وجحد ماادعي من صفة العمدية فلا يعتبر تصديقه في أصل القتل بعد ما كذبه في الصفة لأن موجب الاصل الذي صدقه فيه تخالف موجب الاصل بالصفة التي كذبه فيها وكذلك هذا الحكم فيا دون النفس مما يجب فى العمد منه القصاص واذا قتل النائم النسانا بأن سقط عليه أو كان بيده شيء فضر به وهو نائم فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة قال وهذا خطأ وقد بينا أنه فى معنى الخطأ فى الحكم دون الخطأ حقيقة فان النائم ليس من أهل القصد أصلاالا أنه أوجب عليه الكفارة وجعله محروما من الميراث لتوهم أن يكون تناوم ولم يكن نائما حقيقة وهذا معتبر في حرمان الارث واماالكفارة فلتركه التحرز في موضع يتوهم أن يصير قاتلا لانسان فى نومه بهذه الطريق وقد بينا أن الكفارة فى الخطأ أغا وجبت لترك التحرز والله أعلم بالصواب

## مروز باب الشهادة في الديات كالم

( قال رحمـة الله ) واذا شهد شاهدان على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل لانهما اختلفا في المشهوديه فان أحـدهما شهد بفعل والآخر بقول والقول غير الفمل وواحد منهما لاشبت عند القاضي الا بأنفاق الشاهدين عليه وكذلك لو شهدا على القتل واختلفا في الوقت أو المكان فانالشهادة لا تقبل لانالفعل لا يحتمل التكرار خصوصا القتل في محل واحد فكل واحد منهما يشهد بفعل غير ما يشهد به صاحبه وذلك يمنع قبول الشهادة كشهود الغصب اذا اختلفوا في المكان والزمان ثم ها هنا القــاضي يوقن بكذب أحدهما لانه بمد ماقبل في يوموفي مكان لايتصور أن تقبله في مكان آخر في يوم آخر وبعد ما تيقن القاضي بكذب الشاهد لا يجوز له أن يقضي بشهادته وكذلك لو اختلفا فيما قتله مه فقال أحدهما كان محجر وقال الآخر بمصا لانهما اختلفافي المشهودمه فالقتل بالحجر غير القتل بالمصاحقيقة وانكان حكمهما واحدا وكذلك لوقال أخدهما قتله عمداوقال الاخر قتله خطأ فقد اختلفا في المشهود به لان الخطأ غير العمد وحكمهما مختلف وكذلك لو قال أحدهما قتله بمصا وقال الآخر لا أحفظ الذي كان به القتــللان الذي قال لا أحفظ ضيع بعض شهادته ولانه شاهد نفعل غير الفعل الذي شهد به صاحبه (ألا ترى) أنه بمكن من أن يبين أنه قتله بالسلاح ولايكمون هذا البيان منه مخالفا لاول كلامه ولو قال الآخر مثل ذلك كان مناقضا في كلامة فمرفنا أنه شاهد بفعل غير الفعل الذي شهد به صاحبه فلا تقبل الشهادة وان قالا جميمًا لا ندري بمة تله فهو مثل الاول في القياس لانهما أقرا أنهما ضيعًا شهادتهما

ولان شرط قبول الشهادة اتفاقهما على فعل واحد ولا يكون ذلك الابان تنفقاعلي آلة واحدة لان الفعل بدون الاكة لا يتحقق واتفاقهما على آلة واحدة لايثبت بدون التنصيص فأما اذا قالاً لا ندري فبهذا اللفظ لا يثبت الاتفاق على آلة واحـدة لجواز أنهما اذا بين كل وأحد منهما ولم يكن بيانه ذلك مخالفا لاول كلامه والمحتمل لاشبت الانحجة ولكنانستحسن أن تجيز شهادتهما ونوجب عليه الدية في ماله لان الشرط اتفاقهما فيما صرحا به في شهادتيهما وذلك أصل القتل وقد ثبت بنص لااحتمال فيه وأصل القتل موجب للدية فاتفاقهماعليه يكمون اتفاقا على هذا الموجب فأماالقصاص فأعا بجب باعتبار صفة العمدية ولم يتعرض الشهود لذلك وباختلاف الآلة أنما يختلف حكم القصاص فتوهم اختلاف الآلة أنما يمتبر في المنع من الحكم بالقصاص لافي المنع من الحكم بالمال فانه لاأثر لاختلاف الآلة في ذلك ولكن الدية هنا في مالهلان في تحمل العاقلة عنهمعني الشكوالاحتمال فانه اذا كان عمدا لاتتحملهاالعاقلة ومع الشك يتمذر الجابها على العاقلة فكانت في ماله \* يوضحه أن الظاهر أن الشاهدين عرفا الآلة وأن الفعل كان عمدا بسلاح لأنهما شهدا بقتل مطلق والفعل المطلق يكون بالسلاح لأنهما شهدا بقتل مطلق والفعل المطلق يكون بالسلاح لانهما السلاح وكذلك الفعل المطلق يكون من العامد الا أنهما سـ ترا ذلك لدر ، القو دو محمل الولى على أن يكتني بالدية وقد ندبا الى ذلك بالشرع فلا يكون مبطلا شهادتهما بل يقضي بالدية في مال القاتل كما هو موجب شهادتهما وشهادة امرأتين مع رجل جائزة في قتل الخطأ وفي كل ما ليس فيه قصاص ولا مجوز فيها فيه قصاص وكذلك الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان القصاص عقوبة تندرئ بالشبهات وفي شهادة النساء ضرب شبهة لان الضلالة والنسيان يغلب عليهن وكذلك في الشهادة على الشهادة وكـتاب القاضي الي القاضي لانهما بدل وفي البدلالقائم مقام الاصل ضرب شبهة فلا يثبت به ما يندرئ بالشبهات ويثبت به ما لا يندرئ بالشبهات وهو المال ثم يهذه الشهادة اذا تعذر القضاء بالقصاص لايقضي بالمال يخلاف مسئلة الاقرار فان القاتل إذا أقر بالخطأ بعد ماادعي الولى العمد يقضي بالمال لان هاهنا تمذر القضاءبالقود لممنى من جهة الولى وهو اشتغاله باقامة حجة فيهاشبهة والولى لاينفرد بأخذ المال بدوزرضاالقاتل وهناك تمذر القضاء بالقود لمعنى منجهة القاتل وهو اقراره بالخطأ فينزل ذلكمنزلة الرضامنه بأخذ المال وللولى أن يأخذ المال مكانالقصاص برضاالقاتل\*يوضحه ان الاقرار موجب للحق بنفسه من غيرقضاء القاضي فيتمكن الولى من أخذ ماأقر به القاتل وهو

المال فاماالشهادة فلاتوجب شيأ بدون قضاء القاضي والقاضي أنما يقضي عاشهد به الشهود وقد تمذرعليه القضاء بذلك هاهنا لمكان الشبهة فلا يقضى بشيء وان شهد عليه رجلان بالممدحبس حتى يسأل عنهما لانه صار متهما بالدم والسبيل في المتهم أن يحبس لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في التهمة وروى أن عمر رضي الله عنه رأى رجلا يمدو عليه ويقول أجرنى ياأ مير المؤمنين فقال من ماذا فقال من الدم فقال اجبسوه الحديث وقد بينا في أول كتاب الحدود ان أخذالكفيل في المقوبات غير ممكن لما في ذلك من معنى التو ثق والاحتياط وانه يصار فيه الى الحبس فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه أيضا أياما لانه صار متهما بالدمفازخبر الواحد وانكان لايتم بالحجة فتثبت بهالتهمة خصوصا اذاكان المخبر عدلاولان للشهادة شرطين المدد والمدالة وقد وجد أحدالشرطين هاهنا وهو المدالة فهو عنزلة ما لو تم عدد الشهود ولم تظهر عدالتهم فكما يحبس هناك فكذلك يحبس ها هنا فان جاء شاهد آخر والاخلى سبيله والمدمد في ذلك والخطأ وشبه المدمد سوا، وكان ينبخي في القياس أن لا يحبس في الخطأ وشبه العمد لان الواجب فيهما المال وفي الديون التي هي غيير المؤجلة لايحبس مالم تتم الحجة لظهور عدالة الشهود فقيما يكون مؤجلا الى العاقلة أولى ولكنه ترك القياس لما ذكرنا ان المتهم بالدم يحبس فان القتل أمر عظيم الى أن يتبين موجبه لظهو رعذر القاتل أو انتفاء عذره فاذا ادعى ولي القتل بينة حاضرة في المصر والقتل خطأ أخذ به من المدعى عليه كفيلا الى ثلاثة أيام بخلاف مااذازعم ان بينته غيب لان الدعوى دعوى الدين فالخطأ موجب الدَّنة دينا وأخذ الكَّفيل بالنفس في دعوى الدُّنون صحيح أذا أدعى بيَّنة حاضرة في المصر فاما في العمدفلايصار الى أخذ الكفيل قبل اقامة البينة ولا بعدها ولكن قبل اقامة البينة يلازمه المدعي وبعد اقامة البينة يجبسه على سبيل التعزير فان ظهرتعدالة الشهود كان القتل موجبا للقود وقضى عليه بالقود والله أعلم بالصواب

## من القسامة الم

(قال رحمه الله) واذا وجد الرجل قتيلا في محلة قوم فعليهم أن يقسم منهم خمسون رجلا بالله ماقتلناه ولا عامناله قائلا ثم يغرمون الدية بلغنا هذاعن رسول الله صلي الله عليه وسلم وفي هذا أحاديث مشهورة منها حديث سهل بن أبي حثمة أن عبد الله بن سهل وعبدالرحمن

انسهل وحويصة وعيصة خرجوا في التجارة الى خيبر وتفرقوا محوائجهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قاب خيبر يتشحط في دمه فجاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبروه فأراد عبد الرحمن وهو أخو القتيل ان يتكلم فقال عليه الصلاة والسلام الكبر الكبر فتكلم أحد عميه حويصة ومحيصة وهو الاكبر منهما وأخبره بذلك قال ومن قتله قالوا ومن يقتله سوى اليهود قال تبركم اليهود بإيمانها فقالوا لانرضي بأيمان قوم كفار لايبالون ماحلفوا ولم نشاهد فكره رسول الله صلى الله عايه وسلم أن يبطل دمه فُوداه بمائة من أبل الصدقة وذكر الزهرى عن سعيد بن المسيب ان القسامة كانت من أحكام الجاهلية فقررها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتيل من الانصار وجد في حي ليهود وذكر الحديث الى أن قال فالزم رسول الله صلى الله عليه وسلماليهود الدية والقسامة وفيرواية فكتب اليهم اما أن يدوه أو يَأَذُنُوا بحرب من الله ورسوله وذكر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول اللهصلي الله عليه وسلم كتب الى أهل خيبر ان هذا قتيل وجد بين أظهركم فما لذي يخرجه عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فأنزل الله على موسى عليمه السلام أمرا فان كـنت نبيا فاسأل الله مثل ذلك فـكتب اليهم ان الله تمالي أراني أن أختار مذكم خمسين رجلا فيحلفون بالله ماقتلناه ولا علمنا له قاتلائم يغرمون الدية قالوالقد قضيت فينا بالناموس يعني بالوحي وروى حنيف عن زياد بن أبي مريم قال جاء رجل الى رسوُّ ل الله صلى الله عليه وسلم فقال انى وجدت أخي قتيلا في بني فلان فقال اختر من شيوخهم خمسين رجلا فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا قال وليس لى من أخي الا هذا قال نعم ومائة من الابل وفي الحديث ان رجلا وجد بين وادعة وأرحب وكان الى وادعة أفرب فقضي عليهم عمر رضي الله عنـــه بالقسامة والدية فقال حارث بن الاصبع الوادعي ياأمــير المؤمنين لا أيماننا تدفع عن أموالنا ولا أموالنا تدفع عن أيماننا فقال حةنتم دماءكم بإيمانكم وأغرمكم الدية لوجود القتيل بين أظهركم فهذه الآثمار تدل على ثبوت حكم القسامة والدية في القتيل الموجود في المحلة على أهام ا ونوع من المعني يدل عليه أيضا وهو ان الظاهر ان القاتل منهم لان الانسان قلما يأتى من محلة الى محـلة ليقتل مختارا فيها وانما تمـكن القاتل منهم من هــذا الفعل بقوتهم ونصرتهم فكانوا كالعاقلة فاوجب الشرع الدية عليهم صيانة لدم المقتول عن

الهدر وأوجب القسامة عليهم لرجاء أن يظهر القاتل بهذا الطريق فيتخاص غيرالجاني اذا ظهر الجاني ولهذا يستحلفون بالله ماتتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم على أهل كل محلة حفظ محلم عن مثل هذه الفتنة لان التدبير في محلتهم اليهم فانما وقمت هـذه الحادثة لتفريط كان منهم في الحفظ حين تفافلوا عن الاخذ على أيدى السفهاء منهمأو من غيرهم فاوجب الشرع القسامة والدية عايهم لذلك ووجوب القسامة والدية على أهل المحلة مذهب علمائنا وقال مالك رضي الله عنه اذا كان بين أهل القتيل وأهل الحلة عداوة ظاهرة ولوثو تأثيره وكان العهد قريبا بدخوله في محلتهم الى أن وجد قتيلا يؤمر الولى بان يمين القاتل منهم باعتبار اللوث وتفسير اللوث أن يكمون عليه علامة القاتلين أو يكون هو مشهورا بعداوته ثم يحلف الولي خمسين عينا بالله انه قتله فاذاحلف اقتص له من الةاتل وهو قول الشافعي في القديم وقال في الجديد فاذاحلف تضيرًا بالدية في ماله واذا انعدمت هذه الماني أوأ بي الولى أن يحلف فالحكم فيه ما هوالحكم في سائر الدعاوي واحتج مالك رضي الله عنه بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث سهل من أبى حثمة أتحافون وتستحقون دم صاحبكم وفي رواية تحلفون وتستحقون وهذا تنصيص على أن اليمين على الولي وأنه يستحق القصاص وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالقود في القسامة وقضى به أبو بكر وعمر رضى الله عنهم وعن بعض الصحابة قال قتلنا قاتل ولينا في القسامة باص رسول الله صلى الله عليه وســـلم ولم يكن لنا حجة سوى اللوثة وفي الحديث المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البينة على المدعى واليمين على من أنكر الا في انقسامة ففي هذا الاستثناء تنصيص على أن في القسامة المين على المدعى فاذا حلف ترجح مهنى الصدق في جانبه فيستحق المدعى وهو القودتم قال الشافعي رضي الله عنه نرجح جانبه ولكن بحجة فيها ضرب شبهة والقصاص عقوبة يندرئ بالشبهة فبجب المال وهذا لان الممين حجة من يشهد له الظاهر كمافي سائر الدعاوي فان الظاهر يشهد للمدعى عليه لان الاصل براءة ذمته فاما في القسامة فالظاهر يشهد للمدعي عند قيام اللوث وقرب العهد فيكون اليمين حجة له وحجتناما روينامن الآثار المشهورة وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أعطى الناس بدعواهم الحديث وقد بينا في كتاب الدعوى ان البمين ليست مججة صالحة لاستحقاق فلس بها فكيف تكون حجة لاستحقاق نفسخصوصا في موضع يتيقن بان الحالف مجازف يحلف على مالم يماينه بحال محتمل في نفسه وهو اللوثوانما اليمين مشروعة لا بقاء ما كان على ما كان فلا

يستحق بها مالم يكن مستحقافأما قوله أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلاتكاد تصح هذه الزيادة وقد قال جماءةمن أهل الحديث أوهم سهل بن أبي حثمة ماقال رسول اللهصلي الله عليه وسلم أتحلفون وتســتحقون دم صاحبكم ولو ثبت فأعاقال ذلك على طريق الانكار عليهم لاعلى طريق الامر لهم بذلك فانهلو كان على سبيل الامر لكان يقول أتحلفون فتستحتون دم صاحبكم فأما قوله اتحلفون وتستحقون فعلى سبيل الانكار كمقوله تعالى أتأتون الذكر ان من المالمينوتذرون ماخلق لكم ربكم من أزواجكمالآية وكذلك قوله تحلفون معناه أتحلفون كقوله تريدون عرض الدنيا ممناه أتربدون وكان عليه الصلاة والسلام رأى منهم الرغبة في حكم الجاهاية حين أبو أيمان اليهود وبقولهم لا نرضي بيمبن قوم كفار فقال ذلك على سبيل الزجر فلهاعر فواكر اهة رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك رغبوا عنه بقولهم كيف نحلف على أمرلم نعاين ولم نشاهد ثم يحتمل أن يكون اليهود ادعو اعليهم بنقل القتيل من محلة أخرى الى محلتهم فصاروا مدعى عليهم فلهذا عرض عليهم اليمين والحديث الآخر لايكاد يصح لما روى عن أيوب مولي أبي قلاية قال قلت عند عمر بن عبد العزيز وعنده رؤساء الناس فخوصم اليه في قتيل وجد في محلة وأبو قلاً بة جالس عند السرير أو خلف السرير فقال الناس قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقود في القسامة وأبو بكر وعمر والخلفاء بعدهم فنظر الي أبي قلابة وهو ساكت فقالماتقول قال عندك رؤساء الناس وأشراف الدرب أرأيتم لو شهدتم رجلان من أهل دمشق على رجل من أهل حمص انه سرق ولم يَرياه أكنت تقطعه فقال لا قال أرأيتم لو شهد أربعة من أهل حمص على رجل جن أهل دمشق انهزنى ولم يروهأ كنت ترجمه فقال لافقال والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفساً بغير نفس الا رجلا كفر بالله بمد اعانه أو زنا بعد احصانه أو قتل نفسا بغير نفس وقد قضى رسول الله صلى الله علـيه وسلم بالقسامة والدية على أهل خببرفى قتيل وجد بين أظهرهم فانقاد عمر بن عبد المزيز لذلك وهذا لان امراء بني أمية كانوا يقضون بالقود في القسامة على ما روى عن الزهري قال القود في القسامة من أمور الجاهلية أول من قضي به معاوية فلهذا بالغ أبو قلابة في انكار ذلكوتوله أوعليه الصلاة والسلام الا في القسامة يمني الايمان مكررة في القسامة بخلاف سائر الدعاوي ممناه لا تنقطع الخصومة بالممين في القسامة بل يقضي بالدية بمدها مخلاف سائر الدعاوي ثمانا يقضى بالديةعلى عاقلة أهل المحلة في ثلاث سنين لان حالهم هنا دونحال من باشر القتل خطأ

واذا كانت الدية هناك على عاقلته في ثلاث سنين فها هنا أولي فان لم يكمل العدد خمسون رجلا كررت عليهم الا مان حتى يكملوا خمسين عينا لما روى ان الذين جاؤاالي عمر رضي الله عنه من أهلوادعة كانوا تسعة وأربعين رجلا منهم فحلفهم ثماختارمنهم واحدا فكرر عليهالىمين وهذا لانعدداليمين في القسامة منصوص عليه ولا يجوز الاخلال بالعدد المنصوص عليه وبجوز تمكرار اليمين من واحد كما في كلمات اللمان ولاولياء القتيل أن يختاروا في القسامة صالحي المشهرة من الذين وجد بين أظهرهم القتيل فيحلفونهم لان النبي عليــه الصلاة والســـلام قال لاخ القتيل اختر منهم خمسين رجلا فدل أن الخيار اليه وهو حقه يستوفي بطلبه واليه تعيين من يستوفى منه حقه وله أن يختار الشبان والفسقة منهم لانتهمةالقتيل عليهم أظهر وله أن يختار المشايخ والصلحاء منهم لانهم بتحرزون عن الممين الكاذبة أكثر مما يتحرز الفسقة فاذا علمو ا القاتل منهم أظهروه ولم يحلفوا وفى ظاهر الروايةالقسامةعلى أهل المحلة والدية على عواقلهم وذكر في اختلاف زفر ويمقوب ان على قول زفر القسامة والدلة على عاقلة أهل المحلة قياساً لاحد الموجبين على الآخر وعلى قول أبي يوسف لاقسامة على الماقلة لان التحمل بجري في الدية ولا بجرى التحمل في الممين ولو اختاروا في القسامة أعمى أو محدودا في قذف كان ذلك لهم لأنهم أسوة غيرهم في الاهليـة لليمين والنكولوالخيار فيه اليهم دون الاماملان الحق لهم وأنما أراد بهذا الفرق بينهذا وبين اللعان فان اللعانشهادة والمحدود فىالقذف والاعمى ليس لهما شهادة الاداء فأما هذه فيمين محضة قال في الاصل وكل مايلز مالماقلة يلزم أهل الدنوان والماقلة من أهل الدنوان ولا يلزم النساء والذربة من ذلك شيء ولا يؤخذ من الرجل في كل سنة الاثلاثةدراهم أو أربعة لما روىأن عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين وفرض الاعطيات جمل المعاقل عليهم في أعطياتهم على كل رجل في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربمة وهذا عندنا وعند الشافعي رضي الله عنه العاقلة هم العشيرة على ما كان عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أَلَا ترى ) أنه قال في حديث الجنين لاولياء الضاربة قوموا فدوه ولكنا نقول ما كانت الدواوين في عهد رســول الله صلى الله عليه وسلموانما كانوا يتناصرون بالقرابة بعد الدين فلما دونعمر رضي الله عنهالدواوين جمل التعاقل بالديوان لانه باعتبار التناصر والتناصر بالديوان دون القبيلة فان أهل الديوان وان كانوا من قبائل شتى يقوم بمضهم بنصرة بمض وربما تظهر العداوة مع من هو من قبيلته من أهل ديوان آخر أكثر مما تظهر مع غيره على ما

روى أنه في الجمل وصفين كان يقوم أهل كل قبيلة من أحد الصفين عقاتلة تلك القبيلة من الصف الآخر تم الاخذ من العاقلة على وجه لا يؤدي الي الاجماف بهم وذلك في أن يؤخذ منهم في كل سنة القدر الذي سمي فان لم يسع ديوان أولئك القوم ضم اليهم أقرب القبائل اليهم في النسب حتى لا يقع على كل واحد منهم الا ثلاثة دراهم أو أربعة ولا يدخل في ذلك النساء والذراري لأنهم أتباع لا تقوم النصرة بهم وتمام بيان هذا الكلام في هذا الفصل في كتاب المعاقل والقبائل والذي حلف في القسامة والذي لم يقبل ولم يشهد في ذلك كل سواء الدية عليهم على أهل الديو ان لانها مأخوذة من أعطياتهم وقد استوى في الاعطيات، من شهد منهم ومن غاب وكذلك في ظاهر الرواية من كان غائبا ومن كان حاضرامن أهل المحلة في القسامة سـواء وعن أبي بوسف رحمـه الله قال من علمت أنه كان غائبا حين وقمت هذه الحادثة لا أدخله في القسامة لانه ليس عليه من تهمة القتل شيء ولم يكن قامًا في حفظ المحلة والتدبير فيها حين وقعت هذه الحادثة ووجه ظاهر الرواية أن السبب كونه من أهل المحلة لاتهمة القتل فان الفقهاء والمشايخ وصالحي أهل المحلة يحلفون وليس عليهم من تهمة القتل شيء وهذا السبب لاينعدم بكونه غائباعن المحلةواذا وجد القتيل بين قريتين أو سكتين فالى أيهما كانأقرب كان عليهم القسامة والدية لحديث أبى سعيد الخدري رضي الله عنه أن قتيلا وجد بين قريتين على عهد رسول الله صلى الله عليــه وسلم فأمر أن يمسح بينهما فوجد الى احدى القريتين أقرب بشبر فقضي عليهم بالقسامة والدية وعن عمر رضي الله عنه في القتيل الموجود بين وادعة وأرحب أمربان يقاس بين القبيلتين وكان الى وادعة أقرب فجملها عليهم ولان من يقرب من موضع فهو أحق بحفظ ذلك الموضع والتدبير فيه ممن يكون أبعد من ذلك الموضعفان نكلوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا لان الايمان في القسامة حق مقصود لتعظيم أمر الدم ومن لزمة حق مقصود لا تجرى النيابة في ايفائه فاذا امتنع منه فانه يحبس ليو في كما كلمات اللمان واذا وجــد القتيل في قرية أصلها لقوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب القسامة على أهل خيبر وكانوا من اليهود ثم يعرض عليهم الدية فما أصاب المسلمين من ذلك فعلى عو اقلهم وما أصاب أهل الذمة فان كانت لهم معاقل فعليهم والا ففي أموالهم كما لو باشروا بأيديهم القتل خطأ واذا وجد القتيل في قبيلة بالكوفة وفيها سكان وفيها من قد اشترى من دورهم

فالفسامة والدية على أهل الخطة دون السكان والمشترين وهذه فصول أحدها أنه ما بتي في الحلة أحدمن أصحاب الخطة فليس على المشترين من ذلك شئ في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفى قول أبى يوسف وهو قول ابن أبى ليلى الشترون فى ذلك كاصحاب الخطة لانهم قامو ا مقام البائع ولانهم ملاك لبعض المحلة كاصحاب الخطة وفها بجب باعتبار الملك لا مختلف باختلاف سبب الملك كاستحقاق الشفعة (ألا تري) أن في القتيل الموجود في دار رجل لا فرق بين أن يكونصاحبالدار مشتريا أو صاحب خطة فكذلك فيالقتيل الموجود في المحلة وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا صاحب الخطة أخص تندبيرالمحلة من المشترين (ألاثري) أن المحلة تنسب الى أصحاب الخلطة دون المشتريين وان المشتريين قل ما يزاحمون أهل الخطة في التدبير والقيام بحفظ المجلة فكان صاحب الخطة أخص بحكم القسامة والدية من المشتريين أيضا عِنزلة صاحب الدار في القتيل الموجود في داره مع أهل المحلة لما كان هو أخص بالتدبير في داره كان موجب ذلك عليه تم الشترون اتباع لاصحاب الخطة وما بقي شيء من الاصل يكون الحيكم له دون التبع وقيل أنما أجاب أبو حنيفة رحمه الله بهذا بناء علىما شاهد من عادة أهل الكوفة في زمانه أن أصحاب الخطةفي كل محلة هم الذين يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركهم المشــترون في ذلك فاما اذا لم ببق من أضحاب الخطة أحد وفيها سكان ومشترون فهي عليهم وهو تولاً بن أبى ليـلى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها على أهل خيبروقد كانوا سكانًا ( ألا ترى ) أن عمر رضي الله عنه أجلاهم منها الى الشام وجه قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أن التدبير في أهل المحلة الى أصحاب الملك دون السكان لان السكان يتنقلون في كل وقت من محلة الى محـلة دون أصحاب الملك والدليـل عليه أن ما ينبني من الغنم شرعا على القرب يختص به أصحاب الملك دون السكان وهو الشفعة فكذلك ما يكون من الغرم شرعا ولاحجة في حديث خيبر فانهم كانوا ملاكا قد أقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه استثنى بقوله أقركمما أقركمالله فلهذا أجلاهم عمر رضى الله عنه وما وظف عليهم كان بطريق الخراج الاأن يقال علك عليهم الاراضي وقد بيناهذا في المزارعة ومن فروع هذه المسئلة اذا وجدقتيل فىالسجن فعندأ بى حنيفة ومحمد على بيت المالوعند أبى بوسف رحمه الله على أهل السجن لأنهم عنزلة السكان في ذلك الموضع وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ما داموافيه ولكن أبوحنيفة ومحمد رحمهما الله قالا أهل السجن مقهورون في المقام في ذلك الموضع وهم قل

مايقومون بحفظه والتدبير فيه الا بقدر حاجتهم ثم ذلك الموضع ممد لمنفعة المسلمين فدية القتيل الموجود فيه تكون على المسلمين في بيت مالهم ولو وجد القتيل في دار رجل قد اشـــتراها وهو من غير أهل الخطة فأهل الخطة برآء من ذلك والقسامة على صاحب الدار وعلى قومه الدية لان التدبير في حفظ الملك الخاص الي المالك دون أصحاب الخطة من أهل المحلة والقتيل الموجود في ملك خاص يجمل كان صاحب الملك هو القاتل له في حكم القسامة والدية فلهذا كانت القسامة عليه والدية على عاقلته واذا كانت الداربين رجلين فوجد فيها قتيل وأحدهما أكثر نصيبًا من الآخر فالدية على عواقلهما نصفين لأن القيام محفظ المكان والتدبير فيــــ يكون باعتبارأصل الملك لاباعتبارقدرالملك وقد استويا في أصل الملك (ألا ترى) أنه في المنهم المستحق بسبب الملك يعتبر أصل الملك وهو الشفعة فكذلك في الغرم واذا وجــد الرجل قتيلاً في دار نفســه فعلى عا قلته الدية في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمــد لاشئ عليهم لأنه لو وجد غيره قتيلا في هذه الدار جمل هو كالمباشر لقتله في حكم الدية فاذا وجد هو قتيلا فيها يجعل كانه باشر قتل نفسه ومن قتل نفسه كان دمه هدرا والدليل عليه أن المكاتب اذا وجدقتيلافي دار من كسبه لا يجب فيه شي لهذا المني وكذا لوان عبده وجد قتيلا فيه كانءوجبه عليه فاذا وجدهو فيهاقتيلالابجبله على نفسه شي فكذلك في الحرولا ينظر اليكون الدارفي الحال لورثته لان الوجوب باعتبار أصل الجناية وعند الجناية كانت الدار مملوكة ( أَلَا تَرَى ) أَنه لا يجب القساءة هاهنا ولو كان المعتبر هو الحال لكانت الديةعلى عاقلة ورثته وأبوحنيفة رحمه الله استدل بقوله عليه الصلاة والسلام لايترك في الاسلام مفرح أي مهدر الدم والمدنى فيه أنه وجد قتيلا في موضع لو وجد غيره قتيلا في ذلك الموضع كانت الدية عليه وعلى عواقله فاذا وجد هو قتيلا فيه كانت الدية على عواقله كما لو وجد واحد من أهل المحلة قتيلافي المحلة تجب الدية والقسامة على أهل المحلة بهذا المعنى ولهذا لأتجب القسامةهاهنا لأنه لو وجد غيره فيه قتيلا لكانت القسامة عليه دون عاقلته فاذا وجد هو قتيلا فيه نتمذر ايجاب القسامة مخلاف الدية وحقيقة المعنى فيه أن السبب وجود القتيل فيذلك المكان كما نص عليه عمر رضى الله عنه وانما أغرمكم الدية بوجودالقتيل بين أظهركم وحين وجد هو قتيلا الدار مملوكة لورثته لاله لانه ليس من أهل الملك فتكون الدية عليهـم وانما قال الدية على عاقلته مناءعلى الظاهروهو أن عاقلة الوارث والمورث تتحد فان كان فيموضغ بختلف العاقلة فينبغي

الاولي على عاقلة القتيل ثم اذا وجد غيره قتيلا في داره أنما يجمل الدية والقسامة عليه باعتبار الظاهر لان الظاهر أن غيره لا تمكن من ذلك في ملكه وهذا لا وجدفها اذاوجدهو قتيلا فيها فالظاهر أن الانسان لايقتل نفسه فلهذا يجعل كان غيره قتله وعند القتل كان التدبير في حفظ ذلك الموضع اليه فاذا فرط في ذلك وجبت الدية على عاقلته لورثته \* فان قيل اذا قاتم تجب الدية على عاقلة الورثة فكيف يستقيم أن تعقلوا عنهم \* قلنا لأن الدية تجب للمقتول حتى انه يقضي منها ديونه وتنف ذ وصاياه ثم يخلف الوارث وهو نظير الصي أو المعتوه اذا قتــل أباه فانه تجب الدية على عاقلته ويكون ميراثا له وهــذا يخــلاف المـكاتب بوجد قتيلا في دار نفسه لان هناك اذا وجـد غيره قتيلا انما يجمل هو كالقاتل له باعتبار عقد الكتابة وعقد الكتابة باق بعــد ما وجد هو فيــه قتيلا فلهذا جعل كأنه قتل نفســه فأما هاهنا اذا وجد غيره قنيلا أنما نجمل هو كالقاتل له لقيام ملكه في الدار حين وجد القتيل وذلك غـير موجود فيما اذا وجد هو قتيلا فيه فان الملك منتقل الى ورثته فلهذا افترقا والقتيل عندنا كل ميت به أثر فان لم يكن به أثر فلا قسامة فيه ولادية انما هذا مبت لانحكم القسامة ثبت شرعا في المقتول والمةتول انما مات حتف أنفه بالاثرفمن لا أثر به فهو ميت فلا حاجة بنا الى صيانة دمه عن الهدر مخلاف من به أثر وهو نظير من وجد في الممركة و به أثر يكون شهيدا لا ينسل فان لم يكن به أترغسل وكذلك ان كان الدم يخرج من موضع يخرج الدم منــه عادة من غير جرح في الباطن كالانف فلا قسامة فيه وان كان لايخرج الدم منه عادة الابجرحفي الباطن كالاذن فهوقتل وقديينا هذا في الشهيد وان ادعي أهُل القتيل على بعض أهل المحلة الذينوجد القتيل بين أظهر هم فقالوا قتله فلان عمدا أو خطأ لم يبطل هذا حقه وفيه القسامة والدية لانهم ذكروا ماكان معلوما لنا بطريق الظاهر وهو أن القاتل واحــد من أهل المحلة ولكنا لانملم ذلك حقيقة وكذلك بدعوى الاولياء على واحد منهم بعينه لايصير مملوما لنا حقيقة انه هو القاتل فاذا لم يستفد بهذه الدعوى شيأ لايتغير به الحكرفتيقي القسامة والدية على أهل المحلة كما كان وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله انه أسقط القسامة عن أهل المحلة لان دعوى المولى على واحد منهم بعينه يكون أبراء لاهل المحلة عن القسامة فى قتيل لايمرف قاتله فأذا زعم الولى انه يعرف القاتل منهم بعينه صار مبرئا لهم عن القسامة

وذلك صحيح منه فان أقام الولى شاهدين من غير أهل المحلة على ذلك الرجل فقدأ ثبت عليه القتل بالحجة فيقضى عليه بموجبه وان أقام شاهدين من أهل المحلة عليه بذلك لا تقبل شهادتهما لان أهل المحلة خصاء في هذه الحادثة مانقيت القسامة والدية عليهم فكانوا متهمين في هذه الشهادة وكانوا عمني الشاهدين لانفسهم واذا لم تقبل شهادتهما قال أبو يوسف رحمه الله ان اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلفهم يحلفهما بالله ماقتلنا لانهما زعما انهما يعلمان القاتل فلا معنى لاستحلافهما على المملم وانما يستحلفان على البتات باللهماقتلنا وقال محممه رحمه الله يحلفان باللهما قتلنا ولا علمناله قاتلا سوى فلان لان ماهو المقصوديحصل بهذا الاستثناءفلا يجوز اسقاط اليمين على العلم في حقهما كما لايجوز في حق غيرهما وأن ادعى الاولياء على غير أهل الحلة فقد أبرؤا أهل المحلة من ذلك حتى لاتسمع دعو اهم بمد ذلك على أهل المحلة للتناقض فان أقاموا شاهدين بذلك على المدعى عليه من أهل المحلة فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله لا تقبل شهادتهما وعند أبي يوسف ومجمد رحهماالله تقبل شهادتهما على القاتل بذلك \*وجه قولهما ان أهل المحلةحين وجدالقتيل بين أظهرهم بعرضأن يكونو اخصماءلوادعي الولى عليهم فاذا ادعى على غيرهم فقد زالت هذه العرضية وتبين أنهم لم يكونوا خصاءفي هذه الحادثة أصلافوجب قبول شهادتهم فيها كالشفيع اذا شهد بالبيع بعد ما سلم الشفعة فانه تقبل شهادته والوكيل بالخصومة اذا عزل قبل أن يخاصم ثم شهد في تلك الحادثة تقبل شهادته لهــذا المني ولان البراءة قد وقمت لاهل المحلة بدعوى الولى على غيرهم على البتات بدليل أنهم لا يطالبون بشيء بسبب هذه الحادثة بعدهذا الحال فكانوا عنزلة غيرهم في الشهادة فيها ولانا اعاكنا تحلفهم على العلم ليظهروا القاتل انعلموا فيستحيل أن يظهروا ذلك حسبة بالشهادة ولا يكون مقبولا منهم بخـــالاف مااذاكانت الدعوى على واحد منهم لان هناك لايظهرونه حسبة بالشهادة بل يسقطون بهالقسامة والدية عن أنفسهم فكانوامتهمين فيها وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول أهل المحلة صاروا خصماء في حادثة لاتقبل شهادتهم فيها وان خرج من الخصومة كالوكيل اذا خاصم في المجلس يعني مجلس الحكم ثم عزل فشهد وأعـا قلنا ذلك لأن السبب الموجب للدية والقسامة عليهم وجود القتيل بين أظهرهم كما قال عمر رضي الله عنــه وانما أغرمكم الدية لوجود القتيل بين أظهركم وبدعوى الولي على غير أهـل المحلة لا يتبين ان هذاالسبب لم يكن ولكن خرجوا من الخصومة بعد أن كانوا خصماء لكون الولي مناقضا في الدعوى

عليهم بعد ذلك وتأثيره انه يحتمل انهم قصدوا بالشهادة تأكيد تلك البراءة وان الولى قصد بتلك البراءة تصحيح شهادتهمله وكذلك تتمكن تهمةالمواضعة بينهم وبينالولي فتواضعهم على أن يدعى على غيرهم ليشهدوا له فلتمكن التهمة من هذا الرجل امتنع قبول الشهادة لانهالرد بالنّهمة وان ادعى أهل المحـلة على رجل من عندهم انه هو الذى قتله وأقاموا عليه بينة من غيرهم قبلت بينتهم لانهم يسقطون مهذه البينة الخصومة عن أنفسهم ومن ادعى نفي الخصومة عن نفسه وأثبته بالبينة كان مقبولًا منه كما لو أقام ذو اليدالبينة ان المين وديمة في يده لفلان تم ادعاه الاولياء على ذلك الرجل أخــذوه بالدم وان لم يدعوا عليه ذلك لم يكن عليه ولا على أهل المحلة شي لان أهل المحلة خصماء في اسقاط القسامة والدية عن أنفسهم لافي اثبات موجب القتل على غيرهم أنما الخصم في ذلك الولى فلا بد من دعواه ليقضي بموجب القتل على ذلك الرجل واذا وجد مدن القتيل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فملي أهلها القسامة والدية لان هذا قتيل وجدفى محلتهم وللاكثر حكم الكمالوان وجد نصفهمشقوقا بالطول أو وجد أقل من النصف ومعه الرأس أووجدترجله أويده أورأسه فلا شي عليهم فيــه لان الموجود ليس بقتيل اذ الاقل لا يجمل بمنزلة الـكل ثم هــذا يؤدى الى تكر ارالقسامة والدية في قتيل واحد فانا لو أوجبنا بوجود النصف فيهذه المحلةالقسامة والدية على أهامًا لم نجد بدا من أن نوجب اذا وجدناالنصف الآخر في محلة أخرى القسامة والديةعلى أهلها وتكرار القسامة والدية فى قتيل واحد غير مشروع وهذا نظيرما تقدم فى حكم الصلاة عليه واذا وجد العبدأو المكاتب أو المدير أو أم الولد تتيلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عاقلتهم في ثلاث سنين لان القيمة في المالياك عنزلة الدية في الاحرار ولنفس المملوك من الحرمة ووجو بالصيانة عن الهدر مالنفس الحر مدليل مباشرة القتل وأما الدواب والبهاتم والعروض فلاقسامة فيهاولا قيمة لانهمال مبتذل ليسله من الحرمة ماللنفس ولا تجب صيانته عن الاهدار لامحالة وفي الحيكم الثابت شرعامخلاف القياس انما يلحق بالمنصوص ما يكون في ممناه من كلوجه فاما ماليس في ممناه من كلوجه فلا يلحق به وان وجد فيهم جنين أوسقط فليس عليهم شي لان هذا عنزلة الجزءمن وجه كاليد والرجل وان كان تاماوبه آثر فهو قتيلوفيهاالقسامة والدية لان لنفس الصغير من الحرمة مالنفس الكبيرفكان هذا في معنى المنصوص عليه من كل وجه ولو وجد الحر قتيلا في دارأ بيه أوأمه أوالمرأة في دارزوجها

ففيه القسامة والدية على العاقلة ولا يحرم الميراث لان حرمان الميراث جزاءمباشرة القتل بصفة الخطروذلك لم يثبت على صاحب الدارلوجود القتيل في داره وانما جمل وجو دالقتيل في داره بمنزلة مباشرته في حكم القسامة والدية خاصة للصيانة عن الهدر فهو نظير التسبب الذي قام مقام المباشرة في حكم الدية خاصة دون حرمان الميراث وآن وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيَّ فيه لأنه ماله فهو بمنزلة ما لو باشر قتله بيده الا أن يكون عليه دين فحيننذ بجب على المولى قيمته حالة في ماله لغرمائه كما لو قتـله بيده لان ماليته حق الغرماء واذا وجـد المكاتب قتيــلا في دار مولاه فالقيمة على مولاه في ماله كما لو بأشر قتله بيده وهــذا لان المكاتب عملوك له فبدله من وجه مملوك له والعاقلة لاتتحمل عنه له فيكون في مالهولكن تجب القيمة بالقتل فيكمون مؤجلا في ثلاث سنين ثم يستوفي منه ما بتي من مكاتبه ويحكم بحريته ومابقي يكون ميراثا واذا وجد الرجل قتيلا على دابة يسوقها رجل أو يقودها أو هو راكبها فهو على الذي ممه لانه هو المختص بتدبير هذه الدابة وباليــد عليها (آلا تري) انها لووطأت انسانا كان ذلك عليه وكذلك اذا وجد عليها قتيلا فان لم يكن مع الدابة أحد فهو على أهل المحلة الذين وجد فيهم القتيل على الدابة لان وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيــه الدانة مو قوقة فأنهم أحق الناس بتدبير تلك البقعة وتدبير مافيها بمالا يمرف في غيرهم وكذلك الرجل يحمل قتيلا فهو عليه لان يده على نفسه أقوى من يده على داره وأذا وجد في داره قتيلًا كانت القسامة والدية عليه فاذا وجد القتيل على ظهره أو على رأسه أولي واذا وجدالقتيل في سفينة فالقسامة على من في السفينة من الركاب وغيرهم مرن أهلهامن الذين هم فيها والدية عليهم أما عند أبي يوسف رحمه الله فلايشكل لانه يجمل السكان والملاك في القتيل الموجود في المحلة سواء فكذلك في القتيل الموجود في السفينة واماعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ففي المحلة السكان لايشاركون الملاك لان التدبير في المحلة الى الملاك دون السكان وفي السفينة الظاهر انهم في تدبير ها سواء اذا حزبهم أمر يوضيحه ان السفينة تنقل فيكمونالممتبر فيها اليد دون الملك فأنها مركبكالدابة فكما انالممتبر في القتيل الموجود على الدابة هو اليد دون الملك فكذلك في القتيل الموجودفي السفينة وهم في اليد عليها سواء واذا وجد القتيل في نهر عظيم يجرى الماء به فلا شئ فيه لان مثل هذا النهر لايدلاً حد عليه فقهر الماء يمنع قهر غيره عليه فهو كالقتيل الموجود في المفارة في موضع لاحق لاحد فيه الا أن

يكون نهرا صغيرا لقوم معروفين فهو عليهم لأنه منسوباليهم ( الاترى ) ان التـــدبير في كريه واجراء الماء فيه اليهم وهم أحق الناس بالانتفاع عائه سقيا لاراضيهم فكان عنزلة المحلة والفرق بين النهر العظيم والصغير ما بينا في الشفعة فهو نهر عظيم مشل الفرات وجيحون فان كان الى جانب الشاطئ محبسا فهو على أقرب القرى اليه والارضين فعليهم القسامة والدية لأن الحبس الى جانب الشاطئ كالملقي على الشاطىء والذين هم بقرب ذلك الموضع أخص بالتدبير فيه لانهم يسقون الماء منه ويسوقون دوابهم الىذلك الموضع للستي واذا كانوا بالقرب من ذلك الموضع بحيث يسمعون صوت من وقف على ذلك الموضم فان كانوا لايسمعون ذلك فلا شيء عليهـم فيـة هكذا فسره الكرخي وانوجد قتيلا في فلاة فليس فيه شيء قال الكرخي رحمه الله وهـذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فان كان قريبا من العمران بحيث يبلغ أعلى صوته أهل العمران في ذلك الموضع فهو عليهـم لانه الموضع الذي ينتهي اليـه صوته من الممران وهم أحِق بالتــد بير فيــه لرعي مواشيهم (ألا ترى) أنه ليس لاحد ان يبني في ذلك الموضع بغيررضاهم فاما ماوراءذلك فهومن جملة الموات لاحق لاحدفيه فلانجب فية شئ وانوجد في سوق المسلمين أو مسجد جاءتهم فهو على بيت المال والمراد سوق العامة والمسجد الجامع لان ذلك لجماءـة المسامين وهم في التدبير في ذلك الموضع والقيام محفظه سواء وما يجب على جماعـة المسلمين يؤدي من بيت مالهم لان مال بيت المال معد لذلك وليس فيــه قسامة لان المقصود بالقسامة نفي بهمة القتـل وذلك لا يتحقق في جماعـة من المسلمين فأما اذاكان في سوق خاص لاهل صنعة ينسب ذلك السوق اليهـم فهو عنزلة الحـلة المنسوبة الى قوم مخصوصين وكذلك ان كان في مسجد محلة فهو على أهل تلك المحلة لانهم أحق الناس بالتدبير فيها من حيث فتح الباب واغلاقه ونصب المؤذن والامام فيه بمنزلة الموجود في محلتهم وان كان في دار رجل خاص علكها في السوق فعلى عاقلته القسامة والدية لأن المالك هو المختص بتــدبير ملكه وبالامر بحفظ ملكه لكيلا يقع فيه مثل هذه الحادثة وفي هذا المعنى لافرق بين أن يكون ملكه في السوق أوفي المحلة واذا جرح الرجل في محلة أو أصابه حجر لايدري من رماه فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعلى أهل تلك القبيلة القسامة والدية فان كان صحيحا مجئ ويذهب فلا شئ فيه وعلى قول أبن أبي ليلي لاشئ عليهم في الوجهين وهو قول أبي يوسف

الآخر لان القسامة والدية في القتيل الموجود في المحلة والجريح غير القتيل ولو جعل موته محالًا على تلك الجراحة لما افترق الحال بين ما اذا كان صاحب فراش أو كان يذهب ويجيء بعد تلك الجراحة كما لوكان الجارح مملوما وجه قولنا انه اذا كانصاحب فراش فهو مزيض والمرض اذا اتصل به الموت يجمل كالميت من أولسببه (ألاتري) أن في حكم التصرفات جمات هذه الحال كالحال بمدموته فكذلك في حكم القسامة والدية يجمل كانه مات حين جرح في ذلك الموضع فَأَمَا اذا كان صحيحا يذهب ويجيء فهو في حكم التصرفات لم يجمل كالميت من حين جرح فكذلك في حكم القسامة والدية وعلى هذا الجريح اذا وجد على ظهر انسان يحمله الى بيتــه فمات بعــد يوم أو يومين فان كان صاحب فراشحتي مات فهو على الذي كَانْ يُحْمَـُلُهُ كِمَا لُو مَاتَ عَلَى ظَهْرِهُ وَانْ كَانْ يَذْهُبُ وَيْجِيُّ فَلَا ثَيُّ عَلَى من حمله وفي قول ابن أبي ليلي لاشيء في الوجهين واذا وجد القتيل في المسكر والمسكر في أرض فلاة فهو على القبيلة التي وجد في رحالهم لانهم سكان في ذلك الموضع مادا موانازلين وأهلكل قبيلة ينزلون في موضع لاينازعهـم غـيرهم في تدبير ذلك الوضع فكانوا كاهل المحلة والموضع الذي لاملك لاحد فيــه المتبر هو اليــد وأهــل القبيلة الذين وجــد القيل في رخالهم هم المختصون باليد في ذلك الموضم فأن كان المسكر في ملك رجل فعلى عَاقلة صاحب الارض القسامة والدية لان المالك هو المختص بالتــدبير في ملكه وولاية حفظ ملكه اليه وقد بينا أن لامعتبر بالسكان مع الملاك وقيل في قياس قول أبي يوسف رخمه الله ينبغي أن يكون على النازلين في ذلك الموضم لان عنده السكان كالملاك وان كان المسكر بفيلاة من الارض فوجــد القتيل في فسطاط رجــل فعليه القسامة وتكون عليه الأيمان وعلى عاقلته الدية لانه مختص محفظ الفسطاط والتدبير فيه عنزلة صاحب الدار في داره ولم مذكر في الكناب في القتيل الموجود في المحلة اذا كان فيها خمسون رجلا أو أكثر وأراد أن يعين واحدا منهــم ليكون عليه اليمين خسين مرة هل له ذلك أم لاوقد روى عن محمد رحمه الله أنه ليس له ذلك لآن تكرار اليمين على واحــد ليس فيــه فائدة وانما يصار اليه عند الضرورة ولا ضرورة هاهنا وأنما الضرورة في القتيل الموجود في دار رجل أوفسطاطه وان وجــد القتيل بين قبيلين من المسكر فعليهما جميما القسامة والدية اذا كان القتيل اليهما سواء بمنزلة المُوجود بين المحلتين اذا كان اليهما سواء وان كان أهـل المسكر قد لقوا عـدوهم فلا قسامة في

القتيل ولادية لان الظاهر انه قتيل الاعداء عندما التقي الصفان للقتال والظاهر أن الانسان بعد اللقاء أنما يقتل من يماديه لامن يوازره وأنما كنا نوجب القسامة والدية على أهل الحلة باعتبار نوع من الظاهر وقد العدم هاهنا فان كان المسكر مختلطا فوجدفي طائفة منهم تتيل فهو على أقرب أهل الاخبية اليه على من في الخباء جميما لان تدبير ذلك الموضع اليهم وقد بينا أنالقرب معتبر في حكم القسامة والدية واذا وجد القتيل في قبيلة فانه لايقبل في القسامة النساء والصبيان والماليك من المكاتبين وغيرهم ومعتق البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله كالمكاتب لان هؤلا. اتباع في السكني والظاهر أنهم لايزاحمون أهل القبيلة في التدبير في قتيلهم ولانهـم لا يقومون محفظها دون الرجال البالغين ثم المعتبر في القسامة والدية النصرة والنصرة لاتقوم بالنساء والصبيان واذا وجــد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشميرتها أحمد فان الايمان تتكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على أقرب القبائل منها وهـذا قولِ أبى حنيفة رحمه الله وهو قول أبي يوسف ومحـد الاول ثم رجع أبو يوسف وقال يضم اليها أقرب القبائل منها فيقسمون ويمقلون وجه قوله الآخر ان المرأة في حكم القسامة كالصبي بدليـل ان في القتيل الموجود في المحلة لابدخل النساء والصبيان ثم اذا وجد القتيل في دار الصي فالقسامة والدبة على عاقلته فكذلك في دار المرأة وعاقلتها هم أقرب القبائـل اليها لانها ليست من أهل النصرة والديوان ووجه قوله الاول ان وجوب القسامة في القتيل الموجود في الملك باعتبار الملك والمرأة في الملك كالرجــل (ألا ترى) أنها مختص بالتدبير في ملكها وأن الولاية في حفظ ملكها اليهافكانت كالرجل في حكم القسامة بخـ لاف الصي لانه لاتدبير له في ملك نفسه ولا يقوم محفظ ملكه ينفسه ثم للمرأة قول ملزم في الجناية كالرجل حتى يصح منها الاقرار بالقتل وليس للصبي قول ملزم في الجناية والقسامة في معنى قول ملزم فيثبت ذلك في حق المرآة دون الصي بخلاف القتيل الموجود في المحلة فالمرأة في المحلة مثــِل الصبي من حيث أنها لا تقوم بحفظ المحلة والدفع عنها والتدبير فيها ثم ظاهر مايقول في الكتاب يدل على أنه ليس عليها ثي من الدية وأنما الدية على أقرب القبائل منها وهو اختيار الطحاوى في مباشرة القتــل أيضا فانه يقول اذا كان القاتل من جملة الماقلة فعليه جزء من الدية فان كان القاتل غيره فلا شيء عليه من الدية والمرآة تدخل في جملة الماقلة اذا كان القاتل غيرها ومن أصحابنا من نقول هي لاتدخل في

جلة الماقلة لان النصرة لاتقوم بها فأما اذا كانت هي المباشرة للقتل فعليها جزء من الدية لان القاتل أحق مرن العواقل باعتبار مباشرته فانه لما وجب على غـير المباشر فعـلى المباشر أُولَى أَنْ يجِبِ جِزَّءَ منها فكذلك هاهنا وجوب جزء على المالك باعتبار أن التدبير في ملكه اليه وفي هــذا الرجل والمرأة سواء وكذلك ان كانت القرية لرجل من أهل الذمة فانه تكرر عليه الأيمان وعليه الدية لانه في تدبير ملكه كالمسلم ولوكان الذي نازلافي قبيلة من القبائل فوجد فيهاقتيلالم يدخل الذمي في القسامة ولا في الغرامة لان أهل الذمة لا يزاحون المسلمين في التدبير في القبيلة والمحلة ولكنهم أتباع بمنزلة السكان مع الملاك أو عنزلة النساء مع الرجال وأذا كانت مدينة ليس فيها قبائل معروفة وجـد في بمضها قتيل فعلى أهل المحلة الذين وجــد القتيل بين أظهرهم القسامــة والدية لأنهم مختصون بتدبير المحلة والظاهــأن تناصرهم بالمجاورة هاهنا لمالم تجمعهم قبيلة معروفةولا ديوان والمعتبرهو معنى النصرة فلهذا ألزمناهم الدية والقسامة واذا أبى الذينوجد فيهم القتيل أن يقسموا حبسواحتي يقسموا لان القسامة عليهم باعتبار تهمة القتيل وقد ازدادت بذكولهم والأيمان مقصودة هاهنا فيحبسون لايفائها واذا وجد القتيل في دار عبد مأذون له في التجارة فالقسامة والدية على عاقلة المولى أما اذا لم يكن على العبد دين فالدار مملوكة للمولى وأن كأن عليه دين فالعبد أنما يقوم بالتدبير في هذه الدار باستدامة المولي الاذن له في التجارةوالمولي أخص بهذه الدار من الغرماء فان له أن يقضى دينهم من مواضع أخر ويستخلص الدار منهم لنفسه وهذا مستحسن قد بيناه فىالمأذون ولو وجد في دار المكاتب فعليه الاقل من قيمته ومن دية القتيل بمنزلةمالو باشر القتل بيده وهذا لأن المكاتب في حكم الجناية كالحر من حيث ان له فيه قولًا ملزمًا بخلاف المأذون فأنه ليس له قول ملزم في الجناية حتى لو أقر على نفسه بالجناية خطأ لم يعتبر اقراره وللمولى عليه قول ملزم في ذلك فيجمل القتيل الموجود في داره كالموجودفي دار المولى ولو وجد القتيل ف قرية ليتامي صفار وليس في تلك البلاد من عشيرتهم أحدفليس على اليتامي قسامة ولا دية ولكن على عاقلتهم الدية والقسامة بمنزلة مالو باشروا القتل بايديهم فان كانأحدهم مدركافعليه القسامة تكرر عليه اليمين لأن له قولًا ملزمًا في الجناية ثم على أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميما لانهم عاقلة اليتامي فاناليتامي ليسوا من أهل الديوان والتناصر بالديوان فحالهم في ذلك كحال النساء والله الموفق للصواب

## سه القصاص القصاص القصاص

(قال رحمه الله) بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم أنه قال لاقود الا بالسـيف هكذا فهمت الصحابة رضي الله عنهم من هذا اللفظ حتى قال على رضى الله عنه العمد السلاح وقال أصاب ابن مسمود رضي الله عنه لا قود الا بالسلاح وأنما كني بالسيف عن السلاح لان المعد للقتال على الخصوص بين الاسلحة هو السيف فانه لا براد به شيء آخر سوى القتال وقد يراد بسائر الاسلحة منفعة أخرى سوى القتال وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام بعثت بالسيف بين يدى الساعة يمني السلاح الذي هو آلة القتال فيكون دليلا لابي حنيفة رحمه الله ان القود لا يجب الا بالسلاح حتى اذا قتل انسانا محجر كبير أو خشبة عظيمة لم يلزمه القصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي بوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله يلزمه القصاص لقوله تمالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل والمراد بالسلطان استيفاء القود بدليل أنه عقبه بالنهى عن الاسراف في القتل فالتقييد بكون الآلة جارحة زيادة على النص وفي الحديث ان يهو ديا رضخ رأس جارية على أوضاح فأمررسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يرضخ رأسه بين حجرين والمهنى فيه أنه عمد محض لانه قصد قتله عالايقصد بهالا القتل ولا يعرف محض العمد الابهذا والاللة الجارحة اذا جصل القتل بها كان عمدا لان ذلك فعدل مزهق للروح وما لاتلبث ولا تطيق النفس احتماله في كونه مزهقا للروح أبلغ من الفعل الجارح لان هذا مزهق للروح بنفسه والفعل الجارح مزهق للروح بواسطة الجراحة والجرح وسيلة يتوسل بها اليازهاق الروحوما يكون عاملابنفسه يكون أبلغ مما يكون عاملا بواسطة وكذلك منحيث العرف في قصد الناس الى قتل أعدائهم بالقاء الاسطوانة أو رفع حجر الرحاء عليهم يكون أبلغ من القصد الى ذلك بالجرح في بمض الاعضاء فاذا جعل ذلك موجبا للقصاص فهذا أولى ولابي حنيفة رحمه الله ماروى ان النبي صلى الله عليه عليه وسلم قال كل شئ خطأ الا السيف وفي كل خطأ الدية وفي حديث الحجاج ابن ارطاة ان رجلا قتل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجارة فقضى عليــه بالدية والمدني فيه ان هدنه الآلة لاتجرح ولا تقطع فالقتل بها لا يكون موجبا للقصاص كالقتل بالمصا الصفيرة وتحقيقه من وجهين أحدهما أن وجوب القصاص يختص بقتل هو عمد

محض وصفة التمحض أن يباشر القتل با كنه في محله وآلة القتل هي الا لة الجارحــة لان الجرح يعمل في نقض البينية ظاهرا وباطنا وما سواها بدق ينقض البينة باطنا لاظاهرا وقوام البينة بالظاهر والباطن جميعا فالقتل الذي هو نقض البينة اذا كان بمايعمل في الظاهر والباطن يكمون قتلا من كل وجه وان كان مما يعمل في الباطن دون الظاهر يكمون قتملا من وجه دون وجه والثابت من وجه دون وجه يكون قاصرًا في نفســـه فيصلح أن بجب به ماشبت مع الشبهات ولا يصلح أن بجب بهمايندري بالشبهات وما ادعوا من أن الجرح وسيلة يتوسل به الى ازهاق الروح غلط فان ازهاق الروح ينقض البينة وكمال الجناية بما ينقض البينة من كل وجه ونقض البينــة بجرح في الروح لابتأني لانه لا يحس ويفعل في الجسم ما لا يكون كاملافاعا الكامل منهما يكون بفعل في النفس التي بهاقو ام الآدمي وذلك الفعل الجارح المؤتَّر في تسييل والدليل عليه حكم الذكاة فان الحلُّ بالذَّكاة أنما يحصل بفعل جار ح مسيل للدم بهذا المعنى ولا يحصل بما يعمل في الجسم فلا يكون ناقضا للبينة ظاهرا وهو الفعل الذي يدق ولأفرق بينهما لأن الحل مبني على الاحتياط فلا بثبت عند تمكن الشبهة كالقود ويخرج عليه النارفانهاتعمل في الظاهر والباطن جميما وقيل في الذكاة أيضا اذا قرب النار من مذبح الشاة حتى انقطع نها الاوداج وسال الدم تحل وأن لم يسل لاتحل لان ماهو المقصود بالذكاة وهو تمييز الطاهم من النجس لم بحصل والوجه الاخير ان آلة القتل الحديد قال الله تعالى وأنزلنا الحديدفيه بأسشديد والمرادالقتل وكذلك خزائن أسلحة الملوك تكون من الحديد فاما الخشب والاحجار فممدة للابنيةوالحديد هو المستعمل في القتالوا فما ينصب المنجنيق لتخريب الابنية ( ألا ترى ) أن الحــدىد اذا حصل القتل به وجب القصاص صغيرًا كان أو كبيرًا حتى أنه لو غرزه بمسلة أو ابرة في مقتله يلزمه القصاص وماسوى الحديد الصغير منه لايوجب القصاص وان محقق به القتل والفعل لا يتم الا با لتــه فبقصور في الا له "تمكن شبهة النقصان في الفمل وذلك يمنع وجوب القصاص فعلى هـذا الطريق يقول القتل عثقل الحـدىد يوجب القصاص بحو مااذا ضربه بعمود حديد أو بصنجات الميزان لان الحديد في كونه آلة القتل منصوص عليه وفي المنصوص عليه يعتبر عين النص فاما في غير المنصوص عليه فالحكم يتعلق بالممنى فيعتبر كونه محــددا محو ســن العصا والمروة وليطة القصب ومحو ذلك وعلى الطريق الاول يقوللا بجب القصاص الا عاهو محددو الحديدوغيره فيه سواء وهو رواية الطحاوي

فكتاب الشروط وتأويل الحديث انه أمر بذلك على طريق السياسة لكونه ساعيا في الارض بالفساد ممروفا بذلك الفمل بيانه فيما روي أنهمأ دركوها وبها رمق فقيل لها أقتلك فلان فأشارت رأسم الاحتى ذكروا اليهودي فأشارت برأسها أن نم وانما يمد في مثــل تلك الحالة من يكون متهما عثل ذلك الفعل معروفا به وعندنا اذا كان بر\_ذه الصفة فللامام أن يقتـله بطريق السياسة فأما الدم المصا الصغيرة اذا والى بها في الضربات حتى مأت لم يلزمه القصاص عندنا وعلى قول الشافعي رضي الله عنيه يجب عليه القصاص وكذلك الخلاف فيما اذا ضربه جماعة كل واحد منهم بسوط أو عصاوهو يقول القصد بالعصا الصفيرة عند الموالاة القتل فيكون الفهل بهاعمدا محضا عنزلة القتل بالسيف بخلاف العصا الصغيرة اذا ضربه بهامرة أو مرتين لان القصد هناك التأديب والغالب معه السلامة ولا يكونَ القتل بها الا نادرا فيكون في معنى الخطأ فأما مع الموالاة فالقصد منه القتل (ألا ترى) أن التهديد بالضرب بالسوط مع الموالاة كالتهديد فالقتل في حركم الاكراه بخلاف التهديد بضرب سوط واحد ويستوى في ذلك حصول الضربات من واحد أو من جماعة لان شرط القتل كون النفس معمودة لا التيقن بكون فعل كل واحد منهم مزهقا للروح لان ذلك لا طريق الى معرفته والدليل على الفرق بين الضرية والضربات أن شرب القليل من المثلث لا يكون موجبا للحد فان استكثر منه حتى سكر لزمه الحد باعتبار انالقليل منه ممرئ للطمام والكثير مسكر واذا حصل السكر بالكثير منه لايميز بعض الفعل عن البعض بل يجعل الكل كفعل واحد حتى يتعلق به مايندري بالشبهات وهو الحد فهذا مثله وأصحابنا رحهم الله استدلوا محديث النعمان ابن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا ان قتيل خطأ الممد قتيل السوط والعصا فيــه مائة من الابل فيكون نصباعلي التفسير وبالرفع قتيل السوطوالعصا فيكون خبرا للابتداء وفى كليهما بيان أن قتيل الســوط والمصا يكون قتيل خطأ العــمد وان الواجب فيــه الدنة والممنى فيــه أن القتل حصل بمجموع أفعال لو حصل بكل وأحد منها على الانفراد لا بتعلق به القصاص فكذلك اذا حصل بمجموعها كما لو جرح رجلا جراحات خطأ أو اشترك جماعة فى قتل رجل خطأوهذالان كلواحد من هذه الافعال غير موجب للقصاص اذا انفر دفانضمام ماليس بموجب الى ماليس بموجب كيف يكون واجبا لما يندرئ بالشبهات ولو انضم ماهو موجب الى ما ليس عوجب كالخاطئ مع العامد لا يجب القصاص فاذا انضم ما هو موجب

الى ما ايس عوجب أولى مخلاف الاقداح فهناك لو حصل السكر بالقدح الاول يجب الحد وأغالم بجب الحد آذا لميسكر مه لانمدام السبب الموجب وهنا لوحصل القتل بالضرية الاولي لا بجب القصاص فمرفنا أن هـ ذا الفعل في نفســه غير موجب فلا يدخل على هذا شهادة الشاهدين بالقتل العمد فانها توجب القصاص وكل واحد منهما بانفراده لايوجب لانشيادة الشاهدين حجة واحدة وشهادة كل واحد منهما شطر الحجة وشطر الحجة لاشبت مهشي من الحكم فأما هاهنا فكل فعل صالح لكو نه علة نامة وهو على أصله أظهر فان عنده لوحصَل من كل واحدمن الجماعةضرية واحدة بجبعليهم القصاصومالم تذكامل العلة فيحق كلواحد منهم لايلزمه القصاص وقوله بان الضربة الواحدة بقصد بها التأديب قلنا حقيقة القصد لايمكن الوقوف عليها وأنما ينبني الحكم على السبب الظاهر (ألا ترى ) أن قطع اليد لا يقصد بة القتل أيضا ولهذا كان مشروعاً في موضع كان القتل حراماً وكذلك الجرح اليسـير مشروع على قصد الاستشفاء كالقصد والحجامة ومع ذلك اذاحصل القتل به وجب القصاص لان حقيقة القصدنه ذر الوقوف عليها فيعتبر السبب الظاهر فكذلك هاهنا كان ينبغي أن يجب القصاص اذا حصل القتل بالضرية والضربتين بالسوط وحيث لم بجب بان ان كل فعل من هذه الافعال بانفراده غير موجب وحقيقة الفقه فيه ما ذكرنا في المسئلة الاولى وعكن الاستدلال مهذا الحرف أيضا فيقال المصا الكبير بحموع اجزاء لانتملق القصاص بكل جزء منها وان حصل القتل فكذلك عجموعها فامأ بيان نفي استيفاء القود بغير السيف ومها نقول علماؤنا رحمهم الله فان القصاص متى وجب فانه يستوفى بطريق حز الرقبة بالسيف ولا ننظر الى ما به حصل القتـــل وقال الشافعي رضي الله عنـــه ينظر الى القتل ماذا حصـــل فان كان بطريق غـــير مشروع بان سقاه الخرر حتى قتله أو لاظ بصغير حتى قتله فكذلك الجواب يقتل بالسيف وان كان بطريق مشروع يفعل له مثل ذلك الفعل وعهل مثل تلك المـدة فان مات والا يحز رقبته بحو مااذا قطع يد انسان عمدا فمات من ذلك واستدل عا روينا ان النبي عليه الصلاة والسلام أمر برضخ رأس اليهودي بين حجر بن وكان ذلك بطريق القصاص (ألاتري) أنه روى في بعض الروايات فاعترفاليهودي فقضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص وأمر بان يرضخ رأســه بين حجرين ولان المعتبر في القصاص المساواة ولهذا سمى قصاصا مأخوذ من قول القائل التتى الدينان فتقاصا أى تسـاويا أصـلا ووصفا وما قلناه أقرب الى

المساواة لما فيه من اعتبار المساواة في الفعل والمقصود بالفعل بجب اعتباره الا أذا تعذر وتعذره أن يكون صورة الفعل مخلاف المشروع بأن يكون حراما أو ان لامحصل القتــل به فحينتذ يجمَل مايكون متمها له فما هو المقصود ويكون الثاني متمها الاول ( ألا ترى ) أن من قطم بد انسان خطأ ثم قتله لم يلزمه الادبة واحدةوجمل الفعل الثاني تتمما للاول. وحجتنا في ذلك ظاهرةوله عليهالصلاة والسلاملاقود الآبالسيف وهو تنصيص على نفي استيفاء القود بغير السيف والمني فيه أنه قتل مستحق شرعا فيستوفى بالسيف كقتل المرتد وهذا لانه أنما يستوفى الستحق بالطريق الذي بتيقن أنه طريق له وحز الرقبة بتيقن بأنه طريق استيفاء القتل فاما قطع اليدفلا يكون طريقالذلك الا بشرطوهو السرابة وذلك لضعف الطبيعة عن دفعُ أثر الجراحة ولا يمرف ذلك عنــد القتل وما نتعلق بالشرط لايكون تانتا قبل الشرط فقبل السراية هذا الفعل غير القتل فلا يكون مشروعاً فضلا عن أن يكون مستحقاً وصورة الفعل غير مقصودة وانما المقصود ازهاق الروح عرفا لمعنى الانتقام واستحقاق القتل شرعا فيجب مراعاة ذلك المقصود ولا يقال لا يقمع الناس في الانتداء من أن يكون هذا الفمل مؤثرًا في تحصيل المقصود مالم يبرأ منه لأنه وان كان لا نقمع الناس عن ذلك فانه يؤدى الى تآخير محصيل المقصود وكالانجوز ابطال مقصود صاحب الحق لانجوز تأخيره ثم هذا اعتبار معادلة توقعنا في الظلم في الانتهاء لانه اذا تراخت بده تحز رقبته والفعل الثاني بعدالبرء لا يكون اتماما للاول مدليل الخطأ فيؤدى الى الزيادة على ما كان منه والى المثلة وذلك حرام فان قيل بأي طريق تسقط حرمـة ذبح القاتل ولم يوجد منــه فعل في مــذبح المقتول قلنا بالطريق الذي يسقط عندكم حرمة مذبحه اذا تراخت يده وهو استحقاق القتل عليه وذلك موجود قبل قطعاليد وتأويل الحديث مأمينا والذى رويانه قضي بالقصاص شاذ لايعتمد عليه أو قاله الراوى مناء على ماوقع عنده آنه كان بطريق القصاص وفي الحقيقة آنما كان ذلك بطريق السياسة وان اجتمع رهط على قتل رجل بالسلاح فعليهم فيه القصاص بلغنا عن عمر رضي الله عنه أنه قضي بذلك وهو استحسان والقياس ان لا يلزمهم القصاصوقد ذكر في كتاب الاقرار لان المعتبر في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على المتعدى ولما في النقصان من البخس محق المتعدى علية ولا مساواة بين العشرة والواحد وهـذا شيء يعلم سِداهة العقول فالواحد من العشرة يكون مثلا للواحد فكيف تكون العشرة مثلاللواحد

وأبد هذا القياس قوله تمالى وكتبنا عليهم فيهاأن النفس بالنفس وذلك بنني مقابلة النفو س بنفس واحدة ولكناتر كناهذا القياس لما روى أنسبعة منأهل صنعاء قتلوا رجلا فقضي عمر رضي الله عنه بالقصاص عليهم وقال لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به ولان شرع القصاص لحكمة الحياة وذلك بطريق الزجر كما قررنا ومعلوم أن القتــل بغير حق في العادة لا يكون الا بالتغالب والاجتماع لان الواحديقاوم الواحد فلولم نوجب القصاص على الجماعة بقتل الواحدلادي اثي سد باب القصاص وابطال الحكمة التي وقعت الاشارة اليها بالنص يوضحه أنه لامقصود في القتل سوى التشنى والانتقام وذلك حاصل اكمل قاتل بكماله كانه ليس معه غيره وعلى هذا قال علماؤنا رحمهم الله الواحد اذا قتل جماعة فانه يقتل بهم جميعا على سبيل الكفاءة وقال الشافعي رضى الله عنه ان قتامهم على التماقب يقتل بأولهم ويقضي بالديات لمن بعد الاول في تركتهوان قتلهم معا يقرع بينهم ويقضي بالقود لمن خرجت قرعته وبالدبة للباقين واستدل نقوله تعالي وكمتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فقدجعل الله تعالى النفس بمقابلة النفس قصاصا فلا يجوز أن يجعل النفس بمقابلةالنفوس قصاصا بالرأى ولانا قد مينا أنه لا مساواة بينهما الاأنا أو جبنا القصاص على المشرة بقتل الواحد لرد علية القتل بغير حق وهذا لا يوجد في القتــل قصاصا لان ذلك يكون قوة السلطان فلا تقم الحاجة فيــه الى التعاون والتغالب ولان في ايجاب القصاص هناك تحقيق معنى الزجر وذلك لايوجد هنا فانه بعدما قتل الواحد اذا علم أنهوان قتل جميع أعدائه لايلزمه القصاص أخذ يتجاسر على قتل الاعداء واذا علم أنه يستوفى الديات من تركـته يتحرز من ذلك لا بقاء المناء لورثته فكان معنى الزجر فيما قلنا وحقيقة المعنى فى الفرق أن العشرة اذا قتلوا واحدا فكل واحد منهم قتل عشره فوجب عليه القصاص بقدر ما أتلف الا أنه لا يمكن استيفاء ذلك منه الا باسقاط مابقي من حرمة نفســـ فيسقط ذلك لضرورة الحاجة الي استيفاء القصاص كما اذا غصب ساحة وبني عليها سقط حرمة بنائه لوجوب رد الساحة وكذلك عندى في الساحة فأما هاهنا فكل واحد من المقتولين قداستحق على القاتل نفسا كاملة وليس في نفسه وفاء بالنفوس فلا يمكن أن يقتل بهم جميما ولكن يترجح أولهم بالسبق فان حقه تبت في محل فارغ واذا قتلهم معا رجح بالقرعة كما هو مذ هبي في نظائره والدليل على أن كل واحد من القاتلين يستوفى الجزاآت في الخطأ يجب على كل واحد منهم جزء من الدية وآنه لو كان بعض الفاعلين مخطئاً لم يجب القصاص على واحـــد منهــم بخلاف

ما اذا قتل جماعة بمضهم عمدا وبعضهم خطأ فانه يلزمه القصاص لمن قتله عمدا وان كان واحدا وحجتنا في ذلك أن المشرة اذا قتلوا واحدا يقتلون به وكانوا مثلا له جزاء لدمه فكذلك اذا قتل واحدايقتل بهم ويكون مثلالهم لان المثل اسم مشترك فمن ضرورة كون أحـــ الشيئين مثلا للآخر أن يكون الآخر مثلا له كاسم الاخ فان من ضرورة كون أحــد الشخصين أخا للآخر أن يكون الاخرأخا له فلا يجوزأن يقال يلزمهم القصاص لرد غلة القتل بغير حق من غير اعتبار الماثلة فان الزيادة في القدر أبلغ من الزيادة في الوصف واذا كان لا يقتل المسلم بالمستأمن وعلى قولة بالذي والحر بالعبد لانمدام المائلة مع الحاجة الى رد القتل عليه بغير حق فلان لايقتل العشرة بالواحد أولي وكذلك في كل موضع يتعذر اعتبار الماثلة نحو كسر العظام لا يوجب القصاص والحاجة ان رد عليه الجناية هاهنا بغير حق يتحقق هنا ومع ذلك يوهم الزيادة بمنع القصاص فتحقق الزيادة لأن يمنع من ذلك كان أولى فمرفنا أنه انمانقتل المشرة بالواحد بطريق المائلة وبيان ذلك وهو أن القتل بما لا يتجزأ واذا اشترك الجماعة فيما لا محتمل التجزي فاما ان ينمدم أصلا أو يتكامل في حق كل واحد منهم والدليل عليه أن كلواحد منهم لو حلفأن لا يقتله كان حانثًا في عينه بهذا الفعل ولا يجب الا يوجوب كمال الشرط وفي الخطأ بجب على كل واحدمنهم الكفارة كاملة ولا تجب الكفارة الا بقتل كامل فأما الدية عقابلة الحل فلصيانته عن الاهدار لا أن يكون ذلك جزاء الفعل والمحل واحدفلا بجب عقابلته الادبة واحدة والدليل عليه أن القتل بخرج ببعضه زهوق الروح لان الروح لاء كمن أخذه حسا فطريق أثرهافيه قصدا هذا وقد تحقق من كل واحد منهم والحكم اذا حصل عقيب علل يضاف جيمه الى كل علة فيجمل زهوق الروح عالا به على فمل كلواحد منهم فكان كلواحد منهم قاتلا على سبيل الكمال عنزلة الاولياء في التزويج بتكامل الولاية لكل واحد منهم وفي هـذا المعني القتل الذي هو عدوان والقتل الذي هو جزاء سواء فان الاواياء اذا اجتمعوا وقتلوا كان كل واحد منهم قاتلا بكماله والدليل عليه ان فيما هو المقصود بالقتل وهو التشفى والانتقام لافرق بين الجزاء والمدوان وهو بتكامل لكل واحد من الاولياء كما يتكامل لكل واحد من العبدين فمر فنا ان كلواحد منهم مستوف حقه بكماله فلا حاجة الى المصير الى الدية و به فارق النكاح فان المرأة لو زوجت نفسها من جماعة لا يثبت النكاح لكل واحد منهم على هذه المرأة لان المقصود الفراش والنسل وذلك ينعدم بالاشتراك فلا يتكامل لكل واحد منهم

تم هناك لما لم يحتمل التجزي في المحل اندحم أصلا عند الاشتراك وهاهنا لم ينعدم القتــل فعرفنا أنه تكامل في حق كل واحد منهم وما قال بان الواجب على كلمنهم عشر القتيل كلام غير معقول لان القصاص في نفس واحدة كما لا يحتمل التجزي استيفاء لا يحتمل التجزي وجوبا فلا يجوز أن يستحق بعض نفسه قصاصا وكيف يستقيم هذا ولو عني أحد الاولياء حتى حي جزء من المقتول سقط القصاص كله فاذا كان القصاص الواجب يسقط أذا لم ببق مستحقًا في بمض النفس بعد العفو فلان لا يجب اشداء في بمض النفس دون البعض أولي وتبين بهذا التحقيق أنه لاطريق سوى ماقلنا ان المشرة اذا قتلوا واحدا فكل واحد منهم قاتل له على الكمال وكذلك الاولياء اذا اجتمعوا واستوفوا القصاص كان كل واحد منهم قاتلاله على الكمال مقدار حقه ليحيوه بدفع شر قاتل أبيه عن نفسه وكان ليس معه غيره فلا حاجة الى القضاء بالدية ولا الى الترجيح بالسبق أو الى القرعة قال واذا قتل الحر المملوك عمدا فعليه القصاص عندنا وقال الشافعي لاقصاص عليه لقوله تعالى الحر بالحروالمبدبالعيدومقابلة الحر بالحر يقتضي نفي مقابلة الحر بالعبد وهذا على وجه التفسير للقصاص المذكور في قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلي فيكون بيانأن المساواة التي هي معتبرة انماتكون عند مقابلة الحر بالحر لاعند مقابلة الحر بالعبد وعن ابن عمرو ابن الزبير رضي الله تعالى عنهم قالا السنة أن لا نقتل لعبد بالحر والمهني فيه أن هذا أحد نوعي القصاص فلابجب على الحربسبب المملوك كالقصاص في الاطراف بل أولى لان حرمة الطرف دون حرمة النفس فالاطراف تابمة للنفس واذا كان طرف الحر لا نقطم بطرف العبد مع خفة حرمة الطرف فلان لا يقتل الحر بالعبد مع عظم حرمة النفس كان ذلك أولى وتأثيره أن القصاص ينبني على المساواة ولامساواة بين الاحرار والعبيد فان العبد مملوك مالا والحر مالك والمالكية في نهامة من العز والكمال والمملوكية في نهامة من الذل والنقصان والدليل علية أن المملوك قائم من وجههالكمن وجه فان الحرية حياة والرق تلف ولهذا كان المعتق منسوبا بالولاء الى المعتق لانعاحياه بالاعتاق حكما ولا مساواة بين القائم من كل وجــه وبين القائم من وجه والهالك من وجه والدليل عليــه أن التفاوت ظاهر بينهما في بدل النفس وهو المال وبه تبين أن الرق أثر في النفسية ولهذا المعنى لا يجب القصاص على المولى نقتل عبده ولولم يؤثر الرق في النفسية لكان المولى كالاجنبي فى قتل المبد فيلزمه القصاص ولان المقتول كان بمرض أن يصيرمنخول القاتل

ا بان يشتريه فيمنع ذلك القصاص المساواة بينهما في حكم القصاص كالمسلم مع المستأمن \* وحجتنا ا في ذلك قوله تمالي كتب عليكم القصاص في القتلي فهذا يقتضي وجوب القصاص بسبب كل قتل الاماقام عليه الدليل فأما قوله الحر بالحر فهو ذكر بعضما شمله العموم على مو افقة حكمه فلا يجب تخصيص ما بقي ( الا ترى ) أنه كما قابل العبد فابل الانثي بالا نثى تم لا عنم ذلك مقابلة الذكر بالانثي وفي مقابلة الانثى بالانثى دليــل على وجوب القصاص على الحرة لقتل الامة وفائدة هذه المقابلة مانقل عن ابن عباس رضي الله عنــ ه قال كانت المقابلة بين ني النضير وبين ني قريظة وكانت منو النضير أشرف وكانوا يمدون ني قريظة على النصف منهم فتواضعوا على أن العبد من بني النضير بمقابلة الحر من بني قريظة والانثي منهم بمقابلة الذكر من بني قريظة فأنزل الله هذه الآية ردا عليهم وبيانا أن الحر بمقابلة الحروالعبد بمقابلة العبد والانثى عقابلة الانثى من القبيلتين جميعا وعن على بن أبي طالب قال يقتل الحر بالعبد وماً روى عن ابن عمرو ابن الزبير مجمول على السيد اذا قتل عبده فقد كانوا مختلفين في ذلك فمنهم من كان يوجب القصاص ويستدل بقوله عليه السلام من قتل عبده قتلناه فأنماقال ذلك ردا على من يقول منهم لا يقتل السيد بعبده والمعنى فيه أن دم العمد مضمون بالقصاص فيستوى أن يكون قاتله حرا أو عبدا كدم الحر وبيان الوصف أن العبد اذا قتل عبدا يلزمه القصاص والقصاص عقوبة تندرئ بالشبهات فيستدعى وجومها انتفاءالشبهة المبيحة عن الدموبعد انتفاء الشبهة الحر والعبد فيه سواء وسنقرر هذا الكلام في مسئلة قتل المسلم الذمي والذي يختص مهذه المسئلة حرفان أحدهما أن وجوب القصاص يمتمد المساواة في الذي وقد تحقق ذلك فالرق والمملوكية لايؤثرفي الدم لان الرق انما يؤثر فيما يتصور ورود القهر عليه وذلك أجزاء الجسم فأما الحياة فلا تدخل تحت القهر والدليل عليه أن العبــد فيه يبقى على أصل الحرية حتى لا يملك المولى التصرف فيه أقراراً عليه به ولا استيفاء منه الا أن المولي إذا قتله لا يلزمه القصاص لانعدام المستوفى لانه لو كان القاتل غيره كان هو المستوفى بولاية الملك والقتل لايحرمه ذلك ولا يكون هو مستوفيا العقوبة من نفسه ونقصان بدل الدم كنقصان صفة المملوكية في محله لا في غيره كنقصان بدل الدم بسبب الانوثة أنما يـكمون للملوكية في عله فآما الحياة فلاتحلها الانوثة والثاني أن وجوب القصاص يعتمدالمساواةفىالاحراز والاحراز أنما يكون بالدار أو بالدين والمملوك في ذلك مساو للحر والحكمة في شرع القصاص الحياة

وفي ذلك الممنى الحر والمملوك سواء وليست النفوس قياس الاطراف لانوجوب القصاص هناك يعتمد المساواة في الجزء المبان ولهذا لا تقطع الصحيحة بالشلاء والرق ثابت في اجزاء الجسم فتنعدم بسببه المساواة بينهما في الاطراف مع ان طرف العبد في حكم المال عندنا ولهذا لا يكون مضمونا بالقصاص على أحد عبدا كان أو حرا مخلاف النفس فالمعتبر فيه المساواة في الحياةولهذا لانقتل النفس الصحيحة بالنفس الزمنة وقد تحققت المساواة هاهنا وعلى هذا لو قتل رجل صبيا فعليه القصاص لوجود المساواة بينهما في الحياة وكذلك لو قتل رجل امرأة وروى عن على رضى الله عنــه يتخير أولياؤها بين أن يستوفوا ديتها وبين أن يعطوا القاتل نصف ديته ثم يقتلونه قصاصا وهذا بعيد لايصح عن على رضي الله عنه وقد كانأفقه منأن يقول القصاص لم يكن واجبا ثم بجب باعطاء المال وعلى هــذا لو قتل العبد الحر عمدا والمرأة الرجل فعليهما القصاص لوجود المساواة بينهما في الحياة والشافعي لابخالفنا في هذا فانه ري استيفاء ألا نقص بالاكمل قصاصاً وأنما يأبي استيفاء الاكمل بالانقص فاذا تبين هذا في حالة الانفراد فكذلك عند الاشتراك حتى إذا اشترك جماعة من الرجال في قتل حرة أو أمة فعليهم القصاص كما لو اشتركوا في قتل رجل حر وكذلك لو قتل المسلم الذي عمدا فعليه القصاص عندنا وعند الشافي لاقصاص عليه وأماالذي اذا قتل ذميا ثمأسلم القاتل فعليه القصاص بالاتفاق ويحكى أن أبا يوسف رحمه الله قضى بالقصاص على هاشمي بقتل ذمى فجعل أولياء القاتل يؤذونه بألسنتهم ويقولون ياجائر ياقاتل مؤمن بكافر فشكاهم الي الخليفة فقال ارفق بهم فلما علم مراد الخليفة خرجوأمر باعادتهم اليه ثم قال لاولياء القتيل هاتوا بينة من المسلمين ان صاحبكم كان يؤدى الجزية طوعا فان هؤلاء يدعون أنه كان ممتنعامن اداء الجزية فلهذا قتله ولا قتل عليهم الا بيينة من المسلمين فعجزوا عن ذلك فدرأ القود مهودخل على الخليفة فاخبره مذلك فضحك وقال من يقاومكم يا أصحاب أبي حنيفةواستدل الشافعي بقوله تمالي أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقالايستوون فالقصاص يبني على المساواة وبعد ماانتفت المساواة بينهما بالنصوص الظاهرة لا بجب عليه القصاص وقال عليه السلام المسلمون تتكافأ دماؤهم فهذا دليل على ان دماءغيرهم لا يكافئ دماءهم ثم قال في آخر الحديث لا يقتــل مؤمن بكافر وبالاجماع ليس المراد نفي الاستيفاءفعر فنا أن المراذنفي الوجوبوالمني فيه أن المقتول منقوص ينقص الكفر فلا يجب القصاص على المسلم بقتله كالمستأمن وهذا لان الكفر من أعظم النقائص فالكافر كالميت من

وجه قال الله تمالي أو من كان ميتا فاحييناه أي كافرا فرزقناه الهدى فلا مساواة بين من هو ميت من وجه وبين من هو حي من كل وجه بخلاف الذمي اذا قتل ذميا فقد وجدت المساواة هناك فوجب القصاص ثم الاسلام بعد ذلك زيادة حصلت على حق الاولياء فلا عنمهم من الاستيفاء كالمستأمن اذا قتل مستأمنا يلزمه القصاص منصوص عليه في السير الكبير في النفس والطرف جميما ثم لو أسلم القاتل بعد ذلك لايسقط عنه القصاص ولان الكفر مهدر للدممؤثر في الاباحة فاذا وجدولم يبح يصير شبهة كالملك فأنهمبيح فاذا وجد في الاخت من الرضاعة ولم يبح فيصير شبهة في درء ما يندري بالشبهات والدليل على أن الكفر مهدر للدم أن من لا يحل قتله من أهل الحرب كالنساء والذراري اذا قتلهم انسان لا يغرم شيأ لوجو دالمهدر وماذلك الاالكفروالدليل عليه انا أمرنا بقتل الكفار لكفرهم قال الله تعالى وقاتلوهم حتى لاتكونفتنة يمني فتنة الكفر وقال عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لااله الا الله وهذا الكفر قائم بمدعقدالذمة الأأنه غيرعامل في اباحة الدم بممنى الدعاء الى الدين باحسن الوجوه على ما أشارالله تعالى اليهفى قوله تعالى فأجره حتى يسمع كالام الله فبقي باعتباره شبهة ينتني بها المساواة بينه وبين المسلم بمنزلة طهارة المستحاضة مع طهارة الاصحاء فانسيلان الدم الذيهو ناقض للطهارة موجود مع طهارة المستحاضة ولكنه غير عامل في الوقت ومم هذا لاتكون طهارتها طهارة الاصحاءحتى لاتصلح لامامة الاصحاءوهذا مخلاف المال فانه بجب القطع بسرقة مال الذى لان المبيح وهو الكفر ليس في المال وأنما هو في النفس فهو نظير حقيقة الاباحة بسبب القضاء بالرجم فانه لا يكون مؤثرا في المالحتي يجب القطع بسرقة ماله ولا مجب القصاص على أحد بقتله ولهذا أوجب القطع بسرتة مال المستأمن أيضا \* يوضحه أن القطع في السرقة خالص حق الله تعالى فوجويه يعتمد الجناية على حق الله تعالى دون المساواة ومعنى الجناية يتحقق في سرقة مال الذي والمستأمن شبوت الامن لهماحقا للة تعالى فهاكانالقطع الانظير الكفارة والكفارة ثجب بقتل الذمى والمستأمن كمآنجب بقتل المسلم \*وحجتنا فى ذلك ماروى أن النبي عليه الصلاة والسلام أقاد مسلما بذى وقال أنا أحق من وفى بذمته وهذا التعليل تنصيص علي وجوب القود علي المسلم بقتل الذى واستيفاء القود منه وفي بعض الروايات أن رجلا مسلما قتل ذميا فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص وقال أنا أحق من وفى بذمته وعن عمر رضي الله عنه انه أمر بقتل رجل مسلم برجل من أهل الحيرة

ذى ثم بلغه انه فارس من فرسان المرب فكتب فيه ان لا يقتل يمني يسترضوا الاولياء فيصالحوا على الديةوان عبيد الله بنعمر لما قتل هرمزان يتهمة دمأ بيهاستقر الامن على عثمان فطلب منه على رضى الله عنه أن يقتص من عبد الله وكان يدافع في ذلك أياما ثم قال هــذا رجل قتل أبوه بالامس فأنا أستحي أن أقتله اليوم وان هر مزان رجل من أهل الارض أنا وليه أعفو عنهوأؤدى الدبةفهذا اتفاق منهما على وجوبالقصاص وقضي على رضي اللمعنه بالقصاص على مسلم بقتل ذى ثم رأى الولى بعدذلك فقال ماذا صنعت قال انىرأ يتأن أقتل أباه لا رد أخي وقد أعطوني المال فقال فلملهم خوفوك فقال لافقال على رضي الله عنـــه أنما أعطينا كم الدية وتبذلون الجزية لتكون دماؤكم كدمائنا وأموالكم كاموالنا والممنى فيه إن دم الذى مضمون بالقصاص حتى أذا كان القاتل ذميا يلزمه القصاص به بالاجماع وذلك دليل على انتفاء الشبهة المبيحة عن الدم وبعد انتفاء الشبهة يستوى أن يكون القاتل مسلما أو ذميا ولا يدخل عليه الاب اذا قتل ابنه لان امتناع وجوب القود عليه عندنا ليس لقيام الشبهة في دم الابن بل لان فضيلة الابوة تخرج الولد من أن يكون مستوجبا القود على والده كما عنمه من قتله شرعا وان كان الاب مباح الدم بان كان مرتدا أو حربيا أو زانيا وهو محصن والدليل على أن الابوة اذا طرأت تمنع استيفاء القصاص والشبهة انما تؤثر اذا اقترنت بالسبب الموجب وحيث كان طريان الابوة مانما من الاستيفاء عرفنا أن المعنى فيه ماذكر نا فاما المستأمن اذا قتل مستأمنا ففي وجوب القصاص على المسلم بقتل المستأمن قياس أواستحسان فىالقياس يلزمه القصاص ذكره في هـذا الكتاب وعورواية أحمد بن عمران استاذ الطحاوي عن أصحابنا ورواه ابن سماعة عن أبي نوسف فقالوا ماذكره في السيربناء على جواب القياس ان الشبهة المبيحة عن الدم تنفي بمقد الامان فلا جرم بجب القصاص بقتله على المستأمن والمسلم جميعا فأما على جواب الاستحسان فيقول بقيت الشبهة المبيحة في دمه وهو كونه حربيا لانه عمكن من الرجوع الي دار الحرب فجمل في الحكم كانه في دار الحرب فلا يجب القصاص بقتله على أحد سواء كان القاتل مستأمنا أوذميا أومسلماولان الذمي محقونالدم على التأبيد فيجب القصاص بقتله على المسلم كالمسلم وتحقيقه أن القصاص يمتمدالمساواة في الحياة لانه ازهاق الحياة وهو مشروع لمكمة الحياة وانما تتحقق المساواة في ذلك شرعا لوجود التساوي في حقن الدم وقد وجد ذلك بين المسلم والذى فان حقن كل واحد منهما مؤبد بسبب مشروع وهو عقد الذمة

خلف عن الاسلام في معنى الحقن والخلف يعمل عمل الاصل عند عدم الاصل وهذا الحقن والتقوم أنما شبت بالاحراز والاحرازيكون بالدار لا بالدين لان الاحراز بالدين آنما يكون في حق من يعتقده فأما الاحراز بقوة أهل الدارفيكون في حق الكل والذمي في الاحراز مساو للمسلم لانه من أهل دارناحقيقة وحكما والدليل عليه أن الاحراز يؤثر في المال والنفس جميما ثم في المال احراز الذمى كاحراز المسلم حتى يجب القطع بسرقة مال الذمى وحد السرقة أقرب الى السقوط عند تمكن الشبهة من القصاص ولا يدخل عليه المقضى عليه بالرجم لانا لا نقول يباح قتله لنقصان في أحراز كلجزءعلى جريمته فأما الاحرازفقائم في المال والنفس جيما وهاهنا ان سلم لنا ان الاحراز في حق المسلم والذي سواء يتضح الـكلام فانه لا يمكنه أن يدعى بمدذلك بقاءالشبهة بسبب اصراره على الكفر لأن المبيح كان هو القتال دون الكفركما قال الله تمالي فان قاتلوكم فاقتلوهم ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم اس أة مقتولة قال هامما كانتهذه تقاتل فلم تتلت والقتال ينعدم بالاحراز في حقالذمي أصلا كما ينعدم في حق المسلم وقد قررنا هذافيالسير واذا ثبت انتفاء الشبهة والمساواة في الاحراز ثبتت المساواة بينهمافي حكم القصاص فلا بجوزأن تكون فضيلة الاسلام في القاتل مانعاً لان طريان هـذه الفضيلة لاتمنع الاستيفاءفلوكان اقترانها بالسبب يمنع الوجوب لكان طريانها يمنع الاستيفاء كفضيلة الابوة وفضيلة الاسلام في المنكوحة فانه لما كان يمنع ابتداء النكاح عليها للكافر يمنع الوطء اذا طرأ بعد النكاح فاما المسلم اذاقتل مستأمنا فلا قصاص عليه على طريق الاستحسان لانعدام المساواة في الاحراز فالمستأمن غير محرز نفسه بدار الاسلام على التأبيد ولهذا لا يوجب القطع بسرقة ماله لبقاء الشبهة المبيحة وهي المحاربة فانه ممكن من أن يرجم الى دار الحرب فيمود حربا للمسلمين وبهذا الطريق نقول لايقتل الذى بالمستأمن أيضا خلافا للشافعي لان الذي محرز نفسه بدارنا على التأبيد فلا تتحقق المساواة بينه وبين المستأمن فأما الآيات في نفي المساواة بين الكفار والمؤمنين فالمرادبهافي أحكام الآخرة وذلك مبين في آخر كل آية وأماقوله عليه السلام المسلمون تسكافؤ دماؤهم فمن أصلنا أن تخصيص الشيء بالذكر لايدل على نفي ماعداه فلايكون هذا بيان أن دماء غير المسلمين لا تكافئ دماء المسلمين وأما قوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافر فهو غير مجري على ظاهره بالاتفاق لان القاتل اذا أسلم يقتل قصاصاوفيه قتل مؤمن بكافر ثم المراد به الحربي يمني من لا يحل قتله من أهل الحرب كالنساء والصبيان فانه لا يقتل

المؤمنون بهم بدليل قوله ولا ذو عهد في عهده أي ولا يقتل ذو العهد بالكافر وانما لايقتل ذو المهد بالكافر الحربي فان قيل هذا ابتداء أي لا يقتــل ذو العهد في مدة عهده قلنا ابتداء الواوحقيقة للعطف خصوصا فها لا يكون مستقلا بنفسه فان قيل قد روى ولا بذي عهد فيفهم منه أن المؤمن لا يقتل بذي المهدة قلنا ان ثبتت هذه الرواية فهي محمولة على المستأمن وبه نقول ان المسلم لا يقتل بالمستأمن وكذلك لو اجتمع نفر من المسلمين علي قتل ذمى قتلوا به لانهم في حكم القصاص كالمسلمين وكل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع لان المعتبر في القصاص المساواة وفي القطع من المفاصل يمكن اعتبار المساواة فيجب القصاص فأما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص فية عندنا وفي أحد قولى الشافعي يجب القصاص لان القصاص مشروع لمعنى الزجر والجناية بغير حق فى الغالب أنما تكون بهذه الصفة وقل ما يكون من المفصل فلو قلنا لايجب القصاص في ذلك أدى الى ابطال الحكمة ولكنا نستدل بقوله عليه السلام لا قصاص في العظم ولانه لاتتأتي مراعاة المساواة في العظام لانه لا ينكسر في الموضع الذي برئ كسره وبدون اعتبار المساواة لا يجب القصاص ما خــلا السن فالقصاص بجب فيــه وقد بيناه ولا تقطع اليسار باليمين ولا اليمين باليسار ولا اليد بالرجل ولا الابهام بغيرها من الاصابع ولا أصبع من يد باصبع من الرجل لانمدام المساواة بين هـ ذه الاعضاء فان فيا هو القصود بها لا مساواة يعنى مقصو دمنفعة البطش في اليدوالعمل بها وبين اليمين واليسرى في ذلك تفاوت وكذلك في الخلقة والهيئة يظهرالتفاوت بين الابهام وغيرها من الاصابع وبين اليد والرجل وأصابع اليد وأصابع الرجل فيمتنع جريان القصاص بينهماولا يقتص من عظم ما خلا السن والاصل في جريان القصاص في الاسنان قوله تعالى والسن بالسن وروى أن الربيع عُمة أنس بن مالك كسرت سن جارية فقضى رسول الله صلى الله عليـه وسـلم بالقصاص فقاله أنس بن النضر أويكسر سن الربيع بسنجارية فرضوا بالارش فقال عليه السلامان لله عبادا لو أقسموا عليه لأبرهم منهم أنس بن النضر والاصل في جريان القصاص فيما دون النفس اعتبار المماثلةفي الفعلوفي ألمحل اماالمأخوذ بالفعل فلانالماثلة فيرضمان العد وانءنصوص عليهافيجب اعتبارها في كل ما يتآتى والمتآتى اعتبار الماثلة في هذه الاشياء ويعني بالماثلة فيالمآخو ذبالفعل المساواة في المنفعة والمساواة في البدل لان التفاوت في المنفعة المقصودة دليل اختلاف الجنس وان

اتحدالاصل فلان تنعدم الماثلة أولى ولهذا لاتقطع اليمين باليسار والتفاوت في البدل دليل ظاهر على انعدام المساواة لان البدل عقابلة المبدل وهو قيمته فالتفاوت فيه دليل على التفاوت في المبدل وعلى هدذا الاصل قال علماؤنا رجهم الله لا يجرى القصاص بين الرجال والنساء في الاطراف وقال ابن أبي ليلي بجرى وهو تول الشافيي ويسلكون في الباب طريقًا سهلا وهو اعتبار الاطراف بالنفوس لانها تابعـة للنفس وثبوت الحكم في التبع بثبوته في الاصل فكما يجرى القصاص بين الرجال والنساء في النفوس فكذلك في الاطراف ولكنا نقول لامماثلة بين طرف الرجل وطرف المرأة في المنفعة ولا في البـــدل والمماثلة معتبرة في القصاص في الاطراف بدليل أن الصحيحة لاتستوفي بالشلاء للتفاوت بينهما في البدل والمنفعة ولا مهنى لقولهمان الشلاء ميتة لاروح فيها لان استيفاءها في القصاص جائز وبقطعها يتألم صاحبها وبجب حكومة المدل لقطمها فمرفنا أن الحياة فيها باقية ولكن التفاوت في البدل فلاتقطع الصحيحة بها كخلاف النفوس فالمعتبر هناك المساواة في الفعل حتى تستوفى النفس الصحيحة بالزمنة عفان قيل التفاوت في البدل عنم استيفاء الاكل بالانقص ولا عنم استيفاء الانقص بالاكل حتى ان الشلاء تقطم بالصحيحة وعندكم في هذا الموضع لاتقطع بدالمرأة بالرجل \* قلنا نم اذا كان التفاوت بسبب حسى كالشلل وفوات بعض الاصابع فهو كما قلنا فأما اذا كان التفاوت عمني حكمي فأنه عنع استيفاء كلواحد منهما اصاحبه كالعمين مع اليسار وهذا الممنى وهو ان في التفاوتاذا كان ينقصان حسى فمن له الحق اذارضي بالاستيفاء بجمل هوبالبعض حقه مستوفيا لما بتي وذلك جائز ولهـذا لايستوفي الاكمل بالأنقص وانرضي به القاطع لانه بالرضا يكون باذلا للزيادة ولا مجوز استيفاء الطرف بالبدل فاما اذا كان التفاوت لمعنى حكمى فلا وجه لتمكنه من الاستيفاء هاهنا بطريق اسقاط البعض ولا بطريق البدل وعلى هـذا قال الشافعي تقطع يد المبد بيد الحركم يقتل المبد بالحر وكذلك تقطع يد المبد بيد المبدكما يقتل أحدهما بالآخر قصاصا ولا تقطع بدالحر بيد المبدكما لايقتل الحر بالمبد عنده وعندنا لابجرى القصاص بين العبيد والاحرار ولا بين المبيد فيما دون النفس لانمدام المساواة فىالبدل أما فيما بين العبيد والاحرار فظاهر وكذلك بين المبيد اذا اختلفت القيم فيهم وكذلك اذا استوت لان طريق معرفة القيمة الحزر والماثلة المشروطة شرعا لاتثبت بطريق الحرز كالماثلة في الاموال الربوية عند المقابلة بجنسها ولا يقال نصاب السرقة يمرف بالتقويم

وان كان يتعلق به مايندرئ بالشبهات فكذلك الماثلة في القيمة هاهنا لانا لاننكر معرفة القيمة بالحزر والظن وانما ننكر ثبوت المساواة بالحزر قطماوفي بابالسرقة الحاجة الى معرفة القيمة لاالى المساواة ولا يقال اذا كانت قيمة كل واحد من العبدين أكثر من عشرة آلاف فهاهنا المساواة بينهمافي البدل ثابتة شرعا ومعذلك لايجرى القصاص بينهمافي الاطراف لان النقدير في بدل نفس العبد فاما بدل طرفه فلايدخله التقدير شرعاولكن تجب قيمته بالغة ما بلغت فيتحقق التفاوت بينهمافيه ومهذا تبين ان اطراف العبد يسلك مها مسلك الاموال ولا مدخل للقصاص في الاموال وعلى هذا الاصل قلنا يجري القصاص بين المسلم والذمي فيما دون النفس للمساواة بينهما في البدل وعندالشافعي يقطع طرف الذي بطرف المسلم ولايقطع طرف المسلم بطرف الذي اعتبارا بالنفسية على قوله وعلى هذا الاصل لايقطع يدان بيد واحدة عندنا للتفاوت في البدلوالتفاوت في المقدار وتأثير التفاوت في المقدار فيما يمتبرفيه المماثلة أكثر من تأثير التفاوت في الصفة ( ألا ترى ) ان في الامو ال الربوية التفاوت في المقدار عنم جواز المقد والتفاوت في الصفة لا يمنم ثم التفاوت في الصفة هاهنا يمنع استيفاء الا كمل بالانقص كالصحيحة بالشلاء فالتفاوت في المقدار أولي وعند الشافعي يقطع بدان بيد واحدة اذا وضعا السكيزمن جأنب واحدة اعتبار اللقصاص في الطرف بالقصاص في النفس الا أن في الاطراف اذا وضع أحدهما السكين من جانب والآخر من جانب وامرا حتى النقي السـكينان يجب القصاص لان القتل ازهاق للحياة وهو لامحتمل الوصف بالتجزي بحال فباختلاف محل الفمل لايثبت التجزي بل كل واحد منهما قاتل على الكمال كما لو أتحد محــل فعلهما فاما القطع فانه جزء محسوس وذلك يتنوع نوعين نوع منه يتجزأ وهو عند اختلاف محل الفعل لانه لو لم يوجد من كل واحد منهما امرار السلاح الاعلى بمض العضو ونوع منه لا يحتمل الوصف بالتجزي وهوما اتحد محل الفعل لان كل واحد منهماأم " السلاح على جميع العضو ( ألا ترى ) أنه لا يمكن أن يشار الى شيء من المحل فيقال القطع بفعل هذا دون فعل ذلك وعنداختلاف محل الفعل يقال هذا الجانب انقطع بفعل هذا والجانب الآخر انقطع بفعل الآخر فاذا كان غير متجزئ كان قياس النفس بجمل كل واحدمنهما قاطعا بجميع اليد حكما فيلزمه القصاص لاعتبار ممنى الزجر كما يعتبر ذلك في النفس والدليل على الفرقان عند تميز محل الفعل بجب على كل واحد منهما حكومة العدل وعند اتحاد محل الفعل يجب على كل واحد منهما عندكم

نصف دية اليد في ماله وكذلك قلتم لو أن محرمين قتلا صيدا بضربة واحدة فان على كل واحدمنهما قيمته صحيحا ولو جرحه كل واحد منهما في محل على حدة ضمن كلواحدمنهما قيمته مجروحا بجراحة صاحبه فبه يتضج هذا الفرق ولكنا نقول كلواحد منهما قاطع بمض اليد سواء اختلف محل الفعل أو اتحد لان القطع هو الفعل بين متصلين ولهذا يطلق هـ ذا الاسم على الخشب والنبات والجبال ونحن يتيقن ان ماانقطع بفعل أحدهما لم ينقطع بفعل الاتخر ولا معتبر بامرار كل واحد منهما السلاح على جميع العضو لان امرار السلاح من شئ يمرفه كل عاقل فعرفنا ان كل واحد منهما قاطع بعض اليــد ولا يجوز أن يقطع جميـم يده بقطعه بعض اليد لان المساواة في الفعل معتبرة لامحالة والدليل عليه أن القطع في الجملة مما يحتمل الوصف بالتجزى وما يحتمل الوصف بالتجزى اذا اشترك فيه اثنان يضاف الى كل واحد منهما بعضه وان حصل على وجه غير متجزى كما لو اشـــتركا في تمزيق ثوب أو في استهلاك درة أو في جمل حبسه يضاف نصفه الى كل واحد منهما وان حصل على وجه غير متجزى فاما النفس فالقياس فيها هكذا ولكن تركنا القياس بالاثر وهو حــديث عمر والمخصوص من القياس بالاثر لايلحق به الا أن يكون في معناه من كل وجه لان الفعل في النفس لا محتمل الوصف بالتجزي محال والفعل في الطرف محتمل الوصف بالتجزي (ألاتري) أنه يتحقق أن يقطع بعض اليد ويترك ما بقي وفي النفس لا يتحقق ازهاق بعض الحياة دون البعض فلعدم احتمال التجزي هناك بجعل كاملا في حق كل واحد منهما ولاحتمال التجزي هاهنا يجمل كل واحدمنهما قاطعاً للبهض \* يوضح الفرق أن الفعل في النفس بكمل بسراية فعله فانه لو جرح فسري الى النفس كان مباشرا قتله والفعل في الطرف لا يكمل بسراية الفعل وأنه لو قطع فسرى الى ما بقيحتى سقط لا يلزمه القصاص وسراية فعله أقرب الى فعله من فعل شريكه فاذا لم يجز تكميل فعله بسراية فعله في حكم القصاص فلان لا يجوز تكميله بفعل شريكه أولى ولا معنى لاعتبار الزجر فان معنى الزجر معتبر بعد وجود الماثلة بدليــل انه لاتقطع يد الحر يبدالمبد ولاالصحيحة بالشلاء لانمدام الما الهوان وقمت الحاجة الى الزجر ولان المشتركين في أدنى ما يتعلق به القطع لا يلزمهما القطع كما لو اشترك رجلان في سرقة نصاب واحد لا يقطع واحد منهما وان كانالمسروق درة لاتحتمل التجزي وبه فارق النفس فان المشتركين في أدنى

ما يوجب القتل حقاللة تعالى يلزمهما القتل محو ما اذا اشتركا في قتل رجل في قطع الطريق فيعتبر حق العبد بحق الله تعالى في الفصلين جميعا واذا ثبت أنه لا يجب القصاص عليهما قلنا بجب على كلواحد منهما نصف دية اليد في ماله لانا نتيقن أن كل واحد منهما قاطع للنصف والفمل عمد وكذلك اذا وضع كل واحدمنهما السكين من جانب فانا ان علمنا أن كل واحد منهما قطع نصف اليد يلزمة نصف الدية وأنما يصار اليحكومة المدل اذا لم يملم أن كلما قطمه كل واحد منهما قدر النصف ولو قطعرجل يد رجل من نصف الساعد أورجله من نصف الساق عمدا لم يكن عليه في ذلك قصاص لانه لا يمكن اعتبار الماثلة في الفعل والمحل فان فعله كان في كسر العظم دون القطع من المفصل وفيما يلزمه من الدية وحكمومة المدل اختلاف بين أصحابنا وقد تقدم بيانه ولو قطع رجل يدى رجل اليمني واليسرى قطعت يداه بهما وكذلك ان قطمهما من واحد لأن الماثلة المشروطة في الفعل والمحل والمأخوذ بالفعل موجود فان قيل هو ما فوتعلى كل واحد منهما منفعة الجنسواذا قطمنا يده كان فيه تفويت منفعة الجنس فلا يتحقق المائلة قلنا في حق كل واحد منهمايعتبر ما يستوفيه هو وليس في استيفائه منفعة الجانس تم هذا المعنى أنما يعتبر في السرقة لأن تفويت منفعة الجنس استهلاك حكما والاستهلاك الحقيقي في حد السرقة غير مشروع فكذلك الحكمي فأما في القصاص فالاستهلاك الحقيقي مشروع اذا كانت المائلة فيه فكذلك الاستهلاك الحكمي ولو قطع رجـل يميني رجلين قطمت عينه بهما وغرم دية يد منهما عندنا سواء قطعهمامعا أو على التماقب وقال الشافعي ان قطعهما على التعاقب يقطع بالاولى منهما وللثماني الارش وان قطعهما معايقرع بينهما ويكمون القصاص لمن خرجت قرعته والارش للاخر لانه حين قطع يد أحدهما فقد صارت مشغولة محقه مستحقة له قصاصا والمشغول لايشغل كمن رهن عينا من انسان وسلمها اليه تم رهنهامن آخر فانه لا يصلح الثاني مع بقاءحق الاول وهنا حق الاولباق فمنع ذلك ثبوت حق الثاني في اليد بخــ لاف ما إذا عني الاول لان المانع قد زال اذ لم يبق له حق في المحل وكذلك اذا بادر الثاني واســـتوفي لانه لم يبق الاول حق في الحل لفواته فكان الثاني مستوفيا حقه فاذا حضرًا جميمًا فحق الأول قائم فيترجم بالسبق والدليل عليه أنه ليس في عينه وفاء بحقهما بالاتفاق حتى ان عندكم يقضى بارش يد بينهما وان قطماجيما ولو كان في عينه وفاء بحقهما لم بجب لهما شي آخر بعد استيفائه كما قاتم في النفس اذا ثبت أن في عينه وفاء بحق أحدهما لم يكن بد

من ترجيح أحدهما على الآخر فرجحنا بالسبق أو بخروج القرعة اذا حصل الفعلان جميما كما هو أصل ثم فيما قاتم جمع بين القصاص والارش لكل واحد منهما بسبب فعل واحدوذلك لا يجوز على أصلكم "وحجتنافي ذلك أن حق كل واحد منهما ثابت في جميع اليد لان السبب تقرر فيحق كل واحد منهماوهو القطم الحسوس وكونه مشغولا بحق الاول لمالم عنم تقرر السبب في حق الثاني لا يمنع نبوت حكمه (ألا تري) أن ملك المولى في عبده لايمنع وجوب القصاص عليه أذا تقرر سببه وهو القتل والحق دون الملك مخلاف الرهن فأن ثبوت السبب هناك بطريق الحكيم واشتغال المحل محق الاول بمنم ثبوت السبب في حق الثاني حكما والدليل عليه أنه لو عنى الاول كان للثاني أن يستوفي القصاص وتأثير الدفو في الاسقاط فلولم عجب له القصاص باصل الفعل لم يجب بالعفو والدليل عليه أن الثاني لو بادر واستوفى كان مستوفيا للقصاص فعر فنا أن حق كل واحدمنهما ثابت في جميع اليـد والمساواة في سبب الاستحقاق تُوجِب المساواة في الاستحقاق كالغريمين في التركة والشفيعين في الشقص المشفوع الا أنه اذا قطعت يده مهما فقد صاركل واحد منهما مستوفيا نصف حقه لما بينا أن القطع يقع متجزئاً فان القطع الذي هو ظلم يقع من اثنين بصفة التجزي فكذلك القطع الذي هو جزء مخلاف النفسَ فان ما هو ظلم هناك لا يقع متجزيا فكذلك ما هو جزء واذا صار كل واحـــد منهما مستوفيا نصف اليدنقد قضى بنصف طرفه حق كل واحد منهما ومن عليه القصاص في الطرف اذا قضي بطرفه حقا مستحقا عليه يقضي لمن له القصاص بالارش كما لو قطعت يده في سرقة وبهذا يين أن المني الذي بجب به نصف الارش الكل واحد منهما غير ما بجب به القصاص فلا يكون هذا جمابين القصاص والارش بسبب واحدوبه فارق النفس فان هناك لو قضي بنفسه حقامستحقاعليه بأن قتل رحمالا يقضى لمن له القصاص بشي اذا عرفنا هـ ذا فنقول لو عنى أحدهما عنه قبـل القصاص اقتص منه للباقي ولاشي للمافي لان المزاحمة بينهما في القطع الثبوت حق كل واحد منهما في المحل وقد المدم ذلك بعفو أحدهما فكان الآخر القصاص فقط ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتص لهذا الحاضر لان حقه ثابت في جميع اليد ومزاحمة الآخر ممه في الاستيفاء موهوم عسى يحضر وعسى لا يحضر فلايؤخر استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفيمين اذاحضر والآخرغائب يقضيله بجميع المبيع بالشفعة لهذا المعنى ثم اذا قدم الغائب كان له الدية لأنه قضى بجميع طرفه حقا مستحقا عليه

فيقضى للآخر بالارش مخلاف النفس فانهناك لوحضر أحدهماواستوفي القصاص ثم حضر الآخر لا يقضي له بشي لازهناك في نفسه وفاء محقهما فأعالم يستوف هذا المعني من جهته وان لم محضر وليس في الطرف الواحد وفاء بحقهما فانما تمذر على الثاني الاستيفاء نقضائه بطرفه حقا مستحقا عليه \* نوضحه أن في النفس وان قضي مهاحقا مستحقاً عليه فلا يمكن جملها سالمة بمد موته ولا عكنه تقوم نفسه عليه بدل مامات فأما في الطرف فيمكن أن يجمل الطرف كالسالمله حين قضي به حقامستحقا عليه وان يتقوم عليه ذلك لانه كالحابس لطرفه حكما فلهذا يقضى للثاني بألارشوان اجتمعا فقضى لهما بالقصاص والدية فأخذ الدية ثم عنى أحدهما عن القصاص جاز عفوه ولم يكن للآخر أن يستوفى القصاص وانمــا له نصف الدية لانهما ملكا الارش بالقبض وبعد تمام ملك كل واحد منهما في نصف اليد يستحيل أن يبتى حق كل واحد منهما في جميم القصاص فعرفنا أن حق كل واجــد منهما انمــا بتي في نصف القصاص والقصاص المشترك بين اثنين اذا سقط نصيب أحدهما بمفومانقلب نصيبالآخر مالافأما اذا لم يستوفيا الدية حتى عنى أحدهما بعــد ما قضى القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف للآخر أن يستوفي القصاص كما لو عنى أحدهما قبل قضاء القاضي وهو القياس وعند محمد وزفرليس للآخر أن يستوفىالقصاص استحسانا كما لوعفي أحدهما بمداستيفاء الارش وذلك لان قضاء القاضي بالقصاص وبالارش بينهما قد نفذ ومن ضرورته ضرورة القصاص مشــتركا بينهما فاذا أسقط أحــدهما نصيبه ببتى حق الآخر فى نصف القصاص ولا يتصم استيفاء نصف اليد قصاصا والدليل عليه أن الارش نقضاء القاضي صار مملوكا بينهما فهو كما لو ملكا الارش بالاستنيفاء بخلاف ما قبل القضاء فانهما لم يملكا الارش بعد فيبتي حق كل واحد منهما في جميع القصاص والدليل على الفرق بين ماقبل القصاص وبين مابعده أن أحد الشفيمين لوسلم قبل أن يقضي القاضي لهما بالدار كان للاخر أن يأخذ جميم الدار بالشفعة ولو سلم أحدهما بمد قضاء القاضي لم يكن للاخر أن يأخذ الاالنصف وكذلك لوادعى رجلان كل واحد منهما شراءعين من ذي اليد وأقاما البينة ثم أسقط أحدهما حقه قبل قضاءالقاضي فانه يقضى الاخربالبيع فىجميع العين وبعد ماقضى القاضى لهما لو ردأحدهما البيع فى نصيبه لم يكمن اللاخر الا النصف وأبو حنيفة وأبو بوسـف قالا القاضي آنما قضي مماكان على ماكان فنزل ذلك منزلة الفتوى ولو استفتيا فأفتى لهما القــاضي أن القصاص بينكما أو أن الارش

بينكما ثم عفي أحدهما كان للا خراستيفاء القصاص فكذلك اذا قضى به القاضي وهو نظير من مات وترك اننا و نتا فقضي القاضي بينهما بالميراث أثلاثا كان هـــذا كـفتوى المفتى ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة وفي تفسير هذا الوصف نوعان من الكلام أحدهما أن حتى كل واحــد منهما كان في جميع القصاص على أن يستوفى كل واحــد منهما النصف اذا زاحمه الآخروبقي كذلك بمدقضاء القاضي مدليلأنه لو حضرأحدهماواستوفي كان.مستوفيا. للقصاص ويكون الأرش للآخر مخلاف مابعد استيفاء الارش فأن هناك لوحضر أحدهما لا تمكن من استيفاء القصاص مالم يحضر الآخروهذا لان القضاء قول من القاضي والقصاص الذي هو غير المشترك لايصير مشتركا نقول محال كما لو جمل نصف القصاص لغيره وقضي القاضي بذلك كان ذلك لغوا مخلاف استيفاء الهرش فانه فعل وبالفعل يصير القصاص مشتركا والقاضي وان قضي بالأرش بينهما فالملك لكل واحد منهما لايتم بالقضاء قبل الاستيفاء لان الارش في ممنى الصلات فانما يتم الملك فيها بالقبض لابالقضاء كمنفعة الزوجة تصير بالقبض لا ينفس القضاء والدليل عليه أن السبب الموجب الارش لكل واحد منهما قضاؤه بطرفه حقا مستحقا عليه وذلك لايتم بالقضاء قبل استيفاء القصاص فأما اذا استوفيا الارش فسبب الملك في المقبوض هو القبض وقد تم ذلك ومهذا فارق فصل الشفعة والبيم فالقاضي نفضائه هناك غير الامر عما كان عليه لانه فسخ بيم كل واحد منهما في النصف وأبطل حق كل واحد من الشفيمين في النصف الذي قضي به الآخر والوجــه الآخر أن القصاص وجب مشتركا بينهما والارش كذلك أما اذا حصل الفعلان معا فهو ظاهر وكذلك انحصلا على التماقب لانه تجمل في الحكم كانهما كانا مما وهذا لانا لو قلنا ان حق كل واحد منهما في جميع القصاص لكان القاضي مسقطاحق كل واحد منهما عن نصف القصاص بولاية شرعية والقصاص لا محتمل الوصف بالتجزي اسقاطا ( ألاتري ) أن صاحب الحق لو عفاءن النصف سقط جميع حقه وهاهنا لما نفذ قضاء القاضي بالقصاص بينهماعن فنا أن القصاص كان مشتركا بينهما بشرط مزاحمة كل واحد منهما مع صاحبه فتقرر ذلك بقضاء القاضي ثم بالعفو زالت مزاحته فيكون حق الاخر في القصاص لانمدام شرط الشركة كما لو زالت مزاحمته بالعفو قبل قضاء القاضي والطريق الاول أصح ولولم يكونا أخذا المالوأخذا بهكفيلا ثمعفا أحدهما

فالمسئلة على الخلاف أيضا لان تأثير الكفالة في توجـه المطالبة بالارش على الكفيـل وذلك لا يكون أقوى من توجه المطالبة لهما بالارش على الاصيل بقضاء القاضي ثم هنــاك لو عفا أحدهما كازالآخر القصاص فهذا مثلهولو كانا أخذا بالمال رهناكان هذا عنزلة قبض المال اذا عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن الآخر أن يستوفي القصاص وهــذا استحسان وكان ينبخى في القياس أن لا يقع بينهما شركة أبدا مالم يقبضا ولم يذكر غيير هذا في رواية أبي حفص وفى رواية أبي سليمان قال كان ينبخي في القياس أن لايقع بينهما شركة أمدا سواء قبضاً المال أو لم يقبضاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي رواية أبي سليمان أشار الي أن القياس والاستحسان في فصل استيفاء الارش والارتهان بالارش جميعا وفي رواية أبي حفص أشــار الى أن القياس والاســتحسان في فصــل الارتهان بالارش وهـــذا هو الاصحوجه القياس اذالرهن وثيقة بالارش كالكفالة فيكما انءفو أحدهما بمدكفالةالكفيل بالأرش لا يمنع الا خرمن الاستيفاء أى استيفاء القصاص فكذلك بعد الرهن لان بالارتهان لم يتم ملكهما في الارش ولا في بدله وجه الاستحسان أنموجب عقد الرهن ببوت بد الاستيفاء لهما (ألا تري) أنه يتم استيفاؤهما بهلاك الرهن وأنه يعتب قيمة الرهن وقت القبض فتقام بد الاستيفاء مقام حقيقة الاستيفاء في الراث الشبهة مخلاف الكفالة فان بالكفالة تزداد المطالبة ولا تنبت يد الاستيفاء فبتي كل حق واحدمنهما بعد الكفالة في جميع القصاص كما كان قبله واذا قطع الرجل أصبح رجل من المفصل من بمناه ثم قطع بمينا أخرى وبدأ باليدئم قطع الإصبع ثم حضرا جميعا فانه يقطع أصبعه أولا باصبع الآخر ثم يخيير صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء أخـ ذ دية يده لان في البـ داءة يحق صاحب اليــد ايفاء الحقين فانه لايفوت به محــل حق صاحب الاصبع فمهما أمكن ايفاء الحقين لايجوز ابطال حق أحدهما ثم حق صاحب الاصبع في الاصبع مقصود وحق صاحب اليد في الاصبع تبع بدليل أنه لو أراد قطع الاصابع أو بعضها وترك الكف منع من ذلك ولا مساواة بين التبع والمقصود فهو نظير مالو قطع يد انسان وقتل آخر فانه يبدأ بحق صاحب اليد فيقتص له أولا ثم يقتــل بالآخر واذا قطع صاحب الاصبع أصبعه يخيرصاحب اليــد بمنزلة ما لو كانت يد القاطع ناقصة باصبع ومن قطع يد انسان ويد القاطع ناقصة باصبع يتخير المقطوعة يده لمجزه عن استيفاء حقه بصفة الكمال فان شاء أخــذ الارش وان شاء قطع مابقي ولا

شئ له سوى ذلك عندنا وعند الشافعي له أن يقطع مابقي ويضمنه خمس دية اليد لان كل أصبع خمس اليد بدليـل أن ارش كل أصبع يكون خمس ارش اليد فهو أنما استوفى أربعة الخماس حقه فيقضى له بالارش فيما بقي كمن أتلف على آخر خمسة أقفزة حنطة فوجد عنده أربعة أقفزة واستوفاها كان له أن يستوفى قيمة القفيز الخامس ولكنا نقول استوفى محل حقـ بكماله فلا يرجع مع ذلك بشيء من الارش كما لو قطع يدا صحيحة ويد القاطع شلاء فاستوفى القصاص وهــذا لان الاصابع صفة لليــد (ألا ترى )أن المقصود باليــد منفعة البطش وبفوات الاصبع ينتقص مهني البطش ولا ينمدم والدليل عليه أنه لو أراد صاحب اليد استيفاء بمض الاصابع لم يكن له بعد ذلك ولكن اما أن يقطع من مفضل اليـد أو يترك فمرفنا أن الاصابع في حقه عنزلة الوصف ومن تجوز بحقه مع نقصان الصفة لا يكون له أن برجع بشي آخر كالو أتلف عليه كرا جيدا فوجد عنده كرا رديثا وقبضه لخالف القفزان فأنه مقدار وليس بصفة (ألا ترى) أن له أن يبرئ عن بمض الاقفزة ويستوفى البعض وهاهنا ليس لهأز يمفوعن بعض الاصابع ويستوفى البعض فانجاء صاحب اليد أولا تمات له اليد لأن حقه نابت مملوم فلا يتأخر استيفاؤه لمكان حق موهوم لغائب لايدري أيطلب أو يعفو ثم اذا حضر الآخر قضي له بالارش لان من عليه الحق قضي بمحل حقه حقا مستحقا عليه فيكمون له الارش فان قيل كيف يستقيم هذا مع قولكم ان الاصبع وصف وتبع قلنا نم ولكن باعتبار فوات هــذا الوصف كان يتخير من له الحق وانما لم يتخير هاهنا لبقاء الاصبع فكان هو من هذا الوجه قاضيا بالاصبع حقا مستحقا عليه مخلاف النفس فان هناك لو حضر من له القصاص في النفس أولا واستوفى لم يكن لمن له القصاص في الطرف شي لان هناك ماقضي بالطرف حقا مستحقا عليه ( ألا ترى ) ان فوات الطرف لايثبت الخيار لصاحب النفس ولو قطع من أصبع رجل مفصلا ومن أصبع رجل آخر مفصل ذلك الاصبع ومن رجل ثالث الاصبع كاماتم اجتمعوا عند القاضى فأنه يقطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى لانه ايس في بداءته بحقه تفويت محل حق الاخرين وبالبداءة باخذ حق الاخرين تفويت محل حقه ولان حقه في المفصل الاعلى مقصود وحق الاخرين فيــه تبع وأذا قطع هذا الفصل تخير صاحب المفصلين فان شاء قطع المفصل الاوسط بجميم حقه لانه وجدمل حقه ولكه مع النقصان وان شاء أخذ ثاثى دية أصبعه من مال القاطع لعجزه عن استيفاء

كمال حقه ثم يخير صاحب الاصبع فان شاء أخــذ مابقي من أصبعه لوجود محل حقه وان كان ناقصا وان شاءأخذدية أصبعه من مال القاطع لمجزد عن استيفاء كمال حقه وكذلك لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يد آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع اصاحب الكف لانه ليس في البداءة محقه تفويت محل حق الآخر ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطعما بقى بحقـ ه لوجود محل حقه وان شاء أخذ الارش لمجزه عن استيفاء حقه بكماله وفي جميم هذه الوجوه لا يثبت للثاني الخيارقبل استيفاء الاول لانصفة الكمال قائمة في طرفه ولا تنعدم بثبوت حق الاول فيه وأنما ينعدم ذلك باستيفائه فلهذا كان خياره بمد استيفاء الاولواذا شج الرجل الرجل موضحة فاخذت مابين قرنىالمشجوجوهي لا تأخذ ما بين قرنى الشاج لكبر رأس الشاج فان المشجو ج يخـير فانشاء أخــذ الارش وان شاء اقتص له يبدأمن أي الجانبين أحب حتى يبلغ مقدارها في طولها إلى حيث تبلغ ثم يكف وليس لهأن يشجه شجة تأخذما بين قرنيه وذكر الطحاوى عن الرازى الكبير ان له ذلك ولا خيارله لان في القصاص فيماً دون النفس تعتـبر المساواة في المحل ولا ينظر الى الصـفر والكبر (ألا ترى) ان من قطع بد انسان وبد القاطع أكبر من بد المقطوع انه بجب القصاص فهذا مثله ولكنا تقول الاصل في الشجاج آنه تعتبر المساواة في المساحة والسبرلان البدل مختلف محسب الاختلاف في ذلك والمساواة في البدل معتبرة في القصاص فيما دون النفس فهاهنالو شجه شجه تأخذما بين قرنى الشـاج كان في المسـاحة أكثر من الاول وكذلك في الالم ولوشجه مثل الاول وفي المساحة كان في السيردون الاوللان الشجة الاولى أخذتما بين قرنيه وذلك القدر لايأخذ مابين قرنى الشاج فقد عجز عن استيفاء حقه بكماله فثبت له الخيار ان شاء استوفي الارش وان شاء استوفى القصاص بقدر الاولى في المساحة وتجوز بدون حقه في السبر مخلافاليد فان المعتبر هناك منفعة البطش فلعل هذه المنفعة في اليد الصغيرة أكثر من اليد الكبيرة (ألا ترى) أن ارش اليد لا يختلف باختلاف اليد في الصغر والكبر محال فان لم يأخذ مابين قرنى المشجوج لكبر رأسه وهي تأخذما بين قرنى الشاج وتفضل فانه يخير أيضا لانه ان اســـتوفي مثل حقه في المساحة كان هذا أزيد في السبر من الاول وان اقتصر على مايكون مثل الاول في السبر كان دون حقه في المساحة فيتخير فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص

له مابين القرنين من الشاج لا يزاد على ذلك وان كانت الشجة في طول رأس المشجوج وهي تأخــذ من رأس الشاج من جبهته الى قفاه فان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص له مقدار شجته الي مثل موضعها من رأسه لاأزمد على ذلك لانه لو شجه مثل شجتـه في الطول كان هذا في معنى السبر أزيد من الاول ولا سبيل له الى استيفاء الزيادة وان شجه الى مثل ذلك الموضع من رأسة كان دون حقه في الطول فيخير لذلك وان كانت أخذت من المشجوج ما بين جبيته الى قفاه ولا تبلغ من رأس الشاج الا الى نصف ذلك فان شاء أخد الارش وان شاء اقتص له بمقدار شجته الى حيث تبلغ ويبدأ من أى الجانبين أحب لما قلنا وقدمنا فيما سبق حكم القصاص في الشجاج وما فيها من اختلاف الروايات وانه لا قتص في شي من ذلك حتى يبرأ ولا قصاص في الهاشمة والمنقلة والآمة والجائفة لان هذه الجراحات في العظم فاعتبار المهائلة فيها غير ممكن وبلغنا عن عمر رضى الله عنه آنه قال لاقصاص في عظم وعن ان عباس رضي الله عنه انه قال ولاقصاص في آمة ولاجائفة ولامنقلة ولا عظم مخاف عليه تلف وكل عظم كسر من ساعد أو ساق أو ضام أو ترقوة أو غير ذلك ففيه حكم عدل ولاقصاص فيه لتمذر اعتبار المساواة فيه وللتفاوت في الارش فان حكم العدل أنما يظهر بتقويم المقومين فلا يكون ذلك مقطوعًا به وأذا قطع رجل يد رجل عمدًا ويد القاطع شلاء أو ناقصة أصبعًا قيل له اقطع بده ان شئت والا غذ الارش لانه وجد جنس حقه ولكنه ناقص في الصفة فيتخير لذلك فان سقطت مده قبل أن مختار من له القصاص شيأ فلا شي له عندنا وله الارش عند الشافعي وكذلك لوكانت يد القاطع صحيحة فسقطت لا كلة أو قطمت ظلما فلا شي لمن له القصاص وعند الشافعي له الارش وكذلك في النفس لو مات من عليه القصاص أو قتل فهو نناء على ما سبق ان عنده الواجب أحد شيئين إما القصاص أو الارش واذا تعذر استيفاء أحدهما لفوات محله تعين الآخر وعندنا الواجب هو القصاص لاغيير وقد سقط لفوات محله حقيقة وحكما والحق الثابت في محل مقصور عليه لا يبتى بعد فواته تخلاف مااذا قطمت يده في سرقة لأنه لما قضي بيده حقا مستحقا عليه كان ذلك كالسالم له حكما أذا ثبت هذا فيما اذا كانت يده صحيحة فكذلك اذا كانت يدهشلاء لان حقه كان في القصاص وقد فات محله حين سقطت يده فان قيل هو مخير بين استيفاء القصاص واستيفاء الارش فاذا تعذر عليه استيفاء أحدهما تمين الآخر قلنا لا كذلك بل كانحقه في القصاص لاغير الا أنه كان له أن

يستوفى الأرش لمجزه عن استيفاء كالحقه بدايل آنه لو زال الشلل قبل أن يستوفى الارش لم يكن له الا القصاص وقد فات محلحقه فلم يبق له شي ولو قطعت أصبع من أصابع القاطع المير قصاص لم يكن للمقطوعة يده الا أنه يقطع ما بقى ولا أرش له بخلاف ماأذا قطعت أصبع من أصابعه في قصاص لان الاصبع جزء من اليد فيمتبر الجزء بالكل في الفصلين جميعا واذا اقتص الرجل من الرجل في عضو أوشجة فات المقتص منه من ذلك فديَّه على عاقلة المقتص له في قول أبي حنيفة وقال أبويوسف ومحمد والشافعي لاشئ عليه والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم كان عمرو على يقولان الحق قبله ولا شيء على أحد وكان ابن مسمود يقول يضمن دية النفس ويسقط من ذلك أرش العضو الذي هو حقه وكان عبد الله بن عمرو بن الماص يقول عليه الدية وكان يروى في ذلك حديثًا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من استقاد من انسان فات المستقادمنه وبرئ المستقيد ضمن المستقيد ديته وجه قولهما أن هذا قطع بحق أوقطع مستحق فالسراية المتولدة منه لاتكون مضمونة كالاماماذا قطع بدالسارق فمات من ذلك وتأثيره أزالسراية أثر الفعل فلا تنفصل عن أصل الفعل ولما اتصل أصل الفعل بالخفية فكذلك أثره ثم نفس من عليه القصاص صارت في حكم نفسه على معنى أن الفعل في محل حقه يكون حِقًا مباحًا وفيما وراء ذلك يكون عدوانا وان محل حقه صار مملوكاله في حكم الاستيفاء وما وراء ذلك غير مملوك له والفعل في محل حقه جزاء وفيما سوى ذلك عدوان فاذا تميز أحد الحلين عن الآخر حكمايجعل كالتمييز حساولاتنوبالسراية من بدن الي بدن فباعتبار هذاالمعني يجمل عقيب القطع كانه تمالبرء فلا تمتبر السراية بعد ذلك ولان هذافعل ماذون فيه فالسراية المتولدة منه لا تكون مضمونة كن قال لغيره اقطع يدى أو قال من عليه القصاص لمن له القصاص اقطع يدى قصاصا فقطع وسرى فانه لايجب شي وكذلك النزاع والفصاد والحجام والختان لايضمن واحد منهم بالسراية شيأ لهذا المعنى ولان هذا قطع لواقتصر لم يكن مضمونا فلا تكون السراية مضمونة كقطع يدالمرتد وهذا لان الشرع أثبت له حق قطع اليد وليس في وسمه التحرز عن السراية فلا يجوز أن يكون مؤاخذًا بهوالسراية أنما تكون لمجز الطبيمة عن دفع أثر الجراحة والبرء وبقوة الطبيعة عن دفع أثرها وشي من ذلك ليس في وسع المستوفي لحقه \* يوضحه ان طرفه كان سالما بلا خطر فلا يتميز الا عثله وهو طرف يسلم له بالاستيفاء من غيرخطر ولا بي حنيفة رحمه الله طريقان أحدهما ان هذا قتل بغير حق فيكون مضمونا وبيانه

أن القتل اسم لجرح يمقبه زهوق الروح وقد وجد ذلك ولا شك ان القطم غير القتل فالقطم اسم لفعل يكون مؤثرا في إباحة جزء من الجملة والقتل اسم لفعل يكون مؤثرا في ازهاق الروح وانما شمين ذلك باعتبار الماآل ولهذا يعتبر في الجنايات ماآلها حتى اذا قطع يد امرأة أو يدرجل من نصف الساعد لم يكن عليه القصاص فان سرى الي النفس عجب القصاص فبهذا يتبينان عند السراية تبين إن أصل الفعل كان قتلا لا إن يقال كان قطعا فصار قتلا لان الفعل لا تنصور أن يكون على صفة ثم يصير على صفة أخرى اذ لا بقاء له ولا بتبين أنه كان قتلا فى الاصل وهويمنزلة تحريك الخشبة ان لم يصب شيأ كان تحريكا وان ألقاها على ماانكسر بها كان كسراً وان ألقاها على حيوان فمات مها كان قتلا وهاهنا لما انزهق الروح بهذا الفعل عرفنا انه كان قتلا من الاصل ولا حتى له في القتل فيكون هذا قتلا بغير حتى عنزلة مالوحز رقبته ولهذا كان القياس أن يلزمه القصاص عند أبي حنيفة الا أنه أوجب عليـــه الديةاســـتحسانا عنزلة الخطأ فانه ما قصد قتله وانما قصد استيفاء حقه باقامة فعل هو حق فيكون عَنزلة مالو رمى الي صيد أو حربى فأصاب مسلما \* يوضحه ان الفعل من حيث الصورة حقه وباعتبارالما ل كان غير حقه والحكم وان كان يبني على ما يظهر في الحال فنسبة ذلك الفعل لصورته وصفة الحقية في صورته تكون شبهة في درء ما يندرئ بالشبهات وما ادعوا من عييز أحد الحلين حكما كلام لأممني له لان هذا التمييز في حكم القطع الذي هو قصاص فقط فأما فيما وراء ذلك فنفس من عليه وأطرافه كشيء واحدوقد بينا ان هذاليس باستيفاء لحقه وكذلك الفعل انما يكون جزاء اذا كان قطعًا لا أذا كان قتلا وطرف من عليه غير مملوك لمن له القصاص حكمًا حتى أذا قطع كان البدل لمن عليه لا لمن له القصاص ولكن في حق المتمكن من استيفاء حقه جمل كانه له واستيفاء حقه يكون بفعل هو قطع لا بفعل هو قتل قوله التحرز عن السراية ليس في وسعه قلنا نم ولكن العفو والترك في وسمه وهو مندوب اليه قال الله تمالي وأن تعفوا أقرب للتقوى وأنما يتقيد بالوسم ما يكون مستحقا عليه فأما ما يكون مبآحاله كالمشي في الطريق والرمى الى الصيد وتعزير الزوج زوجته فقيد بشرط السلامة وأن لم يكن في وسعه ايجاد ذلك لأن ذلك غير مستحق عليه تم عجزه لا يجوزأن يكون مسقطا حرمة صاحب النفس في نفسه وأكثر ما في الباب ان يتقابل حقان حق هذا في طرف يسلم له بلا خطر وحق الآخر في نفس محترمة متقومة فتترجح حرمة النفس على حرمــة الطرف أو يمتبر الحرمتان فلحقه

في الطرف يمكن من الاستيفاء ولمراعاة حق الآخر في النفس بتقيد عليه بشرطالسلامة وهو بمنزلة ما لو قلع سن انسان فاستؤنى حو لا فلم ينبت فانه يمكن من استيفاء القصاص فان استوفى القصاص ثم نبت السن المقلوع أولا وجب عليه ارش سن القالم لهذا المعنى وهذا بخلاف قطع الامام بد السارق لان ذلك مستحق عليه اقامته فيتقيد بما في وسمه «بوضحه أن المأمور به هناك قطع مطلق وفعله في الصورة قطع فيصير به ممتثلا للآمر ويخرجمن عهدته فيصير كالمسلم الىمن له القصاص عامل لنفسه الحق فاذا مات من ذلك فأعا قتله من له الحق بعد ماخرج الامام من عهدة فعله فأما هنا فن لهالقصاص عامل لنفسه فلا يخرج من عهدته قبل البرء وانما اذن له في قطع مقيد بكونه قصاصا والقصاص عبارة عن المساواة فاذا تبين أنه لم يكن قصاصا كان مضمونا عليه ولهذا قلنا في قوله اقطع بدى فقطع فسرى لا يجب شي لأنه أنابه مناب نفسه في قطع مطلق فكما أن به تحول فعله الى الآمر وخرج القاطع من عهدته وكذلك النزاع والفصاد والحجام انما أمروا بفعل مطلق وكما فرغوا من ذلك خرجوا من عهدتهم وصار مسلما الى من أمرهم بذلك فأما قول من عليه القصاص لمن له القصاص اقطع بدى قصاصا غير معتبر لأن من له القصاص عامل لنفسه بعد هذا القول وقبله كيف وقد قيد الامر قدوله افطع قصاصا فاذا سرى الى النفس فهدذا على الخلاف والحرف الآخر لابي حنيفة أن هذه سراية تولدت من قطع مضمون فيكون مضمو ناكما لو قطع بد انسان ظلماو بيان ذلك أن القصاص محض حتى العباد فيكون واجبا بطريق الجبران وما يستوفى جبرا يكون على المستوفى عا كان استوفى منه فان معنى الجبران لا يتحقق الا به كمن استملك على انسان مالا فاستوفى منه مثله كان المستوفى مضمو نا على المستوفى وهذا مثله فاذا كان أصل الفعل مضمونا والسراية أثره فتكون مضمونة أيضا وعليه يخرج قطع يد السارق لأنه أقامه حدا فلا يكون مضمونًا على الامام (ألا ترى) أن ذلك قضاء منه وفيها يكون مضمونًا عليه لا يكون نافذ القضاء وكذلك اذا قال لغيره اقطع بدى فانه غير مضمنون عليه لأنه عامل الامر لامره في محل مملوك له وكذلك قطع بد المرتد وأمافعل الفصاد والنزاع فانه مضمون ضمان عقد ولكن لا يتولد ضمان الجناية من ضمان العقد وقدقررنا هذا في مسئلة الاجير المشترك ولو لم يمت المقتص منه ومات المقتص له قتـل به المقتص منه لأنه المات تبـين أن الواجب له القصاص في النفس ومن له القصاص في النفس اذا قطع بد من عليه القصاص لا يسقط به

حقه في النفس فلهذا قتل به قصاصا ولو قتل رجل رجلا فدفع الى وليه فقطع بده عمدا أو مثل به في غير ذلك الموضع لم يكن عليه في ذلك ارش لانه كانت له نفس واليد من النفس (ألا ترى) أن استيفاء النفس باق على ذلك كله ولكن تمذر لما باشره من المثلة فان المثلة حرام بنهي النبي عليه السلام عن المثلة وما كان بمنع من هذا الفعل فذاك لا يدل على أنه مضمون عليه كما لو حرقه بالنار فانه لا يكون مضمونا عليه وان كانهو ممنوعا منه والاطراف تابعة للنفس فاذا كان فعله في النفس على وجه يكون ممنوعا منه لا يوجب الضمان عليه فكذلك في الطرف ولو أن الولى بمد ما قطع يده عمـدا أو خطأ عفا عنه كان عليه دية اليد في قول أبي حنيفة ولا شي عليه في قول أبي يوسف ومحمد لانه استوفي طرفا من نفس لو استوفاها لم يضمن فكذلك اذا استوفى جزأ منها لم يضمن كما لو قطع بد مرتد وهــذا لان الاطراف تابعة للنفس فمن ضرورة تبوت حقه في النفس ثبوت حقه في الاطراف لان الحق في التبع انما شبت بثبوته في الاصل ولهـ ذا لم يكن استيفاء الطرف موجبا للضمان عليه قبل المفو فكذلك بعد العفو ولان العفو اسقاط فأنما منصرف الى الباقى لاالى المستوفى كمن قطم مد انسان ثم قطع من له القصاص أصبعا من أصابعه ثم عفا عن اليد لم يضمن ارش الاصبع والاصابع للبكف عنزلة الاطراف للنفس والدليل عليه أنه لو أعقب القطع قتلالم يضمن شيأ وكان ذلك باعتبار ثبوت حقه في الطرف فكذلك اذا أعقبه عفوا لانه في المفو محسن واحسانه لا يكون موجبًا عليه الضمان \* يوضحه أنه بعد العفولوسرى الى النفس لم يضمن شيأ والقطع الساري أفحش من المقتصر واذا كان لا يضمن بمد العفواذا سرى شيأ فاذا اقتصر أولي أن لا يضمن وأبو حنيفة تقول استوفى طرفا لاحق له في استيفائه من نفس متقومة فيكون مضمونًا عليه وبيانه أن نفس من عليه القصاص متقومة في حقسائر الناس فكذلك فيحقمن له القصاص الا أن تقومها سقط في حق الاستيفاء عاسبق ولا حق لمن له القصاص في استيفاء الطرف لان استيفاء الطرف قطم وقد بينا أن حقه في القتل والقطم غـير القَتل والدليل عليه أنه يمنع من الاستيفاء مم أن القطع طريق مشروع لاســتيفاء القصاص في النفس فأعها يمنه هناك لانه مخطئ في الطريق وها هنا غير مخطى في الطريق ثم بمنع من الاستيفاء فعرفنا أنه لاحق له في الطرف وهـذا لان حقة في النفس والاطراف تابعـة للنفس فانما يثبت لهالحقفي استيفائها تبعالامقصو دافاذا استوفى الطرف مقصو داكان مستوفيا

ما ليس محق له الا أنه قبل الفهو متمكن من أن يجعله تبعاللنفس بان يقتله فيكون كل واحدمن الفعلين قتلاو يصير الطرف تبعا للنفس فلا يضمن شيأ فأما بعد العفو فقد سقط حقه في النفس وبقى الطرف مقصودا بالاستيفاء ولاحق لهفيه مقصودا فكان مضمونا عليه والدليل عليهأن من وجبله القصاص على أمرأة فرمي بها يلزمه الحد والمستوفى بالوط على حكرجز ، من الدين فلوثبت من له الحق في اطرافها مقصودا لصار ذلك شبهة في اسقاط الحد ومن له القصاص على عبد انسان اذا تصرف في ماليته كان هو في ذلك كاجني آخر وان كان حقه ثبت في ماليته تبعاً على معنى أن باستيفاء النفس يصير مستوفيا للماليــة والدليل على أن من له القصاص في النفس لاحق له في الطرف أنه لو كان عليه قصاص في اطرافه لانسان وفي نفســـه لآخر فِياء من له القصاص في النفس فقطع طرفه لم يضمن من عليه شيأ لصاحب الطرف ولو كان حق من له القصاص في النفس ثابتا في الطرف اصار هو قاضيا بطرفه حقا مستحقا عليــه فيغرم الارش لصاحب الطرف وهو بخلاف الاصبع مع الكف فان حق من له القصاص ثابت في الأصابع هناك بدايل أن فوات بعض الاصابع يثبت له الخيار وأن الكف تابعة للاصابع بدليل حكم الارش فأما هنا ففوات الاطراف لايثبت الخيار لصاحب النفس ولا ينقص بدل النفس بفوات الاطراف فعرفناأن الاطراف تابعة للنفس وقد قيل ان تلك المسئلة مذكورة في الزيادات والجواب قول مجمد خاصة وهذا مخلاف مالوسري القطع الى النفس بعد المفولان بالسراية يتبين انأصل فعله كان قتلا وانه كان مستو فياحقه وانماأ سقط بعد الاستيفاء وهذا بخلاف ما اذاأعقب القطع قتلالان الفعل الثاني يكون متما للمقصود بالفعل الاول فيتبين به أن كلو أحدمنهم قتل والقتل حقه فلا يكون مضمو ناعليه ثم أذا قتله فقد تقرر حقه في النفس وذلك يمنع وجوب ضمان الطرف عليه بخلاف مااذا عفا ولا معنى لقولهم ان عفوه ينصرف الى ما بقي لانه بقطم اليدماصار مستوفيا شيأ من القتل حتى يقال ينصر فعفوه الي ما بقي قال وفي المين القصاص وفى السن القصاص اذا قلمت أو كسر بمضها ولم يسود ما بقي وقد بيناحكم القصاص في السن وانمابتي منه حرف وهو أنه اذا كسر بمض السن فاسودما بتي لا يجب القصاص فانه عاجز عن فعل مثل الفعل الاول فانه لا يمكنه أن يكسر بمضالسن على وجه يسود ما بتي فلهذا لايلزمه القصاص\*يوضحه أن الفعل كله في محل واحد وآخره موجب للارش فيمنع ذلك وجوب القصاص في جميعه وفرق أبو يوسف ومحمد بين هذا وبين ما اذا قطع أصبع

انسان فشلت مجنبها أخرى وهذا لان كل أصبع محل على حدة ووجوب الارش بالفعل في أحدالحلين لا يمنع وجوب القصاص بالفعل في المحل الآخر وهنا المحل كله واحد فاذا خرج آخرهمن أن يكون موجبا للقصاص يخرج أوله من أن يكون موجبا فامافي المين اذا ذهب نورها بالضربة ولم تخسف فعليه القصاص وصورته أن تحمى له مرآة ثم تقرب منها حتى بذهب نورها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه قطن هكذا روى عن على رضي الله عنه فان هذه الحادثة وقمت في زمن عمّان رضي الله عنه فشاور الصحابة في ذلك فلم بجد عندهم شيأ حتى قضى على رضي الله عنه بالقصاص وبين طريق الاستيفاء بهذه الصفة فاتفقو اعلى قوله فأما اذا انخسفت أوقلمت الحدقة فلا قصاص فيها لانه لابتأتي اعتبار الماثلة في السن والمحل فهو بمنزلة كسر العظموانه لا يتعلق بةالقصاص واذا أحرق رجل رجلابالنار فعليه القصاص لان النار تعمل عمل السلاح في تفريق الاجزاء والتأثير في الظاهر والباطن ثم نقتله المولى بالسيف عنــدنا وعند الشافعي نقتله عثل ما قتله مه والدليل على أنه لا يحرقه بالنار قوله عليه السلاملا يمذب بالنار الا ربها وقال لا تمذبوا بمذاب الله أحدا واذا طمنه برمح لاستنان له فاجافه فمات فعليه القصاص لوجود الجرح في الظاهر والباطن وقد بينا أن غير الحديد اذا كان يعمل عمل الحديد في القظم والجرح فالفعل به يكون عمدا محضا وكذلك لو شق بطنه بمود أو ذبحه يقصبة فهو عنزلة السلاح يجب القصاص به وفي مثقل الحديد والنحاس اختلاف الروايات كما بينا والكلام في القتل بالحجر والمصاقد تقدم واذا غرق رجل رجلا في ماء فلا قصاص عليه وان كان يملم أنه لا ينقلب منة بلغناذلك عن عمر رضى الله عنه ومراده الحديث الذي روينافي كتاب الاكراه وعلى قول أبى يوسف ومحمد يجب عليه القصاص اذا جاء من ذلكمايملم أنه لايعيش من مثله عنزلة القتل بالحجر الكبير على قولهم ويعتمدون فيه قول النبي عليه الصلاة والسلام من غرق غرقناه ومن حرق حرقناه ولكن أبو حنيفة قال هذا لايثبت مرفوعا وانما هـ ذا كلام زياد ذكره في خطبه ألا ترى انه قال فيه ومن قتل عبده قتلناه وبالاجماع من قتل عبده لا يقتل ثم الماء ليس في معنى السلاح (ألا ترى) انه لا يؤثر في تفريق الاجزاء فى الظاهر فهو بمنزلة الحجر والعصا على قولهم يوضحه ان الغريق يجتذب الماء بنفسه فيكون كالممين على نفسه فيكون ذلك شبهة في اسقاط القود ولو خنق رجلا فمات أوطرحه في بئر أو ألقاه على ظهر جبل أو سطح فمات لم يكن فيه قصاص عند أبي حنيفة وعندهما اذا كان

شيء من ذلك يملم أنه لا يميش من مثلة فهو عمد محض بجب به القصاص وأن كان ختاقاممروفا قد خنق غير واحدفعليه القتل لانه ساع في الارض بالفساد والامام يقتل الساعي في الارض بالفساد حدالًا قصاصاً وذكر في النوادر أنه لو حبسه في البيت فطبق عليه الباب حتى مات لم يضمن شيأ عند أبى حنيفة ولكن يعز زعلي ما صنع وعندهما يضمن ديته لانه مسبب لاتلافه على وجــه متمد فيــه فيـكون بمنزلة حافر البئر في الطريق وأبو حنيفة بقول حبسهوتطبيق البابعليه لايوجب اتلافه وانما يتلفه معني آخر وهو الجوع الذي هاج من طبعه وبعد الطمام عنه ولا صنع الجاني في ذلك فلو ضمن أعايضمن بجنايته عليه بتأخير حبسه والحر لا يضمن باليد ولوسقى رجلا سما أو أو جره ايجارا فقتله لم يكن عليه قصاص والدية على عاقلته وفى بعض النسخ قال سقاه سما أوأوجره انجارا فقد صار متلفاله وهذا هو الاصح لانه اذا دفعه اليه حتى شرب بنفسه لم يضمن شيأ لان الشارب يختار به في شربه فيكون قاتلا نفسه ومن أعطاه غره حين لم يخبره بما فيه من السم ولـكن بالغرور لا يجب عليه ضمان النفس والاصل فيه ان اليهودية حين أتت بالشاة المسمومة هدية الي رسول الله صلى الله علية وسلم فأكل من ذلك بشر بن البراء فمات ثم لم يضمنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ديته لان تناوله باختياره فاما اذا أوجره ايجارا فقد صارمتلفا له فيكون ضامنا ديته وقيل هذا اذا كان سما قد يقتل وقد لايقتل فيكمون ذلك عنزلة الخطأ فأما اذا كان سيا ذعافا يعلم أنه يقتله لا محالة فانه يجب عليه القصاص عند أبي يوسف ومحمد بمنزلة ما تقدم من الفعل الذي لا يلبث واذا جرح الرجل الرجل عمدا بالسيف فاشهد المجروح على نفسه أن فلانا لم يجرحه ثم مات المجروح من ذلك فلا بثي على فلازولا تقبل البينة عليه بالجناية لازقبول البينة يبني على دعوى صحيحة والوارث فى الدءوى قائم مقام المورث فكما لاتصخ الدعوي من المورث بمد اقراره انه لم يجرح فكذلك لا تصح من الوارث لانه نني أصل الجرح ومن ضرورته نني القتل ولو لم يقر المجروح بذلك ولكنه عنى عن الجارح قبل موته ثم مات ففي القياس عفوه باطل لان القصاص في النفس أنما يجب بمدموته ويكون للوارث لا للمورث فالوارث هو الذي ينتفع به دون المورث فيكون المورث بمفوه مسقطاحق الغير ومسقطا للحق قبل الوجوب وذلك باطل والدليل عليه ان عفو الوارث قبل و ت المورث عن القصاص صحيح ولو كان القصاص مجب للمورث لا يصح عفو الوارث كالآبراء عن الدين وجه الاستحسان أن الورائة خلافة وأنما يجب القصاص للوارث على وجه الخلافة عن المورث لا ابتداء ولهميذا لو انقلب مالا يقضى منه دين المورث و تنفذ وصاياء فأصل الحق كا نه ثابت للمورث فيصح بعد ماوجد سبب وجوب الحق وان لم يجب بعد كما بجوز التكفير بعد الجرح تبل زهوق الروح ثم عفوه في الانتهاء كاذبه في الابتداء واذنه في الابتداء مسقط للقود عن الجاني حتى اذا قال اقطع يدى فقطعه فسري لا يجب شئ كذلك عفوه في الانتهاء ولو عفا الولى قبل موت المجروح فني القياس لا يصح عفوه أيضا لانه لم يأن حقه بعد فان ثبوت حقه بطريق الخلافة وذلك بعد موت المورث واذا أسقط حقه قبل أوانه كان باطلا كما اذا أبرأ عن دين واجب لمورثه في حياته وجه الاستحسان الوارث وان كان بطريق الخلافة عن المورث فيقام مقام حقيقة وجوب الحق في تصحيح عفوه أن السبب بعمل قائما ، قام حقيقة وجوب الحق في صحة العفو وهذا السبب المقدم وجبا للقصاص بدوضحه أن باعتبار أصل السبب الحق للمورث لان السبب جناية على حقه وهو من أهل الربح بحب للا بعد الموت وبعد الموت المورث لاس بأهل أن يجب له الحق فيجب للوارث وكل واحد من الجانيين مراعي فلمراعاة السبب صحينا عفو المورث استحسانا ولمراعاة وكل واحد من الجانيين مراعي فلمراعاة السبب صحينا عفو المورث الية تمالى وأن تعفوا أقرب للتقوى وقال فن تصدق به فهو كفارة له فيجب تصحيحه ما أمكن والله تمالى وأن تعفوا أقرب للتقوى وقال فن تصدق به فهو كفارة له فيجب تصحيحه ما أمكن والله أعلى وأن تعفوا أقرب للتقوى وقال فن تصدق به فهو كفارة له فيجب تصحيحه ما أمكن والله أعلى وأن تعفوا أقرب للتقوى وقال فن تصدق به فهو كفارة له فيجب تصحيحه ما أمكن والله أعلى

## - ﴿ باب العفو عن القصاص ﴾ -

(قال رحمه الله) المفوعن القطع والضربة والشجة والجراحة يكون عفوا عن السراية وبيانه أن من قطع يد انسان أو شجه موضحة فقال الحبى عليه عفوت عن القطع أوعن الشجة فان اقتصر جاز المفو بالاتفاق وان سرى الى النفس فالمفو باطل فى قول أبى حنيفة وفى القياس يلزمه النقصان وفى الاستحسان تلزمه الدية فى ماله وقال أبو يوسف وحمد المفو صحيح ولا شئ عليه وأما اذا قال عفوتك عن الجناية أو الشجة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه صح العفو بالاتفاق وهما يقولان عنى عن حقه لانا قد بينا أن بعد السراية الحق ثابت فى الطرف فقبل السراية أولى والدليل عليه أن العفو فى الانتهاء كالاذن فى الابتداء بهده الابتداء بهدة الابتداء بهدة الالفاظ

يسقط ضمان السراية فكذلك العفو في الانتهاء وهو عنزلة مالوكان العفو بلفظ الجناية والدليل عليه هو أن سبب ثبوت الحق الشجة ولولاه لماصح العفو عن الجنالة أو عن الجراحة وما يحدث منها فاذا عفي عن الشجة صار أصل السبب هدرا فالسراية التي تنبني عليه تكون هدرا أيضًا والدليل عليه أن معنى قوله عفوتك عن الشجة أي عن موجب هذه الشجة وموجيها القصاص في الشجة اذا اقتصر وفي النفس اذا سرى فيصرفالعفواليهما كما لوقال المفصوب منــ للفاصب أبرأتك عن الفصب يكون ذلك ابراء عن الضمان الواجب بالفصب وهو رد المين عند قيامها ورد القيمة بعد هلا كها وكذلك المشـترى اذا أبرأ البائع عن العيب يكون ذلك ابراء عن موجب العيب وهو الرد عند الامكان والرجوع بالنقصان عنـــد تعذر الرد والدليل عليه ما قال في الجامع الصغير لو أن عبدا قطع بد انسان فصالح مولاه عن القطع على أن يدفع العبــد اليه فأعتقه الحجني عليه ثم مات قال المتق نافذ والعبــد صلح بالجناية فاذا كان الصاح على القطع صلحاً عن السراية فكذلك المفو وقال في الزيادات لوادعي رجل شجةمم السراية وشهد له شاهدان أحدهما بالشجة والآخر بها وبالسراية تقبل شهادتهما على الشجة ولو لم تكن الشجة حقه بعد السراية لما قبلت الشهادة لاختلاف الشاهدين في المشهود مهوأ يو حنيفة يقول عفا عن غير حقه فلا يصح لان العفو اسقاط الحق فاذا صادف ما ليس محقه كان باطلا وبيانه أنه عفا عن اليد وحقه في النفس لما بيناأن بالسراية يتبين أن أصل الفمل كان قتلا و، وجب القتــل القصاص في النفس دون اليد والدليــل عليه ان المعتبر في الجنايات ماكما لاحالها (ألا ترى) ان أصل الفعل قد يكون موجبا للقصاص وبالسرانة يتبين انه كان غـير موجب كما لو قطع بده من المفصل فسرى الى نصف الساعد فباعتبار المال هاهنا بتبين آنه لم يكن حقه في اليد قصاصا (ألا ترى) أنه بعد السراية لو قال الولى عفوتك عن اليد لم يصح فـكمذلك قبل السراية ولو قال المجنى عليه عفو تك عن القتل ثم اقتصر لم يصبح فـكمذلك اذا قال عفو تك عن اليد فسرى ولا معنى لماقال آنه عفا عن موجب اليد لانه لما قال عفو تك عن القطع فمناه عن قطع واجب مقابل هذا القطع لاعن هذا القطع الذي تحقق لان المفو عنه لايتحقق وقد تبين انه لم يكن قطع واجب بمقابلة هذا القطع وقوله بان هذا القطع سببحقه إ قلنا القطع سبب حقه في اليد لاسبب حقه في النفس بل حقه في النفس القتل لان القطم السارى لا يقول انه قطع ثم قتل أو قطع يصير قتلا بمنزلة قنص يصير صيدا ولكنه يتبين آنه

كان قتلا في الاصل لان القتل فعل مزهق للروحوانما انزهق هذا الروح عقيب هذا الفعل فمرفناانه قتل ولهذا صح العفو بلفظ الجناية لان اسم الجناية بتناول القتل وما دونه (ألا ترى) انه لو قال لاجنالة في قتل فلان ثم ادعى عليه النفس أو مادون النفس لم تسمع بخلاف القطع فهو اسم حائز لما دون النفس حتى لو قال لاقطع لى قبل فلان ثم ادعي عليه النفس صحت الدعوى وكذلك اذا قال عفوتك عن القطم وما يحدث منه لان ذلك عبارة عن النفس وقد تبين أنحقه كان في النفس فصح العفو وهذا بخلاف المأذون في الانتداء لان الاذن صادف محلا هو حقه فيصير المأذون قائمًا مقام الاذن في اقامة الفعل فيــه فـكانه فعل بنفسه وبخلاف مالو اقتصر لانه تبين هناك ان فعله كان قطعا وان حقه في قطع واجب بمقابلة هذا القطع فاما اذا دفع العبد باليد فالصلح هناك باطل عند أبي حنيفة اذا سرى قبل أن يعتقه الا ان عتقه انما ينفذ لا نهمقبوض محكم صلح فاسد فيصير مملوكا فينفذ فيه العتق ثم من حيث الظاهر أنما دفع العبد باليد ومن حيث المعنى قصد المولى دفعه بالجناية فاذا لم يتصل به مالا يمكن فسخه وهو العتق اعتبرنا الظاهر وقلنا اذا سرى فالصلح باطل وأذا أتصل به مالا عكن فسخه اعتبرنا المقصود وهو الدفع بالجناية فقلنا المتق نافذ والعبد صلح بالجناية \* يوضحه ان هناك نفذ المتق لكونه مملوكا لهوان كان بسبب فاسد ويضمن قيمته لمولاه ثم المجنى عليه يستوجب القيمة على المولى أيضا لانه دفعه على وجه لم يصر به مختارا فكان مستهلكا فيلزمه قيمته فتقع المقاصة بين القيمتين فلهذا قال العتق نافذ والعبد صلح بالجناية وأما مسئلة الجامع فقيل انه قول محمد ثم أعما يتبين أن الحق في النفس أذا يُبتت السراية ولم تثبت لأن الشاهد بها وأحمد وبدون السراية الحق في الشجة وقد اتفق الشاهدان عليه ولا يقال المدعي يتبرأ من الشجة لانه انما تبرأ منها اذا ثبت حقه في النفس ولم يثبت فهو عنزلة ما لو ادعى بيع عين من انسان ثمن وأنكر المشتريوحلف بنفي العينءن ملك المدعي لانه أنما يتبرأ من ملك العين اذا ثبت حقه في الهمين ولم يثبت ثم في القياس بجب القصاص عند أبي حنيفة لأن العفو لما حصل من غـير حقه كانوجوده كمدمه ولكن في الاستحسان قال جقه في الصورة عند العفو ماأضاف اليه المفو وان تبين في الاخيرة أنه غيره وكذلك ماأضاف اليه العفو هو السبب لثبوتحقه في النفس ظاهرا ليصير ذلك شبهة في رد القود وقد قالَ في مسأله الجامع الصغير لو لم يعتق العبد حتى سرى فالصايح باطل والقصاص واجب عند أبي حنيفة قيل ماذكر هذا حق بسبب

القياسوقيل بل أبو حنيفة بفرق فيقول هناك الصلح مضاف الى العبد والعبد ليس بسبب لثبوت حقه في النفس فيصير ذلك شببة في اسـ قاط القود ثم بني على هـ ذا الفصل مسئلة التزويج على الجراحة بالجناية وقد تقدم بيانها في كتاب الصلخ والعفو عن دمالعمد جائز في المرضمن جميع المال لان دِم العمد ليسُ عال وبالمرض انما يلحقه الحجر عن التصرف في ماله لحق ورثته ففما ايس عال المرض والصحة فيهسراء والقاتل وغير القاتل فيهسوا. (ألا ترى) آنه لوأعان انسانًا بيديه لايمتبر ذلك من ثلث مأله وان كان ذلك الرجــل قاتلاله وعلى قول الشافعي عفوه في القصاص صحيح ولكن في حق المال باطل لان الممد عنده موجب للمال ولا وصية للقاتل والعفو عن أحد القاتلين لا يبطل القود عن الآخر وكذلك الصلح مع أحدهما لانالقصاص لزمهما بالقتلثم سقط أحدهما بالفعو ودم أحدهما متميز عن دمالآخر فسقوطه عن أحدهما لايورث شبهة في حق الآخر بخلاف مالم اذا لم يجب القصاص على أحد القاتلين لان هناك الفعلان اجتمعا في محل واحــد وأحــدهما موجب والاتخر غــير موجب ودم المقتول لا تتمنز بمضه عن بمض قال واكل وارث في دم الممد نصيب عميراته بجوزفيه عفوه وصلحه أما الدية اذا وجبت بالقتل فلكل وارث فيها نصيب عندنا وقال مالك لا يرثالزوج الزوجـة من الدية شيأ لان وجوبها بـد الموت والزوجية تنقطم بالموت\*وحجتنا فيذلك حديث الضحاك بن سفيان الكلابي انه أتاه كتاب رسول الله صلى الله علية وسلم فامره أن مورث امرأةاشيمالضبابي منءقلزوجهااشيم وقدكانعمر يقول لاميراث للزوج والزوجة من الدية تم رجع الي هذا الحديث وعن على رضي الله عنه أنه كان يقسم الدية على من أحرز الميراثوعنه قال اذا أوصى الرجل بثلثه دخلت ديته في تلك الوصية ولان مدل نفسة كسائر آمواله حتى يقضي منه دينه فيرث منه جميع ورثته كسائر الاموال وكذلك يثبت حق الزوج والزوجة في القصاص عندنا وعلى قول ابن أبي أي لا يثبت حقهما في القصاص لان سبب استحقاقهما العقد والقصاص لا يستحق بالعقد (ألا تري) أن حق الموصى له لا يثبت في القصاص وهذا لاقان المقصودفي القصاص التشني والانتقام وذلك يختص به الاقارب الذين ينصر بعضهم بمضا \*وحجتنا فيذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام من ترك مالا أو حقا فلورثته والقصاص حقه لانه بدل تفسمه فيكمون ميراثا لجميع ورثته كالديةوالدليل عليه أن استحقاق الارث بالزوجية كاستحقاقه بالقرابة حتى لايتوقف على القبول ولا يرتدبالرد وبه

فارق الوصية وبهذا تبين ان الاستحقاق ليس بالعقد واذا كان دمالعمد بين رجلين فعني أحدهما فلا قود على القاتل لما روي أن هذه الحادثة وقعت في زمن عمر رضي الله عنه فشاور فيهاا بن مسمود فقال أرى هذا قد أحيا بعض نفسه فليس للآخر أن تتلفه فأمضي عمر رضي الله عنه القضاء على رأيه وهو الممني فان المافي أسقط حقه وهو من أهل الاسقاط فصح اسقاطه وباسقاطه حق بمض نفس القاتل والآخريمجز عن استيفاء حقه لان القتل لا محتمل التجزي في نفس واحــدة استيفاء ثم القصــاص في نفس واحــدة كما لا تنجزاً وجــوبا لا تنجزاً سقوطا واذا ثبت أن الآخر تمذر عليــه استيفاء حقه قلنا أغاتمذر استيفاؤه لمعنى في ألقاتل وهو مراعاة الحرمة لبعض نفسه فكان في معنى الخطأ فيجب المال للآخر ولا مجب للعافي شي الآن تعذر استيفاء القصاص في حقه كان باسقاطه ثم للآخر نصف الدية في مال القاتل لان سببه العمد الحض ويكون في الاثسنين عندنا وقال زفر في سنتين لانه ما وجب للآخر الا نصف الدية ونصف الدية يكون مؤجلا في سمنتين كما لو قطع بد انسان والكنا نقول حقهما في مدل النفس ومدل النفس مؤجل في ثلاث سنين اذا وجب بالقتــل كالاب اذا قتل النه عمدا والذي وجب الآخر جزء من بدل النفس فكل جزء منه كذلكواذًا كان دم العمد بين اثنين فشهد أحــدهما على الآخر أنه قد عنى فهذا على أربعة أوجــه ان صدقه في ذلك القاتل والمشهود عليه فللشاهد نصف الدية لان ثبوت العفو من الآخر بتصادقهما عليه كشبوته بالممانة وانكذباه في ذلك فللمشهود عليه نصف الدبة ولا شي للشاهد لانه تمذر على المشهود عليه استيفاء نصيبه من القود لالمعنى من جهته بل بشهادة الشريك عليه بالعفو وهو فيما يشهد به عليه متهم فيكون كاذبا في حقه ويجعل ذلك عنزلة انشاء العفو من الشاهد فيسقط حق الشاهد ومجب نصف الدية للمشهود عليه وان صدقه القاتل وكذمه المشهود عليمه فلكل واحد منهما نصف الدية في مال القاتل اما المشهود عليه نصف الدية لما قلنا فان القاتل والشاهد لا يصدقان عليه في اسقاط حقه وأماالشاهد فقد زعم أن نصيبه انقلب مالا بعفو شريكه وصدقه القاتل مذلك وأما اذا كذبه القاتل وصدقه المشهود عليه ففي القياس لا شي لواحد منهما على القاتل لان حق الشاهد قد سـقط بغير عوض فان شهادته بالعفو في حق من كذبه وهو القاتل عنزلة انشاء المفو وأما المشهود عليه فلانه قدأة وبالمفو المسقط

لحقه وفي الاستحسان بجب نصف الدية للشاهد لانه لما كذب القاتل الشاهد فقد وجب نصف الدية على القاتل للمشهود عليــه بدليل أن المشهود عليه لو لم يصدق الشاهــد كان له من المشهود عليه على القاتل نصف الدية فالمشهود عليه لهذا التصديق حول ذلك النصف الي الشاهد وزعم أن نصف الدية للشاهد على القاتل لاله ومن أقر لانسان بشيُّ فأقر المقر له لغيره به لا يصيررد الاقرار الاول واكمن يخول الحق الى الثاني باقراره أو كان شهد معه آخر لان الشاهدمن الوليين بشهادته على العفو متهم فانه نقصد بشهادته أن يحول نصيبه الى المال فلم يكن مقبول الشهادة وبشِهادة الواحد لا يثبت العفو على الشريك ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه أنه قد عفا والقاتل لا يدعى ذلك ولا ينكره فان شهدا على التعاقب فالذي شهدأول مرة قديطل حقه لانشهادته عنزلة عفوه ووجب لصاحبه نصف الدية فلا يبطل ذلك بشهادته بعد ذلك على شريكه بالعفو وان شهدا معا فلا شيء لواحد منهمافي هذا الفصل لان كلواحد منهما عنزلة العافي فيسقط حقهما منه بغير عوض وكذلك لو كذبهماالقاتل وأن صدق القاتل أحدهما وكذب الآخر أعطى الذي صدق نصف الدية وبطل حق الآخر لان كل واحد منهما بدعي لنفسه نصف الدية عليه وقد صدق أحدهما فيلزمه نصف الدية له وكذب الآخر وهو قد صار في حقه كالمافي و أن صدقهما أنهما قد عفوا ينيغي في قياس هذا القول أن يضمن الدية لهما لانه صاريقر لكل واحد منهما بنصف الدية على نفسه كما اذا صدق أحدهما ولكن في الاستحسان لا ضمان عليه لواحد منهما لان في تصديقه اياهما تكذبهما في كل واحد منهما يزعم أنه ماعفا واثماعفا شريكه وهو اذا زعم أنهما عفوافقد صار مكذبالكل واحدمنهما وقد يثبتان انهلو كذبهما جميما لم يكن لكل واحد منهما عليه شيء من الدية ولوكان الدم بين الائة نفر فشهد اثنان على الثالث أنه قدعفافشهادتهما باطلة لانهما يجران الى أنفسهما نفعابشهادتهما فان نصيبهما من القصاص ينقلب مالا بها وقد سقط القود لاقر ارهما بذلك فان كذبهما القاتل أعطى المشهود علية ثلث الدية ولم يكن للشاهدين شيء لما بين انشهادتهما كانشاء المفومنهما وان صدقهما أعطاهما الدية اثلاثا لاقراره للشاهدين عا ادعيا علية من ثلثي الدية وان لم يصدق ولم يكذب فهو بمنزلة التكذيب والشهادة على الصلح بذلك كالشهادة على العفو فان كان معهم شريك رابع لم يشهد ولم يشهد عليه فله حصته من الدية لانه تعذر عليه استيفاء القود لا يمني من جهته مع بقاء الحل ثم المفو عن القو ديما يثبت مع الشهادة فيثبت بالابذال مع الحجج كالمال

وان ادعى القاتل الدفو على الورثة ولا بينة له حلف الوارث على ذلك لا نه مدعى عليه ما لو أقر به لزمه فان حاف أحد بالقصاص لا محلف بل بالقتل السابق ولكن محلفه كما أنتني ما ادعاه من المفو وان نكل عن اليمين بطلحقه لان نكوله كاقراره ولشركائه حصتهم من الدية كما لو أقر الناكل المفو وأن شهد شاهدان للقاتل أنه صالح على الدية وانهما كمفلا عنه بعد ذلك في غير صلح والولي منكر لذلك لم تجز شهادتهما از ذكرا أن الكفالة كانت في الصلح لان الصلح الشروط فيه كفالة الكفيل بعينه لايتم الا بقبوله فأنما يشهد أن على عقد تم بهما وهو الصلح الذي تم بكفالتهما فيكون هذا شهادة على فعل أنفسهما فلا تقبل وان ذكرا أنها بعد الصلح فشهادتهما على الصلح جائزة لانهما أجنبيان لاتهمة في شهادتهما ويؤخذان بالكفالة باقرارهما على أنفسهما ولا يرجعان بذلك على الذي كفلا عنه الاأن يكون أم هما بذلك لان الكفيل بغـير الامر متبرع فيما يلزمويؤدى وان ادعى الولى شهادتهما وجحد ذلك القاتل جازت شهادتهما على أنفسهما لانالةود قد سقط بدعوى الولى الصلح وقدأقر بوجوب المال عليهما وعلى القاتل ويلزمهماماأقرا به على أنفسهما ولا يرجعان على القاتل بشئ لان اقرارهما ليس بحجة عليه واذا شهدشاهدان على العفو وقضى القاضي ثم رجمافلا ضمان عليهما لان القودليس عال والشاهد عند الرجوع أنما يضمن ما أتلف من المال بشهادته فأما ماليس عال فيما هومبتذل لا يكون مضمونا بالمال عند الاتلاف وقد بينا هذا في الرجوع عن الشهادات وان لم يقض القاضي بشهادتهماحتي رجما فالقصاص كما هو على حاله لان الشهادة لاتوجب شيأ مالم بتصل بها القضاء فاذا لم يقض القاضي هاهنا لم يسقط القود فانعدم المانع من استيفاء القود واختلاف شهود المفو في الوقت والمكان لا يمنع قبـول الشهادة لان المفو قول بماد ويكرر فيكون الثاني هو الأول ولو شهدا على أحد الورثة بالعفو ولم يعرفوا انه مو فشهادتهما باطلة لان المشهود عليه مجهول وجهالته تمنع القاضي من القضاء بالشهادة فيسقى القصاص كما كان ولو شهد أحدهما أنه عفاعلي ألف درهم وشهد الآخر انه عفاعلى غير جمل فالشهادة باطلة لأختلافهما في المشهود به وهو نظير الطلاق والعتاق اذا اختلف الشاهدان فيه مهذه الصفة وكذلك أن شهد أحدهما بالصلح بالف والآخر بخسمائة لان القاتل لابدأن يدعى شهادة أحدهما وهو الذي شهد بخمسانة فيكون مكذبا شهادة الآخر وهو شهادة من شهد بالف وان لم يدعه القاتل وادعاه ولى الدمفقد حاز العفو باقرار الولى بسقوط حقه في القود ثم لايقضي بشيُّ من المال

عندأى حنيفة لما ذكرنا ان المدعى مكذب أحدالشاهدين وعندهما يقبل في الاقل لان مدعي ألف مدع مخمسائة ضرورة فهذا عنزلة اختـ الافهم في دءوي المال مطلقا وكذلك ان شهد أحدهمابالصلحءلي عبد والآخر بالصلح على ألف درهم لان كل واحد منهما شهد بعقد آخر والمدعى لا بدأن بدعي أحــد العقدين فيكون مكذبا شهادة الآخر وعفو الابوالوصي عن قصاص واجب للصغير باطل لانه فوض اليهما استيفاء حقه شرعا لا اسقاطه واسقاطه القصاص كاسقاطه دينا واجبا للصي فاما استيفاء القصاص فيؤل للاب أن يستوفى القصاص الواجب للصغير في النفس وما دون النفس عندنا وقال الشافعي ليس له ذلك لان من أصله أن الابن تخيربين استيفاء القصاص وإستيفاء آلدية والاب مهذا الاستيفاء يقطع عليه خياره وذلك لا يصلح منهثم المقصود من القصاصالتشفي والانتقام وذلك لا محصل للصغير باستيفاء أبيه والدليل عليه أن الصغير اذا بلغ ربما يميل الى العفو فلو استوفاه الاب كان ذلك استيفاء مع شبهة العفو وأصحاننا رحمهم الله يقولون ولاية الاب على ولده الصغير في استيفاء حقوقه كولايته على نفسه (ألا ترى)انه بجمع المالوالنفس جميعا وانما تثبت له هذه الولاية نظرا للصبي وفي استيفاء القود نظر له لانه ربما يفوت بموث القاتل أو بهر به فالظاهر انه اذا لم يستوف القصاص على فور القتل فعــل ما لا يتمكن من استيفائه بعد ذلك ثم المقصود يحصــل للصي باستيفاءأ بيهاذا بلغ لانه آذا لم ير قاتل وليه بعد البلوغ وعلم انه قتل قصاصاحصل التشفى نظير مالوزوجه الابفانه يصح وان كان المقصود يحصل له بعد البلوغ على أن المقصود أن يندفع عنهشر القتل وذلك يحصــل باستيفاء أبيه في الحال وشبهة عفو بتوهم وجوده في الحال تمنع استيفاء القود فاما شبهة عفو بتوهم اعتراضه في الثاني فلاعنع لانه مامن ولي الاويتوهم أن يبدو له فيعفو ولا معنى لما قال ان فيه قطع خياره لان للاب أن يبيع مالولده ولو بلغالصبي قبل البيع كان مخيرا بين استيفاء المين وبين ازالته بالبيع ثم لم يُكن بيعه قطما لخياره فهذا مثله وليسللوصي أنيستوفى القصاص في النفس لان تصرف الولى مقصور على المال والقصاص في النفس ليس عال و في استيفاء الوصى القصاص في الطرف رواتيان أظهرهما ان له أن يستوفي لأن الطرف يسلك به مسلك الاموال بدليل أنه يعتبر فيه النساوي في البدل وفي الرواية الاخرى ليس له أن يستوفي لأن القصاص في الطرف ليس عال كالقصاص في النفس فان صالح الاب علي ابنــه جاز صلحه لانه علك الاستيفاء وهو في ذلك كالقصاص

الواجب له فكذلك الصلح على الدية وان حط من الدية لم يجز حطه واليسير والفاحش في ذلك سواء بخلاف البيع لان البدل هناك غير مقدر شرعا وهنا مقدر وهو الدية فالنقصان عنه يكون اسقاطا فلا يصح منه قل أو كثر وصلح الوصى عن النقصان في النفس على الدية يجوز في رواية هذا الكتاب ولا يجوز في رواية الصلح وقد بينا الروايتين واذا لم يكن للمقتول ولى سوى السلطان فقد بينا البكلام فيه في اللقيط وان كان للدم وليان أحـــدهما غائب فادعى القاتل ان الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك وأبي قتله وأجيز العفو من الغائب لان الحاضر خصم عن الغائب فانتصب هناالحاضر خصما عن الغائب واذا قضى بالعفو تمحضر الغائب لم يعد عليه لأن القضاء اتصل بالبينة على من هو خصم ويكون للحاضر حصته من الدية واذا ادعى عفو الغائب ولم يكن له بينة فأراد أن يستحلف فانه يؤخر حتى يقدمالغائب فيحلف لانه لو استحلف الحاضر على ذلك كان بطريق النيابة والنيابة لا تجرى في الأيمان وليس للحاضر استيفاء القود مالم قدم الغائب قبل دعوى العفو فبعد دعوى العفو أولى فاذا قدم فحلف اقتص منه فان ادعى بينة حاضرة على العفو أجله الحاكم ثلاثة أيام لانه لا تمكن من اقامـة الحجة الا بمرلة وأنمـا لم بحضر شهوده في المجلس الاول على ظن أن الخصم لا ينكر العفو فلا بدمن امهاله الى الحباس الثماني وقد كان القماضي فيهم بجلس ينفسمه في كل ثلاثة أيام اذ الشالائة مدة حسينة لايلاء الاعيذار كما في شرط الخيار فان مضت الثلاثة ولم يآت بهم وادعى بينة غائبة فعما سواءفي القياس وينبغي في قياس قولنا أن بمضى القضاء عليه بالقصاص كما في المال أذا ادعى بينة غائبة على الابراء وهذا لان السبب المطلق لاستيفاء القصاص قدظهر والمانع موهوم والموهوم لايعارض المتحقق فليس كلغائب يؤوب قال ولكني أستعظم ولا أعجل فيه بالقصاص حتى أنبت فيــه واستأنى به ولا أعجله لان اســتيفاء القصاص اذا وقع الغلط فيه لا عكن التدارك والتلافي وعلى الامام أن يتثبت في مثله ثم القصاص لا يستوفي مُع الشبهة فباعتبار توهم حضور شهوده يتأنى فيــه القاضي حتى لايكون مستوفيا مع الشبهة بخلافالمال واذا شهد شاهدان على أحدالورثة بعينه بالعفوأوبانه أقر ان فلانا لم يقتل فالشهادة جائزة لان الثابت بالبينــة كالثابت بالمعاينــة ولو عايناه عفا أو أقر بذلك ســقط القصاص سواء أقر بذلك في صحته أو مرضه لان العنهو عن القود ليس عال واذا كان الدم بين ائنين فعفا أحدهما ثم قتــله الآخر عمدا فان لم يعــلم بعفو الشريك أو علم بذلك ولم يعلم

ان يعفو أحدهما يسقط القود فعليه الدنة كاملة في ماله عندنا وقال زفر عليه القصاصوان كان فقيها يعلم أن القود يستقط بعفو أحد الشريكين فعليه القصاص أما زفر فيقول القود سـقط بعفو أحـدهما علم الآخر أو لم يعلم اشتبه عليـه حاله أو لم يشتبه فانما بقي مجرد الظن فى حق الآخر والظن غير مانع من وجوب القصاص بعد ما تقرر سـببه كما لو قتل رجلا على ظن أنه قتل وليه ثمجاء وليه حيا كان عليه القصاص ﴿وحجتنا في ذلك أنه قد علم وجوب القصاص وما علم ثبوته فالاصل بقاؤه ما لم يعرف المسقط فاذا لم يعلم العفو كان القصاص واجبا في حقه ظاهرا والظاهر يصير شبهة في درء ما يندرئ بالشبهات وكذلك اذا عمر بالعفو ولم يعلم أن القود سقط به لان الظاهر أن تصرف الغيرفي حقهم غير نافذ وســقوط القود عند عفو أحدهما باعتبار معنى خنى وهوان القصاص لا يحتمل التجزى فانما اشتبه عليه حكم قد يشتبه فيصير ذلك عنزلة الظاهر في الراث الشبهة بخلاف ما اذا علم بالعفو فان هناك قد ظهر المسقط عنده وأقدم على القتل مع العلم بالحرمة وقد يجوز أن يسقط القود باعتبار ظنه كما لو رمى الى شخص ظنه كافرا فاذا هو مسلم واذا سقط القو دعنه بالشبهة لرمه الدية في ماله لان فعله عمد تم يحسب له منها نصف الدية لان بعفو الشريك وجب له نصف الدية على هذا الذي قتله فيكون نصف الدية قصاصا منصف الدية ويؤدى ما بقي واذاوجب القصاص على رجل فقتله ولى الدم بسيف.أو عصا أو وقع في بئر حفرها في الطريق أو عثر بحجر وضعه في الطريق لم يكن عليه في ذلك شي لأن دم من عليــه القصاص في حق من له القصاص كالمباح فان الدم لا علك وانما عمكن من استيفاء القصاص بطريق الاباحة وذلك يمنع وجوب الضمان عليه اذا صار قاتلا له بالمباشرة أو بالسبب يوضحه أن هذا يمنزلة استيفاء القصاص منه وان لم يكن بطريقه لان استيفاء القصاص نف مل شصل به زهوق الروح وقد وجد ذلك منه بطريق التسبب أو بطريق المباشرة فان كان له وليان فعفا أحدهما ثم أصامه هذا الاحد بمد العفو فعلى عاقلته الدية في جميع ذلك الا بالسيف فانها في ماله لان القود سقط بعفو أحدهما وصار في حكم القتل الموجب للمال عليه كان ماسبق لم يكن فاذا أخذ الدمة أولياء القتيل خطأ رجع هــذا القأتل خطأ بنصف الدية التي أخــذها أولياء المقتول خطأ لانه بعفو شريكه انقلب نصيبه مالا وكان ذلك في ذمة القاتل وبدل نفسه بمنزلة تركته فيستوفى منه ما كان واجباً له في ذمته ولا مقاصة هاهنا لاختلاف المحل فان مدل نفسه على عاقلة ولى الدم

الذي لم يمف ولو قتله غير الولى بغير أمر الولى عمدا أو خطأ بطل دم الاول ولا شي لوليه ويكون على القاتل الآخر القصاص في العمد والدية على عاقلته في الحطأ لان حرمة نفسه في حق غير الولى قائمة كما كانت وسقط حتى المولى لفوات محله وقد بينا ان الثابت في حقه اباحة الاستيفاء أو الملك في حق الاستيفاء خاصة وذلك لا يتحول الى البدل كملك الزوج في زوجته لا يثبت فيه البدل اذا وطئت بالشبهة واذا قتله فقال الولى أنا كنت أم ته فان أقام بينة على هذا فلا شيء على القاتل الثاني لان الثابت بالبينة كالثابت بالمماينة فان لم يكن له بينة فعليه القصاص في العمد والدية على عاقلته في الخطأ لانه أقر بما لا يملك استيفاء هلان حقه قد سقط لفوات الحل فهو فيما يدعى بعد ذلك كاجنبي آخر وبدل نفس المقتول الثاني واجب لورثه ولا قول لولى الاول في اسقاط حقهم قصاصا كان أو ما لا والله أعلم بالصواب

## ـه ﴿ بَابِ الْمَهُو فِي الْخَطَأُ وَغَيْرِ ذَلَكُ ﴾ وح

(قال رحمه الله) رجل قتل رجلا خطا فالدية بين جميع الورثة والموصي له بالثلث كسائر التركة لان الدية مالهو بدل نفسه فيكون تركة له بعد موته كسائر أمواله وقد بينا الاختلاف في الزوج والزوجة وقد كان في السلف من يقول لاشئ اللخوة للاممن الدية وأعا الدية للمصبات خاصة وقيل هو قول عمر رضي الله عنه الاول ولهذا ذكر في الاصل عن على رضى الله عنه الى الظلم مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أينهادار عمر فالحق معه وفي رواية أينهادار الحق فعمر معه وقد مصح رجوع عمر عن هذا حيث روى له الضحاك بن سفيان الكلابي الحديث كما روينا ولاحق للموصي له بالثلث في دم المعد لان موجه القصاص وليس بمال ولا يحتمل الممليك بالمقد وكما لا يثبت له حق الشركة في الاستيفاء فكذلك لا يمتبر عفوه فيه فان صولح القاتل على مال دخل فيه الموصي له لانه الواجب بدل نفسه فيكون تركة له يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه بمنزلة الواجب في قتل الخطأ شمهو شريك الورثة في التركة في يعجو زعفوه بعد الصلح في نصيبه كما يجوزعفو الوارث وليس للغرماء عفو في عمد ولا خطأ أما المعد فلان موجبه ليس بمال ولاحق للغرماء فيه وأما الخطأ فلانه ليس في عفوهم عن الدية اسقاط شيء من ديتهم واعا ولاية التصرف لهم في على حقهم كان باطلاواذاعفا الرجل عن دمه وهو

خطأ ثلثه في مرضه الذي مات فيه جازعفوه من ثلثه لأن الواجب الدية على عاقلته فيكون عفوه وصية منه للماقلة وذلك صحيح من ثلثه وما فيه من الاشكال بيناه في الوصايا فان كان أوصى مع ذلك بوصايا تحاص أهل الوصايا والعاقلة في ثلثه فسقط عن العاقلة. حصتهم وما سوى ذلك من نصيب أصحاب الوصايا والورثة يكون مؤجلًا على العاقلة في ثلاث سنين اعتبارا للبعض بالكل وهذا تبيانان الواجب على العاقلة لأنه لو كان على القاتل لكان الاجل سقط عوته فان أعتق عبدا بدئ به من الثاث لان العتـق أقوى سببا من سائر الوصايا ومن المفو فانه اسقاط للرق عنزلة الابراء عن دين آخر وان لم يعف الميت ولكن عفا بعض الورثة بطلت حصة العافي الا أن يكون على الميت دين مستغرق وهو بمنزلة الابراء عن دين آخر اذا شهد شاهدان من الورثة على بمضهم أنه عفا عن حصته والقتل خطأ فشهادتهما جائزة لانهمالا بجران الى أنفسها شيأ بشهادتهما مخلاف العمد فهناك بنقلان حقهمامن القصاص الى الدية بشهادتهما ولو كان الشاهدان أخذا طائفة من الدية ثم شهدا بذلك لم تجز شهادتهما لانهما يدفعان حق الثالث عن أنفسهماوقد,كان للوارث الآخر حتى المشاركة معهما فيما أخـذا وانما يسقطان ذلك بشهادتهما لانهماولو لم يأخذا شيأحتي شهدا على الثالث أنه أخذ مالا وصالح عليه لم تجز شهادتهمالانها يجران بها الي أنفسهما مغنما فانه يثبت لهاحق المشاركة مع القابض في المقبوض وشهادة جار المغنم أو دافع المغرم لا تقبـل وان شهد وارثان على القتول أنه عفا عنــد موته عن التاتل فشهادتهما جائزة والعفو من ثلثه فانه لا تهمة في شهادتهما فاذا شهد شاهدان على عفو الورثة وهم كبار فاجازه القاضي وأبوأ القاتل ثم رجما عن شهادتهما ضمنا الدية لان الواجب كان هو المال للورثة وقد أتلفا ذلك عليهم بشهادتهما فيضمنان عنـــد الرجوع كما لو شهدا بالا براء عن دين آخر ولو شهد شاهدان في دم العمد على أحد الورئة بعينه أنه أخر القاتل اليوم الى الليل على ألف درهم لم يكن ذلك عفوا ولا مالله لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وليس في هـذا التأخير استقاط شئ من القود والقود الواجب له في حكم المين فالتأجيل فيه يكون باطلا ولا مال له لان القاتل لم يستفد شيأ بهذا التأخيروان شهدا أنه أخذ منه ألف درهم على أن يعفو عنه يوما الى الليل فهذا عفو وهو صلح جائز لان العفو اسقاط للقود وهو لا يقبل التوقيت فيلغو التوقيت منه ويصح العفو بالمال المسمى عنز لةالطلاق وذكر عن زيد بن وهب قال وجد رجل مع امرأته رجـــلا فقتلهما بالسيف فاستحيا بعض اخوتهما

مما فعلت فعفا عنه فجعل عمر رضي الله عنه للذي لم يعف حصته من الدية ولوان رجلا أخذ السكين فوجأته رأس انسان فأوضحه ثم جر السكين قبل أن يرفعهاحتي شجه أخرى فهذه موضحة واحدة وعليه فيها القصاص انكانت عمدا وأرشموضحة واحدةان كانت خطأ لان الفعل واحد لاتحاد محله فالتوسع مبالغة منه في ذلك الفعل فلا يعطي له حكم فعل آخر ولو رفع السكين ثم وجأ الي جهة أخرى اتصل أو لم يتصل فهذه موضحة أخرى اقتصمنه في العمد وعليه ارش موضحتين في الخطأ لانهما فعلان مختلفان باختلاف الحــل واختلاف المباشرة فكأنهما حصلا من اثنين ثم اتصال احــداهما بالاخرى على وجهين فان كان ذلك بفعله فلا شك أن عليه القصاص فيهما وان كان ذلك بان تأكل ما بينهما حتى اتصلت احداهما بالاخرى فعلى قول أبى حنيفة لا قصاص فيهما وعلى قول محمديجب القصاص وهو بناء على ما سبق فمن أصل أبى حنيفة ان باعتبار السراية فيما دون النفس يمتنه وجوب القصاص في محل واحد وفي مجلس لان العمد المحض فيما دون النفس لا يتحقق بالسراية وعلى قول مجمداذا كانت السراية بحيث مكن ابجاب القصاص فيها لم يمتنع استيفاء القصاص بسببها وقد بينا ذلك فيما اذا قطع أصبعا فشلت الي جنبها أخرى أو سقطت واذا فقأ الرجل عين الرجل وفي عين الفاقُّ فالمفقوءة عينــه بالخيار لان نقصان البصر في المين عنزلة الشلل أو فوات الاصبح في اليد وقد بينا أن هناك ان كان النقصان في جانب الجاني فالحبي عليـــه بالخيار بين استيفاء القصاص وبين استيفاء الدية وان كان النقصان في جانب المجني عليه لم بجب القصاص فهذا مثله واذا لم يجب القصاص كان الواجب فيها حكم عدل لان كمال الارش باعتبار تفويت البصر الكامل ولم يوجد والقدر الباقي من البصر مع النقصان غير معلوم فيكون الواجب فيها حكم عدل كمن قطم بد اشلاء ولو قطع بد رجـل وفيها ظفر مسـود لو خرج لا ينقصها فعليه القصاص لان ماحدث في بده لم ينقص من منفعة البطش شيأومثله لا عكن نقصانًا في بدله كالصغر وســواد اليــد أصــلا واذا تُبتت المساواة في الارش ثبت وجوب تفوت منفعة البطش ولكن يتمكن فيها نقصان فيجب باعتباره حكم عدل واذاعلم أن الواجب حكم المدل ظهر أنه لاقصاص فيها لان القصاص بنبني على معرفة المساواة في البدل حقيقة ولوقطع من كف رجل أصبعا زائدة ففيها حكم عدل لان الاصبع الزائدة نقصان معني فتفويتها لا يمكن نقصانا في البطش واعا يلحق به ألما وشينا في الظاهر باعتبار الاثر فيجب حكم عدل باعتباره ولا قصاص فيها وان كان للقاطع مثل تلك الاصبع لانعدام المساواة في البدل فبدل اليد ينقسم على الاصابع الخمس أخماسا ولا ينقسم على الاصبع الزائدة واعا الاصبع الزائدة كالثولول وان قطع البكف كله فان كانت تلك الاصبع توهي البكف وتنقصها فلا قصاص فيها وفيها حكم عدل لان هذا نوع شلل من حيث أنه يمكن نقصانا في منفعة البطش وان كان لا ينقصها ولا يوهيها ففيها القصاص وفي الخطأ الارش كاملا لان ما لا يمكن نقصانا في منفعة البطش فهو بمنزلة الصغر والضعف بسبب المرض واذا قطع الرجل من المنفصل وبرأت واقتص وبرأ المقتص منه ثم قطع أحدهما ذراع صاحبه من تلك اليد فلا قصاص فيه وان كانا سواء الافي رواية عن أبي يوسف قال اذا استويا يجب القصاص لانه قطع من المفصل فيمكن اعتبار المساواة فيه ولكنا نقول الواجب في الذراع بعد قطع البكف حكم عدل فطريق معرفته التقويم فلا يعلم به حقيقة المساواة بينهما في البدل وبدون ذلك حمل القصاص والله أعلم بالصواب

#### - الشهادة في القصاص كان

(قال رحمه الله) اذا شهد رجلان على رجل انه ضرب رجلا بالسيف فلم بول صاحب فراش حق مات فعليه القصاص بلغنا ذلك عن ابراهيم وهذا لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة فقد ظهر بمو ته هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب اضافة الحكم اليه والروح لا يمكن أخذه مشاهدة وانما طريق الوصول الى ازهاق الروح هذا وهو أن يجرحه فيموت قبل أن يبرأ \* يوضحه انه لا طريق لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من الضربة ومالاطريق لنا الى معرفته لا تبنى عليه الاحكام واغا يبنى على الظاهر المعروف وهو انه يضربه ويكون صاحب فراش بعده حتى يموت ولا ينبنى للقاضي أن يسأل الشهود هل مات من ذلك أم لا لا فى العمد ولا فى الخطأ لانه لا طريق لهم الى معرفة ذلك ولو شهدوا بذلك كانوا قد شهدوا بما يعلم القاضى أنهم فيه كذبة فكيف يحملهم على الكذب بالسؤال عن ذلك ولكنهم ان شهدوا أنه مات من ذلك لم تبطل شهادتهم وجازت ان كانوا عدولا لانهم اعتمدوا فى ذلك دليلا شرعيا وهو الظاهر كا قررنا وان كان بهذا الطريق يحصل علم القضاء للقاضى و يحصل له أيضا علم الشهادة الا

أنه لا حاجة بالقاضي أن يسألهم عن ذلك لانه يعرف ذلك بدون شهادتهم فلا يسألهم عنه ولو شهدوا به لم يبطل شهادتهم لان المشهود به الكلام الاول فهذه الزيادة لا تكون قدحا فيها عنزلة شهادة الشهود على أن هذا ابنهووار ته لا وارث له غيره واذا شهدوا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدوا على ذلك فهذا عمــد لان كل فاعل يكون قاصــدا الى فعــله في المحل الذي باشر الفمل فيه الا أن القاضي اذا سألهما أتعمد ذلك فهو أوثق لان صفة العمدية وان نبتت بأول كلامهما من حيث الظاهر ولكن لم ينقطع احتمال الخطأ ( ألا ترى ) أن الشهود لو بينوا أن ذلك كان خطأ كان ذلك بيانا موافقاً لاول الكلام فسؤالهما عن العمدية لازالة هــذا الاحتمال يكمون أوثق وهكذا يوثق فيما اذا وقع فيه الغلط لا يمكن تداركه والقاضي مندوب اليه وكذلك أن شهدا أنه طمنه برمح أو رماه بسهم أونشابة فهذا كله عمد (أرأيت) لو شهدا انه ذبحه أو شق بطنه بالسكين حتى مات أما كان ذلك عمدا فكذلك ما سبق لان الاسلحة في كونها آلة القتل سواء وان شهد أحدهما انه قتله بسيف وشهد الآخر انه طعنه برمح أو انه ذبحه بالسكين أو شهد أحدهما انه رماه بسهم والآنخر انه رماه بنشابة أو اختلفا في مكان القتل أو وقته أو موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة لان الفعل يختلف باختلاف الآلة والحل والوقت والمكان فانه لا يحتمل التكرار ولم يوجد على كل فعل الا شهادة شاهد واحد ولوشهد شاهدانانه قطع بده عمدا من مفصله وشهد شاهد انه قطع رجله من الفصل تمشهدوا جميعا انه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولي يدعى ذلك كله عمدا فانى اقضى على القاتل بنصف الدية في ماله لان قطع الرجل لم يثبت عند القاضي فان الشاهد به واحد وقد ثبت قطع اليد من المفصل عند القاضي بشهادة الشاهدين ولكن قد أقر الولي انه مات من ذلك الفعل ومن فعل آخر لم يعلم فاعله فيكون ذلك شبهه في اسقاط القودوية وزع بدل النفس نصفين فيلزمه نصف الدية في ماله لان فعله كان عمدا فلا يعقله العاقلة واقر ارالولى حجة عليه في حقه وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يزكيا لان الحجة في الرجل لا تم بدوزعدالة الشهود فهما ومالو كان الشاهدبه واحدا سواء ولو زكى أحد شاهدى اليد واحد شاهدى الرجل لم يؤخذ القاتل بشئ لان واحدا من الفعلين لم نتبت عند القاضي فان العدل من الشهود بكل فعل واحد ولا يقال قد اتفق العدلان على الحكم وهو القصاص فينبغي أن يقضى به لا نه لا يكن القضاء بالحكم الا بعد القضاء بالسبب وقد تعذر القضاء بذلك (آلا ترى)

انه لوشهد عليه رجل أنه قطع أصبعا له وشهد الآخرانه استهلك له ألف درهم لم نقض القاضي عليه بشيُّ فان الفقا على وجوب الالفله في ماله فان نكلوا جميعًا قضيت عليه بالقصاص لان الفعاين ظهرا بالحجر عندالقاضي فان طاب الولى أن يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك لانه لما اتصات بفعله السراية كان ذلك قتـ لا فيكون حقه في القصاص في النفس مقصودا دون الاطراف وقد بينا خلاف الشافعي في هذا ولو شهد الشاهدان عليه أنه قطع مده من المفصل عمدا ثم قتله عمدا كان لوارثه أن يقتص من بده ثم يقتله فانقال القاضي له اقتله ولا تقتص من بده فذلك حسن أيضاوهذا قول أبي حنيفة وقال أبوبوسف ومحمد يأمنه بقتله ولا مجمل له القصاص في بده لان الجنايتين تواليامن واحد وهما من جنس واحد فيكو نان كجناية واحدة (ألا تري) اذفى الخطأ لو قطع يده ثم قتله قبل البرء لا تجب الا دية واحدة لهذا المعنى وهذا لان قبل البرء الجناية الاولى كانت موقوفة في حق الحكم على السراية فالفمل الثاني يكون أتماماً لما يُوتف عليه الجناية الاولى فيجملان كجناية واحدة كخلاف ما اذا تخلل بين الجنايتين برء فان هناك الاولى قد أنتهت واستقر حكمها بالبرء فتكون الثانيةجناية أخرى بمنزلة ما لو جمات على نفس أخرى ومخلاف ما اذا كان الجاني اثنين لان الفعل من الاولما توقف على أن يصمير بالسراية فملا مضافا الى شخص آخر فلا عكن جمل الثاني اتماما الاول وبخلاف ما اذا كان أحــد الفعلين عمدا والآخر خطأ لان باختلاف صفة الفعل يختلف الموجب فلا يمكن جمل الثاني أعاما للاول كما اذا اختلف الفاعل أو محل الفعل \*وايضاح جميـع ماذكرنا فى فصل الخطأ انه لو قطع يده ثم قتله قبل البر، لا تجب الا دية واحدة كذا هناوأبوحنيفة يقول أن القصاص يبني على المساواة في الفعل والمقصود بالفعل في القتل والقطع جميعا مراعاة الساواة في صورة الفعل جميعافية خير الولى بينهما الى أن يقطع الامام عليه هذا الخيار بأن يأمره باعتبار المقصود وهو القتل وأن يترك الاستيفاء بمراعاة الصورة وهذا منهاجتهادفي موضعه فعليــ أمرَه به وبه فارق الخطأ فالمعتبر هناك صيانة المحل عن الاهدار لا صورةالفمل لان الخطأ موضوع عنا رحمـة من الشرع علينا ثم مبنى العمد على التغليظ والتشــديد ولهذا يقتل المشرة بالواحد وفيه مراعاة صورة الفعل مع التغليظ أيضا فيجوز اعتبار ذلك في العدمد بخلاف الخلطأ فانه مبنى على التخفيف ( ألا ترى ) أن الدية لا تتعدد بتعددالقاتلين وفي العمد المقصود هو التشــني والانتقام وفي التمـكن من القطع والقتــل جميما زيادة تحقيق في هـــذا

المقصود وكما أن القتل بعد القطع يكون اتماما للفعل الأول من وجه فقد يكون قطعالموجب الفعل الاول عنزلة البرء من حيث أن المحل يفوت به ولا تصور للسراية بعــد فوت المحل فيجمل كالبرء من هذا الوجه فللاحتمال أثبتنا الجناية للاول تغليظا لحكم العمد ولا يعتبر ذلك في الخطأ لانه مبني على التخفيف ولو كانت احدى الجناتين خطأ والاخرى عمدا أخـــذ مهما جميما فان كانت الاولي خطأ فانه مجب دية اليد على عاقلته ويقتل قصاصا وان كانت الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلته في النفس لانهلا احتمال لجمل الثاني اتماماالاول عند اختلاف صفة الفعل وموجبه فيجعل عنزلة مالو تخلل بالجنائين برءولو كان لكل واحدة من الجنايتين جان على حدة وهماجيما عمدأو خطأ أو احداهما عمد والاخري خطأ أخذ كل واحد منهما بجنايته لما بينا أنالفعل الثاني من غير الفاعل الاول لاعكن أن تجمَل اتماماللاول فكانه تخلل بين الفعلين برء فيؤخذ كل واحد منهما بجنايته ولو شهد شاهدان ان هذا قطع بده من مفصل الكف وشهد آخر على آخر أنه قطع تلك اليد من المرفق ثم مات من ذلك كله والقطع عمد فعلى قاطع الكف القصاص في اليد وعلى الاجخر القصاص في النفس عندنا وقال زفر والشافعي القصاص في النفس عليهما جميعا لانه صار مقتولا بفعلين كل واحد منهماعمد محض فيلزمهما القصاص كما لوقطم أحدهما يده عمدا والآخر رجله ومات من ذلك وهذا لان قطم يده حدث في البدن آلام و بقطع الآخر اليد من المرفق لا "منعدم تلك الا لام بل تزداد وانما حصات السراية لضعف الطبيعة عن دفع الآلام التي توالت عليه وفي هذا لا فرق بين ان يقطع الثاني تلك اليـد أو يقطع عضوا آخر وأصحابنا قالوا فمل الثاني بمنزلة البرء في حق الاول "نقطم به سراية الفعل الاول فكانه انقطع بالبرء وانما قلناذلك لان السراية أثر الفعل ولا يتصور بقاؤها بدون بقاء محل الفعل اذ الاثرلانقوم ينفسه وبفعل الثاني فات محل الفعل الاول وانقطاع السراية بفوات الحـل أقوى من انقطاعها بالبرء لان البرء محتمـل النقص وفوات الحل لا يحتمل النةص وبه فارق مااذا كان فعل كل واحد منهما في محل آخر لان الفعل من الثاني في محل آخر لا يفوت محل الفعل الاول فلا عكن أن مجعل كالبرء في حق الاول وكذلك لو كان الفملان خطأ كانت دية اليه على الاول ودية النفس على الثاني عندنا والممد والخطأ في هذا سواء عنزلة البرء وكذلك على هذا الخلاف لوقطع أحدهما يده عمداتم حز الآخر رقبته بالسيف يجب القصاص في النفس على الثاني والقصاص في اليدعلي الاول

وعند زفر والشافعي بجب عليهما القصاص في النفس لان الروح الزهقت عقيب فعلهما فيكون مضافا الى فمل كل واحد كل واحدمنهما ولا معتبر بالتفاوت في صفة الفعل ولا في مقداره كما لو قطع أحدهما أصبعا من أصابعه وجرحه الآخر عشر جراحات نحوقطع اليد والرجل وماً أشـبه ذلكِ فانه يجب القصاص عليهما أذا مات من ذلك للمعنى الذي قلنا وأصحابنا قالوا حز الرقبة قتل بيقين لانه لاتوهم للحياة معه فاما قطع اليدفقيل يشترط أن تنصل السراية به (ألا ترى) ان الغالب فيه السلامة فان القطع مشروع في موضع كان القتل حراماً وهو القصاص والتعارض لا يقع بين فعلين بهذه الصفة فيجمل ألقتل مضافا الى ماهو مشروع له يبقين وهو حزالر قبة ويكون هذا في حقاليد عنزلة البرء لتفويت المحل به فلهذا كان القصاص في اليدعلي الاول والقصاص في النفس على الثاني وكذلك لو كان الاول خطأ والثاني عمدا كان على الاول دية اليد وعلى الثانىالقصاص ولوشهدا على رجلين أنهما قتلا رجلاأحدهما بسيف والآخر بمصا ولا يدريان أيهما صاجب المصالم تجز شهادتهما لانهمالم يثبتا بشهادتهما سببا عكمن القياضي من القضاء به (ألا ترى ) ان على صاحب العصا نصف الدية على عاقلته وعلى صاحب السيف نصف الدية في ماله فلا يتمكن القاضي من القضاء بشي على واحد منهمابعينه في ماله أو على عاقلتــه وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع أصبع وعلى آخر بقطع أخرى من تلك اليد ولا يميز أن قاطع هــذه الاصبع من قاطع الاخرى لان القاضي لا يتمكن من القضاء بفعل معـين على واحــد منهما فان ذلك لا يكون بدون تعيين محــل فعله وكذلك لو شهدا عليهما بالجطأ لا يتمكن القاضي من القضاء بالحكم بدون السبب ولو شهدا على رجل أنه قطع أبهام هـ ذا عمدا وشهدا على صاحب الابهام أنه قطع كف القاطع ذلك عمدا ثم برأ فانه يخير صاحب الكف فان شاء قطم مابقي من يد القاطع بيده وان شاء أخذ دية يده وبطلت الاصبع أما بطلان الاصبع فلفوات محلما بالفعل الثاني وأما نبوت الخيار للثاني فلان مقطوع الابهام قطع يدهالصحيحة ويد المقطوعةالابهام ناقصة باصبعوفي هذا يثبت لهالخيار للمقطوعة يده ولو شهدا على رجـل أنه قطع يد رجل من المفصل وشهد آخر أن أنه جرحه سبع أو سببغان أوجرح نفسه أو جرحه عبد له أو عثر فانكسرت رجله فمات من ذلك كله فلا قصاص على قاطع اليدوعليه نصف دية اليد والاصل أن النفس تنوزع على عدد الجناة لاعلى عدد الجنايات لأن الانسان قد يتاف بجراحة واحدة وقد يسلم من جراحات ثم ما أمحد حكمه

من الجراحات في كونه هدرا يجمل في حكم فعل واحد لان حكم الكل واحد وهو الاهدار واذا صار بعض النفس هدرا امتنع وجوب القصاص في شيء منه فيجب فيا هو معتبر حصته من الدية وعلى هذا يخرج ماذ كرنا من المسائل وكذلك لو قطع رجل يد رجل خطأ وجرحه سبم وجرحه عبد له وجرح نفسه فمات من ذلك فعلى قاطع اليد ربع دية اليد لان النفس تلفت من أفعال أربعة نختلفة الحكم فان جراحة السبع هدر غير معتبرة في حق الاثم والحكم جميعا وجرحه نفسه معتبر في حق الاثم غير معتبر في حق الحكم لانه ليس بسبب الحكم وجرح عبده له معتبر في الاثم والحكم جميعا اذا كان عمدا حتى يجب القصاص فلهذا توزع بدل نفسه رجل بده وآخر رجله فمات من ذلك كله فعلي الرجلين ثلثا الدية لان فعل السبع والحية وما خرج به من القرحه كشيء واحد فكل ذلك هدر في حق الاثم والحكم وانما تتوزع النفس خرج به من القرحه كشيء واحد فكل ذلك هدر في حق الاثم والحكم وانما تتوزع النفس خرج به من الدية والمائلة فيه مع جراحة الرجل والسبع فعلي الرجل ثلث الدية وعلي صاحب الحجر الشائلة والمائلة والمائلة وحكمه معتبر واصابة حالية والمائلة والمائلة والمائلة وحكمه معتبر واصابة المحبر أو الحائط وحكم ذلك معتبر أيضا وفعل السبع وهو هدر فيتوزع بدل النفس على ذلك المحبر أو الحائلة والمنة أعلم المنا والله أعلم الله أعلم والمع معتبر واصابة المحبر أو الحائلة والمائلة والمنا والله أعلم الله أعلم الله أعلم الله أعلم والمائلة والمنا والمنا والمنا والمنا والله أعلم الله أعلم المنا والله أعلم المنا والمنة أعلم المنا والمنة أعلم المنا والمنا والمنة والمنا والمنة أعلم المنا والمنه والمنا والمنا والمنة أعلم المنا والمنا و

# ۔ ﷺ باب الوكالة في الدم ﷺ⊸

(قال رحمه الله) وتقبل الوكالة في اثبات دم العمد من جانب المدعي والمدعى عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف الآخر لا تقبل وقول محمد رحمه الله مضطرب فيه ذكره مع أبي يوسف رحمه الله هاهنا وفي بعض المواضع مع أبي حنيفة وجه قول أبي يوسف ان الوكيل نائب عن الموكل ولا مدخل للنايب في اثبات دم العمدحي لا يثبت بكتاب القاضي الي القاضي والشهادة علي الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والدليل عليه ان المقصود هو الاستيفاء ثم التوكيل عاه والمقصود لا يجوز هنا مع انه يجزى فيه النساء فيجوز التوكيل انما يتوصل به الي المقصود وأبو حنيفة يقول هذا أحد بدلي النفس فيجوز التوكيل بأباته كالدية وهذا لان كل واحد منهما محض حق العباد والنساء تجزي بين العباد فيجوز التوكيل بأباته كالدية وهذا لان كل واحد منهما محض حق العباد والنساء تجزي بين العباد

في حقوقهم لحاجة صاحب الحق الى ذلك فقد يكون عاجزًا عن البات حقه شفسه والغلط متى وقع في الآببات أمكن تداركه سواء كان الثابت القصاص أو المال ومهفارق الاستيفاء فان هناك اذا وقع الغلط فيه لاعكن تداركه وتلافيه ولهذا لم يجز التوكيل فيه حال غيبة الموكل فأما اذا وكل باستيفاء القود فليس للوكيل أن يستوفي الا محضر من الموكل عندنا وقال/الشافمي لهأن يستوفى بغير محضر منهلا نه محضحقه ومدخله النيابة في الاستيفاء فيكون بمنزلة المال ولكنا نقول القصاص عقوبة تندرئ بالشبهات فلانجوز استيفاؤها معالشبهة وبجوزفي استيفاءالوكيل مع غيبة الموكل وقد تتمكن شبهة العفولجوازأن يكون الموكل عفا والوكيل لايعلمه بذلك ومتي وقع الغلط في الاستيفاء لا عكن تداركه فاما اذا كان المو كل حاضر ا فشبهة العقو تنعدم مجضوره وقدتمس الحاجة الىذلك فمن الناس من لا مهتدى الي القتل ومنهم من لا يتجاسر عليه فللحاجة جوز ناالتوكيل بالاستيفاء عندحضرة الموكل والقصاص فما دون النفس كالقصاص في النفس فى ذلك واذا أُقر وكيل الطالب عندالقاضي ان صاحبه يطلب باطلا أو آنه قد عفا صح اقراره بانه قدعفا لأن الوكيل في مجلس الحكم قام مقام الموكل في الاقرار بمد صحة الوكالة وكذلك وكيل المطلوب لوأقر بوجوب القصاص على صاحبه فني القياس يصح اقراره لقيامه مقام موكله في الاقرار في مجلس الحكم ولكنانستحسن فلانوجب القودعلي الموكل باقرار الوكيل لان الاقرار في الحقيقة صد الخصومة ونحن وان حملنا مطلق التوكيل على الجواب الذي هوخصومته مجازا فتبقى الحقيقة شبهة والقصاص يسقط به ففي اقرار وكيل الطالب اسقاط القود وذلك لا يندرئ بالشبهات وفي اقرار وكيل المطلوب انجاب القود وذلك مندرئ بالشيهات ولا ينبغي للقاضي أن عضي القضاء بالقود الا بحضرة الورثة كلهم اذا كانوا بالغين لتمكن شبهة العفو والصلح لمن هو غائب منهم فان مات أحــد الورثة والقاتل وارثه بطل القود عليه لانه تحول اليه نصيب مورثه من القود فيسقط عنه أذ الانسان كما لا يجب لهالقصاص على نفسه لاينفي وعليه حصة سائر الورثة من الدية لانه تعــذر عليهم استيفاء حقهم لمعني في القاتل وهو أنه حيى بعض نفسه فهو كما لو عفا أحد الشركاء وانكان ورثه ابن القاتل بطل القود أيضا لان الابن كما لايستوجب القصاص على أبيه ابتداء لايبقى له على أبيه قصاص لانه لا يتمكن من استيفائه محال ولكن عليـه الدية لجميع الورثة فان نصيب الابن هاهنـا يتحول الي الدية كنصيب سائر الورثة لانه مرن أهل أن يستوجب المال على أبيه ويستوفيه والوكالة فى

دم الخطأ وفي العمد من الجراح التي لاقصاص فيها عنزلة الوكالة بالمال لان المستحق هاهنا هو المال وهو مما يثبت مع الشبهة واذا وقع فيــه الفلط أمكن تداركه والاسباب مطلوبة لاحكامها وعنــد اعتبار الحكم هــذا دين كسائر الديون فيجوز التوكيل بأثباته واســتيفائه ويكون اقرار الوكيل به في مجلس الحكم نافذا على موكله واذا قتــل الرجل عمدا وله ورثة صغار وكبار فللـكبار أن يقتلوا القاتل قصاصا في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال ابنأ بي ليـلي ليس لهمأن يقتلوه حتى يكبر الصغار وهو قول أبى بوسف ومحمدوالشافعي وقول مالك كـقول أبىحنيفة بناءعلى مذهبه وهوأن استيفاء القصاص باعتبارالولاية دونالوراثة والولاية للكبير دون الصغير ولهذا لم يجعل للزوج والزوجة والاخوة لام حق استيفاء القصاص فأما عنـــد أصحابنا فاستيفاء القصاص بطريق الخلافة ارثائم وجة قولهمان القصاص أحد بدلى الدم فلا ينفرد الكبير باستيفائه كالدية بل أولى لان المال بجرى فيهمن المساهلة في الاثبات والاستيفاء مالا بجرى في العقوبات ولان هذا قصاص مشترك بين الكبير والصغير ولا ولا يةللكبير على الصغير فلا علك استيفاءه كما لو قتل عبدا مشتركا بينهما والدليل عليه أنهما لوكانا كبير بن وأحدهما غائب لم يكن للحاضر أن منفرد بالاستيفاء لانعدام ولايتة على الغائب فكذلك ان كان أحدهما صنيرا وهذا لان الواجب قصاص واحد فان المقتول نفس واحدة فيجب عقابلتها قصاص واحد ويكون ذلك واجبا للمقتول عنزلة الدية ولهذا اذا انقلب مالافانه لقضي منه ديونة وتنفذ وصاياه ثم الورثة يخلفونه في استيفاء ما وجب له فكل واحد منهم في ذلك عنزلة الشطر للملة أو كل واحــد منهما انما برث جزأ منه لان استحقاق الميراث سهام منصوص عليها يسقط كالنصف والثلث والربع وعملك بعض القصاص لا يتمكن من استيفاء الكل والدليل عليه أنه لو عفا أحدهم يسقط القصاص ولو كان الواجب لكل واحد منهم قصاصا كاملا لما تعذر الاستيفاء على أحــدهم بعد عفو الآخر وبالعفو ينقلب نصيب الآخر مالا وهذا الكلام يصح فيما أذاكان القصاص وأجبأ للمورث فمات وورثه جماعة والخلاف ثابت في الفصلين ولا اشكال أن ها هنا أنما يرث كل وأحد بدض القصاص وأبو حنيفة استدل عا روى أن عبد الرحمن بن ملجم لما قتل عليا رضي الله عنه قتله الحسن رضي الله عنه به قصاصا وقد كان في أولاد على صغار ولم ينتظر بلوغهم وانما فعــل ذلك بأمر على رضى الله عنه على ما روى أنه لما بلغه ان ابن ملجم أخذ قال للحسن ان عشت رأيت فيه رأيي وان مت فاقتله

ان شئتوقال واضر به ضربة كما ضربني وفي روايةواياك والمثلة فقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة ولو بالكلب العقور ولا نقال آنما قتله لانه كان مريدا مستحلا لقتله امام المسلمين على ماروى أنه قتله وهو يتلو قوله تعالى ومن الناس من يشرى نفسه التفاء مرضات الله لانه وأن كان أمام المسلمين وكان قتله ذنبا عظيما فلا يصير به القاتل مرتدا أنما ذلك للانبياء خاصة واستحلاله كان بالتأويل فانه كان من جملة أهل البغي وهم يستحلون دماء أهل المدل وأموالهم (ألا ترى )أنه علقه عتبة فقال اقتله ان شئت وأخره الي مابعد موتهولو كان مرتداً لما أخر على قتـله ولا يقال قتله حد السميه في الارض بالفساد حتى قتل امامالمسلمين لان الساعي بالفساد بقتل الامام لا يقتل قصاصا (ألا تري )أنه اعتبر الماثلة بقوله فاضربه ضربة كما ضربني وقد ذكر المزنى عن الشافعي قال قتل ابن ملجم عليا متا ولا فاقيد به فدل أنه قتــل قصاصا ولا نقال قتله بنير رضا الكبار من ورثته فقد قال له الحسين لا تقتله بيننا فانا لا نجعله سواء بيننا وبالاتفاق عند إباء بعض الكبار وليس للبعض حقالاستيفاء وروى أنه مثل به مع نهى على اياه عن المثلة فبه تبين أنه ماقتله قصاصا وهذا لان الحسين رضي الله عنه أنما قال ما قال على وجه الاهانة والاستخفاف به لا على وجه كراهة قتله قصاصاوالمثلة ما كانت عن قصدمن الحسن ولكنه لما رفع السيف ليضربه أبقاه بيده فأصاب السيف أصالعه وبهذا لا يخرج من أن يكون قتله أماه استيفاء للقصاص والمعنى فيه أن حق الكبير ثابت في استيفاء جميع القصاص وليس في استيفائه شبهة عفو متحقق فيتمكن منه كما لو كانالوارث واحدا وآنما قلنا ذلك لان القصاص مجب للورثة على سبيل الخلافة عن المورث فان وجوبه بعد موت المقتول وقد خرج المقتول من أن يكون أهلا لوجوب الحق له بعـــد موته الا ان مابحصل فيه مقصوده من قضاء الدين وتنفيذ الوصية بجعل كالواجب له حكما وهو الدية فأماما لم يحصل بهمقصود المقتول فيجعل واجبا للوارثالذي هو قائم مقامه والمقصود بالقود تشفى الغيظ ودفع سبب المملاك عن نفسهوذلك يحصل للوارث فمرفنا أنه بجب لهولكن على سبيل الخلافة لان السبب انعقد على حق الميت وقد خرج عن ثبوت الحكم من أن يكون أهلاً للوجوب له فيجب للولى القائم مقامـه كما شبت الملك للمولى في كسب العبداثباتاعلى سبيل الخلافة عن العبد ولهذا قلنا أذا أنقلب مالا ثبت فيه حق الميت لأن قضاء حوائجه يحصل به وهو بمنزلةالموصي له بالثلث لا حقله في القصاص فاذا انقلب مالا يثبت حقه فيه

وأيد ما قلنا قوله تمالي فقد جملنا لوليه سلطانا بينأن القصاص للولى القائم مقام المقتول اذا لبت هذافنقول القصاص لايحتمل التجزي وقد ثبت سبب لايحتمل التجزي فاما أن يتكامل فيهحق كل واحد منهم أو ينعدم لا نه لا يمكن اثباته متجز ئا ولم ينعدم باتفاق فعر فنا أنه تكامل فيه حق كل واحد منهم لا على أنه تمدد القصاص في المحل ولكن بطريق أنه يجمل كل واحد منهم كانه ليس معه غيره بمنزلة الاولياء في النكاح ينفردكل واحد منهم بالتزويج كانه ليس معه غيره والدليل عليه انه لو استوفى من أحدهم القصاص فانه لم يضمن للباقين شيأولا للقاتل ولو لم يكن جميع القصاص واجبا له لكان ضامنا باستيفاء الكل وهذا بخلاف مااذا عفا أحدهم لان الواجب بعد العفو المال للباتين والمال يحتمل التجزئ فيظهر حكم التجزئ عند وجوب المال وهذا لانا لوأثبتناالقصاص لاحدهما بمد عفو الآخر كان من ضرورته تمدد القصاص الواجب في المحــل وهو غــير متعدد في المحل فاما قبل العفو لو قلنا كل واحد منهم يكون متمكنا من استيفائه لا يكون من ضرورته مقدر القصاص في المحلوهذا بخلافما اذا كان أحدهما غائبا لان هناك جميع القصاص واجب للحاضر ولكن في استيفائه شبهة عفو موجود لجواز أن يكون الغائب عفا والحاضر لا يشــمر به وعفو الفائب صحيح سواء علم بوجو به أو لم يملم ويحتمل أن يكون الغائب مات وورثه القاتل لسبب بينهما وان كنا لا نعرفه فلاجل الشبهة يمتنع الاستيفاء وهذا المعنى لايوجد عند صغر بعض الورثة لان الصغير ليس من أهل العفو فأنما يتوهم عفوه بعد مايبلغ وشبهة عفوه بتوهم اعتراضه لاتمنع استيفاء القصاص وهذا بخلاف ما اذا قتل عبدا مشـتركا بين الصغير والكبير لان السـبب هناك الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة بحتمل التجزئ ولهذا لم يكن لاحد الموليين في الامة ولاية تزويجها بانفراده بخلاف ما نحن فيــه فالسبب هناك القراية وهو مما لا يحتمل التجزئ وكذلك هذا في قصاص كان واجبا للمورث لأن كل واحد استحق جزء منه بعد موته بالنص وذكر الجزء فيما لا يحتمل الوصف بالتجزئ كذكرالكل فيثبت لكل واحد منهم الكل باعتبار ان السبب لكل واحــد منهم وهو القرابة كامل وهذا بخلاف المال فأنه لا يحتمل الوصف بالتجزي (ألاتري) ان الكبير هناك علك استيفاء نصيبه خاصة وفي هذا الموضع لا يمكن من استيفاء بعض القصاص ثم عندهما الامام هو الولي في نصيب الصغير لأنه لا ولاية الاخ الكبير علي الصغير في نصيبه من المال فكذلك في القصاص وأنما الولاية

الامام فان شاء صالح على الدية وان شاء انتظر وليس له أن يقتص وقد بيناهذا في وصى الاب فكذلك في حق القاضي ولو كان مكان الصغير معتوه أو مجنون فهو على الخلاف أيضا الخلاف ما اذا كان مغمى عليه لأن المغمى عليــه عنزلة الغائب وهو من أهل العفو ولو كان الوصى وصى الاب كان له أن يأخذ في حق الصغير مع الكبار في القول الاول أراد به قول أبي حنيفة لان عنده للكبير أن يقتص وإن لم يكن معه وصي فان كان معمه وصي فهو أولى أماعلي قولهما فليس للكبير ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغير اذالم يكن له وصي فكذلك مع الوصى لأنه ليس للوصىحق استيفاء القصاص في النفس وان قطعت بد الصغير عمدا كان للوصى أن يقتص وان يصالح على أرش اليد وليس له أن يمفو ولو كان القصاص في النفس ليس له أن يقتص في الروايات كلها ولا ان يعفو وفي الصلح روايتان وكذا لو قتل عبـــد الصنمير لم يكن للوصي أن يتي وأما الاب فان له أن يستوفي القصاص الثابت للصمير في النفس وفيما دون النفس وله أن يصالح وليس له أن يعفو ولو صالح على أقل من قيمته لميجز وكان للصي أن يرجع بتمام القيمة لآنه أمر بقربان ماله بالتي هي أحسن ولهذا لا يجوز بيع الاب ماله باقل من قيمته لان الاب استوفى بعض القيمة فكان له أن يستوفي تمام القيمة بعد البلوغ حتى يصل اليه تمام حقه وقد ذكرناه في كتاب الصلح فاذا قتل الرجل عمدا فاقامأخو والبينة آنه وارثه لاوارث له غيره وأقام القاتل البينة ان له ابنا فاني لاأعجل بقتله حتى أنظر فما جاء به القاتل وأبلو فيه عذرا لاعلم مصداقه لان القصاص أمرمستعظم إذا نفذ لا يمكن تداركه فان أقام القاتل البينة ان له ابنا وانه صالحه على الدية وانه قبضها منــ ورأت القصاص حتى أنظر فيما قال لانه ادعى الصلح وأقام البينة فتقبل بينته في حق سقوط القصاص لان الاخ بني القصاص وأنكر ان له ابنا فيقبل في حق سقوط القصاص فان جاء الابن وأنكر الصلح كلفت القاتل اقامة البينة على الصلح ولا أجـبر البينة التي قامت على الاخ لان الاخ ليس بخصم عن الابن في حق الصلح فلم تقبل في حق الصلح وقبلت في حق سقوط القصاص وبمثله لوكانا أخوين فاقام القاتل البينةعلى أحدهما آنه قد صالحأخاه الفائبعلي خمسمائية درهم أجزت ذلك ولاأ كلفه اعادة البينة لان كل واحــد منهما خصم في اثبات القصاص فالبينة قامت على خصم حاضر فيتضمن النفاذ على الغائب وللغائب نصف الدبة لان الصلح لم شبت في حقه أما الانجفلانه ليس بخصم مع قيامالابن. واذا ادعى بعضالورتة دم أبيه على رجل

وأخوه غائب وأقام البينة انه قتل أباه عمدا فانى أقبل ذلك وأحبس القاتل فاذا قدم أخوه كانهم جميما أن يعيدوا البينةفى تول أبى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يكلفهم اعادة البينة ولو كان هذا في دم خطأ لم يكافوا اعادة البينة في تولهم جميما وأجموا أن الحاضر لايستوفي القصاص لتوهم العفو منه لهما أذ كل وأحد منهما من الورثة خصم عن نفســـه وعن أصحابه فيما يدعي للميت ويدعى عليه كما في الخطأ وغييره من الحقوق ولان القصاص حق الميت بدليـل انه لو عفا عن الجارح صح وانقلب مالا تقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ويورث عنه ولهــذا لو أقام القاتل البينــة على صلح الغائب أو عفوه تقبل بينته ولو لم يكن الحق للميت لما قبلت لما فيه من القضاء على الغائب واذا كان حق الميت فاقام الواحد مقام الجميع فكانت البينة قائمة على الخصم فلا يكلف اعادتها ولابى حنيفة ان القصاصحق الميت من وجه وحق الورثة من وجه ولوكان كله حق الورثة يكلف اعادة البينة لان بمض الورثة لا يقوم مقام الكل فيا هو من خالصحقهم ولو كان حق الميت من كلوجه لا يكلف اعادة البينة فلما كان لكل واحد منهما حق كانالمصير الى الاحتياط استعظاما لامرالدم واجبا ولان القصاص معدول به عن سائر الاحكام للاستقصاء (ألاترى) انالقاتل اذا ادعي المفو وقال لى بينة على ذلك وأجلهالقاضيأياما ولم يقدر على اقامتها فانهلا يعجل بالقصاص ويتأنى بمدذلك أياما هكذا ذكره محمد رحمه الله في الاصل بخلاف سائر الحقوق ولهذا لا يجوز اقرار وكيل القاتل على موكله بالقصاص بخلاف سـائر المواضع والاحتياط أن يلحق هذا بالحقوق التي هي للورثة حتى أنه يؤمرباقامة البينة فريما يعجزعن اقامتها فيسقط القصاصوانما قلنا أنهيشبه حق الميت لماذكر وبيان أنه يشبه حق الورثة أنهم لو عفوا عن الجارح في حياة المورث جاز عفوهم ولو لم يكن لهم حق لايجوز كما لو أبرأ عن الدين في حياته بخلاف الصلح والعفو لانه يثبت منح الشبهات والقصاص من وجه كالمورث لان بوته للوارث على سبيل الخلافة ومن وجههو ثابت للوارث التداء وما تردد بين أصلين يوفر حظه عليهما ففيما يثبت مع الشبهات يجعله كالموروث وفيما يندري بالشبهات مجمله كالواجب لكل واحد منهما ابتداء فلا يكون أحد منهما خصاعن الآخر فى اقامة البينة عليه وهذا بخلاف الخطأ فان موجبه المال وهو موروث للورثة عن الميت بعد ما تفرغ عن حاجته فكان عنزلة سائر الورثة منتصب كل وارث خصما عن الميت وعن سائر الورثة في اثباته على ان الخطأ ليس مبناه على التغليظ بدليل قبول شهادة النساء مع الرجال

والشهادة على الشهادة ولو حضر الورثة جميما وأقاموا البينة بالقتل العمد على رجلين أحـــدهما غائب قبلت البينة على الحاضر وقضيت عليه بالقود فاذا حضر الغائب كلفهم اعادة البينة عليه لان الحاضر ليس بخصم عن الغائب وليس من ضرورة تبوت القتل عليــه ثبوته على الغائب وان امتنع القضاء به على الغائب فذلك لا يمنع استيفاء القود من الحاضر كما لو عفاالورثة عن أحــد القاتلين أوصالحوه على مال كان لهم أن يقتلوا الحاضر وهــذا لان القاتلين بهربون عاة فقل ما يظفر بهم جميعا فلو قلنا بانه يمتنع استيفاء القصاص من واحد منهم بسبب غيبة من غاب أدى ذلك الى سدباب القصاص والاضرار بصاحب الحق (أرأيت) لو مات الغائب أو فقد فلم بوقف على أثره أكان يمتنع استيفاء القصاص من هذا الحاضر ولا يقال في هذا استيفاء مع الشبهة لجواز أن يكون للغائب حجة يدرأ بهاالقتل عن نفســه وعن صاحبه لانه مامن حجة تقبل من الغائب اذا حضر الاوهي مقبولة من الحاضر لو أقامها ولو ان أخوىن أقاما شاهدين على رجل انه قتل اباهما عمدا فقضي القاضي بذلك وقتلاه ثم ان أحدهماقال قد شهدت الشهود بالزور وأبونا حيغرمته لصف الدية وهذا عندنا وقال الشافعي عليه القصاص لانهماأقرا أنهما تممدا قتلا بغير حقواقرارهما حجة عليهما فيلزمهما القصاص بذلك وكذلك اذاأقر بهأحدهما لان المقر يعامل في حقه كانما أقر به حق وان كان لايصدق على غـيره فلا مجوز أن يجمل قضاء القاضي شبهة في اسـقاط القود عنهما لان قضاء القاضي أنما يكون شبهة في حق من لا يملم الامر بخلاف ماقضي به فأما في حق من يملم ذلك فلايمتبر قضاء القاضي كما لو رجع أحــد شهود الزنا بعــد مارجم المشهود عليه فانه يلزمه حد القذف ولا يصير قضاء القاضي بالرجمشبهة في حقه لهذا المعنى وأصحابنا قالوا انهما قتلاه بشبهة والقتل بشبهة بوجب المال دون القصاص وبيان ذلك أنهما قتلاه بناء على قضاءالقاضي لهما بالقود وهذا قضاء لوكانحقالكان مبيحًا لهما القتل فظاهره يوجب شبهة في درء ما يندرئ بالشبهات كالنكاح الفاسد يكون مسقطا للحد لأنه لوكان صحيحاكان مبيحاللوطئ فظاهره يورث شبهة وهذا الظاهر يورث شبهة في حق من يعلم حقيقة الامر وفي حق من لايعلم كما في النكاح الفاسد وهـ ذا لان القضاء لما كان حقيقة مبيحاً فظاهره يمكن شبهة في المحــل والشبهة في المحل تؤثر فيحق من يعلم وفي حقمن لا يعلم كمن وطئ جارية أبيه لا يلزمه الحد وان كان يعلم حرمتها عليه وهــــذا بخلاف حد القذف فان حقيقة القضاء بالزنا هناك لا تبيح شبهة من غير فائدة فكذلك ظاهره

لا يورث شبهة ثم الفرق ما بيناه في كتاب الصوم أن هناك أنما يلزمه الحد بسبب سابق على القضاء وهو الشهادة على الزنا لانه نسبه الى الزنا لما انتزع معنى الشهادة من كلامه برجوعه وقد كان ذلك سابقا على القضاء هناك فأما هنافالسبب المؤجب للقودمباشرة القتل وذلك وجد منهما بعد القضاء فيكون صورة القضاء شبهة ويتضح كلامنا فيمااذا أقر بذلك أحد الاثنين وجحد الآخر لانهما باشر القتل والجاحد منهما محق حتى لا يلزمه قصاص ولا دية فيكون هذا أقوى في التأثير من الخاطئ اذا شلوك العامد في القتل وهناك لا يجب القودعلي واحد منهما فهنا أولى واذا سقط القود وجب على الراجع منهما نصفالدية في ماله لاقراره بالقتل بغيير حق وما يجب بالاقرار لاتتحمله العاقلة ولوكان أحـــد الاخوين قتل القاتل قبل القضاء لهما عليه بالقتلأو قبل أن تقوم لهما بينة على ذلك ثم أقرهو أنه قتله بغير حقوأن الاب حي فعليه القصاص لانه لم يقترن بالسبب الموجب للقضاص عليه شبهة قضاءمانع وان لم يقل هو شيأ ولكن الآخر قال قد كنت عفوتأو كنت أربد أن أعفو أو كنت صالحت ولا بينة له على ذلك فانه لا يصدق على أخيــه لان اقراره بذلك حينتذ متمثل بين الصدق والكذب فيجمل في حق غيره كذبا اذ لا ولايةله على غيره في انه يلزمه شيأ بقول قاله ولا شيُّ على أخيه وان كان أخذ غـ يرحقه من قبل الشركة يمنى انه اذا كان هذا بعد ما قامت البينة لهما على القتل وقضي القاضي بذلك ثم هو ظاهر على أصل أبي حنيفة لان عنـــده قد وجب حق كل واحد منهما في جميع القود كأنه ليس معه غيره فيكون مستو فياحقه وعندهما الواجب لكل واحد منهما بعض القود الاانه لايلزمه شئ لاجل الشركة وهو انه لا يمكن من استيفاء نصيبه الاباستيفاء مابقي وفعله في نصيبه استيفاء غير موجب للضمان عليه فاذا خرج بعض فعله من أن يكون واجبا موجبا للضمان عليه خرج جميعه من أن يكون موجبا للضمان عليه لانه لا محتمل الوصف بالتجزى وبعد ما لم يكن أصل فعله موجبا للضمان عليه لايصير موجبا باقرار أخيه فان أقام ورثة المقتول بينة علىهذا انهقد كان صالح على كذا قبل أنَّ يقتل الآخر أو كان عفا أجزت ذلك لان الثابت بالبينة التي يقيمهامن هو خصم كالثابت باتفاق الخصوم ثمالقاتل يكون ضامنا للديةلانه تبينانه باشر القتل بغير الحق وقيد سقطالقود عنــه للشــبهة حين لم يكن عالما بصلح أخيــه وعفوه ويجبله من ذلك نصف الدية لان بمفو آخيه انقلب نصيبه مالا على القاتل وقد استوجب القاتل عليه كمال الدية في ماله أيضا فيكون

النصف قصاصا فان كان قتل بمد عفو أخيه أو صلحه وبمد ماعلم بان الدم قد حرم عليه فعليه القصاص لانتفاء الشبهة وله نصف الدية في مال القاتل لان نصيبه كان انقلب ما لا لو مات القاتل فيستوفى من تركته فكذلك اذا قتله والله أعلم

### - القتل المارجوع الشهود عن القتل الله

(قال رحمه الله) وأذا شهد شاهدان على رجل بقتل عمدا وقبلت شهادتهماتم رجما فعليهما الدية في مالهما في قول علمائنا رحمهم الله وقال الشافعي عليهماالقصاص وكذلك اذا رجم أحدهما واحتج الشافعي محديث على رضي الله عنه حيث قال لشاهدي السرقة حين رجما لو علمت أنكما تعمدتما لقطعت أيديكما والمعني فيه أنهما باشرا قتلا بغير حق لانهما الجا القاضي الي القضاء بالقتل فانه يخاف العقوبة اذا امتنعمن ذلك والملجيء مباشر حكما في وجوب القود عليه كالمكره والدليل عليه أن الدية تجب مغلظة في مالهماعندكم وذلك لايكون الاعباشرة القتل \* وحجتنا في ذلك أن الشاهد سبب للقتل والسبب لا يوجب القصاص كحفر البئر وهذا لانه يمتبر في القصاص المساواة ولا مساواة بينالسبب والمباشرة ، وبيان الوصف أن المياشر هو الولى وهو طائم مختار في هذه المباشرة فعرفنا أن الشاهد غير مباشر حقيقة ولا حكماولا معنى لما ذكره من الالجاء لان القاضي أنما يخاف المقوبة في الآخرة وبه لا يصير ملجاً الي ذلك بلهو مندوب الى العفو شرعا ولا نسلم ان الدية تجب مغلظةعلى الشهود فكل واحد يقيم الظاعة خوفا من العقوبة على تركها ولا يصيربه مكرها ثم ان وجدهذا الالجاءفي حق القاضي فبمجرد القضأء ماصار المقضي عليه مقتولا وأنما صار مقتولا باستيفاء الولى وهو غير ملجاً الى ذلك بل هو مندوب الى العفو شرعاً ولا يسلمأن الدية تجب مغلظة على الشهود بل انمـا تجب مخففة بمنزلة الواجب على حافر البئر الا أنها تجب على الحافر البئر في ماله لانها وجبت باقراره واقراره غير مقبول في حق العاقلة ولم يثبت لهم ان الشاهد مباشر حكما فقد بينا انالمباشر حقيقة ها هنا لا يلزمه القصاص وهو الولي لشبهة قضاء القاضي فالمباشر حكما أُولِي أَنْ لَا يَلِزُمُهُ شَيُّ مِنْ ذَلِكَ وَآعًا قَالَ عَلَى رَضَى اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ عَلَى سبيل التهديدفقدصيح من مذهب على ان اليدين لا يقطمان بيد واحدة وقد تقدم بيان هــذا في كتاب الرجوع فاذا لم يجب القود عليهما كان عليهما الدية ان رجما وان رجم أحدهما فعليه نصف الدبة لان

كلواحد منهما سبب لاتلاف نصف النفس فان رجع الولي معهما أو جاء المشهود بقتله حيا فلولى المقتول الخيار بين أن يضمن الشاهدين الدبة وبين أن يضمن القاتل لان القاتل متلف للنفس حقيقة والشهود متلفون له حكما والاتلاف الحكمي في حكم الضمان كالاتلاف الحقيقي فكانلة أن يضمن أيهما شاء أفان ضمن الولى الدية لم يرجع على الشاهدين بشي لانه يضمن بفعل باشره لنفسة باختياره وانضمن الشاهدين لم يرجما على الولى أيضا في قول أبي حنيفة وقال أبو بوسف ومحمد ثبت لهما حق الرجوع على الولى عا ضمنا لأنهما ضمنا بشهادتهما وقد كاناعاملين فيه للولى فيرجعان عليه بما يلحقهما من الضمان كما لو شهدا بالقتل الخطأ أو بالمال فقضى القاضي واستوفى المشهود له ثم رجعوا جميعا وضمن المشهود عليه الشاهدىن كان لهما أن رجعا على المشهودله ولا يقال هناك قد ملك المقبوض بالضمان وها هنالم على الان القصاص لا علك بالضمان والمشهود به هو القصاص وهذا لأنهما وان لم علكا بعد فقد قام مقام من صمنهما في الرجوع على القاتل عنزلة من غصب مديرا ففصبه آخر منه ثم ضمن المالك الفاصب الاول فانه يرجع بالضمان على الثاني وان لم علك المدير بالضمان ولكنه قام مقام من ضمنه وهذا لانالقصاص بما علك في الجملة وله بدل متقوم محتمل التمليك فيكون السبب معتبرا على أن يممل في مدله عندنا لتمذر اعماله في الاصل كالعمين على أن تعمل في بلده حتى يرجم بالضانمن أن يكون متعقدافي انجاب الكفارة التي هي خلف عن البر لما كان الاصل وهو البر متوهم الوجود في الجملة وعلى هذا غاصب المدير فان المدير متقوم مملوك في الجملة فينعقد السبب للفاصب الاول فيه على أن يعمل في بدله حتى يرجع بالضمان على الفاصب الثاني وكذا شهو د الكتابةاذا رجعوا وضمنهم الولى القيمة كانلهأن يرجعوا على المكاتب ببدل الكتابة ولم يملكوا رقبة المكاتب ولكن لما كان المكاتب مملو كارقبة للمكاتب انعقد السبب في حقهم على أن يكون عاملا في بدل وهو بدل الكتابة بذلكوان لم علكوارقبة المكاتب فهذا مثله وأنوحنيفة يقول الشهود ضمنوا لاتلافهم المشهود عليه حكما والمتلف لا يرجع بما يضمن بسببة على غيره كالولى وهذا لأنهــم لم يكونوا متلفين ما كانوا ضامنين مع مباشرة الاتلاف لان مجرد الســب يســقط اعتباره في مقابلة المباشرة (ألا ترى) أنه لو وقع انسان في بئر حفرها غيره في الطريق كان الضمان على الحافرولو دفعه غـيره حتى وقع فيه كان الضمان على الدافع دون الحافر وهاهنا لما ضمن الشهودعرفنا أنهم جناة متلفون للنفسحكما وانكان تمامذلك الاتلاف عنداستيفاء

الولى فان استيفاء الولى عنزلة شرط بقـدر جنايته ومن ضمن مجنايته على النفس لا يرجع على غيره فاما في الخطأ فأنما رجع لانه ملك المقبسوض وهو الدية وقد أتلفه المستوفي بصرفه الى حاجته وهــذا سبب آخر موجب للضان عليه للشاهــد وكذلك الشاهد بالمال قولهما ان في هذا الموضع يجعل هو قائمًا مقام من ضمنه قلنا هذا أن لو بني حق من ضمنه قبل الولي واختياره فتضمين الشاهدا براء منهالولي فكيف يقوم الشاهد مقامه في الرجوع عليه وقوله بأنه ينعقدالسبب موجبا للملك لهأن يعمل في مدله قلناهذا ان لو كنافي الاصل نتوهم الملك في الضمان وليس في القصاص توهم الملك بالضمان محال فلا ينعقدالسبب باعتبار الحلف كيمين الغموس ثم لو كان القصاص ملكا لهما لم يضمنه المتلف عليهما كما اذاشهدا على الولى بالعفو وقتل من عليه القصاص انسان آخر فليس له القصاص قبل الضمان و انمقاد السبب لا يكون أقوى من ثبوت الملك حقيقة واذا كان المتلف للقصاص لا يضمنه للمالك فكيف يضمنه لمن انعقــدله السبب وبه فارق مسألة غصب المدبر والكتابة فان هناك لوكان مالكاحقيقة لم يضمنه المتلف عليه فكذلك اذا جمل كالمالك حكما باعتبار انعقاد السبب فيكون له أن يرجع بالبدل لذلك ولو رجع الشاهدان دون الولي فقال الولىأنا أجئ بشاهدين آخرين يشهدان على ذلك وقد قتــل القاتل لم التفت الى ذلك لان الولى لا يثبت لنفسه شيئا مهذه البينة فانه قــد استوفى القصاص ولا سبيل لاحد عليه اذا كان مصرا على دعواه ولم يظهر القتيــل فلو قبلت.هذه البينة انما تقبل لاسقاط ضمان الدية على الراجعين وهما لا بدعيان ذلك بل يكذبان الشاهدين ويقران على أنفسهما بالدية لنسبتهم للقتل بغير حق فلافائدة في قبول هذه البينة ولو شهد أحد شاهدي الدممع آخرعلي صاحبه انه كان محدودا في قذف أو عبدافشهادتهما باطلة لان هـ نده الشهادة تقوم لابطال قضاء القاضي لا لاثبات ملك أو حق لاحد بعينه والشهادة على ابطال قضاء القاضي لا تقبل ولا شيء على واحد منهما لان الشاهد بهذالا يصيرراجعا فقد يكون هو محقافي شهادته وان كانصاحبه عبدا أومحدودا في قذف وأما المشهود عليه فهو ثابت على شهادته منكر لما شهد به صاحبه عليه ولوشهد أنه عبد لهذا المدعى فيصير به عبداله لان هذه البينة تقوم لاثبات الملك للمدعى فاذا قبلت تبين بطلان القضاء الاولوأن القاضي أخطأ فى قضائه بنير حجة فيكون ضان ذلك على من وقع الضان له وهو الولى وتجب الديةعلى عاقلته لانه ظهرانه كان مخطئا في القتل وانما ظهر بما هو حجة عليه وعلى عاقلته وبهذاالفصل تبين

انه اذا لم يرجع الشهود والولي ولكر جاء المشهود بقتـله حيا فان الدية تجب على عاقلة الولى والشهود ويتخـير ولى القتيل في ذلك وهكذا ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وانما تجب في مالهم اذا رجموا لان وجوب ذلك بالاعترافواذا قضي القاضي بالدم بشهادة الشاهدين فلم يقتل حتى وجما استحسنت أن أدرأ القصاص عنه وهو قول أبي حنيفة الآخر وكان يقول أولا يستو في القصاص وهو القياس لان القصاص محض حق العبد فيتم القضاء بنفسه والرجوع بعد القضاء لايمنع الاستيفاء كالمال والنكاح فان القاضي اذا قضى بالنكاح ثم رجع الشهود لا عنم استيفاء الوطء على الزوج وانكان في القصاص يحتاط في الاستيفاء فكذلك في الوطء وجه قوله الآخر ان القصاص عقو بة تندرى بألشمات والغلط فيه لا يمكن تداركه فيكون عنزلة الحدودفكماأن في الحدود لا يتم القضاء بنفسه ونجمل رجوع الشهود مع القضاء قبل الاستيفاء عنزلة الرجوع فبل القضاء فكذلك في القصاص بخلاف المال فانه يثبت مع الشبهات ومخلاف النكاح لان العقد هناك ينعقد بقضاء القاضي ظاهرا وباطنا وهاهنا ما لم يكن واجبا من القصاص لا يصير واجبا بقضاء القاضي ولابد من قيام الحجة عند الاستيفاء وأصل شهادة الشهود فاذالم يبق حجة بمدرجوعهم عتنع الاستيفاء وكل دية وجبت بغير صلح فهي في ثلاثسنين لانها وجبت بالقتل وتقوم الدم بالمال ثابت شرعا بخلاف القياس وأنما قومه الشرع عال مؤجل فكما لا يزاد في قدر ذلك بحال فكذلك لا يزاد في صفته بأن يجمل حالا واذا شهد شاهدان بالدم فاقتص من القــاتل ثم قالا أخطأنا انما القاتل هذا لم يصدقاعلي الثاني لانهما شهدا على أنفسهما بالقتل وغرما الدية للاوللانهما رجماً عن الشهافة عليــه ونحو ذلك مروى عن على بن ابراهم يعنى في السرقة ولو شــهـدا بدم على رجلين فقتلا بشهادتهما ثم رجم أحدهما في أحد الرجلين فعليه نصف دية هذا الرجل الواحد في اللاث سنين ولا يصمن من دية الآخر شيئًا لانه لم يرجع عن شهادته فيه وقد بقي على الشهادة في حق الآخر من يقوم به نصف الحق فيجب على الراجع نصف ديته ولو لم يرجع وادعى عليه أولياء المقتص منه انه رجع وسألوا يمينه على ذلك فليس عليه يمين لانهم لو أقاموا البينة عليه بالرجوع لم تقبل فكيف يستحلف عليـه وهذا لان الرجوع في غير مجلس الحيكم لا يتملق به حكم فكانت هذه دعوى باطلة منهم وان رجع الشاهد فلزمه نصف الدية في ماله في ثلاث سنين فمات أخـــذ ذلك من ماله حالا لوقوع الاستفناء له عن الاجل بالموت وان

كان الرجوع منه في المرض وعليه دين في الصحة بين بدى؛ بدين الصحة لان رجوعه اقر ار على نفسه بالدية والمريض اذا أقر على نفسه وعليه دين في صحته بدئ بدين الصحة ولو شهد شاهد ان على دم عمد ولهما على المقتول دين أجزت شهادتهما لانهما يثبتان القو دبشهادتهما ولامنفعة لهما في ذلك الدم فان رجعا عن شهادتهما بعد القتل ضمنا الدية ويقبضان دينهمامن الثلث فان كان على الميت دين سوى ذلك خاصهم فية قال الحاكم رحمه الله ولا تصح هذه الله أن كان على الميت دين سوى ذلك خاصهم فيه قال الحاكم رحمه الله ولا تصح هذه السئلة أن يحمل على ان الدين على المقتول قصاصا وهو كما قال فان الدين اذا كان لهماعلى الاول والدية عندالرجوع تجب عليهما للمقتول قصاصا فيكيف يستوفيان دينهما من هذه الدية وان كان دينهما على المقتول قصاصا فبدل نفسه واجب عليهما عند الرجوع ودينه يقضى من بدل نفسه والجب عليهما عند الرجوع ودينه يقضى من بدل نفسه والجب عليهما عند الرجوع ودينه يقضى من بدل نفسه والجب عليهما عند الرجوع ودينه يقضى من بدل

#### - ﴿ باب جناية الصبي والمعتوه ۞-

(قال رحمه الله) واذا أمر الصبي الحر الصبي الحر ان يقتل انسانافقتله فالدية على عاقلة القاتل وليس علي الآمر شي لان قول الصبي هدر فيما يلزمه الغرم فيكون وجوده كعدمه فبقي مباشرة القتل من الصبي القاتل ولو أمر رجل صبيا فقتل رجلاكانت الدية على عاقلة الصبي كباشرته الفتل باختياره يرجعون بها على عاقلة الاحم لان الاحمر جان في استماله الصبي وأمره اياه بالفتل وهو الذي تسبب لوجوب الضمان على عاقلة الصبي فثبت لهم حق الرجوع بها على عاقلته فان قبل أمره قول وما يجب على المرء بقوله من ضمان الجناية لاتمة له الماقلة قات متمثلا نم اذا كان ذلك القول خبرا محتملا الصدق والكذب ليكون محمولا على الكذب في حق العاقلة فأما اذا كان ذلك أمرا فلا تردد في كونه تسبيا واستمالا واذا ثبت السبب في مصاب الصبي بذلك بان سقط من يده فوقع على رجله فمات فضمانه على عاقلة الرجل لا نهجان في استمال الصبي في امساك ما دفع اليه وهو سبب لهلاكه متمد في ذلك السبب وان في السبي نفسه بذلك أو قتل رجلا لم يضمن الدافع شياً لانه أمره بامساكه لا باستماله قتل الصبي نفسه بذلك أو قتل رجلا لم يضمن الدافع شياً لانه أمره بامساكه لا باستماله واغا وجب الضان على عاقلته لاستماله وهو مختار في ذلك غير مأمور به من جهة الدافع في اذا قتل به نفسه فاغا تلف باستماله لا بامساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة فدات اذا قتل به نفسه فاغا تلف باستماله لا بامساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة فكذلك اذا قتل به نفسه فاغا تلف باستماله لا بامساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة فكذلك اذا قتل به نفسه فاغا تلف باستماله لا بامساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة قد المنات على عاقلته المن باستماله لا بامساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة الدائم المنات على عاقلته لا باستماله المساكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة الدائم المنات على عاقلته لا باسماكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لانه عمة الدائم المنات على عاقلته السقط باستماله لا باسماكه بخلاف ما اذا وقع على رجله لا باسماكه بالمنات على عاقله المنات على عاقله المساكه بالمنات على عاقله المنات على المنات على عائلة المنات على المنات على عائله المنات على المنات

حصل الهلاك لا بمباشرته بل بامساكه الذي هو حــكم دفع الدافع وهو متعــد في الدفع فيضمن بخلاف ما اذا حصل التلف بمباشر ته وحدث من جهة الصبي باختياره لا نه طرأت المباشرة على التسبيب فينقطم حكم التسبيب وهذه المباشرة ليست حكوذلك التسبيب فلايثبت الرجوع بخلاف ما اذا أمره بالقتــل حكما واذا غصب الرجل الضي الحر فذهب به فهو ضامن له ان قتل أو أصابه حجرا وأكله سبع أو تردى من حائط عندنا استحسانا وفي القياس لاشيء عليه وهو قول زفر والشافعي وجه القياس أن ضمان الفصب يختص بما هو مال متقوم والصبي الحرليس بمال متقوم فلا يضمن بالغصب كالميتة والدم والدليل عليه أنه لومات حتف أنفه أو أصابته حمى فمات أو مرض فمات أو خرجت به قرحة فمات لم يضمن الغاصب شيآ بالاتفاق والدليل عليه أنه لو غصب مكاتبا صغيرا فمات في بده ببعض هذه الاسباب لم يضمن الغاصب شـيأ فالحر أولى وكذلك لا يضمن أم الولد بالغصب وان تلفت بهـذه الاسباب لانه لم يبق لرقها قيمة فلان لا يضمن الحر بهذه الاسباب كان أولى \* وحجتنا في ذلك انه سبب لاتلافه بغير حق والمسبب اذاكان متعديا في سبب فهو ضامن والدية على عاقلته كحافر البئر وواضع الحجر في الطريق وبيان الوصف أنه أزال بد حافظه عنه في حال جاجته الى الحفظ ولم يقم بحفظه بنفسه فكان مسهبها لاتلافه وهو متمد في ذلك لانه ممنوع شرعا من ازالة يد حافظه ومعنى قولنا ان لم يقم محفظه بنفسه لانه تلف باص يمكن التحرز عنه يخلاف كان سببا لازالة حافظه عنه فأما التردىمن الحائط ونهش الحية واصابة الحجر فانه يمكن التحرز عنه في الجملة ومهذا تبين أن هذا الضمان ضمان جناية لاضمان غصب والحريضمن بالجناية تسبيبا كان أومباشرة وهذا مخلاف المكاتب لانه في يد نفسه صغيرا كان أو كبيرا فهو بفعلهماحال بينه وبين نفســه وبخلاف أم الولد فانها تقوم بحفظ نفسها فلا يكون هو جانياً بازالة الحفظ عنها فلهذا لايضمن نقصها واو قتل الصبي في يد الفاصب رجـ لا فليس على الغاصب في ذلك شي لانه لم يأمره بالقتل ولكنه أنشأ القتل باختياره فلو ثبت للماقلة حق الرجوع على الفاصب كان ذلك باعتبار بده على الصبي والحركا يضمن باليد وكذلك لو قتـل الصبي نفسـه في يد الفاصب فلاشي على الفاصب كما لوقتل غيره وعلى قول أبي يوسف تجب ديته على عاقلة الفاصب لانه تلف بسبب عكن حفظه من ذلك السبب عادة فهو كما لو نهشته حية وأذا حمل

الرجل الصي الحر على دابة فقال له امسكما لى وليس بيده حبل فسقط عن الدابة فات فالدية على عاملة الرجل لانه سبب لا تلافه حين حمله على الدابة فكان متعديا في تسبيبه فاذا تلف بذلك السبب كان ضامناً لديته ويستوي ان كان الصي ممن يركب أولا يركب فان سار الصي على الدابة فأوطأ انسانا فقتله فان كان هوممن يستمسك عليها فديته على عاقلة الصبي لا نهمتلف للرجل بدابته حينأوطأها اياءولا شيءعلى عاقلة الذي همله عليها لانه أحدث السير باختياره فهو كما لو قتــل رجــ لا في مدالفاصب باختياره وان كان مما لا يسير على الدابة لصفره ولا يستمسك عليها فدم القتيل هدر لأن هذه الدابة عنزلة المنفلتة فأنهاسارت من غيرأن يسيرها أحد والدابة المنفلتة اذا وطأت انسانافدمه هدر وهذا الذي حمل الصي على الدابة لم يسيرها فلا يكون هو قائداللداية ولا سائقا والصي الذي لايستمسك على الداية عنزلة متاع موضوع عليهافلا يكوزهومسيرا للدابة بخلاف مااذا كان يستمسك عليها واذاحل الرجل معه الصي على الدابة ومثله لا يصرفها ولا يستمسك عليها فوطئت الدابةانسانا فقتلته فالدية على عاقلة الرجل خاصة لانه هو المسير للدابة والصي الذي لا يستمسك بمنزلة المتاع معه على الدابة فالدية على عاقلنه وعليه الكفارة لان الواكب مجمل متلفا لما أوطأ مدائه مباشرة فانه انما تلف بفعله والكفارة جزاء مباشرة القتــل وســياتى بيان هذا في الباب الذي يلي هذاولو كان الصبي يصرف الدانة ويسير عليها فالدنة على عاقلتهما جميعا لان كل واحد منهما مسير للدابة ها هنا فكانا جانبين على الرجل فتجب الدية على عاقلتهما ولا ترجع عاقلة الصي على عاقلة الرجل بشيء لانهذا عنزلة جناية الصبي بيده والرجل لم يأمره بذلك ولوسقط الصي فات فديته على عاقلة الرجـل لانه هو الذي حمله عليها وقد بينا ان حامل الصبي على الدابة ضامن لديته اذا سقط سواء كان سقوطه بعدما سير الدابة أوقبل أن يسيرها وكان هو ممن يستمسك عليها أولا يستمسك عليها واذا حمل المبدصبيا حراعلى دابة فوقع الصي عنها فمات فديته في عنق العبد يدفع بهأويفدى لأنه صارمسببا لهلاكه والعبديضمن بالجناية تسببا كان أومباشرة وموجب جناية المبدالدفع أو الفداء وان كان معه على الدابة فسارا عايها فوطئت انسانا فمات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها يدفع به أو يفدي لانهما جانيان على المقتول فعلى كل واحد منهما موجب جنابته وبجمل في ذلك الحكم كانه تفرد به واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يصرفها ويستمسك عليها ثم أمره أن يسير عليها فأوطأ انسانا فذلك في عنى العبد يدفعه به مولاه أو يفديه بمنزلة جنايته بيده ويرجع مولاه بالاقل من قيمته ومن الارش على الفاصب لانه حين حمله على دابته فقد صار غاصبا له ويبقي حكم غصبه ما بتي على الدابة والعبد المفصوب اذا جنى في يد الفاصب كان للمولى أن يرجع على الفاصب بالاقل من قيمته ومن أرش الجناية لانه غصبه فارغا ورده مشفولا بالجناية بخلاف ما تقدم فالحمول على الدابة هناك حر والحر لا يضمن بالفصب ولو حمله عليها وهو لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليهما فسارت الدابة فاوطأت انسانافدمه هدر لان الذي حمله عليها ليس بقائد للدابة ولا سائق لها وانما هذه دابة منفلتة وان كانت واقفة حيث أوقفها ولم تسرحتي ضربت رجلا بيدها أو رجلها أو كدمته فلا شيع علي الصبي لان الصبي بمنزلة المتاع حين كان لا يستمسك على الدابة وعلى الذي أوقفها الضمان على عاقلته لانه متمد في هذا التسبب فانه ممنوع من ايقاف الدابة في الطريق الا أن يكون أوقفها في ملكه فينئذ لاضان عليه لانه غير متعد في ايقافها في ملكه واللة أعلى حجراً أو وضع حجراً

## - ﴿ باب جناية الراكب ﴾-

(قال رحمه الله )واذا سار الرجل علي دابة أى الدواب كانت في طريق المسلمين فوطئت السانابيد أو رجل وهي تسير فقتلته فديته على عاقلة الراكب والاصل في هذا ان السير على الدابة في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة بمنزلة المشي فان الحق في الطريق لجماعة المسلمين وما يكون حقا للجهاعة يباح لكل واحد استيفاؤه بشرط السلامة لان حقه في ذلك يمكنه من الاستيفاء ودفع الضرر عن الغير واجب عليه فيقيد بنشرط السلامة ليعتدل النظر من الجانبين ثم انما يشترط عليه هذا القيد فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه لان ما يستحق على المرء شرعا يعتبر فيه الوسع ولانا لو شرطنا عليه السلامة عما لا يمكن التحرز عنه تالم عليه السلامة عما لا يمكن التحرز عنه فاما ما يستطاع الامتناع عنه لو شرطنا عليه صفة السلامة من ذلك لا يمتنع عليه الستيفاء حقه وانما يلزمه به نوع احتياط في الاستيفاء اذا عرفنا هذا فنقول التحرز عن الوطء على استيفاء حقه وانما يلزمه به نوع احتياط في الاستيفاء اذا عرفنا هذا فنقول التحرز عن الوطء على شيء في وسع الراكب اذا أمعن النظر في ذلك فاذا لم يسلم كان جانيا وهذه جناية منه بطريق شيء في وسع الراكب اذا أمعن النظر في ذلك فاذا لم يسلم كان جانيا وهذه جناية منه بطريق

المباشرة لان القتل أنما حصل بفعله حين كان هو على الدابة التي وطنت فتجب عليه الكفارة وعلى عاقلته الديةوان نفحته برجلها وهي تسير فلا ضمان على الراك لقوله عليه السلام الرجل جبار أي هدر والمراد نفحة الدابة بالرجل وهي تسير وهذا لأنه ليس في وسعه التحرز أمن ذلك لان وجهالرا ك أمام الدابة لاخلفها وكذلك النفحة بالذنب ليس في وســمه التحرز عن ذلك وقال ابن أبي ليلي هو ضامن لجميم ذلك وقاس الذي يسمير على الدابة بالذي أوقف دابته في الطريق فنفحت برجامها أو بدها فكما انهناك بجب ضمان الدية على عاقلته فكذلك هنا ولكنانقول في الفرق مينهما هو ممنوع من أيقاف الدابة على الطريق لأن ذلك مضربالمارة ولان الطريق ماأعد لايقاف الدواب فيه فيكون هو في شغل الطريق عالم يمد الطريق له متعديا والمتعدى في التسبب يكون ضامنا فلهذا يسوي فيــه بين مايمكن التحرز عنه وبين مالا عكن وهذا لانهان كان لا عكن التحرز عن النفحة بالرجل والذنب فهو عكنه التحرز عن ايقاف الدابة مخلاف الاول فان السير على الدابة في الطريق مباح له لان الطريق ممد لذلك ولانه لايضر بغيره وهو محتاج الى ذلك فريما لانقدز على المشي فيستمين بالسير على الدابة واذا لم يكن نفس السير جناية قلنا لا يلزمه ضمان مالا يستطاع الامتناع منه (ألاترى) انالماشي في الطريق لا يكون ضامنا لما ليس في وسعه الامتناع منه مخلاف الجالس والنائم في الطريق ولوكدمت أو صدمت أو خبطت أو ضربت بيدها انسانا وهو يسير عليها فذلك كله بمـا يمكن التحرز عنــه فيكون موجبا للدية على عاقلته عنزلة ما لو وطئت الا أن هذه الاسياب لا تلزمه الكفارة عندنا لان الكفارة جزاء مباشرة القتل فلا تجب بالتسبب على ما نبينه وان ضربت محافرها حصاة أو نواة أو حجرا أو شبهذلك فأصاب انسانا وهي تسير فلا ضمان عليه لان هذا لا عكن التحرز عنه فهو عنزلة التراب والغبار المنبعث من سنابكها اذا فقاً عين انسان الا أن يكون حجرا كبيرا فيضمن لان ذلك مما يستطاع الامتناغ منه وأنما ننبعث الحجر الكبير بخرق منه في الســير ولو راثت أو بالت في السير فعطب انسان بذلك لم يكن عليــه ضمان لانه لا بمكنه التحرز عن ذلك قالوا وكذلك اذا وقفت لتبول أو لتروث لانمن الدواب ما لا يفعل ذلك حتى نقف فهذا مما لا يستطاع الامتناع عنه وكذلك اللماب يخرج من فيها ولو وقع سرجها أولجامها أو شئ محمول عليهامن اداتها أو متاع الرجل الذي معه محمله فأصاب انسانا في السير كان ضامنا لان هذا مما عكن التحرز عنه وانما سقط

لأنه لم يشد عليها أولم محكم ذلك فكأنه ألقاه بيـده على الطريق وكذلك من عطب به بعد ما وقع على الارض فان عثر به أو تعقل فهو ضامن له عنزلة ما لو وضعه بيده على الطريق والراكب والرديف والسائق والقائد في الضمان سواء لان الدامة في أمديهم وهم يسيرونها ويصرفونها كيف شاؤا وذلك مروى عن شريح رحمـ الله الاأنه لا كفارة على السـائق والقائد فيما وطئت لانهما مسببان للقتل والكفارة جزاء مباشرة القتل قأما الراك والمرتدف فمباشر أن القتل بفعلهما فعليهما الكفارة كالنائم أذا أنقلب على أنسان فقتله وأذا أوقف دانته في طريق المسلمين أو في دار لا علـكمها بغير اذنأهلها فما أصابت بيد أو رجل أو ذنب أو كدمت أو سال من عرقها أو لعامها على الطريق فزلق مه انسان فضمان ذلك على عاقلته لأنه متمد في هـذا التسبيب فأنه ممنوع من أيقاف الدالة في ملك غـيره بغير أذنه وكذلك في طريق المسلمين هو ممنوع من ايقاف الدامة خصوصا اذا كانيضربا لمار ولكن لا كفارة عليه لانمدام مباشرة القتــل منه واذا أرسل الرجل دانته في الطريق فما أصابت في وجهما فهو ضامن له كما يضمن الذي سار به ولا كفارة عليه لانه سائق لها مادامت تسير على سنن ارساله فاذا عــدت بمينا أوشمالا فلا ضمان عليــه لانها تغيرت عن حالتها أنشأت سيرا آخر باختيارها فكانت كالمنفلتة الاأزلا يكون لهاطريق غير الذى أحدثت فيــه فحينئذ يكون ضامنا على حاله لانه أنما سيرهافي الطريق الذي عكنه أن يسير فيه وانما سارت في ذلك الطريق فكان هو سائقًا لها ووقفت تم سارت فيه برىء الرجل من الضمان اذا لانها لما وقفت فقد انقطم حكم ارساله ثم انشأت بعد ذلك سيرا باختيارها فهي كالمنفلتة فان ردها فالذي ردها ضامن لما أصابت في فورها ذلك لانه سائق لها في الطريق الذي ردها فيــه واذا حل عنها وأوقفها ثم سارت هي فلا ضمان عليه لان حكوفمله قد انقطع عا أنشأت من السير باختيارها قال واذا اصطدم الفارسان فوقما جميما فماتا فعلى عاقلة كل واحــد منهما دية صاحبه عندنا استحسانا وفي القياس على عاقلة كلواحد منهما نصف دية صاحبه وهو قول زفر والشافعي وجهالقياس ان كل واحد منهماانمامات بفعله وفعل صاحبه لان الاصطدام فعل منهما جميعافانما وقع كل واحد منهما بقوته وتوة صاحبه فيكون هذا تمنزلة ما لو جرح نفسه وجرحه غيره ولكنا استحسنا لما روى عن على رضي الله عنــه انه جمل دية كل واحد من المصطدمين على عاقلة صاحبه والممنى فيهان كل واحد منهما موقع لصاحبه فكانه أوقعه عن الدابة بيده وهذا

الان دفع صاحبه اياه علة معتبرة لا تلافه في الحكم فاما قوة المصطدم فلا تصلح أن تكون علة ممارضة لدفع الصادم فهو بمنزلة من وقع في بثرِ حفرها رجل في الطريق يجب الضمان على الحافر وان كان لولامشيه و ثقله في نفسه لما هوى في البئر وكذلك لو دفع انسان غيره في بئر حفرها رجل في الطريق فالضمان على الدافع دون الحافر وان كان لولا حفره لذلك الموضع لما أتلفه بدفعه وعلى هذا الاصل قالوا لو أن رجلين تجاذبا حبلا فانقطع الحبل فماتا جميما فان مات كل واحدمنهما بفعل صاحبه بأن وقع على وجهه فعلى عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه لانهانما وقع على وجهه بجذب صاحبه اياه وان وتع كل واحد منهماعلى قناه فلا شيَّ على واحد منهما لان سقوطه على قفاه بقوة نفسه لا بجذب صاحبه اياه وان سقط واحد منهماعلى وجهه والآخر على قفاه فدية الساقط على وجهه على عاقلة صاحبــه ولو قطع انسان الحبل بينهما فسقط كل وأحد منهما على قفاه ومات فديتهما على عاقلة القاطع للحبل لانه كالدافع لكل واحد منهما واو كانالصبي في يدأيه فجذبه رجل من يده فمات فديته على عاقلة الجاذب لان الاب محق في امسـاكه والجاذب متعـد في تسـبيه وكذلك او مجاذبا صبيـا يذعي أحـدهما انه ابنه والآخر بدعي أنه عبده فالدية على عاقلة الذي يدعى أنه عبده لأن الشرع جمل القول قول من مدعيه ابنه فيكون هو محقا في امساكه والآخر متمديا في جذبه ولو جذب ثوبا من يد انسان وهو يدعى انه ملكه فتخرق الثوب من جذبهما ثم أقام المدعى البينة انه كان له فله نصف قيمة الثوب على صاحبه لانه كان يكفيه الامساك باليد وما كان يحتاج الي الجذب فيجمل التخريق محالا بهعلي فعلمماجيما ولو عض ذراع انسان فنزع ذراعه من فيه فسقطت انسان الماض فهو هدر ولو انقطع لحم صاحب الذراع فارش ذلك على العاض لانه محتاج الى جذب الذراع من فيه فان المض يؤلمه وهو أنما قصد دفع الالم عن نفسه فيكون محقا في الجذب والآخر متمديا في المض ولو أخذ بيد انسان فجذب صاحب اليد بده فعطبت بده فان كان أخذ بيده ليصافحه فلا ضمان على الذي أخذ لان الجاذب ما كان محتاج الى ما صنع فيكون هو الجاني على يد نفسه وان كان أخذ يده ليمصره فالضمان على الآخذ لان الجاذب محتاج الى الجذب لدفع الالم عن نفســة ولو جلس على ثوب انسان فقام صاحبــة فتخرق الثوب من جذبه فالضمان على الجالس عليه لأنه متمد في الجلوس على ذيل الغير بغير اذنه والذي بينا في اصطدام الفارسين فكذلك الجواب في اصطدام الماشيين فان كان أحدهما حرا والآخر عبدا فقيمة العبد على عاقلة الحرثم يأخذها ورثة الحركان كل واحد منهما صار قاتلا لصاحبه فيجب على عاقلة الحرقيمة العبد ثم أن تلف العبد الجانى وأخلف بدلا فيكون بدله لورثة الحبنى عليه وهو الحرواذا أوقف الرجل دابته فى ملكه فنا أصابت بيد أو رجل أو غير ذلك فلا ضان عليه فيه لانه غير متمد فى ايقافها فى ملكه وكذلك أن كان الملك له ولغيره لان لكل واحد من الشريكين أن يوقف دابته فى الملك المشترك أو توضأ فعطب انسان بوضو عه أكنت أضمنه ذلك لا أضمنه شيأ من هذا واذا المشترك أو توضأ فعطب انسان بوضو عه أكنت أضمنه ذلك لا أضمنه شيأ من هذا واذا سار الرجل على دابته فضربها أو كبحها باللجام فنفحت برجلها أو بذيلها لم يكن عليه شيء لانه عتاج الى ضربها أو كبحها باللجام في تسييرها ولا يمكنه التحرز عن النفحة بالرجل والذب سواء ولو خبطت بيد أو رجل أو كدمت أو صدمت فقتلت انسانا فالضمان على الراكب سواء كان يملكها أو لا يملكها أو لا يملكها أو كدمت أو صدمت فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء لانها منفلته فالذي سقط منهاليس براكب ولا قاعد ولا سائق فقتات انسانا لم يكن عليه شيء لانها منفلته فالذي سقط منهاليس براكب ولا قاعد ولا سائق وهي المنفلتة عندنا ذكره في الاصل والله أعلم

<sup>﴿</sup> تَمُ الْجِزَءُ السَّادِسُ والعشرونُ مِنْ كَتَابِ الْبَسُوطُ السَّرِخْسَى الْحِنْفُى رَحَمُهُ اللَّهُ ﴾ (ويليه الجزء السَّابِعُ والعشرونُ وأوله كتَّابِ النَّاخْسُ)

# ﴿ فهرست الجزء السادس والعشرين من مبسوط شمس الأعمة السرخسي رحمه الله آمين ﴾

صحيفة

باب البيم على انه ان لمينقد الثمن فلا بيم بينهما

٦ باب الشَّفعة في بيع المَّأذون وشرائه

١١ باب بيم المأذون المكيل أو الموزون من صنفين

١٣ باب عتق المولى عبده المأذون ورقيقه

١٧ باب جناية المأذون على عبده والجناية عليه.

٢٦ باب مايجوز للمأذون أن يفعله وما لا يجوز

٣٠ باب الغرور في العبد المأذون له

٣٥ باب الشهادة على المأذون له

٤٤ باب الاختلاف بين المأذون ومولاه

٤٦ باب المأذون يأسره العدو أو يرتد

٤٨ باب اقرار المأذون في مرض مولاه

٥٣ باب بيع المأذون وشرائه واقراره في مرض المولى

٥٥ باب اقرار العبد في مرضه

٥٨ كتاب الديات

١٠٤ باب الشهادة في الديات

١٠٦ باب القسامة

١٢٢ باب القصاص

١٥٤ باب العفو عن القصاص

١٦٧ باب الشهادة في القصاص

١٧٧ باب الوكالة في الدم

١٨١ باب رجوع الشهود عن القتل

١٨٥ باب جناية الصي والمعتوه

۱۸۸ باب جنایة الراک

€ is \*









